

محمد حربي

الجزء ١
١٩٥٤
١٩٦٢

جبهة التحرير الوطني الاستطورية والواقعة

الإعداد الإلكتروني: جريدة المناضل-ة

ترجمة
كميل قيصر داغر



الجزائر ١٩٥٤
١٩٦٢
جبهة التحرير الوطني
الانستورّة والواقّع

محمد حربي

الجزائر ١٩٥٤
١٩٦٢
جبهة التحرير الوطني
الاستطورية والواقعة

ترجمة
كميل قيصر داغر



* - بناء على رغبة المؤلف بالذات ، تم تعريب العنوان بهذه الصورة ، لا كما تقتضي الدقة الحرفية التي كان ينبغي معها أن يصير : السراب والواقع (المعرب) .

* محمد حربي : جبهة التحرير الوطني . الاسطورة والواقع .
* الطبعة العربية الأولى : ١٩٨٣
* جميع الحقوق محفوظة
* الناشران : مؤسسة الأبحاث العربية . ش . م . م .
ص . ب . ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران) ، بيروت - لبنان
هاتف ٨٠٤٢٥٧ - ٨١٠٠٥٥ ، تليكس ٢٠٦٣٩ دلتا ، لبنان
دار الكلمة للنشر - ش . م . م .
شارع ليون - بناية سلام - الحمراء - بيروت - لبنان
ص . ب : ٥٢٨٨ - ١٣ . هاتف . ٨٠٣٧٤٠
هذا الكتاب يضم الترجمة الكاملة لكتاب :

Mohamed Harbi : *Le F.L.N, Mirage et Réalité*

des origines à la prise du pouvoir (1945 – 1962) éditions J.A 1980

المحتويات

١٥	مقدمة : من الثورة الى البيروقراطية
٢١	١ - الاسس التاريخية للنزعة القومية (١٩٢٦ - ١٩٤٦)
٢٥	تكوّن الايديولوجية الشعبية
٢٦	التوصيات المباشرة
٢٦	البرنامج السياسي
٢٩	المصالية بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧
٣٤	التحول الاجتماعي والسياسي
٤٠	٢ - عصر المساجلات : جماعتان وحكم واحد ، هو مصالي (١٩٤٦ - ١٩٤٨)
٤٢	كونفرنس الكادرات
٤٣	مؤتمر شباب/ فبراير ١٩٤٧
٤٥	قرارات المؤتمر
٤٨	حركة انتصار الحريات الديمقراطية وولادة المنظمة الخاصة
٥٠	انسداد الطريق الانتخابي ونتائجه
		٣ - إجماع عابر داخل حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية
٥٢	(كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ - آذار/ مارس ١٩٤٩)
٥٢	تقرير آيت أحمد في زدين
٥٧	السعي وراء حلفاء في العالم العربي
٦٠	زعيم من دون مشروع : الامين دباغين
٦١	٤ - تطور الحركة البربرية وأزمة ١٩٤٩ (١٩٤٥ - ١٩٤٩)
٦٢	الحركة البربرية : الاهداف والتجليات
٦٦	نتائج الحركة : ضعف الجناح الجذري
٦٩	٥ - حياة المنظمة الخاصة وموتها (١٩٤٧ - ١٩٥٠)
٧٦	٦ - حركة انتصار الحريات الديمقراطية عشية الأزمة (١٩٤٦ - ١٩٥٣)
٧٦	علم اجتماع الحركة
٧٨	محااولات يمينية
٨٢	موقف مصالي

٨٣	موقف الهيئات القيادية
٨٥	قطيعة داخل القيادة
٨٧	٧ - انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية (١٩٥٣ - ١٩٥٤)
٨٧	مصالي ضد اللجنة المركزية
٨٩	النشيطون والمركزيون ضد مصالي
٩١	الصراع على الأرض
٩٤	كريم وعمران بمواجهة الـ « ٢٢ »
٩٥	تخلي « مجموعة قسنطينة »
٩٦	تعميق الانقسامات
٩٩	٨ - الاتجاهات الثلاثة عشية الثورة (١٩٥٤)
٩٩	وجه المصالية
١٠٢	المركزيون
١٠٣	خصائص الجماعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني
١٠٦	مسألتان حول أصول جبهة التحرير الوطني
١٠٩	٩ - نجاح المشروع الانتفاضي (١٩٥٤ - ١٩٥٦)
١٠٩	الوضع عشية الثورة
١١٣	انغراس سريع
١١٧	١٠ - الالتحاق بجبهة التحرير الوطني (١٩٥٥ - ١٩٥٦)
١١٧	التحاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
١١٩ الى التحاق المركزيين
١٢١ فإلى التحاق العلماء
١٢٢	اخفاق الحزب الشيوعي الجزائري
١٢٤	ولادة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين
	١١ - حرب في الحرب : جبهة التحرير الوطني ضد الحركة الوطنية الجزائرية
١٢٧	(١٩٥٤ - ١٩٦٢)
١٢٧	ماذا تعرف الحركة الوطنية الجزائرية عشية الثورة ؟
١٢٨	منظمة المصاليين الجديدة
١٢٩	المرحلة الديبلوماسية
١٣١	امتحان القوة في الجزائر
١٣٣	ميزان القوى في عام ١٩٥٦
١٣٤	ولادة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني
١٣٦	سعيًا وراء هدنة
١٤٠	سر انتصار
١٤٤	١٢ - الوجه الأول لجبهة التحرير الوطني (١٩٥٤ - ١٩٥٦)

١٤٤	طبيعة جبهة التحرير الوطني
١٤٦	النزاعات بين القادة
١٤٧	الاعداد لمؤتمر الصّام
١٤٩	القوى المادية للثورة
١٥٠	البرنامج السياسي
١٥٣	تنظيم جبهة التحرير الوطني
١٥٥	التبسات المؤتمر
١٥٧	تركيب الهيئات القيادية ومعناه السياسي
١٥٩	الازمة الداخلية
١٥٩	الصراع على الأرض
١٦٠	المساجلة مع لجنة التنسيق والتنفيذ
١٦٢	شجار بين اشخاص ؟
١٦٣	صراع بين عرب وبربر ؟
١٦٥	١٣ - إخفاق عبّان (١٩٥٦ - ١٩٥٧)
١٦٥	جبهة التحرير الوطني تُصلّب لهجتها
١٦٦	مأساة معركة الجزائر
١٦٨	ميزان القوى الجديد داخل جبهة التحرير الوطني
١٧١	تصفية عبّان
١٧٤	١٤ - قيادة من دون استراتيجية (١٩٥٥ - ١٩٥٨)
١٧٤	الرد الفرنسي
١٧٦	الضغوط المغربية
١٧٧	مؤتمر طنجة التداولي (٢٧ - ٣٠ / ٤ / ١٩٥٨)
١٧٧	ومؤتمر تونس (١٦ / ٦ / ١٩٥٨)
١٧٨	فرض الرقابة على جيش التحرير
١٧٩	تضايق في القواعد الخلفية
١٨٠	خلق القيادة العسكرية العملائية
١٨٣	تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
١٨٧	١٥ - اضعاف كريم (١٩٥٨ - ١٩٦٠)
١٨٧	مؤامرة عموري
١٩٠	الفشل العسكري لكريم عند الحدود الشرقية (١٩٥٨ - ١٩٥٩)
١٩٥	صعود الأخطار في الولايات
١٩٦	اجتماع عقدها الداخل
١٩٧	كريم في وضع فقدان التوازن
١٩٩	حركة الضباط الاحرار

- ١٦ - ولادة قوة بديل : هيئة الأركان العامة (١٩٥٩) ٢٠١
شلل الحكومة المؤقتة ٢٠١
قضية عميرة ٢٠٢
موقف بن خلد ٢٠٣
اجتماع القادة العسكريين : صيف - خريف ١٩٥٩ ٢٠٤
اجتماع المجلس الوطني الجديد للثورة الجزائرية ٢٠٧
جبهة التحرير الوطني بمواجهة السياسة الفرنسية ٢١٣
- ١٧ - هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة (١٩٦٠) ٢١٦
إعادة الأمور إلى نصابها ٢١٦
نجاح في الساحة السياسية ٢٢٠
هيئة أركان ضد اللجنة البيوزارية للحرب ٢٢٢
خلاف مع الحكومة التونسية ٢٢٤
استقالة هيئة الأركان ٢٢٥
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمفاوضات مع فرنسا ٢٢٦
- ١٨ - ازدواجية السلطات (١٩٦١ - ١٩٦٢) ٢٣٠
فشل التهديئة ٢٣٠
فرحات عباس معترضاً عليه ٢٣٣
فشل المفاوضات ٢٣٤
انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (طرابلس ٩ - ٢٧ / ١٨ / ١٩٦١) ٢٣٦
إخفاق الحكومة المؤقتة ٢٣٧
رد الحكومة المؤقتة ٢٣٩
خلافات حول الاتفاقات مع فرنسا ٢٤٠
معنى النزاع ٢٤٢
بن بلا و بوضيف في مواجهة النزاع ٢٤٣
- ١٩ - صعود بيروقراطية (١٩٥٤ - ١٩٦٢) ٢٤٦
الثورة بواسطة الشعب ولأجل الكوادر ٢٤٦
مراتب السلطة ٢٤٦
نظام سياسي جديد ٢٤٨
نظرية السلطة داخل جبهة التحرير الوطني وممارستها ٢٥٠
النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني ٢٥٢
العلاقات بالشعب ٢٥٤
الوحدة والتناقضات في الجهاز ٢٥٧
الاصول الاجتماعية ٢٥٨
انتصار الشعبوية ٢٦٠

٢٦٣	٢٠ - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المأزق
٢٦٣	تمزقات السلام
٢٦٨	إخفاق الحكومة المؤقتة
٢٧١	الاعداد لانعقاد المجلس الوطني
٢٧٣	برنامج طرابلس
٢٧٧	٢١ - فشل المجلس الوطني للثورة الجزائرية
٢٧٧	القوى المتواجبة
٢٧٨	مجرى الاعمال
٢٨٢	تشكل التحالف البنيلي
٢٨٤	اتفاق جبهة التحرير - او . ا . إس
٢٨٦	اشترطات اللجنة بين الولايات
	٢٢ - حرب الخلافة
٢٩١	المساومة المستحيلة
٢٩٢	الاستعداد للمعركة
٢٩٤	المساومات الاخيرة
٢٩٥	احتلال قسنطينة
٢٩٧	تفكك الولايات
٣٠٠	ازمة الدمج
٣٠٠	بلبله في الولاية الثانية
٣٠٢	الولاية الرابعة في وجه المكتب السياسي
٣٠٦	تقاسم السلطة الجديد
٣٠٩	خاتمة : من بلا الى الشاذلي
٣١٧	ملحقات وهوامش

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

- ١٩٢٦ - تأسيس نجم شمالي افريقيا في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي .
- ١٩٣٣ - أيار/ مايو : القطيعة بين ن . ش . أ . والحزب الشيوعي الفرنسي ، التي كانت بدأت في عام ١٩٢٨ ، أصبحت نهائية .
- ١٩٣٦ - ٧ حزيران/ يونيو : اول مؤتمر اسلامي تحت رعاية ن . ش . أ .
- ٢ آب/ اغسطس : في مدرج الجزائر ، مصالي الحاج يدين سياسة المؤتمر الاسلامي بحضور القائمين عليه .
- ١٩٣٧ - ٢٧ كانون الثاني/ يناير : حكومة ليون بلوم تحل ن . ش . أ .
- ١١ آذار/ مارس : تأسيس حزب الشعب الجزائري في نانتر بفرنسا . مصالي وفيلالي يودعان نظامه الداخلي مديرية الشرطة .
- ١٨ حزيران/ يونيو : مصالي الحاج ، رئيس ح . ش . ج . ينقل مركزه الى الجزائر .
- ١٩٣٩ - ايلول/ سبتمبر : ح . ش . ج . ينتقل الى السرية بعد حظره .
- ١٩٤٤ - ١٤ آذار/مارس/تأسيس أحباب البيان والحرية بعد الاتفاق بين فرحات عباس وشيخ ابراهيمي ومصالي الحاج .
- ١٩٤٥ - آذار/ مارس : المؤتمر الثاني لأحباب البيان والحرية يجعل من مصالي قائداً للحركة الوطنية ويدعو للاستقلال ويرفض الاتحاد مع فرنسا .
- ٨ ايار/ مايو : مجازر استعمارية في صطيف وقاله . انفراط الكتلة الوطنية .
- ١٩٤٦ : نيسان/ ابريل : فرحات عباس يؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا . د . ب . ج) .
- تشرين الثاني/ نوفمبر : مصالي يؤسس حركة انتصار الحريات الديمقراطية (ح . ا . ح . د .)
- ١٩٤٧ : ١٥ شباط/فبراير : اول مؤتمر لـ ح . ا . ح . د . تأسيس منظمة شبه عسكرية ، المنظمة الخاصة
- ايلول/ سبتمبر : الجمعية الوطنية الفرنسية تتبنى تشريعاً خاصاً بالجزائر .

- كانون الاول/ ديسمبر : اللجنة المركزية لـ ح . ش . ج . - ح . ا . ح . د ، المجتمعمة في زدين تقرر تسريع الاعدادات للكفاح المسلح .
- ١٩٤٩ - آذار/ مارس : أزمة بربرية .
- كانون الاول/ ديسمبر : طرد الدكتور الامين دباغين من ح . ا . ح . د .
- ١٩٥٠ - آذار/ مارس : السلطات الاستعمارية تفكك المنظمة شبه العسكرية لحزب الشعب الجزائري .
- ١٩٥٣ - نيسان/ ابريل : المؤتمر الثاني لـ ح . ا . ح . د . . انتصار خط اصلاحي .
- ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر : مصالي يعرض الخلافات داخل قيادة ح . ا . ح . د . أمام مناصلي الهجرة في فرنسا .
- ١٩٥٤ - ٢٨ آذار/ مارس : اللجنة المركزية تتخلى عن سلطاتها إلى مصالي كي ينظم مؤتمراً .
- نهاية آذار/ مارس : مركزيون ونشيطيون يؤسسون اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل . ث . و . ع . .) .
- نهاية حزيران/ يونيو : اجتماع ٢٢ من قدامى المنظمة الخاصة للتداول بشأن العمل المسلح .
- ١٤ - ٢٠ تموز/ يوليو : مؤتمر هورنو في بلجيكا ، وقد نظمه المصاليون .
- ٢٩ تموز/ يوليو : ل . ث . و . ع . تنفرط بعد خلافات بين المركزيين والنشيطين .
- تشرين الاول/ اكتوبر : ولادة جبهة التحرير الوطني (ج . ت . و .)
- اول تشرين الثاني/ نوفمبر : بداية الثورة
- ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر : حظر ح . ا . ح . د . على يد حكومة مانديس - فرانس .
- كانون الاول/ ديسمبر : مصالي يؤسس الحركة الوطنية الجزائرية (ح . و . ج .)
- ١٩٥٦ - كانون الثاني / ينابر : انضمام : ا . د . ب . ج . ، والمركزيين والعلماء الى ج . ت . و .
- ٢٤ شباط/ فبراير : تأسيس الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين .
- ٢٠ آب/ اغسطس : مؤتمر الصَّمَام - تأسيس مجلس وطني للثورة (م . و . ث . ج .) من ٣٤ عضواً ، وقيادة من ٥ اعضاء باسم لجنة التنسيق والتنفيذ (ل . ت . ت .) .
- ٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر : اختطاف الجيش الفرنسي للطائرة الملكية المغربية التي كان على متنها آية احمد ، بن بلا ، خيضر ، بوضياف .
- ١٩٥٧ - كانون الثاني/ يناير - ايلول/ سبتمبر : معركة الجزائر العاصمة .
- ٢٠ آب/ اغسطس : اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة . تعديل ل . ت . و . ت . وتوسيعها .
- ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر : اغتيال عبان رمضان .

- ١٩٥٨ - نيسان/ ابريل : اول محاولة لتوحيد الجيش الجزائري عند الحدود : تأسيس لجنة التنظيم العسكري (ل . ت . ع .)
- ١٩٥٨ - ١٩ ايلول/ سبتمبر : تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ح . م . ج . ج .) برئاسة فرحات عباس .
- ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ - ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ : اجتماع م . و . ث . ج . تأسيس لجنة عالمية للحرب (ل . ع . ح .) وهيئة اركان عامة (ه . أ . ع .)
- ١٩٦١ - تموز/ يوليو : استقالة هيئة الاركان العامة ونزاع مع الحكومة .
- ٩ - ٢٧ آب/ اغسطس : اجتماع م . و . ث . ج . بن خلدو يخلف عباس في رئاسة الحكومة المؤقتة . تفاقم الخلاف مع ه . أ . ع .
- ١٩٦٢ - شباط/ فبراير : م . و . ث . ج . يصدق مضمون الاتفاقات مع فرنسا .
- آذار/ مارس : اتفاقات ايفيان . اطلاق سراح الوزراء المسجونين .
- ٤ - ٧ حزيران/ يونيو : م . و . ث . ج . يجتمع في طرابلس لتبني برنامج وانتخاب مكتب سياسي ، ولا ينجز اعماله . الأزمة الداخلية تتفاقم .
- ١٧ حزيران/ يونيو : بن بلا وخيضر يتددان بالاتفاق بين منظمة الجيش السري و ج . ت . و .
- ٢٥ حزيران/ يونيو : خصوم ه . أ . ع . يؤسسون لجنة بين الولايات .
- ٢٦ حزيران/ يونيو : خيضر يستقيل من الحكومة المؤقتة .
- ٢٨ حزيران/ يونيو : بن بلا يغادر تونس .
- ٣٠ حزيران/ يونيو : الحكومة تجرد هيئة الاركان العامة من صلاحياتها ، وبن بلا يدين هذا الاجراء .
- ٣ تموز/ يوليو : استقلال الجزائر . الحكومة المؤقتة تعود الى الجزائر من دون خيضر وبن بلا .
- ١١ تموز/ يوليو : انصار بن بلا يستقرون في تلمسان .
- ٢٢ تموز/ يوليو : اعلان المكتب السياسي المتوقع في طرابلس .
- ٢ آب/ اغسطس : اتفاق بين خيضر وكريم وبوضياف وموحد ولد حاج .
- ٣ آب/ اغسطس : المكتب السياسي يستقر في الجزائر .
- ٢٠ آب/ اغسطس - ٥ ايلول/ سبتمبر : الازمة تتفجر مجدداً . بوضياف يستقيل من المكتب السياسي . تأجيل الانتخابات للجمعية التأسيسية ، لكن بعد صدامات مسلحة ، يعقد اتفاق يكرس انتصار مؤيدي بن بلا .
- ٢٠ ايلول/ سبتمبر : دعوة الجزائريين للمصادقة على لوائح المرشحين للجمعية التأسيسية ، بعد تطهيرها مسبقاً من غالبية خصوم هيئة الاركان .

دعوهم يشيعوا عنكم الاقاول ، دعوهم ينددوا بكم ، يدينوكم ، يسجنوكم ، دعوهم يشنقوكم ، لكن انشروا افكاركم . ليس حقاً ، بل هو واجب ، واجب حميم على عاتق كل من لديه فكرة ان ينشرها ويجعلها تظهر للنور من اجل الخير العام . الحقيقة بكاملها للجميع . ما تعرفون أنه مفيد ، ويحسُن ان يعرفه الغير ، لا يمكن أن تكتموه . حسن ان يتكلم المرء ، وأحسن أن يكتب : أما أن يطبع فأمر في منتهى الجودة .

بول - لوي كورييه

مقدمة

من الثورة إلى البيروقراطية

يتوخى هذا الكتاب أن يكون تحليلاً للمساجلات والنزاعات التي مزقت الحركة الوطنية الشعبية في الجزائر ، بين ١٩٤٦ و ١٩٦٢ . وهو يشكل الجزء الاول من مشروع أوسع يتناول المجتمع الجزائري .

حاولت أن أبين أنه ، على امتداد كل تلك الفترة ، لم تكن الازمات والتبدلات المتكررة في الملاك السياسي غير لحظات من تكوين قوة اجتماعية جديدة ، هي البيروقراطية . ففي عام ١٩٥٤ مع ح . ا . ح . د . (الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية) * ، مثلما في عام ١٩٦٢ مع ج . ت . و . (جبهة التحرير الوطني) ، كانت الحركة الوطنية تتفجر ، لكن لتعيد تكوين نفسها حول نواتها الاكثر تركيزاً والاكثر سلطوية : المنظمة الخاصة (اوس) عام ١٩٥٤ ، وجيش التحرير الوطني (ج . ت . و .) للحدود ، عام ١٩٦٢ . وبالنسبة لمصالي الحاج ، ولد الاستبداد البيروقراطي في الجزائر في اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ مع ج . ت . و . وبالنسبة لمحمد بوضياف ، عام ١٩٦٢ ، مع وصول بن بلا الى السلطة . لكن هذه الاطروحات تُدخل قطعاً تعسفاً الى الترتيب التاريخي ، إذ لا تربطها بين مختلف مراحل تطور الحركة الوطنية .

يشكل تطور الجزائر حالة قصوى في تاريخ نزع الاستعمار . ففي تونس والمغرب أمّنت بورجوازية انتقالاً سلمياً نسبياً إلى الاستقلال . وفي فيتنام قادت الشعب الى النصر بيروقراطيةً تنتسب إلى الطبقة العاملة . أما في الجزائر ، البلد الذي لم تخلق فيه السيطرة الاستعمارية

* - بما يخص كل الحروف الأولى التي يضمها هذا الكتاب ، يمكن الرجوع إلى الفهرس في نهايه .

بورجوازية وبروليتاريا قادرتين على قيادة النضال من اجل الاستقلال ، فإن اعتناق النخبة للماركسية لم يتحقق بسبب الاشتراكية الاستعمارية للبروليتاريا الاوروبية وسياسة الحركة الشيوعية . لم تجد الصلة بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية من يعبر عنها على المستوى السياسي .

ضمن هذه الشروط الخاصة برزت داخل الحركة الوطنية العناصر المكونة لبيروقراطية تمت ورسخت اقدامها في حالة السرية أولاً ، ثم في الكفاح المسلح . لقد تضافر القمع الاستعماري مع ثقل ماض يتجاهل الفرد والحرية ليفرض على الحركة الوطنية الشعبية بنى تأطير سلطوية وشكلا خاصاً من العلاقة بالشعب . ان الاشارات المستمرة الى ضرورة حماية تنظيم تحفي ارادة القيادة والحذر حيال الجماهير .

إن النخب الشعبية ، التي كانت على هامش الاقتصاد والدولة الاستعمارية وعديمة الخبرة في الشؤون العامة ، حلت شيئاً فشيئاً* ، منذ عام ١٩٤٥ ، محل البورجوازيين في المدن والاعيان في الارياف . كانت مهمتها التاريخية تدمير الاستعمار وإعادة بناء البلد على اسس جديدة . إن البيروقراطية الجزائرية ، الناتجة عن تفكك اجتماعي ، انما يكمن اصلها في انسداد النظام الاقتصادي وما يلازم ذلك من انحدار طبقي . déclassement** . ستكون جهازاً لحزب قبل ان تغدو جنين الدولة . عام ١٩٦٢ ، لم يكن وعيها لذاتها قد اصبح ناجزاً بعد ، ولن يصبح كذلك الا بعد انقلاب ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٥ . ليس لوظيفتها الاجتماعية وممارساتها وعلاقتها بالطبقات الاخرى أي صلة بتلك الخاصة بالبورجوازية الصغيرة ، التي تدبجها بها الماركسية المبتذلة . كما ان سياستها تجاه البورجوازية الصغيرة (تجارة المفرق وصغار المنتجين) ، بعد الاستقلال ، سياسة موجبة للعبرة . والفصل الذي اخصه للبيروقراطية يلخص استنتاجاتي بهذا الصدد. ولقد ادخلته قبل معالجة ازمة صيف ١٩٦٢ لأتيح للقارئ بأن يتبع مجرى تلك الازمة بشكل أفضل .

لقد كنت احد الذين شاركوا في الاحداث التي أروها . ومهما تكن أخطائي ، فقد وضعت مسؤولياتي تجاه بلدي والمثل الاعلى الاشتراكي الذي أؤمن به فوق الوظائف التي دعيت لممارستها .

كان انشقاق الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، في تموز / يوليو ١٩٥٤ التجربة الاكثر إيلاماً في حياتي النضالية . وقد اصطففت مع فرع باريس الجامعي ، الذي كنت احد مسؤوليه ، الى جانب اللجنة المركزية قبل أن ندعم اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل . ث . و . ع) ووقفت ضد مصالي ، بعد ان اقنعني محمد يزيد ومراد ديدوش بأن الخلافات داخل

* - في العاصمة ، بدأ ذلك عملياً منذ عام ١٩٣٧ .

** - بمعنى زوال الانتماء الى طبقة محددة ، إما بالملق أو ، بصورة خاصة ، للتحويل نحو طبقة ادنى . (المغرب)

الحزب لا تتناول الكفاح المسلح بل طرائق القيادة .

ولقد ثبتني في خيارى العنف الجسدي الذي استخدمه عبدالله فيلاي حيال الطلاب ، أولاً ، ثم استخدام الديماغوجية الدينية في نضال سياسي ، فيما بعد ، واخيراً ، اغتيال المناضل القديم صايفي في ربيع ١٩٥٥ .

كان حزب الشعب الجزائري - الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية حزبي ، وقد انخرطت فيه كلياً . كان يبدو لي أن خلافاتي مع المسؤولين بصدد الديمقراطية الداخلية ، والطرائق الستالينية تجاه الاحزاب الاخرى ، ودور الطبقة العاملة ومكانة الدين ، لم تكن لتعيد النظر في طابع الحركة التقدمي . ولقد فهمت ، لاحقاً ، انها كانت العلامات الأولى لنبذ التباسات القومية الشعبية . عام ١٩٥٥ ، تحالفت مع الشيوعيين ، خلال مساجلة حول طابع الاتحاد الوطني للطلاب ، لمكافحة اطروحات بلعيد عبد السلام واحمد طالب والعايشي يافر الذين كانوا يجددون الهوية الجزائرية انطلاقاً من الانتماء الديني .

كان مسعاي داخل جبهة التحرير الوطني مختلفاً تماماً عنه في حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، فهذه الحركة لم تمثل بالنسبة لي سوى اطار ضروري ، منظور اليه على انه مؤقت ، لانجاح تطلعات وافكار اشتراكية لم تكن يوماً تطلعات قيادتها وافكارها ؛ من هنا الاتهام الخادع الذي غالباً ما وُجّه اليّ ، بتنوية* جبهة التحرير الوطني لصالح الشيوعيين ، وفقاً للبعض ، ولصالح التروتسكيين وفقاً للبعض الآخر . وفي بيئة تفتقر الى التماسك السياسي ، ليس من وسيلة اكثر فعالية في شل عمل المناضلين المتعلقين باستقلالهم الفكري من حشرهم داخل ترسيمات Schémas مسبقة .

إلا اني كنت قد امتنعت عن تنظيم تكتل داخل جبهة التحرير الوطني . قبل كل شيء ، لأن الشروط السياسية لم تكن ملائمة لذلك . فقد كان ماضي الحركة الوطنية محدوداً بفترة « ممارسات عقيمة » ، والغالبية الساحقة من المناضلين الجدد ، ومعظمهم ريفيون ، كانت تؤمن ايماناً صوفياً بالوحدة والكفاح المسلح من دون الرجوع إطلاقاً الى استراتيجية متأسكة . لم يكن ينبغي إعادة تكوين أنوية انطلاقاً من الانهائات القديمة إذا كان يراد التجذر في الأرض . ثم لأن التقاليد البوليسية لجبهة التحرير الوطني، لم تكن هي الأخرى ملائمة لتجمعات جديدة غير تلك التي كانت تتم حول مالكي الجهاز . كان يجري تحديد مواقع « المنشقين » وتفويضهم** ومراقبتهم . والكثير من المناضلين اليساريين ، الذين لم يكونوا يأخذون هذه المعطيات بالاعتبار ، كانوا ينتهون تحت الضغوط والتهويل للعمل كمخبرين .

* - خلق نواة داخل هيئة أو حركة أو جهاز . . . للتأثير عليها (م) .

** مقابل كلمة ficher رأيت ان استخدم عبارة تفويض ، أي وضع بطاقات تتضمن معلومات حول اشخاص .

(م) .

لقد ظهر لي ، مع العديد من الرفاق في فرنسا أولاً ، ثم في جيش التحرير الوطني (ج . ت . و .) ، أن من الأفضل الاستفادة من الحدود المحتومة للنشاطية ومن نتائجها لاستشارة مواقف ومجادلات ، على الملأ ، حول وسائل الثورة وأهدافها .

تركزت أفكارني تبعاً للتجربة الصينية وامكانات الاعلام التي كان يوفرها لي وضعي داخل الجهاز . ومنذ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، دعمتُ خطأً سياسياً قائماً على منظور حرب طويلة الأمد وعلى تعزيز القدرة العسكرية ، أولاً في وجه اولئك الذين كانوا ينتظرون من الجبهة الجمهورية في فرنسا تسوية سريعة للمسألة الجزائرية ، ثم ضد كل اولئك الذين كانوا يتصورون الكفاح المسلح كسلسلة من الاعمال المستقلة بعضها عن البعض الآخر .

لقد ناديت بالتحالف الاستراتيجي مع الناصرية والبلدان الشرقية . ولما كنت واعياً أهداف السيطرة المصرية ، لم يفتني ان المدافعين عن استراتيجية مغربية بوجه الحصر كانوا يريدون ، عن وعي أو عن غير وعي ، إعطاء حل بورجوازي للمسألة الوطنية .

إن الاطروحات التي دافعت عنها خلال النقاشات بشأن برنامج طرابلس (١٩٦٢) وميثاق الجزائر (١٩٦٤) ليست دروساً مستخلصة لاحقاً من الاحداث ، بل من المواقف التي جرى تأكيدها خلال الممارسة . وللأسف ، فإن تقديراتي بصدد حركة البربر ، وإعادة تقويم المصالية ، وإعادة النظر بالصورة التي تعطيها جبهة التحرير الوطني عن نفسها ، سوف تثير ردود فعل انفعالية . ولكل من يقدر ان الحقيقة يجب أن تقال ، سأقدم بعض الايضاحات المفيدة حول هذه النقاط الثلاث :

- لقد درست الأزمة « البربرية » لعام ١٩٤٩ وامتداداتها خلال حرب التحرير من دون اهتمام بالمحظورات . من البديهي أن العروبة - الاسلام تقدم رؤية توحيدية لواقع متنوع الى ابعد الحدود . إن وجود ثقافة بربرية معطى موضوعي ، لا جدال فيه ، ولا يمكن أن ينكره أي مناضل جدي . إنها الارث المشترك لكل الجزائريين ولا أجد مبرراً لاختفاء حقيقتها بناء على الحجة المخادعة ، حجة المحافظة على الوحدة الوطنية ، كما انه أقل تبريراً أن أكفل العوائق التي توضع دون ازدهارها الحر .

واعتقد أيضاً أن من الضروري تبيان الخلط المتعمد عن سابق تصور وتصميم بين أزمة ١٩٤٩ ، وموقف كريم الذي كان يطالب عام ١٩٥٩ بتوازن بين القبليين والعرب داخل قيادة جبهة التحرير الوطني ، وانتفاضة جبهة القوى الاشتراكية لأيت احمد في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٣ . فهذه المسائل ليست من طبيعة واحدة . كان كريم يحاول ، على منوال قادة آخرين في جبهة التحرير الوطني ، أن يبقى في الصف الاول باستخدام محاجة مستندة الى الدفاع عن مصالح منطقتهم . كانت إقليميته وسيلة للتفاوض . أما انتفاضة أيت احمد فكانت تتخطى الاطار الاقليمي ، كانت انتفاضة معارضة ليس في تناولها اية وسيلة مؤسسية للتأثير على السلطة

التنفيذية . لقد كان ثمة خطأ إذاً في اعتبارها تعبيراً عن الخصوصية القبلية .

- منذ عام ١٩٥٦ ، تحتل المصالية في العالم الجزائري المكانة التي احتلتها التروتسكية سابقاً في العالم الستاليني : الخطأ المطلق والخيانة المطلقة . وبين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ ، ادى وزن الضرورات السياسية المباشرة بمؤسسي جبهة التحرير الوطني لتحديد تسلسل خاطيء لاحداث القطيعة داخل حزب الشعب الجزائري - حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية بين المركزيين والمصاليين والنشأطين . لقد ارجعوا هذه القطيعة الى نهاية عام ١٩٥٠ (تاريخ تشتيت المنظمة شبه العسكرية) بهدف إرساء هوة اعمق بين الاتجاهات ، بصورة لاحقة . كان المراد تصوير اعضاء المنظمة الخاصة (اوس) كالرواد الوحيدين للثورة ، وكل المناضلين الآخرين كانهمازيين او اصلاحيين . ويمكن الاشارة ، عبوراً ، إلى أن ثمة اتجاهات لقياس النضالية السياسية ، هكذا ، بمقياس النشاطية شبه العسكرية الوحيد ، بحيث لا يعود الباقي غير نقاشات عديمة الفائدة وتسويق .

هذا التحليل يلزم الصمت بصدد محاولات مصالي لانهاض حزب الشعب الجزائري - حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، ويطمس واقع أن نشاطات المنظمة الخاصة كانت تتجه لتحل على الصعيد العملي والتكتيكي ، لا على الصعيد الايديولوجي والاستراتيجي ، مشكلات كانت تنطرح بصورة ملحة . وهذه الميثولوجيا لا تجعل من أبطال الحركة القومية مناضلين في حزب واحد تمرقهم خلافاتهم السياسية بل خصوصاً متواجهين ، بعضهم في الجهة السلمية والآخرين في الجهة الرديئة .

ولأن المصالية معتبرة كخيانة ، فإن كل حكم غير مانوي* يصدر بشأنها حتى في ايماننا هذه يمكن أن يتم تفسيره كانهضام ارتجاعي لوجهات نظرها . وفي الحقيقة ان ما اردت فعله هو أن أعيد ادخال مصالي الحاج ، والوطنيين الاصيلين الذين كانوا يتبعونه ، في تاريخ الثورة ، دون ان تجاهل ، مع ذلك ، اخطاءهم والسهولة التي رشا بها ضباط كولونياليون بعض قادة الحركة الوطنية الجزائرية . لكن لا يمكن ان نفصل اخطاءهم الكارثية عن سياسة جبهة التحرير الوطني تجاههم . وليس وارداً إذاً بالنسبة لي أن أُحِل محل صورة امتهانية لوحة مثالية جميلة ، لكن حان الوقت بالنسبة للجزائر كي تستعيد كل اولئك الذين ساهموا عبر خصوصياتهم وتبايناتهم في جعل الجزائر ما هي عليه اليوم ، اي امة مستقلة ، وذلك بالتعقيد الذي اتسمت به خياراتهم والطرق التي سلكوها .

- إن النظرة النقدية التي ألقها على حياة جبهة التحرير الوطني ، لا تجعلني أنسى انه ، رغم صراع غير متساو والكثير من التردد والحيرة ، بلغت هذه الحركة هدفها : اي استقلال الجزائر .

* - المانوية ديانة فارسية ترى ان الخير والشر مبدآن اساسيان متساويان ومتضادان . وتقال عن كل مفهوم ثنائي للخير والشر (م) .

وإذا تجاوزنا صخب المصالح والاهواء الفردية لدى قادة جبهة التحرير الوطني ، ومناوراتهم وتآمراتهم ، فلقد شاركوا كلهم مشاركة كلية في حرب الاستقلال وكانت لهم وطنيتهم . لكن هل ينبغي ان يحول ذلك دون أن نرى ، في آن معاً ، أنه يهجع في ضحايا الاستعمار هؤلاء والمتمردين عليه سادة ليس نموذجهم الموظف أو المعمر بل القايد caid والوجيه الريفي ، رمزا سلطة تمد جذورها في التراث الوطني وتشجيع ظهور ملاك سياسي تذكّر ممارساته بممارسة البلاط والسراي اكثر مما تذكر بالروح النضالية .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة البيروقراطية بعوامل تاريخية خاصة . فالحريات السياسية كما يعرفها الغرب لم تعرفها الجزائر في يوم من الايام . كان غياب الديمقراطية يعبر عن نفسه في المؤسسات ويؤثر تأثيراً عميقاً في البنى الذهنية لشعب بكامله لم يكن لديه ما يرجع اليه غير تجربته التاريخية . لما لم يكن للحقوق السياسية غير دور ثانوي في النضال من اجل الاستقلال ، جرى النظر الى تحور البلد كالشرط الرئيسي لاصلاح المجتمع . ولقد عززت شراسة القمع الكولونيالي في المدن والعمل الواعي لجبهة التحرير الوطني ، العوامل الموضوعية وساهما بقوة في تحطيم استمرارية الحركة الوطنية . ومهما تكن التطلعات الديمقراطية ضعيفة قبل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ ، إلا أنها كانت مع ذلك موجودة وتحرك اقساماً واسعة من الرأي العام المدني . هذه الاخيرة جرى تدميرها أو تهيميشها وحرمانها من كل تأثير على تكون البنى الجديدة .

رغم خلافات مؤسسي جبهة التحرير الوطني وتباياتهم ، فقد حرصوا على أن يضرب تنظيم الجماهير وتأييرها صفحاً عن الماضي . ولما لم تكن تدعمهم ، حين دخولهم حلبه الصراع ، حركة شعبية دينامية وحقيقية ، استولوا على السلطة في الحركة عن طريق القوة ، واحتفظوا بها عن طريق القوة . فلما كانوا مقتنعين بأنه يلزم العمل بحزم لأجل حماية انفسهم بوجه خصوم الكفاح المسلح ، اختاروا طريق التسلط والاستبداد عن سابق تصور وتصميم . رُفعت نزعة السلطة المطلقة الى مقام المبدأ بوجه نزعات التوفيق والمصالحة . وإذ دخلت الساحة فسوف تبقى سيده فيها .

١ الاسس التاريخية للنزعة القومية الشعبية

(١٩٢٦ - ١٩٤٦)

لا يمكن فهم معنى صعود النزعة القومية الشعبية وتمزقاتها إذا لم ننطلق أولاً من خصوصيات تطور الجزائر . إن اول ملمح بارز من ملامح المجتمع هو الطابع الكلياني لسيطرة خارجية عززها وجود استيطان اوروبي . فقبل الحرب العالمية الثانية ، استولى المعمرون على الاراضي الأكثر غنى والاكثرانتاجية (٦٥٪ من الانتاج الزراعي) . كانت الرأسالية الفرنسية التي تشرف على المصارف والتجارة والصناعة تحتكر السوق الجزائرية ، وكان تأطير البلد أوروبياً بصورة شبه حصرية . فضلاً عن ذلك ، فالدولة الكولونيالية كانت تمارس سيطرة كلية على النشاطات الثقافية والدينية للجماعة الجزائرية بهدف اقتلاع الثقافة العربية والاسلام عن طريق الفرنسية . وكانت نتائج هذا الوضع مزدوجة ، فمن جهة كان عنف مصادرة الملكية واتساعها يتسببان بإفكار شبه كلي يحفز بدوره تماثلاً بين أمة مُحضعة وطبقات مستغلة . ومن جهة اخرى ، كانت مقاومة الاستعمار تخطط بين الاهداف الاجتماعية والثقافية والدينية . فحق تعلم المرء لغته ، وممارسة ايمانه الديني بكل حرية ، والاعتراف بماضيه الثقافي ، كلها اشكال لتأكيد رفض الاستغلال ، وهذه الشروط تلاثم نمو شعبية تحترم التراث .

والملمح المميز الثاني هو تماثلة الجزائر بفرنسا ، إن الجزائر المقسمة منذ عام ١٨٤٨ الى محافظات ، كانت مشمولة في الوحدة السياسية للدولة الفرنسية . وعام ١٨٨١ ، كان نظام الالحاقات يتيح للوزراء الفرنسيين أن يعالجوا قضايا الجزائر مباشرة . وفي الاخير ، منحت مراسيم ١٨٩٨ الجزائر استقلالها بما يخص الموازنة وأسست المُفوضيات المالية* التي ستبقى سارية المفعول حتى عام ١٩٤٧ . كان الاوروبيون ، وهم اقلية من حيث العدد ، يسكون بمقاليد السياسة في البلد ، وكان الدمج الاداري بالنظام الفرنسي يطول المدن والمراكز التي فيها استيطان اوروبي

* - جمعية لادارة موازنة الجزائر كان يسيطر عليها المعمرون .

كثيف . أما ما تبقى من البلد ، اي الجزء الاكبر منه ، فكان منظماً في « كومونات مختلطة » يديرها مدير فرنسي يساعده موظفون جزائريون ، Les Caïds . لقد اقتصرت الدولة المستعمرة ، الى حد بعيد ، على مراعاة اشكال التأطير الموروثة من الاتراك ، والاستناد مثلهم ، الى الاعيان . عبر هذا التحالف عن نفسه بالتخلي للقواد Caïds عن سلطة شبه استنسابية على شخص المحكومين واملاكهم . إن القواد ، الذين كان يجري اختيارهم في البدء من صفوف عائلات الخباء الكبير * ، كانوا يرتبطون من حيث انسابهم بالمجموعات السكانية التي كانوا يقودونها ، وهو ما كان يلزمهم بمراعاة الحد الأدنى من القواعد . إلا انهم حين أصبحوا يختارون فيما بعد من بين محدثي النعمة ، راحوا يطبقون بدون حياء ، وبعجرفة ، المبدأ القائل « من يعملون بسواعدهم يحكمهم الآخرون ؛ والمحكومون يعيلون الآخرين » (مينسيوس) .

اما الملمح الثالث المميز فهو تفتت المجتمع . والانفلاقات الاجتماعية تعجز لوحدها عن تفسيره . وتقف المفاهيم المنطلقة من وضع اوربا الخاص لتفسير التاريخ حائلة دون معرفة البنية الاجتماعية ونظام الطبقات . يُنتسى بسهولة شديدة أن إدخال الرأسمالية هو الذي قلبَ الجزائر الجديدة رأساً على عقب ، لا تطوراً طبعي . تشكّلت إذاً في قطعة مع الماضي وتواصل معه في الوقت ذاته . ورغم حدوث تحولات في الوراثة ، فإن الذهنيات ، واشكال السلوك ، والخصوصيات التي قولبتها تقاليد دهرية ما تزال قائمة . فحتى حوالي ١٩٣٠ ، كانت امتيازات الاعيان الريفيين وروح الجماعة المغلقة لدى العائلات المدنية القديمة تقف عائقاً دون انصهار المجموعات السكانية . كان قانون ادارة المستعمرين ، ساري المفعول حتى عام ١٩٢٨ ، يمنع التنقل الحر للجزائريين ، الذين لم يكونوا يتوصلون ، بغياب الحرية السياسية ، لاكتساب حس التضامن الذي لا غنى عنه لتكوين حركة وطنية . ليس صدفة إذاً ان يكون الشعور بهوية جزائرية ظهر اولاً لدى الشغيلة المهاجرين الى فرنسا . إن حركة « الشباب الجزائريين » التي سيطرت على المسرح السياسي في بداية القرن وفدرالية النواب (عمالة قسنطينية) للدكتور بن جلول^(١) وفرحات عباس (١٩٢٧) اختارتا الترقى الفردي وطالبتا بالدمج . اما جمعية العلماء** الاصلاحيين للشيخ عبد الحميد بن باديس فكانت تتمنى تطوراً تدريجياً لا يقلب الهرميات القائمة ويحد من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية . لم يكن للامة الجزائرية - وكانت بعد في طور الحمل - تماسك اجتماعي وثقافي . لا شيء يدهش إذاً في ان تكون الحركة السياسية صرفت كل تلك الطاقة في الصراعات الداخلية .

والخصوصية الرابعة التي ينبغي الاشارة اليها هي ضعف الطبقات المدنية وهزال سيطرتها السياسية على الارياف . لم تكن البورجوازية ولا الطبقة العاملة البطلتين الرئيسيتين للتاريخ الحديث .

* - ارستوقراطية من اصل حربي اوديني .

** - العلماء : فقهاء في العلوم الدينية والشرع الاسلامي .

إن البورجوازية ، الضعيفة جداً بحيث تعجز عن التنطح عن حق لقيادة المجتمع الجزائري ، اندمجت بالجهاز الانتاجي في القطاعات الهامشية حيث كان ذلك ممكناً بالنسبة إليها . وقد اخفت اهميتها عوامل ثلاثة : اتساع البلتره Prolétarisation ، وطابع حركة المقاومة لدى الاحزاب السياسية القومية ، وبوجه خاص بنيتها التاريخية المختلفة عن بنية مثيلاتها في اوربا الغربية . يتعلق الامر ، في الواقع ، ببورجوازية للوظيفة العامة متصوّرة كوسيلة للتأثير والوصول الى المملكية (أعيان دخلوا الوظيفة ، وقوّاد ، وقضاة الخ .) ، وللامتلاك (مالكون عقاريون ، وتجار ، وصنّاع) وللمعرفة (علماء ، ومثقفون ومهن حرة) . انها بورجوازية لها نشاطات في قطاعات متميزة ، وككل الطبقات في التاريخ تفتقر الى التجانس . والتفاهم بين المتحدرين من العائلات المرابطية ، وابناء « الحياء الكبير » ، والنخب المدنية ومحدثي النعمة من ابناء العامة ، يتم على حساب الفلاحين ، لأنهم مهتمون جميعاً بالثمن العقاري . إن وضع الاعيان الريفيين ، الذين يمتص نمط حياتهم التفاخري ونفقات الجاه جزءاً كبيراً من رأس المال المتراكم ، زعزعه صعود بورجوازية جديدة ، اكثر توفيراً واجتهاداً . هذه البورجوازية ، المنقسمة سياسياً وثقافياً ، كان يوحدتها وعيٌ حاد لمقامها . لقد كان الاتحاد الذي تم في عام ١٩٣٦ بين جمعية العلماء للشيخ بن باديس وفدرالية « النواب » للدكتور بن جلوس مجالاً لتعليق ثاقب من جانب روجيه لوتورنو^(١) . « إذا أخذنا بالاعتبار اتجاهات العلماء السياسية ، فقد كان عليهم ان يتطلعوا للتحالف مع نجم شمال افريقيا* لأنهم يدينون مثله ، وان بصورة اقل جزماً ، الوضع السياسي القائم ويتمنون تغييره رأساً على عقب . والحال ان العلماء سعوا للتفاهم مع النواب وتوصلوا الى ذلك ، مع أن المثل العليا لهؤلاء بعيدة جداً عن تلك الخاصة باولئك ، اذا لم تكن تناقضها . فكيف نفسر هذه الرفقة الغربية ؟ ليس ذلك لأن النواب ، كما العلماء ، هم بورجوازيون بينما جماعة نجم شمال افريقيا بغالبيتهم العظمى بروليتاريون » إن البورجوازية الممزقة بين ارادة قتال النظام الكولونيالي وعجزها عن التوصل الى ذلك من دون الاعتماد على الشعب ، رأت قيادة الحركة الوطنية تفلت منها منذ عام ١٩٣٧ .

اما الطبقة العاملة ، التي كان يعيقها وزن العمال الاوروبيين داخلها وسياسة الحزب الشيوعي ، فلم تعبر يوماً عن ارادتها في كسب المجتمع . فالشروط الموضوعية لم تكن تسهّل ذلك ، في الواقع ، ذلك ان الطبقة العاملة الجزائرية ، الأقلية في بلد يتفوق فيه وزن الريف ، كانت تجميعاً لجماليات متنوعة ، غالباً ما يتم تنظيمها وفقاً للأصل الاقليمي . والشرائح الأكثر

* - بدأ تجديد المنظور التاريخي في الجزائر مع دخول نجم شمال افريقيا (ن . ش . أ ، آذار ١٩٢٦) المسرح ، وهو منظمة للشغيلة للمهاجرين تشكلت في كنف الحزب الشيوعي الفرنسي (ح . ش . ف) وكان هدفها السياسي استقلال الجزائر . إن ن . ش . أ ، الذي كان تعبيراً عن نزعة قومية شعبية (شعبية) - وحُظر عام ١٩٣٧ - تطور متخذاً الاسمين المتتاليين : حزب الشعب الجزائري (١٧ آذار ١٩٣٧ - ايلول ١٩٣٩) ، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (تشرين الثاني ١٩٤٦ - تشرين الثاني ١٩٥٤) .

تعرضاً للاستغلال ، أي عمال المناجم (من اصل ريفي) والعمال الزراعيون الدائمون او الموسميون ، هم على العموم مالكو استثمارات زراعية قليلة القابلية للحياة أو فلاحون بلا ارض عليهم ، لكي يؤمنوا بقاءهم ، أن يقوموا بأكثر من عمل ، وكان تأثيرهم على الحركة النقابية معدوماً . كانت الطبقة العاملة المدنية (عمال احواض السفن ، الخ .) في وضع دفاعي تجاه العاطلين عن العمل ، في حين كانت تغربها امكانيات الصعود الاجتماعي المفتوحة امام الافضل بين عناصرها . وكان تأطيرها قريباً جداً ، من الناحية الاجتماعية ، من الشرائح الوسيطة .

يمكن مذكاً فهم التقبل النسبي الذي كانت الحركة الشيوعية تجده داخلها . وهذه الاخيرة ، التي طبقت سياسة تهدئة في اطار النضال ضد الفاشية ، ثم الحرب الباردة ، تحاشت مطلب الاستقلال لصالح حديث اجتماعي ونقابي يدافع عن « مصالح » الطبقة ، فيما يعزلها عن سياقها الوطني .

إن غياب طبقة قادرة على قيادة النضال الوطني وراغبة في ذلك ، كان يعزز الدور السياسي للشرائح الوسيطة . ووفقاً لشارل - روبر آجرون ، كانت هذه تمثل قبل عام ١٩٤٥ اربعة بالمئة من السكان المسلمين . هذه الشرائح ، التي تشكل تجميعية لا وحدة تراث وتكوين لديها ، تسللت الى كل الحركات السياسية . كان المستخدمون والموظفون والطلاب ، داخلها ومنذ عام ١٩٥٤ ، العسكريون المحترفون هم المرشحون الطبيعيون للسلطة . هؤلاء ، إذا كانوا أتوا متأخرين الى العمل القومي ، فقد تمكنوا من اكتساب الحظوة والتأثير بسبب مستواهم الثقافي ومعرفتهم بالشؤون العامة .

منذ بداية القرن ، كان الملمح المميز الاخير لتطور الجزائر هو ازمة الفلاحين (رعاة ومزارعين) وما ترتب عليها من نتائج : الهجرات . فالجزائريون هم قبل كل شيء ريفيون ، وتدور حياة الشعب الجزائري في القرى والدوآرات* . بينما لم يكن يعيش في الريف الا ٢٠٪ فقط من الاوروبيين . ومع فشل الاستعمار الزراعي الذي اشار اليه البروفسور شارل - اندريه جوليان منذ عام ١٩٣٠ ، وهجر المراكز الصغيرة في ولاية قسنطينه والقبائل بعد ايار/مايو ١٩٤٥ ، كانت تتم العودة السلمية إلى الارض الاصلية : كانت الجزائر الداخلية « تتعرب وتنخلص من الفرنسية » ، ويتفاقم التعارض مع المدينة . مذكاً ظهرت هشاشة السيطرة السياسية للمدينة « التي لونها الاجنبي » على القرية البائرة « ملجأ الاصالة » .

كان النمو السكاني ، غير المترافق بزيادة مقابلة في الموارد ، يلقي بالفلاحين خارج ارضهم ، فيقفون امام ثلاثة حلول : إما النزوح الى سهول الاستعمار الغنية ، أو الى المدن ، أو الهجرة الى فرنسا وتونس والمغرب . ولحركات النزوح والهجرة اهمية ضخمة على الصعيد السياسي والاجتماعي . تصبح فكرة الامة في متناول المرء ، ويحل الشعب محل القبيلة والحزب محل الاخوية

* - الدوار محلة في شالي افريقيا تتضمن عدداً من الخيام او البيوت وزرائب للماشية (م) .

الدينية . ان ابناء الفلاحين الفقراء ، المهاجرين الى الخارج والنازحين الى المدن والمستبعدين من المجتمع الرسمي ، يشحون بوجههم عن التيارات المعتدلة . وكمنتزعين من طبقتهم ، ومقتلحين من ارضهم ، سوف يشكلون الجمهور الأكبر لجماعات النزعة القومية الشعبية . يغدو اتباع الأعيان الريفيين أنصاراً للأحزاب السياسية ، ولا يوجد أدنى شك في ان دراسة سيرورات النزوح وترييف المدن والقصبات ، ودراسة تأثير جيش الفلاحين على إعادة تكوين الطبقات المدنية ، التي تشتت معظمها بعد الفتح ، تقدم إسهاماً كبيراً في معرفة الشعوبية الجزائرية ، وديناميتها وتناقضاتها .

تكوّن الايديولوجية الشعبية

إن خاتمة النزعة القومية هي ، في الدرجة الاولى ناتج الاضطهاد الاستعماري ، ، لكن ما سرّ القبضة القومية في الجزائر ، إنما هو ثورة اكتوبر في روسيا ، وبالتلازم مع ذلك ولادة الحزب الشيوعي الفرنسي . فهذان الحدثان ساهما الى حد بعيد في خلق قوة سياسية نشيطة في المهجر .

لقد بدأت النزعة القومية الجزائرية كصفحة من تاريخ الحركة الشيوعية . كان مؤسسها مصالي الحاج (١٨٩٨ - ١٩٧٤) عضواً في هذه الحركة ، وبهذه الصفة سيكون احد قادة نجم شمال افريقيا . بدأ هذا الابن لفلاح فقير من ضاحية تلمسان كرمز لبلترة شعب . فلما كان قد أجبر على العمل منذ نعومة أظفاره ، عرف جراح البؤس والفقير عن كثب . أتم خلال الحرب العالمية الاولى خدمته العسكرية في فرنسا حيث أقام فيما بعد بصورة نهائية ، ومارس آنذاك عدة مهن : مسلمً بضائع ، بائع جوال ، الخ .

كان ثمة اتجاهان يتنازعان داخل نجم شمال افريقيا (ن . ش . أ .) : الاول يعكس وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي ، وكان يخضع استقلال الجزائر لتحقيق الاشتراكية في فرنسا ويعطي الافضلية لتحديث الفكر بتوجيه الاتهام للثقافة التقليدية .

أما الثاني ، مع مصالي الحاج ، فكان يعتبر الأمة مقولة تحمل قيماً ثورية ، ويعطي الاولوية لمقياس الموقف السياسي حيال الاستعمار لا للانتماء الطبقي ، ويشدد على الوجوه المساواتية للارث الثقافي العربي - الاسلامي . ولم يكن ذلك صدفة ، فمصالي الحاج كان عضواً في طريقة* درقاوة ، التي كانت تحلم - من مواقع الفقر - بمدينة طوباوية لا اغنياء فيها ولا فقراء . وكانت تلك الطريقة قد قادت عدة تمردات ضد الاضطهاد التركي ، وحركت في ١٨٣٤ - ١٨٣٥ مقاومة ترفض اي مساومة مع الفرنسيين ، خلافاً لمقاومة عبد القادر .

خلال حياة مصالي النضالية في الحركة الشيوعية ، احتفظ بتعلق كبير بمبادئ التنظيم اللينيني ، وبشعور حاد بالتضامن مع ضحايا الاستعمار . وهولن يعدل برنامج نجم شمال افريقيا ، الذي

* - جماعة دينية اسلامية ، تقابل الاخوية لدى المسيحيين (م) .

عرضه بذاته في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٢٧ في المؤتمر المعادي للامبريالية في بروكسل ، وهذا مضمونه* :

التوصيات المباشرة

- ١ - الالغاء الفوري لقانون ادارة المستعمرين البشع ولكل التدابير الاستثنائية .
- ٢ - العفو عن كل المسجونين ، ومن تحت المراقبة الخاصة ، او المنفيين ، لمخالفتهم قانون ادارة المستعمرين او لجرم سياسي .
- ٣ - حرية السفر المطلقة الى فرنسا والخارج .
- ٤ - حرية الصحافة ، والتجمع ، والاجتماع ، والحقوق السياسية والنقابية .
- ٥ - استبدال المفوضيات المالية المنتخبة بالاقتراع المحدود ببرنامج وطني جزائري منتخب بالاقتراع العام .
- ٦ - الغاء الكومونات المختلطة والاراضي العسكرية واستبدال هذه الهيئات بجمعيات بلدية منتخبة بالاقتراع العام .
- ٧ - وصول كل الجزائريين لكل الوظائف العامة من دون أي تمييز ، ومساواة الجميع في الرواتب بالنسبة للوظيفة الواحدة .
- ٨ - التعليم الالزامي باللغة العربية ، واتاحة الوصول الى التعليم بكل درجاته ، وانشاء مدارس عربية جديدة . كل الصكوك يجب ان يتم تحريرها باللغتين في آن معاً .
- ٩ - تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية . الحق في مساعدات البطالة للعائلات الجزائرية في الجزائر وفي الاعانات العائلية .

البرنامج السياسي

- ١ - استقلال الجزائر الكامل
- ٢ - الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال .
- ٣ - تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية ، وجمعية دستورية منتخبة بالاقتراع العام .
- الاقتراع العام على كل الدرجات ، وحق كل سكان الجزائر بالترشح لكل الجمعيات .
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية .

* - مقتطفات من مذكرات مصالي الحاج .

٤ - تسليم الدولة الجزائرية كامل المصارف والمناجم وسكك الحديد والمرافئ والمصالح العامة التي كان الفاتحون قد استولوا عليها .

٥ - مصادرة الملكيات الكبرى التي استولى عليها الاقطاعيون المتحالفون مع الفاتحين ، والمعمرون والشركات المالية ، واعادة الاراضي المصادرة الى الفلاحين . احترام الملكيتين الوسطى والصغيرة . اعادة الاراضي والغابات التي كانت استولت عليها الدولة الفرنسية الى الدولة الجزائرية .

٦ - التعليم المجاني والالزامي على كل الدرجات ، باللغة العربية .

٧ - اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي في الاتحاد والاضراب ، وسن قوانين اجتماعية .

٨ - مساعدة مباشرة للفلاحين بتخصيص الزراعة بالقروض من دون فائدة لشراء الآلات والبذور والاسمدة ، تنظيم الري وتحسين طرق المواصلات ، الخ .

هذا البرنامج الذي كان يحكم على الجزائريين بالبقاء مجتمعاً زراعياً سوف تستعيده الجمعية العامة لـ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٣٣ التي حظرت الانتفاء في الوقت ذاته الى نجم شمال افريقيا . ولم تكن تقبل اذاً بانضمام مناضلين شيوعيين . إلا أن البرنامج سيتعدل في نقطة واحدة منه : يدعو نجم شمال افريقيا الجزائريين للامتنال لمبادئ الاسلام ولرفض حمل السلاح ضد مسلمين آخرين . وقد جرى فهم مشروع دولة(*) القطاعات الاساسية في الاقتصاد فهماً خاطئاً على انه ينطوي على ارادة تشريك .

لقد بدا بوجه خاص كفعل سيادة ولم يكن يستبعد لا الملكية الخاصة ولا العمل المأجور . ومن الضروري تلطيف الجسارة التي اضيفت على اقتراح الدولة بالعودة الى التراث القومي . فقبل عام ١٨٣٠ ، كانت الجماعات ذات الامتيازات مرتبطة بالدولة التي كانت تحتكر بعض القطاعات الاقتصادية . ولقد كانت مساهمة مصالي في تكوين الايديولوجية القومية حاسمة ، بحيث يمكن الكلام ، بحق ، على مصالية ، هذه هي وجوهها الرئيسية :

- الشعبوية . في الاصل ، المصالية حركة عمالية من حيث اسسها وتأطيرها . لهذا السبب ، عمدت بعض الاوساط الفرنسية الى ربط سياستها بخلفية طبقية ، وتفسير اعمالها بعبارات مستعارة من العالم الاوروبي . وهذا خطأ مبين ما بعده خطأ ، فالايديولوجية المصالية ذات جوهر شعبي . لا تستند الثورة الى صراع الطبقات ، بل الى الشعب بالمعنى العامي ، حيث تختلط الطبقة العاملة بالفقراء عموماً دون هوية مميزة أو مصالح نوعية خاصة .

- العفوية . لم يحدد مصالي بوضوح الاسس الطبقيّة لاستراتيجيته الاستقلالية، وكيف نفسه

* دولة Statisation ، بمعنى تملك الدولة (م)

مع التطور العفوي للقوى الاجتماعية . إذ أنه كان رجل عمل قبل كل شيء ، كان يفوض امره للتجربة ويلقي على الابداعية الشعبية عبء حل المشكلات لدى ظهورها . إن نجم شمال افريقيا . وح . ش . ج . (حزب الشعب الجزائري) وح . ا . ح . د . (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) ، هذه الحركات الثلاث التي كان مصالي وراءها على التوالي ، يشكل بعضها امتداداً لبعض ، لكن من الخطأ اعتبارها تكوينات متماثلة ، لأنها تكونت بنتيجة حقائق اجتماعية وسياسية متباينة .

- العروبة - الاسلام . يجري التشديد بشكل وحيد الجانب على الخصائص اللغوية والثقافية للجزائر . وعلينا ألا ننسى اليوم ، حين نشير الى هذه النقطة ، ان الأمر يتعلق برد فعل ضد الاعتقاد بدونية الجزائريين الخلقية والثقافية . ان النزعة العروبية هي ، في الوقت ذاته ، عودة الى ينابيع الاخلاق القديمة ، واعادة ترميم للماضي وسعي وراء تحالفات في العالم العربي ، لمجابهة عزلة الحركة القومية . ويجري اعتبار الاسلام كأساس الشخصية وعامل دمج ووحدة للجزائريين . إنه بديل من الهوية الوطنية . وهذان المفهومان يغلقان الطريق امام السعي وراء هوية ثقافية جديدة ويجولان دون اعادة النظر بالاكراهات الاجتماعية والعائلية والاخلاقية للمجتمع القديم .

تقديس الشعب . إن الشعب ، المنظور اليه كفاعل مطلق للتاريخ ، يُعتبر معصوماً عن الخطأ . كل ما يحدث له تُلقى تبعته على « أخطاء القادة » او « خيانتهم » . فان يدعم الشعب سياسة متعارضة مع مصالحه ، أو يتبع قيادة تخدعه ، أمر يبدو مستبعداً . هذه النزعة الديمقراطية المجردة تحظر كل نضال ضد الافكار التي تتعارض ، في صفوف الشعب ، مع التقدم . إنها في اصل الاستبداد . والشعبوية ، والعروبة - الاسلام ، والاندفاع نحو مجتمع من المتساوين والحذر تجاه الاغنياء ، كلها عوامل يشترك بها جميع القادة القوميين المنبثقين من الهجرة الى فرنسا .

كان مصالي والغالبية الساحقة من مناضلي نجم شمال افريقيا الذين تبعوه يعتبرون الشيوعية كإعادة اعتبار لطبقتهم وبلدهم . وكان سبب معارضتهم للحزب الشيوعي الفرنسي ، في البدء ، رفضهم ان يُعاملوا كأدوات لجهاز ، لكن كذلك الاحتقار الذي لاحظوه في احاديث الشيوعيين الفرنسيين عن الجزائر وعن الاسلام . وبما انهم كانوا يفتقرون الى الوسائل الفكرية ، لم يكونوا قادرين على اعادة التفكير في ارثهم الثقافي . وقد أدى بهم حبهم للشعب وتعطشهم للكرامة والمساواة إلى التوافق مع الوجوه المحافظة في ايدولوجية سوف يستخدمها ، بعد عام ١٩٦٢ ، المستفيدون من النظام الاجتماعي الجديد .

استمد مصالي افكاره الاجتماعية من الاسلام ، بينما استعارها عمار ايماش ، الامين العام لـ نجم شمال افريقيا حتى عام ١٩٣٦ ، من التنظيم التقليدي والعرف البربري . وعمار ايماش^(٣) ، المستخدم سابقاً في الادارة ، انضم الى نجم شمال افريقيا ، بعد هجرته الى فرنسا . وكمناضل من

الجيل الثاني ، كان مساجلاً لامعاً ينتمي ، كعبان وبوضيف فيما بعد ، الى تلك الفئة من الشبيبة الراديكالية التي تزدرى الوظائف الادارية وتصطف بجانب الشعب. كان عمار ايماش مقتنعاً بأهمية الـ *arch* ، (اراض تابعة للجماعة القبلية) الذي زال حوالى عام ١٩٣٤ ، والجماعة ، مجلس الاعيان المنتخبين ، ويعتقد ان تينك المؤسستين ستعطيان الجزائر المستقلة طابعاً اجتماعياً وديمقراطياً ، لا بل سيؤكد ان « اول حكومة ذات شكل جمهوري وديمقراطي تأسست في القبائل ، في حين كانت هذه الكلمات مجهولة في فرنسا والبلدان الاخرى . »^(٤) هذه الافكار كانت تؤثر في القبائل على عدد من الشباب ، الذين ناضلوا بعد عام ١٩٤٩ في الحزب الشيوعي الجزائري أو غدوا رفاق طريق بالنسبة إليه .

مهما تكن ماضوية النزعة القومية الشعبية ، فقد كانت هي والعلماء ، في اصل تكوين الوعي القومي . إلا ان علينا التشديد على ان الوعي الطبقي لدى العلماء ، المجسدين للبورجوازية التقليدية ، يتقدم الوعي القومي . اما الطبقات الشعبية فترى ، على العكس ، وعيها القومي يسبق وعيها الطبقي . وكل قوة المصالية نجمت عن اضطلاعها بعيب المسألة القومية . وكان يحدد وتيرتها غياب الاصلاحات والتوترات الاجتماعية . أما أفقها الثقافي فكان اقل تماسكاً من افق العلماء او المثقفين الذين يعبرون بالفرنسية ، وافقها الاجتماعي اقل انفتاحاً من افق الحزب الشيوعي الجزائري ، لكن ايديولوجيتها تتناسب مع الحساسية العميقة للشعب . لقد ضللت المصالية كل خصومها ، في اليسار كما في اليمين . كانت تنوعاً من الشعبوية ، فرادته في كونه ولد داخل مجتمع صناعي ، ضمن الصلة بالحركة العمالية الاوروبية ، لكنه بقي مدفوعاً بأفكار طريقة درقاوة وحديثها الاجتماعي وممارستها .

إذ أدخلت المصالية الى الجزائر غمط التنظيم اللينيني مفاقمةً أخطاءه ، سمحت للشعب الجزائري بأن يقاوم الاضطهاد بصورة اكثر فعالية . وقد فرضت ايضاً ، في الحياة السياسية ، التعبئة الجماهيرية ، مذكرةً هكذا باللحظات الكبرى في تاريخ الطرائق الدينية . بهذا المعنى بوجه خاص ، وجهت المصالية ، حزب العمل الفوري ، ضربات للعلماء وكانوا بورجوازيين يحشون العنف الشعبي ، ويعتقدون ، مع محمد عبده ، أنه « ليس من الحكمة إعطاء الجمهور ما ليس مستعداً لتقبله . »

المصالية بين ١٩٢٧ و ١٩٤٦

دامت المرحلة البطولية ، الحاسمة ، من تكوين الحركة المصالية من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ ، وكان عمال المصانع اول من اجتذبتهم . اصبح للبروليتاريين والعامّة قائدهم . وقد نظمت الهجرة عمل الحركة الوطنية ، فمنها كانت تنطلق الشعارات والمبادرات . ولا يمكن وصف رعب البورجوازية الجزائرية ، وهي ترى المسرح وقد دخلته فئات اجتماعية جديدة ناجمة عن البلترة ، أفضل مما فعل محمد زاهي مع جمعية العلماء : « لقد أثر نجم شمال افريقيا بشدة على اوساط

الشغيلة الأفريقيين الشماليين . إن له الكثير من الانصار ، وهؤلاء يناقضون كل شيء . . خلقت الحركة نوعاً من الارهاب في المجتمع الجزائري . . . انها عنصر فاعل ونشط خلق معارضة منهجية ، وضيقة ، محاطة بجهل فائق ومكّار يُلطّخ الدين والاخلاق ودمائة النقاش ، والمبادئ الأولية للتعليم^(٥) . «

إن البورجوازية ، التي وُجّه اليها الاتهام في سعيها للاندماج باصحاب الامتيازات الاوروبيين ، تعتقد أن في وسعها الابقاء على سيطرتها بالتذرع بالآداب . ووفقاً للغة التقليدية ، على الخاصة ، المتميزين بالمعرفة والملكية ، ان يحتفظوا لأنفسهم وحدهم بحسم المشكلات التي تنطرح على المجتمع ، ويمنعوا العامة ، السفهاء ، من الاهتمام بها .

كان تجذّر الحركة المصالية ضعيفاً في الجزائر ، وكانت القوى الاجتماعية المعنية بتدمير النظام الاستعماري لا تزال في وضع الانتظار . وكان دعم الطبقة العاملة الفرنسية يستقطب آمال المصاليين ، رغم علاقات صاحبة مع الحزب الشيوعي الفرنسي . الا ان زوال الاوهام لن يتأخر ، وقد تكفلت الجبهة الشعبية بإحداثه . إن حل نجم شمال افريقيا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ ، بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي ، هذا الحل الذي بادرت اليه حكومة ليون بلوم ، شكل طوراً جديداً في تاريخ الحركة المصالية ، التي لم تقطع علاقتها بالحركة العمالية الفرنسية ، لكنها ابتعدت عنها . في ١١ آذار/مارس ١٩٣٧ ، ولد حزب الشعب الجزائري (ح . ش . ج) في نانتر ، وفي ١٨ حزيران /يونيو نقل رئيسه مصالي مركزه الى الجزائر .

- المرحلة الجزائرية (١٩٣٧ - ١٩٤٤) . إن دخول المصالية إلى الجزائر سبق نقل مركزها الى العاصمة . فلقد بدأت في هذه الاخرة حين تبنى برنامجها الحزب الوطني الثوري ، الذي تأسس عام ١٩٣٠ بمبادرة من مناضل شيوعي ، يدعى بوعلام ، احتج بعد عودته من مدرسة الكوادر في موسكو على عدم تعريف «الأقليم الجزائري» في الحزب الشيوعي الفرنسي ، وعلى تنحية الكادرات الأهليين المكوّنين في الاصل للحلول محل الاوروبيين . (بشهادة اندريه فييرا Ferrat ، مسؤول الفرع الكولونيالي في الحزب الشيوعي الفرنسي حتى ١٩٣٦) . ولقد تسرّع انغراس نجم شمال افريقيا في البلد بدءاً بـ ٢ آب/اغسطس ١٩٣٦ . في ذلك اليوم ، تدخل مصالي خلال لقاء جماهيري نظمه في ملعب الجزائر العلماء والشيوعيون والنواب البورجوازيون المتحالفون داخل المؤتمر الاسلامي لدعم مشروع بلوم - فيوليت ، الذي كان يرمي لمنح الجنسية الفرنسية لحوالي ٢١ ألف جزائري ، والذي كان العلماء يوافقون عليه بشرط الحفاظ على الاحوال الشخصية الاسلامية . اعلن مصالي ، الذي اذان كل إلحاق للجزائر بفرنسا : « هذه الارض لنا ، وليست للبيع » . إن رسالته ، التي كانت لهجتها المجدّدة تتميز تماماً عن لهجة انصار الدمج ، غزت الجزائر العاصمة .

حُشد البورجوازيون والشيوعيون في مواقع الدفاع . لقد فصل مصالي نقداً قاطعاً لأوهام

خصومه ، أثبت صحته الحدث . فترأجع حكومة الجبهة الشعبية امام ضغوط المستوطنين الكبار*) ، المعادين لمشروع فيوليت ، قوى معسكر الثورة الوطنية . لم تتبنَّ الجبهة الشعبية قضية العمرين ، لكنها خضعت لضغطهم مثلما سيخضع غي موليه^(٦) بعد عقدين من ذلك التاريخ . إن المؤتمر الاسلامي الذي أذلته حكومة الجبهة الشعبية فقد كثيراً من هيئته في نظر الجزائريين ، ولقد عاقبه سكان الجزائر على ضلاله وزيفانه بأن انتخبوا مصالي مستشاراً عاماً لمدينتهم (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٧) ، مع انه كان مسجوناً بتهمة اعادة تشكيل عصابة محلولة . خسرت البورجوازية اشرافها على العاصمة ، وكان انتخاب محمد دوار ، جابي الترامواي والمناضل في حزب الشعب الجزائري الى المجلس العام في سنة ١٩٣٩ ، مؤشراً لتبدل العلاقات الطبقية داخل المجتمع الجزائري . كان يعبر عن صعود المصالية أفضل مما تفعل الاحصائيات ، ويتخذ حجم حدث يشكل تحديراً للاستعمار وللبورجوازية وللشيوعيين . فالجزائر الفرنسية في موضع الاستفهام ، مثلما الحال مع الايمان بتطور بطيء ، على مراحل ، للنظام الاستعماري . وقد ردت السلطات الاستعمارية بالقمع ، اذ كانت تريد الابقاء على الوضع القائم وتعطي نفسها الوسائل التي تتيح ذلك . ولم يُعد الشيوعيون النظر بتوجهاتهم وحاولوا الحد من آثار ابتعاد جمهورهم الانتخابي عنهم ، بأن اتهموا المصالية بالتواطؤ مع الفاشية . وهكذا حلَّ الافتراء محل السياسة .

كانت البورجوازية في وضع حرج ، فغياب اي اصلاح يجرمها من الآفاق . وقد قدمت لها المصالية آفاقاً جديدة وانفتحت على العلماء . انتقلت فكرة برلمان جزائري منتخب على اساس الاقتراع العام ، التي قُدمت منذ حزيران/ يونيو ١٩٣٦^(٧) للضغط على مواقع كل من الجبهة الشعبية في فرنسا ، والبورجوازية الجزائرية ، والاقلية الاوروبية ، انتقلت الى رأس المطالب وواجهتها .

نحن الآن في عام ١٩٣٨ . إن منظور الحرب يدفع المصالية للاسراع كي لا يسبقها الحدث ، وقد بعث مصالي برسالة الى الشيخ بن باديس ، زعيم جمعية العلماء ، فبقيت دون جواب . وانتهت مقابلة في تلمسان مع الشيخ بشير ابراهيمي ، وهو زعيم آخر للعلماء ، بغير نتيجة^(٨) . كانت البورجوازية تخاف التحالف مع العامة اكثر مما تخاف بقاء السيطرة الاجنبية . والحرب العالمية الثانية ، التي سرّعت ازمة الامبريالية الفرنسية ، وجدتها في حالة انعدام استعداد كلي .

اما المصالية فواصلت مسيرتها المتوحدة . في ٢٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٣٩ ، جرى حظر حزب الشعب الجزائري وسجن قادته من جديد . مذاك سوف يتطور في الظل .

لقد اعاقت سياسة البورجوازية والشيوعيين تطور المسألة الوطنية لا سيما أنه كان للانتصار الالمانى واحتلال فرنسا نتائج غير متوقعة . فلكي يعوّض الفيشيون والمقاومون من مرارة التاريخ ،

* - تعبير راج استخدامه بالتعارض مع « البيض الصغار » .

ضمن اتجاهين مختلفين بالطبع ، سوف يتحولون نحو الامبراطورية الاستعمارية كرمز للعظمة الفرنسية . لكن في الوقت ذاته ، وبسبب هزيمة الجيوش الفرنسية ، لم يعد الجزائريون يعترفون بتلك الانظمة ، وهو ما استترتب عليه نتائج ضخمة .

ساهم الشيوعيون في تلك الصوفية القومية . ويمكن ان نقرأ في برنامج الحزب الشيوعي الفرنسي (منشورات رونيسانس ، ١٩٤٤) : « إن الهدف الذي ينبغي بلوغه واضح ، وحدة فرنسا كبرى ، وتماها من الانتيل الى مدغشقر ، ومن داكار الى الدار البيضاء ، وإلى الهند الصينية واولقانيا . بلدنا قوة عظمى من اجزاء العالم الخمسة ولا يجد حجة ينبغي لأجلها أن يتوقف عن ذلك لصالح الدول الكبرى ، عن طريق التنازل لها عن سيادته على الاراضي أو على الثروات ، والموافقة إما على انحرافات سياسية او على تنازلات اقتصادية كبيرة جداً . هذه الحجة لا يمكن ان تكون حجة واحدة اقوى » . والشيوعيون الفرنسيون يلمحون هنا الى مبادرة اميركية : فلقد كانت الولايات المتحدة اقترحت ، بلسان روزفلت (تموز / يوليو ١٩٤٠) مبدأ تدويل internationalisation المستعمرات الاوروبية أولاً ، ثم المستعمرات الفرنسية وحدها فيما بعد .

بمواجهة هذه النزعة القومية الفرنسية ، التي تجد امتدادها في سياسة الحزب الشيوعي الجزائري ، اطلقت المصالية شعار : « لا ادنى مفاضلة بين الامبرياليات . فالديمقراطية كما الكليانيون يشكلون كتلتين لا تختلفان من حيث روحها وطريقتهما الامبريالية .^(١١) » . إلا أن المصالية وضعت مع ذلك الايديولوجية الديمقراطية في مقام ارفع بكثير من مقام الايديولوجية الكليانية ، وكانت تجد نفسها عملياً أقرب الى الديمقراطية . بيد انها لاحظت أن : « الكتلة الديمقراطية ، التي تنادي باحترامها للحرية ومحبتها للسلام ، تقاوم بشراسة ، وبوسائل لا تقل ادانة عن تلك التي تستخدمها الكتلة الكليانية ، تطلعات الاسلام المتوسطي الى الحرية والعدالة^(١٢) » . وبفضل هذا الخط السياسي ، رفض مصالي شخصياً كل العروض التي قدمتها له حكومة بينان وكل تلك التي قدمتها حكومة هتلر .

لكن الاضطهاد والتنكيل من جانب الادارة الاستعمارية ، اللذين لم يتوقفا مع هزيمة فرنسا ، دفعا بجناح من حزب الشعب الجزائري (ح . ش . ج) - وكان قاداته في الجزائر محمد طالب والحاج شرشالي ، وفي باريس سي جيلاني وعمار خيضر - نحو المانيا التي توقع منها تقديم الوسائل المادية لتفجير انتفاضة . وقد طرد هذا الجناح من حزب الشعب الجزائري بمبادرة من مصالي في ايار/ مايو ١٩٣٩ ، ولن يعاد الى الحزب الا عام ١٩٤٣ ، بعد اعترافه باخطائه :

بين ١٩٣٩ و ١٩٤٣ ، أمن القيادة السرية ل حزب الشعب الجزائري كل من الدكتور الامين دباغين^(١١) ، وعبدالله فيلاي^(١٢) ، واحمد بوده^(١٣) ، واحمد مرغنة^(١٤) و خليل^(١٥) . وقد مارسوا نشاطاتهم من ضمن علاقة وثيقة بمصالي الذي كان لا يزال مسجوناً في ميزون كاريه (الحراش في ضاحية الجزائر) . كتب مصالي في مذكراته : « تمكنت شخصياً ، من التدخل ، عبر اشخاص ، والتوصية ، وقيادة مسيرة الحزب وتوجيهه ...^(١٦) » .

في الفترة التي كانت المصالية تعيد فيها لحم قواها ، كانت البورجوازية الجزائرية تخرج من حالة الانتظار ، وتطرح نفسها بحياء كمحاورة لفرنسا داخل تلك المؤسسات الاستعمارية التي شكلتها المفوضيات المالية . وسوف يقدم لها نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢) مناسبة ذلك ، فلقد اصبح سلوك فرحات عباس اكثر جسارة بعد اتصاله بممثل اميركا في الجزائر روبرت مورفي . ووفقاً لمحمد ممشاوي^(١٧) ، الذي تحدث معه في نهاية نيسان/ ابريل ١٩٤٣ ، بصحبة خليفة بن عمار^(١٨) ، واحمد بومنجل^(١٩) ، وشوقي مصطفى^(٢٠) ، أعلن فرحات عباس خلال المحادثة : « لدي وعود من جانب الاميركيين . سوف نشكل حكومة » .

من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ إلى ايار/ مايو ١٩٤٣ ، فقدت السلطة الفرنسية المبادرة في افريقيا الشمالية . لم يكن ممثلها ، الجنرال جيرو ، يمتلك اية حرية مناورة حيال الاميركيين ، وقد بدا السياق مناسباً إذا للبورجوازية الجزائرية . هكذا ، اطلق فرحات عباس في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٣ بيان الشعب الجزائري الذي نادى بدولة جزائرية مرتبطة بفرنسا فيدرالياً . وقد سَوَّف الجنرال جيرو ثم قبل البيان كـ « قاعدة للاصلاحات القادمة » . وخطت البورجوازية خطوة في اتجاه المصالية وفاوضت لعقد اتفاق معها ، فعرض مصالي على فرحات عباس إتاحة المجال امام التطلعات الشعبية . ووفقاً لمحمد ممشاوي ، ظهرت وجهات نظر مصالي في النظام الداخلي لأحباب البيان والحرية ذي السمة الاكثر اجتماعية. وقد كان ثمرة المفاوضات التي تولاها احمد بو منجل مع مندوبين من حزب الشعب الجزائري هما حسين عسلة^(٢١) وحسين مقري^(٢٢) ، وتضمن إدانة لأنانية الطبقات القيادية . وفي ٢٦ ايار/ مايو ١٩٤٣ ، أعلن «النواب» عن مشروع تأسيس دولة محكومة ذاتياً ، بعد دعوة جمعية تأسيسية سيدة ، ينتخبها كل سكان الجزائر .

لم تكن المصالية تريد أن تكون وريثة للدولة الاستعمارية . وكان على الحكومة القادمة ان تستمد سلطاتها من الشعب السيد الذي يجب احترام الوعد المعطى له .

اصطدم مشروع « النواب » الجزائريين بفتوى الحاكم الجديد ، الجنرال كاترو ، ممثل الجنرال ديغول . كان التصلب الذي ابداه إذ حل القسم الاسلامي من المفوضيات المالية و فرض على فرحات عباس وعبد القادر صيَّاح^(٢٣) الاقامة الاجبارية يعكس ميزان قوى جديداً بين الحركة الوطنية الجزائرية والامبريالية الفرنسية ، وقد نجم ذلك بوجه خاص عن تطور الوضع في فرنسا . إن اعادة بناء دولة فرنسية بفضل الدعم الروسي والاميركي كانت تعاكس مشاريع البورجوازية الجزائرية . لقد منح مرسوم ٧ آذار/ مارس ١٩٤٤ المواطنة الفرنسية لحوالي ٦٥ الف شخص ورفع الى الخمسين نسبة الجزائريين في الجمعيات المحلية . واذا كان هذا الفتات المتأخر يشكل تقدماً بالنسبة للماضي ، إلا أنه لم يكن يمس اطلاقاً السيطرة الفرنسية وتفوق المعمرين . وقد انضمت الانتليجنسيا البورجوازية الى الحركة المصالية في رفض مرسوم ٧ آذار / مارس ١٩٤٤ .

أدت سياسة الحوار الى اخفاق ، فقد كانت طريق المساومات مسدودة . كيف الخروج من المأزق ؟ لقد قررت النخبة البورجوازية ، مع سنوات من التأخر ، أن تبحث عن شرعية شعبية

بالمساهمة في تحالف مع حزب الشعب الجزائري داخل احزاب البيان والحرية (أ . ب . ح . ، الحركة التي تأسست في ١٤ آذار/ مارس ١٩٤٤) . ودون إدراك منها ، كانت تسلّم بذلك مصيرها للقوى الاجتماعية التي لم تكن تنتظر ، عبر الحركة المصالية ، إلا لحظة تدفيعها ثمن أعمالها المشوهة والملوثة .

لم تحل الحركة المصالية نفسها داخل أ . ب . ح . (احزاب البيان والحرية) وميزت نفسها عنها ببرامجها الذي استعاد برنامج نجم شمال افريقيا سابقاً . وسوف يجعل مناظلوها من احزاب البيان والحرية منظمة جماهيرية .

التحول الاجتماعي والسياسي

خلال الفترة التي أخذت فيها الحركة المصالية المبادرة من منافسيها أدخلت تعديلات مهمة على تكوينها الاجتماعي وتأطيرها وتقنيات المعركة لديها .

لم يعد المهاجرون الجزائريون يشكلون دعائمها الرئيسية . توسعت قاعدة المصالية لتشمل الشرائح الوسيطة (التجارة الصغيرة ، الحرف) والشغيلة المستقلين (مستخدمين ، الخ) ، واصبحت طبيعتها من عناصر أكثر تعدداً ، مزيجاً مستحدثاً لقوى اجتماعية خاصة بمجموع زراعي في طور التبلتر ، ولا يمكن ان يوحد غير مشروع إعادة صهر كاملة للمجتمع . كان العنصر العامي يتفوق على العنصر العمالي .

وتغير تأطيرها جذرياً . فحتى عام ١٩٣٩ ، كانت الهجرة لا تزال مستودع الكادرات . هكذا بعد توقيف القادة الرئيسيين لحزب الشعب الجزائري عام ١٩٣٧ تسلّم قيادة المنظمة ، في البدء ، كحال ارزقي ثم عبدالله فيلاي . لكن في عام ١٩٣٩ ، كان مسعودي ، الأمين العام للحزب ، الذي حل محلها ، تاجراً . ومن ١٩٣٩ الى ١٩٤٤ ، تدفق على صفوف الحركة حاملو ديبلومات ، وطلاب شباب ، ومستخدمون . ولما لم يكن حزب الشعب الجزائري يكوّن كادرات فقد استخدم اولئك الذين كان المجتمع يقدمهم له . كان المثقفون يصلون حاملين معهم تكوينهم الخاص بهم ، وكان تفوقهم الثقافي يدفع بهم الى الطليعة ، وقد ارتفع العديد منهم الى مراكز القيادة على المستويين الاقليمي والوطني . وبالإمكان ايراد اسماء اصحاب الشهادات العليا : الدكتور دباغين ، دردور (طبيب اسنان) ، الحاج سعيد الشريف (محام) ، محفوظي (استاذ) ، دماغ العتروس (مترجم) ، معيزة (محام) ، والطلاب بن حده ، مصطفى ، بن مهل ، والتلامذة آيت أحمد ، ولد حموده ، عمراو صديق ، العيمش ، والمستخدمين تمام ، بلو زداد ، الخ . فضلاً عن ذلك ، فمع موت بن باديس عام ١٩٤٠ ، فقدت جمعية العلماء قسماً من نخبة اعضائها في ولايتي وهران وقسنطينة لصالح الحركة المصالية^(٢٥) .

هذا الجيل الجديد بالذات ، غير المبني جيداً من الناحيتين الاجتماعية والايديولوجية ، والمفتقد الوحدة الحقيقية ، كان الجيل الذي استغل تحت غطاء (أحزاب البيان والحرية) رأساً

سياسياً كاملاً راكمه رواد ن . ش . أ . (نجم شمال افريقيا) الذين مات عدد منهم في السجون : فكمال ارزقي مات في سجن بربروسه (نيسان/ ابريل ١٩٣٩) ، وحسن نور في المستشفى العسكري بالجزائر (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣٩) ، ومحمد بلعيد ومحمد مناد وعميروس في سجن برواغيه Berrouaghia في ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، واسماعيل جنادي في بربروسه في نهاية ١٩٤١ وقاسي رابح واسطمبول في بربروسه ومحمد دوار في لامبيز (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣) ، ومصطفى كرور في السجن العسكري بوهرا (١٩٤٣) . وفي غياب برنامج سياسي واضح لعبت سلطة مصالي الادبية دور جامع للشمل . ضمن هذه الشروط تكونت إحدى خصائص السياسة الجزائرية التي سنعر عليها بعد عام ١٩٦٢ : تشخيص السلطة .

كانت الكادرات الجدد نتاجاً محلياً ، ولم تكن لهم خبرة في الطرائق الثورية الحديثة وكانوا يفتقرون الى الانفتاح على العالم الخارجي . ثمة انقطاع بينهم وبين سابقهم في نجم شمال افريقيا، فلقد احدث القمع قطعاً بين الاجيال ، وانطمت في البعيد ذكرى المبادئ التكتيكية المأخوذة من الحركة العمالية . شيء واحد فقط كانت له اهميته : مد الجذور في الشعب ، وجره واستنهاضه . عادت الى السطح ممارسات الطرائق الدينية ، وهي اشكال تقليدية من التأطير الشعبي . نجد انفسنا من جديد امام استراتيجية كانت استراتيجية عزيز بن الشيخ الحداد ، احد قادة طريقة الرحمانية التي كانت وراء انتفاضة ١٨٧١ . اعلن المذكور امام المحكمة : « حين تحدث الثورة ، يكون الجهاد وسيلة للعمل وقد استخدمتها . . بما اني كنت ثائراً ، كان علي ان استخدم كل الوسائل المفيدة لقضيتي ، لم يكن الجهاد والالقب التي اتخذتها أو أعطيتها كأمر المسلمين ، وحامي الدين . . إلا وسائل للتنفيذ تفرضها الظروف^(٢٦) » .

توقفت المصالية شيئاً فشيئاً عن أن تكون حزباً سياسياً لتصبح ، بفعل طرائقها ، حركة تأمر . تراجع الشرح والتحليل السياسي أمام الخيلة والحجب . اصبح الاخفاء عن المناضلين مبدأ ، وراحت السرية تبرر كل شيء . ونفذت هذه الطرائق الى مجمل الحزب واصبحت سارية في العلاقات بين القادة . كانت المسائل الاساسية تسوى على مستوى اللجنة القيادية . لكن هذا الجسم كان مجموعة من الزمر التي تجمع بينها روابط شخصية اكثر مما هي وحدة في وجهات النظر السياسية . كانت جماعة الجزائر العاصمة هي التي تسيطر .

هذا الجو الجديد الذي يميز وسطاً تسلطياً لم يسمح للحركة المصالية بأن تكون على مستوى متطلبات الساعة . واصبحت الوطنية الشعبية تزمناً قومياً ، وحرفت إرادة جمع اكبر عدد من الجزائريين ، وعدم ترك امتياز الدفاع عن الدين للعلماء ، حرفت إيديولوجيتها في اتجاه محافظ . اصبح الدفاع عن قيم المجتمع الجزائري التقليدية بند إيمان .

وبصورة تلقائية ، اتخذ الخط الانتفاضي شكلاً له يدعمه اعتبار وحيد : خرط الشعب في المعركة النهائية قبل نهاية الحرب . وضمن هذا المنظور ، كانت انتفاضة ١٨٧١ هي ايضاً التي اتخذت مثالاً . اعتقد قادة حزب الشعب الجزائري انه إذا كانت تلك الانتفاضة قد اخفقت فلأن تمرد

الباشاغا*) مقراني قد تم بعد نهاية الحرب الفرنسية - الألمانية ، لذا كانوا يفكرون بإعلان الاستقلال وتشكيل حكومة جزائرية قبل أي هدنة بين المانيا والحلفاء .

استناداً إلى مصالي ، اجتمع حزب الشعب الجزائري واحباب البيان والحرية والعلماء في شباط/ فبراير ١٩٤٥ للنظر في امكانيات عقد مؤتمر وطني يهدف الى اعلان استقلال الجزائر . وهذه الغاية ، ذهب رُسلُ لحزب الشعب الجزائري إلى شلاله حيث كان مصالي يقيم تحت الرقابة ، ليستشيروه . وفي مؤتمر آذار/ مارس ، كانت الحركة العامية تبغي تأكيد ارجحيتها على البورجوازية : جرى وضع البرنامج الاصلي لأحباب البيان والحرية - المطالبة بدولة محكومة ذاتياً مرتبطة بفرنسا بعلاقة فدرالية - في سلة المهملات لصالح شعارالاستقلال . ينبغي أن تغدو الجزائر دولة منفصلة عن فرنسا و متحدة ببلدان المغرب الاخرى . وقد اعتبرت غالبية المؤتمرين مصالي « الزعيم الذي لا جدال فيه للشعب الجزائري » .

عرض حسين عسله والامين دباغين على مصالي خطة بموجها يهرب الى مزرعة في ضواحي صطيف ، المركز القادم لحكومة مؤقتة . وقد وافق مصالي وغادر شلاله في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٤٥ ، ماضياً الى ملتقى محدد سلفاً . والغريب انه لم يجد هناك احداً ، وعاد في الرابعة صباحاً الى شلاله التي كان الجيش قد حاصرها(٢٧) . اوقفته الشرطة واستجوبته حول استخدامه لوقته ونقلته الى القليعة EL Goléa قبل أن تحوله الى برازا فيل في ٢٣ نيسان / ١٩٤٥ . هل كان « فرار » مصالي عنصراً في خطة انتفاضة لم يقبض لها أن توضع موضع التنفيذ ؟ يبدو من المرجح ان الامر كان ارتجالاً يفتقر الى روح المثابرة ، لكن ثمة ما يجير امام عدم استخلاص اي درس سياسي من ذلك . والثابت ان التعبئة الشعبية تواصلت ، مما اخاف البورجوازية ، التي تكشف اتفاقها مع الحركة المصالية عن سرعة عطب . مع بداية نيسان / ابريل ، اطلق المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية ، بمبادرة من فرحات عباس ، نداء ينص على « ان احباب البيان والحرية لا ينوون الاضطلاع بأية مسؤولية عن الاحداث التي يمكن أن تتسبب بها عناصر مشبوهة . . ويدعون المناضلين كي يسلموا المنظمة كل عنصر مثير للاضطراب(٢٨) » .

حاولت البورجوازية ، أن تكبح اندفاع الحركة الشعبية بالضغط على تمثيل حزب الشعب الجزائري داخل احباب البيان والحرية ، ولما لم توفق في ذلك ، ضاعفت التحذيرات ، ثم سعت لتغطية نفسها بالاستدارة نحو الاشتراكيين والشيوعيين الذين لم تكن خياراتهم تخرج عن الاطار السياسي الفرنسي .

في آذار/ مارس - نيسان/ ابريل ١٩٤٥ ، حدثت القطيعة بين البورجوازية والحركة الشعبية ، وليس في نيسان/ ابريل ١٩٤٦ إبان ولادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا . د . ب .

* - وفقاً للمصطلحات التركية التي كانت سارية في الجزائر قبل ١٨٣٠ واحتفظها الفرنسيون : موظف فوق القايد .

ج .) وفي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ ، حين اعاد اصلاحيو حركة انتصار الحريات الديمقراطية (ح . ا . ج . د) تفسير التاريخ لتبرير اتحادهم غير المبثني مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا . د . ب . ج .) ، فسروا هذه القطيعة بسوء تفاهم .

والحال ان التحالف بين العوام والبورجوازيين ما كان يمكن ان يدوم الا اذا وافق حزب الشعب الجزائري على السير على خطى البورجوازية وتبني طرائقها . ولم يكن الحزب ، بكل روافده ، يفهمه بهذه الطريقة .

في اول ايار/ مايو ١٩٤٥ ، جرى تنظيم مظاهرات جماهيرية على امتداد البلد بأسره ، كان شعارها الرئيسيان استقلال الجزائر واطلاق سراح مصالي . وقد اطلقت الشرطة النار على الموكب ، في الجزائر ووهران وبجاية ، مما ادى الى سقوط قتلى وجرحى . وأوقف قادة الحزب الشعب الجزائري ، من بينهم مزغنة وعسله (الذي سيفر من المستشفى) . هذا وقد ادى نجاح مظاهرات اول ايار إلى اجتذاب عدد كبير من المنتسبين الجدد إلى الحزب ، ولا سيما في ولايات قسنطينة ، والقبائل ، ووهران ، حيث زاد عدد اعضاء الحركة المصالية الضعفين ، لابل أربعة اضعاف . في سكيكده ، زاد العدد من ٥٠ الى ٢٠٠ ، وفي وهران من ٤٤٦ الى الف (بشهادة رباح كيوان وأحمد عباد) . وقد ساهم الالتحاق بالشعارات المصالية في اعطاء قادة حزب الشعب الجزائري ثقة بذاتهم لا حدود لها .

إن قيادة الحزب المدفوعة بضغطة قاعدة شابة ودينامية ، منتشية ، عرضت للخطر حركة الجماهير بتركها لها من دون توجيه واضح ودقيق .

وقد أثار الوضع ذعر ممثلي السكان الاوروبيين ، فطالبوا الادارة بقمع الحركة القومية . هنا وهناك ، كانت ميليشيات تعد نفسها . وبدون خط انتفاضي واضح ، دعا حزب الشعب الجزائري الى التظاهر في ٨ ايار/ مايو ، يوم الهدنة ، (استسلام المانيا) . وقد ردت منظمات الحزب باشكال مختلفة وفقاً للامكنة ، بمواجهة موقف الشرطة المعادي . وتحولت المظاهرات في صطيف وقلالة ، إلى هياج شعبي . واتخذت بعض الاحداث ، التي كان أمكن حصرها لولا تدخل الشرطة غير المتناسب مع حجمها (شرطة الميليشيات الاوروبية وشرطة الجيش الفرنسي) ، منحى خطيراً . أعلن حزب الشعب الجزائري . عن مقتل ٤٥٠٠٠ ، شخص ، لكن دون ان يحدد مصادره .

امام نتائج المبادرة التي قامت بها لجنة حزب الشعب القيادية ، فقدت اللجنة اشرافها ووافقت على طلب مسؤولي ولاية قسنطينة الذين اقترحوا الانتفاضة المعمة . وقد اتخذت القرار جماعاً الجزائر العاصمة .

انطلق رسل من الجزائر بمهمة اعطاء الامر إلى المنظمات بالانتقال في ٢٣ ايار/ مايو إلى العمل المسلح . إلا ان الامر لم يُقابل بالحماس في اي من الامكنة . وفقاً لأحمد عباد

« اجتمعت قيادة وهران الفدرالية طيلة ايام ثلاثة . ويشهد طول الاجتماعات على تردد المسؤولين في الانصياع لتوجيه القيادة المركزية . جرى البحث آنذاك عن مخارج واعذار ، ومن ذلك طلب مبلغ ١٠٠ الف فرنك تُترك لعائلات المسؤولين بحيث تتدبر بها امورها . ورغم تحفظات فدرالية وهران ، فقد اوصلت التوجيه الى المناضلين . لكن الجماهير لم تستجب^(٢٩) »

قبل ٢٣ أيار/ مايو بقليل ، تذرع اعضاء في القيادة ، من بينهم عبدون وشوقي مصطفاي ، بأن الادارة الاستعمارية مطلعة على المشروع ، وعادوا عن قرار اللجنة القيادية . وقد وصل الأمر المضاد متأخراً جداً الى دليس وتيغزرت وسعيده وشرشال حيث حدثت عمليات تخريب ، تبتعتها اعتقالات .

لم تكن إعادة النظر بالنظام الاستعماري ، عن طريق الكفاح المسلح ، قد أصبحت ناضجة بعد . لكن ليس هنا ما هو اهم . إن الدرس السياسي للاسبوع الدامي من ايار/ مايو ١٩٤٥ يكمن في كونه يكشف لنا اتجاهات نحو العمل في المجتمع الجزائري ، وتحولات على صعيد طليعته ، المثلة بحزب الشعب الجزائري. بذلك على وجه الخصوص ، يشكل استباقاً مدهشاً لما ستكون ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ . « سوف يحكم المعسكران على الموقف الذي تبنته مختلف العناصر السياسية ، في تلك الفترة المساوية ، كحجر زاوية يبنى بموقفها اللاحق في وضع اكثر فأكثر تقاطباً^(٣١) » .

لم تصمد فكرة مجتمع متعدد الأعراق امام التجربة . وقد توسعت الهوة بين الشعب الجزائري والاقلية الاوروبية الى درجة أنها أصبحت مستحيلة الردم .

كانت الهياجات الشعبية من عمل الفلاحين وعاممي المدن . اعطتها هاتان القوتان طابعاً شديداً السخط ومهتزاً . فقد كان الاصل الاجتماعي لمفجرتها يمل عليهم أشكال نضالهم . فالفلاحون يعتقدون بفضائل الانتفاضة الجماهيرية ، بينما تعتقد البروليتاريا الرثة للمدن بفضائل الارهاب .

رغم جبن القادة ، قاوم حزب الشعب الجزائري الهزة . كانت المنشورات والكتابات على الجدران ، على امتداد البلد بأسره ، تدعو الى تحرير المسجونين السياسيين . لكن الوحدة بين العامة والبورجوازيين قد ولت ، حتى وإن كانت ردود فعل متشابهة حيال الانتخابات للمجلس العام تحجب الشقاق مؤقتاً . حتى ٩ آذار/ مارس ، تاريخ التصويت على قانون العفو من جانب البرلمان الفرنسي ، قاطع الطرفان الانتخابات معاً . ولكن طرفها اختلفت بعد ذلك التاريخ . انشأ فرحات عباس في نيسان/ ابريل ١٩٤٦ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا . د . ب . ج .) ، مستنداً إلى إرث احباب البيان والحرية ، وقرر المشاركة في الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو . كانت البورجوازية تريد أن تتكلم باسمها الخاص بها ، وكان لها مذاك حزبها . استمرت الحركة المصائلية في مقاطعة الانتخابات ، واتهمت حلفاءها القدامى بادارة ظهرهم

لمؤتمر احباب البيان والحرية في آذار/ مارس ١٩٤٥ وبخيانة الاسلام . كان قادتها يعتبرون أن الشرط الوحيد للثورة هو تنظيم جيد للمؤامرة ، وكان على حزب الشعب الجزائري ان يبقى إذاً في السرية .

٢

عصر المساجلات :

جماعتان

وَحَكْمٌ واحد ، هو مصالي

(١٩٤٦ - ١٩٤٨)

حين عاد مصالي إلى الجزائر في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٦ ، وجد حركة تجعل من رفضها للعمل الشرعي قانون ايمانها . وسوف يقف في وجه ذلك ويقنع اللجنة المركزية^(١) ، التي استعاد القادة المعفي عنهم في آذار/ مارس ١٩٤٦ مكانهم فيها ، بالتراجع عن مقاطعة الانتخابات . وقد اسس الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية (ح . ا . ح . د .) للتمكن من تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦ ، رغم حظر حزب الشعب الجزائري .

في ولايتي قسنطينة والقبائل ، وهما منطقتان تأثرتا كثيراً بأحداث ايار/ مايو ١٩٤٥ ، قدرت المنظمات المحلية ان المناضلين الذين ذهبوا بعيداً في إدانتهم مشاركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، في الانتخابات لم يكونوا معدين لانعطافة بتلك الفظاظه . وقد اشارت ، بالاضافة لذلك ، الى سبب آخر ، هو أن حزب الشعب الجزائري قد محور نضاله ضد خصومه السياسيين حول موضوعات دينية . ألم يكن التراجع عن موقف معاد للانتخابات ، بالتقهقر إلى الوراء ، يعطي الحق *aposteriori* * للعلمانيين الذين أخذوا على الحزب استخدامه الدين لاهداف سياسية ، وللعلماء الذين اتهموه بـ « تلطيح الاسلام عن طريق جعله تجارة »؟ وقد اشترط المعارضون عقد مؤتمر ، مقابل دعمهم المؤقت لخط القيادة ، فعمدت هذه الاخيرة للدعوة الى كونفرنس على المستوى الوطني ، بهدف نزع فتيل انتقاداتهم . هل اتخذت هذا الموقف لتحاشي

* - أي بَعْدِيًّا (م) .

تغيير الهيئات القيادية والعودة الى خط مناهض للانتخابات ؟ يمكن افتراض ذلك حين نعلم أن المعارضة كانت مسيطرة في الحزب ، وكانت تشرف على لجنة التنظيم وتضم الفروع الالهيم من حيث عدد اعضائها ، فروع شمال قسنطينة والقبائل ، لأن فروع الشرق والغرب الجزائريين لن تأخذ زخمها الا انطلاقاً من ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

مهما يكن ، فإن قرار استبدال مؤتمر بكونفرنس كان يجد من حجم الاجتماع المتوقع لأنه ليس للكونفرنس ما للمؤتمر من سلطات ، ولأن منظميه كانوا قادرين على الحد من عدد المشتركين . هذا الحساب كان له بعض الحظ في النجاح لو أن اللجنة القيادية كانت متجانسة . لكن داخل هذه المرتبة كانت تتعايش جماعتان متخصصتان ، لكل منهما مناطق نفوذها . وكانت زعامتها مرتكزة على العامل الشخصي اكثر مما على خط سياسي واضح ، وهو ما يفسر سرعة عطفها . كانت الجماعتان - القريبتان اجتماعياً الواحدة من الاخرى - نتاج طرق تاريخية مختلفة ، وقد قادتا الحزب معاً من ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ . إن تاريخهما هو الذي يكشف لنا اصل خلافاتها .

كان يقود الجماعة الاولى حسين عسله . هذه الجماعة ، المعروفة باسم « مجموعة الجزائري العاصمة » ، كانت تحتكر التأثير على الجزائر - القصبة وتقيم علاقات متينة مع عالم التجارة . وقد حاولت ضمان الحماية عن طريق كسب عطف مصالي ، وبوجه خاص حسين الأحوال . ونجد في هذه المجموعة كلاً من محمد طالب^(٢) ، والحاج شرشالي^(٣) ، وعبدون ، وحمزة^(٤) ، الخ . وكان شوقي مصطفى يجذب هذه المجموعة التي اصطدم اعضاؤها جميعاً ، لاسباب مختلفة ، بالدكتور الامين دباغين . أما حسين عسله ، عضو قيادة حزب الشعب الجزائري ، المعروف بأنه من أنصار الوحدة البورجوازية ، فكان رجل مساومة ، وكانت علاقاته الجيدة بفرحات عباس تثير شبهات حول مواقفه وتضعه في مواجهة دباغين . ولم يوافق محمد طالب ، إلا بعد الكثير من التحايلات ، على ان يسلم الدكتور الامين دباغين ادوات الطباعة التي كانت بحوزته . وكان انصاره هددوا خلال الحرب بالموت ، بودة المسؤول عن لجنة التنظيم والقريب الى دباغين . وقد أحال الحاج شرشالي الأمين دباغين الى المجلس التأديبي بتهمة التسبب بأحداث صطيف ، وكانت كل محاجته تستند الى مصادفة وجود دباغين في صطيف اثناء وقوع تلك الاحداث . ولما كان من بين الذين دعوا لتوسيع الانتفاضة آتى الحظ خصومه فأكدوا انه كان يسعى ليلقي على آخرين المسؤولين التي يتحملها هو ، اذ طرح شعاراً مغامراً . وقد كان شوقي مصطفى ، هو الآخر ، عضواً في المجلس التأديبي الذي استمع الى دباغين بصدد احداث ايار/ مايو في صطيف .

اما الجماعة الثانية فكان يقودها الامين دباغين ، وتضم فيمن تضم احمد بوده ، وعبد الله فيلاي ومسعود بوقادوم^(٥) . هذه الجماعة ، التي كانت لها السيطرة في لجنة التنظيم ، كانت مركز السلطة الحقيقي . وكان نفوذها قوياً جداً في ولاية قسنطينة ، والقبائل ، والجزائر - بلكور ، ووهران . وكانت هذه الجماعة هي الاكثر جذرية ، تستمد سلطتها من اخلاصها للتوجه الذي اتخذته الحزب عام ١٩٣٩ ، لكن قائدها كان يعتبر أن مصالي قد انتهى وأن على الجيل الجديد أن يأخذ بيده زمام

حزب الشعب الجزائري . وهذا تفسير تلاقيه مع مثقفي القبائل الشباب الذين اختاروا الاصطفا خلف « رجل مثقف » .

بين هاتين الجماعتين ، اللتين كانتا مجتمعتين ، حتى ٨ ايار/ مايو ١٩٤٥ ، على مسألة الانتفاضة ، كان مصالي الحاج وحسين الاحول^(٦) وابراهيم معيزة^(٧) يجتلون موقفاً خاصاً . فهم لم يدخلوا في الخلافات التي مزقتها ذلك ، وكانوا يرون ان الحزب معرض للخطر ، وانه ينبغي لجم الخلافات فوراً واخضاع كل شيء للوحدة ، من أجل مواجهة الحزب الشيوعي الجزائري ، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والعلماء ، الذين كانوا يريدون الاستفادة من احداث ايار/ مايو وإفقاد طريق الثورة المسلحة حظوتها .

من بعض الوجوه ، يذكر وضع حركة انتصار الحريات الديمقراطية بوضع نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري في ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . فالبورجوازيون والشيوعيون كانوا يتحالفون لعزل حزب الشعب الجزائري ، وبدعم من الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي ، الحاكمين في فرنسا ، كانوا يريدون ترتيب اطار السيطرة الاستعمارية وادخال الجزائر في الاتحاد الفرنسي . لكن المقارنة تقف عند هذا الحد . فلقد تعزز وضع الحركة القومية العامة ، التي جرّت الشبيبة الى مواقعها بشكل كثيف . منذ تلك الفترة ، كان الاهتمام بوضع حد للخصومات الداخلية يدفع مصالي والاحول إلى ارض متحركة . فمواجهة خصوم المسار الجديد ، فرضا تبني مبدأ التضامن الجماعي بين اعضاء اللجنة القيادية واللجنة المركزية ، وهكذا جرى تحاشي المعركة السياسية ، واصبح أي توضيح بصدد العلاقة بين الاستراتيجية واشكال النضال امراً مستحيلًا .

كونفرانس الكادرات

انعقد كونفرانس الكادرات في بوزريعة Bouzareah بضواحي الجزائر ، في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٦ . دافع مصالي والاحول ومعيزة عن المشاركة في الانتخابات ، أما خصومهم عمر او صديق^(٨) ، والطيب بولخروف^(٩) ، وعمار ولد حموده^(١٠) ، فدعوا الى السرية الكاملة وللاعداد الفوري للكفاح المسلح . أبرز مصالي ضرورة الدمج بين النضال الشرعي والنضال غير الشرعي وعدم ترك المجال متاحاً امام الخصم اذا كان المراد تهيئة الشعب لمواجهة . واذ كان مصالي مهتماً بالحصول على تأييد معارضيه اشار الى نصيحة عزام باشا ، الامين العام للجامعة العربية : « إن مشكلتكم غير معروفة . عرفوا بها اذا اردتم ان تخرجوا من الحوار الثنائي مع فرنسا وتديولها . دعوا الرأي العام العالمي يقف الى جانبكم . » وقد اعتبر بناي واعلي^(١١) ، الذي لم يكن يشعر بأي تعاطف مع الجامعة العربية ، ان تدخل عزام باشا غير مقبول ، وفي بعض الاوساط بدأ يجري الكلام على الجامعة العربية مرفقاً بالضحك . كانت عروبة مصالي تغذي عداء خصومه في القبائل ، وفكرة جزائر جزائرية تلوح في الافق . وقد بقي الدكتور الامين دباغين صامتاً ، ففسر

خصوم الانتخابات صمته على أنه رفض للمسار الجديد .

انتهى الكونغرس دون ان ينجح أنصار العمل المباشر في جعل الآخرين يتبنون مشاريعهم . وقد نجم عن ذلك انزعاج أصاب القبائل والجزائر - بلكور ، وكان هناك احساس بضغط شديد من جانب المعارضين داخل حزب الشعب الجزائري السري ، ادى الى خلق لجنة رقابة من بين اعضائها محيي الدين (بلكور) وجمعة (تيزي - اوزو) ، وبناي واعلي (جماعة صحاريج Saharidj) ، طالبت بالدعوة الى مؤتمر وجعلت من مهمتها الاعداد له ضمن هدف واضح : إحداث تغييرات في الهيئات القيادية . لم يكن في وسع اللجنة القيادية ان تقف في وجه ذلك : فيطالب بعض لوائح حركة انتصار الحريات الديمقراطية^(١٢) في الجزائر وهران في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٦ ، والتزوير الانتخابي أعطيا قدراً أكبر من قابلية التصديق لأنصار الكفاح المسلح .

مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧

انعقد المؤتمر في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٧ ، في بوزريعة أولاً ، ثم في بلكور . ووفقاً لما ذكره عمر أو صديق ، كان هنالك ٥٥ مؤتمراً ، يمثل عشرون منهم ولايات وهران،الجزائر وقسنطينة والقبائل ، بينما يتألف الباقون من اعضاء في الجهاز .

جعل مؤسسو جبهة التحرير الوطني من مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ حدثاً كبيراً . أما مصالي فلم يكن يرى هذا الرأي ، ولقد كتب : « . . . تم هذا المؤتمر . . . في جو من الحذر وتصفية الحسابات . لم تجر دراسة جديّة لأي من المشاكل والاحداث السابقة ، وكان الأمر يتعلق بالاحرى بدسائس وصراعات اجنحة وسباق الى السلطة . كان الخروج من السرية لبدء الكفاح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلاً جدياً الى ابعد الحدود ، وصريحاً وأميناً ، لأن وسائل الكفاح وطرق العمل لم تعد هي ذاتها التي كانت سابقاً . لكن هذا المؤتمر اهتم بأمور أخرى . كان مسرحاً للكثير من الديماغوجية ، والادعاء الفارغ ، واليسارية الحمقاء ، حيث لم يكن من مجال للدراسة الموضوعية لخطة عمل تتناسب مع الفترة من الكفاح التي كنا قد بدأناها بمشاركتنا في الانتخابات^(١٣) . » .

بعد مضي ٣٠ عاماً على هذا المؤتمر ، تسمح الشهادات التي ادلى بها الذين شاركوا فيه باعادة تكوين صورة عن خطوط سير فردية أو احتكاكات بين القادة . لكن هذه الاحتكاكات التي تعطي للجدال طابعاً مفككاً تكشف آراء الافراد والجماعات .

لم يشارك مصالي في المساجلات ، وقد برر فيما بعد هذا التكتيك الترقبي بالعبارات التالية : « لما كنت قد بقيت بعيداً عن الحزب طيلة عشر سنوات ، ولم أكن اعرف معظم القادة ، ووجدت نفسي معزولاً عن كل شيء تقريباً ، فقد اضطرت للقبول بالاحياء ، تواضعاً وبفعل المزاج (. .) كنت اكرس جهدي للتعرف بشكل افضل الى القياديين ، والى المشكلات السياسية

وحياة الحزب ، قبل اصدار حكم نهائي وموضوعي^(١٤) . « كانت المصادر العميقة للمساجلات بين الجماعات تكمن في خلافاتها السياسية ، وكان تقويمها للوضع ، ولميزان القوى مع الامبريالية ، ولطرق الثورة الوطنية ، يختلف اختلافاً جذرياً .

وفقاً لآيت أحمد^(١٥) ، كان يوجد في الجزائر آنذاك وضع ثوري : « عام ١٩٤٥ ، كانت القيادة تريد الثورة المسلحة ، لكن لم تكن لديها اي فكرة عما يجب فعله . كان البعض يفكرون في انتفاضة من نوع تلك التي تمت عام ١٨٧١ ، ويفكر آخرون في الارهاب . وهذه أفكار عفا عليها الزمن . كان الحزب بحاجة لذراع عسكرية ، لأنه كان من قبيل الانخداع الاعتقاد بأننا قد نحصل على الاستقلال على مراحل^(١٦) » . وكان آيت احمد يرى ايضاً أنه إذا لم يكن حزب الشعب الجزائري يريد ان يجد نفسه مجدداً في وضع عام ١٩٤٥ ، عليه ان يبنى هيئة اركان للثورة وشبكة زمر مسلحة تبدأ العمل بناء على امر اللجنة القيادية . ضمن هذا المنظور ، لم يكن يمكن ايلاء الثقة إلى من يحنون للاتحاد مع البورجوازية ، أي لجماعة الجزائر ، ولا الى أنصار المشاركة في الانتخابات .

أما مصالي فكان يريد ، من جهته ، ان يكسب الشعب ، ويبعده عن التأثير الاصلاحى ، ويعتقد ان المجابهة المسلحة مع فرنسا محتومة : « الاستقلال يؤخذ عنوة ، ولا يعطى » ، لكنه كان يرى ان خلق منظمة شبه عسكرية أمر سابق لأوانه . ولقد فضل المؤرخون لمصالي ، ومصالي ذاته ، ادخال بعض اللمسات على الماضي وتنميته للحفاظ على صورة القائد الكبير ، والايهام بأنه ايد منذ البدء خلق المنظمة الخاصة (١٩٤٧) ، عن قناعة . لكن ليس صحيحاً ان مصالي اعتقد عام ١٩٤٧ بضرورة اعتماد الطريق العسكري بسرعة . إن موقفه ، الاكثر حذراً والأكثر تنوعاً ، كان يستجيب اكثر لمتطلبات اللحظة الراهنة وامكاناتها^(١٧) . كان مصالي يريد ان يبعد حزبه عن طريق التآمر ، خشية ان يؤدي نقص الخبرة لدى الكادرات الشابة وميلها المفرط للنشاطية ، إلى افساد تطور الحركة وتسليمها ، دون قدرة على الدفاع ، للقمع الاستعماري .

في حين كانت محاجة النشاطين تتبلور على اساس ما تلا ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥ ، اي الامر بالانتفاض في ٢٢ أيار/ مايو ثم الغائه في ٢٣ منه ، فإن مصالي ، الذي دافع عن موقفه الاحول ومصطفاي ، اعتبر أن الجزائر اخطأت تحررها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ . رأى ان الحركة الشعبية تعرضت للكبح في ذلك التاريخ لعدة اسباب . فيادى ذي بدء ، يتحمل البورجوازيون والشيوخ مسؤولية ساحقة في المجرى الذي اتخذته المسألة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية : « لو أنهم لم يساعدوا الادارة الفرنسية عام ١٩٣٦ ، دون قصد منهم . . . فإن ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ كان سيجل بداية تحرر الجزائر . . . ففي ذلك التاريخ ، كانت فرنسا كلها تحت الاحتلال الالمانى ، ولم يكن هنالك في الجزائر غير قوات قليلة جداً . لم يؤخر جماعة المؤتمر* عام

* - نسبة الى المؤتمر الاسلامي لعام ١٩٣٦ .

١٩٣٦ مسيرة حركة التحرر بسياستهم الدمجية ، وحسب ، بل انهم لم يريدوا ، في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ ، ان يستفيدوا من تلك الفرصة الرائعة لاعلان استقلال الجزائر ، وتحرير المعتقلين ، وتشكيل حكومة جزائرية للمقاومة^(١٨) . إن توافق مضمون هذه الوثيقة مع مواقف مصالي عام ١٩٤٧ ، أكدته لنا خصوصه كما اكده انصاره . فضلاً عن ذلك ، ووفقاً لمصالي ايضاً ، « كان الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي يدعمه النواب الستة الذين لجأوا الى الجزائر ، يكرس جهوده للحرب متخلياً عن القضية الجزائرية . وكان احباب البيان يمضون وقتاً لا ينتهي وهم يجرون محادثات مع البرلمانيين الفرنسيين والموظفين الأعلين لحاكمية الجزائر العامة . لم يكن قادة حزب الشعب الجزائري ، السائرون في ذيل احباب البيان ، على مستوى مهمتهم ، ولم ينظموا يوماً مقاومة على مستوى الاحداث ، وتركوا كل الفرص تفوت ... »^(١٩) . واخيراً ، لقد اعتبر مصالي ان مناداة مؤتمر احباب البيان والحرية بالاستقلال في آذار/ مارس ١٩٤٥ كانت « عملاً افلاطونياً صرفاً » . فهكذا هدف يتطلب « خطة عمل غير سياسي يمتلك قوة قادرة على بلوغ كل الاهداف . وذلك لم يكن يمكن أن ينجح لأنه كان متأخراً جداً ، فهذه المبادرة كان يجب اتخاذها في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ »^(٢٠) .

كانت آراء مصالي حول الوضع في الجزائر في عام ١٩٤٢ مفرطة في التفاؤل ، لكن وجهة نظره بصدد الحاضر لم تكن تفتقر الى الصحة والوضوح . كان حزب الشعب الجزائري امام وضع جديد ، فهو الحزب الوحيد الذي نادى بالاستقلال خارج الاتحاد الفرنسي . وكان تشكيل جبهة وطنية مع الحزب الشيوعي الجزائري والعلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مستحيلاً .

وفي فرنسا ، لم يكن استقلال الجزائر يجد صدى بسبب عداة احزاب اليسار . إن انعقاد الجمعية العامة للاستعمار في باريس ، في ٣ آب/ اغسطس ١٩٤٦ ، أثار على قسم كبير من المقاومة الفرنسية (الحركة الجمهورية الشعبية والراديكاليون الاشتراكيون) وحلّ رجال الاستعمار الكبير من خطيئة الفيشية . كان العالم العربي يتتبع القضية القومية بتعاطف ، لكنه لم يكن يقدم غير حلفاء محتملين . وضمن هذه الشروط ، كانت طريق التأمّر تقود رأساً الى الاخفاق .

قرارات المؤتمر

انتهى تصادم التكتيكات المختلفة خلال مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ بتسوية حول المسائل الاساسية . كان كل واحد يفكر بأن الهدف الاول هو الحفاظ على وحدة الحزب ، ولو على حساب التوضيح السياسي ، وكانت قرارات المؤتمر تعكس في كل الحقول الاطروحات الرئيسية المتواجدة . كانت الحركة منقسمة على صعيد التنظيم الى فروع ثلاثة : حزب الشعب الجزائري ، السري ، وحركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية الشرعية ، والمنظمة الخاصة . كان على حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية أن تطور عملاً علنياً لكسب الجماهير والنضال ضد توجه حركات كالحزب الشيوعي الجزائري ، والعلماء ، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،

معتبرة إصلاحية . وكان على المنظمة الخاصة أن تعد للثورة المسلحة . أما حزب الشعب الجزائري ، فكان عليه أن يحول دون غرق حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نزعة المشاركة في الانتخابات . كان قد تم الأبقاء على مبدأ المشاركة ، لكن كان ينبغي تطبيقه بصورة تقييدية ، بما يخص الانتخابات الى البرلمان الفرنسي . كان على النواب ان يستخدموا نيابتهم لشرح القضية الجزائرية للرأي العام وأن يتجاهلوا مجادلات البرلمان . وسوف يضغط انعدام التأسك في هذه القرارات ، بشكل فريد ، على مصير الحركة . يبقى أنه كان على حزب الشعب الجزائري أن يحتفظ بخلايا احتياطية بعيداً عن النشاط الشرعي ، لتدارك كل ضربة يمكن ان تصدر عن السلطات الاستعمارية . وبين تلك المنظمات الثلاث ، اعطيت الأولوية للمنظمة الخاصة . فإذا كان المؤتمرون منقسمين بصدد المشاركة في الانتخابات ، فقد اجمعوا على هذه النقطة ، لأنه لم يكن احد يجروء على التعبير علانية عن تحفظاته خشية ان يُنظر إليه كمتعطل .

إن التصويت على مسألة الانتخابات يسمح بقياس ميزان القوى الحقيقي بين المجموعات . كان التوجه الذي دافع عنه مصالي يحوز الأكثرية ، فقد جمع ٢٩ صوتاً من اصل ٥٥ . وبين المدافعين عنه ، علينا أن نتميز قدامى نجم شمال افريقيا ، وحزب الشعب الجزائري المهتمين بالانضباط والأمن و « مجموعة الجزائر » ، الأكثر تمسكاً بالوحدة الوطنية مع البورجوازية . أما التيار المعادي للانتخابات ، والأكثر توجهاً نحو العمل المباشر فاصطف وراء الأمين دباغين وحاز ٢٤ صوتاً . وقد كان وراءه تحالف ظرفي لم يكن تجانسه سياسياً ، ولا مذهبياً . كان قائده يريد أن يتغلب على مصالي ، لكن من دون أن تتوفر له وسائل ذلك . وكان كل واحد من روافد هذا التيار يميل الى تعميم الاستنتاجات التي يستخلصها من المشكلات النوعية الخاصة بمنطقته . فكادرات ولاية قسنطينة لم يكونوا يفكرون إلا بالانتقام لضحايا ٨ أيار/ مايو ، وكادرات القبائل ، المتعرضون للقمع ولعمل الميليشيات ، خضعوا بالضرورة لتأثير المناضلين الذين بدأوا المقاومة منذ عام ١٩٤٥ . وكانت قوة منظماتهم (قرابة ثلث عدد اعضاء حزب الشعب الجزائري) وإلحاق مجموعات جديدة من المقاتلين ، بينهم عدد لا بأس به من الطلاب ، يجعلانهم عرضة لحرق المراحل .

كان انصار الامين دباغين يشاركون مصالي فهمه للتحالفات : إن سيطرة حزب الشعب الجزائري في الحركة الوطنية ضرورة تستمد تبريرها من واقع انه الحزب الوحيد الذي يناضل دون تحفظ من اجل الاستقلال . واذا كانوا يعتقدون بحتمية الكفاح المسلح ، فهذا الكفاح يبقى في نظرهم ، مع ذلك ، حكراً على نخبة : كانوا من اتباع نظرية الاقليات الفاعلة والرقابة الدقيقة على السلوك الشعبي . لهذا السبب ، لن يكون التقارب مع مصالي ، الداعي الى علاقة مباشرة بين القائد والجماهير ، سهلاً على الدوام .

ظهرت افكار القادة المبطنة في معرض اختيار القياديين القادمين ، وقد تواجه دباغين ومصالي بالواسطة . فمندوبو القبائل ، الذين كانوا يتبعون دباغين بسبب وضعه الاجتماعي اكثر مما بسبب

احترامه للديمقراطية ، رفضوا الاقتراح بتكليف مصالي بمهمة تعيين اللجنة المركزية . وسوف يقول مصالي فيما بعد في تقريره الى مؤتمر هورنو في تموز/ يوليو ١٩٥٤ : « خلال ذلك المؤتمر بالذات ، بدأت أدرك أن شخص قائد الحزب لم يكن يعني الشيء الكثير » . وقد عين المؤتمر آنذاك لجنة للترشيحات مع مصالي ، والامين دباغين ، واحمد بوده ، وحسين الأحول وأحمد مزغنة . وزكى دباغين وحليفه بوده ، اللذان شاركا بلا انقطاع في قيادة حزب الشعب الجزائري من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ ، اسما انصارهما . اما مصالي والأحول ومزغنه فلم يكونوا يعرفون غير المحاربين القدامى .

وهكذا ، جاء التغيير في الهيئات القيادية لصالح دباغين بصورة واضحة . لقد جرت اراحة قسم من خصومه في « مجموعة الجزائر » ، الا انهم سيعودون فيما بعد الى اللجنة المركزية ، كالسعيد عمراني ، ثم الى المكتب السياسي في ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، عبر اختيار الزملاء* الجدد من جماعة مصالي والأحول . كان انصاره اكثر من في اللجنة المركزية ، لكن نفوذهم لم يكن يعبر عن نفسه ايضاً في المكتب السياسي الذي يسيطر على تركيبه الاجتماعي الطابع العامي (مصالي ، الامين دباغين ، حسين الاحول ، احمد بوده ، احمد مزغنه ، حسين آيت أحمد ، محمد بلو زداد ، محمد بن مهل ، ومحمد خيضر) . كان المثقفون ، الذين يصلون اليه ، من اصل شعبي ، اذا استثنينا آيت أحمد الذي يتحدر من عائلة مرابطة كبرى في القبائل .

سلط مؤتمر شباب/ فبراير ١٩٤٧ الضوء على حداثة حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية وانعدام تجربته ، وعلى فوضى التكتيكات والافكار . كان اختيار طريقة للاستيلاء على السلطة يسيطر على اعماله ، وقد بقيت المسائل الاساسية لبناء مجتمع جديد والحاجات الملموسة للجماهير دون بحث . كان على المناضلين ان يكتفوا إذا بالعموميات والرموز . واذا كان حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية مكان لقاء تتحالف فيه وتتعارض قوى لا تجمع فيما بينها غير ارادة القطع مع الحاضر ، فهو لم يضع حتى أسساً وأصولاً ينظم بها حياته الداخلية . كان المكتب السياسي واللجنة المركزية مركز المواجهات الحاسمة ، وكان اعضاؤها قضاة ومتقاضين في آن معاً . لم يكن ثمة حقوق حقيقية لغير بيروقراطية الحزب ، اما المناضلون فكانوا محض منفذين ، ولم يكن حل الصراعات المحتملة بين القادة يتوقف عليهم . كان الطابع الملتبس لقرارات المؤتمر والتنافس بين مصالي ودباغين يندران بالعواصف القادمة .

كان الوضع السياسي يشجع تلك العواصف ، بعد أن تبنت البرلمان الفرنسي في ايلول/ سبتمبر قانوناً ينظم وضع الجزائر . اصبح القانون يعتبر الجزائر مذاك مجموعة محافظات او مقاطعات

* - تعريب Cooptation ، او عملية اختيار اعضاء هيئة ما ، الاضافيين ، ليس عن طريق الانتخاب من تحت ، بل تعيينهم من جانب الاعضاء الاصليين في هذه الهيئة (م) .

(départements) تتمتع بالشخصية المدنية والمالية ويعطي السلطة التنفيذية لحاكم فرنسي عام يساعده مجلس حاكمة والسلطة التشريعية للجمعية الوطنية . جرى تحويل الجمعية المالية الى جمعية جزائرية مكونة من ٦٠ مندوباً اوروبياً (الهيئة الاولى) و٦٠ جزائرياً (الهيئة الثانية) ، وكانت قراراته تخضع للمصادقة وتتخذ بأكثرية الثلثين . وقد نص قانون الجزائر على الغاء الكومونات المختلطة ، واستقلال العبادة الاسلامية ، والتعليم باللغة العربية على كل المستويات ، وحق الجزائريين في التصويت . الا انه اخضع هذه البنود لقرارات الجمعية الجزائرية التي لن تقيم لها يوماً اي وزن .

انطلاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية وولادة المنظمة الخاصة

غداة المؤتمر ، حددت قيادة حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحرية الديمقراطية لنفسها هدفاً : الاعداد لانتخابات تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٧ البلدية ، وتوزيع قوى الحركة بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة . وقد قلب هذا البرنامج في الواقع ترتيب الاولويات كما قرره المؤتمر . حتى قبل بدء تقسيم الاعضاء بين مختلف فروع الحركة ، احتكر الجناح الشرعي الغالبية الساحقة من الكوادر والمناضلين المعروفين لملء المجالس البلدية .

خلال الحملة الانتخابية ، قرر حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية تعميم شعار الاستقلال وراح يقاتل على جبهتين : ضد الاستعمار وضد خصومه البورجوازيين والشيوعيين . جرت الافادة من الانتخابات لاطلاق حملة واسعة في الدورات والقرى . تشكلت فروع قوية جداً في ولاية في وهران : في نيمور ومارنيه ، وفي الشرق الجزائري : في سوق - اهراس ، وقله ، وتبسه ، وعريس . وقد شكلت انتخابات تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٧ استفتاء لصالح حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وجعلت منه الحزب الاول في الجزائر . وقضى فشل المشاريع الفدرالية للحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على كل خطوة للاعتقاد بتطور تدريجي . وصادقت هبة شعبية لا سابق لها على الشعار المركزي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (ح.ا.ح.د) : « ضد كل نظام قانوني ، جمعية دستورية جزائرية سيده » وخرج جمهور الحزب من الحملة وقد ازداد عدده وتضخم . وزادت حدة تقاطب الحياة السياسية الجزائرية : النزعة القومية الشعبية من الجانب الجزائري ، والتطرف الكولونيالي من الجانب الاوروبي . وظهرت استحالة إيجاد حل للمشكلة الجزائرية في اطار قانوني .

كانت تقود حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة ، نظرياً ، وتنسق بينها اللجنة المركزية ذاتها والمكتب السياسي ذاته . كان احمد بوده مسؤولاً عن الحزب و احمد مزغنه مسؤولاً عن الحركة ، ومحمد بلوزداد عن المنظمة الخاصة . الا ان الواقع يبين شكلية هذا المخطط ، فحزب الشعب الجزائري ذوى و اضمحل بسرعة ، إذ كان يتجاذب

مناضليه كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة . كان الفرع الشرعي في وضع افضل من وضع المنظمة الخاصة في السباق لأجل وراثة الحزب . فأولاً، لقد استفاد من جهود القادة الاكثر نفوذاً ، كمصالي الحاج وحسين الاحول ، ثم ان « جماعة الجزائر » التي أزاحها المؤتمر ، حولت اليه كل قواها . واخيراً ، فإن العمل العلني قوى الحركة فتدفق عليها منتسبون من الشرائح الوسيطة سعياً وراء إطار يسهل ترفيقهم الاجتماعي .

لم تنتظم المنظمة الخاصة الا ابتداء من ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ . لقد رأينا أن المؤتمر اعطاها الاولوية ، لكن قراره بقيت حبراً على ورق .

ففي الواقع ، كانت المسائل التنظيمية تحسم بين الاتجاهات اكثر مما تفعل الجدالات السياسية . إن قادة المنظمة الخاصة ، المحرومين من الوسائل ، والمحكوم عليهم بالعُفلية ، لم ينظروا دون انزعاج إلى زملائهم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهم يتركون انفسهم يحاطون بحشد من الوصوليين الذين يبحثون عن النجاح . وهكذا فإن الحركة والمنظمة الخاصة ، المتكاملتين نظرياً ، بدتا ، تدريجياً ، متنافستين . اصبحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي « الحزب » بينما لم تكن المنظمة الخاصة غير جهاز في وضع التكوّن يعاني من خشية بعض اعضاء المكتب السياسي ان يتحول إلى اداة بين يدي الامين دباغين .

خلق هذا الوضع احتكاكات مستمرة بين حاملي رايات كل من المنظمين ، ولا سيما على ثلاث نقاط : التسليح ، التجنيد ، والفصل بين الحركة والمنظمة الخاصة .

انطرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي منذ شهر آذار/ مارس ١٩٤٧ . كان هناك اتفاق على أن حلها ينبغي البحث عنه لدى الأحزاب المعادية للاستعمار ، والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة تحرير الجزائر . اعطيت التعليقات بهذا الصدد الى جميع النواب وبخاصة الى الامين دباغين ، المسؤول عن الشؤون الخارجية ، كي يبحثوا عن مصادر للتزود بالسلاح . الا ان ذلك بقي دون نتائج . فلقد وجدت هيئة الاركان الوسائل ، لكن المال كان غير موجود . كانت الموازنة المخصصة للمنظمة الخاصة ١٠٠ ألف فرنك قديم شهرياً^(٢١) . ومن أصل هذه المئة الف فرنك ، كانت تدفع مخصصات قادة المناطق ، اي ٦٠٠٠ فرنك قديم للمتفرغ الواحد حتى كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ . لم يكن النقد المتداول لدى المنظمة الخاصة يتجاوز ٣ الى ٤ آلاف فرنك قديم ، وهذه الارقام تشهد على افتقار حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية الى الامكانيات . ورغم هذه الصعوبات ، حصلت المنظمة الخاصة على دفعة اولى من ٣٠٠ قطعة سلاح من ليبيا^(٢٢) . وجرى شراء دفعة ثانية من السلاح بفضل جمع للتبرعات قام به بناي واعلي من دون علم الحزب . وكانت تضم ٢٠ رشاشاً ، و٣٠ مسدس كولد ، وخمس بنادق حربية ، وصندوقين من القنابل الهجومية . وتم شراء اسلحة اخرى بأعداد قليلة من اسواق متخصصة بهذا التهريب ، وسوف تستخدم هذه الاسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ .

وبما يخص التجنيد ، اصطدمت المنظمة الخاصة بمقاومة جهاز حزب الشعب الجزائري في الجزائر العاصمة ويعمل القادة المعادين للامين دباغين . في نهاية ١٩٤٧ ، كلف احمد بودة آيت احمد باعادة تنظيم مدينة الجزائر . وقد حل هذا الاخير هيئة خاصة بالعاصمة ، هي « اللجنة المركزية للشباب » ، التي كان ينتمي اليها مراد ديدوش^(٢٣) ، ودمج بالمنظمة الخاصة الاعداد الضرورية لتكوين سبع مفارز ، غطت بلكور ، ورويسو ، ولا رودوت ، وكلو - سالاميه ، ومنطقة القصبة بالجزائر ، وباب الواد ، وسانت اوجين ، والمرتفعات : البيار ، البوزريعة. وقد جرى تفسير هذه العملية على انها محاولة لتدمير جهاز من اجل انشاء جهاز آخر يلائم الامين دباغين . وكان حل « اللجنة المركزية للشباب » مدار نقاشات مكثفة وحادة في المكتب السياسي .

وفي الاخير ، فإن مسألة الفصل أبرزها نزاع آخر . فخلال جولة تفتيش على ولاية قسنطينة ، قررايت احمد وبوضيف ان يحولا الى الحروش الديناميت المخزن في القل . وكان على سويداني بو جمعة^(٢٤) ان يؤمن نقله . وقد اعترض سبيله رجال الدرك على مقربة من الحروش ، فتمكن من الهرب ، لكن تم توقيف رفيقيه ، وأحدهما بن يونس ، عضو في مجلس بلدية القل ، عن حركة الحريات الديمقراطية . لذا فسوف يأخذ بن مزغنة في المكتب السياسي على آيت احمد توريطه منتخبا في مغامرات ، وإخراج الحركة في نظر الشرعية . وقد احتفى آيت احمد وراء الأولوية التي اعطاها المؤتمر للمنظمة الخاصة : « لو أنكم اعطيتمونا الاعداد التي طلبناها ، لما كنا جندنا احد المنتخين » . ولُنشر الى انه إذا حصل أن كان قادة المنظمة الخاصة يغرون مناضلين في الفرع الشرعي بتركه ، فالعكس كان يحصل أيضاً .

عشية انتخاب الجمعية الجزائرية في نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، كانت هيئة اركان المنظمة الخاصة قد اوصت اعضاء هذه المنظمة باتخاذ عدة تدابير حيطة : عدم المشاركة في الحملة الانتخابية بأي شكل من الاشكال ، عدم القبول بمهمات يوم التصويت كمندوبين ، أو جامعي اصوات أو أعضاء في لجنة الانضباط الخاصة بحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تحاشي ترك الوثائق في امكنة حيث قد تؤدي حملات تفتيش محتملة الى سقوطها بين يدي الشرطة . هذه التوصيات ليس فقط لم يتم احترامها ، بل جرى كذلك ترشيح عضوين في هيئة اركان المنظمة الخاصة ، هما احمد بن بلا وعمار ولد حمودة ، الاول في مغنية والثاني في عين الحتام . فندد آيت احمد عندئذ ، في المكتب السياسي بـ « نزعة انتخابية تبذل كل ما في وسعها للنجاح وتجعل من نفسها منظورا للعمل » .

انسداد الطريق الانتخابي ونتائجه

أدان المعمرون بالاجماع قانون ٢٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٤٧ الذي انشأ الجمعية الجزائرية . وقد عبر عن اهتماماتهم نائب الجزائر ، جاك شوفالبيه ، في سلسلة من المقالات في ليكودالجه l'Echo d'Alger : « في اليوم الذي يقوم فيه داخل الجمعية تحالف منبثق من الاقتراع العام بتبني مشروع قرار ذي اتجاه انفصالي ، فإن المسألة ، المستغلة حتماً على الصعيد الدولي ، تتخذ وجهاً خارقاً

الخطورة (. .) في هذه المرة ، يصبح المجال مفتوحاً أمام المغامرة^(٢٥) . يجب إذناً تحاشي قيام ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية « بتحويل انفسهم الى المؤسسين الدستوريين لجمهورية وهمية » . كيف ذلك ؟ أولاً بالحصول على الاكثريّة في الجمعية الجزائرية ، ثم بتبديل الحاكم العام - المعتبر ليبرالياً للغاية . « أمضوا في سبيلكم » ، هكذا كتبت جريدة ليكو دالجيّه ، في رسالة مفتوحة موجهة الى إيف شاتينيو . واخيراً ببدء المعركة ضد الحزب الشيوعي الجزائري^(٢٦) ، لاجراجه من المواقع التي كسبها في هيئة الناخبين الاوروبيين غداة تحرير فرنسا ، وضمان هيمنة المعمرين فيها من جديد .

إن الحرية التي تعامل بها الحاكم العام الجديد ، إدمون نيغلان - وهو من قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي S.F.I.O - مع نظام الاقتراع العام في انتخابات ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، كانت على مستوى آمال المعمرين . ولقد فقد الشيوعيون مواقعهم في الهيئة الانتخابية الاوروبية ، إلا في سيدي بلعباس . اما في الهيئة الاسلامية ، فقد جرى تزوير الانتخابات على مستوى واسع .

شكلت الفظاظة التي انهال بها القمع على حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وعلى الأهالي^(٢٧) صدمة قاسية بشكل خاص بالنسبة للمناضلين . جاءت الحملة الانتخابية مكلفة ، فشكلت نزيفاً في المال ، ونزيفاً في الرجال . وسوف يقول حسين الأحول والحاج شرشالي ، اللذان اوقفا في ٣ نيسان / ١٩٤٨ خلال لقاء جماهيري في بليده وحكم عليها بستة اشهر سجن : « علينا ان نعيد النظر في سياستنا . إننا موافقون على أن نتعرض للسجن ، لكن على الاقل أن يكون هنالك نتيجة من وراء ذلك »^(٢٨) . ولقد كان هذا شعور الغالبية الساحقة من كوادر المراكز الريفية ، كما والسكان : « لا تدعونا بعد الآن الى صناديق الاقتراع ، اعطونا السلاح » . كانت هذه الصيحة تعبر عن الاستياء أكبر مما عن استعدادات فورية للعمل . وقد استعيدت داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتم تضخيمها .

كانت تقارير مسؤولي المنظمة ضد توظيف قوى الحزب في « الغش الديمقراطي » . وفي السجن رفض المناضلون الاعتراف بمن تعينهم القيادة ناطقين بلسانهم ، ولم يكونوا يقبلون بنظام الدفاع الذي يجري اقتراحه عليهم . رفضوا كل اشكال العمل الشرعي ودعوا الى عمل راديكالي وفوري . كان الغضب يهدر .

وجدت النزعة القومية الجزائرية نفسها في مأزق : كانت الادارة الاستعمارية تقضي على تقدمها بالعنف . ولكي تحوّل ميزان القوى لصالحها ، لم يكن في وسعها حصر نفسها في المدن الكبرى حيث غالباً ما كان الاوروبيون يشكلون الاكثريّة . لقد تم إقفال الطريق الانتخابي . ورغم الغموض والالتباس اللذين كانا يحيطان بطريق الكفاح المسلح ، الذي رسمه المؤتمر الاول ، وفوضى التطلعات التي كان يحملها معه ، فقد بقي راهناً .

٣

إجماع عابر داخل حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ - آذار / مارس ١٩٤٩)

في سياق تسيطر عليه إسقاطات انتخابات ٤ نيسان / ابريل ١٩٤٨ اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري في زدين (ضيعة صغيرة في الجزائر الوسطى) في مزرعة بلحاج جيلالي^(١) ، في نهاية كانون الاول ١٩٤٨ . ويحدد بين بلا تاريخ هذا الحدث في عام ١٩٤٩ ، ويجعل منه مؤتمراً . والحال ان اجتماع زدين تم في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ ، ولم يكن مؤتمراً فرضه المناضلون ، بل اجتماعاً موسعاً للجنة المركزية^(٢) . ولقد خطت الاحداث اولئك الذين بحثوا ، كمصطفى ودرود^(٣) وشرشالي ، بصورة مرتبكة ، عن مخرج قانوني للمسألة الجزائرية . كان تصلب السلطة الاستعمارية يفرض تماسكاً بصمد أمام كل المحن . والتقارير الذي قدمه آيت أحمد وتبنته اللجنة المركزية كان نذيراً من نواح عدة . هذا التقرير لم ينشر الى اليوم ، وسوف نورد منه مقتطفات واسعة .

تقرير آيت أحمد في زدين

ينقسم هذا التقرير إلى اربعة أقسام ويعالج على التوالي شكل النضال التحرري ، ووضع حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والمنظورات ، قبل ان يعرض في الختام روزنامة تطبيقية للتدابير المتبناة .

١ - شكل النضال من أجل التحرر .

جرى نبذ فكرة انتفاضة عامة . هذا المفهوم للنضال ، الذي يفسر التقرير وجوده بالذكريات التاريخية لشورة ١٨٧١ وبالايمان بأهمية العدد ، « لا يشارك به سكان خرّاطة الذين تعرضوا

لمذبحة ايار/ مايو ١٩٤٥ . « إن الانتفاضة العامة شكل نضال عفا عليه الزمن . « لقد وقف مفهوم تفوق الحشد حائلاً دون الادراك الذي على قادتنا أن يصلوا اليه بصدد الانقلاب الذي احده التسليح الحديث في فن القتال من أجل التحرر^(٤) . ليست ثورة ١٨٧١ مثلاً ينبغي الرجوع اليه ، هذا إذا لم تكن مثلاً ينبغي تحاشيه لأنها كانت « على الصعيد العسكري نكوصاً بالنسبة لحرب المقاومة التي قادها عبد القادر . . . »^(٥) .

إن الارهاب المعمم الذي دعا اليه « العديد من القادة » و « الجزء الاكبر من عناصر قاعدتنا » تعرّض للادانة لأنه يستهدف افراداً « دون الاهتمام بالنظام والقوى الاجتماعية التي تفرزهم » . لا يمكن ان يكون « إشعاع الموجة الرئيسي للمعركة التحررية » . لكن « يمكن أن يلعب بشكله الدفاعي أو المساعد دوراً في اطار الحرب الشعبية ، كما في الهند الصينية »^(٦) .

أما تشكيل منطقة محررة ، حسبها اقترح بلو زداد ، فأمر يجب استبعاده ، ذلك أن الاحالة الى حرب الانصار في الصين ويوغسلافيا استدلال قياسي ، والظروف مغايرة في الجزائر . « يفترض الدفاع عن منطقة محررة دعم الجماهير ، وجيشاً اضحى مزوداً بحد أدنى من الطاقة النارية ، ودفاعات طبيعية ، كالغابات الكثيفة والمناطق الجبلية الواسعة ، والحدود المشتركة مع دولة صديقة قادرة على المخاطرة عسكرياً ودبلوماسياً لضمان دعم لوجستي دائم »^(٧) .

واخيراً ، يستبعد التقرير فكرة ضبابية ترى أن مظاهرات شعبية جبارة يمكن ان تجبر الجمعية الجزائرية على أن تعلن نفسها جمعية دستورية . وكان يدافع عن هذه الاستراتيجية القيادية الشيوعي الفرنسي اندريه مارتني . كان قد أسرّ لزميله في الجمعية ، دباغين ، بعد تبني قانون الجزائر من جانب الجمعية الوطنية الفرنسية : « صحيح ان الجمعية الجزائرية التي يشير اليها هذا القانون لا تمتلك سلطات ، لكن لا تنس ان ثورة ١٧٨٩ قد صنعها شعب باريس انطلاقاً من جمعية لم يكن لها غير طابع استشاري في الأمور المالية »^(٨) . وقد أخذت هذه الفكرة على محمل الجد . . إلا أن النهاية المساوية لمظاهرات ايار/ مايو ١٩٤٥ رد بليغ على هذا النموذج من المقاربة .

اي شكل سيتخذه إذا النضال من اجل التحرر؟ « سوف يكون حرباً ، وهذه الحرب سوف تضطلع بمتطلبات نزع مع الدولة الاستعمارية وكل قدراتها العسكرية ، والاقتصادية والدبلوماسية ، إذا السياسية . . لسنا فقط في مواجهة المعمرين والحاميات التي تؤمن لهم الحماية . . لقد تمكنوا دائماً من تأليب فرنسا ضد الشعب الجزائري وسوف ينجحون دائماً في حال حدوث نزع في حفز حملة صليبية . وبالتالي ، سوف يكون علينا ان نتزع استقلالنا من احدى كبريات الدول في العالم »^(٩) . سوف تكون هذه الحرب حرباً شعبية ، اي « حرب انصار تخوضها الطلائع المنظمة عسكرياً ، وجماهير شعبية معبأة هي الأخرى سياسياً ومؤطرة بشكل صلب »^(١٠) . وسيكون الفلاحون رأس حربتها .

ويتمنى التقرير أخيراً أن تدخل دول المغرب الثلاث الساحة في الوقت ذاته ، لكنه يقدر الصعوبات بشكل واع : « . . . سوف تحكم الجزائر على نفسها . . . إذا جعلت من عُدّة مغربية مسبقة شرطاً لا بد منه . فهذه العدة تفترض وحدة في وجهات النظر ، وفي العواطف ، وفي المصالح لدى القادة . ونحن لم نصل بعد الى هذا الوضع ، رغم التصريحات »^(١١) .

وبعد ان يتناول التقرير بعض مشكلات الاستراتيجية ، يحلل الوضع السياسي ونقاط الضعف في الحزب .

٢ - وضع الحزب

جاء التحليل السياسي متفائلاً . فالإيمان بالأمة الجزائرية وفكرة الاستقلال كسبا الجماهير . « ان الانشقاق الذي تم داخل الحركة الوطنية غداة مجازر صطيف وقالمه لم يؤثر على الشعور الوطني »^(١٢) . إن فرحات عباس والشيخ بشير الابراهيمى اللذين « يجعلان من نفسيهما بطلين نضال سلميين ذكيين لا يعرض الشعب للقمع والمغامرات » ، والحزب الشيوعي الجزائري « الذي يركّز خلف الشعب الذي يدعي انه طليعته »^(١٣) ، يعجزون بعد الآن عن الوقوف بوجه سيرورة التحرر الوطني . ومنذ تزوير انتخابات ٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ ، « اكتشف مجمل الشعب الجزائري الطابع السخيف والباطل للاصلاحية ، المستندة الى الشرعية الاستعمارية »^(١٤) . وبالتالي فإن على الحزب أن يضع نفسه على مستوى الاحداث ويتجاوز نقاط ضعفه . ما هي هذه النقاط؟ هنا يعدد التقرير أربعاً : عدم كفاية الانغراس في الريف ، النقص في الكوادر وفي التكوين الايديولوجي ، تشتت البنى العضوية والصعوبات الموضوعية امام المنظمة الخاصة .

كان الحزب حاضراً وفاعلاً في المناطق الريفية من القبائل وولايتي الجزائر وشمال قسنطينة . لكن في الجنوب وولاية وهران ، رغم ان نفوذ حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان شديداً إلا أنه لم يكن يعبر عن نفسه بشكل منظم . الحاصل ، لا ينبغي للتحالفات في منطقة مستغانم ، وفي قسنطينة ومعسكر ، مع الطوائف الدينية ان تنسينا ان مهمة المنظمات الريفية تتمثل باقتلاع « الاقطاع » . « يجب خلق البؤر الثورية داخل الجماهير الثورية لا توجيهها من المدن المجاورة » . وفي الواقع ، كانت مراكز القيادات في المدن او في القصبات .

لذا اقترح ايت أحمد إلغاء حزب الشعب الجزائري : « من الصبياني الاستمرار في الاعتقاد بالطابع نصف الشرعي ونصف السري لبنى كل مسؤوليها ومناضليها هم من حركة انتصار الحريات الديمقراطية دون علمهم وربما دون ارادتهم . إنهم مُفَيِّسُونَ لدى الشرطة بصفقتهم هذه . لكن يمكن ان نؤكد لهم ، إذا كان هذا يرضي غرورهم ، بأنهم سوف يوقفون ، في حالة توجيه ضربة قاسية ، كأعضاء في حزب الشعب الجزائري بتهمة « إعادة تشكيل عصابة محلولة »^(١٥) .

وينبذ التقرير فكرة مصالي وبوده اللذين يتمنيان وضع خطة أمن بخصوص حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ويبقى مركزاً على منظور ثورة فورية ، ويطلب بـ « الأولوية ... للمنظمة الخاصة في تقاسم الكوادر الذين تجعلهم إعادة التنظيم احراراً »^(١٦) .

وبعد أن يعدد آيت أحمد العوائق الموضوعية أمام المنظمة الخاصة من جانب القيادة ، يعالج مشكلة التكوين : « على المستوى التقني ، تجري المباشرة في الدراسة النظرية والعملية لاستخدام الاسلحة الحديثة والمتفجرات ، الوجهة الرئيسية للمعركة الفردية . لقد اخترنا على المستوى التكتيكي ، من مؤلفات حديثة تتناول بالبحث حرب الغوار ، وحرب الانصار ، والقوات الخاصة ، دراسات تتطابق افضل ما يمكن مع معطيات بلدنا وذات مستوى يمكن أن يفهمه مناصلونا . . ضاعفنا دورات التكوين في الريف ، لجعل العناصر يتألفون مع المشكلات التي تطرحها حرب الغوار^(١٧) » والتكوين لا يخل بالمبدأ التراتبي : « سمح العديد من الفصائل لمسؤولي الوحدات لدينا بأن يكتسبوا التكوين العسكري الخاص بمراتب كل منهم . . ومع أننا لا نعطي رتباً فإننا نطمح إلى توفير ضباط كبار للثورة ، وكوادر عسكرية صغيرة ووسطى في خدمة الحزب والجهاهير^(١٨) » . ينبغي لمصلحة الاشارة ومصلحة الهندسة ، اللتين تمتلكان بعض المشاغل في الجزائر وفي القبائل ، ان تتمكننا من تكوين نفسيهما على المستوى الوطني . ويتوقف تحقيق هذا المشروع على الوسائل المادية التي سوف تعطى للمنظمة الخاصة .

٣ - المنظورات .

بعد أن عرض التقرير وضع الحزب ، لخص الاتجاه الذي يجب العمل فيه مستقبلاً . لم يكن يتعلق الامر فقط بجدول مهمات عملية ، بل كذلك بالشرط السياسية الضرورية لتفجير الثورة في مستقبل منظور .

- يجب اعادة توجيه دعاوة الحزب : « يكمن الوعي الثوري اليوم في استغلال المأزق الشرعي والاختفاقات الاصلاحية بهدف جعل الجهاهير تألف فكرة حرب حقيقية^(١٩) » .

- ينبغي توضيح المضمون الاجتماعي للنضال التحرري . إن اللجوء للحيل ليس قابلاً للحياة : « ينفر جبليونا من الخفة ، وبخاصة من الخداع . سيكونون ممتنين من اولئك الذين يقولون لهم : ليس الامام المهدي موجوداً ، والمعجزة الوحيدة لا يمكن ان تأتي الا من ارادتكم ومن طاقتكم . . . والاراضي التي صودرت بالسلاح لن تستعاد الا بالسلاح^(٢٠) » . . .

- إن تنظيم الارياف اساسي : « عوضاً عن تكرار التوجيهات الشهرية الغامضة والفاقة التأثير التحريضي ، ضاعفوا نشاطكم ويقظتكم . سيكون على لجنتنا المركزية أن تضع جردة بكوادرنا الحاليين أو الكامنين لاعادة توزيعهم و« تركيز » جهودهم على المناطق الريفية التي تعطيها الاستراتيجية الأولوية^(٢١) »

- يجب التصدي بعنف لسيطرة الحزب الشيوعي الجزائري على النقابات : « علينا القيام بكسب رزين لكن عميق للاتحاد العام للشغل (ا . ع . ش .) عن طريق تنوية الجهاز وخوض حملة شرح عن طريق البروليتاريا والبروليتاريا الرثة والعاطلين عن العمل من اصل جزائري(٢٢) » .

- يجب تجنيد الكوادر وتعيينهم وفقاً لأصلهم الاقليمي : « تبين تجربة المنظمة الخاصة ان الحزب اخطأ حين وثق بالرجال ذاتهم لانجاز الطقوس ذاتها بالحذر ذاته من القاعدة . . . يحسن ان نختار المسؤولين القادمين المعدين للتنظيم السياسي في الريف من بين الشباب والطلاب من اصل ريفي . أما ابناء المدن فسيتم اختيارهم للعمل في المدن ، فالتجربة تبرهن على صعوبة انخراطهم الريفي ، والفلاحون يفضلون الكوادر المحليين ، ويحتاجون للثقة من اجل ان يلتزموا(٢٣) » .

- إن استراتيجية مد الثورة الى كل المغرب تتطلب اتصالات مع حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال وان ترسى في تونس ومراكش اجهزة قتال مشابهة للمنظمة الخاصة . هكذا سيكون في وسعنا تحاشي العائق الناجم عن انه يوجد في البلدان الثلاثة حركات تحرر تعبر عن قوى اجتماعية مختلفة ولها منظورات مختلفة . « يمكن ان يتحقق تعميم الحرب على المغرب . . . مع هيئات الاركان السياسية او بدونها . بغياب تفاهم مسبق ، فإن سيرورة التحرير في الجزائر ما أن تبدأ حتى ستجد في الشرق وفي الغرب أناساً وأدوات للتوسيع والتعميم الجديين . وسوف يتولى عمى ردود الفعل الاستعمارية اعطاء الحق للنخب الثورية في وجه القيادات الانتهازية(٢٤) » .

- بخصوص التحالف، ينبغي العمل من اجل « جبهة ثورية للشعوب المضطهدة » وان تأخذ بالحسبان ان « الجزائر هي منطقة النفوذ الغربي » وانه « لن تسمح الولايات المتحدة ابدأ بأن تنتقل إلى جانب الشرق(٢٥) » .

وثمة تفصيلات خاصة مخصصة لما يدعوه التقرير العمل التخريبي في فرنسا . في الوقت ذاته الذي يشير فيه التقرير الى ان منظمات اليسار اخطأت بصدد المسألة الكولونيالية ، يؤكد أن « البروليتاريا الفرنسية وقسماً من الانتليجنسيا المنبثقة من المقاومة هي الآن متنبهة ضد النظام الاستعماري . ثمة تقاليد كفاح معاد للاستعمار يمكن ذكرى الاضطهاد النازي أن تنعشها وتنشطها لدى منظمات اليسار(٢٦) » . لكن تبديل الرأي العام الفرنسي سيتوقف قبل كل شيء على « قوة حركة التحرر واصدائها في العالم » . سوف يتم السلام حين « يدرك الفرنسيون . . . أن الحساب مكلف ولم يعد يتناسب مع قيمة الهدف السياسي الذي سوف يجعله القائمون على السيطرة الاستعمارية يبرق امام اعينهم » . والحاصل ان الجزائر تمتلك « في مؤخرة الخصم طاقة كامنة ، وعلى الحزب ان ينظمها ضمن منظورات معركة شرسة وطويلة الامد(٢٧) » .

إن التقرير الذي لا ينبس بكلمة حول مسألة الوحدة لأن الاحزاب الوطنية الاخرى معتبرة « حليفة موضوعية » للاستعمار ، إذ يحدد مهلاً قصيرة جداً لتفجير الثورة ، يكشف انعدام الصبر الذي كان يحفز كوادر المنظمة الخاصة . وقد كان لانعدام الصبر هذا مبرراته ، فقد كان يمكن

تسرباً أو حادثاً ان يؤدي الى تفكك محتمل للجهاز المقام . لكن ابعده من هذا الجانب ، فإن ما يظهر بقوة اكبر هو أن الحزب كان تحت سيطرة جيل جديد ، ذي حس اكثر عملية ، يفضل الاعمال على الخطابات والريفيين على ابناء المدن .

جرى تبني التقرير بالاجماع إلا صوتين ، صوت دردور الذي عارضه ، ومصالي الذي امتنع . واذا كان موقف دردور لا يطرح اي مشكلة ، إذ لم يكن يعتقد الا بالعمل الشرعي ، فإن موقف مصالي بقي لغزاً . هل كان يُقدَّر ان الغاء حزب الشعب الجزائري أو ان الخطة القديمة موجَّهان ضد شخصه أو ان الخطة المقدمة مبكرة ؟ هاتان الفرضيتان معقولتان ، وحين ستأزف ساعة المساجلات التكتلية ، سوف يوضع هذا التصويت في خانة المآخذ .

خلال الاجتماع ، اجبر إنذار اللجنة المركزية على مغادرة زدين الى بليده حيث ستتواصل اعمالها . وسوف تؤدي مبادرة في غير محلها من جانب ولد حموده الى ضرب الاتفاق المتحقق وإحياء صراع الكتل . فلقد طالب ولد حموده اللجنة المركزية بمنح سلطات مطلقة للأمين دباغين كي يقود السياسة الخارجية للحزب . كان يفكر بأنه يحل بذلك مشكلة التزود بالاسلحة . ولقد جرى تأييد اقتراحه ، لكن المكتب السياسي قدم استقالته تحت تأثير الحاج شرشالي . فلقد اعتبر هذه المبادرة انقلاباً داخل القيادة وتديبر احتراس تجاهها . وقد تواصلت دورة اللجنة المركزية يومين في جو هستيري تبودلت فيه التهديدات والشتم . وبالنسبة لمصالي ، حانت لحظة حسم العلاقة بدباغين . هكذا بعد استشارة اعضاء اللجنة المركزية حول وسائل الحفاظ على وحدة القيادة ، اقترح خلق امانة عامة وقدم ترشيح حسين الاحول . ولما كانت مجموعة دباغين تقدر أن الرموز الرئيسيين للاصلاحية هم احمد مزغنه والحاج شرشالي وشوقي مصطفى ، فقد وافقت على اختيار الاحول . انتهى اجتماع اللجنة المركزية بمساومة ، وبالنسبة لدباغين ، كانت تلك صفقة المغبونين . كانت بين يديه ، بالتأكيد ، سلطات مطلقة لقيادة الشؤون الخارجية ، لكن الجهاز انتقل الى ايدي خصومه الذين كانوا يتكتلون خلف الاحول .

لم يكن للمجموعتين اللتين تسيطران على المكتب السياسي واللجنة المركزية اي وحدة في البرنامج . فمجموعة مصالي - الاحول لم يكن يلحمها غير عدائها المشترك للامين دباغين ، وكانت مجموعة دباغين منقسمة حول المسألة الثقافية بين ذوي نزعة جزائرية وعروبيين اسلاميين . كان من الممكن اذا توقع إعادة ترتيب .

السعي وراء حلفاء في العالم العربي

غداة انعقاد اللجنة المركزية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ ، وجَّه حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية سياسته في اتجاهين : البحث عن لقاء مع الدستور الجديد التونسي والاستقلال المراكشي على صعيد عسكري ، استقصاء حول امكانات التزود بالأسلحة لدى الجامعة العربية .

في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ ، جرى تعيين وفدين ليعرضوا على الاستقلال والدستور الجديد استراتيجية مشتركة وخلق أجهزة شبه عسكرية . وفي حين انتقل شرشالي وخيضر^(٢٨) إلى طنجة للتحادث مع علال الفاسي ، قصد بوقادوم^(٢٩) ، وبن بلا ، ودردور تونس . لم يكن اقناع وطنيي البلدين المجاورين باللجوء الى الكفاح المسلح لحل النزاع الناجم عن المسألة الاستعمارية بالأمر السهل .

من الجانب المراكشي ، استقبل علال الفاسي ، زعيم حزب الاستقلال ، اقتراحات مندوبي حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية باهتمام . لم يرفضها ولم يدحضها ، إلا أن مداخلته بينت بشكل واضح ان سياسة حزب الاستقلال تستبعد مسبقاً امتحان القوة : « يتعلق الامر بلعب ورقة السلطان الذي كسبه الحزب لوجهات نظره . سوف يدعم الشعب المراكشي عاهله الذي اصبح يجسّد شرعية على المستوى العالمي ، ويمتلك العديد من الدعامات في حال فشل العمل الشخصي لجلالته » . وسوف تُظهر المحادثات بين الامين دباغين ومهدي بن بركة ، القيادي الآخر في حزب الاستقلال ، في شهر تموز/ يوليو ، ان الدعم المشار إليه يأتي من الحكومة الاميركية . هل يتصور حزب الاستقلال طريقاً آخر في حال اخفق عمل السلطان الدبلوماسي ؟ كان حديث علال الفاسي تلميحاً بهذا الصدد . اكد أن « العديد من الضباط المراكشيين في الجيش الفرنسي على اتصال بالحزب^(٣٠) » إلا أن تتالي الاحداث سوف يؤكد العكس .

في الجانب التونسي ، توقف الحوار سريعاً ، وبلا نتيجة ، مع صالح بن يوسف ، الامين العام لحزب الدستور الجديد . فلقد تعامل مع محاوريه بعلياوية ووصف مسعاهم بـ « العمل الصبياني » . واستقبل اعضاء الوفد الجزائري فظاظة تقويمه بصورة متفاوتة . تعزز موقف جمال دردور الراض للمنظورات التي فتحها اجتماع اللجنة المركزية في زدين ، لكنه لم يؤيد الصياغة الخاسمة والفظة لصالح بن يوسف ، انطلاقاً من وطنية حزبية . أما بن بلا فكان لديه انطباع بأنه سبق ان سمع هذا النوع من التأمّلات في مكان آخر : لدى اصدقاء فرحات عباس والشيخ الابراهيمي ، ولم يتزعزع إيمانه بالتحالف بين وطنيي المغرب .

أنعش الآمال الجزائرية لقاء بين بن بلا ومناضلين في حزب الدستور الجديد ، من بينهم الشاذلي قلالة الذي سيشارك فيما بعد في البؤر الأولى للمقاومة في تونس قبل التحاقه بالقاهرة . لكن عبثاً حاول بن بلا كسبهم الى وجهات نظره ، فكمناضلين منضبطين كان هؤلاء يعتبرون ان مسألة منظمة شبه عسكرية هي من اختصاص قيادة حزبهم ، حزب الدستور الجديد ، وما كان يهمهم بوجه خاص هو ان يتعلموا صنع متفجرات واستخدامها . وسوف يقوم بن بلا برحلة ثانية الى تونس بصحبة بلحاج جيلالي لتركيز التعاون على صعيد تقني بوجه الحصر بين الدستور الجديد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية . وفي ربيع ١٩٤٩ ، انتقل خبراء بصنع المتفجرات الى تونس لافادة رفاقهم الدستوريين بمعارفهم وخبراتهم . وانضم اليهم نائب من الحركة هو بوقادوم ،

حاملاً وثائق وكراسة تدريب للمنظمة الخاصة ، بنية إقناع مجمل حزب الدستور ، او على الأقل القسم « المناضل » فيه ، بصحة وجهات نظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب الجزائري . لكن جهوده ذهبت سدى ، وتكشفت الاختراق السياسي للمعسكر الدستوري امراً صعباً .

كانت ارادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية الوجودية بخصوص المغرب تعاني من السداجة . فلقد كان القادة يعتقدون بإمكانية دفع الدستور الجديد والاستقلال الى إعادة النظر بتوجهها بفضل التصادم بين الافكار . وفي الحقيقة ، كانوا يضربون عرض الحائط بالافتراضات المسبقة لخط تحده المصالح الاجتماعية والوطنية للطبقات البورجوازية . فضلاً عن ذلك ، رأى المراكشيون والتونسيون بوضوح أن رؤيا نضال حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حتى تلك المتصورة في اطارات عسكرية ، إذا كانت مغربية في الظاهر فهي تبقى وطنية جزائرية . كان هذا الحزب يسعى ، عبر تحالفات في المغرب ، الى إقناع خصوم القومية الجزائرية ، بوحدة مشكلات البلدان الثلاثة .

ثمّة فارق دقيق يجب الاشارة اليه . ففي الحركة لم يكن فهم مشكلة التحالفات في المغرب متجانساً . لم تكن كوادر المنظمة الخاصة تخضع الثورة لموافقة شركائها المغاربة ، وكانت تقدر ان اللقاء سيتم في العمل . وكان مصالي ، الذي عاش إخفاقات نجم شمال افريقيا ، يرى الشيء ذاته . اما خصوم الثورة الفورية فكانوا يعتبرون أن اندماج الحركات الثلاث على المستوى العسكري ضرورة مسبقه لا بد منها . فالاندفاع الى العمل على انفراد ، كان بمثابة إلقاء النفس في هذه المغامرة .

إذا كانت استراتيجية توحيد الحركات القومية الافريقية الشمالية لم تجد صدى ايجابياً ، فإن الاستقصاءات في*الشرق الاوسط لدى الجامعة العربية لم تعطهي الاخرى النتائج المتوخاة . كان النفوذ الفرنسي لا يزال قوياً فيها ، ولم يكن تدويل المسألة الجزائرية قد غدا ممكناً .

ان الاتصالات التي أجريت في افريقيا الشمالية وفي العالم العربي تسمح بالملاحظة التالية : لا تجد النزعة القومية دعماً نشطاً في اي مكان ، لكن حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يتخل عن الاهداف التي حدد هالنفسه في شباط/ فبراير ١٩٤٧ . لقد سجّل النشاطيون نقاطاً داخله . وفي الانتخابات الاقليمية في آذار/ مارس ١٩٤٩ ، دعت الحركة الشعب الى الامتناع . وفي ٥ نيسان/ ابريل من العام ذاته ، هاجمت مجموعة فدائية من المنظمة الخاصة مركز بريد وهران واستولت على ٣,١٧٠,٠٠٠ فرنك قديم . هذا العمل ، الذي تقرر بناء على معلومات قدمها غميش جلول^(٣١) ، اعده آيت احمد بمساعدة بن بلا ، قائد المنظمة الخاصة في ولاية وهران^(٣٢) ، ونفذته مجموعة مؤلفة من سويداني بوجمة ، وبلحاج بو شعيب^(٣٣) ، ومحمد خيضر^(٣٥) ، وعمر حداد^(٣٥) . وقد اعطى الامين العام لحزب الشعب

الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية حسين الاحول ، موافقته على العملية . اتخذت تدابير للتنصل من مسؤولية الحزب في حال وقوع خطأ أو إخفاق ، وجرى اعلام اعضاء المكتب السياسي كي لا يؤخذوا على حين غرة ، ومنح الحزب نفسه الامكانيات المالية التي كان غيابها يرهن حرية المبادرة لديه . كان يمكن العملية ان تكون نقطة انطلاق لاندفاع جديدة ، لكن الصراعات الداخلية ادت الى العكس .

زعيم من دون مشروع : الامين دباغين

منذ مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ ، فشل الامين دباغين في اعطاء الحزب قيادة عمليّة . كان يجب وضع حد نهائي للاستمتاع بالسرية ، وتحديد النظام الداخلي للحزب ، وتوزيع المهام داخل الاجهزة القيادية واخراج المناقشات من الاطار الضيق للجنة المركزية بإشراك المناضلين فيها . والحال ان دباغين بقي من انصار التآمر . كان يحيط نفسه بعناصر مخلصه ويعمل دون رقابة . إن قلة احترامه لقرارات المؤتمر بخصوص الانتخابات ، وتزيمته القومي ، وأسلوبه الشخصي جداً في العمل ، كل ذلك ألب عليه الاغلبية الساحقة في اللجنة المركزية .

كان المؤتمر اوصى المنتخبين الى البرلمان الفرنسي بألا يساهموا في اعماله . وقد أخل الامين دباغين بهذا القرار ، ومنذ وصوله الى باريس ، غداة انتخابه ، اعلن امام الطلاب الافريقيين الشائليين : « أن يكون المرء عضواً في البرلمان ، دون أن يخوض فيه معركة مدوية ، سوف يظهر في نظر الجماهير الجزائرية ، شئنا او أبينا ، تخلياً عن الدفاع عن مصالحهم . لسنا من شاكلة فرحات عباس . » يمكن ان يظهر هذا التكتيك اكبر تماسكاً من ذلك الذي تبناه المؤتمر الاول ، لكنه لم يكن يحترم القرارات . وخلال المناقشات في البرلمان الفرنسي بصدد مدغشقر والهند الصينية ، أبدى دباغين رخاوة مدهشة ، ناجمة عن نزعة قومية ضيقة وعن الخوف من اتهامه بالتواطؤ مع الشيوعية . وقد كان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري اكثر كفاحية ، بصدد هذه القضايا . إن الامين دباغين ، الذي أعطي صلاحيات مطلقة لقيادة السياسة الخارجية ، لم ينسق مع الامانة العامة للحزب ، ولم يكن هنالك اي تناغم داخل المجموعة البرلمانية التي يقودها ، ولم يكن ينسجم مع توجيهات الحزب غير محمد خيضر واحمد مزغنة .

في بداية ١٩٤٩ ، في الوقت ذاته الذي تقرر فيه تسريع الاعدادات للثورة ، كان مصير الامين دباغين يتقرر . فالمسألة الثقافية ، التي اثارها أنصاره المتتمون الى القبائل ، فجرّت مجموعته وجعلت قسماً من مؤيديه يلتحقون بمصالي .

٤

تطور الحركة البربرية وازمة ١٩٤٩

(١٩٤٥ - ١٩٤٩)

لما كانت المصالية حركة مرمزة ، ويعقوبية ، فقد أكدت منذ البدايات وحدة الجزائر الثقافية . ضمن هذا المنظور ، لم تكن خصوصية الفروق الثقافية واللغوية وحقيقتها تظهران لها إلا كمخلفات أبقى عليها الاستعمار لأغراض تتفق مع مصالحه .

كانت تبلغ إذاً في تقدير وحدة الجزائر الثقافية ولا تأخذ الوقائع بالحسبان . فإذا اقتصرنا على المزاب والقبائل ، لا يمكن نكران فرادتهما . وتصبح الخصوصية أكثر وحدة أيضاً في القبائل الكبرى ، المنطقة الريفية المتوقعة في موقف دفاعي ومنغلق على ذاته . وقد تضخّم الشعور بالانتماء الاقليمي ، مع الاستعمار واتخذ مضموناً جديداً . وبفضل زيادة المبادلات بفعل الاختراق الرأسمالي ، راحت عوالم صغيرة مغلقة ، ومنعزلة ، تنفتح على افكار العالم الخارجي . فالقبائل ، حرّم الفقر ، صدّرت رجالها إلى فرنسا وإلى الداخل الجزائري ، لكي تستطيع البقاء. هؤلاء الرجال غالباً ما كانوا يواجهون ، في مناطق السهل وفي المدن الجزائرية ، بعادة حذر واحتقار كانت تنمّي حيالهم بسبب وضعهم الاجتماعي واختلافهم . وهكذا كان الشعور بالانتماء الاقليمي يزداد ، وابن القبائل الذي كان وطنياً بمواجهة الفرنسيين ، راح يكتشف نزعة الاقليمية حيال الجزائريين الذين يتكلمون العربية ، حتى وإن بقي وحدوياً بقوة الاشياء . فإلى الفروق المحسوسة جداً في نمط الحياة والعادات من اقليم في البلد الى آخر ، يضاف في القبائل واقع اللغة ، مقاومة النطق البربري للتعريب ووجود أدب شفهي شديد الحيوية .

إن امتزاج السكان ، الذين يوحدتهم رد فعل مشترك في وجه السيطرة الاستعمارية ، لا يمكن أن يتم من دون صدمات كبرى إذا غضضنا النظر عن التاريخ الخاص بالاقليم التي يتألف منها البلد . ويمكن التساؤل لماذا ولدت المسألة الاقليمية أزمة داخل المصالية ولم تفعل الشيء ذاته في الحركات الاخرى . والجواب سهل ، إذ ان الحزب الشيوعي الجزائري يعترف بالفراة البربرية

حتى إذا وضعها ، خطأ ، على قدم المساواة مع فريدة الاقلية الاوروبية . أما الاحزاب البورجوازية ، وهي حركات اعيان ، فهي ذات نزعة اقليمية ، وليس لها تنظيم على المستوى الوطني . إن تضايف غياب الديمقراطية داخل حزب الشعب الجزائري مع المآزق السياسي ومع توجُّه كان الاسلام والعروبة يقومان فيه مقام برنامج ، سوف يحرف بعد الحرب العالمية الثانية المجادلات حول المشكلة الاقليمية .

الحركة البربرية : الاهداف والتجليات

هل الجزائر بلد عربي - إسلامي ؟ هل علينا أن نحددها باللغة العربية والدين الاسلامي ؟ لم تكن المسألة جديدة في الحركة المصالية ، ولقد انطرحت منذ عام ١٩٣٦ في الجالية الجزائرية بفرنسا ، خلال الصراعات التي تواجه فيها مصالي وأحد مساعديه ، عمار ايماش . فلقد قدم مصالي فكرة برلمان جزائري بينا أصر ايماش على البرنامج التقليدي لـ نجم شمال افريقيا ، اي الاستقلال . أما السبب الذي قدم مصالي من اجله فكرة البرلمان الجزائري ، فكان ، رغبته في إفراغ انتقادات احزاب الجبهة الشعبية وحلفائها داخل المؤتمر الاسلامي . ومع ان الضاد بين الرجلين كان سياسياً ، فلقد أدى الى إعادة تجمع على اساس اقليمي . وقف وراء ايماش جزائريون من منطقة القبائل وحسب ، بينا تضامن مع مصالي مناضلون من كل الاقاليم . وسوف نجد الانفلاق ذاته خلال الحرب العالمية الثانية ، حين جرى طرد قادة باريس ، ومن بينهم سي جيلاني^(١) وخيضر عمار^(٢) ، وهما متحدران من القبائل ، لأنهم ارادوا زجّ حزب الشعب الجزائري إلى جانب المانيا .

بعد ١٩٤٥ ، استندت الحركة البربرية الى ثلاثة معطيات أساسية : عقابيل الصراعات بين مصالي ومنافسيه القبائليين منذ ١٩٣٦ ، والتوسع السريع للنزعة الوطنية في القبائل وفي المهجر بفرنسا والاختفاء التكتيكية لقيادة حزب الشعب الجزائري بصدد مسألة الثورة . لكن في هذه المرة ، كان العاميون يحقون التحامهم بمجموعة مثقفين سوف يعطون المشكلة البربرية مضموناً لغوياً وثقافياً . ومع الحرب العالمية الثانية ، استفاد حزب الشعب الجزائري في القبائل من عودة العديد من المهاجرين الأولين الذين كسبتهم الحركة القومية وانخرطوا في حياة نجم شمال افريقيا . ولهذا السبب كان المستوى السياسي والتنظيمي افضل مما في اقاليم اخرى . وفي ولاية وهران وفي صطيف ومتيجه ، كان النزوح الداخلي القبائلي يشق الطريق لانغراس حزب الشعب الجزائري .

كانت القناعة ، المنتشرة في القبائل ، بالتقدم سياسياً على الاقاليم الاخرى في البلد ، تعبر عن نفسها بنوع من الاعتزاز . لم يعد المرء ينجل لأنه من القبائل ، وفي الجزائر العاصمة ومناطق اخرى ، بدأ يجاهر بانتمائه الاقليمي ، وينشد الوطن باللغة البربرية . وعلى هذا الجو العام ، سوف ينضاف عدد من الوقائع والحالات .

عام ١٩٤٥، طالب بناي واعلي، في لجنة تنظيم ح. ش. ج. بتوحيد كل المنطقة التي تتكلم لغة البربر في إقليم واحد. ودعم اقتراحه بالإشارة إلى الروابط البشرية واللغوية القائمة بين السكان من جانبي جُرجُره Djurdjura. إلا أن القيادة رفضت، وبدأ الكلام على الإقليمية القبيلية.

وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٤٥، امرت قيادة حزب الشعب الجزائري في محافظة القبائل بقتل المرشحين للانتخابات. كان الاقليم يتعرض للقمع، وقد انتقل عشرات المناضلين إلى الادغال*، وتفكك التنظيم. ووقع قائد المحافظة سيد علي حاليث، وقادة اقليم دراع الميزان، موحد عوشيش ودازفون، وموحد بوجمة، بين يدي رجال الشرطة. لذا رفضت لجنة المحافظة التوجيه، وبرر احد اعيان الدوار هذا الموقف بقوله: « إذا قتلنا المرشحين، سوف يحرق الفرنسيون قرانا، فهل لدينا الوسائل لمنعهم من ذلك؟ هل سنخلي القرى ونهرب إلى الجبال؟ وفي هذه الحالة، هل يمكننا مواجهة الجيش الذي سيأتي لطردها؟ كيف وبماذا؟.. في وسعنا اطلاق النار والانتقال إلى الادغال إذا حدد الحزب الجهاد كمرحلة لاحقة^(٢) »

إزاء رفض لجنة المحافظة، استدعت قيادة حزب الشعب إلى الجزائر على الفور قائد اقليم دليس - تيززرت، زروال، ودعته للانتقال إلى العمل، فأطاع الأمر، ونظم مع موحد السعيد معزوزي^(٣) وعمر حداد محاولة اغتيال في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ ضد الباشاغا آيت علي قرب تيززرت في القبائل. إلا أن المحاولة اخفقت، ووقف زروال ومعزوزي. وحين لاحظ اعضاء لجنة المحافظة ان الأمر باغتيال المرشحين لم يُعطَ إلا في القبائل**، اعتقد بعضهم أن ثمة استهتاراً بمصير السكان الذين هم مسؤولون عنهم. يضاف إلى هذه الوقائع عدم توافق الأجهزة القيادية للحزب مع التغيير الكمي والكيفي الذي تم في القبائل حيث انضم إلى الحزب العديد من الطلاب. وكان هؤلاء يفكرون جماعياً بالمشكلات التكتيكية والاستراتيجية للشورة الوطنية ويشكلون هيئة خبراء للكوادر العاميين في المنطقة.

كانّ مناضلو القبائل يشكلون اكثرية اللجنة الصحفية لجريدة المغرب العربي***، وهي اللجنة التي كان يقودها بن خده، وكان فيها إلى جانب بن خده كل من تمام، وبلحسين، وهنين

*- الادغال هنا، او maquis، يقصد منها مراكز المقاومة المسلحة سواء في الغابات او الجبال او اي مناطق وعرة اخرى تتم فيها مقاومة عدو ما. (م).

** - من المؤكد جداً ان ذلك كان عائداً لوضعها الجغرافي.

*** - صحيفة ح. ش. ج. لكن مديرها الشيخ سعيد الزهري لم يكن عضواً في الحزب. وسوف تعدم ج. ت. و. هذا الأخير في بداية الحرب، بعد اتهامه بالارتباط بمصلحة الاتصالات الافريقية الشالية.

وأميود . وكانت اشتراطاتهم السياسية والمذهبية كبيرة . وقد حاولوا ، تحت تأثير الماركسية ، أن يعطوا النزعة القومية اساساً عقلاً ، ووجدوا من قبيل المبالغة في التبسيط تحديد الامة الجزائرية باللغة العربية والدين الاسلامي ، وتبسيطاً مبالغاً به أن يتم حصر دعاوة الحزب في تمجيد دور قائده مصالي . لذا رفضوا ان يخصصوا له كراساً كما تمت القيادة . كما ان مناضلي القبائل صدموا ايضاً حين رفض بن خده نشر مقال يحمي انتصار ماوتسي تونغ في الصين ، بحجة أن الشركاء الطبيعيين للحزب هم في المعسكر الآخر ، « الصين الوطنية » .

ادت المسألة الثقافية البربرية الى بروز مشكلات مهمة لم يكن مؤتمر شباب / فبراير ١٩٤٧ قد تعرض لها : أية قومية لتحرير الجزائر ، ومع اي حلفاء ؟ وقد رفضت القيادة اي نقاش ، بعد أن بلبلتها حدة المشكلات . فأثار المعارضون عندئذ مسألة العمل الداخلي للحزب ، وغياب الديمقراطية ، وترقية العناصر الأكثر امتثالية . ومن تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٦ إلى آذار / مارس ١٩٤٩ ، امتد الحذر رويداً رويداً وافسد العلاقات على كل مستويات الجهاز . وسوف تسعّر ذلك التوقيفات المتتالية لعمار ولد حموده وعمر أو صديق وعمر بوداود^(٥) . فلقد كان طلاب ، من مثل آيت مدير هجرس^(٦) ومبروك بلحسين ، مقتنعين بأنه جرى تسليمهم للشرطة .

وينظر السؤال: هل تشكلت الحركة البربرية كتكتل داخل حزب الشعب الجزائري لتطور فيه سياسة متفقا عليها على كل المستويات ؟ هذا السؤال اجاب عنه مصالي بالاجاب : « بفضل تكتل الأمين - بوده ، كان ذوو النزعة البربرية يدخلون ، كباراً وصغاراً ، الى جسم الحزب ، الى كل المواقع فيه تقريباً ، كجرثومة تدخل جسماً قد ضعف . تنقلوا بسهولة وذهبوا هكذا يزرعون الجرثومة في كل فرنسا . . . كانوا لفترة من الزمن سادة الحزب^(٧) » .

لا شك ان الوثائق التي وقعت في يد الشرطة وكانت مع بني واعلي^(٨) حين اوقف في وهران وهو على وشك السفر الى فرنسا من دون علم الحزب ، تشكل دلائل على وجود تكتل . لكن هذا لم يكن كافياً لاستيفاء المسألة ، فليس معروفاً متى تشكل هذا التكتل ولأية غايات ، والوثائق المتوفرة لا تسمح بالحسم بصدد هذه النقاط المحددة . وما يسمح لنا بالحكم بشأن اهداف الحركة البربرية إنما هو موقف الابطال الرئيسيين تجاه قيادة حزب الشعب الجزائري . فهذه الحركة ليست متجانسة ، ولم يكن تكتيكها وأهدافها متماثلة في الجالية الجزائرية في فرنسا من جهة ، وفي الجزائر من جهة اخرى .

ففي فرنسا ، توجه رشيد على يحيى الذي انتخبه مؤتمر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ الى اللجنة الفدرالية ، وكان يدعمه بني واعلي وعمار ولده حموده ، نحو خلق حركة شعبية بربرية (ح . ش . ب .) واطلق انصاره في امتحان قوة مع قيادة حزب الشعب الجزائري - حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية . ومن أصل ٣٢ عضواً في اللجنة الفدرالية ، رفض ٢٨ اية فكرة عن جزائر عربية وإسلامية وايدوا اطروحة الجزائر جزائرية . واتسعت الازمة حين فتح حزب الشعب

الجزائري اكتتاباً من أجل فلسطين ، فقد اعترض على ذلك رشيد علي يحيى . ومن الدفاع عن الفرادة البربرية ، سرعان ما جرى الانزلاق الى العداة لكل ما هو عربي ، وراح التطرف يتغذى من التطرف .

في نيسان/ ابريل ١٩٤٩ ، ردت قيادة حزب الشعب الجزائري ، واعلنت حل فدرالية فرنسا وكلفت بلقاسم راجف^(١) ، والنقيب سعدي صادق وشوقي مصطفى ، وكلهم من البربر ، بالسيطرة على الوضع . وقد بدأت المواجهات مع محاولة الموالين احتلال مقرات الحزب التي كانت موجودة في ١٣ ، شارع بيسون ، الدائرة ٢٠ في باريس . وكانت عنيفة بشكل خاص في روان حيث جرى ضرب محمد خيضر ، النائب والعضو في المكتب السياسي ، ونقل عشرة مناضلين الى المستشفى .

إن انغراس التيار البربري في فرنسا يعطينا فكرة عن المناطق الجزائرية الأكثر تقبلاً لمسألة الهوية البربرية . وتمثل هذا التيار بقوة في المنطقة الباريسية وفي كل الناحيات التي كان المهاجرون اليها قادمين من فورت ناسيونال وعين الحمام (ميشليه) . فقلاع التيار البربري كانت سان - دنيز ، وسان - اوان ، وبوتو ، وناتير ، وكور بفوا ، والدائرة ١٨ من باريس . وكان التيار المذكور متوسط الانغراس في الدائرتين الرابعة والخامسة من باريس . وحيث يأتي المهاجرون من تازملت Tazmalt والقرقور Guergour (لاسيا في الدائرتين ١٩ و ٢٠ من باريس) ، لم يكن يتوصل الى مد جذوره عميقاً . وكان تأثير التيار البربري معدوماً في جنوبي فرنسا ، وفي مورت - إي - موزيل وفي الشمال ، وهي مناطق كان يقودها بشير بو معزه وبورزاح ، والاثنان يتحدران من القبائل الصغرى . باختصار ، كانت الحركة تستمد كل قوتها من القبائل الكبرى .

من المفيد تحديد الاوساط التي ظهر فيها ايديولوجيو الحركة البربرية . والبعض منهم ، كولد حموده وعمر أوصديق ، هم نتاج دار المعلمين في بوزريعة ، وهم موسومون عميقاً بتعليمها ، وبالرغم من تعلق عميق بالقضية الشعبية ، يقعون نخبويين ويجهرون بعلمانية عدوانية . وآخرون ، كعلي يحيى رشيد ، يتحدرون من عائلات يطبق عليها النظام القانوني الفرنسي . ولا بد أنهم شعروا في صباهم بالجراح التي يتسبب بها مجتمع معاد لكل ما يتعلق بالمثل الأعلى الخاص بالجماعة لأنه يخلط بين الهوية الوطنية والدين . وكان رد فعلهم على ذلك متفاوتاً ، بأن التجأ البعض الى الورع الديني ، وهاجم آخرون الاسلام بشكل مكشوف .

إذا كانت أزمة آذار/ مارس ١٩٤٩ أثرت ، في فرنسا ، تأثيراً عميقاً على المهاجرين ، دون أن يجري مع ذلك بلوغ اغراض قادة الحركة البربرية ، ففي الجزائر ، كانت محدودة اكثر من حيث نتائجها ولم تؤثر الا على قادة الحزب والأوساط الطلابية . فتحت غطاء « لجنة معارضة لـ حزب الشعب الجزائري » ، عبر جماعة الجزائر جزائرية عن انفسهم سراً (بمقابل الجزائر عربية - اسلامية) . لم يدافع أحد فيها علناً عن أطروحات علي يحيى رشيد . كان الدفاع عن العلمانية يستند الى ضرورة استقلال الدولة عن الدين ، لكن لم يكن يذهب إلى حد وضع الاسلام موضع

الاتهام . وعلى المستوى السياسي ، كانوا يمتحنون على التطور الاصلاحى لقيادة حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

إن أزمة ١٩٤٩ ، التي بدأت في كانون الثاني/ يناير في فرنسا ، امتدت الى الجزائر في شهر آذار/ مارس . في ذلك الحين ، لم يكن هنالك غير آيت احمد طليقاً ، إذ كان الاعضاء الاخرون في اللجنة المركزية مسجونين . وكان خطسلوك آيت احمد يتمثل بطرح المشكلات في داخل الحزب ورفض اية مبادرة يمكن ان تؤدي الى انشقاق او حتى الى الانفصالية البربرية على مستوى البلد . وبهذه الروح كان يتميز عن بناي واعلي ، في الوقت الذي يرفض فيه ادانته كما يتمنى مصالي والاحول . ولقد كسب لوجهات نظره عمار عمران والشيخ عمار^(١٠) ، اللذين سيصبحان فيما بعد ضابطين في جيش التحرير الوطني (ج.ت . و .) وارسل مناضلاً من المنظمة الخاصة ، هو خليفاتي ، الى فرنسا لينبه رشيد علي يحيى الى ان نقاش المشكلة الثقافية خارج الحزب يؤدي إلى المأزق مباشرة . وقد دعم المقاومون في القبائل القيادة ، وأطلق كريم النار على فرحات علي ، احد خصوم مصالي الأكثر حزماً ، وجرحه. ستبقى القبائل مصالية .

نتائج الحركة : ضعف الجناح الجذري

إن أزمة ١٩٤٩ ، التي جمعت بشكل وثيق بين المشكلات السياسية والمسألة الثقافية البربرية ، تركت عواقب وخيمة بشأن مستقبل النزعة القومية الشعبية . ففي فرنسا ، فقدت فدرالية حزب الشعب الجزائري استقلالها الذاتي . اصبح قادتها يعيّنون مذكاً ولم يعودوا يُنتخبون . أصبحوا يشكلون مفوضية تتبع الهيئة التنفيذية للحزب في الجزائر العاصمة . لم يحدث انشاق سلافي في الحزب ، وبقيت الغالبية بربرية ، لكن الغاء البنى الديمقراطية سوف يمنع الحالية العمالية من ان تعبر عن رأيها بحرية ومن التأثير على توجهه .

ولقد حدثت تبدلات مهمة في الهيئات القيادية :

- ففي المكتب السياسي ، تشكلت اكثرية جديدة ، ودخل الى اللجنة المركزية ، التي جرى تعديلها ، مهزوم ومؤتمر ١٩٤٧ ، وتم ذلك بالاختيار من جانب اعضاء اللجنة بالذات . وخرج منها بناي واعلي ، وولد حموده ، واو صديق ، بالاضافة الى آيت احمد ورغم مواقفه المنوعة . وجرى حل فروع المنظمة الخاصة في القبائل ، التي كان يقودها ولد حموده . وحل بن بلا محل آيت احمد في قيادة المنظمة الخاصة ، بينما اصبح الامين دباغين معزولاً . كانت النتيجة المنطقية لتحالفات مصالي ورفضه ان يأخذ بالاعتبار المسألة الاقليمية في القبائل^(١١) ، ان التطهير لم يستخدم فقط ضد كادرات هذه المنطقة ، بل كذلك ضد التحالف الجذري ، الذي رفع الامين دباغين في شباط / فبراير ١٩٤٧ الى الواجهة ، ولم ينتصر مصالي الا في الظاهر ، لأنه غدا زعيم ائتلاف يشكل فيه الاصلاحيون العدد الاكبر .

- اندمج حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ولم تحتفظ غير المنظمة الخاصة بطابعها السري .

- تشتت التيار « البربري » . حين خرج بناي واعلي من السجن ، مضى الى فرنسا حيث اتصل ب الحزب الشيوعي الفرنسي وطلب إليه ، دون جدوى ، بأن يساعده في خلق حزب قومي تقدمي^(١٢) . وقد اعطى فشل هذا المسعى الاشارة بالتشتت ، وانضم قسم من المناضلين الى الحزب الشيوعي الجزائري^(١٣) أو الى الحزب الشيوعي الفرنسي ، وسوف يلعب قسم آخر دور رفاق الطريق .

في معرض تحليل هذه المسارات ، نلاحظ ان هؤلاء المناضلين الذين يطالبون بالديمقراطية وبالثورة المسلحة ، ينضمون الى احزاب لا تنسجم مع هذه ولا مع تلك . إذا كانوا يسعون فيها بوضوح وراء اعتراف بالفراة البربرية ، ومذهب مستقل عن الدين ، الا انهم يجدون فيها الارضات السياسية التي يتوقعونها منها ، لأنهم سوف يعودون بعد تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ للالتحاق بجبهة التحرير الوطني بصورة كثيفة .

الا ان مسارهم ومسعاتهم اللفظية ضد الدين تعطي حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية تبريراً لاحقاً بمقدار ما يجري تصوير انهم حضان طروادة الحزب الشيوعي الجزائري في الحركة المصالية . مذاك ، سوف تشكل لافته « بربري - مادي » حاجزاً فعالاً ضد كل تيار عقلاني وسلاحاً يستخدمه كل الطامحين لازاحة خصومهم .

لقد الغت ازمة ١٩٤٩ الآمال برؤية نزعة قومية جذرية تنمو بالاستقلال عن الايمان الديني . إن مغامرة بناي واعلي ، وعلي يحيى رشيد ، قد أدخلت النضال من أجل ديمقراطية حزب الشعب الجزائري - حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية في مأزق . مذاك اعى التعامل العقلاني والعلماني مع المشكلة السياسية لصالح المقاربة الصوفية . ادى تطهير الحركة البربرية الى تصفية كوادر قيمين لتسهيل ترقية رديئين مرتبطين بالجهاز ويخشون فوق كل شيء ان يوصفوا بالماديين والماركسيين . سوف يبقى القادة العاميون للقبائل حذرين جداً تجاه المثقفين ، وسوف يستمر هذا الموقف بوضوح داخل جبهة التحرير الوطني .

من كل المجموعة « البربرية » لن يبقى في حركة انتصار الحريات الديمقراطية غير آيت احمد . إلا أنه سوف يكون محكوماً عليه مذاك بالألعب غير دور ثانوي على المستوى القومي : لن يغفر له خصومه في سنوات ١٩٤٧ - ١٩٤٩ تصلبه المتعالي وصفاء تفكيره اللذين يشهد عليهما تقريره الى اللجنة المركزية في كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٤٨ . ففي الوسط - المصغر للمنافسة الذي يشكله كل حزب سياسي ، لا يُقدّر الوصوليون والرديئون هذا النوع من الصفات .

ونصل الى العاقبة الأخيرة لأزمة آذار / مارس ١٩٤٩ ، وهي الأخطر . إن المنطقة الوحيدة في البلاد (القبائل) حيث تحقق الاندماج بين التيار العامي والمثقفين ، فقدت افضل عناصرها ،

وسينتج عن ذلك انخفاض في المستوى السياسي سوف يجري الاحساس بعواقبه بشكل قاسٍ خلال حرب التحرير . لقد خرج الجناح الجذري في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية مُضعفًا .

احس الامين دباغين ، المتفق مع مصالي حول المسألة الثقافية ، بالخطر الذي يمكن ان ينجم عن ذلك بخصوص وضعه هو. اقترح على آيت احمد، حوالى آذار/ مارس ١٩٤٩ ، بأن يشكل كتلة معه ويؤمن له دعم المنظمة الخاصة ، إلا أن آيت احمد ، المهتم بإبقاء هذه المنظمة خارج الخلافات الداخلية ، رفض الاستجابة . فهو يعتقد أنه لا يكفي احتلال مكاتب الحزب لتحقيق النصر . وسوف يقوم الامين دباغين بمحاولة اخرى عن طريق السعي لتعبئة كوادر ولاية قسنطينة ضد القيادة ، ويؤدي ذلك الى طرده في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٩ بتهمة العمل التكتلي . اصف الى ذلك ، أنه كان احتفظ لنفسه بكل راتبه كنائب ، وقسم من ذلك الراتب يعود الى المنظمة عادة . وبعد طرده مباشرة ، بدأت محاكمته في الحزب : المناضلون ظلوا متشككين بصدد اسباب اتخاذ التدبير المذكور بحق دباغين . وليس ثمة إذا مصادفة في ان يكون مؤسسو جبهة التحرير الوطني طلبوا اليه عام ١٩٥٤ تسلم قيادتهم ، فلقد احتفظ في المنظمة بهالة « الصلابة » .

وفي الاخير ، كان للجهاز الكلمة الفصل . إلا ان الراديكاليين المبلبلين احتفظوا مع ذلك بأمل : المنظمة الخاصة

٥

حياة المنظمة الخاصة وموتها

(١٩٤٧ - ١٩٥٠)

خلافاً لرؤية تبسيطية فرضت نفسها بانزلاقات تدريجية انطلاقاً من أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في ١٩٥٤* واصبحت عقيدة ، لم تكن المنظمة الخاصة التعبير عن الراديكاليين مقابل حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تضم ، حسب هذه الرؤية ذاتها ، إصلاحيين . إن خلق المنظمة الخاصة كان يتعلق بتقسيم للمهام . فخلال الأزمات التي هزت الحركة ، كان أعضاؤها وكوادرها موجودين بين مؤسسي جبهة التحرير الوطني (بن بلا ، بوضياف ، آيت احمد ، الخ) كما بين المصاليين (محمد ماروك ، شعيب تشوار ، جيلالي رقيمي ، علي بو عجاجه) .

رفع مؤتمر شباط/ فبراير ١٩٤٧ إلى قيادة المنظمة الخاصة محمد بلوزداد^(١) ، عضو المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . وقبل أن يتولى هذا مهامه ، كان عليه أن يرسي ، هو وأحمد محساس ، البنى الجديدة للحركة في ولاية قسنطينة . وقد طلب إلى آيت احمد ، عضو المكتب السياسي وأمين صندوق الحزب ، أن يساعده في تنظيم المنظمة الخاصة . . ويمكن تمييز عدة اطوار في حياة المنظمة الخاصة .

١ . إرساء المنظمة (شباط/ فبراير ١٩٤٧ - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨) .

تولى بلوزداد وآيت احمد ، بالاشتراك مع الأمين دباغين وبوفادوم ، تركيز بنى المنظمة الجديدة ووضع برنامج عملها . وقد بحث بلوزداد عن عناصرها في ولاية قسنطينة ، وآيت احمد في ولاية الجزائر ، وولد حموده في ولاية وهران . وخلال تلك الفترة ، قرر المكتب السياسي مرتين أن يعين لجنة مكلفة بتسريع الإعدادات للثورة ، في البدء في آذار/ مارس ١٩٤٧ بعد خطاب الرئيس الأميركي ترومان الذي سمح بالاعتقاد بقرب نشوب حرب عالمية ، ثم في تشرين الاول/ اكتوبر

*- انظر الفصلين ٦ و٧ .

١٩٤٧ ، بعد الاضرابات التي سميت بـ « الثورية » في فرنسا . ولم يكن ايجاد كوادر مجربة تتميز بقدرات سياسية وعسكرية مهمة سهلة .

انعقد الاجتماع الاول لثمانية اعضاء في هيئة الاركان (بلو زداد ، آيت احمد ، بلحاج ، جيلالي ، بن بلا ، بوضياف ، رقيمي ، محساس^(٢) ، وماروك^(٣)) في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ في مسكن بلو زداد في كوية . كان مسؤول ولاية وهران احمد بن بلا الذي اوصى الدكتور الأمين دباغين بلو زداد به خلال صيف ١٩٤٧ . لكن بن بلا لم يحضر الاجتماع الاول .

تحددت الخطة العضوية للتكوين العسكري ومضمونه خلال الاجتماع الثاني ، الاخير الذي سيشارك فيه بلو زداد ، لأنه انطلاقاً من ذلك الاجتماع اصبح آيت احمد يتولى عملياً قيادة المنظمة الخاصة ؛ ووفقاً لما ذكره آيت احمد ، الذي كان ملهم ذلك التنظيم ، كانت البنى القاعدية هي المجموعة (٤ عناصر بينهم قائد المجموعة) ، والفصيلة (ثلاث مجموعات وقائد الفصيلة ، اي ١٣ مناضلاً) والمفرزة (ثلاث فصائل وقائد للمفرزة ، اي ٤٠ مناضلاً) والفصل دقيق بين مختلف المجموعات . أما حسب بوضياف ، فكانت البنى معايرة ، كانت هناك نصف المجموعة ، والمجموعة ، وفي الأخير الفصيلة . وتعزز وثائق الشرطة روايته ، إلا أن الافادتين لا تتناقضان بالضرورة ، لأنه يمكن ان تكون جرت إعادة النظر في التنظيم الاصيل بعد ذهاب آيت احمد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ . كان يجري تصور انتهاء التدريب في ظرف سنة ، وكان على المنظمة الخاصة ان تبدأ العمل عند الاقتضاء في نهاية ١٩٤٩ .

إن كراس التدريب العسكري ، الذي وضعه آيت احمد وبلحاج جيلالي وسحبت منه ٥٠ نسخة مرقمة ، يشمل ١٢ درساً ويتناول « استخدام الاسلحة ، وعناصر في القتال الفردي ، ومبادئ اساسية حول حرب العصابات وعمل المغاورين » . ولم يكن يعطى إلا لقادة المقاترين . ومن المرجح انه امكن تقدير العدد الاجمالي لاعضاء المنظمة الخاصة بالفين ، عن طريق ضرب عدد الكراسات الموزعة ، وهو ٥٠ ، بعدد أعضاء المفرزة الواحدة اي ٤٠ . لكن هذا الرقم مبالغ به ، ويبدو لنا أن الرقم الذي ذكره بوضياف اي ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ هو اقرب الى الواقع ، ومن جهتنا نميل الى رقم اقرب الى الالف منه الى الـ ١٥٠٠ ، وهذا على الاقل الاستنتاج التقريبي الذي يمكن استخلاصه من ملفات الدعاوى على المنظمة الخاصة التي تمت خلال عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

كان المستوى السياسي لهيئة الاركان ضعيفاً . فداخل هذه الهيئة ، كان آيت احمد وولد حموده واحمد محساس ، المشاركون في النقاشات الداخلية للحزب ، يملكون وحدهم تكويناً سياسياً . كانت مشاركة اعضاء المنظمة الخاصة في النقاشات محدودة ، وكانوا ينتظرون من القيادة الامر بالانتقال الى العمل ، وكل طاقتهم كانت مشدودة نحو هذا الهدف . كانوا يعتقدون ان المشكلات السياسية تخص القيادة وحدها . والتقويمات بصدد بوضياف وبن بلا ، من جانب رفاقهم في تلك

الفترة ، تكشف جزئياً خلافاتها اللاحقة : « بين بوضياف وبن بلا* ، كان الاول بالاحرى هو الذي يملك ذهنية نائب الضابط بالمعنى النبيل للكلمة . إنه رجل منضبط قاس على الآخرين بقدر ما هو قاسٍ على نفسه ، رجل جهاز ، رمز كامل للمتفرغ الاقليمي كما تصوره دائماً قادة حزب الشعب الجزائري^(٤) »

نظمت هيئة الاركان دورتي تدريب . الأولى في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ . وقد دارت المحاضرات حول حرب الانصار والحركات الثورية في ايرلندا ، والاتحاد السوفياتي والجزائر . وجرى الاستناد الى نصوص لماركس وانجلز حول فن الانتفاض الثوري . وتمت الدورة الثانية من ٢٢ الى ٢٥ آب/ اغسطس ١٩٤٨ في الضهرة . وقد حكم اختيار هذه المنطقة مقياسان :

- إمكانية إنزال أسلحة فيها بالمظلات .

- الاحتمال الذي كان يتصوره آيت أحمد وبلحاج جيلالي بأن يركز فيها في حال قيام الثورة مقر هيئة الاركان .

بعد دورة هيئة الاركان ، رصدت مجموعات ساحل البحر من تنس الى شرشال في ايلول/ سبتمبر ، ثم وارسنيس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨ . بدأ يتم جمع معطيات حول تمرکز الجيش الفرنسي ووضع مسودة لخطة عمل « الخطة الخضراء » .

على ضوء هذه الدراسات ، قرر آيت احمد إعادة تفصيل دوائر المنظمة الخاصة (لم تعد المنطقة Zone تتطابق مع المقاطعة département) وخلق مصلحة اتصالات وهندسة ، ومصلحة استخبارات . واذا كان الاجراءن الأولان يتوقفان على هيئة اركان المنظمة الخاصة ، فإن خلق مصلحة استخبارات يلزم الحزب بأسره ويعود إلى المكتب السياسي . وقد عرض آيت احمد المسألة على المكتب السياسي : « سيكون دور المصلحة النفاذ إلى الاقسام الاكثر حيوية في الجهاز الاستعماري : الحاكمة ، الاقاليم العسكرية ، الشرط (. . .) ، جرد الرجال الاساسيين في الجسم السياسي والادارة العليا مع سيرة حياة كل منهم . وكيف يمكن النفاذ الى الأقسام الحاسمة اذا لم يوضع فيها رجال ثقة مدربون جيداً لهذا النوع من النشاط ، أو اذا لم يوضعوا بشكل يمكنهم معه ان يستفيدوا من التواطؤات . . . نحن بحاجة الى استخبارات . . على الفور بهدف إحباط المفاجآت السيئة ، ومشاريع القمع الفردي او الجماعي وتحديد مصادر المعلومات التي ستكون في متناول كوست وهافار ، من شرطة الاستخبارات العامة ، والكولونيل شوين^(٥) ، في صفوفنا ، وللغد ، وهذا اساسي اكثر مما نعتقد ، لنكون قادرين على كشف النوايا الاستراتيجية ، والسياسية - العسكرية ، للمصالح المعادية . . . »^(٦) .

أيد المكتب السياسي مبدأ مصلحة استخبارات . « قدم الاحول مرافعة متماسكة لصالح

* كان بن بلا آنذاك نائب ضابط .

المبادرة المقترحة . واقترح مصالي أن يُعهد الى سكرتيره بن مهل ، الذي كان بدأ يفيس الشخصيات المهمة ، بمسؤولية تركيز مشروع تنظيمي . وعبر دباغين عن تحفظاته حيال المشروع ، فقد كان يرى ان جهازاً مستقلاً يمثل اخطاراً كبيراً بالنسبة للحزب ، لأنه معرض « للانحطاط الى جهاز شبه - بوليسي مع تجاوزاته التحررية والتصفيات الداخلية التي يمكن أن يؤدي اليها^(٧) » . وكانت تلك رؤيا نبوية إذا علمنا إلى ماذا تحولت مصالح استخبارات الثورة بين يدي عبد الحفيظ بو صوف^(٨) ، وزير العلاقات العامة لاحقاً : تنظيم للشيافة في خدمة جماعة من الرجال .

وفي مواجهة ثنائية مع آيت احمد ، عبر دباغين عن مخاوفه بحرية اكبر . لم يكن يريد أن تقع مصلحة استخبارات بين يدي خصومه في « جماعة الجزائر » التي تمتلك مجموعات صدامية شكّلها اناس من الوسط اعيدوا حديثاً الى وضعهم السابق .

٢ - الاعدادات لحرب التحرير : كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ .

تولى اجتمع اللجنة المركزية الموسعة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ « ارساء نظام اولويات* كان قرره المؤتمر ، لكن قلبه تطور الحركة^(٩) » . فصل مسؤولو حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الفور المناضلين الذين طلبتهم المنظمة الخاصة ، وتبدلت البنى في القمة . جرى الفصل بين العمل الاعدادي (للخطط*) والتنفيذ ، ولم يعد قادة المناطق يشاركون في المجلس الأعلى الذي حل محل هيئة الاركان . كان المجلس الاعلى يضم خمسة اعضاء : المفتش العام بلحاج جيلالي ، ومساعد رقيمي (في الوقت ذاته قائد مدينة الجزائر) ، وقائد هيئة الاركان ومساعد ، والمسؤول عن المصالح العامة والاشارة والهندسة ، محمد ماروك .

على المستوى الاقليمي ، جرى تقسيم ولاية قسطينة الى منطقتين : شمال قسطينة والجنوب - الجنوب الشرقي (الاوراس وزيبان) . وبانتظار ايجاد مسؤول للاوراس ، بقيت المنطقتان تحت سلطة بوضيف ، وجرى دمج الجزائر والنتيجة ، اللتين كانتا تشكلان منطقتين ، وتولى قيادتهما فيما بعد جيلالي ورقيمي . وشكلت الصحراء منطقة ، بقيادة محساس . كان هذا عضواً في اللجنة المركزية ، وقد اعتبر انه وضع في موقع ثانوي ، فالاقليم الذي كُلف به لم يكن في متناوله غير فضيلتين ، في الاغواط والجلفه . اما في الامكنة الاخرى فكان يجب القيام بكل شي من البداية . وقد استاء محساس من وضعه الجديد واحتج لدى رئيسه الترابي ، بلحاج جيلالي ، فاستدعاه آيت أحمد ، بحضور الامين العام ، الأحول، ووجه اليه تحذيراً ، لذا سوف يحتفظ بكرهية شديدة لآيت احمد . اما منطقتا القبائل الكبرى ، مع ولد حموده ، وولاية وهران ، مع بن بلا ، فبقيتا

* - المقصود اولوية الكفاح المسلح .

** - هذه الاضافة التوضيحية من وضع المعرب (م)

دون تبديل .

وبسرعة كافية تم إنشاء المصالح العامة . كان الامر يتعلق بتدريب المناضلين على تقنية المتفجرات والتخريب . والامكانيات المادية هي التي تقرر في هذا الميدان . جرى إنشاء ثلاثة مشاغل ، الاول في الجزائر في مرآب في شارع روفيجو ، وثانٍ في حسين - داي في الضاحية الجزائرية ، والثالث في القبائل . وكان تمويل المشغلين في حسين - داي والقبائل يقوم على همة المناضلين . وقد كلف المسؤول المساعد في اقليم الجزائر ، صالح ، بتكوين تقني لكل منطقة . وكان على كل من هؤلاء ان يكون ، بدوره ، آخرين . وفي ميدان الاشارة ، اصطدمت الطموحات برداء الوسائل . نجح محمد ماروك في تجهيز محطة إرسال واستقبال محدودة المدى . ولما كان التدريب يقتصر على ترميز الرسائل وفك رموزها ، جرى التوجه سريعاً جداً نحو البحث عن عناصر قاموا بخدمتهم العسكرية في سلاح الاشارة ، وعُثر على العديد منهم . لنذكر في هذا المجال اسمي مشاتي ، الذي سيكون عضواً في « لجنة الـ ٢٢ » ، وعيسى بوكرمه ، الخ .

٣ - نحو المأزق : كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ - آذار / مارس ١٩٥٠ .

انتهى التدريب . إن استبدال آيت احمد بسن بلا قد تسبب بتبديلات في تركيب هيئة الاركان . كانت الميزة الرئيسية لتلك الفترة نفاذ الصبر الذي اصاب الكوادر والمناضلين المنتظرين الانتقال الى العمل . لم يدرك المكتب السياسي ، المشغل كلياً بإعادة تنظيم حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التي تلت الازمة « البربرية » ، لم يدرك الاخطار التي كان يتعرض لها جهازه شبه العسكري . حتى كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٩ ، كانت المنظمة الخاصة قد انجزت بنجاح عدداً من المهام ، لم يعرف الجمهور الواسع منها غير واحدة فقط ، هي مهاجمة مركز بريد وهران .

سوف نشير هنا الى ثلاث عمليات أخرى لها ، من ناحيتها ، طابع سياسي بشكل خاص . والامر يتعلق بتصفية افراد في الميليشيا في القبائل السفلى ، وتفجير تمثال الامير عبد القادر في كاشرو في ولاية وهران ، وأخذ مسؤولية رجال المقاومة في القبائل .

- تصفية افراد الميليشيات في القبائل السفلى . بعد الاندفاع الانتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٧ ، قررت السلطات الاستعمارية ، في القبائل ، بمساعدة من الباشاغا آيت علي ، تحطيم الحركة الشعبية . تم تجنيد مرتزقة جزائريين لاغتيال وطنيين . فوجه اقليم القبائل نداء الى الحزب لمساعدته ، إلا أن المكتب السياسي الذي ابلغه آيت احمد بالأمر عمد الى التسوية . ثم جاء اغتيال المناضل سي رابح في دوار الريش* على يد المرتزقة

*- سيكون هذا احد الدورات ، حيث اتخذت المواجهة بين الحركة الوطنية الجزائرية ووجهة التحرير الوطني طابعاً بالغ العنف .

يفسح المجال امام توقع ردود فعل لا يمكن ضبطها ، فقرر المكتب السياسي القيام برد ، تحت ضغط الحدث . وقد وجه الأخوان خطاب ، عامر ولونيس ، وكان احدهما في الادغال منذ ١٩٤٥ والآخر منذ ١٩٤٨ ، رسالة الى السلطات يعلمانها فيها أنها سيفرضان دفع دية الدم .

كان العمل الوطني يخفي خلف ممارسة الثأر . خلال عملية واحدة ، سقط ١٢ من افراد الميليشيا ، فخاف قائدهم أوقاره ولجأ الى القصبية في الجزائر . عندئذ جرى تكليف قائد مفرزة في المنظمة الخاصة ، هو مراد ديدوش ، ليعتاله . لكن ديدوش ، الذي وجد نفسه مرتين إزاء أوقاره ، تردد في اطلاق النار ، ثم تخل عن المهمة التي عهد بها اليه . فليس سهلاً القضاء ببرودة على حياة انسان ، حتى لو كان مجرمًا . لكن الخوف من رؤية الميليشيات تتشكل من جديد كان كبيراً ، لذا بعد ٢٤ ساعة من تراجع ديدوش ، تولى احد المقاومين قتل أوقاره عن كثب ، مفرغاً فيه ست رصاصات . ولن يعرف اعضاء المكتب السياسي ابدأ ان احد مناضليهم هو المسؤول عن ذلك . إذ لم يكن على علم بالأمر غير رقيمي وآيت أحمد .

- تفجير تمثال عبد القادر في كاشرو . كانت الحاكمية العامية بنت تمثالاً للامير عبد القادر ، محاولة الوقوف في وجه الحركة الوطنية ، وقد قرر المكتب السياسي برئاسة مصالي ، تفجيره . هكذا اوكلت المهمة لفريق من خمسة مغاورين بقيادة محمد ماروك ، وتم تحييد حراس النصب ، لكن فشل التفجير ، لأن المواد المستخدمة كانت في وضع رديء . كان الديناميت قد استقدم من كولومب - بيشار والصواعق من ريليزان . وهذه الاخيرة ، التي دفنت من دون الاحتياطات اللازمة ، تبللت ، وكان الفتيل الموصل غير صالح للاستخدام .

- تحمل المنظمة الخاصة لمسؤولية مقاومة القبائل . بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ انتقل الى الادغال خمسون مناضلاً ممن كانوا هدفاً لمضايقات الشرطة . كانت القرى التي ينتمون اليها ، تتعرض بعد كل مرة يمرون فيها بها ، للتفتيش الدقيق ، وقد قررت قيادة الحزب نقلهم الى مدينة الجزائر . إن اولاد الشعب هؤلاء ، الذين كانوا دون اوراق هوية ، يسكنون ضمن ظروف سيئة ، مقطوعين عن عائلاتهم ، كانوا احياناً يرون البورجوازيين من اعضاء الحزب ، الذين يؤمنون لهم المسكن ، يكلفونهم باعمال مُحطة . وقد انتهى العديد منهم الى العودة الى الجبل . فجئت القيادة وعهد أخيراً بمصيرهم الى المنظمة الخاصة . . وكان بن بولعيد في الاوراس وبن بلا في ولاية وهران هما اللذان اضطلعوا بالمسؤولية عنهم وركزا نظام ارتباط يقيهم على اتصال بعائلاتهم .

. إذا كانت العمليات التي تمت قبل كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٩ لم تسبب صعوبات للحزب ، فقد تغير الوضع فيما بعد ، لأن الامركان يتعلق بمنع اي مناضل في المنظمة الخاصة من الاستقالة ، تطبيقاً للنظام الداخلي . وفي بسكرة ، اخفقت حملة تأديبية تولتها مجموعة مغاورين أتت من قسنطينة ، وكانت تضم مشاتي وحبشي وقراس . وقد استطاع اعضاء المجموعة العودة سالمين الى قاعدة انطلاقتهم . اما ضحيتهم ، وكان مناضلاً ، فلم يعتبر أن من الضروري طلب الحماية من الشرطة ، ولا شك أن وطنيته هي التي منعتة من ذلك . إن استخدام العنف في

تسوية المسائل الداخلية زج المنظمة الخاصة في طريق خطر على وجودها . وسوف تثبت تلك قضية خيارى . في ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٠ ، خطفت مجموعة من اربعة اشخاص (بن عودة ، بن زعيم ، عجومي ابراهيم ، وبكوش عبد الباقي) مناضلاً من تبسة ، هو عبد القادر خيارى . ونجحت عملية الخطف ، لكن خلال الانتقال بالسيارة ، ولما كان السجين يعرف مسبقاً من الخبرة أي مصير ينتظره ، فقد تخطى إلى حد إنه جعل السائق يفقد السيطرة على السيارة التي تحطمت بعد اصطدامها بشجرة ، ونجح خيارى في الهرب . لكن اعيد القبض عليه وضرب حتى فقد الوعي ، وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم . وهكذا جرى اعتراض سيارة المجموعة الفدائية وركابها في اعلى قرية واد الزناتي في شمال قسنطينة .

اعطت قضية خيارى اشارة التوقيفات التي تمت من ١٩ آذار/ مارس الى ٢٧ أيار/ مايو . وقد بدأت هذه في تبسة ، واصابت ولاية قسنطينة اولاً (قاله ، سوق اهراس ، عنابه ، سكيكده) ثم منطقة الجزائر (اومال ، تنس ، اورليانفيل ، مليانه ، ميديه) ، واخيراً منطقة وهران (تلمسان ، وهران ، مسكره ، تيارت ، عين تموشنت) . وفي ١٣ ايار/ مايو ، اوقف بن بلا في الجزائر .

لم تف شبكات أمن المنظمة الخاصة بمهمتها المتمثلة بضمان حماية المناضلين ، وكان ذلك نتيجة لبلبة قادتها وبعض قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية . وبمواجهة القمع ، ارتسم في الحزب موقفان : أنكرت قيادة حزب الشعب الجزائري وجود منظمة شبه عسكرية لتجنب الحزب الحل ، ودعمت اطروحة مؤامرة استعمارية تهدف الى تدمير الحركة الوطنية ، بينما كادرات المنظمة الخاصة ، ومن بينهم بن بلا ومحساس المسجونان ، اقترحوا على العكس تأكيد وجود المنظمة الخاصة امام الرأي العام . إلا أن القيادة رفضت هذه المحاجة التي تبرر برأيها بعض اعضاء المنظمة الخاصة الذين تكلموا امام الشرطة . وخلال المحاكمات التي تمت في الجزائر ، ووهران ، وبجاية ، وتيزي اوزو وعنابه ، كان نظام الدفاع هو ذلك الذي دعت اليه القيادة .

خلال ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عام ١٩٥٤ ، اتهم بو ضياف القيادة بانها وضعت نظام دفاع يأخذ بالاعتبار امنها الخاص بها . كان موقفه آنذاك يستهدف بخس قادة حزب الشعب الجزائري قيمتهم وجعلهم يظهرون جميعاً في نظر المناضلين كإصلاحيين .

طبعاً كانت المنظمة الخاصة ضحية اخطاء حزب الشعب الجزائري ، ولقد وسمت السجون والتعذيبات والسرية اعضاءها ، وسماً عميقاً . وجدوا انفسهم ، بعد أمال عظام ، سجناء حركة تدير ظهرها لوعودها ، ولا شك ان حياة ديمقراطية لحزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت سمحت لهم ، لو وجدت ، بأن يميزوا الراديكاليين من المعتدلين داخل القيادة . إلا أن هذا لا يبرر مع ذلك الخلطين الصنفين .

٦

حركة انتصار الحريات الديمقراطية عشية الأزمة

(١٩٤٦ - ١٩٥٣)

بين ١٩٤٦ و ١٩٥٣ ، تحولت حركة انتصار الحريات الديمقراطية الى حزب جماهيري . نفذت إلى أقسام واسعة من الشرائح الوسطى ومارست نفوذاً شبه مسيطر على البروليتاريا الرثة للمدن الكبرى ، التي نظمتها في لجان للعاطلين عن العمل . إن مؤرخي الجزائر المعاصرين يصرون كثيراً على الطابع المدني للنزعة القومية ، وبذلك يبخسون قدر العلاقات التي قامت منذ البدء بين الجالية الجزائرية في فرنسا ، ذات الاصل الريفي بشكل اساسي ، والحركة السياسية .

علم اجتماع الحركة

لطفت نتائج التعارض التقليدي بين المدن والارياف الطبيعة الهجينة لسكان نصف مدينيين نصف ريفيين . وقد سمحت الأهمية العددية للفلاحين في القصبات الكبرى والمدن بتقدم سريع للحركة في الارياف ، لا سيما في ولاية قسنطينة الشمالية (الكومونات المختلطة : القل ، الميليه ، جباب ، واقليم قالمه) وفي القبائل (الكومونات المختلطة دراع الميزان ، وعكبو) ، وفي الوارسنيز (مولير وبوقايد) ، وفي الاوراس (الكومونات المختلطة خنشله وعريس ، الخ .) ، وفي جنوبي الجزائر (الكومونة المختلطة شلاله) ، وفي ولاية وهران (اقليم مغنية ، وتيمور والكومونة المختلطة كاساني^(١)) ، وفي الشرق (اقليم سوق اهراس وتبسة) . إلا أنه ينبغي التشديد على أن المنظمات الريفية ابعدها ما تكون عن الثبات ، ويواجه اعضاؤها باستمرار استفزازات النواظير ، والقواد ، الخ ، وهو ما يجبرهم إما على كتم آرائهم ، او على النزوح الى القصبات .

في المدن يعكس تركيب « الأقسام » Kamas ، الفروع المحلية ، بقاء البنى الاجتماعية التقليدية : هكذا تتم الانضمامات على اساس تجمعات أصليين او على اساس عائلات بكاملها ،

ويتأثر بذلك تماسك الحزب . ففي قسنطينة ، كان يقود الـ « قسمة » مناضلون اصلهم من الميليه^(٢) يسكنون جميعهم تقريباً شارع بريفو . وفي سكيكده ، تتألف القيادة المحلية من مناضلين اصلهم من احدي ضواحي المدينة ، ضاحية لسيرانس^(٣) . إن وزن العالم الريفي ، وبالتالي الاشكال الاجتماعية القديمة ، يترك بصماته على كل البناء السياسي ، وينتج عن ذلك تشخيص الحياة السياسية وتشكيل اتباع تحابيههم قاعدة اختيار الزملاء .

كانت للحركة قدرة خارقة على التعبئة ، لكنها كانت سريعة العطب وغير مستقرة . وكان المستوى السياسي فيها متدنياً جداً ، وقد رسم لها بن عبد الملك رمضان^(٤) ، قائد الدائرة في ولاية وهران ، اللوحة التالية ، الأخاذة ببساطتها : « ... منظمنا ضعيفة ، وهي عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات الوضع الحالي . تكوين المناضلين غير كاف (...) . ليست الميزة الاخلاقية في غاية الجودة وهذا الضعف يصيب القاعدة وكل مراتب الحزب حتى القمة . المتفرغون مدراء لا مناضلون وقد تم (...) التخلي عن التربية لصالح عمل اداري صرف . الروح البيروقراطية مهيمنة ، بينما تتلهم الروح الثورية بفعل سياسة الحزب (...) . إن منظمنا عاجزة ، ضمن الشروط الحالية ، عن قيادة الشعب الجزائري الى (...) استقلاله . انها عاجزة ايضاً عن مجابهة هجمات الادارة . يجري السعي لادخال الاموال في صناديق الحزب اكثر مما لتحسين الذات (...) . يسيطر الروتين . المناضلون تحبطهم اجتماعات لا نفع منها (...) . يُطلب الى المسؤولين ان يعرفوا كتابة تقرير ولا يجري الانكباب على مهمة التربية . وهذه النواقص جميعاً تُسأل عنها القيادة^(٥) . » .

هذه النواقص بالذات هي التي حالت دون نفاذ دائم للحزب إلى الوسط العمالي . ففي النقابات الموالية للشيوعيين اكتسب المناضلون العماليون لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خبرتهم ، وقد أدانوا سياسة الاتحاد العام للشغل (C.G.T.) ، التي تقف حصراً عند المنافع المادية المباشرة التي يمكن الطبقة العاملة أن تستحصل عليها من نضالاتها . لكنهم اعتبروا أن النضال لأجل الاستقلال ، من دون رجوع الى المسألة الاجتماعية ومن دون تطوير وعي طبقي عمالي ، يجابي داخل الحزب الشرائح التي لا هدف لها غير السلطة . ورأوا ان التأخر في العمل النقابي وعدم صعود قادة منبثقين من الوسط العمالي ، يعبران عن حذر أكيد تجاه التطلعات العمالية .

لقد امتزجت النزعة الشعبية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الواقع ، بتصور للتطور السياسي ، يمنح الثقافة والمثقفين دوراً طليعياً . والبنية الاجتماعية للحزب موجبة للعبء ، فتحليل الاجهزة القيادية من ١٩٤٦ الى ١٩٥٣ يبين بوضوح بالغ صعود المثقفين الى القيادة : فقد كانوا ١٣ من ٣٠ في اللجنة المركزية المنبثقة من مؤتمر شباط/ فيراير ١٩٤٧ ، و ١١ من ٣٠ في اللجنة المركزية التي قامت في تموز/ يوليو ١٩٥١ ، وسيصبحون ١٧ من ٣٠ بعد المؤتمر الثاني في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ . ومنذ عام ١٩٤٩ ، اصبح هؤلاء المثقفون يميلون إلى التمايز بشكل أوضح عن

الماركسية . فالعناصر العامة والمناضلون السريون جرى ابعادهم نحو الاجهزة التنفيذية (قادة الولاية* وقادة الدائرة) . وباستثناء بن مهل ، كان جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية يعيشون في وضع الشرعية الكاملة .

يمكن استكمال التحليل الاجتماعي لعالم القادة بذلك المتعلق بمشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الى الجمعية الوطنية الجزائرية لنيسان / ابريل ١٩٤٨ . فعلى ٥٢ مرشحاً معروفة مهتهم ، كان ٦ ينتمون الى الجسم القضائي ، و٩ الى الجسم التعليمي ، و٣ الى الطبي ، و٢ للوظيفة العامة ، و٢ للجسم الطلابي ، وكان ثمة ١١ تاجراً ، ٤ مزارعين ، وحرفي ، بالإضافة الى محاسين اثنين ، وعسكريين اثنين محالين على التقاعد ، وعشرة متفرغين حزبيين ، بينما لم يكن هنالك عامل واحد في التمثيل الحزبي . بالمقابل ، سيظهر للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٥١ بوجوازي كبير من الجزائر العاصمة ، هو بن ونيش . وهذه المعطيات الاجتماعية تبين بوضوح أن العاميين فقدوا مواقعهم لصالح الشرائح الوسطى .

محاولات يمينية

كانت جرائم عدوى إصلاحية موجودة ، في حزب الشعب الجزائري - حركة انصار الحريات الديمقراطية وقد سمحت لها ضرورة الحفاظ على شرعية الحركة بأن تتطور وتنمو منذ عام ١٩٤٨ . ورغم دعائها الاجتماعية الضعيفة ، فإن سلسلة من العوامل تفسر قوتها : تزايد انضمام الشرائح الوسطى للنزعة القومية ، فشل محاولات الوحدة في افريقيا الشمالية** ، الضغط السياسي للبورجوازية الجزائرية ، لا مبالاة المنظمات العمالية الفرنسية الكبرى . يضاف الى ذلك تشتت ما كان بقي من المنظمة الخاصة التي تفككت جزئياً في عام ١٩٥٠ ، هذا التشتت الذي اطلق أيدي جماعة العمل الشرعي . إلا أن غياب أي انفتاح سياسي كان يمنعهم من العمل في وضوح النهار . والحال ان اكتشاف منظمة مسلحة أخرج بعض قادة الاستعمار ، ومن بينهم جاك شيفالييه ، من احلامهم . « من جديد ، النار تحت الرماد في الجزائر . واذا يُسعرها بين الحين والآخر عصفاً غامض ، يلتصع لهبٌ يضيء ما يحاك في الظل^(٦) » .

ولتحاشي تدهور الوضع ، اعتبر جاك شيفالييه انه ينبغي اشراك الممثلين الفعليين للجماهير الجزائرية في السلطة : « في اختيار رجال السياسة ، فلنسلم اليوم بأنه أضمن لنا أن يكون بجانبنا « نصف عصاة » من أن يكون بجانبنا خدم^(٧) » . وكانت منظوراته تستند إلى قرب وقوع حرب عالمية . « حرب تفكك داخلي سوف تسلم الشعوب المحبطة والمنهكة والمتحررة إلى المادية

* - كانت بنى الحزب تتطابق ، اجمالاً ، مع بنى الادارات ؛ فـ « الولاية » كانت تتناسب تقريباً مع المحافظة ، والدائرة مع القضاء .

** - خلال صيف ١٩٥٠ ، ذهب شوقي مصطفى الى تونس لتجديد اقتراحات الوحدة المقدمة في كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ الى حزب الدستور الجديد ، لكنه رجع خائباً .

الموسكوفية^(٨) . « علينا إذا - والكلام لشفالييه - ان نحمي مؤخرتنا والآسيء الى أنفسنا مع هذه « الدمى » التي هي « المنتخبون » الاداريون .

في أيار/ مايو ١٩٥١ اسس جاك شيفالييه مجموعة الليبراليين ، التي كان في عدادها بورجوازيون جزائريون ، كعبد الرحمن فارس وإيمالين ، وغيرها . . وقد فهمت الاوساط القيادية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بما فيها القادة اللاحقون للجناح الاصلاحى ، أن الاهتمام الاساسى للقادة المستنيرين للاستعمار هو فصل « النخب » عن الجماهير . وبمساعدة الارتكاسات القديمة ، جرى الاعتقاد بأن هذه العملية لا تعني غير الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. لكن المستقبل سبين أن رفاق طريق جاك شيفالييه سيأتون من حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

وبالفعل ، ففي نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، عقد قادة هذه الحركة ، ومن بينهم عبد الرحمن كيوان ، اتفاق تسيير بلدي مع الناظرين بلسان الجناح الاستعماري الجديد ، ومقابل بعض التدابير الاجتماعية امتنعوا فقط عن التصويت على الموازنة بدل معارضتها .

لكن انطلاقاً من عام ١٩٥٠ ، ظهرت علامات أولى لاستعدادات شرعية داخل المكتب السياسي في معرض قضية خيضر ، تمثلت بمشروع جبهة انتخابية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء ، وبتأسيس الجبهة الجزائرية .

١ . قضية خيضر

كانت المسألة التي اثارتها قضية خيضر هي معرفة ما إذا كان على قيادي يقع عمله تحت طائلة القوانين أن يمثل امام القضاء أو يمتنع عن ذلك . كان قادة المنظمة الخاصة قد ورطوا محمد خيضر ، النائب في البرلمان الفرنسي ، في قضية محطة بريد وهران* . وقد طلب اليه المكتب السياسي ألا يتصل من المثل امام القضاء إذا رفعت عنه الحصانة البرلمانية . وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٥٠ ، اجتمعت اللجنة المركزية لدراسة حالة خيضر ، فعارض مصالي قرار المكتب السياسي : « سيكون عاراً على حركة ثورية أن تدفع بأحد مسؤوليها الى امام قاضي التحقيق^(٩) » وأيدته اللجنة المركزية : على خيضر ألا يسلم نفسه للعدالة الاستعمارية . لكن غداة اجتماع اللجنة المركزية ، قفز المكتب السياسي فوق قرار اللجنة المركزية وطلب إلى خيضر أن يجد دفعاً بالغيبة . فمضى ستة أعضاء في اللجنة المركزية (ممشاوي ، فيلاي ، بولحروف ، يزيد ، جيلالي ، بولكروغ) إلى مصالي مطالبينه بالتدخل لصالح محمد خيضر لدى المكتب السياسي ، وهذا ما فعله . في غضون ذلك ، قرر عبدالله فيلاي ومحمد يزيد^(١٠) ، خلافاً لرأي القيادة ، تولي مسؤولية انتقال خيضر الى الخارج .

* - انظر p. 56 في الكتاب الفرنسي .

٢ - مسألة الجبهة الانتخابية .

في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٠ ، حصلت مجامعات جديدة داخل اللجنة المركزية . كان قسم من القيادة يريد استبعاد كل فكرة عمل غير شرعي ، وقد اكدت اللجنة المركزية ، تحت تأثير مصالي مرة اخرى ، ان الامر يتعلق باعادة النظر ، بشكل محروف ، ببرنامج حزب الشعب الجزائري .

هذه المناوشات بين الاصلاحيين والراديكاليين بلغت اوجها في بداية عام ١٩٥١ . فعلى مقربة من الانتخابات التشريعية في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥١ ، قام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء بمساع لدى حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، لتحقيق جبهة انتخابية موحدة . بدأت النقاشات في كانون الثاني/ يناير وانتهت في آذار/ مارس ١٩٥١ . مثل الاستاذ بومنجل والدكتور فرنسيس^(١١) الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والعربي التبسي^(١٢) والشيخ خير الدين^(١٣) العلماء . نقل هؤلاء اقتراحات مكتوبة الى مصالي تشرط اصدار اعلان حول النقاط التالية : حل حزب الشعب الجزائري ، ادانة كل عمل ثوري وكل ارهاب ، سواء بالنسبة للماضي او الحاضر او للمستقبل ، التراجع عن كل عمل لدى الامم المتحدة والجامعة العربية ، وقف كل علاقة مع حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال .

هذه الشروط قرنت بتفسيرات مذهلة على الاقل ، فلقد طلب الشيخ العربي تبسي إلى مصالي أن يتوقف عن « ان يكون ثورياً ليصبح رجل سياسة . . . » قال له : « أنت معتبر في سجلات الحاكمة العامة كثوري ومحرض^(١٤) . » .

لقيت هذه الاقتراحات اذناً صاغية لدى اربعة اعضاء في القيادة ، هم مصطفى ، وشتوف ، عمراني وشرشالي . اعتبر مصطفى ، من جانبه ، أن « هذا اقتراح حكيم وذكي . اذا قبله الحزب ، ارشح نفسي للانتخابات ، واذا رفضه ، لا ارشح نفسي » . فذكر مصالي شوقي مصطفى بقرارات مؤتمر ١٩٤٧ . « لن اذهب ، في الوقت الذي سيمثل فيه اصدقائنا امام المحاكم لقيامهم بأعمال ثورية ، فأجد أعمالهم هذه وأحل حزب الشعب^(١٥) » ، حينئذ اعلن مصطفى عن قراره بترك الحركة ، وفعل شنتوف الشيء ذاته : « انا ايضاً ، لن ابقى في هذه اللجنة المركزية المكونة من جهلة وحمقى » لكنه سحب كلامه هذا ، بعد أن ثارت ثائرة زملائه . وحل الشقاق في اللجنة المركزية ، وترك السعيد عمراني بدوره المكتسب السياسي ، وكان احد الخصوم الاكثر عناداً لمجموعة دباغين . وطلب الحاج شرشالي ، هو الآخر ، وضعه في الاستيداع .

وهكذا فرض تجديد الهيئات القيادية نفسه . ومن جديد ، كلف مصالي الحاج حسين الاحول ، محامي العامة ، بتشكيل القيادة ، فأجاب الاحول وهو يجيش بالبكاء : « سيدي الحاج ، الحزب في خطر والمسؤولية ثقيلة جداً^(١٦) . . . » .

بعد استشارة أعضاء اللجنة المركزية ، جرى حل هذه الهيئة . وكُلفت لجنة بقيادة الحركة ، والتهئية للانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٥١ وتشكيل لجنة مركزية جديدة^(١٧) . وقد دخل القيادة بن يوسف بن خده ، وهو رجل يجمع الى تعلقه بالدين حتى حدود الورع شجاعة جسدية ومعنوية في آن معاً . حين اوقف هذا المناضل القديم للمرة الاولى في بليده في ٥ أيار/ مايو ١٩٤٣ ، لم يثر غير مشاعر حيادية ، فهو ليس رجل عمل ولا رجل ايديولوجيا ، بل اداري موسوس .

هذا التعديل الجديد ، الذي يعبر بلغة بيروقراطية عن استحالة الطريق البرلماني ورفضه ، لم يجر إبلاغ المناضلين به . وحين طلب دماغ العتروس ، في المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد في الجزائر في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، تفسيرات بصدد رحيل مصطفى وشتوف ، اجابه بن خده : « اتفقنا معها على مساومة فحواها : لا انتم تقولون شيئاً ولا نحن^(١٨) » .

الحزب إذاً مُلِّكُ لقادته ، ومناضلوهُ يُعاملون بحذر ، يتوقف دورهم حيث تبدأ المشكلات السياسية .

٣ . الجبهة الجزائرية .

دفع تزوير الانتخابات في حزيران/ يونيو ١٩٥١ التيارات الوطنية للتجمع من جديد في آب/ اغسطس داخل الجبهة الجزائرية التي كان يقتصر هدفها على الدفاع عن الحريات واحترامها . وكان انصار الاتفاق داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية - مزغنة ، وبن خده ، الخ - هم بالذات من عارضوا في آذار/ مارس ١٩٥١ وحدة متعارضة مع برنامج الحزب . اصبحت وحدة الاحزاب الوطنية حارفاً للانتباه بالنسبة لكل المسوفين المترددين امام نزاع مفتوح مع الاستعمار .

فسر المناضلون الاتفاق على انه تنازل امام الضغوط الاصلاحية . وقد عزز غياب مصالي ، الذي اعتبر أن هذه الجبهة لا تجيب عن الوضع ، وزن الاصلاحيين في الحزب . وسيكفي عام كي تتبدد القوى الوطنية التي تم تجميعها بصعوبة ، تبتداً مرتبكاً مبلبلاً* . كان التحالف ، الذي تحقق بنتيجة مساومات مكثفة بين اجهزة أفقدها ابتعاد الشعب عنها اتجاهها ، يحمل في ذاته آمالاً خرافية . فما واحد من المشاركين كان يلعب اللعبة ذاتها . كان الشعب الجزائري ينتظر علاجاً أشد تأثيراً ، فأعطي منوماً .

من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ ، عاش حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات

* - اعتاد القوميون تحميل الحزب الشيوعي الجزائري تبعة تفكك الجبهة الجزائرية . وفي الحقيقة ان رفض العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في الاضراب الذي جرت الدعوة اليه بمناسبة نفي مصالي هو الذي وجه اليها رصاصة الرحمة .

الديمقراطية. في حالة أزمة مَقْتَعَة . كانت الحركة تواجه ، في الواقع ، مأزقاً : فالطريق البرلماني مستحيل بينما جرى تبديد قوى الحزب في معارك ليس فيها كبير نفع . كان يجب الحسم : إما الاعداد لحرب التحرير ، لكن الحل الصامت للمنظمة الخاصة ينحّي هذا الخيار دون المجاهرة بذلك ، او العودة الى الورا والدخول في مساومة . لكن النجاح ليس مكفولاً ضمن هذا المنظور ، وتجربة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قاطعة في هذا الصدد : فهذا الحزب الذي كان يريد عام ١٩٤٧ دولة محكومة حكماً ذاتياً مرتبطة بفرنسا فدرالياً ، رأى وزير السداخلية الاشتراكي الفرنسي ، ادوار دوبرو Depreux ، يطلب اليه التخلي عن فكرة علم متميز عن علم فرنسا . وقد قبل بذلك دون أن يحصل على شيء مقابله . كان كل شيء يتم كما لو أن اهدافا محدودة تتطلب للوصول اليها اللجوء إلى وسائل جذرية .

انطلاقاً من اللجنة المركزية لشهر آذار/ مارس ١٩٥١ ، ظهرت استراتيجيتان : استراتيجية مصالي ، الشعبوية ، التي تستند الى التعبئة الشعبية ، واستراتيجية قيادة الحركة التي تسعى إلى وحدة على مستوى الاجهزة ، مهما يكن الثمن . وكانت اللجنة المركزية ممزقة بين هاتين الاستراتيجيتين ، لكنها ستتردد ، حتى المؤتمر الثاني في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، في الاصطفاف خلف القيادة .

موقف مصالي

كانت جرائم الاصلاحية التي تشل حركة انتصار الحريات الديمقراطية تقودها الى الافلاس ، وقد وعى مصالي ذلك ، واعتقد في البدء أن الأمل لا يعدو تقويماً خاطئاً للوضع ، ثم توصل الى استنتاج ان سياسة القيادة « ليست امراً عارضاً » ، وأن مصدرها رفض « النظر الى الحقائق الجزائرية مواجهةً » ، وانها « . . . مفكّر بها ، . . . ومبلورة شيئاً فشيئاً ثم جرى حقنها في أوردة الحزب » تحت غطاء سياسة وحدة^(١٩) .

اخذ مصالي على قيادة الحزب مبالغتها في تقدير الخلافات في المعسكر الغربي وتغذية اوهام حول التعارض بين فرنسا والولايات المتحدة ، وامتلاكها رؤية حول التحالفات الداخلية تضع الحزب في ذيل الحركات الاصلاحية ، ورفضها أي التزام الى جانب الشعبين التونسي والمراكشي . وعلى الصعيد التنظيمي ، اتهمها باغراق الجهاز السري ورفض النظر في اعادة تكوين المنظمة الخاصة .

بدل مناقشة الموضوع في الهيئات العادية للحزب وتقديم برنامج إنهاض داخل تلك الهيئات ، قرر التوجه مباشرة الى الرأي العام . لماذا هذا التكتيك ؟ طبعاً للضغط على القيادة . لا يبدو أن مصالي كان يهدف الى شيء آخر ، لأنه احتفظ لنفسه بكل أسرار البيت وظل يطرح نفسه كرجل الجهاز .

قرر القيام بجولة بدأت في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥١ ، وقد جاب فرنسا (بوردو ، المنطقة

الباريسية ، الشرق) ، والتقى سرّاً آيت احمد في غاية شانتيي وطلب إليه أن يعد خطة لاعادة بناء المنظمة الخاصة^(٢٠) . ومن فرنسا ، انتقل الى الشرق الاوسط ، حيث قام باتصالات ، وطلب مساعدات ، لكنه لم يجد اذنأ صاغية الا لدى اهل المملكة العربية السعودية* . وحين عاد من المشرق ، توقف في باريس حيث شارك في الكواليس في دورة الامم المتحدة . وخلال اقامته وجه رسالة الى بن يوسف بن خده طالباً اليه اختيار مناضلين بهدف ارسالهم الى القاهرة لتكوينهم عسكرياً . كان مصالي يعتبر إذاً ان لا علاج للازمة الجزائرية إلا الاعداد للكفاح المسلح .

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ ، بعد عام من الغياب ، عاد الى الجزائر واستعاد في نيسان/ ابريل عصا الحجاج رغم تحفظات القيادة . قال بن خده : « لا اعرف ما به سي الحجاج . فمنذ عودته من المشرق ، لا يفكر إلا بخلق مناخ انعدام للأمن^(٢١) » . وقد حققت جولته في شرقي الجزائر نجاحاً كبيراً ، فخافت السلطات الاستعمارية واعادته بقوة السلاح الى بوزريعة في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٥٢ . وتنفست قيادة الحزب الصعداء ، إذ لم تحدث خسائر واضرار . وبعد اسبوع من إبعاد مصالي إلى سكيكده ، قرر مواصلة تجواله ، فعارضته القيادة في ذلك ، لكنه لم يأبه لمعارضتها . ففي القاعدة ، كان كادرات المنظمة ، الآتون من المنظمة الخاصة يخرقون توجيهات القيادة التي تلزمهم بتحاشي التجمعات الشعبية . وكان لزيارة كل من بوقره ، وشلاله ، وبليده ، والمليانه ، ودويريه صدى شعبي كبير ، وتمت بنظام . لكن في اورليانفيل (الاصنام) ، تدخلت الشرطة في لحظة تفرق الموكب ، وسقطقتلان . ووقف مصالي ونفي الى نيورت في ١٤ ايار/ مايو ١٩٥٢ . وسوف يسرّع غيابه إعادة تجمع خصومه ويفجر ازمة ستؤدي الى انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

في هذه الاثناء ، كان الوضع في بلدان المغرب يتدهور . ففي الشرق ، انخرطت تونس في الكفاح المسلح ، وهو ما تسبب بنفاد صبر جديد في صفوف الحزب . . وقد اشار تقرير من ولاية قسنطينه الى ان ، « تياراً مؤيداً للعمل المباشر عاد الى الظهور بعد اغتيال فرحات حشاد وأحداث الدار البيضاء** ، وهو يسمح بتقدير درجة تكوين مناضلينا ومسؤولينا ، وحساب ردود فعلهم ، العاطفية اكثر مما هي رزينة واجبابية^(٢٢) » وكان هذا التقييم يعكس بدقة وجهات نظر القيادة .

موقف الهيئات القيادية

بحجة تلافي الاستفزازات ، كبحت القيادة ومندوبوها في المقاطعات الكفاحية الشعبية . وإذا

*- وعد الملك السعودي مصالي بعرض قضية الجزائر في الامم المتحدة في حال قيام حوادث خطيرة .

** عند سماع نبأ اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد في تونس على يد الفرنسيين ، انفجرت تمردات في ٧ و٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ في مدينة التنك للمقالع المركزية في الدار البيضاء ، وسقط حوالي مئة ضحية .

حدث عرضاً أن ذهب مسؤول في اتجاه التيار الشعبي ، كما الحال مع عبد الحفيظ بوصوف الذي نظم في سكيكده في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ مظاهرة ضد التوقيفات الاعباطية ، لم يكن المكتب السياسي يخشى إنزال العقاب . كان يقف في وجه العفوية ، المعبرة عن ارادة القتال ، جهود القادة المحافظ .

إن قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التي هزتها الاحداث ، كانت تسعى بشكل اساسي للبقاء وهي تدير الحزب . في آذار/ مارس ١٩٥٢ اقترحت الدعوة الى مؤتمر لكل اتجاهات الحركة الوطنية^(٢٣) . رد مصالي بالموافقة على تحالف ، لكن ليس لقاء التعايش ، لأن الحدود السياسية التي تفصل بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء المنتخبين الاداريين لم تكن واضحة . وتسمح بعض الوقائع ، سنذكر منها أربعاً ، بدعم هذه المعايينة : ١ - ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ ، اعلن فرحات عباس بصدد انتخاب بومنجل الى مجلس الاتحاد الفرنسي : « ... حين لا تتدخل الادارة ... يتجه تيار الرأي بصورة لا تقاوم نحو البيان ، حتى لدى بعض الباشاغا ، وحتى لدى بعض المنتخبين الاداريين (انظر المغرب العربي ، العدد ٣٥) . ٢ - في الانتخابات الاقليمية في آذار/ مارس ١٩٤٩ ، ساند الطاهر ايمالين المدعو أو رايح ، احد المالكين العقارين الكبار ، في لافايت . ٣ - استقال احمد يحيى ، مرشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، لأن مقالاً في La République Algérienne اتهم مدير الكومونة المختلطة شاتردون (انظر Dépêche de Constantine ، عدد ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٩) . ٤ - في L'Algérie du demi siècle ، اشار مفوض شرطة صطيف ومديرا كاساني وتوقرت إلى ان قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري « لا يستبعدون كل فكرة تقارب مع الادارة » .

توصل مصالي مرتين ، في آذار/ مارس ١٩٥١ وفي آذار/ مارس ١٩٥٢ ، إلى تجنب انتصار خطاصلاحي . في كل مرة ، اعتقد انه يقبض من جديد على زمام الوضع وفي كل مرة كان يفلت منه . ذلك انه إذا لم يخدع في تشخيصه حول معنى مبادرات زملائه في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي ، فقد كان يجهل بالمقابل اسبابها ، عازياً الى الخوف من القمع مواقف لها في الواقع قاعدة اجتماعية .

لقد ادارت الهيئات القيادية للحزب ظهرها للطريق الثوري ، ليس عن خوف بل لأنها غدت اماكن تعاود التجمع فيها عناصر بوجوازية جديدة . اصطدم الخط السياسي ، الراديكالي مبدئياً ، بمقاومة الجهاز الذي تمسك فيه بمقاليد الامور .

في حين اعترف اصلاحيو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بضرورة الوصول الى الاستقلال على مراحل ، كان للكتلة البورجوازية الجديدة. في حركة انتصار الحريات الديمقراطية مسعى اكثر دقة . فهي لم تقترح مراجعة اجمالية للبرنامج واستبقت مطلب الاستقلال . كما انها لم تدن الكفاح المسلح ، لكنها قاومت خلق اي منظمة شبه عسكرية .

هذا القطع مع الخط السياسي الذي تم تبنيه في المؤتمر الاول حصل في الظاهر من ضمن استمرارية ما . في الواقع ، احل محل النضال لأجل الاستقلال النضال لأجل تطبيق نظام الجزائر القانوني وجاء متفقاً مع الاستراتيجية التي حددها جاك شيفالييه .

عبر النضالات التي تطورت بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٠ تعزز وضع المعتدلين باستمرار بينما كان خصومهم يُنحون او يطردون . إن جماعة الجزائر العاصمة ، التي جرت إزاحتها في مؤتمر شباط/فبراير ١٩٤٧ ، هي التي شكلت القطب الذي اعاد الاصلاحيون تجمعهم حوله^(٢٥) . هي التي سيطرت عام ١٩٥٢ على الحزب واشترطت صياغة جديدة للبرنامج . وكانت كل الاتجاهات ، في القيادة ، متفقة على حسم الخلافات داخل مؤتمر .

قطيعة داخل القيادة

لما كان مصالي ، وهو الأقبلي داخل القيادة ، مضطراً بحكم ابعاده الى نيور الى الدفاع عن نفسه عن طريق شخص وسيط ، فقد حاول في رسالة الى مؤتمر الجزائر العاصمة ، نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، ان يعرف بمواقفه . الا ان الناطق بلسانه ، مولاي مرباح ، لم ينجح في تمرير اكثر من نصف الرسالة ، وذلك بعد مساومات صعبة جداً مع القيادة . وبما أن المؤتمر لم يكن على علم بالخلافات ، فقد نجح التيار الشرعوي في فرض تبني توجهه : المشاركة في الانتخابات والتحالف مع الاحزاب الوطنية على قاعدة إصلاحية . وإنه لواقع مهم بالنسبة للصراعات اللاحقة أن التيار الشرعوي اعطى الحزب نظاماً داخلياً يجعل من اللجنة المركزية والمؤتمر الهيئتين العُليين .

بالنسبة للاكثرية في القيادة ، كان ربط حياة الحزب بالمؤسسات يهدف الى « ديمقرتها » ، لكن كذلك إلى الغاء كل معارضة لخطها من جانب مصالي . لكنها لم تتوصل الى تمرير هذا الخط إلا عن طريق اعطاء ضمانات لمصالي وللنشاطين الذين طلب ممثلهم بن عبد الملك رمضان انشاء جهاز شبه عسكري : « ان الوضع يضطرننا لاتخاذ تدابير أمنية ، لأن الحزب يرتكز حالياً على قدم واحدة بينما القدم الاخرى مهملة^(٢٦) » . وقد تقرر في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ اعادة خلق المنظمة الخاصة . وكان بن بولعيد ، مع مصالي وآخرين ، في اللجنة التي اوكل اليها وضع القرار موضع التنفيذ .

لما كانت الكتلة البورجوازية الجديدة بقيادة سيد علي ، والاحول وكيوان ، تتمتع بدعم مؤتمر لم يكن يمكن أن تعبر افكار مصالي فيه عن نفسها بحرية ، فقد شكلت لجنة مركزية على صورتها ومثالها . انفصلت عن المناضلين (ممشاوي ، فيلاي ، وبوحريده ، والثلاثة كانوا مناضلين في نجم شمال افريقيا - حزب الشعب الجزائري ، ومستاري) الذين كانوا قد وقفوا ، في آذار/مارس ١٩٥٣ ، ضد المشاركة في الانتخابات. واللجنة المركزية ، المعينة جزئياً عن طريق اختيار الزملاء ، صفت بدورها حلفاء مصالي في المكتب السياسي . وقد تفاقمت عزلة مصالي في الجهاز ، وافلتت الحركة كلياً من بين يديه . لكنه كان يحسد بأن الجهاير الحزبية الواسعة لن تتبع القيادة ، وانتظر مباشرتها العمل .

في نيسان/ ابريل ١٩٥٣ ، شاركت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات البلدية . كان التكتيك الانتخابي يتمثل بتوسيع التحالفات يمينا ، وللمرة الاولى انطلقت الحركة في المعركة تاركة برنامجها السياسي جانبا . لم يعد يختار المرشحين ، كما في عام ١٩٤٧ ، المناضلون المجتمعون في مؤتمرات محلية ، وهو ما كدّر ضحايا هذا الاجراء . ولما لم يمكن ان تتم الاتفاقات بين الاحزاب على المستوى الوطني فقد تُرك وضع لوائح الوحدة للقادة المحليين وتم وسط الفوضى وبشكل انتهازي . هكذا خاضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية المعركة في الجزائر وسكيكده وعنابه بشعاراتها الخاصة بها . وفي وهران ، تحالفت مع الحزب الشيوعي الجزائري ضد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . وفي سيدي بلعباس مع البيان ضد الحزب الشيوعي الجزائري . ولقد ادى هذا السقوط في النزعة الانتخابية الى بلبله المناضلين . ولم تكن المنظمات المحلية قد تعافت بعد من الهزة التي احدثها التوجه الجديد حتى كانت تتلقى الامر بأن تستبعد القضايا السياسية من الجمعيات المحلية . وجعلت القيادة السياسية التي اتفق عليها عبد الرحمن كيوان وجاك شيفالبيه تشمل كامل البلاد . وفي فترة قصيرة جداً ، اكتشف المناضلون بصورة فظة مدى الاضرار التي تسببت بها هذه السياسة لأجل الانتخابات البلدية على صعيد الحزب . لأن كل ما يضعها موضع الاتهام جرى التكتّم عليه . ويمكن ان نذكر بهذا الصدد صمت منتخبي الجزائر العاصمة بعد اطلاق النار في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٣ في باريس على المهاجرين ، وسقوط العديد من القتلى بينهم .

في آب/ اغسطس ١٩٥٣ ، اصبحت القطيعة التي كانت بدأت داخل القيادة ناجزة . منحت روزنامة العمل التي اقترحها بن خده على مصالي الاولوية للدعوة لمؤتمر وطني جزائري ، وجرّت العودة الى المشروع الذي كانت رفضته اللجنة المركزية في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٢ . كان مصالي أجّل طويلاً معركة لا مناص منها مع القيادة . هل كان ينتظر منها تبديلاً في الموقف ؟ هذا مرّحّح في هذه الحالة ، يتعلق الامر بخطأ في التقدير سوف يدفع ثمنه غالباً ، حتى وإن كان سيربح الجولة الاولى بسهولة .

لم يقبل مصالي في الصراع الذي سينشب اية مساومة . في ٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٣ ، استقبل وفداً من اللجنة المركزية يضم الاحول وسيد علي ودحلب وسويح ، وكتب في يومياته : « بعد مباحثات شاقة ، ليس من نتائج . » وفي ٢٠ تشرين الاول/ اكتوبر اعترفت اللجنة المركزية للاجتماع ، فكتب مصالي الى بولكروه يبلغه رفضه الدعوة الى اجتماعها . وفي ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ، رفض التماساً بمقابلته قدّمه الاحول . وفي ٢٤ كانون الاول اعد مع فيلاي ومرياح رسالته الى الكونفرنس الفدرالي الذي كان سينعقد في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ لتعريف المناضلين في فرنسا بما هنالك من خلافات داخل القيادة .

٧

انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(١٩٥٣ - ١٩٥٤)

تركزت مشاعر القلق والاستياء ، التي ولدها لدى المناضلين التراجع التدريجي عن سياسة ثورية ، على شخص مصالي ، الذي لما كان يتكلم من القمة قال ما كان يفكر به معظم المناضلين في عمق اعماقهم . في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٣ هاجم مصالي القيادة جهاراً في رسالة الى الكونغرس الفدرالي للحزب الذي كان منعقداً في باريس ، وفي شهر آذار/ مارس أعلن عن خلق لجنة للخلاص العام .

مصالي ضد اللجنة المركزية

في النداء الذي وجهه مصالي في ١١ آذار/ مارس ، عرض خلافاته مع اللجنة المركزية ، فدافع عن خصوم الخط الرسمي وفضح النظام الداخلي للحزب : « . . . تجتاز الحركة الوطنية أزمة ليست بلا خطورة . . . منذ ثلاث سنوات وأنا اناضل داخل الحزب في صمت وبالطريق التراتبي لحماية الحركة الوطنية من الانزلاق الى المغامرة ومن التخلي عن المبادئ الثورية . . هكذا ابصرت سياسة سهولة وتغريض للشبهة النور منذ تلك الفترة ، ، وقامت في الحزب بيروقراطية حقيقية مع موظفيها وتلفوناتها وباشواتها وجواويشها . . وخلال اقامتي في بوزريعة وشانتيي، كما في نيور ، استقبلت مئات المناضلين وحتى المسؤولين الذين كانوا يأتون البلاد للاحتجاج لدي على صمت الحزب سواء في باريس أو في الجزائر . . . وكانت احتجاجاتهم تتناول ايضاً الصمت الذي يلزمه الحزب حول الاحداث التي تتم في تونس وفي مراكش . . . لم يكونوا يفهمون ايضاً غياب الحزب عن الساحة السياسية الفرنسية حيث كانت احزاب فرنسية سياسية شتى تناقش الكثير من المشكلات التي تعيننا عن كذب . . . إن القيادة المثبثة بامتيازاتها ، تنشب بالسلطة ، عبر اللعبة الديمقراطية للجنة مركزية مؤلفة بغالبيتها من موظفين على صورة تلك القيادة . . . ومنذ سنتين وانا في نيور ، لم تتم استشارتي يوماً ، لا حول مسار الحزب ، ولا حول الاحداث الخطيرة التي جرت في شمال افريقيا . . . ثمة في الحزب ، في الواقع ، نظام خنق وضبط بوليسي ووشاية ، بحق كل المناضلين الذين يجروون على توجيه ادنى انتقاد لمسيرة الحزب ، ونفقاته وقلّة نشاطه . هكذا

تعرض الكثير من المناضلين لتعليق العضوية ، والنقل والطرده والغرامات . . . » .

نظمت لجنة الخلاص العام تلك ، المؤلفة من ٤ اعضاء - فيلاي (متفرغ) ، بودشيش (عامل في معامل رينو) ، عبدالله سعاجي (ساعاتي) ، عوين (صاحب مقهى في لوفالوا) - التمرد المفتوح ضد قيادة الحزب . جرى توزيع منشور يلخص كل مآخذ مصالي عبر فرنسا . وتشكلت في كل مكان لجان محلية وحجزت الأموال المخصصة للحزب .

وفي الجزائر ، تشكلت هيئة اركان مصالية بعد زيارة قام بها فيلاي ، ضمت مولاي مرباح ، الناطق بلسان مصالي في اللجنة المركزية ، ومزغنه ، ومشاوي وعيسى عبدلي^(١) . وقد لقي نداء مصالي ضد القيادة تجاوباً كثيفاً في ولاية وهران ، وفي القبائل ، وفي الشرق الجزائري وقسم من ولاية الجزائر . ولكي تسد اللجنة المركزية المنافذ على التمرد القاعدي ، طلبت الى قادة الدوائر ، حوالي ٢٥ شباط/ فبراير ، ان يدعوا المنظمات القاعدية لتبني موقف حيادي بانتظار عقد مؤتمر . وقد بدت المناورة رابحة بشكل خاص في ولاية قسنطينة ، لكن مصالي بقي متصلباً ، واخفقت كل الوفود المرسله الى نيور على وجه السرعة لعقد تسوية . وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير ، جاء دور يزيد ليزور مصالي ، وتبعه بن بولعيد في ٢٣ شباط/ فبراير ، ثم استقبل مصالي معزه ، وحموده ، عضو اللجنة المركزية ، ورقيمي ، كادر التنظيم ، وفي ٢٧ الشهر ذاته استقبل مستاري وكبير المسؤولين في ولاية وهران .

في ٢٨ آذار / مارس اجتمعت اللجنة المركزية فسجلت إخفاقها وسلّمت صلاحياتها لمصالي كي ينظم مؤتمراً . وقد عين هذا بدوره بعثة مؤقتة تتولى قيادة الحزب . هل ربح مصالي الجولة؟ هو ذاته لم يكن يعتقد ذلك بعد . في ٢٩ آذار/ مارس ، تحادث مع مولاي مرباح في نيور ودون في يومياته : « . . . بذلت جهداً شاقاً . . . سواء جسدياً أو فكرياً . لكن الاشهر القادمة ستكون أقسى وأصعب ، لأن الباشاوات* لم يتراجعوا الا لكي يقاتلوا بشكل افضل ، ويكذبوا وينشروا الفوضى^(٢) » . وفي الواقع ، لم تقدم اللجنة المركزية غير تنازل واحد لمصالي ، يتمثل بتنظيم مؤتمر ، واحتفظت لنفسها بأموال الحزب واستخدمتها لكي لا تفقد دعم الجهاز .

انطلاقاً من شهر نيسان/ ابريل ١٩٥٤ ، سوف يتحرك تكتيك اللجنة المركزية في اتجاهات ثلاثة :

- الخيلولة ، عبر تدابير تنظيمية ، دون امسك المصاليين بزمام الجهاز ، دفع المناضلين الى التوقف عن دفع اشتراكاتهم بحيث لا تعود تتوفر لمصالي الوسائل المالية للقيام بعمل ما ؛
- تسهيل وضع المتفرغين في إجازة عن طريق دفع رواتبهم مسبقاً عن اشهر عديدة ؛

*- هذا المصطلح يُطلق على اعضاء اللجنة المركزية .

- الرد سياسياً على الاتهام بالاصلاحية ، عن طريق التحالف مع النشاطيين ، بهدف تصوير المصالية لا كنفد سياسي ، بل كمحاولة شق الحزب .

ويدأ نشر موضوع عبادة الشخصية ، المستعارة من تاريخ الاتحاد السوفياتي . وقد استجاب قياديان قديمان للمنظمة الخاصة ، هما بوضياف وديدوش ، اللذان صدمتهما الانتفاضة القاعدية في فرنسا في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ ، استجابا لنداء اعضاء اللجنة المركزية الذين سيشار اليهم بعد الآن بوصف « المركزيين » . إذ كانا كادرين رفيعين ، كان رد فعلهما رد فعل عضوين في جهاز يخافان بصورة مرتبكة إعادة النظر في هرمية يتكاثرت فيها الطغاة الصغار . من جهة اخرى فإن بوضياف ، المسؤول عن التنظيم في فرنسا ، الذي ابلغه فيلالي بمضمون رسالة مصالي الى الكونفرنس الفدرالي في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ ، كان رفض ، التزاماً بالانضباط الحزبي ، أن يقرأها على المناضلين القاعديين .

النشاطيون والمركزيون ضد مصالي

(نيسان/ ابريل - تموز/ يوليو ١٩٥٤)

كان نشاطيو المنظمة الخاصة سابقاً ، غير الشرعيين ، يحصلون على مسكنهم . وأوراقهم ، وحاجاتهم المادية ، من القيادة . ولم يكن الوضع الداخلي للحزب ، ولا تكوينهم الخاص بهم ، حيث لتقديس الانضباط والهرمية مركز ممتاز ، يجعلانهم يميلون للتجمع في تكتلات . الا أنه إذ كان يشتبه دائماً بمعارضة مناضلي المنظمة الخاصة ، وكانوا يتعرضون للابعاد ، ويعيشون تحت الخطر باستمرار ، كانت هنالك علاقات تضامن قوية جداً تشد بعضهم الى البعض الآخر ، رغم تشتتهم . وقد جرى الكلام بهذا الصدد على «روح المنظمة الخاصة» . لذا احتفظوا بالاتصال فيما بينهم ، مع احتمال انتهاك التعليقات الامنية* التي تخيلتها القيادة لمنهم من التداول والاتفاق بعضهم مع بعض . ويتوقف تأمرهم عند هذا الحد .

إلا انه اتخذ منحى آخر منذ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣ ، تاريخ اعلام المناضلين بالخلافات بين مصالي وغالبية اللجنة المركزية . فبصورة تلقائية ، اتخذ غير الشرعيين ، والمقاومون ، والكوادر القدامى في المنظمة الخاصة ، الموجودون في الجزائر ، موقفاً إلى جانب مصالي . ومن فرنسا ، كتب محساس الى آيت أحمد وبن بلا وخيضر وطلب اليهم مساندة الزعيم المنشق^(٣) . بدا تقاطب الحركة بين قوتين ، احدهما تشد الغالبية الساحقة من الحزب ، وتستند الاخرى الى كادرات الجهاز ، أمراً حاصلاً ، رغم محاولة من محساس لخلق تيار حيادي ، حين اطلق محمد بو ضياف في نهاية آذار/ مارس ١٩٥٤ فكرة قوة ثالثة ، اللجنة الثورية للوحدة والعمل . لقد احتفظ

*- كانت مراقبة الشرطة للكوادر متواصلة .

محمد بوضياف - وهو ابن لعائلة كبيرة الخباء في الحضنة ، ادى الاستعمار إلى انحطاط منزلتها - احتفظ من اصله الاجتماعي بالعرفان وحس القيادة . كان ذا مزاج صعب ، لذا لم يكن يستسيغ الحلول الوسطى ، كما كان راديكالياً . كانت تسوياته ثمرة ارتباك الافكار المميزة لكوادر حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تحالفاً بين المركزيين الذي يريدون احتواء التيار المصالي تحت غطاء مؤتمر يعطيهم كل الضمانات ونشاطي المنظمة الخاصة المهتمين بإعادة إرساء وحدة الحزب لشن الكفاح المسلح .

حتى آذار/ مارس إذاً ، كان يُنظر الى النزاع بشكل اساسي كصراع بين توجهين مختلفين لا فقط كصراع من اجل السلطة داخل الحزب . كان بوضياف يصور معارضة ذات طابع سياسي على انها نزاع بين قياديين . هكذا فرضت مبادرته مجرى آخر للاحداث ، وان لم تؤد الى قلب مباشر لميزان القوى . وقد حمل بوضياف مصالي المسؤولية الكبرى عن الانشقاق آخذاً عليه انه لم يتردد في تعريض وحدة الحزب للخطر عن طريق توجيه نداء مباشر الى المناضلين ، بدل السعي وراء تسوية في نقاش بين القادة . وهذا ما يظهر من النص التالي : « لما كنا بالغي القلق بسبب ما يجري ، ويأتي رد فعلنا بوصفنا مسؤولين عن التنظيم ، بلّغنا عبر فيلالي أننا سنبقى في مراكزنا ، بوصفنا مناضلي صف (تمييزاً عن اعضاء الهيئات القيادية) ، دون التحزب لهذا الطرف او ذاك ، إذا تعهد مصالي ، من جانبه ، بحصر النزاع في الدوائر القيادية . وقد أملينا هذا الموقف خوفنا من تمزق داخل القاعدة التي قد تنجرّ هكذا إلى تبني خصومات لاعلاقة لها بها والانحراف عن المشكلات الحقيقية . يضاف الى ذلك اننا إذ كنا بدأنا عملاً في العمق من وجهة النظر التنظيمية داخل الفدرالية ، كنا ننتظر الكثير من تشكيل أنوية مناضلين اشداء ، قادرين على ألا يُخدعوا حين يمين الأوان . وفي الاخير ، كان هذا الحزب حزينا ، وقد ضحينا بالكثير لأجل ان يوجد . وكنا نشعر بأن مصالي مستعد لتحطيم كل شيء من اجل استعادة سلطته(٤) . »

هذه الشهادة من جانب بوضياف ، بعد مرور عشرين عاماً على الحدث ، تحدد بصورة دقيقة الاسباب التي جعلته يتجاوب آنذاك مع مناورات اللجنة المركزية ، هو المتهم بتبرئة نفسه من تهمة الاصلاحية . في الوقت ذاته ، يعبر عن قلة اهتمامه بالتعبير النصالي حين لا يأتي من ضمن اطارات مُرساة من قبل . وإذا كان المركزيون تذرعوا في مجابتهم العلنية لمصالي ، بعبادة الشخصية ، فقد حرصت دعاوتهم على المستوى الوطني على تأكيد « انعدام كفاءته » و « قلة ثقافته » بوجه خاص . وكانت هذه الحجج ، غير المستندة الى اساس صلب ، تشكل نداء الى الكوادر والمتقنين ، ولا يمكن ألا نرى خلف هذه الاحكام موقفاً طبقياً .

إن تذرع خصوم مصالي بعبادة الشخصية حجة تستحق الدرس . لقد جرى استنتاج اهمية مصالي في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الموقع الذي يشغله في الحديث الرسمي للقياديين الذين كانوا يذكرون دائماً اسمه ومثاله لتبرير الخط السياسي الراهن . كانت كتلتات القادة الرئيسيين ومدخلاتهم تعطي المناضلين والمراقبين من الخارج انطباعاً بأن

مصالي قائد كلي القدرة . لكن سرعان ما يظهر ذلك عديم الاساس مذ يجري تفحصٌ دقيق لنقاشات الاجهزة القيادية ، التي يبدو منها بوضوح أن مصالي لم يكن يوماً « أوتوقراطياً » بل فقط قائد طليعة غالباً ما كان في موقف صعب ، وكانت سلطته ترتكز على تحالفات معقدة .

إن مجرى الصراعات داخل القيادة يبين في الواقع ان الشرعيين هم الذين اعدوا النظر دائماً في قرارات الاكثريّة كما يشهد على ذلك قضية خيضر ومشروع المؤتمر الوطني الجزائري الذي رفضته اللجنة المركزيّة في آذار/ مارس ١٩٥٢ واعيد عرضه بعد عام إثر تجديد الهيئات القيادية . ان قراءة كتابات مصالي ومدخلاته بدت تبرر اتهامات خصومه ، فهو يتكلم في الغالب على شخصه وعلى « الاساءات » التي تعرض لها كما لو كان « ملكاً » . الا انه لخطأ جسيم أن يخلط المرء بين هذا السلوك وجنون العظمة .

لقد عاش مصالي زعامته بشكل حديث ، بمقدار ما تعبر هذه الزعامة عن نفسها عن طريق جهاز سياسي غير شخصي ، وفي الوقت ذاته بشكل تقليدي بمعنى أن الربط بين القائد واتباعه علاقة شخصية ، علاقة رجل برجل تلزم الشخصية بكل ابعادها . ليس من مكان اطلاقاً للفصل بين الخاص والعام في هذه العلاقة . إن قراءة غير متنبهة يتولاها من اعتادوا لغة المؤتمرات الجافة يمكن أن تؤدي الى تفسيرات معكوسة . فإذا كان خصوم مصالي لا يرون العلاقات العاطفية بين الأشخاص في خطاب مصالي ، كانوا يكشفون انهم مقطوعون عن جذورهم واسرى الكون البيروقراطي المجرد للعالم السياسي الصناعي .

بناء على ذلك ، قد يكون خطراً أن نقصر التضاد بين مصالي وخصومه على بعده السياسي وحسب ، فالامر يتعلق كذلك بتضاد في الشرعية . فالمرزيون رجال جهاز ، ترتكز شرعيتهم على منظمة لها قوانينها ونظام علاقاتها . انها شرعية لا شخصية ، شبيهة بتلك التي يستمدها الموظفون من انتائهم الى جهاز الدولة . وعلى العكس ، فإن مصالي ، مثلما بن بلا من بعده ، يقيم علاقة لدنية مع الشعب ويستمد شرعيته من علاقة شخصية شبه صوفية . هذه الشرعية لا يمكن تهديدها ، إذا لم يكن من جانب الاجهزة وادعائها . هكذا سيكون مصالي ناقداً شرساً للبيروقراطية ويتحدث اولاً وقبل كل شيء حديثاً سياسياً .

لما كان الموقفان متعارضين فقد كانا يجبلان بالاحطار : الموقف الذي يطوّر سلطة ذات طبيعة صوفية ، والموقف الذي يحمل في ذاته سلطة جهاز .

الصراع على الأرض

منذ شهر نيسان/ ابريل ، واجه المصاليون في ولايتي قسنطينه ووهراڤ تحالف النشاطيين والمركزيين . وقد تم الصراع على خلفية غلبت عليها مفاقمة للقمع . ففي ٨ نيسان/ ابريل ، طالبت تقصيات وتوقيفات مجمل التنظيم ، في الجزائر وفي فرنسا . جرى الدخول في فترة مرتبكة ، فقد كان احتدام الوضع الكولونيالي جعل اي جدال واضح مستحيلًا ، وانخرط الابطال

الرئيسيون في منافسة لم تكن دوماً مستقيمة ، كل بهدف توسيع نفوذه وتقاسم قوى الحزب .
في كل مكان حاول النشاطيون منع أنصار مصالي من الامساك بزمام الفروع المحلية ، وعملوا
تحت غطاء صفتهم كقادة دوائر ونظموا اجتماعات تكتلية استبعدت عنها الفروع الموالية لمصالي .
هكذا في وهران، عمد قائدا دائرة، من المنظمة الخاصة سابقاً ، هما رمضان بن عبد الملك وعبد
الحفيظ بوصوف ، وثلاثة مركزيين ، هم سويح ومستاري وبلكبير^(*)، إلى دعوة بعض الأقسام*
Kasmas إلى الانعقاد من دون علم البعثة المؤقتة . لكن مزغنه ومشاوي، اللذين علما بالاجتماع من
بعض المناضلين ، وصلا إليه مع الأقسام غير المدعوة . فتكلم بوصوف وأشار الى ان الاجتماع
مفتوح لكوادر المنظمة وحدهم . لكن بعد مداخلة ممشاوي ، قرر قادة الفروع، بالاجماع ، طرد
بوصوف وبن عبد الملك من الاجتماع ، وصوتوا على اقتراح بالثقة بمصالي . وقد صوت كذلك الى
جانب الاقتراح أنصار اللجنة المركزية حضروا الاجتماع (سويح ، مستاري ، بلكبير) .

في ١٥ نيسان/ ابريل ، خلال اجتماع للفروع المحلية للشرق الجزائري ، في مدينة قسنطينة ،
لم يلق أنصار مصالي النجاح ذاته . فلقد اعترض مسؤول سكيكده ، الذي كان يرأس
الاجتماع ، على حضور مزغنه ، الذي اثار الطابع غير المنتظم لجمعية مقاطعية يجري جمعها من غير
علم البعثة المؤقتة . ووافق قادة الفروع على الملاحظة لكنهم لم يتوقفوا عندها .

في الفترة ذاتها ، ظهرت في الجزائر العاصمة نشرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، لو
باتريوت Le patriote** ، التي دعت المناضلين للوقوف موقف الحياذ في الوقت ذاته الذي انتقدت
فيه مصالي مداورة ، وقد سمح موقف قادة الدوائر للمصاليين بالاعتقاد بأن لجنة سرية تصدر النشرة
ينتمي اليها كوادر في الجهاز . وقد تبينت صحة هذا الشعور في اوائل ايار/ مايو . فلقد جرت
مفاجأة المراقب العام للتنظيم ، رمضان بوشبويه^(*) ، وهو مركزي ، بينما كان يوزع Le
patriote . وقدمت هذه النشرة حجة للإدارة كي تقوم من جديد بتفتيش مراكز الحزب في ايار/ مايو
١٩٥٤ ، وتضع يدها على آلات الرونيو والالات الكاتبة .

وفي القبائل ، قامت الشرطة الفرنسية بتوقيف مناضلين أرسلت اليهم اعداد من الباتريوت Le
patriote . وفي ١٦ ايار/ مايو ١٩٥٤ عمدت البعثة المؤقتة التي حلت محل قيادة حزب الشعب
الجزائري - حركة انتصار الحركات الديمقراطية الى ايقاف بوشبويه عن ممارسة وظائفه
ودعت قادة الولايات لادانته . وفي ٧ منه حضر قادة الولايات الاجتماع بصحبة بوشبويه ،
وتضامنوا معه . فجرى ارجاء الاجتماع ساعتين ، لكن قادة الولايات لم يحضروا ، وجرى تعليق
ممارستهم ووظائفهم ، هم وقادة الدوائر ومسؤول التنظيم ، دخلي ، وكان عضواً في اللجنة
المركزية .

*- القاسم او القسم منظمة محلية تقابل الكومونه .

** - او الوطني (م) .

اضطرّ المصاليون الى تبديل الجهاز رأساً على عقب . وقد اجبر تضامن الكوادر مع المركزيين المصاليين على استدعاء رجال قبلي الخبرة .

في ٩ ايار/ مايو برز العنف في الصراع بين الكتل . فلقد هاجمت مجموعة صدام مصالية في القصبية محمد بوضياف ورايح بيطاط ، وكانا من قادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ففقدوا وعيها ، ولم يفلتا من حملة بوليسية الا بفضل تدخل بوشبويه . وبعد يومين هاجم النشاطيون مقر الحزب « كي لا يُترك العدوان من دون عقاب » (بوضياف) وفي كل مكان تقريباً ، في فرنسا وفي الجزائر ، تزايدت الصدامات وأدت الى سقوط ضحايا . واتسعت الهاوية بين الكتل لكن دون أن تتوقف محاولات المصالحة ، التي لن تتوقف حتى المؤتمر الذي سيعقده المصاليون في بلجيكا ، في هورنو ، يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٤ ، لكنها ستصطدم بشرط وضعه مصالي : ان يعترف المكتب السياسي واللجنة المركزية بأنهما ضلا الطريق وانخرطا في انحراف اصلاحي . إلا أن الهيئتين المشار إليهما لم تقبلتا الاعتراف بشيء من هذا القبيل، وغداً الانشقاق أمراً لا مناص منه

لقد وضع النشاطيون وبوضياف كل آمالهم في إعادة توحيد حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومع ذلك ، فإن اللجنة الثورية لأجل الوحدة والعمل لم تكن تشكل بعد اتجاهاً مستقلاً ثالثاً . وبالنسبة للجنة المركزية ، كان ذلك مجالاً للاستثمار . فالخطر في نظرها لم يكن يتمثل بهؤلاء المتطرفين بقدر ما يمثله مصالي .

حصل الشقاق بين المركزيين والنشاطيين في النصف الثاني من تموز / يوليو ١٩٥٤ . وقد ساهم فيه تمرد لا شرعي القاعدة الذين وجدوا التواطؤ مع المركزيين معرّضاً للشبهة في نظر المناضلين ، لكن كذلك الخلافات في الآراء أمام منظور مؤتمر مصالي .

ارادت اللجنة المركزية الرد بعقد مؤتمرها ، بينما اعتبره النشاطيون غير مجدٍ ودعوا الى الاعداد الفوري للثورة . وفي نهاية حزيران / يونيو عقدوا اجتماعاً شارك فيه اثنان وعشرون مناضلاً (الـ ٢٢) وعينوا قيادة من خمسة اعضاء (بوضياف ، بن بولعيد ، ديدوش ، بيطاط وبن مهدي) تم تكليفها بأن تنظم العمل المسلح بشكل ملموس . إلا أن القطيعة مع المركزيين لم تكن نهائية ، إذ ستمر بمرحلتين . ففي تموز / يوليو ١٩٥٤ ، خلال لقاء في برن بين بوضياف وبن بولعيد وديدوش وبن مهدي ، وعد الأحول ويزيد بحل اللجنة المركزية ، وتحويل اموال الحزب الى النشاطيين وارسال اعضاء اللجنة المركزية الى الخارج لتعزيز البعثة الخارجية . وقد جحدت اللجنة المركزية الاحول ويزيد ، لكن الانفصال النهائي لن يتم الا في تشرين الاول / اكتوبر حين اقتنع كل من الشركاء بأنه لم يعد يستطيع ان يشد الآخر الى مواقفه الخاصة به . خلال ذلك الشهر بالذات مضى الاحول ويزيد الى القاهرة ليطلبوا الى بن بلا ، الذي كان لجأ الى العاصمة المصرية بعد هربه من سجن بليده في عام ١٩٥٢ ، أن يرجع العمل .

ثمة حلقتان في تحمّر الحركة الثورية من المهم توضيحهما : قبل كل شيء مواقف كريم وعمران ، اللذين كانا في ادغال القبائل ، تجاه الـ « ٢٢ » ، ثم الانقسامات داخل الـ « ٢٢ » .

كريم وعمران بمواجهة الـ « ٢٢ »

في كتاب *Les Fils de la Toussaint* * ، ينسب إيف كوريير إلى ديدوش مراد فشل اتصالات الـ « ٢٢ » بمقاومي القبائل . فوفقاً له ، استفاد ديدوش ، الذي كانت تدفعه فتوته ورغبته في أن يحتفظ لـ « مؤسسي » اللجنة الثورية بـ « المبادرة الكلية لبدء العمليات » ، استفاد من غياب القادة الآخرين لاجل « التفاخر امام القبائل (. . .) والمبالغة في تقدير امكانات الجماعة »^(٧) . وهذا الكلام يتجاهل أن ديدوش يعبر بصدق عن فكر زملائه ، ولا يعمل فردياً . وحسب محمد مشاتي ، عضو الـ « ٢٢ » ، « . . . للأسف لم يكن استخدام البلف والكذب (. . .) السلاح الذي يلجأ اليه ديدوش وحده ، بل كذلك وبوجه خاص السلاح الذي كان يستخدمه باستمرار وازدراء ذلك الذي اراد ان يكون قائد المنظمة الخاصة الوحيد والذي لا جدال فيه^(٨) » ، أي بوضياف .

حتى آب / اغسطس ، تعثرت المفاوضات بين كريم وعمران ، ممثلي القبائل ، وبوضياف وبن بلعيد ، ممثلي الـ « ٢٢ » ، حول مسألتين : علاقات بوضياف واصحابه بالمركزيين وتوزيع المسؤوليات . وقد أزيلت العقبة الاولى في تموز / يوليو ، والعقبة الثانية في آب / اغسطس . ويمكن تفسير تحفظات بوضياف وديدوش وبن بولعيد ، الخ ، بصدد تشكيل القبائل منطقة متميزة عن ولاية الجزائر بذكرى ازمة ١٩٤٩ وبالخوف من انبثاق تيار « بربري » . وينبغي الاشارة الى أن كريم سيبقى بالنسبة للمصاليين قائد ولايتهم ، ولاية القبائل ، حتى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . زد على ذلك انه حاول في آب / اغسطس ان يوسّع صلاحياته الاقليمية عن طريق امتصاص القبائل السفلى حتى العربة^(٩) Larba . حتى في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ، حضر اجتماعاً للجنة التنظيم المصالية^(١٠) . واذا استثنينا قادة الاقليم الذين كانوا بإمرته^(١١) ، فقد كانت لدى مجموع المناضلين القناعة بأنهم منخرطون تحت راية مصالي . ولن تجري إزالة هذا الالتباس نهائياً إلا في عام ١٩٥٦ .

عبر الاتفاق بين كريم وبوضياف ، اللذين قررا توحيد قواهما ، عن نفسه بتوسيع قيادة الحركة الثورية التي اصبحت مذاك من ستة اعضاء بعد أن انضم كريم بلقاسم الى « الخمسة » . كان هذا ابناً لأحد اعيان دوار آيت يحيى أو موسى ، في القبائل ، وقد شدته النزعة القومية في عام ١٩٤٥ ، وكان قد التحق بالادغال منذ ٧ سنوات ، بعد قصة تتداخل فيها المسائل السياسية مع

* « أبناء يوم عيد جميع القديسين » ، يوم ١ ت ٢ / نوفمبر (١٩٥٤) ، يوم الانتفاضة .

الخصومات العائلية تداخلاً وثيقاً . كان « أسد الجبال » ، الذي لا يمكن الامساك به ، كائناً مجبولاً على المكر . كان ودوداً لكن متسلطاً ، وكانت أحاديته مديجة حسب الظروف . لم يكن كريم يقرر الهجوم أبداً قبل أن يكون أعد طريق الانسحاب . لقد التزم مع بوضياف لكن دون القطع مع مصالي ، إذ هل يعرف المرء ما ينبغي له المستقبل ؟ كل التحالفات جيدة ، شرط أن تكون العودة عنها ممكنة .

تخلي « مجموعة قسنطينة »

خلال اجتماع الـ « ٢٢ » ، طعن اربعة مشاركين^(١٢) ، كلهم من مدينة قسنطينة ، في القيادة المعينة ، دون إعادة النظر في الكفاح المسلح . فبالنسبة لأحدهم ، يوسف حداد ، « لم يكن للاجتماع طابع ديمقراطي . لقد تبنى مبدأ اختيار الزملاء ، وكنا ضد هذا المبدأ . كنا نريد العودة في كل شيء الى القاعدة الحزبية . وطالبنا أيضاً بأن يجري تعيين المندوبين في الخارج بطريقة ديمقراطية . وكنا نخشى أن يتم تسليم منظمنا للمركزيين^(١٣) » . كان وراء هذا الخلاف بصدد الطرائق مشكلة سياسية ، في الواقع . فمسؤولو قسنطينة يريدون البقاء على مسافة واحدة من المصاليين ومن المركزيين ، لأن أي موقف قد يدل على تحزب ضد مصالي كان سيضعف على الأرجح سلطتهم على المناضلين . يؤكد محمد مشاتي مايلي : « ... أول خلاف شخصي بالنسبة لي كما بالنسبة لقيادي قسنطينة (الذين كنت ارتبطهم في الماضي لأنني كنت احد مسؤوليهم في ايام المنظمة الخاصة) كان ناجماً عن وصف بوضياف إياي بالمصالي ، بوضياف الذي أخذ علينا كوننا لم نطرد المسؤولين المصاليين ، ومن بينهم مزغنه ... الذين جاؤوا يشرحون وجهة نظرهم امام المنظمة ... إن بوضياف في موقع بالغ السوء بحيث لا يحق له توجيه هذا القدر من التفرع والتوبيخ الى الناس : ففي حين كان يدعي الحياد ، ظل يقيم علاقات وثيقة مع المركزيين . وكان بقي هذا اقل خطورة لو لم يعزز هذا الوضع الملتبس كتابةً عبر اكثر من مقال في صحيفته *Le Patriote* . في تلك المناسبة ... حذرته من نتائج هذا السلوك ... »^(١٤) .

وقد ظهر حذر مجموعة قسنطينة تجاه بوضياف ، بشكل مكشوف ، خلال انتخاب القيادة . كان الاجراء المستبقى يهدف بالتأكيد الى ان يصادق الـ « ٢٢ » على ترشيح من دعوا لعقد الاجتماع . ووفقاً لمشاتي ، « كان قد تقرر انتخاب شخصين بالاقتراع السري ، لكن فقط من بين منظمي الاجتماع الخمسة ، على أن يختار المنتخبان بدورهم ، فيما بعد ، اعضاء اللجنة الآخرين ، بطريقة اختيار الزملاء . وقد كان هذان المنتخبان بن بولعيد وبوضياف .

« خلال ذلك الاقتراع ، عبرتُ جهاراً ، مرة اخرى ، عن خلافي مع بوضياف ، منازعاً في صفته كقائد عبر التصويت لصالح بن بولعيد وبن عبد الملك . وبدون ان اخفي الاسمين اللذين سجلتهما على الورقة ، ابرزتهما بوضوح لاولئك الذين كانوا بجانبني بهدف استثارة ... جدال حول هذا الموضوع^(١٥) » . لكن بوضياف لم يؤيد هذه الرواية في سرده لتفاصيل الاعداد لأول تشرين الثاني/ نوفمبر . فوفقاً له ، كان اجراء تعيين القيادة يهدف الى الحفاظ على عُقلية

اعضائها. وجرى الاتفاق اذاً على «أن يُنتخب فقط المسؤول الوطني بغالبية الثلثين» ويُترك له خيار اختيار أقرانه^(١٦).

إذا كان النشاطيون شكلوا اتجاهاً ، الا انهم لم يتوصلوا الى تقديم خط سياسي مستقل . واذا كان الارتباك الذي ساد وتم تعهده ، وغياب المعلومات ، ووزن العلاقات والارتباطات التراتبية ، إذا كان كل ذلك يفسر أن بعض النشاطيين وجدوا انفسهم متحالفين عملياً ، حتى تموز / يوليو ١٩٥٤ ، مع المركزيين ضد مصالي ، فإن رفض هذا الأخير اعتبارهم كمحاورين والنقاش معهم بصدد تفجير الثورة المسلحة لا يسهل التوضيح .

تعميق الانقسامات

في تموز / يوليو ، اصبح انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية ناجزاً . مذاك انتقلت جبهة الصراعات بشكل غير محسوس . فبالنسبة للمركزيين ، اصبح الخطر الرئيسي متجسداً مذاك بالنشاطيين الذين ادى نفاذ صبرهم للانتقال الى العمل ، وتمردهم ضد القادة وبأسهم الى خلق وضع لا يمكن التحكم به . ف ضد مصالي ، راح المركزيون ينددون بروح المغامرة ، وضد النشاطيين بـ « العملية الانتحارية » .

أما النشاطيون فبقيت المصالية هي الخصم بالنسبة اليهم ، إذ كان يبدو لهم ان مناضليها ، الذين تحركهم حساسية شعبية ، يعرضون للخطر وجود اية منظمة قادرة على العمل بفعالية وبنظام .

وكان ضعف التكوين السياسي لدى مناضلي القاعدة يسهل الفوضى وتصفية الحسابات ، لكن الروح الاخوية والوطنية في الحزب بقيتا حيتين وحالتا دون توضيح دقيق وصارم . ثمة إذا خطأ يجب عدم الوقوع فيه اثناء تحليل التيارات . فما من واحد منها كان متبلوراً بشكل نهائي : عام ١٩٥٤ ، كانت توجد نقاط اتصال عديدة بين مختلف الاتجاهات ، في القمة كما في القاعدة . فعضوان في اللجنة المركزية كانا قد قد وقفا ضد سياسة مصالي ، هما منجي زين العابدين^(١٧) وسويح هواري^(١٨) ، ظلا على علاقة بانصاره . واحتفظ بولعيد ، حتى عشية الثورة ، بوهم الاعتقاد بأن المركزيين يقدمون العون للنشاطيين وبلغون لصالحهم دور الدعاويين في الخارج . ونادى محساس في البدء بالحياد بين اللجنة المركزية ومصالي قبل أن ينضم لهذا الأخير ، ثم يتعد عنه من جديد بعد اول تشرين الثاني / نوفمبر . وكان الغموض لا يزال يحيط بالعديد من المسارات ، كتلك الخاصة بعبد الحميد مهري وصالح معيزه ومحمد يزيد ، الذين قدموا بعض الوعود للقائلين بطريق الكفاح المسلح . وفي عين تموشنت ، وريوسالادو ، وقسنطينه ، الخ . كان مصاليون يناضلون مع النشاطيين .

إن دراسة لائحة المشاركين في المؤتمر المصالي وفي المؤتمر المركزي لمدينة الجزائر قد تسمح بإعطاء فكرة عن الملابسات ، وعن اللعبة المزدوجة للأفراد والجماعات ، علماً أن الانضمام الى هذا الاتجاه أو ذاك لا يتناسب دائماً مع خيارات واضحة ، فالروابط الشخصية والاعتبارات النفسية تلعب

دوراً مهماً . ولا يمكن ان نبخس تقدير الاهمية التي كانت ، في فترة البلبلية الكبرى تلك ، لصعوبة اي إعلام واستحالة أي جدال ديمقراطي .

في الحقيقة ، لم تكن الرهانات السياسية واضحة الا في القمة ، فالقاعدة لم تكن تفكر ، من جهتها ، إلا في العمل . ولهذا ، كان لأية مبادرة يمكن أن تقطع مع الجدل البيزنطي الذي كانت تغرق فيه النقاشات حُظوظ من النجاح . كانت الحركة التي تدفع الجمهور الاوسع من المناضلين ، عفويًا ، نحو مصالي ، تعبر عن الحاجة إلى عمل من اعمال القطع مع المجرى الشرعي ، الا ان مصالي ، المهتم بـ « إعادة النظام الى الحزب » بقي متقوفاً في منظور ضيق لتصفية الحسابات داخل الجهاز بدل الخروج سريعاً من المأزق . إن الحساسية ذاتها التي جعلت الجماهير تلتحق به سوف تدفع هذه الجماهير نحو اولئك الذين سيجرأون على الدعوة الى التمرد المسلح .

إن حدة الصراعات التي جعلت المناضلين يقفون ، بعضهم في وجه البعض الآخر ، ان تنتهي مع انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية . فالمعركة من اجل الارث الذي كان المركزيون يديرونه لصالحهم فتحت دورة جديدة للعنف في شهر آب / اغسطس . حصلت حوادث في سكيكده (فيليبيل) ، وعنابه (بون) ، وتبسة ، والجزائر ، وبوفريك Boufarik ، والاوله El - Eulma (سانت - آرنو) . ومن نيور ، في فرنسا ، شجع مصالي أنصاره على الايتروا مراكز الحركة بين يدي اللجنة المركزية : « لقد حققت مبادرة مناضلي الجزائر العاصمة التي تجلت في ٢٨ آب / اغسطس* الجاري ارادة الشعب الجزائري في استعادة ملكية أمواله . واني احبي ، شخصياً ، هذه المبادرة المفرحة الحازمة وواجه تهاني الحارة الى مناضلي الجزائر ، والى الشعب الذي سهل بدعمه وعونه مهمتهم^(١) . » . وهنا وهناك ، انحطت ارادة إنزال العقاب ، التي انطلقت من القاعدة ، فراحت تتسم مطاردة موزعي صحيفة المركزيين *La Nation algérienne* (الامة الجزائرية) ، وتزايدت التهديدات بالموت ضد الاحول وبوده وبن خده وكيوان^(٢) .

كان المصاليون يهدفون الى اخضاع المركزيين والنشيطين . وتعكس رسالة من مصطفى صحراوي ، مسؤول العربيه ، هذه العقلية تماماً ، فقد كتب الى مصالي : « أنبتك بأن ناحيتنا Localité تسير سيراً ممتازاً ، وأنصارالالا** معدومون تماماً ، مع أن شيخ الاسلام يعتبر بقعتنا كما لو كانت إقطاعته . . . زد على ذلك أنه لم يدر في خلدته أبداً ان يزور عائلته منذ زمن طويل ، وهو ما لا أنصح به إطلاقاً^(٣) » . كانت أعمال العنف ضد المناضلين ترفع جداراً من الحقد بين رفاق النضال القدامى ، وسيكون بين ضحاياها بوضياف وبيطاط وبن مهدي وبوصوف ، وكلهم من مؤسسي جبهة التحرير الوطني . . وكانت مشاعر الحقد المتراكمة تمهد الطريق امام تسوية حسابات اخرى ، اشد شراسة واكثر دموية .

*- كان المصاليون استعدادوا في بلكور مرآيات الحزب وسياراته .

**- تعبير تحقيري يعني شخصاً ضعيف الارادة (امرأة حقاء) . وكان المصاليون يصفون به انصار اللجنة المركزية .

ويمكن التساؤل إذا لم يزد من حدة العنف عمل مصالح القمع الفرنسية ، فمن الصعب أن نصدق أن تكون هذه بقيت مكتوفة الأيدي. ومع ذلك ليس لدينا غير القليل من العناصر لدراسة هذا العمل وشتى مناورات التسلل والتسميم. كل ما نعرفه أنه كان للادارة في معسكر النشاطين جاسوسان هما بلحاج جيلالي والمعاون سليمان (جودان) . لكن اذا كانت السلطة الاستعمارية استطاعت استخدام التناقضات السياسية والاجتماعية ، فنحن نعتقد ان عملها لم يكن حاسماً في تطور العلاقات بين الاتجاهات .

حاولنا ان نروي ما هنالك من اساسي في الوقائع التي وسمت ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وقد يكون من قبيل الادعاء ترك الانطباع بأننا رسمنا لوحة كاملة . ينبغي ان تكون في متناولنا ، على سبيل المثال ، شهادات الاحول ويزيد ودخلي لكي نرسم صورة حقيقية دقيقة لحدود التحالف بين النشاطين والمركزيين ولنواحيه . ينبغي ان يكون في متناولنا ايضاً محاضر اللجنة المركزية لقياس الخلافات والفروق بين اعضائها بشأن مواقفهم حيال مصالي والنشاطيين . وهو عمل ينبغي القيام به .

٨

الاتجاهات الثلاثة عشية الثورة

(١٩٥٤)

في البدء ، كانت الحركة المصالية ستعقد مؤتمرها في سان - دونيز ، في الضاحية الباريسية ، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي وعد بتوفير قاعة للمؤتمرين . ولما كان هذا الحزب تراجع ، في اللحظة الاخيرة ، عن إعارة القاعة ، فقد انعقد المؤتمر من ١٤ الى ١٧ تموز / يوليو ١٩٥٤ في هورنو ببلجيكا ، وحضره ثلاثمئة مندوب .

وجه المصالية

منذ جرى حل نجم شمال افريقيا ، فإن القواعد الأولى للمصالية هي التي لم تمنح جهاز الحركة الكثير من المنافع . والحاصل أن هذا الجهاز شهد خلال الصراعات الحديثة تحولاً مهماً ، فقد غدت اكثرية أعضائه منبثقة من لجان قاعدية . كانت التقارير التي عُرضت على المندوبين لدراستها تستعيد تحليلات مصالي السياسية . وقد قضت قرارات المؤتمرين الرئيسية بتطهير حركة انتصار الحريات الديمقراطية . ، وبتعديل الهيئات القيادية ، والقطع مع توجه المركزيين .

لم يكن التطهير صارماً ، فمصالي أيد اتباع الحلم تجاه الكوادر . وكانت لائحة القادة الذين ينبغي استبعادهم ، التي وضعها في ١٢ تموز / يوليو ، قبل يومين من المؤتمر ، تضم ثمانية أعضاء في اللجنة المركزية هم بن خده ، والاحول ، وسيد علي ، وكيوان ، وبوده ، ويزيد ، ولوانشي وفروخي . ومن الملاحظ أنه لم تتخذ اي عقوبة بحق النشاطيين . وقد جرت المصادقة على التدابير التي اقترحها مصالي ، لكن كانت هناك حاجة للكثير من الضغوط والمداخلات في كواليس المؤتمر لإثناء المدافعين عن موقف راديكالي عن دفع النزاع بين القادة والمقودين إلى حدود أبعد .

جرى استبدال اللجنة المركزية بمجلس وطني للثورة ، تشكل ، اجتماعياً ، من تجار صغار ، وفلاحين متوسطين ، وعمال غدوا محترفين سياسيين ، ومن منحدرين طبقياً . أما المكتب السياسي فتشكل من مولاي مرباح (وكيل * قضائي) ، ومزغنه (عامل ترامواي قديم) ، وفيلالي (عامل

*- محامي الدفاع للشؤون الاسلامية .

دهان سابق) ، وعيسى عبدلي (دركي متقاعد) ، ومشاوي (حربي براميلي) ، ومصالي .
من الناحية الجغرافية ، ومن اصل ٣٠ عضواً في المجلس الوطني للثورة ، كان ١٠ من ولاية
الجزائر (مزغنه ، الاعجالي ، بوجرودي ، سيد علي آدب ، عبد الله حبشي ، باسطا أرزقي ،
بوعلام ، بوزيد ، علال ملزي ، مصطفى بن محمد) ، و٤ من اقاليم الجنوب (مولاي مرباح
من شلالة ، دواو عبد العزيز محمد من الاغواط ، ونسبه من واد صوف) ، و٤ من ولاية قسنطينه
(فيلاي من القل ، والبيضاوي من عين بيضا ، ورافة عبد المجيد من سوق اهراس ، وبخات
من عنابه) . و٩ من ولاية وهران (مصالي ، بن سيد ، ومشاوي ، وتشوار شعيب من
تلمسان ، وعبدلي وطيب واسطمبولي من مسكرة ؛ وبين عيسى خلدون من مغنية ؛ وبوشريعة
من مرسي الكبير) و٢ من القبائل (الحاج من بالسترو وولصير من تزلت) . وبين الطابع
الجغرافي للتمثيل المصالي هيمنة المدن بشكل واضح ، وبذلك يتميز عن تمثيل النشاطين حيث
العناصر المنتمية الى القرى والاقاليم الجبلية اكثر عدداً . اصف الى ذلك ان مستوى تعليم القياديين
المصاليين أعلى من مستوى تعليم النشاطين لكنه اضعف من مستوى المركزين ، ونجد بينهم
وكيلين قضائيين (مرباح ورافه) ومدرسا للعربية (البيضاوي ، تلميذ بن باديس) ومعلما
(باسطا أرزقي) .

على الصعيد السياسي ، قرر المؤتمر إعادة النظر في السياسة الانتخابية وسياسة الوحدة ، ورفع
مستوى المسؤولين بفتح مدرسة كوادر ، واقامة علاقات « اشد فعالية مع الاحزاب السياسية
للشعب الفرنسي والحركات الوطنية للشعوب المضطهدة ، وشارك المرأة في النضال » والمبادرة الى
التعريب ، اي تسهيل صعود كوادر ذوي تكوين عربي (٣) . كانت القطيعة مع المركزية
واضحة ، وبالنسبة للمناضلين وعدد من القياديين ، كان مؤتمر هورنو فاتحة تعبئة شعبية كثيفة ،
الشرط الذي لا غنى عنه لفتح الطريق امام الكفاح المسلح .

لم يكن الوجه الجديد للحركة المصالية وجه حزب طبقي . فحساسية كادراته بقيت مطبوعة
بحذر غريبي تجاه الاجنبي ، وكان جمهور مناضليه ، المبلتر أو المهدد بالبترة ، معادياً
للبورجوازية ، لكن يفتقد وعياً اجتماعياً خاصاً به . إلا أنه كانت لديه معلومات حول الحياة
الداخلية للحركة الوطنية وتجربتها اوفر من معلومات مناضلي الاتجاهات الأخرى . فبين كانون
الاول / ديسمبر ١٩٥٣ واولول / سبتمبر ١٩٥٤ ، جرى إبلاغه بكل المشكلات والجدالات
التي عاشتها الحركة الوطنية منذ نشوء نجم شمال افريقيا . فبالاضافة الى التقرير الى المؤتمر ، يمكن
أن نذكر ايضاً وثيقة حول فدرالية فرنسا وبيان هورنو . وفي الرسالة التي وجهها مصالي الى المكتب
السياسي ، شدد على الاعلام داخل الحزب ، واوصى كذلك بالتقشف . « إن مال الحزب
مقدس . إنه كذلك عرق العمال ، ناتج عمل قاس في المصانع حيث قدم العامل الجزائري عاقبته
ورثته وفي الغالب شبابه وحياته . في كل مرة يتصرف احدنا بهذا المال ، عليه أن يفكر بهذا . »
ولا يجري نسيان الدين : « ينبغي لسلوكنا كإناس ذوي جدارة ، ولمراعاتنا المبادئ الاسلامية ان

يتقدما اضطلاعنا برسالتنا النبيلة . « لا ينبغي اهمال اي شيء ، أو اخفاؤه ، وانا أصر على ضرورة أن تكون الأشياء ، على العكس ، واضحة تماماً وأن تجري دراستها من ضمن الاهتمام المستمر بتوضيحها ، وفي الوقت ذاته تحديد المسؤولين والمسؤوليات^(٣) . »

إذا كان انصار مصالي يتميزون ، كمحرضين فعالين ، بكفاحية عظيمة ، فإن حذرهم تجاه المثقفين ، المعبرين ناقلين للبرجزة والاصلاحية ، سوف يبعد عنهم الكثير من العناصر . وينبغي الإشارة بهذا الصدد الى أن موقف التحفظ ذاك لم يكن مجرداً من كل أساس .

كان وراء العداء للمثقفين داخل الحركة المصالية ماض طويل . فلما كان ناتج تهرب المثقفين من مسؤولياتهم إزاء الواقع الكولونيالي حتى عام ١٩٤٢ ، فسوف يستمر بعد التحاق العديد منهم بالنزعة القومية . ومنذ عام ١٩٤٦ ، سوف يحمل فضح المثقفين معنى آخر ، حيث أصبح رد فعل ضد نخوية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والعلماء الذين يطالبون بقيادة المجتمع باسم مهارة قادتهم وثقافتهم . من هنا تمجيد روح التضحية والكفاحية المعبرتين فضيلتين تلازمان الناس الآتين من صفوف الطبقة الدنيا من الشعب ، بوجه الحصر . كان العداء للمثقفين داخل حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية محصلة للتنافس من اجل امتلاك الجهاز ، بين رواد النزعة القومية ، الرجال الموثوقين المتعلقين بالطريق الثوري لكن المفتقرين غالباً للثقافة السياسية الرفيعة ، ومثقفين وصوليين ميالين للحلول محلهم لجرهم في طريق الاصلاح اكثر مما لمساعدتهم على تخطي حدودهم .

إن العداء للمثقفين ، المنفصل عن نضال الطبقات المختلفة لقيادة المجتمع ، لم يكن في نهاية المطاف غير تعويض وهمي من تعزز وزن الشرائح المميزة في المجتمع وفي الحركة القومية .

لكن الوقائع بينت أيضاً ، خلال الازمة ، أن المثقفين ينقسمون ، كالعديد من القياديين العاميين ، الى معتدلين وراديكاليين . وبالنسبة لبعض الكادرات من اصل شعبي ، كان على الهجمات ضد المثقفين والمنشقين عن الطبقات الاخرى ان تسهل صعودهم السريع في الهرم الحزبي . وقد عبر المثقفون المصاليون ، الذين وعوا هذه الظاهرة ، عن انزعاجهم امام مصالي : « لم يسمي السيد الخفيف* اليك ، يا قائدنا ، حين ينسب اليك فكرة الحذر من المثقفين . هل يجب السماح للسيد الخفيف بأن يقول بفظاظة وباسمك : « لا يحتاج مصالي الى المثقفين . ان زبير** ، وبن خده ، وكيوان وامثالهم ، نماذج منهم » . بوذي أن يعرف ان إرته وسيد علي وكثيرين غيره لم يترددوا على المدرسة بمثابة . وللأسف ، فإن هذه الفكرة التي يُعبر عنها باسمك تجري استعادتها مع تعليقات وشروح (. . .)^(٤) . »

*- اسم فيلاي المستعار ، عضو المكتب السياسي .

** - اسم م . يزيد المستعار .

المركزيون

نظم الاتجاه المركزي نفسه على مرحلتين . ففي ١٤ تموز/ يوليو ، في الوقت ذاته الذي عقد فيه المصاليون مؤتمرهم ، عقد كونفرنس ضم الكوادز والفروع التي بقيت مخلصه له وارسل الى مصالي وفداً مؤلفاً من المعجوزي وقدروج وحسني يطالبه بـ « إعادة النظر في مواقفه » . وفي ١٥ آب / أغسطس عقد مؤتمراً شارك فيه قياديان من الاوراس ، هما قائد الدائرة بشير شيجاني ، مساعد بن بولعيد ، ومسؤول مدينة خنشله ، عباس لغرور . هذا المؤتمر الذي صادق على مواقف اللجنة المركزية ، على الصعيد السياسي ، ابرز وجود تيار تعاطف قوياً حيال النشاطين . وهذا ما تشهد عليه مداخلات العربي ماضي (فرع باريس الطلابي) ، وبن يوسف (فرع صُماع Somâa) ، وعلي منجلي (فرع عزابه) ، وبن ملح (فرع قالمه) ، وكانت كلها لصالح جماعة بوضياف .

من الناحية الاجتماعية ، كان القادة المركزيون يستندون الى البورجوازية الصغيرة والعناصر البورجوازية المهتمة بالاشراف الدقيق على المشاركة الشعبية في النضالات السياسية . وكان تركيب الجماعة التي يشكلونها أقل انعدام تجانس من تركيب خصومهم ، ويمكن أن توصف بحق بـ « البورجوازية الصغيرة » بمقدار ما يشكل المثقفون فيها اكثرية ، ونذكر من بينهم بن خده وبن تغليقه (صيدليان) ، وكيوان (محام) ، وجيلاني (مدرس) ، وفروخي (حائز دبلوم دراسات عليا اسلامية) ، وبلعيد عبد السلام (طالب طب) ، وبن مهل ، وصالح لوانشي ، وسعد دحلب ، ومسعودي زيتوني (صحفيون) ، وبن شيخ الحسين ، وقاسم رزيق ، وعبد الحميد مهري ، (مدرسون بالعربية) ويزيد وعبد الملك بن حيلس (طالبا حقوق) ، وبولكروغ (ملاك أرض) . وكانت الوظيفة العامة ممثلة بنتم وعيسات يدير ، والفلاحون الميسورون بالمعجوزي وبوقادوم وصالح معيزه (قائد ترك مركزه لأسباب سياسية) ، والتجارة براجف (تاجر متجول في فرنسا) ، وقدروج (تاجر حليب) ، ومحمد بن يحيى (خباز) ، وسويح . أما حسين الأحول وطيب بولخروف فمن اصل بورجوازي صغير تجاري . ويمكن اعتبار العنصر العامي في هذه الجماعة (بوده ، سيد علي ، دخلي) في درجة تحول طبقي لأنه يمتلك مستوى ثقافياً رفيعاً نسبياً .

من اصل ٣٠ عضواً في اللجنة المركزية كانوا قد مارسوا مسؤوليات بين نيسان / ابريل ١٩٥٣ وآب / اغسطس ١٩٥٤ ، كان ١٣ من ولاية الجزائر^(١) ، و٢ من الجنوب الجزائري^(٢) ، و٩ من ولاية قسنطينة^(٣) ، وواحد من ولاية وهران^(٤) ، وواحد من القبائل^(٥) ، وواحد من المهاجرين الى فرنسا^(٦) . وفي الاخير ، فإن التيار المركزي يستمد الجزء الاساسي من قواه من الجزائر والبلية . كما أن انغراسه في القصبه ، بالعاصمة ، لم يكن قليل الاهمية .

يمكن تعداد خمسة ملامح تميز « المركزيين » عن خصومهم المصاليين : التشديد على الثقافة ، وبالتالي على « الكفاءة » ، ارادة اعطاء الحركة مؤسسات لتسوية النزاعات الداخلية ؛ التباعد عن

التراث ؛ التوجه نحو التعددية السياسية ؛ والاصل الايديولوجي (الطبقي) لعدائهم للشيوعيين .

رغم انغراس المركزيين الشعبي الضعيف ، فقد نجحوا في مهلة زمنية قصيرة نسبياً في اختيار عشرات الكادرات لخلق مرابط صلبة في الحركة النقابية والحركة الطلابية والحركة الكشفية . كانوا يميلون إلى وضع الكوادر ذوي الاصول العامية في المؤخرة ليضمنوا صعود طلاب ومثقفين وإلى الاستناد ، ضمن النقابات ، إلى مجموعة المستخدمين .

منذ خلق امانة عامة للحزب ، عام ١٩٤٩ ، عباً قادة اللجنة المركزية كل قواهم لاقناع الهيئات القيادية بضرورة وضع تحديد نظامي للعلاقات داخل الحركة ولتسوية الخلافات من دون أزمة كبرى . وإذ أدار «المركزيون» الظهر للتمت التفتيشي الذي كان يسيطر في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وابتعدوا عن التراث ، في الوقت الذي ظلوا فيه متعلقين بالدين ، اجابوا عن تطلعات الشرائح المدنية العريضة وكبحوا نزوح الكوادر نحو الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي كان يجتذب الطلاب والمثقفين .

منذ نيسان / ابريل ١٩٥٣ ، تراجع المركزيون عن تطلع منتشر بشكل كثيف بين الجموع الواسعة للحركة ، لكن لم يكن مصوغاً علانية ، هو التطلع إلى تدجين الاحزاب الاخرى^(١١) . في حين كان المصاليون يعتبرون الحزب الشيوعي الجزائري ، في البدء ، خصماً سياسياً ، رأى فيه اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بوضوح ، أداة لقيام مجتمع تُستبعد منه الملكية الخاصة .

كل هذه الملامح تشير إلى التيار المركزي كجنين جماعة ليبرالية في وضع لم يكن ناضجاً لسيطرتها . ظهرت مفاهيمها في المقدمة ، في وقت متأخر جداً ، وكان التحاق الجماهير البروليتارية الكثيف بحركة انتصار الحريات الديمقراطية يمارس ضغوطاً مختلفة عن تلك التي تتناسب مع التطلعات العصرية والليبرالية للاتليجنسيا الفرنسية .

خصائص الجماعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني

ظهرت جبهة التحرير الوطني بصورة علنية في اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، لكنها نشأت في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر في نهاية اجتماع للجنة السداسية ، وإنه لجوهري أن يعرف المرء اصل تكوينها . لقد تشكلت نواتها الأصلية على مراحل ثلاث ، ونحن رأينا أن اللجنة الثورية من اجل الوحدة والعمل كانت في البدء شراكة بين النشاطيين والمركزيين ، وكان تجمع فيها أنصار الثورة المباشرة (بن بولعيد وبو ضياف) على حدة منذ حزيران / يونيو ١٩٥٤ واستندوا إلى مجموعة الـ « ٢٢ » التي انضمت إليها في تموز البعثة الخارجية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (آيت احمد ، وبن بلا ، وخيضر ، الذين كانوا يقيمون في القاهرة) ، بالإضافة إلى ولاية القبائل (التي كانت مع ذلك لا تزال جزءاً من الاتجاه المصالي) . ولقد

تبلورت وجهات النظر السياسية لهذه النواة داخل المنظمة الخاصة ، وفقط تجربتها المشتركة في العمل هي التي جعلت منها جماعة وحيدة الاتجاه بمواجهة الجماعات الأخرى .^١

كانت الجماعة المؤسسة لـ **جبهة التحرير الوطني** تعتبر منذ عام ١٩٤٧ ان ثمة وضعاً ثورياً في الجزائر ، وإن سياسة قيادة حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ترفض الاستفادة منه ، خوفاً من المخاطرة وتأثير اصلاحيها . ولا يمكن فهم هذا التقدير ، معزولاً عن مسار اعضائها ، وكانت الاكثريّة الساحقة من هؤلاء قد انضمت الى حزب الشعب كرد فعل ضد مذابح ٨ أيار / مايو ١٩٤٥ ، وغالباً ما كانت تميل الى تعميم تجربتها الخاصة .

ينتمي الـ ٣٣ رجلاً الذين بادروا هكذا الى تفجير الثورة الى الكوادر العليا في الحزب . وكان اثنان منهم قد وصلوا سابقاً الى المكتب السياسي (خيضر وآيت احمد) ، واربعة الى اللجنة المركزية (آيت احمد ، وابن بلا ، وابن بولعيد ، وحيضر) ، ومارس ثمانية مسؤوليات مهمة في التنظيم (بوضياف ، مسؤول التنظيم في فرنسا ؛ وديدوش ، مساعد بوضياف ؛ وابن مهدي ، وبوضوف ، وابن عبد الملك ، ومشاتي ، وبوعلي ، وكريم) الا أن من كانت لهم معرفة بالبلاد ، ومشكلاتها وبالتاريخ الداخلي للحزب ، كانوا اقلية . وكان القادة الرئيسيون من مراكز صغيرة ، وقد بقي الاوروبيون بالنسبة اليهم « اولئك الذين في الجهة المقابلة » . والكثيرون لم يجتازوا حدود الاقليم الذي ولدوا فيه ، وكانوا ، لهذا السبب ، ميالين للقبول باقليمية طبيعية .

على صعيد التعليم ، كانوا جميعهم ، تقريباً ، يحوزون شهادة الدروس الابتدائية ، لا بل كان بعضهم بدأ دروساً ثانوية^(٢) بالفرنسية والعربية . الا انه يمكن اعتبارهم عصاميين ، حصلوا على الاساسي في تكوينهم في مكان العمل . وهم لم يكونوا يمثلون ، جغرافياً ، كل اقاليم البلاد . فسته عشر جاؤوا من ولاية قسنطينة ، وستة من ولاية الجزائر ، واثنان من ولاية وهران ، و٩ من القبائل . ويبين تحليل اكثر دقة انه إذا كانت ولاية قسنطينة تمثلت بشكل منسجم ، فإن مندوبي ولاية الجزائر كانوا جميعاً من الجزائر المدينة ، بينما لا يمكن ان يتكلم مندوبو القبائل الا باسم القبائل الكبرى . وكانت مراكز الاشعاع التي ستفرق منها قوى **جبهة التحرير الوطني** ، محدودة ومركزة جغرافياً في الوقت ذاته . ولأن القوى كانت ضعيفة في الجنوب وفي القبائل الصغرى وولاية وهران ، فسوف تكون المصادمات مع انصار مصالي قاسية في تلك الاقاليم .

غالباً ما جرى وصف مؤسسي **جبهة التحرير الوطني** كمنبثقين من البورجوازية الصغيرة^(٣) ، او كممثلين للتعبير السياسي عن تلك الشريحة . ولا يمكن هذه الاحكام الا أن تجعل التحليل خاطئاً والوقائع غير مفهومة . وكما بين جان فرانسوا ليوتارد بشكل ممتاز ، فهؤلاء الرجال « متميزون ايديولوجياً وسياسياً عن البورجوازية الصغيرة (. . .) . فوجهة نظرهم حول الاقتصاد والمجتمع مختلفة نوعياً ، وانعدام استلابهم حيال امتلاك المنتجات لا يمكن اختزاله الى دين المال الخاص بالبورجوازيين الصغار . ويضاف الى هذا التباين السوسولوجي الاحتقار

الذي لم يكن يمكن المناضلين السريين المطاردين طوال سنوات (. . .) الا ان يشعروا به تجاه طبقة كان طموحها الاقصى على الدوام ، وحتى الثورة ، أن تتأثر مع البورجوازية الصغيرة الفرنسية^(١٤) . إن تحديد الطبيعة السياسية والايديولوجية لمؤسسي جبهة التحرير الوطني إذاً بأصلهم الاجتماعي يعرّض من يقوم بذلك لعدم فهم افغالمهم ، أو لتفسيرها بمفاهيم عجائبية ، وهذا مثل ذلك .

يتعلق الامر بمجموعة سياسية مؤلفة في شطرها الأكبر من المنحدرين طبقياً ، حيث يتجاور من يمكن ان نسّمهم ابناء « الخيام الكبرى » الذين أصابهم الاستعمار في سلطتهم وحياتهم في أملاكهم (زعموم قماروي ، آيت احمد ، بوضياف ، بن مهدي) ، وبروليتاريون حققوا ارتقاءهم الاجتماعي (خيضر ، بيطاط) ، ومستخدمون (بوعجاج ، مرزوقي) ، واعيان او ابناء اعيان ريفيون (بن بولعيد ، كريم) ، وحرفيون (زيغود) و ابناء تجار او فلاحين لم يعملوا في يوم من الايام (ديدوش ، بن بلا ، بن طوبال ، بلوزداد) ، الخ . وقد قطع اعضاء هذه الجماعة روابطهم مع بيئتهم الاصلية ليقيموا علاقات اخرى مع العامة المدنية والريفية : « ان الجماهير المستغلة هي الأكثر استقبلاً ، لا سيما للمناضلين الذين تفهم اخلاصهم^(١٥) » .

كانت فكرة ثابتة تحرك مؤسسي جبهة التحرير الوطني ، انتقلت اليهم من حزب الشعب الجزائري مباشرة : لن يفرض الاستقلال إلا بالحرب . بدا لهم أنه ما من تقدم يمكن أن يتحقق داخل الاطار الكولونيالي . حتى فكرة تحسينه كانت تصدمهم ، وقد ادانوا ، دون تمييز ، فرحات عباس والعلماء والحزب الشيوعي الجزائري ، وفيما بعد المركزيين ، لا لأن هؤلاء كانوا معادين للاستقلال بل لأنهم اعتقدوا بتحقيقه على مراحل متعاقبة . من هنا لا مبالاتهم - إذا لم نقل احتقارهم - تجاه اولئك الذين يعلقون اهمية كبرى على المطالب الاجتماعية . فالمادية لا تتأثر ، بالنسبة اليهم ، مع فلسفة ، بل مع النضال الجشع لأجل اهداف مباشرة ، ذات طبيعة مادية . إنهم يتعبدون للشعب ، لكن يكونون فهماً مجرداً له .

لما كانت تحركهم رؤيا رسولية لمجتمع مساواتي ، فقد آمنوا ايماناً مطلقاً بالافكار . وقد ساهم انغراسهم العميق في الشرائح المستبعدة من الانتاج في تقوية ذلك الاعتقاد لديهم بأولوية الافكار . وبما انهم كانوا ضد الانتخابات ، وضد كل وحدة مع الاحزاب التي لا تتطلع الى الكفاح المسلح ، فقد دفعوا رفضهم للمجتمع القائم الى حد الرغبة احياناً في تفاقم وضع الجماهير من اجل تسريع التطور الذي يتوقون اليه .

كانت نهاية النظام الاستعماري تهمهم اكثر من ممارسة الحريات . وكان سعي التيارات البورجوازية وراء الحرية لصالح ذوي الامتيازات وحدهم ، والطابع الارهابي للقوانين الاستعمارية يزيدان من حدة لا مبالاتهم بحقوق الافراد لصالح حقوق الجماعة ، وذلك لا سيما ان الجزائر السابقة للاستعمار لم تكن تعرف الديمقراطية . وقد بقي انعدام التسامح ، ورفض

النقد ، والقدرة على التصرف واساءة التصرف ، حية وفاعلة ضمن تقاليد البلد .

كانت الغاية تبرر كل الوسائل : الخيل لتعبئة الفلاحين ، الخطاب الديني لسد الفجوة ، التي تفصلهم عن الطبقات الشعبية التي تسحقها الحياة اليومية ، سداً اصطناعياً . وكانت القيم الجديدة المستوحاة من الاتصال بالغرب تشق طريقها بصعوبة . فالرأسالية مرفوضة باسم القيم القديمة وعدالة توزيعية ، والوضع الاجتماعي للجماهير الجزائرية يرتبط في نظرهم بالاستعمار لا بإدخال نمط انتاج جديد .

كانت الايديولوجية المسيطرة للجماعة المؤسسة لجهة التحرير الوطني ، قومية وشعبوية في التحليل الأخير . فأعضاؤها يعتبرون ان الامة الجزائرية قد اصبحت ناجزة قبل الاستعمار . « اصبحت الجزائر شخصاً يجتاز التاريخ » (غاليسو) ، قدره أن يستعيد نقاوته الاصلية . ومن هذا الفهم ينبع رفض الافراد الآتين من خارج الجماعة العربية - الاسلامية ، باستثناء اليهود . لكن هذا التنازل يبقى نظرياً . فلقد أكد بن طوبال : « بإمكاننا الاقتناع بأن الشعب الجزائري لن يقبل وضع اوروبي او يهودي في الحكومة او في موقع مسؤولية ، وذلك لاسباب تتعلق بالثقة يسهل فهمها^(١٦) » . وقد كان هذا الموقف حيال الاقلية الاوروبية احد الملامح التي تميز القوميين الشعبويين عن الاتجاهات القومية الأخرى . ومن كان يبتعد عن هذا الموقف سرعان ما كان يجري اتهامه وتخطيه لصالح الأكثر تصلباً .

طبع انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤسسي جبهة التحرير الوطني بصورة أعمق مما طبع اتجاهات الحزب الاخرى . وسوف يحتفظون بسببه بضغينة ثابتة تجاه القياديين ، ولا سيما تجاه مصالي . فبالنسبة إليهم ، مجرد ان يكون المرء انتمى لاتجاه آخر غير اتجاههم يُسجل بالضرورة في ملفه كسبب للاشتباه به ، ينزل بثقله على تاريخه السياسي . وبوجه أخص ، فإن الانتفاء السابق للاتجاه المصالي أو للاتجاه المركزي يبقى في نظرهم نقيصة لا يمكن محوها . ومع ذلك ، فقد كانوا تأرجحوا جميعاً قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ بين مصالي واللجنة المركزية .

كانوا يعارضون المصاليين الذين يريدون حسم الخلافات السياسية قبل الانخراط في العمل المسلح ، والمركزيين الذين يعتبرون الثورة مبكرة ، ذلك أن برنامجهم كان يطرح المباشرة بالعمل قبل كل شيء . ولن تنطرح مشكلات القيادة والقضايا السياسية عليهم الا فيما بعد .

مسألتان حول أصول جبهة التحرير الوطني

تشير اصول جبهة التحرير الوطني مسألتين مهمتين ، أولاها معرفة لماذا نُسبت أبوة الثورة زمنياً طويلاً للجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل ، والثانية مصدرها التكتم حول النقاشات السياسية التي تمت خلال الأزمة .

من ١٩٥٤ إلى آب / اغسطس ١٩٥٦ ، كانت الاطروحة الأكثر رواجاً حول اصول جبهة

التحرير الوطني تنسب ابوة الثورة الى اللجنة الثورية . فبفعل واحدة من تلك الغرابات التي يملك التاريخ سرها ، اتفقت كل الاتجاهات التي تجاهت داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حول هذه الرواية المغلوطة للوقائع . إن الاحالة الى اللجنة الثورية ، التي لم تنل رضی بن بلا ولا رضی كريم ، إنما تناسب المركزيين ، إذ تسمح لهم بالتذكير بأنهم ارتبطوا بالنشأطين من أذار / مارس الى تموز / يوليو ١٩٥٤ وبوضع سياستهم التي ليس لها بريق الراديكالية بين قوسين .

إن القادة المصاليين ، الذين تم تخطيطهم على أرض الكفاح المسلح التي ظنوها محفوظة لهم شرعاً ، والذين قاموا في تموز / يوليو ١٩٥٤ بفضح اللجنة الثورية للوحدة والعمل بوصفها « ستاراً تختبئ اللجنة المركزية وراءه » ، لا ينكرون مبادرتها الى الانتفاضة . يجعلونها أداة لمكيدة دبرها المركزيون^(١٧) ، الا أنهم لا يجهلون مع ذلك شيئاً عن القطيعة بين المركزيين والنشأطين ، وكل الشهادات متفقة بصدد هذه النقطة . لقد كتب دانييل غيرين ، مستنداً إلى ملاحظات غير منشورة لفنسان مونتاي والى مقابلة مع مزغنه : « في ١٥ آب / اغسطس^(١٨) ، غادر بن بولعيد الاوراس الى طرابلس ناقلاً رسالتين احدهما موجهة الى واحد يدعى « احمد » لم يكن غير بن بلا . . . وقد تسرب الخبر الى احد المركزيين . . . فزار مسؤولاً مصالياً ليعلمه بما يحاك . كان تفجير العملية محمداً ، وفقاً لهذا الناقل ، لنهاية أيلول / سبتمبر . . . وما ان علم مزغنه بالأمر حتى استقل الطائرة من الجزائر بهدف زيارة مصالي في نيور واعلامه بتلك الاستعدادات ، التي لم يكن الرجلان يأخذانها ، في كل حال ، كثيراً على محمل الجد ، سواء بالنسبة للتاريخ المتصور ، او بالنسبة للمضمون^(١٩) . »

اذا كانت الاسباب ، التي من اجلها جعل المركزيون والمصاليون من اللجنة الثورية المسؤولة عن اعمال اول تشرين الثاني / نوفمبر ، مفهومة يبقى ان نعرف لماذا ترك مؤسسو جبهة التحرير الوطني انفسهم هذه الاسطورة تتطور وتنمو . كان الرهان الحقيقي ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، حشد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية حول قيادة جديدة . وتؤكد رسالة من محمد خيضر ، مؤرخة في ٧ شباط / فبراير ١٩٥٥ ، دون اي التباس أن انضمام مناضلي الحركة هو المطلوب قبل كل شيء : « هذا النضال الذي لا ينبغي أن يكون له غير مآل واحد ، استقلالنا ، يحتاج لكل الطاقات من اجل ان يكون فعالاً . ان هذا الالتزام هو الذي سيسمح قبل كل شيء بإعادة تجميع كل القوى الحية في البلد ، اي في حركتنا . ازاء الانشقاق الناتج عن الازمة التي اضعفت الحزب بشكل خطير ، لم يفارقنا لحظة واحدة هم إعادة تجميع الحركة بكل الوسائل . »

هذه اللغة موجهة الى مناضلين تواقين للعمل لكن غالبيتهم الساحقة تتبع مصالي واللجنة المركزية . يقول إعلان ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٤ : « نحن مستقلون عن الجماعتين اللتين تتنازعان السلطة » . كانت مصالح مؤسسي جبهة التحرير الوطني الآنية تدفعهم للتكتم حول المسار والتقلبات التي جعلتهم يقفون في مواجهة قادتهم القدامى الذي لن يجابهوهم على

المكشوف الا في ساعة النجاح . فيما بعد ، حين لم يعد موقفهم المشترك في حركة انتصار الحريات الديمقراطية غير ذكرى بعيدة ، وحين جعلتهم الصراعات من أجل السلطة في الثورة ومن اجل مستقبلها يتواجهون ، تم اعطاء روايات اخرى عن بدايات الثورة ودور كل واحد فيها . ولم يكن اخفاء المناقشات ، والتكتم حول المجادلات بين المركزيين والمصاليين ، يتسم بالبراءة .

منذ ايار / مايو ١٩٤٥ ، كان السؤال الذي ينطرح في الجزائر هو التالي : سيطرة المعمرين أم تدمير النظام الاستعماري ؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن طرفاً اخرى ممكنة . لكن معارضة المعمرين الشرسة لأي إصلاح وانتهاك نظام الجزائر القانوني على يد اولئك بالذات الذين منحوه كانا يبينان ، إذا كان ثمة حاجة ، بطلان أي امل في تطور تدريجي . ورغم حكم الوقائع ، فان المركزيين اداروا ظهرهم للمطالب الشعبية وسعوا وراء مصالحه مستحيلة مع السلطة الاستعمارية أخرت المعركة الحاسمة وفجرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ضمن ظروف تاريخية ملائمة للعمل المسلح . ان مصالي هو الذي اضطلع بمسؤولية القطيعة حين دعا القاعدة جهاراً كي تنتفض ضد قياداتها وتضع حداً للتطور الاصلاحى . ان اتجاهه هو الذي هزم المركزية وازال العائق الرئيسي من امام العمل المسلح ، ولقد استفاد مؤسسو جبهة التحرير الوطني من عمله ، إذ ما كان في وسعهم ، لوحدهم ، ان يحطموا السد الاصلاحى ، فلقد كانت قواهم ضعيفة جداً ، وكان نفوذهم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية محدوداً .

نجاح المشروع الانتفاضي (١٩٥٤ - ١٩٥٦)

كانت جبهة التحرير الوطني ناتج انشقاق . وتظهر آثار ذلك في خطواتها الأولى ، فلقد تم اعداد الثورة على وجه السرعة . لم تعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل موجودة ، رسمياً ، في ٢٠ تموز / يونيو ، تاريخ إعادة تنشيط ما بقي من المنظمة الخاصة . . بدأ العمل المسلح في اول تشرين الثاني / نوفمبر ، وفي ظرف اربعة اشهر ، توجب تجنيد قوة ذات وجهة عسكرية وتسليحها وتنظيمها من بين مناصلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية . وتقدم لنا شهادة م . بو ضيف مفتاح هذا الاستعمال : « كان الوقت يضغط ، لانه كان ينبغي الاستفادة من الارتباك الذي خلفته الأزمة ومن ستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للافلات من قمع محتمل دائماً^(١) . » كان ينبغي كذلك تحاشي امتداد التخليلات في صفوف النشيطين تحت تأثير المركزيين والمصاليين في البليده ، وعين تموشنت ، وقسنطينه* .

بالاضافة الى هذه الأسباب ، هنالك ايضاً اعتبارات سياسية مهمة : بدأت مرارات السياسة الاستعمارية الفرنسية تتلاشى ، وكان يُحشى من ان تؤدي منظورات السلام في الهند الصينية ، والامال بالتفاوض في تونس وفي مراكش الى تركيز كل القدرة العسكرية الفرنسية في الجزائر. حسب المناضل في المنظمة الخاصة ، الاخضر بن طوبال^(٢) : « . . . كان المخرج الوحيد الممكن امام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة ، دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري اتباعها ، ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات . كان ثمة حلان أمام « مجموعة ال ٢٢ » : إما التنظيم اولاً ثم التفجير فيما بعد ، او التفجير اولاً والتنظيم فيما بعد . . . كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني^(٣) . . . » .

الوضع عشية الثورة

كانت الامكانيات المالية تافهة ، وتنقص الأسلحة، ولم تكن مخزونات المنظمة الخاصة كافية . وفي بداية كانون الاول/ديسمبر ، لم تكن مسائل التمثيل السياسي للحركة وتحديد برنامجها قد

* أنظر نخلة مجموعة قسنطينه ، الفصل السابع .

حُلت بعد .

كان مؤسسو جبهة التحرير الوطني غير معروفين كثيراً ، ولا انتشاراً لهم خارج الوسط الضيق لغير الشرعيين ، لذا تواجهوا إلى الأمين دباغين ليقودهم . إلا أن مفاتيحه بذلك من جانب بو ضياف وبن بو لعيد وكريم بلقاسم بقيت دون نتيجة^(٤) ، كما فشلت كذلك محاولات لدى عبد الحميد مهري^(٥) والعربي دماغ العتروس^(٦) . كان يجب التسليم إذاً بالمضي إلى الامام من دون رافع للراية معروف . كانت تنقص الرجال الذين صنعوا اول تشرين الثاني / نوفمبر الثقة بذاتهم ، وكانوا مقتنعين بدونيتهم السياسية إلى حد أنهم ترددوا بعد تكريسهم بزمن طويل في الظهور في مقدمة المسرح والتكلم بالاصالة عن انفسهم ، بينما كانت قوتهم في انهم كانوا اكثر إحساساً من الآخرين بضجر الرأي العام ازاء خصومات الاحزاب الجزائرية ، وفي أنهم ردوا على استفهاماته .

على الصعيد السياسي ، بقي الهدف الاقصى هو تدمير النظام الكولونيالي . وللوصول إلى ذلك ، تم توجيه النداء « إلى كل الوطنيين الجزائريين من كل الشرائح الاجتماعية ، ومن كل الاحزاب والحركات الجزائرية الصرفة^(٧) » . ينبغي ان يؤدي الاستقلال الوطني إلى « اقامة الدولة الجزائرية السيدة ، الديمقراطية الاجتماعية في اطار المبادئ الاسلامية » و« احترام كل الحريات الاساسية ، من دون تمييز عرقي او طائفي^(٨) » . لم تكن هنالك اية اشارة إلى برنامج اصلاحات وتحويلات ينبغي القيام بها ، فسوف تتم اعادة بناء المجتمع بعد المفاوضات مع فرنسا واستلام السلطة . لم تتم رؤية التناقض بين العرض المقدم للاوروبيين بإعطائهم الجنسية الجزائرية وطبيعة الدولة المزمع ارساؤها بالتوافق مع مبادئ الاسلام . وهذه الأمور المتراوحة بين الوضوح والغموض سوف تعيد فيما بعد اطلاق المساجلات التي سبق ان مزقت حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

جرى تقسيم الجزائر ، تنظيمياً ، إلى ست مناطق : الاوراس مع بن بولعيد ، ولاية قسنطينة مع ديدوش ، والقبائل مع كريم ، وولاية الجزائر مع بيطاط^(٩) ، وولاية وهران مع بن مهدي . وفيما بعد ، سوف تعتبر الصحراء منطقة ويولى امرها للمعاون سليمان ، ابن قاضي كولومب - بيشار . هذا التعاون ، المعروف باسم جودن ، كان في الواقع عميل استخبارات لصالح العدو ، وهو الذي سيسلم بيطاط إلى الشرطة في آذار / مارس ١٩٥٥ .

أما أداة النضال السياسي فلقد جرت تسميتها في اول تشرين الثاني / نوفمبر « جبهة التحرير الوطني » (ج . ت . و .) . ولما كانت تجسيدا للأمة ، فكانت الوحيدة المخولة تمثيل « الارادة الجزائرية » . كانت الحزب - الامة قبل ان تصبح الدولة - الامة .

واتخذت الاداة العسكرية اسم جيش التحرير الوطني . وكان ثمة مبدآن اساسيان للتنظيم :

● « اللامركزية : بسبب اتساع الارض الوطنية ، كان يستحيل ان يقود الكفاح أى جسم

مركز ، لذا تقرر ترك حرية العمل الكاملة لكل ولاية .

● اولوية الداخل على الخارج . وهو مبدأ سليم في جوهره بمقدار ما كان يعني انه لا يمكن فعل اي شيء من دون موافقة اولئك الذين يقاتلون على الارض (١٠) .

كان مخطط العمل العسكري ينص على ثلاث مراحل . الاولى هي مرحلة ارساء « الجهاز العسكري والسياسي للاعداد للثورة وتأمين امتدادها » . كان يتعلق الأمر بإثبات الوجود عبر عمليات ، ثم بدء عملية شرح سياسي ، وتحاشي المواجهة مع العدو ، ومهاجمة عملاء السلطة الاستعمارية والجواسيس للالغاء بالثقة الى الجماهير . اما المرحلة الثانية فتقضي بتعميم انعدام الامن ، وخوض نضالات جماهيرية وخلق سلطة مضادة . « كان على الجماهير أن تضطلع بمهام الادارة والقضاء بهدف قطع السلطة الاستعمارية . كما كانت الاستعلامات واللوجستية* والتموين من مهامها ايضاً (١١) . وتهدف المرحلة الثالثة ، اخيراً ، الى تكوين مناطق محررة « محصنة وخارج قدرة العدو على الوصول اليها بشكل مطلق . في هذه المرحلة الاخيرة بالذات كان سيتم الالتحام بين الوجه العسكري والوجه السياسي بهدف فرز الأجهزة المختلفة للسلطة الثورية ، كتجسيد مسبق لما ستكون عليه تلك التي ستقود البلد بعد الاستقلال (١٢) » .

بالتوازي مع هذه المهام الداخلية ، كان على آيت احمد وبن بلا وخيضر أن يقيموا ، بمساعدة من مصر ، شبكات لوجستية لتزويد مراكز المقاومة بالسلاح وتثمين الصدمة ، التي ستخلقها الثورة ، في ميداني الدعاوة والدبلوماسية . كان سيتم ابلاغهم بالاهداف المزمع بلوغها عسكرياً قبل تاريخ العمل المسلح المحدد في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ، عند منتصف الليل ** . وهذه الخطة ، المغربية من حيث وضوحها ، كانت تترك جانباً المسألة الاساسية المتعلقة بالشروط السياسية والمادية للنضال وتنظر للعلاقات مع اتجاهات حركة انتصار الحريات الديمقراطية الاخرى من زاوية امتحان القوة . لم يكن العمل المسلح اعلان حرب ضد فرنسا وحسب ، بل كان كذلك انقلاباً ضد قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، إذ كان محركو المنظمة الخاصة يتوقعون جر كل مناضلي الحركة وتخليصهم من نفوذ مصالي واللجنة المركزية عن طريق اجتذاب صواعق القمع ضد هذين الاخيرين .

كان هذا الحساب « يتوقف على خطأ محتمل من جانب الخصم ، وقد اقترفه حسبنا كنا نتوقع ، وحصدنا من ذلك نفعاً عظيماً . لم نكن نجهل انه في حال توجيه « ضربة قاسية » لن تتقاعس

*- تقريباً لكلمة Logistique ، بمعنى الفن العسكري المتعلق بتموين الجيوش ونقلها وايوائها (م) .

** - ان التاريخ ، المحدد في ١٥ تشرين الاول ، والذي ابغعه الى يزيد علال الفاسي ، وكان علم به على الارجح عن طريق البعثة الخارجية ، سوف يؤجل الى ٣١ منه . ولطمانة يزيد والاحول ، حدد بوضوح موعداً معها في القاهرة . وسوف يقامها اول تشرين الثاني / نوفمبر في العاصمة المصرية .

الحكومة الفرنسية عن حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسجن مسؤوليها ، وهو ما فعلته تاركة في نفوسنا ارتياحاً لا يوصف^(١٣) . الا ان الحساب المشار عليه كان مع ذلك مفرطاً في التبسيط . فالضربات التي تلقاها المصاليون والمركزيون لم ترسم لها جبهة التحرير الوطني بشكل آلي ، فالمناضلون ظلوا بغالبيتهم ، وخلال فترة طويلة ، مخلصين للخيارات التي اقدموا عليها خلال ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

بدا الهدف المقصود بلوغه ، وهو استقلال البلد ، غير متناسب مع القوى التي تملكها جبهة التحرير في المدى المباشر . لكن خطة العمل كانت تنطوي كذلك على نقاط ضعف خطيرة بالنسبة للتطور اللاحق للنضال . فهذه الخطة التي تم وضعها انطلاقاً من مهات الحرب ودون احالة واضحة الى ما سيكون عليه المجتمع المزمع بناؤه ، تعطي الجوانب التقنية المتعلقة بانغراس حرب العصابات اولوية على الجوانب السياسية ، وتكوين الجهاز العسكري اولوية على بناء الحزب . وفي هذا النوع من النضال ، مهما يكن اللجوء الى السلاح مهماً ، ينبغي ان يبقى خاضعاً للسياسة ، اي للبرنامج وللتنظيم الذي يطبقه .

والحالة هذه ، ما كان ذلك التنظيم ؟ هل المقصود جبهة التحرير الوطني ؟ لم تكن هذه بعد اكثر من حروف أولى ، لأن مؤسسيها كانوا جميعهم تقريباً على رأس اقاليم عسكرية . منذ البدء كانت السلطة بين يدي جيش التحرير الوطني . لم يكن محتاطاً لأي شيء بما يخص تحديد العلاقات بين هذا الجيش وجبهة التحرير الوطني في حال ابصرت النور الخلايا السياسية التي كانت خطة العمل تنص على تكوينها .

كل المؤلفين الذين درسوا الثورة الجزائرية يشددون على أبوة المنظمة الخاصة لجبهة التحرير الوطني ، لكن هذا الواقع الذي لا جدال فيه يستحق أن يتم تنويعه . فقادة المنظمة الخاصة الأولون يعترفون بأولوية الحزب التي لا جدال فيها على منظمته العسكرية ، ولديهم وعي واضح للشرائط المادية للكفاح المسلح . لا احد منهم كان يفكر بخلق منطقة محررة او بانتفاضة شعبية ، بل كانوا يعتقدون جميعاً بالحاجة الى حرب طويلة الامد^(١٤) والى قيادة موحدة منذ البدء . لم يهضم الكادرات الذين كانوا في المنظمة الخاصة إذاً تجربتها هضماً تاماً ، وكانت ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي التي حددت منظوراتهم ، وبالتالي تطور جبهة التحرير الوطني ، اللاحق ، اكثر مما دروس الماضي . ثمة عمل ارادي (الكفاح المسلح) يتحكم بولادتها ، وقد سيطرت العفوية على تطورها ، لكن بالرغم من فجائية انفجار العنف في اول تشرين الثاني / نوفمبر والظروف التي تم من ضمنها ، فقد كان تنويعاً لعمل اعدادي طويل لعب حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الدور الأول فيه . ولا يمكن تفسيره من دون معرفة معمقة بالفترة التي سبقت ، بالسنوات التي انغrust خلالها في الجزائر النزعة القومية المنبثقة من الهجرة العمالية في فرنسا ، وبلورت الأعمال .

ظهرت جبهة التحرير الوطني في فترة كانت الحركة الوطنية واعية فيها اهدافها وامكاناتها . في

حين تسببت الحركات الثورية السابقة بتقوية السيطرة الامبريالية ، كانت حركة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر التي هزت آسيا والعالم العربي وبدأت تتجلى في شمالي افريقية . هذا السياق الذي لا سابق له في تاريخ الجزائر اعطى الطابع الغامض وغير المكتمل لمبادرة جبهة التحرير الوطني حظوظه من النجاح .

من اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ الى نيسان / ابريل ١٩٥٥ ، كانت جبهة التحرير الوطني تنمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، من حيث تركيبها . فعلى كل المستويات ، ولا سيما في جيش التحرير ، ادرك مطلقو الكفاح المسلح انه لم يكن حساساً حيال مشروعهم غير مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ولم يفت ذلك حكومة مانديس فرانس التي حظرت الحركة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، محملة كل الاتجاهات في هذه الحركة مسؤولة انفجار العنف . وتشهد على ذلك وثيقة وُزعت على اعضاء البعثة الفرنسية الى الامم المتحدة في عام ١٩٥٦ : « يبدو ان الاحداث فاجأت القادة المصاليين . لم يكن الحزب قادراً على قيادة ثورة . الا ان بعض القادة المحليين كانوا قد اقاموا اتصالات مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل . وشاركوا في عمليات عيد جميع القديسين(*) (وهذا صحيح بالنسبة لاقليم عين تموشنت) . ومهما يكن ، يتحمل القادة المصاليون حصة من المسؤولية بسبب الحقد على الاجانب الذي سبق ان نشروه وتكوين المجموعات القتالية الذي كانوا بدأوه . ويشارك الأهلون في هذه المسؤولية ، فقد كانوا على علم بمشاريع اللجنة الثورية التي اعتبروها مع ذلك سابقة للأوان(١) » .

كانت النتيجة الأكثر ملموسية للعمل المسلح هي تبدل المواقف ، فلقد قدمت الأدغال للجميع وسيلة التعبير عن رفضهم لمجتمع مسدود ، ومذاك تسببت المطالبات والمصالح الفردية باحتجاج اجمالي على النظام الاستعماري .

فرضت شروط النضال الجديدة تبديلاً حقيقياً في التكتيك وفي الاستراتيجية . ولم يعد هناك من يخاطر بحياته من اجل اهداف محدودة كتطبيق نظام ايلول / سبتمبر ١٩٤٧ ، واستعداد الجزائريون ثقتهم بأنفسهم ، وأصبحت مطالبهم اضخم اهمية ، والتدابير التي ستتخذها الادارة الفرنسية فيما بعد لارضاء مطالب احتقرتها في الماضي جرى النظر اليها على انها تنازلات اضطرارية او محاولات لكبح المسيرة نحو الاستقلال .

انفراس سريع

كان نقل الكفاح الى المستوى العسكري من عمل اقلية ، سدت عليها المنافذ في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وسدت عليها المنافذ في المجتمع ، وكانت تعاني من المأزق السياسي بحدّة اكبر من معاناة بقية ضحايا النظام الاستعماري ، ولم يكن اليأس غريباً عن مبادرتها . هذه الاقلية

* اي يوم ١ / ١٠ / ٥٤ .

التي شكلت جهازاً بالمعنى الذي يعطيها إياه كارل ويتفوغل* ، كانت ضعيفة من حيث العدد . ففي شمالي ولاية قسنطينة حيث كان لحركة انتصار الحريات الديمقراطية قرابة ٧٠٠٠ مناضل ، كان عدد أعضائها تافهاً ، وكان بن طوبال يقدرهم بـ ٥٠ مقاتلاً^(١٦) . وكان عدد الرجال تحت السلاح ٣٥٠ في الأوراس^(١٧) ، و ٤٥٠ في القبائل^(١٨) ، و ٥٠ في ولاية الجزائر^(١٩) ، و ٦٠ في ولاية وهران^(٢٠) . وكان التسليح سيئاً في كل مكان ، إذا استثنينا الأوراس .

احس السكان بهذا الوضع غريزياً ، والتعاطف الذي اثاره العمل المسلح لم يكن يخلو من القلق ، فمذابح ايار / مايو ١٩٤٥ في صطيف كانت لا تزال ماثلة في الأذهان . وفي كاساني وفي ولاية وهران ، كان الفلاحون يسلمون بأنفسهم رجال الغوار لرجال الدرك .

كان القليل من الناس ، بما فيه بعض مطلقي العمل المسلح ، يتخيلون آنذاك ان جبهة التحرير الوطني ستلقى ضمن مهلة قصيرة نسبياً دعماً كثيفاً في الأرياف ، وتخلص المدن من سطوة القوى السياسية القائمة وتجمع اتحاد الديمقراطية للبيان والحرية والمركزيين والعلماء تحت رايتها . ذلك ان الشعب لم يسحب ثقته من الاحزاب على الفور . أما الاحزاب ، التي تعمدت التمايز عن جبهة التحرير الوطني في الوقت ذاته الذي حاولت فيه ان تستفيد من مبادرتها ، فلم تواجهها مباشرة . راحت تتحايل وتوارب الى اليوم الذي لم يعد يترك فيه اتساع الحرب مكاناً للعمل الشرعي .

كانت مستويات الوعي الوطني تتباين وفقاً للمواقع الاجتماعية والاوضاع الجغرافية ، وكان نضال جبهة التحرير الوطني يميل الى تراث ليس غريباً عن الفلاحين . واذا كان التلاحم مع قسم من هذه الطبقة تم بسرعة في شمالي ولاية قسنطينة وفي الأوراس والقبائل الكبرى ، فقد تحقق على خلفية معارضة ليس فقط من جانب الحركة الوطنية الجزائرية (ح . و . ج) التي أسسها مصالي الحاج في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٤ ، بل كذلك عناصر اخرى من الفلاحين تجمعوا خلف اعيان موالين لفرنسا (البشاغا بوعلام في الأوراسيس ، واورايج في وادي الصمّام ، وبلحاج جيلالي في الشليف ، والسبتي في الأوراس ، الخ) .

بين اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ وصيف ١٩٥٦ ، امتد العمل الى مجمل اراضي الجزائر . كانت البؤرة الاولى للكفاح المسلح ذات الهمية هي سلسلة جبال الأوراس ، ففي ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٥ ، جمع زيغود^(٢١) كل رجاله (١٧٥ رجلاً بمجملهم^(٢٢)) ، ودفع سكان شمالي ولاية قسنطينة الى الانتفاض . كان يستهدف من وراء ذلك خمسة اغراض : ارهاب العمرين بتبيان كونهم قبلي العطب ، الاستيلاء على اسلحة ، مساعدة منطقة الأوراس حيث هنالك تركيز قوي جداً للقوات المعادية ، التعبير بمناسبة ذكرى خلع محمد الخامس عن التضامن مع

* «كل منظمة تعطي ممثلها سلطة مطلقة ... يمكن اعتبارها كجهاز» ، في *Le Despotisme Oriental* ، منشورات Minuit ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٧ .

مراكش ، اجبار القوميين الآخرين على الانسحاب من المسرح^(٢٣) أو على الالتحاق بالجهة . لقد دخلت القبائل ساحة العمل في بداية عام ١٩٥٥ . في الربيع ، انتشرت قوات من جيش التحرير الوطني في هذه المنطقة باتجاه الغرب ، بقيادة عمران ، ونحو اقليم بوسعدى والجلفه ، بقيادة علي ملاح . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٥ ، فتحت ولاية وهران جبهة جديدة بالتنسيق مع جيش التحرير المراكشي الذي بدأ عمله في منطقة الريف . وقد شهد نجاح الاضراب العام في ٥ تموز / يوليو ١٩٥٦ ، الذي جرى اطلاقه لامتحان مدى التجاوب مع جبهة التحرير الوطني ، على تقدم نفوذها في المراكز المدنية . هكذا انتقل العمل تدريجياً من الارياف نحو المدن ، ورغم قساوة القمع^(٢٤) فقد كان عاجزاً عن تعطيله .

أخلى الطابع الفظوغير المكتمل للمشروع الأولي لجبهة التحرير الوطني مكانه لنشاط ثوري . ولقد حولت المعركة ضد العدو جبهة التحرير الوطني وجذرتها اكثر مما فعلت التوترات الداخلية . اصبحت في ظرف عامين حركة مقاومة بعد أن كانت مؤامرة . وتفسر ارادتها ان تكون المحاور الوحيد لفرنسا القوة التي منعت بها اي منافس من تأكيد نفسه بصورة أو بأخرى .

وقع وضع هذا التوجه موضع التنفيذ على مناضل قِيم ، هو عبان رمضان ، الذي سيطر على تاريخ جبهة التحرير الوطني طوال سنوات ثلاث . التحق بالجهة في شباط / فبراير ١٩٥٥ ، لكنه لم يكن مستجداً . لقد كان عبان ينتمي الى عائلة متواضعة ، أصلها من أزوزه Azouza في القبائل الكبرى . كان موظفاً في الكومونة المختلطة شاتودون دو رومل في ولاية قسنطينة ، وقد انضم الى حزب الشعب الجزائري بعد عام ١٩٤٥ . ولما كان قائداً لولاية عنابه ، فقد كان متورطاً في قضية المنظمة الخاصة بسبب علاقاته بالمنظمة شبه العسكرية عام ١٩٥١ ، وحكم عليه بخمس سنوات سجن . لفت الانتباه في السجن بمزاج كفاحي ووجه اليه مصالي تحية علنية . لم يقل شيئاً تحت التعذيب ، وتعرض للعديد من التدابير التأديبية بعد اضراب عن الطعام كان بين الاطول في تاريخ السجون الفرنسية ، مما استدعى نقله الى فرنسا ، الى سجن بالقرب من نانسي . وقبل اطلاق سراحه بقليل ، تم تحويله الى سجن ميزون كاريه (الحراش) . كانت حرب التحرير قد بدأت ، ولما كان مدير السجن يعرف عبان بالشهرة ، فهو لم يكن مستعداً لمنح المسجونين السياسيين منظماً ، لذا اعفاه مما تبقى من العقوبة واطلق سراحه في كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ . وهكذا فإن لعبة الشرعية التي كانت لا تزال محترمة في بعض اجهزة الدولة الفرنسية ، أتاحت لجبهة التحرير الوطني ، داخل ارض الوطن ، ان تجد الرأس السياسي الذي كان يتقصها .

بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ، تسنى لعبان أن يعرف كل القادة اللاحقين لجبهة التحرير الوطني ، كبن بلا ومحساس ، اللذين كان تحت قيادتهما ، وبن خده ودحلب وزير الخارجية لاحقاً ، الذي كان رفيقه في المدرسة ، وبوضياف وبن مهدي . والذين اقتربوا منه خلال تلك الفترة يحتفظون عنه بصورة رجل متكشف في حياته الشخصية ، متطلب حيال نفسه قدر تطلبه حيال الآخرين . ولما

كان ذا صراحة فظة ، حاسماً في أحكامه ، فقد عاد عليه ذلك بالمعجيين وبالخصوم ، لكن ليس بالاصدقاء .

سوف يؤدي دخول عبان المسرح الى تعكير التناغم المصطنع للداخل والخارج . كان بن بلا وبو ضياف يريدان أن يجعلوا من جبهة التحرير الوطني منظمة قدامى المنظمة الخاصة ، اما هو فسيجعل منها تجمعاً وطنياً واسعاً .

١٠ الالتحاقات بجبهة التحرير الوطني ١٩٥٥ - ١٩٥٦

حوّلت جبهة التحرير الوطني بوجودها وعملها الساحة السياسية واجبرت كل الاحزاب على ان تحدد نفسها بالنسبة اليها . كيف كان رد فعل هذه الاحزاب على الكفاح المسلح ؟ من قبيل الوهم تقدير ردود فعلها على اساس الاعلانات الصادرة عنها وحسب ، لأنها جميعاً حملت الاستعمار مسؤولية اللجوء الى العنف وادانت القمع . كان العمل المسلح يضايق كثيراً عاداتها بحيث لم تقبل به منشرحة الخاطر ، لكن شراسة القمع وجفاء مناضليها دفعا بها الى صفوف جبهة التحرير . إلا أن بعض القادة لن يلتحقوا الا بعد محاولة إيجاد حلول وسطى اذانها عبان رمضان^(١) بالعبارات التالية : « تروج اشاعات . . . بصدد مباحثات سرية بين سوستيل وعباس ، الكومندان مونتاي وكيوان ومبعوث من وزارة الداخلية . في الوقت الذي تواصل الادارة الاستعمارية فيه استقدام تعزيزات يومية لتحطيم عملنا المسلح ، تعمل منذ الآن على إيجاد مخرج . . . تأمل ان توقف ، بواسطة امثال عباس وكيوان ومصالي ، عمل جيش التحرير الوطني مقابل بعض الاصلاحات السياسية^(٢) . . . » إن مسار الرجال الممثلين للتيارات التي كانت تنضم شيئاً فشيئاً الى جبهة التحرير الوطني ، مسارٌ مثير للاهتمام لفهم العلاقات داخل هذه المنظمة .

من التحاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . . .

في البدء ، لم يكن زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، فرحات عباس ، يجدي في الكفاح المسلح غير « يأس وفوضى ومغامرة » . كان ينتظر الكثير من مانديس - فرانس ، رئيس حكومة فرنسا ، لكنه لم يكن يستطيع تجاهل وجود منظور آخر ، بفضل جبهة التحرير الوطني . « إذا استسلمت باريس امام الولىغارشيات المالية ، إذا تكشف عجزها ليس عن الوفاء بوعود فرنسا بل حتى عن تطبيق القانون المصوّت عليه وعن فرض احترامه ، لن يبقى امام الجزائريين غير الذهاب الى السجن او الالتحاق بالادغال^(٣) . » في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٥ ، طالب عباس جهاراً تطبيق نظام الجزائر القانوني ، وبعد أن عدّد التدابير التي ينصّ عليها ، كتب : « هذه

النقاط سهلة التحقيق شرط أن تبرهن السلطات العامة على الحد الأدنى من الصدق . وهي لا تعرض الحضور الفرنسي للخطر^(٤) . » .

جاء تزوير انتخابات الاقاليم في نيسان / ابريل ١٩٥٥ فأخرج عباس من احلامه وجعله يقتنع بأنه لما كان الحاكم العام جاك سوستيل عاجزاً عن أن يجعل الاوروبيين يقبلون بتغييرات فهو يناور على الجزائريين بهدف عزل جبهة التحرير الوطني . بدا القبول بالوضع القائم غير وارد بالنسبة لعباس ، إذ كان ترك المقاومين يُسحقون يعني الدخول في اللعبة الفرنسية من دون اية فائدة تعود على لعبته الخاصة به . هكذا اقام فرحات عباس ، حوالي منتصف ايار / مايو ١٩٥٥ ، علاقات مع جبهة التحرير الوطني دون أن يقطع مع مندوب الحكومة الفرنسية ، وقد اعطاه تأكيدات علنية في مقال بعنوان : « الخارجون على القانون والانتخابات » ، قال فيه : « في حين يلتهم الحريق قسماً من المقاطعة . . . تواصل . . . الادارات اللعبة المجرمة التي ادت الى ولادة الارهاب . يحاول هؤلاء المسؤولون اليوم ان يجدوا حارفاً يتمثل بنسبة افكار تحريبية الى الاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية لتبرير طرائق ذات نتائج كارثية . ان البيان لا يخشى الافتراء ، فهاضيه يكفل حاضره ومستقبله ، وهو باق على اخلاصه للمعركة ضمن الشرعية^(٥) » .

خلال مقابلة تمت في نهاية ايار / مايو - بداية حزيران / يونيو مع قائدي جبهة التحرير الوطني ، عبان رمضان وعمران ، « الرأس والساقين » ، وافق فرحات عباس على مساعدة جبهة التحرير الوطني ، التي طمأنته ، بالمقابل ، بأن سياسته لا تضايقها . سيحتفظ إذاً باستقلاله . ويستند كلود بايا الى نص رسالة من عبان رمضان الى كريم بلقاسم صودرت من رشيد عمارة في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، للتأكيد بأن عباس كان في ذلك التاريخ ينتمي الى جبهة التحرير الوطني . . الا أن هذا المؤلف يحمل النصوص اكثر مما يمكن ان تحمله . فالتقرير الذي وجهه جاك سوستيل ، في تلك المناسبة ، الى وزير الداخلية بورجيس مونوري ، لا يدعم هذا التفسير : « إن تدبيراً ضد واحد كفرحات عباس أو كالتبسي ، لا بد أن يتلازم مع عمل واسع ضد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وضد العلماء ، وفي ذلك إذكاء للعصيان . . . الا اني انوي اعلام عباس والتبسي ، مذ يتقدم اكثر تحقيق الشرطة ، بأني أعرف كل شيء عن الاتصالات التي قاما بها ، وبأني انتظر منهما تغييراً باتاً في الموقف^(٦) . » كان الاتحاد الديمقراطي للبيان وجبهة التحرير الوطني لا يزالان منظمين متنافستين ، وقد بدا ذلك بوضوح خلال ثورة شمال قسنطينة ، حين اعطت قيادة منطقة قسنطينة أمراً بقتل قادة لـ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وللعلماء . وفي ٢ آب / اغسطس ١٩٥٥ ، اصيب المحامي الحاج سعيد الشريف^(٧) بجرح خطير ، وفي حين نجابن شيخ الحسين عباس من الموت بأعجوبة ، قضى علاوه ، ابن اخ فرحات عباس ، نجه .

رغم هذه المأساة ، بقي عباس على اتصال بجبهة التحرير الوطني وأقنع كل القادة البورجوازيين بالانضمام الى فكرة تجمع وطني ، هي الوسيلة الوحيدة لتحاشي الصراعات الاهلية . لقد عرف فرانسيس جانسون ، الذي كان مدافعاً عن الاتحاد الديمقراطي للبيان

الجزائري قبل ان يصبح المدافع عن جبهة التحرير الوطني ، كيف يسלט الضوء على الخيط الموجه لفكر فرحات عباس وقادة البيان : « . . . ليس اللجوء الى قوة الجماهير مستبعداً ، بالتأكيد ، استبعاداً جذرياً ؛ على العكس ، يجب ان يبقى دائماً هنا كأفق ، كتهديد وكفالة ، ليعطي اطروحاتهم وزناً أكثر حسماً من وزن حقيقتهم المجردة . هذا اللجوء ، غير المقبول في ذاته ، لا غنى عنه بالنسبة اليهم من حيث هو حجة^(١) . . . » .

إذ خطا فرحات عباس خطوة في اتجاه جبهة التحرير الوطني ، لم يتخلَّ عن منظوراته الخاصة به . الا أنه رفض مع ذلك أن يشكل حجة لادارة فرنسية اكثر اهتماماً بتخدير الرأي العام منها بحل المسألة الكولونيالية . كانت الجزائر في حالة حرب ، وكانت الشرعية تُختصر فيها ، ويترك العنف بصمته على مواقف مختلف الأطراف . وقد سرَّعت احداث ٢٠ آب / اغسطس إعادات التصنيف السياسية في الحركة الوطنية .

في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ، ردمنتخبوا . د . ب . ج . على طلب ج . ت . و . مقاطعة المؤسسات الكولونيالية بالاستقالة من مناصبهم . وفي ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، اجتمع قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الرئيسيون في سويسرا لاتخاذ قرار بالانضمام الى جبهة التحرير الوطني . . . واستناداً الى رولان مييت^(٢) لم يكن زوال الخطوة لدى الشعب غربياً عن هذا القرار : « . . . إن دراسة اجراها على الفور مناخلو البيان بينت ان هذا الحزب يفقد جمهوره في الارياف التي تلتحق بالثورة بنسبة ٩٠ ٪ . لقد اقنع بومنجل ، وهو أحد السياسيين الأكثر بصيرة في الحزب (. . .) ، اقنع عباس واحمد فرنسيس بأن التحاقهما بالجبهة اصبح امراً لا غنى عنه . وقد استسلما امام حججه . . . » وفي ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٥٦ اعلن عباس في القاهرة عن انضمامه رسمياً الى جبهة التحرير الوطني هو واحمد فرنسيس وتوفيق المدني . قال فرنسيس : « خرجت الامور اليوم من بين ايدينا » . الا انه يجب التنبيه الى ان فرحات عباس بقي خصماً للحزب الواحد ، وكان ينوي استعادة حرته السياسية ما ان يتم التوصل الى حل المشكلة الجزائرية . وقد كان انضمامه نافعاً لجبهة التحرير الوطني التي نما جمهورها في مدن ولاية وهران حيث كان للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مواقع قوية .

... إلى التحاق المركزيين

كان المركزيون جعلوا من وحدة كل القوميين شرطاً مسبقاً للعمل المسلح . ولما كانت اللجنة المركزية قد أبلغت بتحديد ١٥ تشرين الاول / اكتوبر يوماً لبدء القتال ، فقد انتدبت حسين الأحول ومحمد يزيد ليذهبا الى القاهرة ويتدخلوا لدى بن بلا ويقنعاها بإخضاع العمل المسلح لتحقيق مشروع المؤتمر الوطني الجزائري .

وها كم نقطة تاريخية مهمة : إذ أخبر بن بلا المركزيين بأن مصر مستعدة لتقديم دعمها لثورة في

الجزائر ، اعتقدوا بحزم أنّ بن بلا هو الذي حفز التزام بوضياف واصحابه . وهكذا عزوا الى بن بلا تفجير الثورة ومُحمّله مسؤولية ذلك .

في اول تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتبر المركزيون العمليات العسكرية مغامرة وتنبأوا بانتكاسة للحركة الوطنية. وفي حين وضع الاحول ويزيد نفسيهما في خدمة جبهة التحرير الوطني ، بعد أن اضطرأ بقوة الأشياء للبقاء في مصر ، لجأ اعضاء اللجنة المركزية - بن خده وكيوان وسيد علي وبوده ، الخ . - الموجودون في الجزائر الى الانتظار ووجدوا انفسهم في وضع يدفعهم فيه العجز الى عدم الالتزام ، وفي الوقت ذاته الى عدم استبعاد اي خيار . وقد اعطاهم توقيفهم الوقت كي يروا الاحداث تتطور . فبالنسبة لكيوان ، الذي كان أول من أطلق سراحه ، في آذار / مارس ١٩٥٥ ، دافع عن حل يقوم على الحكم الذاتي الداخلي للجزائر . وكان آخرون ، كالحاج شرشالي مع اعادة تشكيل منظمة شرعية . اما بوده وبن خده ، اللذان اطلق سراحهما في ايار / مايو ، فتداولوا مع عبان رمضان ، المستشار السياسي لمنطقة القبائل ، الذي اصبح مسؤولاً سياسياً عن العاصمة بعد توقيف بيطاط (آذار / مارس ١٩٥٥) . ما كانت نتيجة النقاش فيما بينهم ؟ إذا كنا نعرف مقدمات انضمامهم الى جبهة التحرير الوطني ، إلا اننا نجعل شروط ذلك . بالمقابل ، نعرف مضمون النقاشات التي تمت في سان ريمو في ايطاليا بين بلا وبن خده وتمام ولوانشي .

فاستناداً الى بن بلا^(١١) ، اقترح المركزيون الثلاثة انشاء حزب شرعي يمثل مصالح المقاومين ، لي طرح نفسه كمحاور ويدخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية . ووفقاً لبن بلا ايضاً ، كان هذا الاقتراح يحظى بموافقة الحاكمة العامة . والواقع ان وفد المركزيين بذل كل جهوده كي يجاوره حسين الاحول او محمد خيضر ، وهما الاكثر قرباً اليهم ، ولم يُتدب بن بلا للتباحث معهم إلا بناء على الحاج بوضياف وبن مهدي . هل كانت اقتراحات بن خده تحظى بتأييد قادة القبائل ، عبان وكريم وعمران ؟ لا يمكن استبعاد هذه الفرضية إذا عدنا الى المقطع من المقابلة التي اجراها روبر بارا مع عمران وعبان في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ : « نحن واقعيون : يجب تحقيق الاستقلال على مراحل وبصورة ديمقراطية . من جهة اخرى ، إلى من قد تمنح فرنسا الاستقلال؟^(١٢) »

إن انضمام المركزيين ، الذين سرعان ما وصلوا الى مراكز اساسية في جهاز المقاومة* ، سوف يفتح طور الصراعات بين مؤسسي جبهة التحرير الوطني . هكذا كان بن بلا وبوضياف معادين لـ « حلول وسيطة لا تستهدف في الشروط الحالية غير إضعاف الطاقة الثورية الكامنة للشعب الجزائري وادخال بعض قطاعات الرأي الجزائري في لعبة الامبريالية الفرنسية^(١٣) » .

* - اضطلع لوانشي بالقيادة السياسية لفدرالية فرنسا ، وكُلف دحلب هو وتمام بالدعاوة والاعلام ، وبن خده بالعلاقات ، وعيسات يدير بالنقابات .

... في التحاق العلماء

من بين كل اتجاهات الرأي القومي ، كان موقف العلماء هو الأكثر بطؤاً في الظهور . ففي اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، حين التمس بن بلا من الشيخ بشير الابراهيمى أن يتوجه بالنداء الى الجزائريين كي ينخرطوا في الكفاح المسلح ، رفض الشيخ المذكور رفضاً باتاً . وفي الجزائر ، امتنعت صحيفة جمعية العلماء عن اي تعليق على الحدث ، وكان التحفظ لا بد منه : « لا نملك حالياً معلومات مفصلة وكافية . . . لا يمكننا إذاً أن نقوم بأدنى تعليق . . . أضف الى ذلك أن ليست البصائر* هي التي في وسعها السماح لنفسها بإظهار العجلة في هكذا حقول^(١٤) » . في كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ ، وجه العلماء نداء الى تجمع شعبي جزائري يضم « كل المنظمات الوطنية والشخصيات المستقلة المعروفة بتعاطفها مع القضية الجزائرية^(١٥) » .

كانت هذه المبادرة تعاكس مباشرة الاهداف التي كانت تتوخاها جبهة التحرير الوطني . وتلتقي في بعض وجوها مع النداء الذي اطلقه المركزيون في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . وبين العلماء ، كان الشيخ خير الدين ، المالك الكبير للاراضي في اقاليم بسكره ، يؤيد اجراء اتصالات مع السلطات الفرنسية^(١٦) . وقد تمت تلك الاتصالات ، فعلاً ، لكن دون الوصول الى نتيجة . وبصورة عامة ، كان العلماء يقدرون ان الاستقلال متعذر التحقيق ، وقد عبروا في تموز / يوليو ١٩٥٥ عن تمنهم الغاء هيئة الناخبين الثانية* واطلاق سراح المعتقلين الذين لم يشاركوا في الاعداد للثورة واجراء انتخابات حرة . ولم يتبدل موقفهم الا مع نهاية عام ١٩٥٥ .

وقد ضاعف حينئذ رئسهم ، الشيخ العربي التبسي ، اتصالاته بالجبهة . وفي ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، وبعد أن يئس العلماء من ايجاد صدى لمساعيهم في فرنسا ، وضغطت عليهم الاحداث ونفاد صبر الكادرات الشابة ، نشروا بياناً يعلنون فيه « انه من المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسمياً ودون مداورة بالوجود الحر للأمة الجزائرية ، كما بشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية وجمعيتها التشريعية السيدة ، وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف^(١٧) » . حتى بالنسبة للبورجوازيين الذين لم تكن تطمئنهم الطرائق المستعجلة لبعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني ، المعارضة مع التعليقات الدينية^(١٨) ، كانت حقبة تنتهي . وقد ساهمت في ذلك السياسة الفرنسية والحلول الجارية في تونس ومراكش بقدر ما ساهمت كذلك جاذبية الآفاق التي فتحتها النضال .

*- صحيفة جمعية العلماء .

** كان نظام الجزائر القانوني لعام ١٩٤٧ خلق جمعية جزائرية من ١٢٠ عضواً ، نصفهم تنتخبهم هيئة ناخبين اولى من المواطنين (اي اوروبيي الجزائر) ، والنصف الآخر الهيئة المؤلفة من غير المواطنين (اي الجزائريين الاصليين) . . . (م) .

اخفاق الحزب الشيوعي الجزائري

اعترض الحزب الشيوعي على ادعاء جبهة التحرير الوطني التكلم باسم الامة جمعاء ، وذلك باسم تمثيلة الطبقة العاملة . ان الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي فاجأته الاحداث ، اهتم بالتذكير ، في بيان اصدره في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، بمواقفه المبدئية بشأن المسألة الجزائرية ، ولم يأت البيان من قريب او من بعيد ، على اي ذكر لمطلب الاستقلال . وبالطبع ، لا نجد فيه ايضاً موقفاً واضحاً ضد هذا المطلب ، إلا أن ثمة اهتماماً موسوساً بـ « مصالح فرنسا » ودعوة الى « حل ديمقراطي يحترم مصالح كل سكان الجزائر » ، بحيث إذا نظرنا الى البيان ، ضمن الظرف الذي صدر فيه ، فإنه يتخذ بوضوح تام معنى الادانة للحركة ، المصوّرة - عملياً - على أنها غير مسؤولة ومن عمل اقلية . ولم يخطئ الجزائريون - بمن فيهم المناضلون الشيوعيون في فهم ذلك . كما يظهر في البيان أيضاً رفض العنف والدعوة الى حل ديمقراطي في اطار التعايش بين الجماعات السكانية . هل هذا التعايش ممكن في الاطار الكولونيالي ؟ لا شيء في البيان يسمح بالاعتقاد بالعكس حتى إذا كان سبب الاعمال المسلحة موجوداً في « السياسة الاستعمارية لخلق الحريات والاستقلال ، مع ما يلزم ذلك من عنصرية وبؤس وبطالة » . وقد تمايز رد الفعل الأول للحزب الشيوعي الجزائري عن رد فعل الحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي قدم كفرضية معقولة بعد اول تشرين الثاني / نوفمبر فكرة مؤامرة وأدان الاعتدات الفردية . هل يعني ذلك ان موقف الحزب الشيوعي الجزائري كان مستقلاً ؟ كلا اطلاقاً .

كان غياب كل اشارة الى استقلال الجزائر يبرهن عن خضوع الحزب الشيوعي الجزائري لخط ميلور خارجة يخضع المشكلة الجزائرية لاستراتيجية شاملة : استراتيجية « المعسكر الاشتراكي » . وبين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ونيسان / ابريل ١٩٥٥ ، ضاقت المسافة بين تفسيرات الحزبين الشيوعي الفرنسي والشيوعي الجزائري وتوصياتهما . ففي ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر اولاً ، و ١٣ كانون الثاني / يناير ثانياً ، تبنى الحزب الشيوعي الجزائري الانتقادات التي وجهها ح . ش . ف . الى انصار العمل المسلح : « لم يناد الشيوعيون يوماً بالاعمال الفردية ، لأنها تعبر عموماً عن قلة ثقة بالعمل الجماهيري » . وقد كان هذا التقدير ينطلق من خلط بين العنف الشعبي المنظم والارهاب .

كان حديث الحزب الشيوعي الجزائري يعبر في المرتين ، في لغة الديمقراطية ، عن الضغوط المتضاربة لعضائه وفقاً لاصولهم : فالجزائريون يريدون المشاركة في العمل المسلح (سرعان ما اتصل مناضلو الاوراس الشيوعيون ، لا سيما قروف وم . العمراني ، ببن بولعيد) ، والاوروبيون معادون له . كان انخراط بضع عشرات من الاوروبيين في النضال الوطني يريد الشهادة للمستقبل ، لكن بقي ثقله في ميزان القوى شبه معدوم .

حتى حزيران/ يونيو ١٩٥٥ ، لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري ، المنقسم ضد ذاته ، يعتقد بمستقبل الثورة ، وكان يسعى بوجه خاص لدفع « النجدة الحمراء » وجمهور المحامين الى

العمل . لكن لما كان الوضع يتطور ، فقد أعاد اجتماع اللجنة المركزية في حزيران / يونيو النظر بالمواقف الأولى . وفي الشليف واقليم البليده ، كما في الوسط الطلابي ، بدأ المناضلون يتحولون نحو جبهة التحرير الوطني . . لقد حان وقت حزم النفس ، إذا لم يكن لشيء فلإنقاذ الحزب الشيوعي الجزائري من الضلال .

في آذار / مارس ١٩٥٦ ، أسس الحزب الشيوعي الجزائري منظمة عسكرية خاصة به سُميت : مقاتلي التحرير^(٢٠) .

ضمن اي منظور ؟ يقول بشير الحاج علي : « لقد خلق الشيوعيون مقاتلي التحرير لسبب بسيط هو عدم الاستجابة لطلبهم المتكرر بعقد محادثات مع جبهة التحرير الوطني . . . لم يكن في نية الشيوعيين الجزائريين اطلاقاً خلق قوة يجري الاحتفاظها بصورة مستقلة . . . بل أعتقد ان في وسعي القول إننا نحن الذين اقترحنا دمج المقاتلين في جيش التحرير الوطني ، وأكدنا انه لن يكون لرفاقنا رابط عضوي وسياسي بالحزب ، لكنهم سيحتفظون بقناعاتهم السياسية^(٢١) . »

لم يجر دمج مقاتلي التحرير ، او ما تبقى منهم ، في جيش التحرير الوطني الا في اول تموز / يوليو ١٩٥٦ . وقد تلا هذا التدبير المباحثات بين عبان وبن خده ، من جانب جبهة التحرير الوطني ، وهجرس والحاج علي عن الحزب الشيوعي الجزائري . وسوف يقول بن خده فيما بعد : « ما كنا نريده ، كان منع وجود اية قوة عسكرية غير قوتنا . اما الباقي فلم يكن له اية اهمية^(٢٢) . » وقد كان ذلك هو الفشل التام ، بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري ، فلقد غادره الاوروبيون ووضع القوميون نهاية لسيطرته على النقابات . لم تستطع مجموعاته المسلحة^(٢٣) حتى أن تستمر في الشليف حيث كان انتشاره قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ يتخطى في بعض الامكنة انتشار منافسيه القوميين . انتهى وهم كبير الى مأساة بالنسبة للعمال الاوروبيين الذين استخدمتهم سياسة الحزب كذريعة ، ومأساة بالنسبة للشيوعيين الجزائريين الذين التحقوا بمراكز المقاومة وكان عليهم ان يواجهوا مسابقات رفاقهم القوميين في النضال وحذرهم .

جرى في الولاية الرابعة ، التي كان الشيوعيون هم الاكثر عدداً فيها ، تكليف عمر اوصديق ، أحد قدامى رفاق طريقهم ، بـ « دمجهم » في جيش التحرير الوطني . وقد كان الاختيار مقصوداً ، فيما يضطلع عمر أو صديق بهذه المهمة بلطف ومراعاة ، وبذلك يخاطر بالكثير ، أو ينجزها بصرامة ويقطع نفسه عن حلفاء محتملين . طُلب اليه إذاً تقديم ضمانات . واستناداً الى الرائد عز الدين ، فإن أو صديق « وجههم في البدء الى المناطق الصعبة ، الى مراكز ادارية كفارزي بريد . لم يكن لهم غير علاقات قليلة جداً بالسكان ، لكنهم قدموا لنا خدمات جلى . الكثيرون منهم ماتوا في ساحة الشرف . . . واندمج آخرون ، فيما بعد ، في جيش التحرير الوطني بصورة ممتازة لدرجة اننا نسينا مواقعهم القديمة . » لكن ما امتنع الرائد عز الدين عن قوله ، فهو ان من ماتوا في ساحة الشرف غالباً ما جرى ذبحهم في المعارك مع الجيش الفرنسي لأنه استقر الرأي على عدم اعطائهم أسلحة^(٢٤) ، وذلك بفعل العداء للشيوعية . اما اولئك الذين أعطوا ضمانات

بالولاء فسوف يصبحون الخصوم الأكثر شراسة للحزب الشيوعي ، بينما من رفضوا تقديم هكذا ضمانات ، كمصطفى سعدون وعبد الحميد بوضياف ، عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الجزائري ، فسيجدون انفسهم معرضين باستمرار للاتهام بالتآمر .

لا جدال في ان الشيوعيين كانوا مقاتلين مجاداً واحياناً مقاتلين نموذجيين ، حين توفرت لهم الفرصة . كما أنه لا يمكن أن يعترض أحد على واقع أن الشيوعيين الاوروبيين (لابان ، ايفتون ، مايو ، الخ .) ، الذين انقطعوا عن اصولهم دون ان يعترف بهم الشعب الجزائري كلياً ، كانوا عظيمين في مآساتهم . لكن المسألة ليست هنا ، بل هي ذات طبيعة سياسية . اكثر من ذلك ، ان مواقفهم المثالية وتضحياتهم ، التي جعلها خط حزبهم السياسي غير الواقعي ، والقائم على المناورة في الوقت ذاته ، غير مجدية ، اظهرت موقف الحزب الشيوعي الجزائري - وخلفه الحزب الشيوعي الفرنسي - فاضحاً اكثر أيضاً .

ولادة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين

شهد الصراع ، داخل النقابات ، بين الشيوعيين والقوميين ، تطورات جديدة مع قيام الثورة . فمنذ عام ١٩٥٢ ، كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد اقامت لجنة عمالية يرأسها عضو في اللجنة المركزية ، هو عيسات يدير^(١٥) . وبعد اتصالات مع الكونفدرالية الالمانية للنقابات الحرة^(١٦) ، قررت الحركة غزو النقابات من الداخل او خلق نقابات موالية لها . الا ان انفجارها منح الشيوعيين استراحة ، استفادوا منها في حزيران/ يونيو ١٩٥٤ لتحويل الكونفدرالية العامة للشغل الى اتحاد عام للنقابات الجزائرية . الا ان الاسم الجديد لن يبدل شيئاً بما يخص خضوع الحركة النقابية الجزائرية حيال مثلتها الفرنسية ، (C.G.T) . وقد كان ذلك رداً غير مناسب على التهديد بالانفجار . وفي ٢٢ و ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٤ ، جمع المصاليون في الجزائر الكادرات العمالية لوضع اسس منظمة نقابية . كانوا الوحيدين في تلك الفترة القادرين على منافسة الشيوعيين جدياً ، إلا أن الثورة زعزعت خططهم .

في ربيع عام ١٩٥٥ ، اعاد المصاليون احياء اللجنة العمالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . اعد اربعة من اعضائها- بوعلام بورويبه (عامل سكك حديد) ، ورايح جرمان (عامل احواض سفن) ، وبن عيسى (ممرض) ، ورمضاني (مستخدم ترامواي) - لاطلاق نقابات جديدة . وقد تولى احدهم ، بورويبه ، إبلاغ بن خده في تموز / يوليو ١٩٥٥ بالمشاريع المصالية . فأوصاه هذا الاخير بكبح مناصلي الحركة الوطنية الجزائرية ، لأن قادة جيش التحرير الوطني يعارضون خلق اتحاد عمالي ، لا ينفصل في نظرهم عن صراع الطبقات . وهكذا تباطأت الاعدادات كثيراً . في كانون الاول / ديسمبر ، ذهبت اللجنة النقابية الى باريس حيث التقت مولاي مرباح الذي اكد لها الدعم المادي للحركة الوطنية الجزائرية ، كما تباحثت ايضاً مع ايرفنج

براون من ك . ا . ن . ح ، ثم انتقلت الى بروكسل . وتحت تأثير موقف القوة العمالية في فرنسا ، لم تشجعها الكونفدرالية الالمانية للنقابات الحرة على خلق نقابات جزائرية . وقد حاول المصاليون في بداية عام ١٩٥٦ إجبار بوعلام بوروييه ورايح جرمان ، الخ . وبعد أن أعيتهم الحيلة ، اسسوا في ١٦ شباط / فبراير ١٩٥٦ الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين^(٢٧) .

بعد ذلك مباشرة ، أعاد بن خده الاتصال ببوروييه . وخلال اجتماع في منزل هذا الاخير ، اعيد بن خده وعبان رمضان وعيسات يدير في ليلة واحدة كل الوثائق الضرورية لخلق الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين واختاروا قيادته . قدمت جبهة التحرير الوطني الاموال الضرورية لمساعدته في خطواته الاولى^(٢٨) . في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٦ ولد الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين^(٢٩) ، وقد حذا هذا على الفور حذو الوصي عليه ، جبهة التحرير الوطني ، واشترط الاحتكار النقابي . رفض فتح اي نقاش مع الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين (المصالي) والاتحاد العام للنقابات الجزائرية (الشيوعي)^(٣٠) . وفي حين كانت مصالح العالم العمالي تتطلب تنظيماً صلباً أكثر مما في اي وقت مضى ، انفجرت النقابية الجزائرية ، التي كان يستخدمها سياسياً حتى ذلك الحين ، الحزب الشيوعي الجزائري ، انفجرت الى عدة اتجاهات متخاصمة .

كانت الوحدة النقابية تتطلب تفاهماً بين الاتجاهات المنظمة لا خضوعاً من جانب الاضعف للأقوى فيما بينها . وسوف تساهم ارادة السيطرة لدى الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين مساهمة كبرى في حل الحركة العمالية وفي منعها من اي تعبير سياسي مستقل بينما سيتولى القمع الباقي . فبعد قليل ، جرى احتجاز كل النقابيين ، اكانوا مصاليين ، او من جبهة التحرير الوطني ، او شيوعيين ، في « معسكرات ايواء* » .

حظرت السلطات العامة الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، عملياً ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ . وانه لمن سخرية التاريخ ان النقابات القومية المعارضة لممارسات السيطرة من الحزب الشيوعي ، لكن المشكلة هي ذاتها من فوق ، انطلاقاً من محاولات من خارج العالم العمالي ، كانت منذ ولادتها مصابة بما كانت تأخذه على نقابات الاتحاد العام للنقابات الجزائرية : لقد كانت منظمة بيروقراطية : فحتى قبل ان تنطلق النقابات ، كان الموظفون يحلون محل المناضلين . مذاك ، أصبح الخضوع للصوفية الشعبية ولجبهة التحرير الوطني هو الذي يحدد نجاح « الممثلين العماليين » او فشلهم لا علاقاتهم بالعمال والدفاع عن مصالحهم .

كان موقف جبهة التحرير الوطني من المسألة النقابية ينطلق من فهم سياسي اجمالي : فالجبهة التي دخلت المسرح السياسي بنتيجة كسر كانت قد حددت بشكل تسلطي نمط تشكيل التحالفات ،

*- نص عليها قانون ٣ نيسان / ابريل ١٩٥٥ حول حالة الطوارئ في الجزائر ، وكان يحتجز فيها المناضلون المعروفون بنشاطاتهم الوطنية .

واهداف المطالبة الوطنية ، ووسائل فرضها . كانت تشتترط على الحركات التي سبقتها ان تحل نفسها وتدمج مناضليها في داخلها بصورة فردية . كانت نزعتها الحصرية * تستند الى معطين : على الاستقلال الذاتي للمنظمات ، والمأزق الذي ادت اليه الطريقة الشرعية . لقد شهدت الحركة الوطنية الجزائرية ثلاث جهات تتحقق في تاريخها . الجبهة الاولى ، او المؤتمر الاسلامي ، جمعت عام ١٩٣٦ كل القوى الجزائرية ما عدا نجم شمال افريقيا ، المعادي لمشروع بلوم - فيوليت ، وتفككت منذ عام ١٩٣٧ . والجبهة الثانية ، التي سميت بـ أحباب البيان والحرية ، وتشكلت عام ١٩٤٤ من كل الاتجاهات القومية ، تشتتت بعد احداث ايار / مايو ١٩٤٥ . واخيراً فإن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها ، التي قامت على اهداف محدودة ، وتشكلت من كل الاحزاب السياسية ، ولدت عام ١٩٥١ وتمزقت عام ١٩٥٢ .

كان قادة جبهة التحرير الوطني ، المؤيدون للاحتكار السياسي ، منقسمين حول الطرائق التي ينبغي توسلها للوصول الى اهدافهم . فبالنسبة لديدوش مراد كما بالنسبة لمن خلفه في قيادة ولاية شمال قسنطينة ، اي زيغود يوسف والاخضر بن طوبال ، كان العنف وحده كفيلاً بجعل قادة الاحزاب يزولون من المسرح السياسي . لا يتعلق الامر فقط باحداث القطيعة بين الجماعات القائمة ، بل بالقضاء جسدياً ، اذا لزم الامر ، على الناطقين بلسان القومية المعتدلة . اما بالنسبة لكريم وعمران ، المتأثرين بنصح عبان رمضان ، فعنف المستعمر سيجر الى معسكر الثورة كل من لم يكونوا يتصورون في البدء حسم النزاع الفرنسي - الجزائري بواسطة السلاح . ينبغي محاوره كل القوى السياسية دون الاعتراف لها مع ذلك باستقلال ذاتي .

اتفق كل قادة جبهة التحرير الوطني إذاً على تصفية الاحزاب القديمة . لكن ما الذي سيحدث اذا رفضت حركة ان تنصاع لأمر الجبهة وشكلت مجموعات القتالية الخاصة ؟ - في هذه الحال ، « ستكون الحرب » : هذا ما يقوله كريم للقائد المصالي وعلان عبد القادر .

* - اي - حصر كل الوظائف والسلطات بنفسها (م) .

١١

حرب في الحرب جبهة التحرير الوطني ضد الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢)

أين كانت ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، تهيئة العمل المسلح الذي كان يتطلع مصالي اليه منذ عام ١٩٥١ . كانت التوجيهات التي اعطاها مصالي في ٢ آب / اغسطس ١٩٥٤ الى المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية توصيه بإعداد خطة عمل كفيلة بتسهيل تدويل المشكلة الجزائرية^(١) ، اي انكباب الامم المتحدة على دراستها . كان هذا التوجه يرتكز على الوعود التي قدمها الملك السعودي لشبه الجزيرة العربية^(٢) بإثارة المسألة الجزائرية في ايلول / سبتمبر ١٩٥٤ أمام المحافل الدولية . دعا مصالي المكتب السياسي ايضاً « لخلق لجنة أمنية تضمن السير الحسن للحزب ، وامن القادة والمناضلين في حال قمع الحزب أو حله^(٣) » . كان مطروحاً في هذه التوجيهات تجذير عمل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، لا شيء اكثر .

ماذا تعرف الحركة الوطنية الجزائرية عشية الثورة ؟

بيّنت شهادتان لدى الشرطة ، شهادة محمد خيضر ، سمي نائب الجزائر السابق ، وعلي بوعجاجة^(٤) ، بما لا يقبل الشك أن المصاليين لم يكونوا بعد قد درسوا ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، المشكلات العسكرية التي اثيرت خلال الازمة في صفوفهم وخارجها .

يسرد محمد خيضر ، مسؤول مجموعات القتال في العاصمة في عام ١٩٥٥ ، تفاصيل مباحثة مع مولاي مرياح ، الامين العام للحركة المصالية ، بالتعابير التالية : « أعلنت له أنني نافذ الصبر لرؤية الحزب يغير خطسلوكه وفقاً لما تقرر في مؤتمر هورنو وينتقل الى العمل . فأعلمني ان الحزب في وضع مالي صعب وأن من الضروري الانتظار ، وقد انتظرت قرابة شهرين . . .^(٥) » .

أما مسؤول ولاية وهران ، علي بوعجاجة ، الكادر القديم في المنظمة الخاصة فيؤكد من

جانبه ، أن رؤساء أوصوه بين تموز / يوليو وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ بتجنيد اعضاء ، وجمع اموال وحفز تقديم المساعدة لمكوبي اورليانسفيل ، ضحايا هزة ارضية^(٦) . وهاتان الشهادتان يمكن أن تدفعا الى الاعتقاد بأن أول تشرين الثاني / نوفمبر فاجأ المصاليين مثلهم مثل باقي الاحزاب . إلا ان هذه الاطروحة غير مقبولة . . فمنذ ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ، اعلم احد المناضلين محمد قفال Goffal ، قائد دائرة عين تموشنت ، بأن الاعمال المسلحة اصبحت وشيكة . وتؤكد ذلك شهادته امام الشرطة : « خلال شهر تشرين الاول / اكتوبر ، أمّنت الاتصالات في دائرتي . ولم ادرك يوماً ان مسؤولي عين تموشنت انتسبوا هم ايضاً الى اللجنة الثورية ، ولم اعلم بما كان سيحدث الا قبل ليلتين من احداث عيد جميع القديسين ، وذلك عن طريق مزوار . وإذ عدت الى وهران ، صباح الاحد ، قدمت تقريراً الى سي الاخضر . وفي ذلك المساء بالذات ، جاءت الاحداث تؤكد ما كنا نعرفه^(٧) » . واكدت إفادة محمد قفال شهادة محمد ممشاوي : « اعلمني مزوار بأن المجموعة التي ينتمي اليها تلقت الامر بأن تكون على اهبة الاستعداد في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر . وسألني اذا كان يجب البقاء في المجموعة او تركها ، فقلت له بأن يبقى^(٨) » .

وتسمح هذه المعلومات باستخلاص بعض النتائج :

١ . بعد مؤتمر هورنو ، لم يركّز المصاليون اي جهاز لتهيئة الكفاح المسلح . وسيقول فيما بعد محمد ماروك ، عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية : « كان لمصالي ثقة صوفية بالقاعدة ، ولم يكن يفكر في خلق هيئة اركان » .

٢ . على عكس انصار بوضياف ، لم يكن قدامى المنظمة الخاصة الذين تبعوا مصالي يفكرون في عمل عسكري ، بل في اعمال فردية من النموذج الارهابي^(٩) .

٣ . فاجأ اول نوفمبر المصاليين ، لا بنتيجة جهل بل لأنهم لم يأخذوا على محمل الجد خصومهم النشاطين^(١٠) . ولا يمكن تقديم تفسير آخر لعجزهم عن الاستفادة من المعلومات القيمة التي قدمها لهم مناضلوهم .

٤ . اختار مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية عموماً معسكرهم تبعاً للمشروع الثوري . إذا كان ثمة تصور في القمة لحصرية الانتماء الى اتجاه ما ، فالأمر لم يكن كذلك في القاعدة ، إذ يمكن ان يكون المرء مصالياً او مركزياً ويدعم النشاطين .

منظمة المصاليين الجديدة

« ما أن مضى تأثير المفاجأة حتى اصطف المصاليون سريعاً في معسكر الصراع . جرى تكييف بنى الحركة مع الوضع ، فلم تعد خلايا القاعدة تضم اكثر من ٣ مناضلين الى ٥ . جرى اعطاء التنظيم لا مركزيته ، وكل اقليم استقلاله . ولم يعد للقيادة الوطنية غير دور سياسي . وظهر الارهاب المصالي في ولاية قسنطينة ، وبالتحديد في سكيكده في كانون الاول / ديسمبر . قامت

مجموعة فدائية* بتصفية شرطي جزائري ، هوشنوفي . هذا العمل ، الذي اعتبره ديدوش محاولة تخريب - بالنسبة اليه كان كل ما يتم خارج جبهة التحرير الوطني من قبيل التخريب - ، ستكون نتيجته التفكيك الكامل للمنظمة المصالية التي استوعبت جبهة التحرير الوطني مناضلي قاعدتها في ولاية قسنطينة . اما بالنسبة لولاية وهران ، فقد قدم علي بوعجاجة الشهادة التالية : « قررت تنظيم المجموعات عسكرياً لارضاء مناضلينا الذين كانوا ينتقدون طرائقنا السابقة . انا الذي اسست حلف اليمين على القرآن ، وأقسمت بالوفاء امام المجموعات^(١١) » .

في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٤ اعطى المصاليون تسمية جديدة لمنظمتهم : حلت الحركة الوطنية الجزائرية محل حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنحلة . وإذ تم توقيف الامين العام مولاي مرباح بعد اول نوفمبر ، حصل توزيع جديد للمهام على المستوى المركزي . كلف العربي ولصبير بالعلاقات مع القبائل ، ثم بشراء الاسلحة من مراكش ، وعلان بالعلاقات مع باريس ، وزيتوني مختار بالصندوق ، ومصطفى بن محمد بالعمل المسلح . وفي شهر نيسان / ابريل ، قامت الحركة الوطنية الجزائرية بهجمات في الجزائر ودعت الى مقاطعة الكحول والتبغ . عادت الى الظهور هذه التقنيات ، التي كان استخدمها حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية للنفوذ الى الطبقات الشعبية في ١٩٤٦ - ٤٧ ، ولتعزيز ولاء الافراد وتماسك الجماعة الاسلامية . هاجمت الحركة الوطنية الجزائرية التجار المزابيين بحجة انهم لا يتضامنون مع مواطنيهم .

تشكّل جنين جيش بقيادة محمد بلونيس^(١٢) ، وهو مناضل قومي ، من اعيان برج منايل ، كان برز في الانتخابات البلدية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٧ حين أسقط خصوصاً حركة انتصار الحريات الديمقراطية . وقد تم الانغراس العسكري جغرافياً في المناطق التي تبعت مصالي خلال ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية . كانت الحركة الوطنية الجزائرية متفوقة في الجنوب ، وفي ولاية وهران ، وفي الجزائر ، والقبائل ، وفي اقليم بويره ووادي الصّام . وانطلق عدد كبير من المناضلين في فرنسا وبلجيكا للالتحاق بصفوف الحركة الوطنية الجزائرية ، بحيث اعتقدت هذه انها ، في غضون أشهر قليلة ، تحطت تأخرها عن جبهة التحرير الوطني ، لكن منازعاتها معها انتقلت الى المقام الاول ودمرت طموحاتها .

المرحلة الدبلوماسية

كانت جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية ، المنبثقتان كليهما من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تهدفان الى شيء واحد ، هو استقلال الجزائر . الا أنها كانتا ، كليهما ايضاً ، ثمرة شقاق . والنزاع الذي نتج عن ذلك ومسألة السلطة في الثورة وجههما شيئاً فشيئاً

*- كانت المجموعة تتألف من مغلاوي محمد ، وصالح بولكروغ ، وحمادي كرومه . بعد ان تم توقيفهم تمكنوا من الفرار من سجن قسنطينة مع بن بولعيد والتحقوا بجبهة التحرير الوطني .

نحو صراع مكشوف . ووفقاً لمحمد ماروك : « كان التصلب حتى نيسان / ابريل (١٩٥٦) من جانب الحركة الوطنية الجزائرية ، وبعد هذا التاريخ ستبادلها جبهة التحرير الوطني بالمثل » .

طوال مرحلة كاملة تنتهي في ربيع ١٩٥٦ ، حاولت الحركة الوطنية الجزائرية دمج جبهة التحرير الوطني فيها . واذا كان قادة جبهة التحرير في القاهرة واضحين في رفضهم للحاق بمصالي ، فقد راوغ قادتها في الجزائر لكسب الوقت ، في الوقت الذي كانوا يعززون فيه قواهم ومواقفهم . وقد اتصلت الحركة الوطنية الجزائرية في مدينة الجزائر بكريم وسلمته مبلغاً كبيراً من المال ودعته لقيادة النضال تحت راية مصالي . الا ان كريم رد بالتسويق وحاول ان يجتذب الى جانبه الكوادر المصاليين الذين انتموا سابقاً الى المنظمة الخاصة . التقى محمد خيضر لدى ياسف سعدي^(١٣) ، بأمل افساده ، الا ان اقتراحاته اصطدمت بالرفض . وفي بداية عام ١٩٥٥ ، كانت الاتصالات ما تزال قائمة ، وكان كريم مقتنعاً بأنه طالما لم تحدث القطيعة لن يشكل المصاليون مجموعات قتالية^(١٤) ، وطالما لم يفعلوا ذلك سيستمر نزوح المناضلين الجذريين في اتجاه جبهة التحرير الوطني . وقد دامت هذه اللغة طالما كانت جبهة التحرير الوطني لا تزال عاجزة عن خوض معركة سياسية مع الحركة الوطنية الجزائرية ، إذ لم يكن اي من كوادرها الموجودين في الجزائر قادراً على أنجاح هكذا معركة . وكنا قلنا انه منذ شباط / فبراير ١٩٥٥ قدم التحاق عبان رمضان ، المثقف الوحيد الذي كان في الوقت ذاته رجل فعل قدم لـ جبهة التحرير في داخل البلد الرأس السياسي الذي ينقصها . مذاك ، لم يعد يُسمح للحركة الوطنية الجزائرية بأن تقدم نفسها للرأي العام على انها المبادرة الى الثورة ، وهو ما كان يعتقده الكثير من المناضلين الذين يتبعون كريم ، بدليل انه بعد هجمات عيد جميع القديسين ، من كان منهم يشارك في العمل في اقليم بوفريك وضعوا كل القنابل التي لم تستخدم في عهدة سعيد بوجرودي ، القيادي المصالي لمدينة الجزائر .

كانت النقاشات التي تدور في القاهرة بين آيت احمد وبن بلا وخيضر وبوضياف ، ومزغنه ، القيادي المصالي ، تتم في جو من التشنج . الا انها انتهت مع ذلك الى اعلان مشترك في ١٠ شباط / فبراير ١٩٥٥ يعلن خلق جبهة تحرير وطني . وقد رفض مزغنه في البدء وضع توقيعيه الى جانب توقيع حسين الاحول الذي اعتبره مطروداً من حزبه ، لكنه استسلم في نهاية المطاف الى ضغوط فتحي ديب ، احد مسؤولي مصلحة الاستخبارات المصرية ، ووقع بشرط توسيع الجبهة فيما بعد لتشمل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء . وإذ قبل مزغنه ان يتخذ التجمع الوطني تسمية منظمة قائمة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، بلبل المناضلين المصاليين بأن افسح المجال امام الاعتقاد بالتحاق الحركة الوطنية بجبهة التحرير ، لا سيما ان خيضر والاحول ارسلوا بهذا الشأن تعميماً اعلامياً الى مناضلي كل اتجاهات حركة الدفاع عن الحريات الديمقراطية .

في فرنسا ، وضع مناضلو جبهة التحرير الوطني يدهم على التعميم لقلبه ضد الحركة الوطنية الجزائرية ، وقد انفصل مصالي عن مزغنه ، الذي برر نفسه في رسالة الى عيسى عبدلي ، عضو المكتب السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية ، واخذ على بو ضياف كونه اعطى تفسيراً خاطئاً

لبادرتة ، بصورة مقصودة : « اما بخصوص القرار الذي اتخذتموه ضدي ، فاعتقد بأنكم سرّعتم الأشياء كثيراً . انا افهم انكم تعيشون في جو آخر ولا اعتقد اني مسؤول عن العمل الماكر من جانب سماعين^(١٥) . كان بإمكانكم انتظار تفسير من جانبي ، فللمجرم حق الدفاع عن نفسه^(١٦) » .

بعد إعلان ١٠ شباط / فبراير ، تراجع قادة جبهة التحرير الوطني عن الاتفاق مع مزغنه ، لكن الضغوط المصرية اجبرتهم على احترام التعهدات المقدمة . اعتقد مزغنه انه وصل الى نتيجة ايجابية حين وجد ضد بن بلا وبوضياف ، الخ . ، حلفاء في شخص الشيخ ابراهيمي من العلماء وبيوض من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : « بدأت الحركة تستعيد مكائنها تدريجياً ، واذا كنا استخدمنا صيغة الجبهة فذلك لأجل الحركات الاخرى ولجر الجميع الى هذه المعركة الجبارة التي يخوضها الوطن في وجه امبريالية شرسة لا لأجل مناضلي حركة واحدة . على هؤلاء الاخيرين ان ينضموا الى الحركة دون قيد او شرط^(١٧) » . إن جبهة التحرير الوطني تمسك ، هي الاخرى ، بنزعتها الحصرية ، وهو ما يؤدي الى المأزق .

امتحان القوة في الجزائر .

في ربيع عام ١٩٥٥ ، تدهورت العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية . أنبأت حرب البيانات بامتحان القوة الذي سيتم على كل المسارح في الجزائر ، وفرنسا ، والعالم . وسوف يسرع المواجهة اغتيال صايبي ، المناضل القديم في حزب الشعب الجزائري ، الذي كان الفندق - المطعم الذي يملكه في شارع اومير في الدائرة الثالثة بباريس ملجأ للاشرعيين . وقد وجه عبان رمضان تحذيراً في اول حزيران / يونيو الى الحركة الوطنية الجزائرية .

في ايلول / سبتمبر ، علت اللهجة . فإذا كانت جبهة التحرير الوطني لا تزال تطالب مصالي بالالتحاق بها في حزيران / يونيو ، فقد اصبحت تشير اليه مذاك على انه العدو الذي يجب القضاء عليه : « لقد سبق ان كان كاسر وحدة الحركة الوطنية . وهو اليوم مساعد الاستعمار في صراعه ضد القوى المقاتلة^(١٨) » . وقد وزعت الحركة الوطنية الجزائرية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ، بتحريض من مختار زيتوني ، منشوراً بعنوان : « سلة السرطانات » ، يرى ان قيادة جبهة التحرير الوطني مؤلفة من الخونة ، « اي من الاشخاص المطرودين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، كبن خده ، والامين دباغين ، وغيرهم . . . » . وقد كان خطأ مشؤوماً ان تجري مهاجمة القادة الاقل استعداداً لحسم النزاعات السياسية بحد السلاح .

بعد توقيف زيتوني ، بذلت الحركة الوطنية الجزائرية تكتيكها وسعت ، في شباط / فبراير ١٩٥٦ ، الى تحقيق الوحدة على قدم المساواة : « ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها . . . ضد حركة شقيقة . . . إن الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية . . . وان مواصلة العمل ضد الوحدة جريمة ضد الوطن^(١٩) » . إلا أن ج . ت . و . رفضت هذا العرض : « الخونة لا يجري التحالف معهم ، بل صرّعهم^(٢٠) » . هكذا في شباط / فبراير -

آذار / مارس ، استفحل القتال في القبائل بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية ، جرت اشتباكات في بويره ، ودراع الميزان ، والواديه Ouadhia وصدوك Seddouk ، وقينزت Guenzet ، وفي القرقور Guergour ، وفي دوار بني بو - عدو وأملولين ، لكن كذلك في عين بيسم Ain - Bessem ، وفي منرفيل . جرت المعارك امام اعين الجيش الفرنسي الذي انظر ليرى من المنتصر وينقض عليه ، ولا يمكن الموافقة على اطروحة كورير التي ذهبت الى ان المصاليين والجيش الفرنسي كانوا متواطئين عام ١٩٥٦ . واذا كان هذا الاخير استدار في الغالب نحو جبهة التحرير الوطني ، فلأن النجاح كان حليفها ، ولو انتصرت الحركة الوطنية الجزائرية ، لكانت تلقت ضرباته . وقد اتخذت المعركة في القبائل بين المنظمين القوميتين طابعا عسكريا ، بينما كان لها في الجزائر شكل الارهاب . وفي ولاية وهران ، حيث كانت الحركة الوطنية الجزائرية عميقة الجذور ، انبأت الاحداث بقوة بظهور الطرائق البيروقراطية لحل المسائل السياسية .

في حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، تلقت الفروع المصالية توجيهات للعمل : « تلقينا الامر بأن نسلح ونعد المتفجرات للانتقال الى العمل المباشر . ويهمني تحديد أني تلقت الامر من سي الاخضر . واعتقد ، دون التمكن من التأكيد ، أنه تلقى هذا الامر بدوره من سي مصطفى^(٢٣) ، «المستشار البلدي لمدينة الجزائر^(٢٤) . » . كانت الاسلحة نادرة ، فالحركة الوطنية الجزائرية كانت تمتلك ٢٠ مسدسا وبندقيتين قصيرتين ورشاشين ، في تلمسان ، وسبع بنادق حربية ايطالية في جيريفيل ، وثمانية مسدسات في وهران^(٢٥) . وقد تمت الاعمال في ليل ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ، لتليها التوقيفات بعد قليل . جرى سجن ٤٩ مسؤولا مصاليا ، ونسبت الحركة الوطنية الجزائرية فعالية الشرطة لوشاة مجهولين زعمت أنهم ينتمون الى جبهة التحرير الوطني . وهذه الرواية واردة في الوثائق التي اعدتها مصالح الحاكمية العامة في ايلول / سبتمبر ١٩٥٦ لاستخدام الوفد الفرنسي الى الامم المتحدة . وإذا لم يكن بالامكان اتخاذ موقف جازم حيال الاتهام ، لغياب المعلومات ، يمكن بالمقابل افتراض انه كان من مصلحة الشرطة الكولونيلية جعل مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية يعتقدون بوجود وشايات ، لتسعير الخصومة مع جبهة التحرير الوطني ، اما الفعالية البوليسية فيمكن تفسيرها تماما بكثافة المعلومات التي جمعتها الشرطة خلال ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فقد كان في متناولها ، بين ما كان ، ملف كامل حول المشاركين في مؤتمر هورنو ، أعدته لاستعمالها الشرطة البلجيكية ، وتقرير مماشوي الى مصالي حول وضع التنظيم في ولاية وهران ، وهو تقرير جرت مصادرته لدى مصالي خلال حملة تفتيش .

هزت عمليات شهر تشرين الاول / اكتوبر الحركة الوطنية الجزائرية بقوة ، لكن قواتها المسلحة لم يكن قد قطع رأسها بعد . ففي جنوب ولاية وهران وفي جبل عمور ، كانت لاتزال كاملة . لقد تمكنت جبهة التحرير الوطني ، التي كانت هيئة اركانها تعمل انطلاقاً من وجده في مراكش ، من تحطيم مقاومتها عن طريق المزج بين الارهاب والخديعة ، كما يشهد على ذلك ما يلي . جرى اغتيال عبّاد ، مسؤول الحركة الوطنية في مغنية . واختفى في مراكش دون أن يترك أي اثر ، المموّن بالسلاح العربي ولصبير ، الذي ينتمي للمنظمة ذاتها . أما المناضلون الذين

حلوا محلها فدُعوا الى اجتماع في وجده للنقاش يصدد الوحدة بين جبهة التحرير والحركة الوطنية ، فقبلوا العرض وانتدبوا الحصار مصطفى ، ومولاي شريف ومعصوم بومدين^(٢٥) . إلا أن هؤلاء المناضلين الذين مضوا بسلامة نية ، سقطوا في كمين قضاوا نحبهم فيه . وهكذا انتقلت فروع الحركة الوطنية الجزائرية ، مذاك ، الى تحت رقابة جبهة التحرير الوطني التي عينت مسؤوليها لجدد .

ميزان القوى في عام ١٩٥٦

في الشرق ، كانت جبهة التحرير الوطني تشرف كليا في عام ١٩٥٦ على الاقاليم التي تجاور الحدود التونسية ، كالقل والميليه والقبائل الصغرى والقبائل الكبرى . وفي الغرب انتقلت الى تبادتها المناطق المجاورة لمراكش بالاضافة الى اقليمي وهران وتلمسان . وفي الوسط ، طورت الجبهة نشاطاً كثيفاً في المتيجة ، لكنها لم تكن دخلت بعد وادي الشليف . إلا ان نفوذ الحركة الوطنية الجزائرية بقي كبيراً في الجزائر العاصمة . هكذا جمع دفن احد مناضليها ، صاحب المقهى واقني ، اكثر من ثلاثة آلاف شخص . وكانت موجودة عسكرياً في جنوبي الجزائر وفي بعض المراكز التي تتكلم العربية على تخوم القبائل ، ومن بينها ميلوزه . لكن جبهة التحرير الوطني ستظم مجزة لسكان هذا المركز في ٢ حزيران / يونيو ١٩٥٧ ، وهو ما دفع محمد بلونيس الى السعي وراء الحماية الفرنسية وخيانة قناعاته السياسية .

اجتذبت الحركة الوطنية الجزائرية غالبية المهاجرين ، في فرنسا . أما عدد المنتسبين الى جبهة التحرير في ايار / مايو ١٩٥٥ ، حسب تقدير ايف كورير بناء على شهادة مراد طربوش ، فلا ينم عن دقة علمية^(٢٦) . فقد زعم كورير ان عدد مناضلي ج . ت . و . بلغ في ايار / مايو ١٩٥٥ الفى مناضل ، والحال ان ولاية باريس لم تكن تضم في بداية عام ١٩٥٥ اكثر من مئتي مناضل (محفوظات خاصة) . ومن الممكن ان تكون البلبله ناجمة عن الخلط بين المناضلين والمتبرعين .

هل كان التقارب بين الطرفين مستحيلاً ؟ لقد فشلت كل المحاولات لبلوغ اتفاق ، مثل محاولة فيلاي في ايار / مايو ١٩٥٥ ومحاولة دباغين بعد ايلول / سبتمبر ١٩٥٥^(٢٦) . بدا التباعد بين مواقع هؤلاء وأولئك كبيراً ويصعب ردمه ، فلقد طالبت جبهة التحرير بحل الحركة الوطنية قبل النظر في مشاركة مسؤوليها بالقيادة . وبما يخص حل المشكلة الجزائرية ، اشترطت الجبهة تشكيل دولة مستقلة مسبقاً واعتبرت نفسها المحاور الوحيد لفرنسا . اما الحركة الوطنية فتمنت ، من جانبها ، ان تدخل كل الحركات المنخرطة في الصراع في مفاوضات مع فرنسا بخصوص نظام الجزائر وتركت للشعب الجزائري مهمة الحسم في نهاية المطاف .

لقد بادرت جبهة التحرير الوطني في آب / اغسطس ١٩٥٦ الى المحاولة الاخيرة مع الحركة الوطنية الجزائرية ، ومعلوماتنا بهذا الصدد مستقاة من الحركة الوطنية الجزائرية . فوفقاً لوثيقة داخلية لهذه الحركة ، موجهة الى اعضاء المكتب السياسي ، ربما يكون وسيط مصري اقترح عقد اجتماع بين بن بلا والحركة الوطنية ، في ١٢ آب / اغسطس ١٩٥٦ ، لنقاش سلسلة من

الاقتراحات . والتاريخ هنا مهم ، ففي تلك الفترة ، كانت التوترات بين الداخل والخارج عظيمة ، ويمكن التساؤل اذا لم تكن مصر ، التي كانت محاولاتها السيطرة على جبهة التحرير الوطني موضع اتهام في الجزائر ، قد سعت وراء بديل في المصالحة مع الحركة الوطنية .

الا انه من المثير للاهتمام ان نرى في ضوء الرسالة الموجهة ، بهذا الصدد ، الى اعضاء المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ، كيف يحكم مصالي على جبهة التحرير الوطنية . فبالنسبة اليه ، كانت الجبهة تجمعاً من المطرودين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن الحركات الاصلاحية . « اصطف بن بلا وشركاه ، ليس من دون مراوغة ، مع المركزيين » و« اخضعوا الحزب لاوامر عبد الناصر » ، لا بل اقام مقارنة بين المؤتمر الاسلامي لعام ١٩٣٦ وجبهة التحرير الوطني ، معتبراً أن الأمر لا يعدو ان يكون « تكراراً » .

يدرك المرء ، عبر هذا التحليل ، كم يبقى مصالي اسيراً للماضي . فالاستدلال عن طريق القياس يخفي عن نظره التحولات التي تمت على صعيد المسرح السياسي والشركاء في اللغة ، والاعتراض على جبهة التحرير الوطني باسم التاريخية لا يساعد في التوضيح . كان مصالي ، المتفوق في تجربته ، يعتقد ان خسارة نفوذه مؤقتة : « اذا كانت جبهة التحرير تخاطبنا من حين لآخر ، فهذا يعني انها فشلت في سياستها وتحتاج الينا للنهوض من جديد واعادة تقويم هيبته المتهاينة(٣٧) » . كان على خطأ مبين .

كان يكمن خطأه في الاعتقاد بأن تفوقه في فرنسا لا يمكن ان يكون موضع خلاف وسيكون حاسماً . وفي فترتين اساسيتين من تاريخ الجزائر ، قررت الهجرة الجزائرية مسار الاحداث . فهي التي وضعت حداً ، في عام ١٩٣٦ ، للسيطرة الاصلاحية في الحركة الوطنية ، وهي ايضاً التي وجهت ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٣ ، الضربة القاضية الى الاصلاحيين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فلماذا لا يأمل المرء ان تنتزع القرار مرة اخرى ويكرر التاريخ نفسه . الا انه اذا كانت الهجرة بقيت في غالبيتها الساحقة الى جانب المصالية حتى عام ١٩٥٦ ، فسوف يتميز موقفها تدريجياً مع تشكيل فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني .

ولادة فدرالية فرنسا

لجبهة التحرير الوطني

كان ارساء فدرالية فرنسا من عمل بوضياف . اما الهدف الاساسي من وراء ذلك فكان احياء المنظمات التي اختارت خلال ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية البقاء على الحياد بين مصالي واللجنة المركزية . وقد عقد بوضياف في بداية عام ١٩٥٥ اجتماعاً في اللوكسمبورغ شارك فيه كادرات شرقي فرنسا (فورباش ، مع موهوز ، سوشو) ، وكلف طربوش باعادة تجميع كل المعادين للمصالية ، من مركزيين سابقين وحياديين ومناضلين ثبتت عزائمهم الصراعات الداخلية ، الخ . وقد استنفر هذا الاخير متفرغاً حركة انتصار الحريات ، اولئك المحترفين

السياسيين العالمين بوضع القوى المصالية وتأطيرها . واتصل كذلك ، لكن دون نجاح ، بالدكتور شوقي مصطفى، القيادي السابق في حركة انتصار الحريات ، وبالمحامي بومنجل ، من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، الا ان عمله سيكون سريع الزوال .

فقد جرى ضرب رأس اللجنة التي كان يقودها ، بعد المعلومات التي قدمتها الشرطة السويسرية للشرطة الفرنسية^(٢٨) . الا انه سرعان ما جرى سد هذه الثغرة ، وقد تطورت القيادة الجديدة ضمن شروط صعبة وبوسائل بدائية . كان عليها ان تواجه في الوقت ذاته القمع البوليسي والمصاليين ومجموعة مرتبطة بكريم اتهمتها بـ « المركزية » ولم تعترف بشرعيتها .

لم تكن العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية قد اصبحت علاقات عداوة مكشوفة في عام ١٩٥٥ ، مهما بدا ذلك غريباً في ايامنا . كان مناضلو الحركة يجدون آذاناً صاغية في المقاهي والبيوت ذات السيطرة المصالية ، لاسيما في ليون وغرينوبل ، وفي الدائرة ١٨ في باريس . كانت النقاشات تدور حول مسألة معرفة من كان في اساس الكفاح المسلح ؟ وكان الجواب بديهاً بالنسبة لغالبية المصاليين : أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية مستمرة ، والمركزيون - لأن هذا هو الوجه الذي يتخذه ، بالنسبة اليهم ، مناضلو جبهة التحرير الوطني - يحاولون استعادة مبادرة لا علاقة لهم بها .

حاولت الجبهة محو هذه الصورة . فمن القبائل ، ومن الاوراس ، ومن القاهرة^(٢٩) ، جرى توجيه رسائل تفسر للمهاجرين أن جبهة التحرير الوطني حركة جديدة ، وان لا علاقة لها بالمركزيين ، وأن جيش التحرير الوطني اداتها العسكرية . وقد زاد من سرعة تقدم الجبهة انضمامات المهاجرين الجدد الذين كان عدد كبير منهم مناضلين سابقين في حركة انتصار الحريات^(٣٠) ، يعرفون من فجر الثورة .

وقد حاولت الحركة الوطنية ، في مسعاها لكبح انغراس جبهة التحرير أن تقنع الناس بأن المركزيين « حاكوا مؤامرة تتسم بديماغوجية مأساوية لا تستهدف فقط قطع رأس الحركة الوطنية الجزائرية بل كذلك خنق كل شعور ثوري لدى الشعب الجزائري في المهد . فبمساعدة بعض العناصر غير المسؤولة ، تجمعت في « لجنة ثورية للوحدة والعمل » ، قاموا بعمل مدوّ في اول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ (. . .) وقد دام هجوم اللجنة الثورية يوماً واحداً ، لكن المطرودين لم ينجحوا مع ذلك في الاستيلاء على الحركة الوطنية الجزائرية ، التي كانت أسرع الى العمل فلم تنتظر نهاية الاستعدادات واعطت مناضليها الأمر في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر بدخول المعركة وفتح مرحلة الثورة دون تأخير ، عن طريق تعهد العمل في الاقليم الاكثر تقدماً : جبال الاوراس^(٣١) . كانت الوقائع تسفه هذه الرواية ، لكن هدف الحركة الوطنية الجزائرية كان الاحتفاظ بدعم المهاجرين ، مهما كلف الثمن .

في شهر تموز / يوليو ١٩٥٦ ، امتدت المواجهات في الجزائر الى فرنسا . ووفقاً لنسبه احمد

الملقب بالقلاوي ، مسؤول منظمة الحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا وعضو مكتبها السياسي ، « منذ حزيران / يونيو - تموز / يوليو ، اتخذ مصالي موقفاً عنيفاً وأمر بـ « قتل » كوادر جبهة التحرير (. . .) هكذا جرى القضاء على ٨٢ كادراً من الجبهة كان يقلقه انغراسهم في فرنسا^(٢٢) . . . » . وقد فوجئت الجبهة ، التي كانت تعد نفسها آنذاك للصراع في وجه آلة القمع الفرنسية . كانت المنظمة قد قسمت ، لهذا الغرض ، الى قسمين ، الاول مع قراس^(٢٣) ومشاتي^(٢٤) وابن سالم^(٢٥) ، وقد كلف بالاهتمام بالتنظيم السياسي ، والثاني مع احمد دوم الملقب برضى^(٢٦) ، وتم تكليفه بالعمل المسلح . لكن القمع وجه ضرباته ، واوقف قراس ومشاتي وابن سالم ، فجري تجميد القرارات المتخذة . وسوف يجري الالتفات نحو الحركة الوطنية التي تسببت اعتداءاتها على جبهة التحرير بنفاد الصبر ثم بالتضايق الشديد . الا أن قادة الفدرالية ، لوانشي وبو لحروف ، الخ . ، لم يؤيدوا القيام بالرد ، مما جعل المناضلين والكادرات الوسيطة يعتقدون خطأ بوجود اتفاق ضمني مع الحركة الوطنية الجزائرية .

خلال اجتماع^(٢٧) تم في إيفري ، خريف ١٩٥٦ ، في مسكن علي يعطه ، طالب المسؤولون الاقليميون لجبهة التحرير الوطني بتسليح المناضلين وبخلق فرق صدامية . وقبل اتخاذ اي قرار ، احتفظت فروع اقليم باريس لنفسها بقسم من التبرعات المجموعة ، لشراء اسلحة ، وقد صادقت القيادة على مبادرات تلك الفروع ، على مضض منها . كان مناضلو جبهة التحرير « بريئي الذمة » . « إن مطاردة العناصر غير الامثالية بدأت منذ انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهي « لم تكن تترك للجبهة غير طريق واحد للبقاء : الرد على المصاليين بالاسلحة ذاتها التي يستخدمونها : القوة التي ظهرت مجزية^(٢٨) . . . » ، هذا ما ورد في تقرير للمسؤول عن المنظمة .

في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٧ ، رجحت كفة جبهة التحرير الوطني في فرنسا . تراجعت الحركة الوطنية ، لكنها بقيت متفوقة في الشمال والشرق وفي الاردن . وفي دينين وريمز ، تساوت قوى المنظمين المتخاصمتين ، بينما احتفظت الحركة الوطنية بمواقع لها في أرجانتوي ومونتروي في المنطقة الباريسية ، وكانت هنالك انوية مهمة في الوسط ، وبالتحديد في كليرمون - فيران وشاترو ومونلوسون ، وليون . إلا ان هذا التقدير لميزان القوى بين جبهة التحرير والحركة الوطنية في المهجر يتطلب التنوع . فالمهاجرون معادون إجمالاً للتصفيات الدموية للحسابات ، تلك التصفيات التي لم يعد يمكن التحكم بها ولم يكن أحد يحدد الدور الذي يلعبه فيها عملاء الشرطة المتسللون الى التنظيمين المتصارعين . اصبحت تلك الصراعات من عمل اجهزة مسلحة ، وكان المهاجرون ينضمون ، في العديد من الامكنة ، الى هذا المعسكر او ذاك ، دون الرجوع إلى اي مقياس سياسي .

سعيًا وراء هدنة

لقد اخرجت حرب التحرير الجزائريين من تحفظهم ، وكان كل الشغيلة تقريباً يشاركون ، في

المهجر ، بالجهد الحربي . قبل عام ١٩٥٤ ، كان عدد أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية في فرنسا حوالي ٧٠٠٠ ، وفي بداية ١٩٥٧ ، قدرت مديرية التنظيم عدد أعضاء الحركة الوطنية بما بين عشرة آلاف و١٥ ألفاً . وكان عدد أعضاء جبهة التحرير شيئاً من هذا القبيل . ووفقاً لتقرير للشرطة ، « فإن الأوساط الجزائرية قبلت بغالبيتها هذا التأثير من جانب الحركة الوطنية وجبهة التحرير ، أو خضعت له ، حسب الحالات . هكذا فإن الاستعداد النفسي لدى الجزائريين هو بحيث أصبحت التعبئة المادية الراهنة ممكنة تماماً^(٢٩) » . وان ضرورة التعبئة ، بالضغط ، هي التي دفعت لجنة الدعوة في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، في شباط / فبراير ١٩٥٧ ، الى تحذير القيادة من الخطر الذي تمثله دوامة القتل . ولما كانت تجهل ما حدث في الجزائر فقد القت مسؤولية ذلك على الحركة الوطنية بوجه الحصر . أبدت لجنة الدعوة في البدء تصوراً للجو السياسي في المهجر : « . . . لقد امتد النزاع المسلح الذي يضعنا بمواجهتهم (الحركة الوطنية) الى القاعدة . ثمة قطعة شبه كاملة ، في الوقت الراهن ، من اعلى الى اسفل . وقد أصبحت الاتصالات القاعدية بالغة الصعوبة والالتحاقات بالجبهة أكثر فأكثر محدودة . وإذا أضفنا الى ذلك البقاء العنيد لروح القربى ، روح العشيرة ، فإننا نفهم بشكل افضل الطّفح الذي يتم والذي يغدو خارج الرقابة أحياناً » .

وفي الختام ، أوصت اللجنة بعدم تبديد قوى الثورة في صراعات بين الجزائريين : « . . . من مصلحة الثورة أن يقاتل المهاجرون بنظام ، وان يكون لهم وعي واضح للنضال الذي ينبغي ان يخاض ، وللأشكال التي ينبغي ان يتخذها . علينا ان نوفر على مواطنينا الآلام الممكنة تحاشيها ، ونقتصد في الاحتياطي البشري الثوري الخاص بجماعتنا ، ونبت احترام الفرد الذي اراد الاستعمار تدميره في انفسنا^(٣٠) » .

بعد أشهر قليلة ، وافقت قيادة فدرالية فرنسا على اقتراح لجنة الدعوة عدم اللجوء الى الهجمات في بلجيكا . وقد جرى اتخاذ القرار بعد مقابلة بين عزيز بن ميلود^(٣١) ووزير السداخلية البلجيكي ، جاءت كثمرة لجهود اليسار البلجيكي ، ولا سيما لجهود البروفسور بيير لوغريف . ومع أن قرار وقف النار اتخذ من جانب واحد ، فقد التزم به المصاليون .

في ايلول/ سبتمبر عُرض على قيادة الفدرالية مشروع وقف اطلاق الاعتدات في فرنسا . ومن اصل ٦ من اعضائها (بوداود ، منجني ، العدلاني ، حربي ، بو عزيز ، قدروج) ايد المشروع ثلاثة ، هم منجي وحربي وقدروج ؛ ولما كان صوت مسؤول الارتباط (بوداود) بلجنة التنسيق والتنفيذ مرجحاً ، فقد سقط الاقتراح ، لكن جرى النص على ضرورة ان يُعرض على اللجنة الفدرالية أي عمل يُلزم مسؤوليتها . الا ان التوصية بقيت حبراً على ورق ، إذ كان كوادر التنظيم المسلح ومصالح الاستخبارات شبه مستقلين ذاتياً ، ولم تغير العقوبات التي اتخذها عمر بوداود ضد بعض المسؤولين شيئاً في المناخ السائد . لم يكن يمكن ان يجعل الامور تتطور غير إعادة توجيه جذرية لعمل الفدرالية .

اما الحركة الوطنية فحاولت ، من جانبها ، في منتصف حزيران / يونيو ١٩٥٧ ، ان تخرج علاقاتها بجهة التحرير من المأزق . اتصلت القيادة بأحمد محساس في روما وكولونيا ، ووضعت بالتنسيق معه بروتوكول اتفاق على اساس ان يتم عرضه على بن بلا ، الذي كان محتجزاً آنذاك في سجن الصحة بباريس . كانت الوثيقة التي أوصلها اليه محمد ماروك ، عضو المكتب السياسي في ح . و . ج . وزميله سابقاً في هيئة اركان المنظمة الخاصة ، تتمحور حول نقطتين : أ) إيقاف المذابح بين الاخوة ؛ ب) ان تشكل « حيث يكون ممكناً لجان كفيلة بفرض ارضاء تطلعات الشعب الجزائري (٤٣) » .

ويقول محمد ماروك إن بن بلا وافق على مضمون الوثيقة في الوقت الذي اشار فيه الى استحالة ان يوقعها بسبب وضعه الخاص ومعارضة رفاقه المعتقلين .

إلا أن بن بلا اقترح ، عن طريق محمد الكبير الذي كان يزوره في السجن بانتظام ، ان يوجه مصالي نداء لوقف الاعتدآت . وقد فعل مصالي ذلك في اول ايلول / سبتمبر ١٩٥٧ ، ولم تكن بادرتة تشكل مناورة ، كما كتبت فدرالية فرنسا في بيان مؤرخ في شهر ايلول ، لأن عبد الله فيلاي نزع سلاح المجموعات الصدامية الخاصة بالحركة الوطنية الجزائرية التي ستبقى ثلاثة اسابيع في وضع الترقب .

ويبدو ان مبادرات أخرى تمت أو كان مزعماً القيام بها . هذا ما توحى به مقتطفات من رسالة وجهها احمد محساس الى الدكتور حافظ ابراهيم في ١١ آب / اغسطس ، ١٩٥٧ : « يريد الاخوة المراكشيون القيام بشيء ما بشأن الوحدة مع الحركة الوطنية ، إلا ان عليهم ان يتحاشوا لعب لعبة العدو بشق القوى التي تقاوت حقاً . تكمن الفائدة في واقع ان وحدة مع الحركة الوطنية ، حول اهداف محددة (بانتظار اهداف اخرى كوقف الاقتتال ، واتخاذ موقف واحد في الامم المتحدة) تنزع سلاح العدو وتعزز وضعنا على المستوى الديبلوماسي الى ابعد الحدود . بما يخصني ، قمت بتمهيد الطريق ، لكن ينبغي ألا تعتقد الحركة الوطنية الجزائرية ان وقت الانتقام قد حان . . . »

في حين كان المصاليون يعلقون آمالاً كباراً في ايلول / سبتمبر ١٩٥٧ على وقف الاقتتال بين الاخوة ، تواصل هذا باحتدام ، ليلبلغ ذروته خلال عام ١٩٥٨ . ابادت جبهة التحرير الوطني كوادرح . و . ج ، ففي ٢٠ ايلول / سبتمبر ، جرى اغتيال احمد ساش ، مسؤول الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين في المنطقة الباريسية . وبعد اربعة ايام سقط ملولي سعيد ، مسؤول فرع الاتحاد المذكور في ريجي رينو ، وحسين ماروك في ٧ تشرين الاول / اكتوبر ، وعبد الله فيلاي ، احد رواد الحركة القومية ، في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٧ ، و احمد بخات ، الامين العام لـ الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين . وبنتيجة ذلك ستستطيع جبهة التحرير دمج قسم من قوى الحركة الوطنية .

سوف تؤدي احداث اخرى ، كتواطؤ بلونيس مع الجيش الفرنسي وصمت مصالي على هذه

الخيانة^(٤) ، وتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ايلول / سبتمبر ١٩٥٨ ، والاعمال المسلحة لجبهة التحرير في فرنسا في آب / اغسطس ١٩٥٨ ، بالإضافة لقضية الجبهة الجزائرية الديمقراطية* ، الى تقوية آثار الارهاب البيروقراطي ، وتجذب عدداً كبيراً من الكوادر العليا باتجاه جبهة التحرير . وفي رأي بنجامين ستورا أن « المراكز المطلوب أخذها في عملية ارساء الدولة الجزائرية القادمة لم تكن غريبة عن مسعى الالحاق بجبهة التحرير الوطني^(٥) » . وهذا ممكن ، لكن هل يمكن غض النظر عن هذه الملاحظة التي ابدتها نسيه احمد ، عضو المكتب السياسي في الحركة الوطنية : « ما حدث لي امر مريع ، فلقد أمضيت الحرب وانا اقاتل جزائريين » . وقد عاد نسيه الى فرنسا بعد انضمامه الى جبهة التحرير الوطني ، فاغتاله رفاقه المصاليون القدامى . ومهما يكن الحكم الذي يسعنا اصداره على مناضلي الحركة الوطنية الذين التحقوا بجبهة التحرير ، فإن مسأرتهم لم يكن سهلاً .

لقد خسرت الجزائر جزءاً ضخماً من قواها الحية في الاقتتال بين الاخوة . فعدد كبير من كوادر نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري سقط في دوامة الدم ، وكانت النتيجة مخيفة . ففي المهجر ، حيث كان بالامكان احصاء الضحايا ، تم احصاء قرابة ١٢ ألف اعتداء ، و ٤٠٠٠ قتيل و ٩٠٠٠ جريح^(٦) . والعوامل السياسية عاجزة عن تفسير شراسة الاقتتال .

من يتحمل مسؤولية هذه المأساة ؟ تفرض ملاحظة تمهيدية نفسها . فإذا استعدنا تعبيراً للمؤلف كاتب ياسين ، « يضاعف الاجداد شراستهم » . وشراسة الطرائق تتطابق مع النزعات العميقة للمجتمع ، فتقاليد الثأر القبلية القديمة لا تزال حية ، وبالنسبة للكثيرين ، حتى الأكثر انفتاحاً ، من البديهي اعدام خصم سياسي . إذاً لقد طبع العنف العلاقات السياسية على الدوام .

لدى الدراسة ، تبين الوقائع أن ارادة السيطرة لعبت في الصراع بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني دوراً مهماً .

١ . بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ ، سعت الحركة الوطنية الى اخضاع الجبهة واكدت منذ بداياتها نيتها فرض سيطرتها على الكفاح المسلح .

٢ . كانت قيادة الجبهة تنوي الاستيلاء على حركة انتصار الحريات الديمقراطية دون قتال ، عن طريق توقيف قادتها . لكن لما كانت حساباتها قد أحبطت جزئياً ، فكرت في فرض حصرتها بمحاولة اغتيال مصالي ، كما تؤكد المخطوطات التي صودرت مع مراد طربوش بعد مقابلته في

*- بعد رفض الحركة الوطنية ، في ٦ حزيران / يونيو ١٩٦١ ، التقاء البعثة الفرنسية في ايفيان ، التي كانت تريد استخدامها ضد جبهة التحرير اكد قياديون في الحركة الوطنية بينهم خليفة بن عمار ، ولسعيد خفاش ، و بولنوار بن سيد ، وبلهادي ، خلافتهم مع مصالي وجرى طردهم في تموز / يوليو ، فشكّلوا الجبهة الجزائرية الديمقراطية التي ستعاون مع منظمة الجيش السري .

سويسرا مع بوضياف (ايار / مايو ١٩٥٥) . وقد جرت محاولة اغتيال مصالي في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٥٩ . ففي ذلك النهار هاجمت مجموعة صدامية من جبهة التحرير ، متمركزة في ضواحي مسكن مصالي في هامود وتوتفوا ، في اللواز ، هاجمت المذكور وهو يقوم بنزهته اليومية بصحبة ستة من حراسه . وقد نجا من الموت بينما سقط واحد من اتباعه ، علي جوادي ، الذي اعترض مهاجميه وتلقى بجسده الرصاصات التي كانت موجهة نحو مصالي .

٣ . منذ نيسان / ابريل ١٩٥٦ ، كان ايقاف دوامة التصفيات المتبادلة يتوقف على جبهة التحرير بوجه خاص .

يستحيل القبول اليوم بالحجج التي فصلتها جبهة التحرير الوطني آنذاك ، في فرنسا ، ناسبة الى الحركة الوطنية الجزائرية وحدها مسؤولية مجابهة زعمت ان مصالي بادر اليها ضد خصومه منذ ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وليست الحقيقة بهذه البساطة ، فالعنف الذي مارسه المصاليون ضد خصومهم ، خلال ازمة حركة انتصار الحريات كان عفويا في البدء ، تولاها الشغيلة بالذات . لكن صحيح ان مسؤولين مصاليين كفيلاي سرعان ما اضطلوا بمسؤوليته . وصحيح من جهة اخرى ان الرد على هجمات الحركة الوطنية الجزائرية ضد جبهة التحرير الوطني كان عفويا ، هو الآخر ، قبل ان تتولى ايضاً مسؤوليته قيادة الجبهة ، التي رأت فيه فرصة مناسبة لتحقيق سيطرتها . يبقى ان ارادة جبهة التحرير ان تكون المحاور السياسي الوحيد - حتى لقاء حرب اهلية جزائرية - كانت ارادة ثابتة .

سر انتصار

كانت الحركة الوطنية الجزائرية تمتلك عام ١٩٥٤ ، بمواجهة جبهة التحرير عدة ميزات : منظمة قوية في الجزائر وفي فرنسا ، وامكانيات مالية مهمة ، وحظوة لدى الجماهير تعود الى تاريخ طويل . لكن هذه الميزات الظاهرة تخفي نقاط ضعف عميقة :

- لم تكن الحركة المصالية مستعدة ، في اول تشرين الثاني / نوفمبر للعمل المسلح . كان انتباهها مركزاً بشكل وحيد الجانب على حركة الجماهير . والحالة هذه ، فإن حركة الجماهير تبلبلت وانهارت حالما بدأ القمع يوجه ضربه .

- من تشرين الثاني / نوفمبر الى ايار / مايو ، لم تدارك تأخرها عن جبهة التحرير ، وقد فهمت هذه الاخيرة بسرعة بالغة ان الشكل الرئيسي للتنظيم سيكون الجيش . ولما كانت جبهة التحرير الوطني غير موجودة في المدن ، فقد انغرس في القرى وفي الريف . وانطلاقاً من هذه البؤر صعبة الاكتشاف والتدمير ، أقامت شبكات دعم في المدن . وقد تم هذا العمل في القبائل مع كريم بلقاسم ، وفي شمال قسنطينة مع زيغود ، ببطه وبحذر .

- ضاعفت الحركة الوطنية من تأخرها حيث استهدفت ، من تشرين الثاني / نوفمبر الى ايار /

مايو ، الحاق المجموعات المسلحة التابعة لجهة التحرير بها بدل خلق مجموعاتها الخاصة بها .
اما الجهة فكانت تمتلك ، من جهتها ، ميزات مهمة :

- ففي الجزائر ، استفادت منذ صيف ١٩٥٥ من التحاق العائلات البورجوازية الكبرى (بن قانه ، بوطالب ، بن صيام ، حاج حمو ، بودربه ، بشير ، علي خوجه ، عباس تركي ، بن ونيش ، الخ .) ومن دعم التقدميين الاوروبيين المتحلقين حول البروفسور ماندوز والدكتور بيير شوليه . كانت تمتلك إذا دعماً لوجستيا يحفظ قواتها من القمع ، على الاقل بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧ . وبعد توقيف رابح بيطاط ، في آذار / مارس ١٩٥٥ ، لم يسقط اي قيادي من الصف الاول بين يدي الشرطة . ولم يكن هذا هو حال المصاليين الذين لم تستطع منظماتهم ، التي ترزعزع استقرارها منذ عام ١٩٥٣ ، ان تقاوم الهجمات البوليسية في الجزائر . فقد اوقف فيلالي في حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، وخيضر في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، وقلال وبوعجاجة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٥ ، وزيتوني في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ، وفركول في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، ومصطفى بن محمد ورافه في عام ١٩٥٦ .

- في شرقي البلاد وغربها ، كانت جبهة التحرير مرتبطة بالمقاومين التونسيين والمراكشيين . ومنذ استقلال تونس ومراكش ، وجدت الموازنة الضرورية لتكون في متناولها « مراكز محرمة » ولتتمتع خصوصها من ان يصيروا منافسين لها . فحين ذهب العربي ولصبير^(٥٧) ومحمد بلبقره^(٥٨) إلى مراكش ليمثلا الحركة الوطنية الجزائرية هناك جرى اختطاف الاول في تطوان والثاني في طنجة ، واختفيا الى الأبد .

- وفي العالم العربي ، كان دعم مصر لجبهة التحرير الوطني حاسماً . فوضع محطة الاذاعة المصرية ، « صوت العرب » في خدمة جبهة التحرير الوطني ، والمساعدة الدبلوماسية لها ، عرفها وساهمها كثيراً في اشعاعها في الجزائر بالذات ، في حين جرى توقيف ممثلي الحركة الوطنية مزغنه وشاذلي مكي ، في القاهرة وسجنهما في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٥ .

الا انه يمكن ان نضيف ان ميل الحركة الوطنية التكتيكي الى الغرب ، ورغبتها في اثبات التواطؤ بين جبهة التحرير والشيوعيين ، حرماها من تقدير قادة العالم الثالث ، كنهرو وسوكارنو .

هذه العوامل جميعاً رجحت في ساعة امتحان القوة كفة جبهة التحرير ، لكن الحركة الوطنية لم تُزل عسكرياً بعد تصفية بلونيس . فوفقاً لتقرير بوضوف الى الحكومة الموقنة للجمهورية الجزائرية ، المقدم في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٨ ، كان سي مفتاح ، احد القادة المصاليين ، ينازع جبهة التحرير الوطني الاشراف على السكان في الجنوب^(٥٩) .

وسوف تحاول الحركة الوطنية الجزائرية ان تعاود انفراسها في الجزائر ووهران بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٢ ، ضمن ظروف مبلبله لا تسمح بالتمييز بين عملها الخاص بها وعمل الشبكات البوليسية المتسللة الى صفوفها . وإنما لمهمة الوطنيين من اعضاء الحركة الباقيين على قيد الحياة ان يسلطوا

الضوء على هذه المرحلة من تاريخ حركتهم . الا أن الثابت هو ان الحركة الوطنية الجزائرية لم تستطع التقاط انفاسها من جديد ولم تقاوم الضربات القاسية التي وجهتها اليها جبهة التحرير الوطني التي كانت تسيطر كلياً على المحيط المباشر للمدن الكبرى .

من عمل الحركة الوطنية الجزائرية العسكري ، جرى تذکر خيانة بلونيس بوجه خاص ، إلا انه حين سيأتي يوم يُرتأى فيه اجراء دراسة متجردة بشأن الصراعات الاهلية بين الجزائريين ، سيستنتج الدارسون ، بدون ادنى شك ، ان هذه المأساة لم تكن حتمية وان المسؤوليات التي تتحملها جبهة التحرير الوطني بشأن المسار الذي اتخذته الاحداث لم تكن تافهة . ان تاريخ الصراع بين جبهة التحرير والحركة الوطنية يبيّن ان المعرفة وسطاحتدام الصراع ، وبُعد النظر ، كانا أمرين مستحيلين ، سواء بالنسبة للممثلين أو بالنسبة للمشاهدين .

لقد أرادوا ان يروا في تعارض الجبهة والحركة تصادم سياستين ، الا انه كان في الواقع تنافساً بين حركتين مصابتين بارادة السيطرة ، تتابعان اهدافاً متماثلة بأسلوب مختلف . وفي الحالتين ، كان الجهاز القيادي بين يدي نواة شعبية .

لماذا نجحت جبهة التحرير الوطني في فرض صورة المقاومة والممثل الوحيد للجزائر ؟ هل كان ذلك فقط لأنها جرأت على اطلاق الرصاصة الاولى ؟ إن تفسيراً كهذا يقع في التبسيط ولا يسمح بفهم السبب في أن الاعمال المسلحة التي خاضتها الحركة الوطنية أحيطت بالكتمان أو نسبت الى جبهة التحرير ، ولماذا حوصرت محاكمات الحركة الوطنية ، وأحكام الاعدام بحق مناضليها ، وإعدامهم على يد الفرنسيين ، بجدار من الصمت ؟

يجب التسليم بأنه كانت هنالك رغبة بوحدة حركة المقاومة ، سواء في مصر أو في فرنسا ، وهما بلدان كانت شعبية جبهة التحرير الوطني فيها هي الاقوى ، وذلك لأسباب مختلفة جداً . ففي مصر الغت الناصرية الاحزاب السياسية ، بيروقراطياً ، بهدف فرض وجودها ، وكانت فكرة التعددية بالذات تثير شبهة القادة المصريين . اما في فرنسا فلقد بقي اليسار موسوماً بقوة بأسطورة مقاومة فرنسية موحدة ورفض المجموعات المعارضة . كانت التيارات والشخصيات التي انفتحت على القضية الجزائرية عام ١٩٥٤ تجهل ماضي الحركة الوطنية وتعتبر جبهة التحرير الوطنية كنفقيص للحركة الوطنية الجزائرية ، أي أداة عصرية ، علمانية ، بعيدة عن « العروبة - الاسلام » . هذه الصورة المميزة طورها مثقفون جزائريون يتكلمون على انفسهم اكثر مما يتكلمون على مجتمعهم او حتى على المشاعر العميقة للغالبية الساحقة من قادة جبهة التحرير .

يمكن ان نقول من دون المخاطرة بالوقوع في الخطأ أن المقابلة مع عمران وعبان التي اجراها روبر بارا^(٥٠) وكتاب فرنسيس وكوليت جانسون L'Algérie hors la loi ، ساهما في ربط المقاومة الجزائرية بعمل جبهة التحرير الوطني بوجه الحصر . وبنوع من المواربة الظاهرة ، فإن لهذه المقاربة التبسيطية للمشكلة الجزائرية من جانب يسار فرنسي يريد ابداء

تضامنه ، لكنه يفرض عليها في الوقت ذاته تفسيره ، تأثيراً لا يمكن التقليل من أهميته على الرأي العام الجزائري بالذات الذي تتأثر شرائحه الأكثر ثقافة بالاعلام الذي يعطيه اليسار الفرنسي عن الجزائر . ويمكن ان نضيف ان السلطة الاستعمارية ذاتها ساهمت ، وهي تساجل هذا اليسار ومصر ، في فرض تلك الفكرة عن جبهة تحرير وطني هي السيدة الوحيدة للصراع .

وليسست المساعدة التي وجدتها الحركة الوطنية الجزائرية لدى بعض التروتسكيين* هي التي توضح الجدال . على العكس فإن كل ما هو خيالي لدى اليسار الفرنسي ، يتغذى من الكليشيات التي صنعتها الستالينية ، إنما يبرىء ذمته بأخذ العلم بتحليلات حول جبهة التحرير لا تتسم بالكثير من الرزانة تجعل من الحركة الوطنية الجزائرية اداة الثورة الاجتماعية في الجزائر ضد بورجوازيي جبهة التحرير الوطني . هذا التحالف يساهم في الواقع في جعل الحركة الوطنية الجزائرية حركة شللية .

*- يتعلق الامر بالاتجاه الذي يحركه ببير لامبرت والذي سيصبح فيما بعد المنظمة الشيوعية الاممية (O. C. I) .

١٢

الوجه الأول لجبهة التحرير الوطني

(١٩٥٤ - ١٩٥٦)

من هجمات اول نوفمبر ١٩٥٤ إلى ٥ تموز / يوليو ١٩٥٦ ، تاريخ الامر بالاضراب العام الذي اطلقته جبهة التحرير الوطني ، وجرى التقيد به بكثافة ، كان الوضع في الجزائر قد تعدل بشكل عميق . فالحركة ، التي كانت قروية في البدء ، زرعت البلبلة لدى الاعيان الريفيين ، الثورة التي كانت السلطات الاستعمارية تختار منها المنتخبين الجاهزين . وفي تموز / يوليو ١٩٥٥ ، كسبت تجار المدن الكبرى الذين كانوا حتى ذلك الحين غير منظمين مهنياً ، والذين جاء اضرابهم اجماعياً لا سيما في الجزائر . ولقد ابعدت ثورة شمال قسنطينة ، في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٥ ، غالبية الاعيان عن الادارة الفرنسية . ودفع موقف مجموعة الـ ٦١* « التي تتبع التيار الاجتماعي للرأي ، ربما على مضض » (مصطفى الأشرف) ، الحكومة الفرنسية الى اتخاذ قرار بارجاء الانتخابات العامة في الجزائر . ومع استقالات النواب المسلمين التي بدأت منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٥ بدا الطلاق بين الجهاز الاستعماري والواقع الاجتماعي في وضوح النهار . وقد ادت ولادة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين والاضراب عن الدروس والامتحانات في ٢٦ ايار / مايو ١٩٥٦ الى استكمال تكريس سيطرة جبهة التحرير الوطني على كامل المجتمع .

طبيعة جبهة التحرير الوطني

سمح وجود التنوعات القومية داخل جبهة التحرير الوطني بمقارنتها بـ « احباب البيان

*- في ٢٦ ايلول / سبتمبر ، اعلن ادغار فوران هدف الحكومة الفرنسية هو الوصول في مهلة قصيرة الى دمج الجزائر بفرنسا . في اليوم ذاته اعلن ٦١ نائباً مسلماً : « ان السياسة المسماة سياسة الدمج ، التي لم يتم تطبيقها يوماً بصدق ، قد تحطمت الآن . فالغالبية الساحقة من السكان تبني الآن فكرة الوطن الجزائري » .

والحرية . إلا أن القياس خطر ، فإذا أردنا معرفة طبيعة الجبهة ، علينا تتبع تجمع الطبقات والشرائح الاجتماعية في النضال لاجل الاستقلال منذ عام ١٩٢٦ .

غداة الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٣٦ ، كانت القوة المسيطرة في الحركة الوطنية تتشكل من النخب البورجوازية التقليدية . ومع نقل حزب الشعب الجزائري من فرنسا الى الجزائر عام ١٩٣٧ ، تحول طابع الحركة الوطنية وانتقلت قاعدتها الاجتماعية باتجاه البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا والعامّة المدينية ، ولم تعد البورجوازية رافعة راية الحركة الوطنية . كان احباب البيان والحرية ، التنظيم الذي تأسس عام ١٩٤٤ ، التعبير السياسي عن خليط من القوى الاجتماعية حيث اصبح التفوق البورجوازي شيئاً من الماضي . لكن أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ هو الذي دشّن بصورة حاسمة علاقة جديدة بين الطبقات داخل الحركة الوطنية ، إذ أدى دخول الفلاحين المباشر ساحة النضال الى اجتياز الثورة الجزائرية مرحلة جديدة ، وقد تم هذا الدخول بقيادة شعبي جبهة التحرير الوطني . سوف تحل القرية هكذا محل المدينة في قيادة النضال .

جاء المصير المساوي للحركة الوطنية الجزائرية ، التي بدت للمراقبين كالمتابع الوحيد لنجم شمال افريقيا ولحزب الشعب الجزائري ، والتحاق العلماء وعباس والمركزين بجبهة التحرير الوطني ، ليصعباً فهم طبيعتها . لم يجز ايلاء الانتباه الكافي للمعنى الاجتماعي لنمط تشكل تحالف كل التيارات القومية داخل جبهة التحرير . فرضت النواة الشعبوية الاصلية سيطرتها على كل الزمر الاخرى ، بكل الوسائل ومن بينها الارهاب . وقد ضمنت رجحانها بنتيجة اشرافها الكامل على الجهاز العسكري ، اي جيش التحرير الوطني ، والمجموعات المسلحة في المراكز المدينية ، وراح هذا الجهاز ، يدفعه منطق تطوره ، يشرف شيئاً فشيئاً على كامل المجتمع الاسلامي ويعد نفسه لدور القائم بالتسيير . وكانت القاعدة تتمثل بالحذر حيال القادة القوميين « الملتحقين » . وقد ترك هؤلاء ، الذين كانوا يُذكرون يوماً بأخطائهم الماضية ، المبادرة السياسية لمجموعة المؤسسين ، الذين جرى هكذا تكريسهم كالكين للثورة . قدمت جبهة التحرير الوطني نفسها كتخطئ للاحزاب ، ونزاعاتها ، ومماطلاتها ، وتلاعبت بقوة بأسطورة القطيعة . ثمة ما قبل نوفمبر ١٩٥٤ ، وما بعده ، ولن يكون هناك نقد أسوأ ، أو إدانة أكثر قابلية للعلاج ، من تلك التي تشير ، بما يخص مناضلاً او قيادياً ، إلى انتائه لـ « ما قبل ١٩٥٤ » .

لم تكن الامور بهذه البساطة على صعيد الوقائع . فجبهة التحرير الوطني لم تكن تمثل ، لا سياسياً ولا ايديولوجياً ، قطيعة جذرية . فقادتھا جاؤوا من المنظمة الخاصة . وكانوا طرفاً في الصراعات داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكانت ايديولوجيتها تواصل ، من حيث فوضى التكتيكات والافكار ، ايديولوجية قطاعات واسعة من حركة انتصار الحريات ، ولا تميز ممارستها السياسية عن ممارسة هذه الاخيرة الا قليلاً . لكن كان هنالك نزاع على صعيد امتلاك السلطة بين من يحوزونها والآخرين . مذاك ، ولكسب شرعية هي شرعية المالك ، كان يجري

التذرع بـ « حق الشاغل الأول » . كان البادئون بالثورة يريدون ان يكونوا قادتها الحصريين ، وبما انهم لم يكونوا يستطيعون ادعاء تمثيل مصالح طبقة ضد طبقات اخرى ، فقد استندوا الى ميثولوجيا تاريخية . وقد كان الصراع شرساً لأنه لم يكن ثمة - موضوعياً - تمييز واضح للفتوة بين القوميين الذين لم يدعوا في نوفمبر ١٩٥٤ إلى الكفاح المسلح والقوميين الذين فعلوا ذلك . كان غياب الاساس الواضح يشخص النزاعات، ويجب القول إن قادة جبهة التحرير الوطني فرضوا ، حتى في وعي خصومهم ، عقدة المقاتل الأول والملتحق فيما بعد . مذاك نفهم ان الصراع غدا صراعاً داخل الجهاز مع ما يرافق ذلك من مؤامرات وتحالفات ظرفية ودسائس وإشاعات بلاط .

لم يكن مؤسسو الجبهة يثقون بـ « رجال الماضي » ، سواء من اجل تحديد المطالب او بوجه خاص من اجل التفاوض . هذا الحذر الكلي ، المعبر عنه في الافعال ، والذي يوجه التحالفات والتجمعات ، اكثر تعبيراً بما لا يقاس عن طبيعة جبهة التحرير من اي طابع آخر . كانت العلاقات بين الملاك القيادي القديم والملاك الجديد معقدة ومبلبلة ، فقد كان دور الملاك القديم ضئيلاً ، دور تمثيل متجه بشكل اساسي نحو الخارج ، ودور تزويد بالافكار . لم يعد قيادة .

وقد نتج ذلك عن هذه المفارقة : لن تكون الشرعية التي أعطاها قادة جبهة التحرير الوطني لأنفسهم شرعية ممارسة ، يجري الحكم عليها سياسياً على اساس نتائجها ، بل شرعية تاريخ : « مقاتلو أول نوفمبر » . بقيت المسألة الاساسية ، مسألة توحيد القوى السياسية المتجمعة في داخل الجبهة ، بلا حل .

النزاعات بين القادة

افتتح انتصار النشاطين على الاحزاب فترة صراعات بين المؤسسين . « حدثت تبانيات . . . في السياسة التي يجب اتباعها ؛ . . . وكان ذلك كله يحدث رغماً عن ارادتنا . . . كانت الظروف هي التي قادتنا الى حيث وصلنا ، والظروف هي التي ارغمت المسؤولين على مواجهة الاخطار بالشكل الذي تظهر فيه ؛ وعلى اتباع سياسة دوام . . . »^(١) . هذا الحكم من جانب بن طوبال على المسار غير المتحكم به للثورة الجزائرية يتميز عن اللهجة التقريظية التي سادت الادب الرسمي لجبهة التحرير الوطني ، ويبرز غياب القيادة والبرنامج القادرين على الاجابة عن مشكلات قياده الحرب . لا شك أن مهمة محمد بوضياف كانت تأمين التنسيق بين المناطق ، لكن لما كان ترك البلد في نهاية تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٤ ، فهو لم يعد إليه بعد ذلك . وهو ما يفسر هذا الحكم للعربي بن مهدي الذي اخذ عليه انه « يصطحب سيادة جبهة التحرير حيث تقوده قدماءه^(٢) » . كان هنالك اجتماع متوقع في كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ ، لكنه لم يتم .

بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ وأب / اغسطس ١٩٥٦ ، كانت التجريبية هي السائدة . ظهرت جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني ككوكبة من الاجهزة الوظيفية اللامركزة

تعمل دون رجوع الى استراتيجية مشتركة . « كان من الممكن ان يكون هنالك ست سياسات مختلفة وكذلك ستة شعوب مختلفة مثلما كان يوجد ست ولايات مختلفة . . . (٣) » . لم يكن ينقص التنافر في الآراء التي تتناول الصلاحيات والتحالفات الخارجية واهداف الحرب . وفي غياب خط واضح ، جرى الارتداد الى الاتصالات البريدية وإرسال رسل بهدف الابقاء على حد ادنى من التشاور ، لأن الخلافات تزايدت . في آذار / مارس ، جرى توقيف بيطاط بعد ان حضر لموعده مع « جودن » الذي زعم انه سيسلمه رسالة من البعثة الخارجية ، وفي حزيران / يونيو ١٩٥٥ ، أوقف ياسف سعدي بعد لقاء مع بوضياف في سويسرا .

كانت ضرورة العمل تحكم على كل قيادي بأن يتخذ مبادرات دون العودة بصدها الى الآخرين ، وكانت كل مبادرة تطرح مشكلة التوجه العام للثورة . جرى في الجزائر العاصمة اعتبار ثورة ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٥ في شمال قسنطينة غير مناسبة ، ولم يؤيد بن بلاتصريحات عمران الى فرانس اويسرفاتور^(٤) حول حل للمسألة الوطنية على مراحل . وفي شمال قسنطينة ، اعتبر زيغود أن من شأنه هو إرساء البنى المحلية للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ، وأن الجزائر تتعدى على صلاحياته . وفي فرنسا ، واجهت فدرالية جبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٦ ازمة داخلية تسببت بها مجموعة تعلن ارتباطها بكريم وعمران اتهمت الفدرالية بأنها تنفذ اوامر القاهرة^(٥) . وفي القبائل نسب كريم الى بوضياف وبن بلا عدم ارادة توفير السلاح لغير المناطق المجاورة لتونس ومراكش ، التي يمكن الاشراف عليها بسهولة اكبر من الخارج .

كانت التناقضات الداخلية التي ما انفكت تتراكم تدفع الى الامام بفكرة مؤتمر لمعالجة مكان الضعف الاصلية في جبهة التحرير والاثبات لمغتايبها أن « . . . الثورة الجزائرية ليست تمرداً ذا طابع فوضوي ، محدوداً محلياً ، من دون تنسيق ، ولا قيادة سياسية ، ومحكوماً عليه بالفشل^(٦) » . لكن حتى قبل الدعوة الى مؤتمر ، طرح عبان وكريم نفسيهما كقاتلين فعليين وبيئاً في اي اتجاه نيوان العمل في المستقبل . وإذ عينا الامين دباغين قائداً للبعثة الخارجية ، كانا يؤكدان اولوية الداخل على الخارج ويشعران بن بلا. وبوضياف بأنها تابعان لمركز تم استبعادهما منه . بدا إذا أن رهان المؤتمر هو قيادة الحركة اكثر مما هو البرنامج .

الاعداد لمؤتمر الصَّام

منذ آذار / مارس ١٩٥٦ ، اتخذت الاعدادات لمؤتمر الصَّام شكلاً ملموساً . أرسل عبان سعد دحلب الى شمال قسنطينة للتباحث مع يوسف زيغود ، الذي لم يثر مشكلات سياسية ، بل كل ما كان يهيمه انما هو حل مشكلة التزود بالسلاح ، وألتقسيم الاقليمي ، وتحديد مسؤوليات كل واحد وتوحيد القيادة العسكرية . أما البعثة الخارجية فأرسلت ، من جهتها، الى الجزائر العاصمة تقريراً سياسياً كتبه آيت احمد ويزيد واقترحت ، على الصعيد التنظيمي ، قيادة من ١٢ عضواً تتألف من قادة المناطق الستة وستة اعضاء من البعثة الخارجية .

إبان الاعداد للمؤتمر ، تلقى عبان ، المصمم على إقصاء بوضياف وبن بلا ، المؤازرة غير المتوقعة من العربي بن مهدي ، الذي سيكون كفيله المعنوي لدى قادة شمال قسنطينة . فكقائد لمنطقة وهران ، طال انتظار بن مهدي في مدريد ارسال مركب مصري كان ينبغي ان ينزل حمولته في مراكش^(٧) . وحين لم يصل اي شيء ، مضى الى القاهرة في شباط / فبراير للاستعلام ، فاستخلص نتيجتين من إقامته هناك :

١ . إن مساعدة مصر للجزائر مرهونة بالظروف وتابعة لدبلوماسيةيتها . فمباحثات عبد الناصر - بينو ، في آذار / مارس ١٩٥٦ ، ادت في الواقع الى وقف تسليم الاسلحة ووقف الارسال الاذاعي المخصص للجزائر .

٢ . ليس هنالك قيادة لجهة التحرير الوطني ، بل مجموعات وافراد يسعون لايجاد قيادة . وقد ارتكز هذا الاستنتاج على مضمون رسالة وجهها ، في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، احمد محساس ، مسؤول قاعدة طرابلس ، الى بشير شبحاني ، خليفة مصطفى بن بولعيد على رأس منطقة الاوراس - غماشة . هذه الرسالة ، التي سقطت بين يدي السلطات الفرنسية بعد معركة الجرف في نهاية ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، تلقي الادانة على خيضر وآيت احمد ، واصفة الاول بالبورجوازي ، والثاني بـ « البربري - المادي » ، وتوحي بوجود قيادة « خفية » : « . . . يستمر الاحول ويزيد وخيضر وآيت حسين ظاهراً في قبول الجبهة . ولقد واصلنا العمل مع هؤلاء في الوقت ذاته الذي نراقبهم فيه بصرامة^(٨) » .

حين عاد بن مهدي الى الجزائر ، عرف بالخلافات بين البعثة الخارجية لجهة التحرير الوطني الواقعة تحت سيطرة بن بلا وبوضياف ومحساس الذين ينتسبون الى جيش التحرير الوطني ، والمجموعة المتحلقة حول كريم في الجزائر ، التي تتحكم عملياً بجيش التحرير الوطني على الارض .

كان في وسع مجموعة عبان - كريم أن تتكل على دعم القبائل الكبرى وولاية الجزائر وقسم من اراضي الجنوب . وقد نجحت بالكثير من المهارة في تعيين صالح لوانشي^(٩) كمستشار سياسي لفدرالية فرنسا وفي دفع عناصر مرتبطين ببوضياف^(١٠) الى ان يطلبوا بذاتهم قيادة مركزها الجزائر . وقد ضمن تفوقها تحالفها مع منطقة شمال قسنطينة ، المحدود من حيث اهدافه لأنه ارتكز على ضرورة توحيد القيادة واخذ الاشراف على التزود بالاسلح ، بالاضافة الى مؤازرة بن مهدي . كانت تتمتع ، عدا ذلك ، بدعم كل المنظمات الوطنية (الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ، الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، الاتحاد العام للطلبة الجزائريين) والقادة القوميين القدامى . وعلى الصعيد العسكري ، كانت تشرف على الجزء الاساسي من البلاد ويمكنها التدخل في نقاط اخرى للدفع معارضين محتملين الى التعاهد .

كانت مجموعة بن بلا - بوضياف - محساس تدين بنفوذها لاحتكار التموين بالاسلح ،

وللعلاقة المميزة التي كانت تقيمها مع السلطات المصرية بواسطة بن بلا . وكان الاشراف على قاعدتي نادور Nadour وطرابلس يضمن لها الصلة بولاية وهران وبالأوراس - غماشه . وكان يصب في صالحها حذر المناضلين حيال قادة الحزب السابقين .

منذ وصول د . امين دباغين الى القاهرة ، في ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، انفتح الصراع لأجل قيادة جبهة التحرير الوطني ، لكن لم يكن ينخرط في هذا الصراع غير قادة الاجهزة . كانت المبادلات والمواجهات تشكل عمليات في القمة لا يعرف المناضلون نتفاً منها الا عن طريق الصحافة الفرنسية التي كانوا غالباً ما يحذرونها في كل حال .

حتى قبل ان يفتتح المؤتمر ، كان واضحاً ان قيادة جبهة التحرير ستؤول الى مجموعة عبان - كريم ، الا اذا تمكن بن بلا وبوضيف من ان ينتزعا منها زيغود وبن مهدي ، أو أن يحركا لدى كريم ، من جديد ، حذره حيال « السياسيين » . والحال ان البعثة الخارجية لم تشارك في المؤتمر ، فسوف تنتظر لتمضي الى الجزائر ضوءاً أخضر من عبان لن يأتي أبداً . كل شيء كان يتم كما لو ان ثمة اتفاقاً على إقصاء اعضائها .

في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٦ ، عقد المؤتمر جلساته في إقبال بوادي الصمام . هذا المؤتمر الذي تمت الدعوة اليه لحل مشكلات الثورة جاء يبدئ عهد الصراعات الداخلية ويستأنف تجربة حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

وفقاً لإيف كوريير ، كان ١٦ مندوباً يشاركون فيه . ستة أتوا من المنطقة الثانية (شمال قسنطينه) : زيغود ، بن طوبال ، بن عودة ، مزهودي ، علي كافي وروبيح ؛ واربعة من المنطقة الثالثة (القبائل) : كريم ، محمدي ، عميروش ، كاسي ؛ وثلاثة من المنطقة الرابعة (ولاية الجزائر) : عمران ، دهيلس (صادق) وبوقره (سي محمد) ؛ وواحد من المنطقة السادسة (الجنوب) : علي ملاح . والى ممثلي المقاتلين هؤلاء ، اضاف كوريير عبان وبن مهدي . الا ان محضر اجتماع ٢٠ آب / اغسطس ١٩٥٦ لمسؤولي ولايات وهران والجزائر وقسنطينه لم يشر الى اكثر من ستة : بن مهدي ، عبان ، كريم ، زيغود ، عمران ، بن طوبال . كان علي ملاح غائباً ، وإذا استثنينا عبان فالجميع كانوا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني. كان ثلاثة منهم اعضاء سابقين في « لجنة الـ ٢٢ » (بن طوبال ، زيغود ، بن مهدي) واثان من لجنة الستة (بن مهدي ، كريم) . هذا المجمع محدود العدد هو الذي كان يسن القوانين لمجمل جبهة التحرير الوطني .

القوى المادية للثورة

كانت النقطة الاولى في جدول الأعمال تتعلق بموضوع الاجتماع : يجب وضع حد نهائي لعهد الارتجال وبلورة برنامج وبنى . ثم جرى الانتقال الى تقرير قادة الاقاليم بصدد الوضع السياسي

والمادي لجهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني . وتعطينا العروض^(١٣) حول وضع عدد الاعضاء والامكانات على صعيد الاسلحة والاموال فكرة دقيقة بشكل كاف عن قوى الثورة الجزائرية بعد ٢١ شهراً من القتال .

هذه الجداول ، الناقصة بسبب تغيب الاوراس - نماشه ومنطقة سوق اهراس عن الاجتاع ، تسمح باستخلاص بعض النتائج .

١ . الاسلحة الحربية نادرة ، ويبقى سلاح الصيد هو المسيطر .

٢ . ولاية وهران أفضل تجهيزاً من مجموع الاقاليم الاخرى مجتمعة . الا ان وضعها المالي اقل ازدهاراً بوضوح من وضع المناطق الاخرى . ويمكن افتراض ان الاتصال بالسكان اضعف فيها لا سيما حين نعرف ان ولاية وهران هي اغنى على الصعيد الاقتصادي من شمال قسنطينة والقبائل .

٣ . انغراس الحركة السياسية اقوى في ولاية قسنطينة وفي القبائل . ونقع عبر هذا المعطى على ميزان القوى ذاته بين الاقاليم الذي كان سائداً في حزب الشعب - حركة انتصار الحريات بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ .

٤ . يبدو ان عدد مناضلي جبهة التحرير في القبائل وولاية الجزائر ضخم جداً ، لكن الارقام تحيل بالاحرى الى المكتبيين او الى عناصر شبكات التموين ، والايواء ، الخ .

البرنامج السياسي

كان البرنامج يحمل بصمة محرره الرئيسي عمار وزقان (الذي لم يكن في عداد المندوبين) ، الامين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري . لذا فإن القومية والشعبوية وحتى النزعة الاجتماعية المحافظة معبر عنها بلغة ذات وجه ماركسي .

عدد الجنود	عدد الانتصار (المسبلين)	
١٦٦٩	٥٠٠٠	شمال قسنطينة
٣١٠٠	٧٤٧٠	القبائل
١٠٠٠	٢٠٠٠	ولاية الجزائر
٢٠٠	١٠٠	الجنوب
١٥٠٠	١٠٠٠	ولاية وهران
٧٤٦٩	٢٥٥٧٠	العدد الاجمالي

بنادق صيد	اسلحة خفيفة	اسلحة حربية	
٣٧٥٠		٣٣٨	شمال قسنطينة
٤٤٢٥	١٠٦	٤٢٠	القبائل
١٥٠٠	٣٨٠	٢٠٥	ولاية الجزائر
١٠٠	٦٠	١٠١	الجنوب
١٠٠٠	١٠٠	١٤٠٠	ولاية وهران
١٠٧٧٥	٦٤٦	٢٤٦٤	المجموع

مناضولج . ت . و .	اموال (بالفرنكات القديمة)	
٨٧,٠٤٤	٢٠٣,٥٠٠,٠٠٠	شمال قسنطينة
٤٠,٠٠٠	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	القبائل
	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ولاية الجزائر
	١٠,٠٠٠,٠٠٠	الجنوب
	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	ولاية وهران*
	٨٩٣,٥٠٠,٠٠٠	المجموع

١ . القومية .

ينتظم البرنامج حول فكرتين أساسيتين : استقلال الأمة ووحدة الشعب ، دون اي تمييز بين الطبقات . أما تحليل العناصر التي يتكون منها الشعب فوارد بالشكل العمودي : ينقسم الشعب الى شرائح (فلاحون ، عمال ، مثقفون ومهن حرة ، حرفيون وتجار ، شباب ، نساء) لا الى طبقات ، ومشروع جبهة التحرير الوطني هو مشروع دولة - مضادة لا مجتمع - مضاد . يجري النظر الى توترات المجتمع الجزائري وتناقضاته من زاوية المعركة العسكرية وخلق دولة ، بوجه

*- من هذا المبلغ ، كانت هيئة الاركان تحتفظ بـ ٢٥ مليوناً . لا يسعنا الا ان نقول ان قوات هذه المنطقة هي خارج ساحة المعركة .

الحصر ، اما التناقضات الاجتماعية فموضوعة بين هلالين . تم قلب المجتمع القديم رأساً على عقب ، والحاجات ، ووجه السلوك ، والعلاقات العائلية لم تعد على ما كانت عليه . هل تريد جبهة التحرير الوطني الابتعاد عن النظام الثقافي الاجتماعي القديم ؟ كيف تتصور تحديث الامة ؟ وفقاً لأي مذهب ولأي قوانين ؟ كل هذه الاسئلة بقيت من دون جواب .

٢ . الشعبية .

هذا الطابع يظهر في العلاقة المقامة بين الراديكالية والفقر . فالجبهة تنوي « الاعتماد بصورة اخص على الشرائح الاجتماعية الاكثر عدداً ، والاكثر فقراً ، والاكثر ثورية : الفلاحين والعمال الزراعيين^(١٣) » .

لا تعود قيادة المجتمع لطبقة خاصة ، بل لقيادة جماعية مؤلفة « من اناس نظيفين ، شرفاء ، غير قابلين للفساد ، شجعان ، لا يخافون الاخطار ، ولا السجن ولا الموت^(١٤) » .

ويجري النظر الى طبقة الفلاحين بغض النظر عن علاقات الاستغلال داخلها . تثق بها جبهة التحرير لكن كفرقة مشاة صدامية ضد الاستعمار ، لأن الطليعة ليست في الأرياف بل في المدن : « سمح وجود عناصر مدنية ناضجة سياسياً وذات خبرة ، تحت القيادة الواعية لجبهة التحرير الوطني ، بتسييس الاقاليم المتأخرة^(١٥) » .

لم تبلغ نضالات الطبقة العاملة مستوى مُرضياً : « في وسع الطبقة العاملة وعليها أن تقدم اسهاماً اكثر دينامية ...^(١٦) » . ويشدد البرنامج على ان الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ، بعكس الاتحاد العام للثقابات الجزائرية - الاتحاد العام للشغل ، لا يستند الى الارستقراطية العمالية بل الى الشرائح الاكثر تعرضاً للاستغلال : عمال احواض ، عمال مناجم ، عمال زراعيين . وتعتبر هذه الملاحظات عن تمنيات كاتب البرنامج اكثر مما تعبر عن الحقيقة . ذلك أن هذه الاتحادات ، تسيطر عليها الفئة الاجتماعية المتمثلة بمستخدمي الوظائف العامة .

٣ . النزعة الاجتماعية المحافظة

ظهرت النزعة الاجتماعية المحافظة لدى جبهة التحرير الوطني بصدد تحرر المرأة وحقوقها في المجتمع . جرى اعطاء رفض النساء الزواج برجال لم ينضموا الى المقاومة ومشاركتهم في النضال كدليلين على تحررهن . « إن المثل الحديث للشابة القبائلية التي ترفض طلب زواج لأنه لا يصدر عن احد رجال المقاومة يُبرز بصورة رائعة المعنويات العالية التي تحرك الجزائريات » . كانت هذه اللغة تطور موضوعة الرجولة وتتوجه في الواقع الى الرجال ، الذين يقال لهم باختصار : إذا كنتم لا تريدون ان تحتقروكم النساء ، كونوا مناضلين . وتبقى المرأة من جانبها ، رهاناً .

أما ممارسة المسؤوليات السياسية فمغلقة في وجه النساء . ففي معرض الاشارة الى دورهن ،

يشير برنامج الصّام إلى « أنه يمكن تنظيم . . . وسيلة قتال مخيفة وفعالة ، عبر طرائق فريدة خاصة بالأخوات في البلد :

- الدعم المعنوي للمقاتلين والمقاومين ؛

- المعلومات ؛ الاتصالات ؛ التموين ، المأوى ؛

- مساعدة عائلات المقاومين وأولادهم ، والمسجونين او المحتجزين^(١٧) .

ويكرس البرنامج أيضاً تفاصيل أساسية للأقلية الأوروبية والتحالفات .

فبصدد الأقلية الأوروبية ، يتعد البرنامج عن الوجهات التقليدية للشعبوية ويستعيد اطروحات المركزين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . فالامة الجزائرية لم تعد تتوقف عند حدود الجماعة العربية الاسلامية ، بل هي مفتوحة للجماعة الاخرى . إن التطمينات المقرونة بتأكيد الدعوة العلمانية لجهة التحرير الوطني تتوجه الى الرأي العام الفرنسي والى اليسار بوجه خاص ، لكن يستمر الطلاق في الممارسة بين الوقائع والاعلانات . وليس الفرق ناتجاً بالضرورة عن الرياء ، بل هو يعبر عن الخوف من مواجهة الرأي الشعبي الجزائري الراض لأى انفتاح باتجاه الاوروبيين .

على صعيد التحالفات يتميز اللطف حيال الدولتين المغربيتين ، تونس ومراكش ، عن صرامة الحكم على البلدان العربية . فإذا يذكر برنامج الصّام بقرار الامم المتحدة عام ١٩٥٦ بصدد القضية الجزائرية ، يؤكد أن « قلة الجراء تلك ناجمة عن موقف البلدان العربية عموماً ومصر بوجه خاص . فلقد بقي دعمها لنضال الشعب الجزائري محدوداً ، يخضع لتموجات دبلوماسيتها . كانت فرنسا تمارس ضغطاً خاصاً على الشرق الاوسط مشترطة مقابلاً لمساعدتها^(١٨) » . وثمة ما يدهش في هذا التزمتم القومي ، حين نعرف أن الدعم الاكثر ثباتاً للجزائر يأتي من العالم العربي .

بعد تبني البرنامج السياسي ، نظر المؤتمر في تسوية بنى جبهة التحرير الوطني .

تنظيم جبهة التحرير الوطني

١ . البنى الاقليمية

ستضم الجزائر ست «ولايات» . هذه العبارة ستحل بعد الآن محل عبارة المناطق Zones . وتقسم كل ولاية الى مناطق ، وكل منطقة الى اقسام . ويضم مجلس الولاية عقيداً ، صاحب الرتبة الاعلى في الجيش ، وثلاثة رواد ؛ ومجلس المنطقة نقيباً وثلاثة ملازمين ؛ ومجلس القسم معاوناً وثلاثة رقباء اولين . وقد جرى دمج مدينة صطيف التي كانت مفترق طرق يمارس فيه تأثير القبائل والاوراس وشمال قسنطينة ، بالقبائل ، لكن مع الزام هذه الولاية « بأن تفعل كل شيء لخدمة » الولاية الأولى (الاوراس) ، والولاية الثانية (شمال قسنطينة) . وجرى اعتبار مدينة

الجزائر وضواحيها (البيار ، سانت اوجين ، حسين داي ، كويه ، بوزاربه بير مندريس)
منطقة مستقلة ذاتياً واصبحت مفر قيادة جبهة التحرير .

٢ . التنظيم العسكري

« الكتيبة » اكبر وحدة قتال (١١٠ رجال) . وتوجد تحتها « الفرقة » وتتألف من ٣٥ رجلاً ، و« الفوج » من ١١ رجلاً ، ونصف المجموعة من ٥ رجال* . وقد جرى تبني الرتب المستخدمة في القبائل ، ولا تختلف هرميتها عن هرمية الجيش الفرنسي .

٣ . مبادئ القيادة .

على الصعيد النظري ، يميز جيش التحرير الوطني عن جيش من النموذج الكلاسيكي المبدأ التالي : القيادة الجماعية على مستوى مجالس الولاية والمنطقة والقسم . لا شك ان قائد الولاية هو الممثل المركزي لسلطة الجبهة ، ويهتم مساعدوه بفروع العمل العسكري والعمل السياسي والاستخبارات والاتصالات . الا انه لا يستطيع قائد الولاية أن يعين مساعديه أو يعزلهم أو يخفض رتبهم ، فهذا الامتياز يعود الى القيادة** التي لا يمكن قائد الولاية ان يقدم اليها اكثر من اقتراحات .

في العلاقات بين جبهة التحرير وجيش التحرير ، يؤكد البرنامج اولوية السياسي على العسكري . على قيادة الجبهة أن تقيم في البلد ، ومن هنا « اولوية الداخل على الخارج » . وهذا البند مقرون بتنوع يتمثل بـ « مبدأ القيادة المشتركة » ، الذي يشكل تنازلاً شكلياً للبعثة الخارجية .

احتفظ المؤتمر لجبهة التحرير الوطني بالحق الحصري بالتكلم باسم الجزائر . خلق مجلساً وطنياً للثورة الجزائرية يضم ٣٤ عضواً ، ١٧ أصيلين و١٧ احتياطيين ، وقيادة من خمسة اعضاء ، هي لجنة التنسيق والتنفيذ . اما العلاقات التي تسودها فهي تلك التي توجد عادة بين التشريع والتنفيذ .

يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، مبدئياً مرة في العام ، بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ ويمكن ان يتم هذا الاجتماع ايضاً بطلب من نصف اعضاءه زائد واحد . وليست مداواته صحيحة الا اذا كان حاضراً ١٢ عضواً من اصل ٣٤ ، اصيلين او احتياطيين . والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المخول وحده الأمر بوقف النار أو الدخول في مفاوضات .

* هذه - كتيبة ، فرقة ، فوج - مصطلحات عربية كما اتخذها الجزائريون في ١٩٥٦ . وهي توازي ، مشرقياً : سرية ، فصيلة (فئة) ، جماعة (حضيرة) . - الناشر العربي .

** - التي تضم مسؤولاً سياسياً ومسؤولاً عسكرياً ومسؤولاً عن الاستخبارات والاتصالات ، يختارهم جميعهم عملياً قائد الولاية بالاتفاق مع لجنة التنسيق والتنفيذ .

للجنة التنسيق والتنفيذ سلطة الاشراف على كل اجهزة الثورة ، وتحت امرتها لجان مختصة . اما ادارة المناطق الريفية فموكلة الى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة اعضاء بينهم رئيس . وتهتم هذه الجمعيات بـ« الاحوال المدنية ، والشؤون القضائية والاسلامية ، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة » .

التباسات المؤتمر

كان على مؤتمر الصمّام ان يعقلن بنى الحركة ويعطيها برنامجاً . وكانت المسألة الاساسية بالنسبة لمصير البلاد هي التالية : هل نجح المؤتمر ، كما كان يريد عبان ، في تأكيد اولوية العمل السياسي على الوظيفة العسكرية ؟ والجواب عن هذه النقطة سلمي ، لأن المؤتمرين لم يجيبوا بوضوح عن هذه المسألة . كانت استعادة السيطرة السياسية على الحركة الثورية شكلية بحتة .

ظلت جبهة التحرير ، كما في الماضي ، دون وجود خاص بها خارج جيش التحرير الوطني . فالأنوية المسلحة وُجدت قبل اي تنظيم سياسي ، وهي التي خلقت الشبكات المدنية ، وعينت المسؤولين النقابيين ونظمت الجماهير . كانت الولايات تركز بين يديها كل نشاطات الثورة ، ولم يقدم المؤتمر اي تعديل مهم لهذا الوضع . عقلنه فقط ساعماً بالاعتقاد بأن عقدة المشكلة تكمن في تأكيد اولوية العامل السياسي لا في التطابق بين هذا المبدأ والوقائع .

ولا يظهر رجحان العامل السياسي ايضاً في الدور المعطى للمفوضين السياسيين . فهمتهم ، وفقاً للمحضر ، هي السهر على التطابق بين الاهداف السياسية والعمل العسكري . لكن كيف يمكنهم الاضطلاع بها وليسوا ، سواء في مجالس الولايات او في اي من المستويات الاخرى ، غير كادرات بين آخرين ، متخصصين فقط في الادارة والعمل السيكلوجي . سرعان ما سيظهر المستقبل ان وظيفة المفوضين السياسيين قد امتهنت قيمتها لصالح وظيفة المسؤولين العسكريين .

كان جيش التحرير الوطني - الذي لم تكن الجبهة غير قيادته السياسية - مؤلفاً في البدء من مناضلين جاؤوا من حزب سياسي هو حركة انتصار الجريبات الديمقراطية ، وقد تمت مشاركتهم في الكفاح المسلح على قاعدة التطوع . والحال انه منذ عام ١٩٥٦ ، بدأ الاكراه يظهر على صعيد التجنيد . فإذا كان جنود جيش التحرير الوطني أعضاء شرعاً في جبهة التحرير ، بسبب البنى التنظيمية ، اليس هناك خطر رؤية الجيش يغرق في النشاطية او يسقط في يوم من الايام بين يدي مغامرين وسادة حرب يكون اهتمامهم بسلطتهم الخاصة اكبر من اهتمامهم بمصالح الشعب الجزائري ؟ لقد جرى تحاشي درس هذا الخطر ، ربما لأن كلاً من المؤتمرين كانت لديه أفكار مبيتة وكان يأمل البلوغ باهدافه الخاصة به إلى حيز التنفيذ .

ظهرت الاتجاهات النشاطية لقادة جيش التحرير الوطني - زيغود ، كريم ، عمران ، بن طوبال - خلال المناقشات حول العلاقة بين النشاطات العسكرية والاهداف السياسية . طرحت ثلاث عمليات للنقاش بهدف استخلاص دروس منها للمستقبل : ثورة ٢٠ آب/ اغسطس

١٩٥٥ في شمال قسنطينة ، ومذبحة سكان دوار عيون داقن ، في وادي الصمام ، بأمر من عميروش ، وعملية علي خوجه ، احد الفارين من الجيش الفرنسي ، ضد جنود الوحدة في سكامودي . وقد رأى عبان ، الذي كان يدعمه بن مهدي ، ان هذه المبادرات غير مجدية سياسياً .

رأى عبان أن ثورة شمال قسنطينة التي هاجمت الاوروبيين والقوميين المعتدلين ، دون تمييز ، سهلت لعبة المعمرين . بينما بررها زيغود وبن طوبال مشيرين الى العزلة التي كانت توجد فيها الثورة آنذاك ويأس قادتتها . لكن الرجلين لم يكونا يقبلان في قرارة ذاتيهما - حسبما اعترف بن طوبال فيما بعد - الدروس من هذا الطارئ الذي مثله بالنسبة اليهما عبان .

كانت لدى عميروش ، المتهم بمجزرة أبيد فيها كل سكان عيون داقن ، الذين اعتبرهم مقاومين للافكار الجديدة ، كانت لديه رؤية مانوية للصراع : من لا يتبنون وجهات نظر جبهة التحرير الوطني مذنبون ويجب التعامل معهم على هذا الاساس . لكن عبان نسي وهو يضع عميروش ، الذي دافع عنه كريم ، في قفص الاتهام ، انه هو ذاته خاض المعركة ضد المصاليين باسم مقاربة مشابهة ، رافضاً اي شرعية للفروق .

أما قضية سكامودي فجعل عمران من نفسه محامياً فيها عن علي خوجه ، باسم الفعالية. بدت له اطروحة عبان ، التي رأى فيها ان عملية ضد جنود مجتدين أثناء مناقشة في البرلمان حول الجزائر تقوي المعسكر المحب للحرب وتحشر انصار التفاوض في وضع صعب ، بدت له تافهة .

وباختصار ، فإن الجبهة - جيش التحرير ، كتعبير عن ثورة شعبية قطعت مع حركة وطنية متأزمة ، لم تتوصل الى تجاوز مكان ضعفها الاصلية . فخلف التمييز بين « سياسيين » و« عسكريين » ، كان يختفي في الواقع الصراع بين خطين متخاصمين . الاول ، ويجسده عبان ، كان يجد سنده في المدن ، واذا كان بورجوازياً يروقراطياً بشكل كامل ، فقد كان يعقوبياً وداعياً الى المركز . اما الثاني ، ويمثله قادة جيش التحرير ، فكان عامياً ويستند الى الطبقات الريفية . كان يهتم قليلاً جداً بالمسائل الايديولوجية ، وكان اصحابه يناضلون من اجل مصالح فورية ويجعلون من استقلال منظماتهم رهان المستقبل .

وتظهر صلة الوصل بين الخطين - النخبوية وقلة الثقة بالشعب - في عملية ارساء جمعيات الشعب . فرؤساء هذه الجمعيات هم ، قانوناً ، اعضاء في جبهة التحرير ، ويسمى المفوضون السياسيون الذين يعرضون « على الناخبين لائحة من خمسة اعضاء مختارين بعناية بين عناصر السكان المكتسبين للقضية الوطنية . » تتم تسمية المرشحين إذا بمعزل عن الناخبين الذين يدعون للمصادقة على اختيار جبهة التحرير .

وفي الجمعيات ، لا تمييز بين السياسي والاداري ، وفي ذلك استباق مدهش لما ستكون عليه مؤسسات الجزائر المستقلة . وبما يخص تأطير المجتمع ، يخلف الموظفون الاعيان الريفيين^(١٩) .

قبل أن يرفض المؤتمر ، اتخذ المؤتمر تدابير لضمان توحيد جيش التحرير الوطني . كُف عن عميروش باعادة النظام الى الاوراس ، المنقسمة الى اقطاعات عديدة بعد اغتيال شبحاني بأمر من مساعديه لغرور عباس وعجول عجول . وأرسل مزهودي ، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى نماشه . وكان على بن عودة أن يمضي الى تونس للاشراف على نقل الاسلحة .

تركيب الهيئات القيادية ومعناه السياسي

كان تركيب الهيئات القيادية يعبر عن ميزان قوى جديد داخل جبهة التحرير الوطني ، فقد جرت اعادة النظر في احتكار المؤسسين لاجهزة القيادة . ومن اصل ١٧ عضواً أصيلاً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، كان هنالك ١٠ اعضاء من مؤسسي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لكن لم يكن هنالك غير اثنين من اصل ٥ في لجنة التنسيق والتنفيذ . فكريم وبن مهدي كانا الى جانب عبان ومركزين سابقين هما بن خده ودحلب . ومن الناحية النظرية ، كان فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) وتوفيق المدني (العلماء) متقدمين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية على قادة جيش التحرير ، بن طوبال وبوصوف وعلي ملاح ، لكن في الظاهر فقط . كان المركزيون السابقون يشكلون مع قادة جيش التحرير المجموعة الالهة في المجلس الوطني ، حيث تعدادهم ٨ على ٣٤ (٢٠٠٠) . لكن هذا الواقع ليس معبراً إلا حين نضعه على علاقة بإزاحة بن بلا وبوضياف من القيادة .

ان التحولات التي حدثت في الجزائر والمغرب بين ١٩٥٥ و ١٩٥٦ تفسر الالهة الاجتماعية والسياسية لتركيب الاجهزة القيادية لجبهة التحرير الوطني .

١ . انطلقت الثورة من الارياف ثم امتدت تدريجياً الى المدن . وبعودة النزعة القومية الى اصولها الاولى ، وهي اصول مدنية ، وجدت في الطبقات الوسطى وفي البورجوازية ارضاً اكثر تقبلاً مما في الماضي . ففي هذه الطبقات جرى الشعور بأكثر قدر من القوة باستعادة السيطرة على جيش التحرير الوطني ، بهدف تسوية سريعة مع فرنسا . واكثر من اي تيار قومي ، كان المركزيون السابقون والمجموعة المشكلة حول محمد البجاوي ، التاجر الكبير في العاصمة الذي سيقود فدرالية فرنسا عام ١٩٥٧ ، يتحركون بالتناغم مع هذه الطبقات .

عبر هؤلاء ستقدم البورجوازية دعمها لجبهة التحرير الوطني ، وتنظم تمويل جيش التحرير ، وترتكز نظاماً مالياً يسمح بإيداع الأموال ، تحت غطاء التجار ، الخ . ومن الغريب ان النقابات ، ولا سيما عمال سكة الحديد ومستخدمي البريد ، سوف تضبط عبرهم الاتصالات والاستخبارات . كان المركزيون أنصاراً للاستقلال ، لكنهم اعتبروا ان الحلول الوسطى ضرورية لتحقيقه . علقوا آمالاً كبيرة على التبدلات السياسية التي يسمح بالحدس بها ، في نظرهم ، انتصار الجبهة الجمهورية في الانتخابات التشريعية الفرنسية في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ . كان تقديرهم لدور اليسار الفرنسي ، ولامكانات تطور الاقلية الاوروبية مفرطاً في

التفاؤل ويتعارض بشكل فريد مع توقعات بن بلا وبوضياف .

٢ . في الوقت ذاته الذي نشأ فيه في الجزائر ميزان قوى يسمح بأن يعود الى المسرح أنصار استقلال تدريجي ، كانت تحدث في المغرب تحولات مهمة . فلقد اجبرت الثورة الجزائرية الحكومة الفرنسية على التضحية بتونس ومراكش لتتوفر لها ، كما يقول ألان سافاري ، من جانبي الارض الجزائرية مناطق هدوء ، حيث يلتفت الناس نحو المستقبل^(٢١) .

عرت النقاشات في الجمعية الوطنية نية الحكومة الفرنسية : العمل بسرعة على عزل الجزائر . ففي معرض رد كريستيان بينو ، وزير خارجية حكومة غي موليه ، على من كانوا يتهمون الحكومة بأنها تملك سياستين : « سياسة موصوفة بالحزم تجاه الجزائر وسياسة تنازل بالنسبة لتونس ومراكش » ، أكد المذكور ، وهو يحظى بدعم النائب الديغولي بيير كلوسترمان ، أن من غير المجدي الاعتقاد بأن بالامكان مواجهة حرب معمرة في افريقيا الشمالية : « . . . على انصار سياسة القوة في تونس ومراكش ان يفهموا . . . انها تتطلب ما بين ٤٠٠ الف و ٥٠٠ الف رجل اضافي . من أين يفكر زملاؤنا بأخذ هؤلاء الرجال ؟ لم اسمع احداً يعلن من على هذه المنصة : اصبر على الحكومة كي تعبى ما بين ٤٠٠ الف و ٥٠٠ الف رجل اضافي واتعهد . . . بدفع الضرائب الجديدة التي يتطلبها هذا العمل . . . كما ان سياسة القوة هذه ستضعف بالتالي الى حد بعيد العمل الذي نخوضه في الجزائر^(٢٢) . »

كيف يمكن مواجهة هذا الوضع الجديد ؟ في البدء كان رد فعل عبان والبعثة الخارجية واحداً ، فقد فضحا « إرخاء تونس ومراكش » ، ومساومة هاتين مع فرنسا . لكن الصراع على السلطة داخل جبهة التحرير وجّه عبان شيئاً فشيئاً نحو مفهوم استراتيجي وطني متمرت ونحو السعي وراء حل للمشكلة الجزائرية في اطار شروط التسوية السائدة في المغرب^(٢٣) .

بالمقابل ، كان بن بلا يرى انه من دون تعميم الحرب على افريقيا الشمالية ، تتعرض المقاومة الجزائرية لخطر رؤية الصراع يطول . فقد تستطيع الاتجاهات التوفيقية التي كانت تنقصها الثقة بالكفاح المسلح ان تستعيد عندئذ المبادرة المضاعفة في نوفمبر ١٩٥٤ وتخرط الثورة في طريق التسويات . ويعبر هذا الاستدلال عن رؤية استراتيجية للنضال لا تضحي للمباشر ، لكنها لا تندرج داخل فهم سياسي يستند الى المصالح الملموسة لشعوب مجمل المغرب . إذ لماذا قد تقبل الطبقات الحاكمة في مراكش وفي تونس حرباً في افريقيا الشمالية طالما ان هدفها المتمثل بخلق دولة وطنية قد تم بلوغه ؟ لماذا ينخرط شعبا هذين البلدين في صراع حتى الموت ضد الامبريالية الفرنسية إذا لم يكن معروضا عندهما مثل اعلى اجتماعي يتخطى المطالبة القومية ؟ لم تكن جبهة التحرير الوطني تعارض قومية دولتي تونس ومراكش بسياسة ثورية طبقية ، بما انها بقيت في نهاية المطاف متقوقة في اطار قومي ضيق ، هو بالضبط ذلك الذي كانت تأخذه على القادة المراكشيين والتونسيين .

الأزمة الداخلية

غداة مؤتمر الصمام ، سلم آيت حسن^(٢٤) المحاضر الى بن بلا . كانت لهجة رسالة عبان المرفقة بها أمرة . « القرارات لا رجوع عنها . الآن وقد جرى تسمية سلطة الثورة ، وتحديد خطنا السياسي ، وتعيين الاهداف الواجب بلوغها ، ومسؤوليات الجميع وكل فرد بمفرده ، يهيم ان يسود بيننا جميعاً تفاهم تام ، لا سيما اننا نجتاز مرحلة حاسمة^(٢٥) » .

حتى قبل أن يعلم بن بلا زملاءه ، كتب بسرعة جواباً الى لجنة التنسيق والتنفيذ وفصل اعتراضاته في ثلاث نقاط . فهو ضد :

- ١ . الطابع « غير التمثيلي في المؤتمر . فالاوراس ، والبعثة الخارجية ، وولاية وهران ، والمناطق الشرقية لم تحضره » . وقد نسي بن بلا فدرالية فرنسا .
- ٢ . اعادة النظر « في الطابع الاسلامي لمؤسساتنا السياسية القادمة » . والمقصود بذلك رفض علمانية الدولة ، وبالتالي رفض إتاحة مكان فيها للأقلية الاوروبية .
- ٣ . وجود مسؤولي احزاب قدامى داخل الهيئات القيادية^(٢٦) .

الا ان توقيف آيت احمد وخيضر وبوضياف وبن بلا في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٦ في الجزائر في الطائرة التي كانت تنقلهم من الرباط الى تونس^(٢٧) خفف من مخاطر الانشقاق . ومع ذلك لم تثبت لجنة التنسيق والتنفيذ سلطتها من دون صدامات . فمن جهة ، وقف محساس ضدها في تونس ، ومن جهة أخرى وضعتها مساجلة حادة في مواجهة بن بلا وبوضياف . وقد قدم آيت احمد دعمه لـ لجنة التنسيق والتنفيذ . بينما لم يخرج خيضر عن تحفظه الا متأخراً .

الصراع على الارض

قبل توقيف بن بلا ، بدا مصمماً على المواجهة . ففي رسالته من سجنه ، اشار الى قرارات اتفق عليها مع أنجل - الاسم المستعار لمحمد يوسف^(٢٨) - لمنع لجنة التنسيق والتنفيذ من توطيد سلطتها على مجمل الثورة . ولا شك ان هذه القرارات تتعلق بالولاية الخامسة (وهران) التي كان يقودها عبد الحفيظ بوصوف^(٢٩) . لكن هذا الاخير ، الذي كان يقود ولايته من مراكش ، لم يكن يصر على خوض امتحان قوة مع لجنة التنسيق والتنفيذ ، وقد اختار ، من قبيل الاحتراس ، ان لا يواجهها ليتحاشى تدخلاً في حقله . ولو تصرف بشكل مختلف لما كان استطاع البقاء ، وسيظهر المستقبل انه كان بعيد النظر .

حصلت النزاعات الاشد خطراً في تونس حيث اقام محساس في نهاية ١٩٥٦ . وهو يريد ان يعيى ضد لجنة التنسيق والتنفيذ الاوراس - نماشه ، والصوف ومنطقة سوق اهراس التي كان يقودها عماره بوقلاز^(٣٠) . كانت سلطة محساس سريعة العطب ، وقد كان من نتائج اختفاء مصطفى بن بولعيد ومساعدته بشير شبيحاني تفتت الاوراس - نماشه الى عدة بارونيات . أطلقت

القوى نابذة المركز التي تستند لذكرى الخصومات القبلية القديمة العنان لنفسها ، فنتج عن ذلك وضع بالغ التعقيد . كان كل واحد يحاول ان يقطع لنفسه منطقة نفوذ ويصبح محاوراً للقيادة المركزية لحسابه الخاص . ووسط هذه المواجهة بين زمر تريد قبل كل شيء أن تضمن استقلال منظماتها ، كانت شواغل محساس السياسية تافهة .

لما كان بين مطرقة حكومة بورقيبة التي لم تكن تقدم له دعمها الا مقابل القطيعة مع انصار صالح بن يوسف الذين كانوا يخوضون حرب العصابات في جنوب تونس ، وسندان قادة حرب تمركزوا في تونس بحجة التزود بالسلاح وراحوا يتصرفون فيها كما في بلد محتل (٣١) ، سرعان ما وجد محساس نفسه على تناقض عميق مع قناعاته المغربية كما مع مشاعره الوطنية الجزائرية . لذا عندما انتدبت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد عمران مع وحدة من القوات لفرض اعتراف العصابات الحدودية بها وإعادة توحيد الولاية الاولى ، حيث أرسل عميروش على جناح السرعة لاعادة النظام ، وجد التونسيين مستعدين للقبول به كمحاور . مذاك اكدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها كالشريك الوحيد لكل حلفاء الجزائر ، وبما ان محساس رفض القبول بهذا الواقع فقد اوقف بأمر من عمران . إلا انه هرب من مكان احتجاجه بتسهيل من السلطات التونسية التي وفرت عليه هكذا مصيراً سيئاً محتملاً واعطت لنفسها في الوقت ذاته ورقة من اجل سياسة بديل .

المساجلة مع لجنة التنسيق والتنفيذ

في المساجلة مع لجنة التنسيق والتنفيذ ، تصرف اعضاء البعثة الخارجية بشكل مشتت . بدأت المداومات بعد نقل آيت أحمد وبن بلا وبوضياف وخيضر من الجزائر الى سجن الصحة في باريس ، وفي الوقت ذاته الذي كانت جبهة التحرير الوطني تعد فيه الاحزاب لأضراب الثمانية ايام الذي سيتم في كانون الثاني / يناير ، ولم تنته الا بعد توقيف قادة فدرالية فرنسا ، في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٥٧ . والمستندات التي استفدنا منها في تحليلنا معروفة في قسم كبير منها (٣٢) . فلنتفحص أولاً مواقف آيت احمد وخيضر ، ثم على ضوء التفسيرات المعطاة للأزمة مواقف بن بلا وبوضياف الاكثر تورطاً في النزاع مع لجنة التنسيق والتنفيذ .

١ . موقف آيت احمد .

رأينا أعلاه أن آيت احمد كان قد قدم دعمه للجنة . وهو يفسر موقفه كالتالي (٣٣) : « كنت اجهل ، من ناحيتي ، ان مؤتمراً انعقد في الصمام . كنت في الولايات المتحدة ، وحين استدعيت الى مدريد ، كنت أفكر بوجه خاص في المسائل اللوجستية التي وجدت لها حلاً . كان اناس من البنتاغون قدواقفوا على تسليمنا اسلحة عن طريق تجار . كان يجب انشاء شركة في تونس ومراكش تستطيع ان تتولى اعمال الشراء (. . .) . وكان يجب عرض المسألة في مراكش على الملك ، وكان ذلك انشغالا أساسياً . اما خيضر وبن بلا ، فكانا على علم ، من جهتهما ، بأن مؤتمراً انعقد ، لكن لم تتوفر لنا مناسبة للتحدث في أمر ذلك . فقد جرى توقيفنا فيما نحن ماضون الى تونس . . .

انطرحت علينا مشاكل سياسية ومشاكل قيادة إذاً ونحن في سجن الصحة (. . .) . كان بن بلا يعترض بوجه خاص على المقطع المتعلق بالعلاقات مع مصر ، إذ كان مذكوراً في البرنامج ان هذه العلاقات علاقات تحالف لا تبعية ، وقد صدم ذلك بن بلا . الا اننا كنا متمفقين جميعاً على ان المصريين لم يكونوا يُكوّنون فكرة واضحة عن المشكلة الجزائرية . وخلال اتصال اجريته انا وخيضر مع زكريا محبي الدين ، فهمنا ان اصدقاءنا المصريين كانوا يطرحون مشكلات امتحان القوة مع فرنسا على اساس ان الامر يتعلق بمناوشة ، وكان بديهاً بالتالي ان يكون التزامهم الدبلوماسي محدوداً . وفي بعض الاحيان ، كانت برامج « صوت العرب » الموجهة الى الجزائر تتوقف ، وقد تدخلت انا وخيضر لدى انور السادات واحمد سعيد^{٣٤} . كان هذا الاخير اكد لنا انه اوقف البرامج بأمره ، لكن حين قمنا بمساعينا كنا نجهل ان بن بلا سبق ان واجه عبد الناصر من دون علمنا وطلب منه أسلحة ، لاشيء اكثر . لقد قيل وكُتب أن بن بلا عميل مصري ليس هذا جدياً . إن ما كان يربط بين بلا بالمصريين انما هو فهم للنضال يقزم النضال السياسي ويعول فقط على العمل المسلح . وقد فهمت هذا يوم ابلغت فحجي ديب برغبتنا في الذهاب الى باندونغ ، فقال لي آنذاك : « انت ايضاً تريد ان تمارس السياسة على طريقة صالح بن يوسف » . ان الخلافات السياسية بيننا وبين الجزائر ليست هي الأساسية . ان بن بلا وبوضياف يعترضان بوجه خاص على البنى ، بل اذكرا انه خلال محادثة ، كنت أود التذكير بها بحضور بوضياف ، دفع بن بلا عن نفسه ، ضد لوم عبان له ، تهمة أنه يلعب لعبة القائد . فقال له بوضياف : « لا ضرورة للتواضع ، فأنت القائد » . بالنسبة لي ، كنت اقدم دعمي لقرارات المؤتمر ، فقد كانت تتلاءم مع حاجة يشعر بها الجميع . وقد شعرت بأن بن بلا وبوضياف يعطيان موقفي معنى غير معناه الحقيقي . لم يقل لي بن بلا اي شيء ، لكن بوضياف قال لي اني ادعم عبان لأنه من القبائل » .

كانت نقطة الخلاف الوحيدة بين آيت احمد ول.ت.ت. تتعلق بتعيين الامين دباغين مسؤولاً عن البعثة الخارجية ، بسبب « عمله المنهجي المتمثل باغتيال هؤلاء وأولئك » ، و« طرائقه الغدارة » . وكان يشارك آيت احمد هذا الحكم كل نزلاء سجن الصحة .

٢ . وجهة نظر خيضر

في النزاع الذي نشب بين بن بلا وبوضياف من جهة ولجنة التنسيق والتنفيذ من جهة اخرى ، لم يشعر خيضر بأنه معني بصورة جدية . فهو غير مُقحم ، وثانياً اقنعته علاقاته السيئة بمحساس بوجود قيادة غير رسمية تعمل من دون علمه . ولم يُخرج خيضر من التحفظ الذي فرضه على نفسه غير رسالة من عمران وتقرير عن مقابلة بين عبان وبومنجل .

(أ) - في رسالة الى « نزلاء الصحة » ، أخذ عمران عليهم كونهم استسلموا للشرطة ولم يستخدموا اثناء توقيفهم في مطار الجزائر الاسلحة التي كانت بحوزتهم .

ب) - لتخطي الخلافات بين لجنة التنسيق والتنفيذ وبين بلا وبوضياف ، اعتقد آيت أحمد أن تشكيل حكومة مؤقتة تكون قيادة عليا للثورة قد يسمح بإعادة الوحدة ، فأعد تقريراً ، بالاتفاق مع بوضياف وبين بلا ، كان سينقله بومنجل ، محاميهم المشترك المسافر الى الجزائر ، الى عبان . لكن في غضون ذلك عاد بن بلا وبوضياف عن موقفيهما . فبالنسبة لبن بلا ، كان قادة الجزائر « قد جعلوا الوضع يتعفن فاذا تشكلت حكومة فسوف تتفاهم الأمور »^(٣٥)

لا نعرف إذا كانت هذه الملابس قد نُقلت لعبان . يبقى أن بومنجل قدم لموكليه ، بعد عودته من الجزائر ، تقريراً عن مقابله لعبان لا يشجع التهذئة . « رأيت الجميع . عبان هو القائد الحقيقي ، وهو يضرب بقبضته على الطاولة ، الخ .^(٣٦) » وقد اشعل تقريره النار في الهشيم ، فاصطف خيضر الى جانب بن بلا وبوضياف الذي لم يعد يقبل ببومنجل محامياً له .
لم يسهل المسار المبلبل للنقاش ، حيث تسيطر الاتهامات الموجهة الى المشاعر ، الفهم الجيد للرهانات . لقد سمحت أزمة جبهة التحرير الوطني التي تلت مؤتمر الصمام بعدة تفسيرات نستقي منها اثنين : الاول الشائع في الجزائر يجعل منها شجاراً بين اشخاص ، والثاني صراعاً بين عرب وبربر .

شجار بين اشخاص ؟

كان النزاع بين بن بلا وبوضياف ، من جهة ، والمستفيدين من مؤتمر الصمام ، من جهة اخرى ، صراعاً من أجل البروز والاستعلاء ، في بعض جوانبه . فبن بلا يقدر أنه « كان يوجد في اساس الثورة اتفاق بين تسعة اشخاص^(٣٧) » . لكن ممارساته لم تكن تتفق مع المبادئ التي ينادي بها . كان يعتبر انه -بالاضافة الى بوضياف- «مستودع ارادة جيش التحرير » ويعامل آيت احمد وخيضر كشريكين صغيرين ، لأن الثورة تظهر لها كرد المنظمة الخاصة على « السياسيين » ، وهو ما يفسر المكانة المميزة لمحاسن الى جانبها .

صحيح ايضاً ان تدرع بن مهدي وعبان بمبدأ القيادة الجماعية لم يكن مقنعاً . فالقيادة الجماعية هي رفض للقائد اللدني الذي كان يمثله مصالي اكثر مما هي مرادف للديمقراطية . وشهادة محمد الجاوي بهذا الصدد جازمه : « كان بعض الاخوة يعتبرون فرحات عباس واحمد فرنسيس وتوفيق المدني ، الاعضاء السابقين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء ، قادة شكليين ويجب الا تكون لهم فعلياً اية سلطة حقيقية . وكان إخوة آخرون ، لا تزال تعميمهم عصبوية قدامى المنظمة الخاصة واللجنة الثورية ، يرون الشيء نفسه بالنسبة لبن خده ودحلب وبن يحيى ويزيد ، الذين لم يكن ينبغي اعطاؤهم ، في نظرهم ، غير مسؤوليات شكلية ، على اساس انهم « مركزيون سابقون »^(٣٨) .

وتُظهر مؤشرات اخرى ، كدعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى الانعقاد ، ان مسألة السلطة لم تكن غائبة عن حسابات عبان . كانت صحة مداولات المجلس الوطني للثورة تتطلب

حضور ١٢ عضواً من اصل ٣٤ ، اي اكثر من الثلث ، ويكفي لجنة التنسيق والتنفيذ التي تضم ٥ اعضاء ان تعيىء إذا سبعة اصوات لجمع م . و . ث . ج .

في نظر سليمان الشيخ ، « تطول الانتقادات المعبر عنها مضمون البرنامج الذي جرى تبنيه أقل مما تطول المبادئ المقررة والقرارات المتخذة بخصوص اختيار الاعضاء الاصيلين في مراكز المسؤولية . ليس النزاع ذا طبيعة ايديولوجية او مذهبية ، بل يتعلق بالاحرى بالحقل الذاتي لصراع الاشخاص وتنافس الزمر . (٣٩) » .

هذا الحكم من جانب سليمان الشيخ يجعل من المسلمات أن كل تباين لا يكون ذا طبيعة ايديولوجية او مذهبية يحيل الى خصومات بين اشخاص . والحال أنه يمكن ان يكون لجماعتين المذهب ذاته ، وان تنتميا للطبقة ذاتها ، لكن ان تتعارض بخصوص تقويم الوضع ، وتقدير الرجال ، والتحالفات ، الخ . ، وتخلقا بعملهما ديناميات مختلفة .

إن وضع الثورة ، والتحالفات التي تشرط تطورها ، والطريق الذي يسلكه القادة ، والنوايا التي يجري التعبير عنها ، كل ذلك يقدم لنا ، لفهم رهانات جدال يتقدم فيه الابطال الرئيسيون مقتنعين ، مواد مفيدة لها من المعنى اكثر مما لشرح النصوص حصراً .

كان الجدال الحقيقي يدور حول مكانة النزعة القومية المعتدلة في الثورة . في طور أول ، مرببال عبان تشكيل قوة قومية خارج جبهة التحرير لكنه لم ينتقل بهذا التصور الى حيز التنفيذ . فإزاء معارضة بوضياف وبن بلا ، دمجها في الجبهة التي اصبحت عملياً تحالفاً بين اتجاهات .

يمكن أن نضيف الى هذا الخلاف الخلافات التي تتعلق بمكانة الاقلية الاوروبية في جزائر المستقبل وبطبيعة التحالفات ، لاسيما مع مصر . ويمكن التساؤل بحق ما كان آل اليه مصير جبهة التحرير ، بمواجهة خصومها ، لو لم تحز دعم مصر من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٥٦ ، مهما يكن ذلك الدعم غير ثابت . زد على ذلك ان الكثير من الجزائريين ينسبون ان موقف حكام مراكش وتونس حيال جبهة التحرير كان يميله الى حد بعيد هم إبعاد مصر الناصرية عن شؤون افريقيا الشمالية .

مهما يكن ، فإن اختيار الملاك القيادي لحركة ما ليس مسألة تقنية بل سياسية . ولم تكن تحفظات بن بلا وبوضياف بشأن القادة القدامى ، الذين كانت هزيمتهم السياسية ظاهرة ، من دون اساس . لكن الحيلولة دون الخطر الاصلاحى لا تتم بتطوير ذهنية مالك للثورة ، وبالاحالة فقط الى الماضي .

صراع بين عرب وبربر ؟

غداة غزو الجزائر ، استهدف بعض منظري الاستعمار التفريق بين الجزائريين ، ففصلوا بشكل كثيف اسطورة تعارض بين البربر والعرب . واعتاداً على هذا الميراث ، عمدت دوائر علم

النفس داخل الجيش ، يتبعها العديد من المؤلفين ، الى احياء تلك المكررات المقولبة القديمة كعامل تفسيري اساسي للصراعات الداخلية في جبهة التحرير ، ممنهجه بصورة عشية تعارضات اقليمية لم تكن تراها في بلدها الخاص بها ، علما أنها موجودة هناك ايضاً . غدا مؤتمر الصمام ، من هذا المنظور ، « انقلاباً قبايلياً » (الكولونيل غودار) ، او صراعاً بين البربر الديمقراطيين الغربيين والعرب الشرقيين المستبدين (برومبجر) .

الا ان الاطروحات التي استُخدمت لحاجات الحرب الاستعمارية لم تكن مع ذلك عديمة الاساس تماماً ، ذلك ان الاقليمية معطى حقيقي للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية الجزائرية . ليس مدهشاً إذا ان نجد آثاراً لها في التعارضات السياسية . لقد طبعت أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام ١٩٤٩ جيلاً من المناضلين ينتمي اليه بوضياف ومحساس وبن بلا ، بصورة عميقة . وتفسر عقابيل هذه الأزمة خشية بوضياف ، اليعقوبية كلياً ، أن يرى القبائل تتشكل ، عام ١٩٥٤ ، كمنطقة مستقلة ذاتياً بالنسبة لولاية الجزائر ، ورسالة محساس الى شبحاني حيث يصف آيت احمد بـ « البربري - المادي »^(٤٠) . ردأ على هذه المواقف ، اتهم عبان بن بلا بأنه « يُخدرهم لكونهم من القبائل » . وهذه الوقائع مؤشرات على هشاشة الهوية الوطنية .

١٣

إخفاق عبان

(١٩٥٦ - ١٩٥٧)

حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ ، كانت الجماهير الفلاحية تتحمل بشكل اساسي ثقل النضال . ووفقاً لبن خده ، كان يجب مذاك خرط الجماهير المدنية في النضال ، وفي الوقت ذاته تثبيت التمثيلية الحصرية لجهة التحرير الوطني بمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية ، التي كانت لا تزال تغذي الالتباس في فرنسا والخارج ، والاستفادة من دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت المسألة الجزائرية على جدول اعمالها ، بهدف تدويل النزاع وتدمير اسطورة الجزائر الفرنسية ، والبرهان على ان الشعب يقضه وقضيضه يشارك في النضال التحرري لا « فقط بعض المجموعات المنعزلة في الجبال »^(١) . كان لامتحان القوة في المدن ، إذاً ، هدفان رسميان : مساعدة جيش التحرير الوطني الذي كان يناضل في الارياف ، واثبات تمثيلية جهة التحرير الوطني .

هذه الملاحظات الموضوعية بعد سنوات على الحدث لا تأخذ بالاعتبار المناخ السياسي الذي كان في اصل هذا التوجه الجديد لجهة التحرير الوطني . . . فخلافاً للمظاهر ، لم تجعل هذه الاخيرة ، من توطيد دعائم جيش التحرير مركز الثقل لعملها السياسي . ولما كانت مقاربة المسائل الاستراتيجية للثورة مرتبكة ومبليبة ، فقد بقيت تسودها العفوية .

جهة التحرير الوطني تُصلب لهجتها

كان التمرد الشعبي على سياسة المجازر التي اتبعها الجيش الفرنسي يؤدي ، في نوع من رد الفعل ، إلى اهتمام متزايد بالثأر انتهت قيادة جهة التحرير إلى الاضطلاع بتبعته . وفكرة التوقف عن توفير السكان المدنيين الاوروبيين ، التي طالما قاومها بن خده ودحلب وعبان ، انتقلت الى حيز التنفيذ . اعاد فشل محاولات الهدنة المدنية^(٢) الوزن الحقيقي للبراليين الاوروبيين إلى حجمه الصحيح ، ولم يعد ثمة مكان لقوة ثالثة تجمع الليبراليين الاوروبيين والقوميين المعتدلين .

من جهة اخرى ، ادى تراجع رئيس الحكومة غي موليه امام ضغط الاستعماريين المتطرفين الذين اشتروا في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٦ الغاء تعيين الجنرال ديوميدي كاترو Catroux وزيراً مقيماً في

الجزائر^(٣) ، الى تصليب جبهة التحرير لهجتها . ففي ذلك اليوم ، طالبت البعثة الخارجية ، في محاضرة بالقاهرة ، باعتراف فرنسا بمبدأ جزائر مستقلة ، وبتشكيل حكومة جزائرية للتفاوض . وفي ٢٥ شباط/ فبراير ، اوضحت جبهة التحرير ان « الحكومة الجزائرية القادمة ستكون متجانسة » أي لن يدخلها غير اعضاء في الجبهة . وإذ ذُكرت بالطريقة التي سمحت بحل الازمة الفرنسية - المراكشية ، أكدت انه « لن يكون ثمة ايكس ليه بين Aix - les - Bains جزائرية ، بل جنيف جزائرية » وجرى رفض الاجراءات التسوية التي سمحت بحل القضية المراكشية لصالح تلك التي اعتمدت بين فيتنام وفرنسا . وفي ٢٣ آذار/ مارس ، رفضت جبهة التحرير مشروع غي موليه الذي كان ينوي تقديم حل للمشكلة الجزائرية يقضي بوقف للنار تتبعه انتخابات ثم مفاوضات . كان الذهاب في هكذا طريق يعني تفويض الامر لخصم لم يحترم يوماً أياً من تعهداته السابقة واستمر يتجاهل تطلعات الشعب الجزائري الى الاستقلال .

كان يمكن الاعتقاد ان الاتصالات بين جبهة التحرير والممثلين شبه الرسميين للحكومة الفرنسية قد تدفع الجبهة الى تغيير لهجتها . وقد تم اللقاء الأول في القاهرة في ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٥٦ بين غورس وبيغارا من الجانب الفرنسي وخيضر من الجانب الجزائري . وتمت لقاءات اخرى في ٢٠ و ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٥٦ و ٣٠ نيسان/ ابريل واول ايار/ مايو ١٩٥٦ ، شارك فيها بن بلا والدكتور دباغين . وفي تموز/ يوليو ١٩٥٦ ، تمت في بلغراد الاتصالات بين بيري كومين وهيربو من جهة ، ويزيد واحمد فرنسيس من جهة اخرى . اما اللقاء الاخير فقد تم في ٢ و ٣ ايلول/ سبتمبر في روما ، مع خيضر ويزيد وكيوان .

إلا ان هذه الاتصالات تمت مع البعثة الخارجية لجبهة التحرير في سياق ازمة حادة بين هذه الاخيرة ومجموعة عبان - كريم .

بعد أن كان عبان قد اتهم في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ بأنه يريد الحكم الذاتي الداخلي ، لم يعد يريد أن ينظر اليه كإصلاح وراح يجذر مواقفه . وهكذا كانت لدى المفاوضين حرية مناورة محدودة للغاية ، وادنى تنازل من جانبهم كان يهدد بوضعهم بدورهم في خانة المعتدلين .

مأساة معركة الجزائر

حصلت دائماً هجمات في المدن ، وجرى الكلام في مؤتمر الصمام على انتفاضة مدينية ، لكن لم يجر البدء بوضع الخطوط الاولى لسياسة ارهاب مديني الا منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ . ومنذ نهاية آذار/ مارس ١٩٥٦ ترك تحذير رسمي ، تم نشره في ولاية وهران ، مجالاً لتصوّره انه إذا تواصلت « عمليات قتل الابرياء » يمكن جيش التحرير الوطني أن « يطبق على المدنيين الاوروبيين ، « قانون السن بالسن الذي يطالب به السكان .

وقد ساعدت فدرالية فرنسا بشكل غير مباشر في سياسة الارهاب . اعتبرت ان فرنسا على حافة الافلاس المالي وأن الرأي العام الفرنسي لن يقبل بإطالة الحرب في الجزائر . ومذاك تم

استنتاج ان الحرب لن تطول ، وساد الاعتقاد في الجزائر العاصمة بأن الارهاب سيساهم في تقصيرها . كان نادراً أن تجد أناساً كعمران يدركون غريزياً خطراً الانصياع للضغط الشعبي في وسط يسيطر فيه وزن الاوروبيين . اعتقد عبان وبن مهدي ان ساعة الانتصار قريبة ، وإذا صدقنا بن طوبال فقد اعطاه بن مهدي موعداً في الجزائر للاحتفال بالنصر في بداية عام ١٩٥٧ . وتكلم العقيد صادق^(٤) حتى عن ديين بين فو في الجزائر .

بدأ امتحان القوة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ باضراب الثمانية ايام ، الذي كانت مهمته جعل الجزائر بلداً ميثاقاً . « سياسياً ، أوحى باضراب الثمانية ايام الاعتقاد الخاطيء بإمكانية ثورة معممة . كان يعبر عن فرط ثقة في امكانات انتصار سريع »^(٥) .

كانت « معركة الجزائر » ، الدموية بشكل خاص^(٦) ، بإيحاء من قادة الطبقات الوسطى ، وقد خاضتها العامة المدنية المتجمعة حول ياسف سعدي . جرى استخدام النساء في تنفيذ عمليات ، وكان لمن اسهام مرموق ، فبدونهن ما كان تميّز الارهاب المدني بالكثافة ذاتها . وقد تسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي آنذاك لتحطيم جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة : « ... تفكيك الجهاز البوليسي - العسكري ، (...) احتلال المظليين للقنصية ، القمع بكل اشكاله الذي اصاب الشرائح الاجتماعية الميسورة كما والشرائح الفقيرة من السكان^(٧) » . كانت الضريبة التي دفعتها كل الطبقات المدنية في معركة الجزائر ثقيلة للغاية . انتقل اعضاء الشبكات بالمئات الى الادغال ، الى فرنسا ومراكش وتونس ، أو جرى تجميعهم في المعتقلات والسجون . انهارت الحركة العمالية ولجأت البورجوازية الى الانتظارية ولم تكن تطلب غير الاذن بالحياة . أما الجمهور العامي ، المحصور في القنصية ، والمبلبل بسبب خسارة قادته السياسيين ، فسوف يثابر لفترة من الزمن على اعمال الارهاب . وبالنتيجة ، غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ العاصمة ، مكسوفة ، ودون علم قواتها ، في ٢٧ شباط/ فبراير ، لكن العامة المدنية ، المتروكة لنفسها ، استمرت في القتال . كان يجتمع في موقفها العناد والذعر واردة الخروج بمخرج مشرف ، بنسب متساوية .

كان لهزيمة جبهة التحرير هذه نتائج حاسمة على عدة اصعدة :

- انكسأت الانوية المدنية التي بقيت على قيد الحياة بعد المواجهة الى وظيفتها الاولى ، كـ « مؤخرة » للقوات الفلاحية .

- امتد الاحباط الى اوساط عديدة . حتى ان اناساً من الشعب انخرطوا حديثاً في الحياة السياسية وكانوا مقاتلين مثاليين تنكروا لعملهم الماضي : شكلوا مجموعات مخبرين ، « الزرق » واصبحوا مساعدين لقوى القمع . وقد استخدمت دوائر العمل السيكولوجي تنكرهم وارتدادهم لتطلق باتجاه الادغال عمليات تسليم كانت لها نتائج قاتلة .

- جرى تدمير قسم من النخب المدنية ، وغادر البلاد قسم آخر . هذا العامل ، مقروناً

بتدمير الأطر الاجتماعية ، وبترييف الجزائر ، سوف يعطي المدينة وجهاً آخر .

لا تزال الجزائر تدفع الى اليوم ثمن هذه المأساة. لم تعد عاصمتها غير قصبه كبيرة تفتقر الى الهيكل السياسي ، عاجزة عن التأثير على مصير البلد ، ولم يكن ينقص غير القليل كي تعيش الجالية الجزائرية في فرنسا الدراما ذاتها ، ففي ٢١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٦ أمر عبد الملك تمام ، المرسل الخاص لـ لجنة التنسيق والتنفيذ، أمر فدرالية فرنسا في ج . ت . و . بأن تعد لعمليات ، بما فيه داخل دور السينما ، إلا ان توقيف أحمد دوم ، مسؤول المجموعات المسلحة ، جنب المهاجرين الجزائريين عذابات سكان الجزائر العاصمة .

ميزان قوى جديد داخل جبهة التحرير الوطني

في حين عرفت جبهة التحرير الوطني هزيمة ساحقة في مدينة الجزائر ، حقق المجتمع الكولونيالي اندماجه بالجيش ، وأخضع الحاكمة العامة لذاته . اما الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتحمل مسؤولية مواصلة الحرب ، فبعد أن أنهى عمله القدر سلم السلطة لانصار الحرب الى النهاية .

بنتيجة عودة حكومة يمينية إلى البروز في فرنسا ، والاعتدال السوفياتي والاميركي بشأن مسألة الجزائر ، تباعدت آفاق حل سريع للنزاع . كان من الضروري تقوية جيش التحرير الوطني في حين جرى تدمير المنظمات المدنية ، وقد عادت الارياف لتصبح الورقة الرابحة الرئيسية في استراتيجية جبهة التحرير . بينما أخضعت المدينة لها من جديد . سوف يُبنى جهاز جبهة التحرير خارج البلد ، من خارج السكان وحقائق الحرب . ومن ذلك الحين وصاعداً سيتحرك من دون العربي بن مهيدي ، الذي اوقف في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧ ، وقُتل رمياً بالرصاص . أنهى هذا المنشد للاشتراكية الفلاحية ، الملقب بالـ « حكيم » ، والذي ادهش علال الفاسي* بتواضعه ورصانته وتصميمه ، أنهى في المدينة رسالته كمناضل غير قابل للافساد . « أنتم فوقي .. ترون ما فوقي ، لكن انا الذي تحتكم ، أرى ما يحدث تحت . وبالتأكيد ، ارى انهم سيستبدلونكم ويطيحونكم » . هذا المقتطف من المدافع عن الشعب لأحد « المسوّين » الانكليز ، الدكتور بيير تشامبرلن ، يعبر بشكل مدهش عن فكر العربي بن مهيدي .

وصلت لجنة التنسيق والتنفيذ في نهاية حزيران/ يونيو الى الخارج . غادر كريم الجزائر وهو ينوي عدم العودة اليها الا والسلطة بين يديه . بعد زوال بن مهيدي ، كان الوحيد ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ من مؤسسي جبهة التحرير . وبالنسبة اليه يتوقف استمرار الثورة على استمرار مطلقها^(٨) . ينبغي ضمان ذلك .

ليصبح كريم قائد الثورة ، تخلى عن الاطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصمام ، ضد رأي

*- رجل سياسة مراكشي ، أسس حزب الاستقلال ولعب دوراً مهماً لاجل استقلال مراکش .

بوضياف وبن بلا . وفي الواقع ، لم يكن يمكنه توطيد وضعه داخل لجنة التنسيق والتنفيذ إلا بإزاحة عبان أو بحشره في وضع الأقلية . لهذا السبب أعاد تأكيد أولوية مناضلي الساعة الأولى ، « التاريخيين » ، وسعى للتصالح مع بوضياف وبن بلا وأعاد شن النضال ضد المركزيين حلفاء عبان . وقد دعا إلى تجميع قادة جيش التحرير من جديد ، في خطوة ضد « السياسيين » ، واقنع بن طوبال وبوصوف ، لأسباب مختلفة ، بالحقاق به . كان بن طوبال اعتقد دائماً بحرب طويلة الأمد ولم يكن يثق بأن الملاك السياسي القديم سيقودها إلى النجاح . أما بوصوف الذي لم يؤيد يوماً ، في قرارة نفسه ، عمل عبان ، فكان اقناعه أقل صعوبة لاسيما أن هذا الأخير اعترض على ممارساته البوليسية أثناء مروره بمراكش حيث كان يسود الخوف في صفوف المهاجرين كما في صفوف المقاتلين . كانت السجون وأعمال التعذيب والإعدامات تزرع الرعب في صفوف المناضلين ، وقد ردّ عبان على هذا الوضع بأسلوبه الخاص به ، أي بشراصة . فحين عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعها في تموز / يوليو ١٩٥٧ ، انتقد عبان بعنف المسؤولين الجزائريين في مراكش . لما كان مستقوياً بمبدأ تقدم العامل السياسي على العامل العسكري ، وقليل الانتباه لما يحاك حوله ، لم يلاحظ أن حليفه بالأمس ، كريم بلقاسم ، بدّل موقفه ، وهو في طور الإعداد لبعوده بالتحالف مع القادة العسكريين الآخرين عمران وبن طوبال وبوصوف ومحمود شريف . كان الخمسة يسيطرون على الولايات باستثناء الولاية الرابعة ، وعلى القواعد الخلفية في تونس ومراكش وعلى مصلحة التسليح .

لم يكن ثمة ضامن لعبان إلا في الولاية الرابعة . وكانت التحالفات الخارجية لغير صالحه . فالتونسيون والمراكشيون يرون فيه نقيض رجل التسوية ، ولم يغفر له المصريون نقده اللاذع لسياستهم في مؤتمر الصمام وتبنوا مواقف أولئك الذين جعلوا من هذا القومي الجزائري معادياً للعروبة . ولم يكن عبان يستطيع الاعتماد على « السياسيين » ، الذين كان همهم ألا يجابهوا القادة العسكريين فدافعوا عن حل « أهون الشرين » ، أي الاجماع ، ولو على حساب مصالح الثورة . كان عبان إذاً في وضع لا يحسد عليه لكنه لم يلاحظ ذلك .

بعد العديد من الاجتماعات غير الشرعية والمساومات في الكواليس ، كرست دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في آب / اغسطس ١٩٥٧ ، المنعقدة في القاهرة ، انتصار كريم الذي أكد ضرورة إزالة أي عائق تنظيمي وبشري يعترض تلاحم الأعضاء المؤسسين لجهة التحرير . وقد انتخب الاجتماع ، الذي رأسه فرحات عباس ، محمد بن يحيى سكرتيراً للجلسة ، وكان موضوعها المصادقة على القرارات المتخذة من خارج المشتركين . وإذا كان العسكريون الحاضرون أقلية في المجلس الوطني (كانوا عشرة^(١)) فقد فرضوا مع ذلك وجهات نظرهم على السياسيين ، وكانوا اثني عشر^(٢) .

انهزم عبان حتى وإن جرى تبني موازنة نشاطات لجنة التنسيق التي قدمها . وقد نص القرار الذي يتعارض مع أطروحاته على ما يلي :

١ . « ليس من اولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج . » وقد نوقض البند الذي يلغي اولوية السياسي على العسكري بخلق فريق داخل لجنة التنسيق ، التي زيد عدد اعضائها الى ٩ ، فريق له وضع متميز يتألف من خمسة قادة عسكريين بالاضافة الى عبان . ويدل دخول عباس ، ودباغين ومهري الى لجنة التنسيق والتنفيذ ، بشكل واضح جداً ، على أن الاتهام بالاصلاحية الذي وجهه كريم ضد بن خده ودحلب اللذين سبق أن أثبتا إخلاصهما وشجاعتهما على الارض بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، لم يكن في نهاية المطاف غير اجراء لعزل عبان . اما بخصوص تأكيد تساوي الداخل والخارج ، فقد ظهر كتبرير لارساء قيادة في الخارج اكثر منه كتنازل لبن بلا وبوضياف ، ضحيتي مؤتمر آب / اغسطس ١٩٥٦ . لذا امتنع عبان ودهيلس عن التصويت على هذه النقطة .

٢ . « لا يزال هدف الثورة انشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية ، لا تتناقض مع مبادئ الاسلام » . لقد اثمر إذا الانتقاد الذي وجهه بن بلا عام ١٩٥٦ بصدد اسقاط مبادئ الاسلام المذكور في اعلان ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٤ .

٣ . صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ محددة ومحدودة ، والقرارات التي تلزم المستقبل ليست من اختصاصها . « المفاوضات ، وقف الاعمال الحربية ، الانحياز لكتلة أو لأخرى ، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية ، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري » ، كل هذه الامور من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهذه الاحكام تدل على ان عدداً كبيراً من المسؤولين يراهنون على الدبلوماسية اكثر مما على الحرب .

٤ . جرى توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الذي اصبح يضم ٥٤ عضواً بدل ٣٤ ، ولم يعد هنالك فرق بين الاحتياطين والاصليين . اما العشرون عضواً جديداً فستختارهم لجنة التنسيق والتنفيذ . وهكذا فتح الباب امام تشكيل زبانيات .

٥ . جرى تعيين آيت احمد وبن بلا وبيطاط وبوضياف وخيضر اعضاء شرف في لجنة التنسيق والتنفيذ ، لأنهم ، اعدوا لتفجير ثورة اول نوفمبر ١٩٥٤ ، ونظموه وقرروه^(١١) . انتصرت اطروحة بن بلا ، الذي تكلم عبر رسالة الى ل . ت . ت . على عقد اخلاقي بين تسعة اعضاء^(١٢) .

وصف القائمون الرئيسيون بتعديل القيادة عمليتهم بأنها عودة الى الينابيع . اعيد تأكيد اولوية جيش التحرير بقوة . لقد أجهضت محاولة استعادة السيطرة على الجيش في آب / اغسطس ١٩٥٦ ، أما من الآن وصاعداً فأصبح مفروغاً منه أنه لن يكون لجبهة التحرير اي وجود خاص خارج جيش التحرير ، وقد تم تجريد المجلس الوطني للثورة ، الهيئة العليا ، من كل سلطة فعلية بحيث تم تحويله الى هيئة تسجيل للقرارات التي يتخذها من خارجه قادة يستندون الى سلطتهم على الولايات . ولم تكن مسؤولية « السياسيين » عن هذا التطور ضئيلة .

وفقاً لقائد أحمد ، كانت أقلية فقط تريد مواصلة النضال ، رغم الخلافات الداخلية وصعوبات

الحرب : كان البعض يقولون داخل المجلس الوطني : يجب التفاوض مهما يكن الثمن^(١٣) . نجد انفسنا مجدداً اذاً امام الجدل الدائم الذي سبق أن تواجه فيه شرعيو حركة انتصار الحريات الديمقراطية وراдикаليو المنظمة الخاصة .

حول مشكلة العلاقات مع فرنسا ، اصطف عبان في معسكر الصمود والحزم . فلقد رأى ان ما يسبق الاستقلال ، ليس فقط المطالبة حيال الحكومة الفرنسية بل كذلك سدُّ ضد الاحباط والانهزامية اللذين يتفشيان في الاوساط القيادية المتأثرة بتراجع المقاومة في المدن وبالخلافات الداخلية . وقد كتب في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ في العدد ١٢ من جريدة المجاهد، التي كان المسؤول عنها والتي تعبر عن آرائه بدقة : « لم يصل حل المسألة الجزائرية بعد الى طور النضج . . . لا توجد في البرلمان الفرنسي اكثرية مقتنعة بوضع حد لهذه الحرب . . . وما هو موجود إنما النزعة القومية الأكثر حدة ، والعنصرية الاكثر منهجية ، واحتقار الارادة الوطنية الجزائرية . لا جدال في ان ارادة الدخول في مفاوضات يجدها الامل الخادع بأن استقلال الجزائر سيخرج من النقاش انما تعني تجاوز الوقائع ، وعدم اخذ العناصر الحقيقية التي تحدد الوضع بالحسبان ، تعني اعطاء الكثير من الاهمية للعنصر الذاتي والاوهام » . لكن لما كان عبان مقطوعاً عن القادة العسكريين ، ولم يعد يتمتع بالسلطة التي كانت له في امس قريب ، فهو مع ذلك لم يجر خلفه القادة السياسيين الذين أخافتهم صرامته وصلابته^(١٤) .

اما القادة العسكريون ، كريم وبن طوبال وبوصوف ، فلم يكن لديهم اي مبرر لليأس من المستقبل في الارياف . لم تكن المقارنة ممكنة ، بالنسبة اليهم ، بين الالام التي لا توصف الناجمة عن تقلبات الطقس ، والنقص في الغذاء والاحذية والكساء والسلاح والذخيرة ، التي عانى منها المقاتلون الاوائل ووضع جيش التحرير في عام ١٩٥٧ . فهذا في أوج ازدهاره الآن ، وتدفق السلاح والكوادر يحسّن تنظيمه وقاتليته . وضمن هذا السياق ، فإن الضغطين التونسي والمراكشي للقبول بحل على مراحل لا يلقيان اي صدى . ورغم النصائح بالاعتدال ، التي يغدقها الحلفاء هنا وهناك ، لا تزال جبهة التحرير الوطني عاقدة عزمها على مواصلة القتال طالما لم تتحلّ فرنسا عن اسطورة « الجزائر فرنسية » .

تصفية عبان

ظهرت النتيجة القصوى لاستعادة العسكريين السيطرة على الجهاز إبان توزيع المهام وتعيين القادة على رأس الولايات للحلول محل بو صوف وبن طوبال وكريم ومحمود شريف وعمران . ليست الهيئة التنفيذية قيادة جماعية كما يتمنى كل من القادة الرئيسيين في الظاهر ، وكل القضايا تتم تسويتها خارج المؤسسات القائمة .

كتب قايد احمد : « ان الخمسة (كريم ، وبن طوبال ، وبوصوف ، وعمران ومحمود شريف) هم الذين خلقوا اقطاعات ، كلٌّ من جانبه ، مغرين كل القوى المتنوعة بأن تخلق كلّ

منها إقطاعتها^(١٥) ». ولما كان عبان عضواً سادساً في الحلقة التي تمسك داخل لجنة التنسيق والتنفيذ بالسلطة الفعلية ، فقد فقد كل حق بالاشراف على القضايا العسكرية ليهتم فقط بجريدة المجاهد . ولا يعني ذلك أنه لا يتم اشراكه في نشاطات اخرى ، لكنه اصبح مذاك موجوداً كمساعد لا كشريك .

وحتى زملاؤه العسكريون الخمسة ليسوا ، هم ايضاً ، متساويين فيما بينهم. فكرجال ميدان ، متحالفين لتتحية عبان ، يعرفون جميعاً أن ما يهم إنما هي الجحافل الضخمة وحسب . يشرف كريم على الولايتين الثالثة (القبائل) والرابعة (الجزائر) ، أما محمود شريف ، قائد الولاية الاولى (الاوراس - غماشة) فيدين له بترقيته ، بمعنى ان من سويًا صراعات الزمر في الاوراس هما تابعان لكريم ، عمران وعميروش . . . بالاضافة الى ذلك ، كان بحوزة كريم ، منذ عام ١٩٥٦ ، وحدة قوية من القوات التي ذهبت الى تونس لاختضاع انصار بن بلا الذين كان يقودهم محساس . ويشرف بوصوف على الولاية الخامسة (وهران) وكان اخضع لسلطته علال الثعالبي^(١٦) ، مسؤول المنظمة السياسية ، قبل أن يصفيه إدارياً . وقد فوّض جزءاً من سلطاته للعقيد هواري بومدين بعد ان تردد طويلاً في اختياره بين هذا والعقيد لطفي^(١٧) . ويمسك بن طوبال بالولاية الثانية (شمال قسنطينة) ، حيث يليه صديقه العقيد على كافي^(١٨) . ولما كان بن طوبال يعرف انه ليس ثمة ضمانات افضل من تلك التي يأخذها المرء بنفسه ، فقد سحب في شمال قسنطينة فوجين* يأخذان رواتبهما في تونس .

هكذا بدأ عهد سادة الحرب ، ولا جدال في ان كريم ، المعتبر قائداً للجيش منذ مؤتمر الصمام ، يظهر على انه الرقم واحد ، ويدعمه عمران ومحمود شريف . إن ميدان عمله هو الاهم ، لكنه ليس سوى الاول بين نظرائه .

لم تعد في القيادة اتجاهات سياسية بل جماعات ، وقد حلت روابط المصالح الشخصية محل القربان السياسية . ليس لأحد استراتيجية متماسكة للحاضر وللمستقبل ، إنما المشكلة هي الاستمرار . كل واحد يحترس من الآخر ويهتم بوجه خاص بالرد على كل مبادرة ليتمكن عند الحاجة من تحييدها . لم يعد للبرنامج اهمية ، واصبحت القاعدة ان يأخذ هذا مجدداً برنامج ذاك لينزع سلاحه ، وراحت روح البيروقراطية تهب على عالم القيادات . . . لم يعد القدامى ، وهم سياسيون تقليديون ، يتعرفون الى انفسهم في هكذا جو ، بينما الجدد ، المتحدرون من النشاطية ، لا يعرفون بعد أنهم المفرزة الاولى لبيروقراطية قيد التكوين ، وليس لديهم الآن ما يجمعهم غير الارادة المعبر عنها بوضوح ، بأن يكونوا سادة الدولة الجزائرية قيد الصيرورة .

لكي يستقر القادة العسكريون ويوطدوا مواقعهم ، يحتاجون الى ألا يروا سلطتهم التي لا تزال سريعة العطب محلّ اعتراض . والحال أن عبان لا يرتضي لعبتهم ، وهو يفصح في كل مرة يستطيع

* bataillons ، كتيبتيّن (بالمعنى المشرقي) . - الناشر .

ذلك الاخطار التي يعرضون لها الثورة . ولا تؤثر التحذيرات التي يوجهها اليه زملاؤه عن طريق فرحات عباس من عزمه على معارضتهم . لذا اتهموه بأنه اراد تصفية القادة العسكريين بالاتفاق مع الرائد حاج علي^(١١) ، من الولاية الاولى . واستدرجوه الى كمين واغتالوه في مراكش في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٧^(١٢) ، بعد ايام من اغتيال حاج علي . وسيكون بوصوف الوحيد الذي تحمل دون تعقيد مسؤولية تصفيته . اكد انه « انقذ الثورة » . وهو ما جعله على امتداد عام محاور المصريين صاحب الامتياز^(١٣) . ولم يكن ذلك امتيازاً ضئيلاً .

حين اصبح نبأ اغتيال عبان معروفاً ، ووضعت الصحافة المعادية يدها على القضية ، رتب القادة العسكريون سيناريو لجعل الناس تصدق ان عبان مات في ساحة المعركة . هكذا كُلف العقيد بومدين بإبلاغ كريم ، الذي كان آنذاك مسؤولاً عن القوات المسلحة ، بميتة عبان المجيدة ، وكتب بومنجل نعيه لصحيفة المجاهد . جرى التوسل لبنا وبو ضياف وخيضر وآيت أحمد ، بعد فوات الاوان ، لتسليم « إذن بالدفن » ، فرفض آيت احمد . إن هكذا وقاحة لمعبرة عن تقاليد فئة سياسية مغلقة ، وقبول المناضلين والمقاتلين^(١٤) ، دون كبير هيجان ، بما يعرف الكثيرون أنه أطروحة كاذبة يشير إلى ان تغيراً عميقاً قد حدث في الحركة القومية .

في النهاية ، إن المشكلة ، سواء بالنسبة للمؤرخ او بالنسبة للمناضل ، هي انتصار كريم اقل مما هي هزيمة عبان . فكريم يمثل طموحاً شخصياً مصحفاً على قبول كل ما يسمح له بالوصول إلى السلطة ، بينما يجسد عبان خطأ سياسياً . وقد فهم كريم انه ليس في وسعه تصفية عبان إلا بجعل نفسه صدى للتيارات ، التي ترفض الاشراف السياسي على حركة التحرر ، والمعبر عنها . انطلاقاً من ذلك قوى ظاهرة « الاقطاعات ومناطق النفوذ » التي سيندد بها برنامج طرابلس في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ . وينبغي اضافة ان لانتصار تلك الاقطاعات المسلحة جذوراً في المجتمع الجزائري الذي لم يقطع كلياً مع ماضيه وأن القمع الاستعماري والقواعد الريفية للثورة سهلت له الطريق .

لقد تصدى عبان لمهمة صعبة : تسييس في العمق لثورة شعبية على قطعة مع حركة وطنية م أزمة . ولما كان أسير قواعد ومبادئ فقد بالغ في تقدير امكانياته ، وجعلت طريقته في العمل ، وزهديته واحتقاره للدنيويات وللذين يقعون في فخها ، مهمته مستحيلة . فضلاً عن ذلك ، فالقوى المدنية التي استند اليها لم تعد هناك ، ولقد دفع ايضاً ثمن هزيمتها .

١٤

قيادة من دون استراتيجية

(١٩٥٥ - ١٩٥٨)

كانت المقاومة الجزائرية تستفيد حين خطت خطواتها الاولى من شروط ملائمة لانغراسها في الارياف . فمن جهة ، كان الجيش الفرنسي قوة محدودة تفتقر الى وسائل استعلامات ووحدات قتال . ومن جهة أخرى ضمن صعود حركة التحرر في افريقيا الشمالية للمقاومة الجزائرية قواعد خلفية في تونس ومراكش . هذه العوامل الملائمة لانطلاق جيش التحرير الوطني سوف تتعدل جذرياً مع مرور السنين .

فالجيش الفرنسي عزز حجم قواته وخلق الشروط المادية للرد . وقد وفر له وقف القتال في الهند الصينية ثم في تونس ومراكش ، بعد منتصف الخمسينات ، جنوداً وضباطاً اكثر خبرة في حرب الانصار ، وضاعفت الدولتان التونسية والمراكشية ، المهتمتان بتوطيد وضعهما وتحاشي امتداد النزاع الى مجمل المغرب ، ضغوطهما على الثورة الجزائرية واقامتا تدريجياً رقابة دقيقة وصارمة على القواعد الخلفية .

بمواجهة هذا الوضع الجديد ، لم تتوصل قيادة جبهة التحرير الوطني إلى تحديد خط سلوك واستخلاص النتائج من نقل النضال السياسي إلى الميدان العسكري ، فنتج عن ذلك ضيق عميق ونزاعات متعددة .

الرد الفرنسي

تمثل السياسة الفرنسية الآن في محاولة عزل مراكز المقاومة في الادغال عن السكان ، ومنع التزود بالسلح وتقسيم البلد عسكرياً إلى مربعات . ستتوسع المناطق المحظورة ، بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ لتشمل الجزائر بأسرها . امتدت الى الايدوغ L'Edough والقبائل والاطلس الصحراوي إعادة تجميع السكان التي سبق ان اختبرها الجنرال بارلانج منذ عام ١٩٥٥ في مشونيش وتكوت وبوحممه ، في الاوراس . كان هدف الجيش الفرنسي إعادة احتلال الارض . « كان

ينبغي إعادة تجميع مشنيتات* متفرقة ، للاشراف على السكان ومراقبتهم ، فالفلاح الذي سيضطر حينئذ الى ان يهيم على وجهه ، فارغ المعدة وفارغ الروح ، سينتهي إلى إلقاء السلاح ! «^(١)

وُضعت معسكرات التجميع تحت اشراف ضباط من اقسام العمل الخاص (S.A.S.) « المقلدة وظائف مشابهة لتلك التي تمارسها عادة إدارات مصالح مدنية »^(٢) . وتستمد اقسام العمل الخاص، التي تشمل ١٤٠٠ ضابط ، اصلها من تجربة شؤون السكان المحليين في مراكش ويشرف كل منها على ما بين ١٥ الف شخص و٢٠ ألفاً^(٣) . وهي تقوم وسط السكان ، بحماية مركز عسكري . أما مهمتها فمزدوجة ، فمن جهة تتولى ادارة الريفيين ، ومن جهة اخرى تسعى وراء المعلومات وتستثمرها ، مستفيدة من خدمات المرتزقة الجزائريين ، المخازنيين Les Mokhaznis .

ويكفل الاتصال بين الجيش الفرنسي والسكان الحركيون Harkis ، وكان عددهم بلغ قرابة ٣٠ الف شخص في نهاية عام ١٩٥٧ . وتتألف هذه القوات جزئياً من مقاومين أسروا وسلاحهم معهم ووقعوا ضحايا التهويل البوليسي ، ومن فلاحين جرى تجنيدهم في الاقاليم التي ادى تدخل جبهة التحرير الوطني في الخصومات الفلاحية فيها الى حرمانها من الدعم الشعبي ، ومن فقراء مدقعين يسعون وراء وسيلة للعيش ، الخ .

بالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكات المخبرين والعمل النفسي ، بثت الحكومة الفرنسية بناء على طلب وزير الدفاع اندريه موريس حاجزاً من الاسلاك الشائكة المكهربة ، في شرق الجزائر وغربها ، مزوداً بحراسات وبنظام للانداز . وسوف يلغم هذا السدّ ويحسّن باستمرار ويضاعف عام ١٩٥٩ بسدّ ثان من الاسلاك الشائكة ، وهو خط شال .

وقد نحتت العمليات الفرنسية المتمثلة بتفتيش السفن في المياه الدولية ومصادرة حمولاتها ، في حرمان جيش التحرير الوطني من التزود بالاسلحة والذخائر والعتاد الحربي . وقد اصابت هذه العمليات بشكل خاص تموين المناطق الشرقية من البلاد . ففي ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٦ ، جرى تفتيش المركب آتوس ، الذي كان يرفع علم بريطانيا ، في اعالي البحر وسبق الى المرفأين الجزائريين نيمور ثم مرسى الكبير . وفي ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ جرى تبديل اتجاه سلوفينيجا ، السفينة اليوغسلافية ، نحو وهران . وترافق مع عمل السلطات الفرنسية عمل الحكومة الاسبانية التي شرعت ، منذ هجمات جيش التحرير المراكشي ضد إفني ، تمارس رقابة مشددة على تهريب الاسلحة ، كما تشهد على ذلك مصادرة حمولات خوان ايلويكا وسوانسي في حزيران/ يونيو ١٩٥٧ . لم تعد الاسلحة تمر دون خطر كبير الا عبر طرابلس الغرب ومصر . وسيكون على الولايات الغربية ان تلجأ الى الحيل للتزود بالسلاح ، وبنى بو صوف ، بمساعدة الائمة الرابعة ، مصنعاً سرياً في مراكش لصنع الاسلحة الخفيفة .

*- من مشنيت mechtas ، بمعنى الضيعة الصغيرة (م) .

مع بناء السدود الحدودية والنضوب التدريجي للتموين بالسلح ، بدأت العمليات الكبرى . فلقد استفاد الجيش الفرنسي ، الذي ارتفع عدد افراده من ٤٩٧٠٠ رجل في اول نوفمبر ١٩٥٤ الى قرابة نصف مليون عام ١٩٥٨ ، من الوسائل المحدودة لقوات جيش التحرير ومن عدم انغراسها المتكامل على المستوى الوطني ، فنجح في الحد من القدرة العسكرية للمقاومة الجزائرية وفي كبح عملية تكوين وحدات كبرى ، وذلك بفضل استخدام وحدات منقولة جواً . في الوقت ذاته ، تضخمت كثيراً القوات الجزائرية على حدود تونس ومراكش ، على اساس أن الخارجين من الجزائر اكبر عدداً من العائدين اليها .

الضغوط المغربية

منذ بلوغ مراكش الاستقلال في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ ، وتونس في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦ ، وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها إزاء مأزق : إما ضمان قواعد خلفية بالاعتماد على شعبي هذين البلدين ، عن طريق إدخال التحالف مع خصوم اي تسوية مع الامبريالية في استراتيجيتها ، أو القبول بالحكومتين القائميتين كمحاورتين .

ادى نخلي المقاومة المراكشية عن التعهد الذي كانت قطعته على نفسها بألا تلقي السلاح حتى استقلال الجزائر ، وهزيمة صالح بن يوسف أمام بورقيبه ، إلى التغلب على مقاومة النزعة المغربية المبليلة لقادة جبهة التحرير الذين حزموا امرهم ، وإن على مضض ، على التضحية بها لصالح الاهداف العاجلة .

كان عام ١٩٥٦ عام الأمال الكبرى في المغرب . كان التونسيون والمراكشيون يستقبلون اللاجئيين ويسمحون بعبور الاسلحة والذخيرة ، ويقبلون باستخدام اراضيهم كقواعد هجوم وانسحاب لفصائل الانصار بينما كان الجيش الفرنسي لا يزال متمركزاً عندهم . كانوا يعتقدون ، ليس من دون سذاجة ، بحل قريب للمشكلة الجزائرية ، لكن خطف الطائرة الملكية المراكشية ، في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٦ ، التي كانت تنقل قادة جبهة التحرير الوطني للمشاركة في مؤتمر تداولي مغربي ، أثبت ان الحرب الفرنسية - الجزائرية طويلة المدى . بدأت التباينات في المصالح بين الشركاء المغاربة تظهر جهاراً ، دون ان يستبعد ذلك التضامن استبعاداً كاملاً .

كانت المشكلة بالنسبة لجبهة التحرير تتمثل في توفير وسائل مواصلة الحرب ، واختيار حلفائها ، وإرساء إشرافها على الهجرة الجزائرية والتصرف بحرية كاملة بالقواعد الخلفية في تونس ومراكش . اما تونس ومراكش ، فكان تأكيد سيادتهما وتوطيد دعائم الدولة فيهما هما الاهتمام الاساسيان بالنسبة اليها . والحال أن حرب الجزائر كانت تهدد ، في حال اطالة امدها ، بامتداد النزاع الى اراضيها مع ما يرافق ذلك من تشجيع لنمو قواعد اجتماعية ثورية ، وسوف يمارس الحكام التونسيون والمراكشيون ضغوطهم على جبهة التحرير في عدة اتجاهات : إعادة دمج جبهة التحرير في اطار مغربي وقطعها عن مصر ، إجبارها على إعادة ترتيب اهدافها من الحرب

والإشراف بدقة على قواتها العسكرية ، تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل بلوغها الاستقلال . وقد ظهرت هذه الأهداف خلال مؤتمر طنجة التداولي (٢٧ - ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٥٨) ومؤتمر تونس (١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨) وبمناسبة حوادث حقيقية او مصطنعة وقعت على الحدود مع جيش التحرير الوطني .

مؤتمر طنجة التداولي (٢٧ - ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٥٨) . . .

جاء مؤتمر طنجة التداولي ، الذي دعا اليه حزبا الاستقلال والدستور الجديد ، بعد شهرين من قصف الجيش الفرنسي بلدة ساقية سيدي يوسف التونسية . وكان الحزم الذي ابداه الرئيس بورقيبه ، بمناسبة الازمة مع فرنسا ، برفضه اي تحييد لحدود بلاده ، رفع تحفظات « العسكريين » الجزائريين تجاهه وانتقاداتهم له .

كان هدف المؤتمر التداولي توطيد التضامن المغربي ، وقد وافق على مبدأ تقديم مساعدة للجزائر المقاتلة ، واوصى بجلاء القوات الفرنسية التي تشارك في الحرب انطلاقاً من البلدين ، وبإرساء مؤسسات مشتركة .

وفي الواقع ان الأهداف الحقيقية من وراء المؤتمر كانت في مكان آخر : يتعلق الامر باعطاء الغرب ضمانات عن طريق تأكيد « رفض التزام كل طرف لوحده ، ولنفسه ، في حقل الدفاع والسياسة^(٥) » . كانت مراکش وتونس يُبلغان بذلك محاوريهما في المعسكر الغربي بأن المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه ذاته الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة إذ عقدت تحالفات مع المعسكر « الاشتراكي » . وفي حين بقي التعهد بمساعدة جبهة التحرير مادياً حبراً على ورق ، ستمارس عليها ضغوط على المستويين السياسي والعسكري .

... ومؤتمر تونس (١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨) .

أبرز مؤتمر تونس التداولي ، في حزيران/ يونيو ١٩٥٨^(٥) ، ارادة شركاء الجزائر المغاربة تطويع مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية . سوف يرد بو عبید على بوصوف الذي أدان سياسة الدمج التي صاغها الجنرال ديغول وطالب بتجديد القادة المغاربة تأكيدهم الواضح جداً لمطلب الاستقلال ، قائلاً : « ينبغي أن نترك دائماً هامشاً للتقدير ، على صعيد السياسة ، وليس من الضروري ان يكون المرء بالغ الوضوح والدقة (. . .) . زد على ذلك أنه ، بعد تأكيد المبادئ ، ينبغي اختيار اللحظة المناسبة (. .) . إن مجيء ديغول الى السلطة حدث عالمي ، فإذا كان موقف فرنسا بالغ الضعف على المستوى الدولي ، قبل ديغول ، فمنذ مجيئه تبدلت الامور . فمن جهة ، يتعد ديغول عن الاميركيين ، ومن الاخرى ، يذهب الروس الى حد التضحية بالحزب الشيوعي الفرنسي أملاً بزعة الحلف الاطلسي . وربما يؤدي مجيء ديغول حتى الى تغييرات في الشرق . ينبغي إذا التفكير والرؤية بوضوح^(٦) » .

لم يؤثر هذا الدرس على أي من أعضاء البعثة الجزائرية التي سيعبر فرحات عباس عن موقفها . . . ينبغي ان ينطلق أي تحليل من وضع الشعب المعني مباشرة . والحالة هذه ، فثمة في الجزائر الحرب ، وإذا هربنا من الحرب ، لا شك ان بإمكاننا الوصول الى نتائج مذهلة . بالنسبة لنا ، نحن الجزائريين ، فان موقف ديغول يعني الحرب ، وذلك مهما يكن الدعم الذي قد يتلقاه ديغول من الأميركيين ، والروس أو حتى من المصريين . إن كلمة دمج تعني الحرب^(٧) .

اعادت جبهة التحرير الوطني تأكيد حريتها السياسية . وقد أدانت ، في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، بشكل علني ، الاتفاق الفرنسي - التونسي الذي انعقد في ٣ حزيران/ يونيو بين شركة الثقيب والاستثمار الصحراوية ، صاحبة امتياز بئر ايجلي وشركة النقل عبر الانابيب في الصحراء ، والذي يقضي بتصريف النفط الجزائري عبر مرفأ الصخيرة التونسي . وقد ردت السلطات التونسية فصادرت المجاهد في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، وتزايدت التوقيفات والتنكيدات على الحدود . وبالتدريج ، اتخذت تدابير في البلدان المجاورة لخلق صعوبات لجيش التحرير الوطني .

فرض الرقابة على جيش التحرير .

كان لمنطقة فجيح في مراكش اهمية استراتيجية بالنسبة للمقاومة الجزائرية . فهي امتداد لسلسلة جبال تجتاز الجزائر من الغرب الى الشرق . هنا ، تحول التضاريس دون منع النفاذ وإحكام سد الحدود . غير ان القوات المسلحة المراكشية تأتي لتربط في ممر فجيح وتعترض كل عبور ، قاطعة الولايات الرابعة والخامسة والسادسة عن قاعدتها الخلفية . وفي وثيقة بتاريخ اول تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٨ ، مكرسة للعلاقات الجزائرية المراكشية ، وضع بوصوف جردة بعمل القوات المسلحة المراكشية ضد جيش التحرير الوطني . وقد تمت عدة اجتماعات لايجاد حل : في ٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٨ في الرباط ، بين محمدي وبن بركة وبصري ، ومن الجانب الجزائري معاشو وحسين قادري والشيخ خير الدين ، وفي ٦ ايار/ مايو ١٩٥٨ ، بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة المراكشية ، الخ . لكن كل الاجتماعات وكل المساعي باءت بالفشل ، إذ كانت السلطات المراكشية تريد دفع جبهة التحرير الوطني الى الاعتراف بسيادتها على اقاليم توات وقوراره وتيدكلت .

وفي تونس أوقفت السلطات مرور الاسلحة في شهر حزيران/ يونيو ، ووضعت يدها على وسقة تضم ٥٠٧٠ بندقية ، و٢٠٣٧ بندقية رشاشة ، و٢٠٣٧ مسدساً رشاشاً ، و٢٠ باروكا ، و٧٥ رشاشاً ، و٣٠ مدفع هاون ٨١ و١٠ ملايين خرطوشة . وكررت الشيء ذاته فيما بعد على مرحلتين ، الاولى في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٨ ، والثانية في شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو ١٩٥٩ . اشتربت الاعلان عن مستودعات الاسلحة ، والمعسكرات ، وعدد افرادها ، وحصلت على ذلك ، كما فعلت الشيء نفسه بصدد حق اعلامها بكل أخذ لأسلحة ، والتخلي عن

أي سلطة ذات طابع قنصلي ، والابلاغ عن أسماء كل المسؤولين السياسيين ووظائفهم ، الخ .
أدت سياسة التحالف التي اتبعتها قيادة جبهة التحرير الوطني إلى تعريض قواعد جيش التحرير الخلفية للخطر وساهمت في إفقادها حظوتها في صفوف المقاتلين الذين اتهموها بالضعف بل وبالخيانة .

منحت مراكش وتونس نفسيهما تدريجياً ، بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ ، وسائل التدخل سياسياً في شؤون الجزائر ، تحت غطاء ضمان سيادتهما ورفض وجود دولة في الدولة . وقد جعل عجز الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن توحيد قوى المقاومة ، وعن فرض احترام هذه القوى للسكان الذين تعيش بينهم ، جعل ذلك منها ناطقاً رديئاً بلسان الثورة في بلدان المغرب .

تضايق في القواعد الخلفية

إذ كان قادة جيش التحرير على معرفة ضعيفة بالقضايا العسكرية ، فقد كان رد فعلهم على بناء خططهم يتسم بهزال لا يُصدّق . زد على ذلك أن جهلهم للشروط السياسية والاجتماعية لتطور النضال ، واحتقارهم للسياسة سوف يؤدي إلى التضايق والفضوى في القواعد الخلفية حيث يزدحم المقاتلون . وحيث سأل السكان عند الحدود الشرقية المسؤولين العسكريين إذا كان عليهم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي والمساعدة في بناء الحاجز ، أجابوهم : « اشتغلوا وادفعوا لنا حصة من مردود عملكم ، نحن بحاجة لموارد مالية^(٨) » . وفي الغرب ، عرض النقيب محمود (عبدالله العرابوي) على هيئة الأركان خطة لتدمير الحاجز الوليد ، فأجابته قيادة لجنة التنظيم العسكري الغربية : « ليست الاسلاك الشائكة عائناً جيداً دون اجتياز الحدود » . وقد بذل كل ما في وسعه ليوضح أن العوائق ستكون محروسة ، لكن عبثاً . حتى أن القيادة كانت تعتبر أن تلك وسيلة لوقف تدفق اللاجئين الجزائريين^(٩) .

بعد أن أصبح السد جاهزاً ، ظهرت فعاليته بسرعة بالغة . لكن ليبرر كريم بلقاسم ومحمود شريف تهاونهما ظلاً يشددان على عدم فعاليته . وفي ٥ أيار/ مايو ١٩٥٨ ، صرح القائدان لصحيفة المجاهد : « لا تخلق الشبكات المكهربة صعوبات جديدة لجيش التحرير الوطني^(١٠) » . وبعد ١٢ عاماً على الاستقلال ، كان أحد محرري المجاهد يكتب أيضاً : « لم ينفذ ذلك الخطفي شيء . . . لقد جعل جيش التحرير الوطني من ذلك الحاجز مصفاة . . .^(١١) »

لكن الوقائع كانت تكذب هذا التفاؤل المتكلف . ففي تموز/ يوليو ١٩٥٨^(١٢) ، قرع العقيد عمران ، مسؤول التسليح ، جرس الإنذار : « ان جيش التحرير الوطني الذي بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد افراده وتسليحه يتعرض حالياً لخسائر كبرى : أكثر من ٦٠٠٠ مجاهد سقطوا في شهرين في منطقة دوفيفيه وحدها ، إذ زاد العدو من وسائله وامكانياته وكَيْف تكتيكه (مدرسة بيجار) وإذا كنا استطعنا في العام المنصرم ان نُدخل مقداراً ضخماً من الاسلحة ، فإن تجديد التسليح والتموين بالذخيرة اصبحا بالغي الصعوبة حالياً بسبب اقفال الحدود » .

جاءت هذه الملاحظة المتأخرة بعد حصول التزيف . وفي حين كانت ضرورة قيادة موحدة تفرض نفسها امتد الانحدار الى القواعد الخلفية . ففي تونس ، ادت بنى توزيع السلاح الى تمردات مستمرة ، إذ كان لقيادة التسليح والتموين العام التي اوكلت الى العقيد عمران ، كفاءات محدودة . كان دورها ايجاد الاسلحة وتوزيعها على الولايات في الداخل . كانت شركات التموين توجه طلباتها الى قيادة التسليح والتموين العام التي تمركزها . وقد اتهمت وحدات نماشة والقاعدة الشرقية والاوراس هذا الجهاز بمحاباة الولايتين الثانية (شمال قسنطينة) والثالثة (القبائل) واضطر مَمُونُو هاتين الولايتين الى المرور في شمال عين بيضا لبلوغ شمال قسنطينة والقبائل بدل استخدام المعبر الشمالي تبسه وجنوبها حيث كثيراً ما كان يجردهم من اسلحتهم مقاومو نماشة .

ولم يكن الوضع افضل في مراكش ، وقد قامت مجموعة من الضباط بتصدرها ، بين آخرين ، محمود عرباوي^(١٣) ، وبن ميلود ورشيد ومصطفى اينال ، وياسين دامرجي وبن السعود عرب^(١٤) ، بتداول عريضة تطالب بوضع حد للتعسف الذي يعاني منه المقاتلون في معسكرات خميسات والاعراش Larache وكبداني . كانت الاعمال بالغة القساوة ، ونزوات جمهور من المسؤولين الصغار ، المنافسين الجدد للقواد Caïds الذين كان يغطيهم رئساهم بوصف وبومدين ، تجبر على الصمت الجزائريين ، لاجئين ومهاجرين ومقاتلين . ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت يقظة ، فكلفت بن طوبال بالقيام بتحقيق حوّل الضباط من متهمين الى متهمين . وقد جرت الاستفادة من مبادرة في غير وقتها لمحمود عرباوي الذي طلب مساعدة السلطات المراكشية ؛ لاسدال ستار حشمة ، باسم الوطنية ، على المصير الكئيب للمقاومين في مراكش^(١٥) . نجح قسم من « المتأمرين » في الفرار^(١٦) ، بينما عانى قسم آخر من محنة الاحتجاز^(١٧) . إلا ان سلطوية الجهاز ، المعترض عليها جهاراً ، تلقت ضربة قاسية .

خلق القيادة العسكرية العملائية

بعد مصرع عبان في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٧ ، لم تستأنف لجنة التنسيق والتنفيذ نشاطاتها الا في نيسان/ ابريل ١٩٥٨ . وقد زادت حدة الحذر بين اعضائها ، فاستناداً الى بن طوبال ، اقترح كريم عليه التكتل ضد بوصوف . وإذ كان هذا مضطراً للذهاب الى تونس ، فقد ارسل مسعود زقار ومبارك جيلاني ليعيدا العدة لاقامته ويجنباه الوقوع في كمين محتمل .

كان توزيع المهات داخل لجنة التنسيق والتنفيذ كالتالي : تولى كريم مديرية الحرب ، وعمران التسليح والتموين ، وبوصوف الارتباط والاتصالات العامة ، والامين دباغين العلاقات الخارجية ، ومحمود الشريف المالية ، وبن طوبال الداخلية والتنظيم الاداري ، ومهري الشؤون الاجتماعية وفرحات عباس الصحافة والاعلام . أما المشكلة الاساسية فكانت مشكلة توحيد جيش التحرير الوطني .

كانت دراسة هذه المسألة تعني الرجال الاقوياء في لجنة التنسيق ، كريم وبن طوبال وبنو صوف . فمئذ تصفية عبان ، لم يكن كل منهم يفكر بغير توطيد موقعه بانتظار الأزمات اللاحقة . إلا انه كان يوحد بوضوح وبن طوبال هدف مشترك ، هو سد الطريق امام كريم ومنعه ، باسم القيادة الجماعية ، من ان يصبح قائد الجيش الذي لا جدال فيه . كان التنظيم واختيار الرجال إذاً موضوع تسوية حثيثة .

في نيسان/ ابريل ١٩٥٨ ، جرى تبني اقتراح كريم خلق لجنة تنظيم عسكرية ، جرت قسمتها شقين لتتقود انطلاقاً من الحدود الشرقية والغربية الكفاح المسلح في الجزائر ، وقد مرّ بوضوح فكرة توازن بين لجنة التنظيم العسكرية الشرقية ولجنة التنظيم العسكرية الغربية^(١٨) ، وبن طوبال فكرة تمثيل كل الولايات على مستوى هيئة الاركان ، اللتين تم تبنيهما .

باءت بالفشل محاولة كريم تعيين العقيدين محمدي السعيد وصادق ، والاثنان قبائليان ، الاول في الشرق والثاني في الغرب . فبعد أن جرى اتهام كريم باختيار الضباط تبعاً للمعيار الاقليمي ، تخلى عن فرض العقيد صادق ووافق على جعله مساعداً للعقيد هواري بومدين الذي تولى إذاً قيادة لجنة التنظيم العسكرية الغربية . اما لجنة التنظيم العسكرية الشرقية ، بقيادة العقيد محمدي السعيد ، الذي كان يمثل ايضاً ولايته الثالثة ، فكانت تضم ممثلي الولاية الاولى ، العقيد عموري ، والولاية الثانية ، العقيد بن عودة ، والقاعدة الشرقية ، العقيد عماره بوقلاز .

لم تكن لجنة التنظيم العسكرية ابتكاراً بل نسخة جديدة عن التجربة التي حاولها عام ١٩٥٦ كل من بن بلا وبنو ضياف ومحساس ، إلا انها كانت تمتلك شبكة اتصالات تسمح لها بأن تكون على اتصال بالولايات . ولقد أدت ترقية العقيد بن عودة وبنو قلاز إلى شعور منصفين ، ومذاك ستؤول قيادة الولاية الأولى الى العقيد أحمد نواوره ، وهو تاجر صغير من عريس ، Arris ، كان مكلفاً في اول نوفمبر ١٩٥٤ بمهاجمة هذه القرية لكنه عجز عن انجاز مهمته لأن الـ ٣٩ رجلاً الذين كان يقودهم تخلوا عنه . اما قيادة القاعدة الشرقية فألت الى حارس سابق لتقاطع حواجز ، يدعى عواشريه .

كانت لجنة التنظيم العسكرية الشرقية منقسمة بسبب نزاعات حول الصلاحية ، وتصطدم بمعارضة مفارز الانصار لأي مركزة . فلم تكن تعرف لا تنسيق النشاط العسكري ولا مساعدة الولايات على التكيف مع المعطيات الجديدة للحرب . كان كل من اعضائها قائد قوات اقليمية ويرى في المركزه خطراً على سلطته . كان جيش التحرير الوطني عند الحدود الشرقية ، المتشكل بصورة اساسية من فلاحين وعمال مناجم ومنحدرين طبقياً ، مجزأ إلى عدة إقطاعات تنتظم حسب الاقاليم ، وداخل الاقليم الواحد وفقاً للولاءات الشخصية . كل مفرزة تتبع ولايتها الاصلية . اما الرابط الوحيد الذي يشدها الى القيادة التنفيذية فكان لجنة توزيع الاسلحة والمالية . وكانت الخصوصية والخصومات بين الكوادر عائقاً دون الاندماج وبلورة مفاهيم مشتركة ، فكل سلطة لا

تتوصل الى تحرير الافراد من روابط الولاء الشخصي أو تمتنع عن اللجوء الى الاكراه كان محكوماً عليها بالجمود ..

في ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ نهايةً لتجربة لجنة التنظيم العسكرية الشرقية وعاقبت اعضاءها بتهمة انعدام الكفاءة . جرى ايقاف بوقلاز عن كل نشاط وإسقاط رتبته وارساله الى السودان ، وأنزلت رتبة العقيد عموري الى رتبة رائد وعُلقت كل نشاطاته وأُرسل الى لبنان ، اما بن عوده الذي جرى تجميده لثلاثة اشهر فأرسل الى سوريا ، ومحمدي السعيد الذي جُمِد لشهر واحد فأرسل الى القاهرة . إن كادارات القاعدة الشرقية والاوراس هم الذين صدرت بحقهم اشد العقوبات صرامة ، وقد حاولوا الانتقام بعد شهرين ، عبر ما سمي مؤامرة العقيد عموري ضد الحكومة المؤقتة ، التي سوف نتحدث عنها فيما بعد .

اما في الغرب ، فعلى العكس حاولت الولاية الخامسة ان تنظم نفسها في جهاز متراتب ومنظم ومركز أمسكت بزمام قواته بحزم بيروقراطية عسكرية وبوليسية . وواضحة هي الاسباب التي سمحت بظهور المنظمة الاكثر « حدائثة » ، والاكثر « عقلانية » ، والاقبل « قبلية » من المنظمات الاخرى . فبادىء ذي بدء ، تم تكوين الفريق القيادي للولاية الخامسة (ولاية وهران) ، في الجزء الاساسي منه ، خارج الارض الوطنية وجمع رجالاً لا علاقة لهم بالخصومات المحلية والاقليمية ، لأن بوضياف وبن مهدي وبوصوف وبومدين هم الاربعة من شرقي الجزائر . وثانياً ، كانت سياسة اختيار الكادرات تقوم على اساس بناء اداة تسود فيها روح الخضوع الكلي من جانب كل واحد لقرارات السلطات ، وهي روح غير ناتجة عن تربية سياسية بل عن تربية انضباطية قاسية تهدف الى تحطيم الافراد وجعلهم مجرد منفذين . تضاف الى هذا النوع من الترويض العسكري شبكة عملاء الاستخبارات وروح الوشاية التي تم تشجيعها كثيراً . وثالثاً ، كان تكوين هذا الجهاز البيروقراطي والعسكري يستفيد ، خلافاً للولايات الاخرى ، من نزوح جزائري مديني بوجه خاص^(١٠) حيث نسبة المتقنين والموظفين عالية . هذا التركيب الاجتماعي يسهل تشكيل مؤسسة تراتبية ، فللمتقنين والموظفين التجربة العملية والايديولوجيا اللتان تتيحان تشكيل ادارة سلطوية ونوع من جهاز الدولة الصغير .

هذا تفسير ما يمكن ان يظهر على انه مفارقة . لم يكن من وصل الى السلطة في لحظة النصر اولئك الذين ساهموا مادياً اكثر من الجميع في النضال لأجل الاستقلال (الولايات الاولى والثانية والثالثة والخامسة) ؛ بل اولئك الذين صنعوا نموذجاً دولتياً* . بهذا المعنى يمكن ان نقول إن عبد الحفيظ بوصوف هو أبو الدولة الجزائرية . هذا الوطني المتشكك كان معجباً بستالين وبفرنكو . كان يمد جذوره عميقاً في الارض الوطنية ، ويعرف بالتالي ، على منوال القوادس Caïds الغابرين ، أن يخلق لنفسه أتباعاً لا يكونون خدماً وحسب بل كذلك ادوات سلطة ونفوذ ، تلامذة .

* - نسبة الى الدولة (م) .

أدى إخفاق لجنة التنظيم العسكرية إلى تجريد كل الضباط الكبار من الاهلية ، باستثناء العقداء صادق ولطفي وبخاصة هواري بومدين ، قائد لجنة التنسيق العسكرية الشرقية . ليس صدفة إذاً إذا جرى تذكره فيما بعد ليقود جيش التحرير الوطني في الخارج .

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

كان الوضع يصبح اكثر فأكثر إثارة للقلق ، لذا عمدت لجنة التنظيم والتنسيق ، إلى تبادل وجهات النظر بين تموز/ يوليو وايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ ، ونحن نعرف المواقف التي دافع عنها كل واحد انطلاقاً من الوثائق التي عرضت للنقاش .

١ . لم يتحاييل العقيد عمران - وكان مستشاره مبروك بلحسين - على الوقائع ، وقدم عن الوضع صورة متشائمة . اشار الى صعوبات التموّن بالاسلحة ، والى « خسارة كوادر ذوي كفاءات ، مكونين سياسياً » ونتائج قمع رهيب لا يمكن « إلا أن يضعف مقاومته (اي الشعب) ويخفض من اسهامه في الثورة » . لا شك أن « الثورة خطت خطوات جبارة في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، وأخرجنا مؤتمر الصمام من مرحلة النزعة الفلاحية » ، لكن « مذاك لم يحصل أي مؤتمر ، اي مبادرة . . . اختفت الروح الثورية لدى الجميع ، قادة وكادرات ومناضلين ، لتفسح المجال للتبرجز والبيروقراطية والوصولية . . . استولى القرف والاحباط على الافضل بيننا » . ليس وضع الثورة الدبلوماسي باهراً والعدو يتكيف مع الحرب : « اذا كانت ثورتنا فاجأت فرنسا في البدء ، واذا كانت ديناميتنا في الفترة الاولى زعزعت العدة السياسية والعسكرية المعادية ، فقد انتهى الاستعمار الى تمالك نفسه مذ رأنا نراوح في المكان . . . » . وإن « مجيء الجنرال ديغول يوطد كثيراً من قدرة العدو » .

بعد هذه الملاحظات ، يوصي عمران بثلاثة تدابير : تشكيل حكومة ، نبذ كل موقف استبعادي لبلدان الشرق : « سوف يسبقنا بورقيبه ، الغربي ، الى موسكو » ، توسيع العمل المسلح ليشمل فرنسا : « ضمن هذا المنظور ، الا يوجد مجال لاستقدام تقنيين اجانب والبحث عن وسائل فعالة لتوجيه ضربات قاسية ضد النقاط الحساسة في الاقتصاد الفرنسي ؟ » .

٢ . كانت مساهمة فرحات عباس في مناقشة مشكلات الثورة ذات مضمون آخر . فبنظره ان « السياسة العامة لا يمكن أن . . . تتجسد وتكون لها بعض النتائج الا اذا كانت تقوم على كفاحية جيش التحرير الوطني ، والمقاومة وانخراط الشعب الجزائري ، وسياسة مالية على مستوى حاجات الشعب والجيش . اذا كانت هذه الاسس ، الدعائم الحقيقية للثورة الجزائرية ، موضع اتهام ، إذا عجز جيشنا لسبب او لآخر ، وتفتتت مقاومة الجماهير الشعبية ، لا تعود هنالك حاجة لسياسة عامة ولتضييع الوقت في المستشاريات وأمام المحافل الدولية . سيكون كل شيء قد ضاع ، وبصورة نهائية . تصبح الجزائر عندئذ فلسطين جديدة »^(٢١) .

كيف يمكن تلافي هكذا منظور ؟ لم يكن لدى عباس اي جواب ملموس . بعد أن اشار الى ضرورة تحاشي البيروقراطية ، مصدر البطة في حل المشكلات ، واقتراح خلق ثلاث لجان متخصصة (للحرب ، والمالية ، والشؤون الخارجية) مع حرية في المبادرة ، عرض عباس لفصل العلاقات الخارجية حيث بدا بوضوح انه اكثر حرية . رأى ان على جهود جبهة التحرير الوطني أن تتجه نحو البلدان المعادية لاستقلال الجزائر ، بما فيها البرتغال وافريقيا الجنوبية . يجب أن تحصل الامور هكذا لأن « الشعوب العربية معادية ، ايدولوجياً ، للشيوعية . حتى البيرونية التي كانت تتمتع في الارجتين بدعم الطبقة العاملة كانت معادية للشيوعية ، الدول الاسكندنافية معادية للشيوعية ، اسبانيا معادية للشيوعية ، اليونان والنمسا معاديتان للشيوعية(٢٢) » .

ينتج عن ذلك ان التعرض في الوقت الراهن للاتهام بالتعاطف مع الشيوعية ، يعني تعريض النفس للانتقال الى معسكر « المعزولين » . الا انه يمكن مع ذلك « استخدام » البلدان الشيوعية . « بدا الحياض السياسي لمصر وسوريا صيغة رابحة ومليئة بالوعود . إنه ينتشر شيئاً فشيئاً . . . لا يجب أن تعاكس جبهة التحرير الوطني تطوره ، حتى اذا كان ينطوي حالياً على بعض المخاطر (خطر الانقطاع عن بورقيبه ، مثلاً) . . أما حيال تونس ومراكش ، فيجب عدم ترك العلاقات تسوء وينبغي ابداء « الصبر » والحذق والفعالية . »

في نهاية المطاف ، أصر تقرير عباس على ضرورة ان تظهر جبهة التحرير كـ « عامل صادق على مصالح كل الاديان ، الاسلام واليهودية ، الاسلام والمسيحية » .

٣ . في آب/ اغسطس ١٩٥٨ ، غدا كريم ، مسؤول مديرية الحرب ، يسلم بأن خط موريس يشكل خطراً جدياً بالنسبة للثورة . « هذا العائق يجب أن يزول ، او انه يجب ايجاد الطريقة التي تسمح بتمرير العتاد . تصبح مساعدة الاجنبي عندئذ ضرورية : ينبغي إنزال هذا العتاد بالمظلات(٢٣) . « لكن ما يفوت كريم ، الذي يدعو الى مساعدة مادية للسكان ، وخفض نفقات الخارج(٢٤) ، واللجوء الى الاختصاصيين ، اي الى الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي ، ما يفوته هو أنه يمكن ايجاد حلول في الجزائر بفضل توجه سياسي واستراتيجية عسكرية مختلفين. على عكس عباس ، يعي كريم العوائق التي يمثلها موقف البلدان المجاورة : « إن العمل الاخير للحكومة التونسية (قضية أنبوب النفط) (٢٥) هو الدليل على أن كل الجهود ستبذل لضعاف الجزائر في المعركة . . والحكومة المراكشية مستعدة تماماً لسلوك هذا الطريق . . . ثمة حاجة لعمل جدي من اجل تعبئة الرأي ضد اولئك الذين يمنعون من القيام بواجبه . « ما هو هذا العمل ؟ هذا ما لا ينس حول التقرير بينت شفة .

يميل كريم الى مثلثة idéaliser كل ما يمكن أن يساعده على الحرب من الحقيقة : « يمكن أن نأمل بخضات عميقة في فرنسا قريباً . . . وفي مراكش وتونس وليبيا والعربية السعودية والاردن . واذا فاجأنا هكذا خضات ، يصح ان نتساءل اذا لم يكن من الضروري تشجيعها صراحة » وهو

ينتظر كذلك الكثير من افريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية ، « وبوجه خاص من مدغشقر والكامرون . » لكن حيث يجد كريم نفسه إزاء خيار ، يتراجع . ففي حين يسلم بأن المقاتلين يريدون أسلحة ، دون الاهتمام بمصدرها ، يتردد في اقامة علاقات رسمية مع البلدان الشرقية : « ينبغي معرفة كامل الضرر الذي سنتعرض له . . . أليس علينا ان نناور بوجه خاص لجهة اميركا ؟ » . لقد عرض كريم ، على صعيد الملموس ، تدبيرين اثنين : اولاً القيام بمحاولات اغتيال في فرنسا ضد جاك سوستيل والجنرالات ماسو وشاسين وسالان ، وثانياً تشكيل حكومة : « لقد مضى وقت القيادة الجماعية ، والثورة بحاجة لزعيم » وبالطبع فقد كان مرشحاً لهذا اللقب منذ آب/ اغسطس ١٩٥٧ .

٤ . اما تقرير بن طوبال^(٣٦) ، الاكثر كثافة ، فيشير الى زيادة مهمة في الطاقات العسكرية ويبيدي قلقه إزاء نتائج توقيف تسيير الاسلحة الى الولايتين الغربيتين (الرابعة والخامسة) ، والصعوبات التي يجدها جيش التحرير الوطني في التمكن في المدن ، واستهلاك المقاتلين الذين أمضوا اربع سنوات في مراكز المقاومة . وقد اعتبر أنه يمكن معالجة هذه المشكلات عن طريق إعادة تنظيم الجيش ، وتكليف الاستراتيجية ، وإنشاء مدارس للكوادر وعلاقات افضل مع السكان .

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تبين المداورات بين اعضاء لجنة التنسيق والتنظيم بوضوح ان مشكلتين تفلتان من رقابتهم . الاولى لاسباب تقنية وعسكرية ، تتمثل بالحاجز الذي يشكله خط موريس ، والثانية لأسباب سياسية ، تتمثل بالضعف التونسي والمراكشية .

وفي الواقع ان وصول الجنرال ديغول الى السلطة بعد احداث ١٣ ايار/ مايو ١٩٥٨ ، انعش آمال القادة المغاربة في حل متفاوض عليه . وفي استعجالهم للخلاص من الازمة الجزائرية التي تمنعهم من تأمين الاستقرار لسלטتهم ، كانوا يغضون النظر عن معطى اساسي ، هو أن شروط التسوية تتوقف على المحاور الفرنسي اكثر مما على جبهة التحرير . كان الشرط المسبق الفعلي لفتح اي حوار يتمثل في ان تقبل القوتان - الجيش والكولوناليون المتطرفون - اللتان هزمتا الجمهورية الرابعة وهملتا ديغول الى السلطة ، التخلي عن النظام الاستعماري .

إزاء وضع كانت لجنة التنسيق والتنظيم عاجزة عن التحكم به ، تشلها تناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة ديغول ، قررت حمل العمل المسلح الى فرنسا وتشكيل حكومة مؤقتة . ولم تحف الاوساط القيادية ان الهدف من مبادراتها هو تجنب الصعوبات الموضوعية لازلتها : « لقد اجتزنا طريقاً وبلغنا بعض الاهداف . كما بدأنا ندور حول أنفسنا ، محشورين في المأزق الذي كان الجميع يشعر به والبعض يشرحونه . إن وجود حكومة سوف يؤدي الى تبدل جذري للخارج حيالنا^(٣٧) . » .

في ٦ ايلول/ سبتمبر ، قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف حكومة استنتاجاتها ، وجاء جوابها إيجابياً :

- على الصعيد الجزائري : « مع اقتراب الاستفتاء ، إنه . . . تشجيع مفيد سوف يقنع الشعب بإفئال سياسة الدمج التي نادى بها ديغول . »

- على الصعيد الفرنسي : « اذا كان صحيحاً أن الحكومات المتتالية سُمعت تقول وتكرر ان تشكيل حكومة قد يحول دون مفاوضات محتملة ، ينبغي تفسير هذا التهديد بهمّ التصدي لتطور وسائل عملنا بكل الوسائل . »

- على صعيد شمال افريقيا : يمكن ان يكون هنالك صعوبات ، لكن حكومة جزائرية « هي شرط مسبق لأي تكوين كوندراي مغربي . لاقناع الحكومتين التونسية والمراكشية ، قد يكون مناسباً تركهما تعتقدان بإمكان انحيازنا الى سياستهما لأننا لا نخاطر بخسارة شيء بهذا الصدد ، على اساس أن لكل من البلدين سياسة مختلفة عن سياسة الآخر : فمراكش حيادية ، وتونس موالية للغرب . كذلك ، وعند الاقتضاء ، جعل عودة لجنة التنسيق والتنفيذ الى تونس تنازلاً محتملاً^(٢٨) . لكن يجب القيام بكل ذلك في حين يجري إعلام المصريين بتكتيكنا . »

- على الصعيد الدولي : « سنجد انفسنا في وضع افضل ربما أجبر العدو على القيام بأعمال انفعالية مفيدة دولياً لقضيتنا وستعزز القدرة المادية والمالية للثورة » .

في ٩ ايلول/ سبتمبر ، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، إذا ، من دون ازعاج نفسها بجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية . ان تؤلف حكومة مؤقتة ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، يتمثل الجيش فيها عبر الثلاثي ، كريم وبوصوف وبن طوبال . ستكون الحكومة المؤقتة مسؤولة امامهم ، ويشكلون هم الثلاثة مركز القيادة . جرى استبعاد عمران عن هذه الهيئة ، على اساس اعتبار حياته الشخصية لا تتلاءم مع الانتساب الى السلطة التنفيذية ، واعتُبر محمود الشريف غير تمثيلي . ورغم كل جهود كريم ، لم ينجح في ترؤس الحكومة المؤقتة ، فعباس هو الذي سيتولى رئاستها . كان المقصود من تعيين رجل تسوية لقيادة حركة توجد فيها كل اتجاهات الحركة القومية تقديم عرض بالتفاوض لفرنسا . اما كريم فسيكون نائباً للرئيس ، مثله مثل بن بلا . وقد تم تعيين بوضياف وزير دولة . وإذ وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ بن بلا فوق بوضياف ، كانت تعزز نزاعاً ولدته سكني مشتركة صعبة في السجن . فسوف يسمم خلق تراتب بين « القادة التاريخيين » علاقاتهم . هذا وقد كتب بيطاط الى الحكومة المؤقتة ، موضحاً لها انه يجب وضع كل « القادة التاريخيين » على المستوى ذاته . إن من كانوا يبحثون عن مخرج من الازمة المستعصية التي تسكن جبهة التحرير الوطني ، بالالتفات نحو القادة المعتقلين ، سوف يجدون رجالاً منقسمين بعضهم على بعض .

١٥

إضعاف كريم

(١٩٥٨ - ١٩٦٠)

شكّلت الحكومة المؤقتة لتجاوز شلل القيادة دون إعادة النظر في السياسة ودون تعديل أساسي في البنية التنظيمية التي يمد ذلك الشلل جذوره فيها ، لذا لن تكون العلاج الذي جرى انتظاره طويلاً . إلا أن للتعويدة مع ذلك بعض الفضائل .

ادى اعتراف مجمل الدول العربية والبلدان الاشتراكية في اسيا (الصين ، فيتنام ، كوريا الشمالية) بالحكومة المؤقتة إلى تعزيز الطاقة السياسية والمادية للثورة بشكل ملحوظ . لكن لولا تصميم المقاتلين على أرض القتال ، لكان تهاون القيادة على الصعيد العسكري أفسد المستقبل وعرضه للخطر . كانت مؤامرة « عموري » في الخارج ومحن الولايات في الداخل علامات مرض اكثر عمقاً ، وقد أصابت سلطة كريم بوجه أخص .

مؤامرة عموري

تمثل مؤامرة عموري محاولة من جانب ضباط ولاية الاوراس - - نماشة والقاعدة الشرقية لاطاحة الحكومة المؤقتة ، وإزاحة كريم ومحمود الشريف ولد النزاع الجزائري - الفرنسي إلى تونس .

وفي أصل المؤامرة رجلان هما العقيد عموري ، الذي أنزلت رتبته في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ إلى رتبة رائد ، والرائد مصطفى الاكحل ، من الولاية الرابعة . وفي الامتحان الذي خاضه معاً ضد كريم ، وزير القوات المسلحة ، قدم الاول القوات والثاني التحالف مع المصريين والأمير عبد الكريم وصالح بن يوسف .

كان محمد عموري ، مدرس العربية سابقاً ، أحد رجالات اول تشرين الثاني/ نوفمبر . وكأوراسي ، تحمّل على مضض تعيين محمود الشريف ، الآتي من نماشة و« المنضم لاحقاً » فضلاً عن ذلك ، قائداً للولاية الاولى . بالنسبة إليه ، فتح مؤتمر الصمام الطريق امام الوصوليين ، والمقاومة الجزائرية تتبع الطريق ذاته الذي تبعته تونس ومراكش . وقد بدأت مطاردة رجال المقاومة

حتى قبل نهاية الحرب ، وكان رأي عموري ان كريم هو المسؤول عن ذلك ، وراح يخوض ضده دعاوة لا تكل في المناطق الحدودية ، متها إياه بمحاباة الاقارب وبالاختلاس ، الخ . ولم يكن المهم صحة الحجج المستخدمة بقدر تأثيرها . وبعد أن نفي عموري الى الشرق الاوسط احتفظ بعلاقات متواصلة مع خلفه على رأس الولاية الاولى ، العقيد نواوره ، وصديقه عواشيه ، قائد القاعدة الشرقية .

كان البطل الثاني في هذه الدراما هو مصطفى الاكلح ، واسمه الحقيقي جمعي ساعديه . حين كان طالباً في القاهرة ، انخرط كهواري بومدين تحت قيادة الامير عبد الكريم ، بطل حرب الريف ، في مجموعات حرب العصابات الافريقية الشمالية . ومنذ بدء الثورة التحق بولاية الجزائر حيث اصبح مساعداً لعلي خوجه . واستناداً الى الرائد عز الدين ، تم نقله الى الخارج لأنه قضى في النتيجة على عائلة من المعمرين الذين كانوا قد استسلموا . لكن من المشكوك فيه أن يكون هذا هو سبب نفيه ، والثابت هو ان مصطفى الاكلح كان خصماً لدوداً للتوجه الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصمام .

في تموز/ يوليو ١٩٥٧ ، عُين مساعداً لضابط محترف ، هو الرائد يدير ، على رأس القوات العسكرية عند الحدود الجزائرية - الليبية . وبعد فشل « الهجوم الصحراوي » ، جرى إرساله ، إثر العديد من التقلبات ، الى مصر لمتابعة الدراسة في اكااديمية عسكرية . ولما كان قومياً عربياً ، فقد اوقفته دوائر الامن الجزائرية في عام ١٩٥٨ ، الا انه نجح في الفرار ووضع نفسه تحت حماية الامير عبد الكريم .

كانت الروابط بين محمد عموري ومصطفى الاكلح سياسية ، حتى إذا كان للثنتين اعتراضات شخصية على كريم . وفي مشروعها ضد الحكومة المؤقتة سوف يحصلان على تشجيع مصر ، المستاءة من مؤتمر طنجة التداولي ومن تشكيل الحكومة المؤقتة من دون علمها . كما سيقدم لهما العون كل من الامير عبد الكريم وصالح بن يوسف ، اللذين كانا يتمنيان مد النزاع الجزائري - الفرنسي الى المغرب بأسره . وفي تشرين الاول/ اكتوبر ، أعلم مصطفى الاكلح ومحمد عموري بوصف بمشروعها لادخاله في اللعبة ضد كريم ، وقد انجبت المؤامرة في ذلك الشهر بالذات .

في أول تشرين الاول/ اكتوبر ، قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تشكيل هيئتي اركان ، شرقية وغربية ، وأولت قيادتها للعقيد محمد السعيد وبومدين . وبعد الثامن من تشرين الاول/ اكتوبر جمع لقاء عمل حول كريم ، في تونس ، كلا من العقيد محمد السعيد والعقيد نواوره ، قائد الولاية الاولى ، وعواشيه ، قائد القاعدة الشرقية . وقد تقرر في هذا اللقاء إدخال الوحدات العسكرية عند الحدود الى الجزائر في ٢٥ تشرين الاول/ اكتوبر على ابعاد تقدير ، لكن التدبير ظل حبراً على ورق . والأسوأ من ذلك ان العقيد محمد السعيد الذي كان يريد اقامة مركز قيادته في القاعدة الشرقية ووجه بعدم الموافقة على ذلك ، ووجد نفسه مضطراً ،

تحت التهديد بأسلحة الفرقة التي يقودها النقيب بن سالم^(١) ، الى العودة لقيادته العامة في غردماو .

مذاك أحجم نواوره وعواشريه عن الاستجابة لدعوات كريم الى الاجتماع به ، واشترطاً للعودة الى اراضي الجزائر عبر خط موريس ، اسناد قواعد حدودية لها وإعادة النظر بتعيين الرائد علي منجلي ، المدافع عن مؤتمر الصمام ، قائداً للحدود الجزائرية - التونسية . وبعد ان طرحا مطالبهما ، مضيا الى اجتماع عمل برئاسة كريم في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ ، وتظاهرا بالموافقة على توجيهاته . وبعد ايام ، عقدا جمعية لكوادر الولاية الاولى والقاعدة الشرقية ، برئاسة عموري ، الذي دخل سراً الى تونس .

جرى إرسال فرقتين الى تونس العاصمة على وجه السرعة لتعمدا الى خطف الوزراء . واستناداً الى العقيد نواوره ، كان هدف المتآمرين « ضمان قيادة الحدود الجزائرية - التونسية من الشمال الى الجنوب ، ووضع اليد على كل المصالح المدنية والعسكرية المقامة في تونس ، بما فيها قاعدة تونس العاصمة ومراكز استشار أجهزة النقل والايصال ، قمع اي مقاومة تبديها الولايات الثانية والثالثة والرابعة بواسطة القوة^(٢) » فضلاً عن ذلك ، كان عموري عازماً على انشاء لجنة مراقبة تتولى بنفسها شؤون الخارج .

أتاحت وشاية لمحمود الشريف وكريم بالرد في الوقت المناسب . ولما كانا غير واثقين من الامكانيات التي تحت تصرفهما - فقوات الأوراس - نماشه والقاعدة الشرقية هي الاكبر عدداً - لجأ الى مساعدة الحكومة التونسية لتوقيف المتآمرين - وقد اعطت المساعدة التونسية نتائجها المتوخاة ، لكنها تسببت ، في نوع من ردة الفعل ، بإزعاجات لم يكن كريم ومحمود شريف يتوقعانها : جرى احتلال مقرات رسمية لجيش التحرير الوطني في الكاف ومصادرة المحفوظات ، ولا سيما تلك الخاصة بدوائر بوصوف ، ووقف ضابطان كبيران لا علاقة لهما بالقضية ، هما الرائدان ميرا ، ومنجلي ، ومن جديد جرى وقف قوافل السلاح وحجز التموين .

كانت المحكمة التي حاکمت انصار محمد عموري برئاسة العقيد بومدين ، وقد قام الرائد علي منجلي بمهمة المدعي العام والعقيد صادق بمهمة المحامي . وكان قرار الاتهام الذي وضعه وزير القوات المسلحة يأخذ على عموري انه « عين العناصر المخلصة له ... وأزاح الكوادر ذوي الكفاءة أو المضايقين » وعين في المراكز الاساسية « اناساً يستطيع الاتكال عليهم » . الا انه لم يكن في كل ذلك غير تلميذ وفي لرؤسائه . لكن الاخطر كان اتهامه بأنه « اقام اتصالات بدوائر دولة اجنبية » ، وهي مصر في الحالة التي نحن بصدددها . وقد اصدرت المحكمة احكاماً بالاعدام على كل من العقيدين عموري ونواوره والرائدين عواشريه ومصطفى الاكلال الذين سينفذ فيهم الحكم في آذار/ مارس ١٩٥٩ . كما زج في السجن بكل من الرواد عبدالله بلهوشات^(٣) ، واحمد درايه^(٤) ، ومحمد شريف مسعدية^(٥) ، والاخضر بلحاج^(٦) ، والعديد من الضباط ، حتى عام ١٩٦٠ ، بعد تعريضهم لأسوأ أنواع التعذيب .

لم تجر الإشارة الى الدور الدقيق لبوصوف خلال المحاكمة ، فلقد قام بالتحقيق صديقه بن طوبال وترأس المحكمة « تابعه » بومدين . كما ان المتأمرين لم يوجهوا اليه الاتهام ، مما يدعو الى التساؤل حول مبررات صمتهم . ترى هل تلقوا تطمينات وما هي هذه التطمينات ؟

لم يكن عزل مسؤولي الولاية الاولى والقاعدة الشرقية نجاحاً للحكومة المؤقتة واقل ايضاً لكريم ، لا بل سيكون ، على العكس مقدمة لاختفاقات خطيرة . فلقد أصيبت مصداقية الحكومة المؤقتة في نظر مقاتلي الحدود ، الذين سينظرون اليها مذاك على انها رهينة لدى الحكومة التونسية ، كما اصيبت ايضاً في نظر حكومة تونس التي لم تعد تثق بمقدرتها على حفظ النظام .

الفشل العسكري لكريم

عند الحدود الشرقية (١٩٥٨ - ١٩٥٩)

كانت ثلاثة معطيات تميز الوضع على الحدود في عام ١٩٥٧ : تضخم عدد القوات وتركزها ، وتحسّن التسليح ووجود ملاك قيادي جيد نوعياً غير مستخدم .

- يمكن أن تشكل نفقات معتمدية تعهد الجيش المتمركز على الحدود التونسية مقياساً لتحديد مدى تطور عدد افراده . فمن مبلغ ٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قديم في آب/ اغسطس - ايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ ، ارتفعت النفقات في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ الى ٥٠ مليوناً . اما تفسير هذا التطور فالكالتالي : كان هنالك عدد من حالات الخروج من الجزائر اكبر من عدد حالات الدخول وكان يأتي متطوعون جدد من معسكرات اللاجئيين .

- تحسّن تسليح القوات بشكل ملموس ، فقد اصبح في حوزة جيش التحرير الوطني ، رشاشات مضادة للطائرات ، ومدافع بازوكا ، وهاون ٨١ و٦٠ و٤٥ ومدافع غير مرتدة . وكان التجهيز بأسلحة ذات طاقة نارية عالية يخاطر بأن يبقى من دون نفع إذا لم تخض القتال وحدة او عدة وحدات تعمل في وقت واحد وتحت قيادة واحدة .

- شكل الفارون الجزائريون من الجيش الفرنسي والضباط الشباب المقاومون المكونون في الاكاديميات العسكرية العربية (ومن بينهم عبد الحميد ابراهيم ، وعبد العزيز قاره ، ، وعبد الرزاق بوحاره ، وكمال عبد الرحيم ، وورتي كمال ، والاكحل عياط ، والعربي لحسن ، ومحمد علاق ، وحسين بن معلم ، وعبد الغني زواني) ملاكاً قيادياً قادراً على الرد على المعطيات الجديدة للحرب .

كانت تجربة الفارين من الجيش الفرنسي تجربة مكتسبة في جزء كبير منها في ساحات القتال ، وقد كانت جاذبية النضال الوطني تشدهم مثلما شددت الشعب الجزائري . ففي شباط/ فبراير ١٩٥٧ ، اتخذ ضباط من اصل جزائري موقفاً علنياً في رسالة الى الرئيس الفرنسي ، رونية كوتي ،

يقولون فيها : « إذا لم تتجه السياسة الفرنسية نحو حل عادل ، فنحن لم تعد لدينا الوسائل ولا الأسباب الصالحة لتبرير مهمتنا داخل الجيش الفرنسي (٨) » .

وقد كان الرد عليهم بإنزال العقوبات بهم ، مما حدا بعضهم ، كالنقيب زرقيني وعبد المومن وآيت بدير ، والملازمين الأولين سليمان هوفمان ، وبوتله ، وبو عنان ، وشابو ، إلى تقديم استقالتهم في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ والالتحاق بالجيش الجزائري في تونس وفي مراكش (٩) . وفي آذار/ مارس ١٩٥٨ انشأت جبهة التحرير الوطني مع بوعلام اوبراهم في بون مصلحة مكلفة بالشؤون العسكرية لتشجيع الضباط من اصل جزائري العاملين في المانيا وفي فرنسا على الفرار من الجيش . وفي ٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٩ ، سجل المسؤولون عن هذه المصلحة فرار حوالي ١٥ ضابطاً ونائب ضابط ، وهم النقيب علاهم محمد (٣٨ عاماً) والملازمون بوزاده (٢٦ عاماً) وبين مصابيح مصطفى (٢٦ عاماً) ، وعلاهم محمد (٢٧ عاماً) ، وعلاهم عبد المجيد (٢٤ عاماً) ، وكركد مختار (٢٤ عاماً) ومحمد بن محمد (٢٧ عاماً) ، وعقون محمد (٢٧ عاماً) ، وآيت مهدي أمكران (٢٧ عاماً) ، والاطرش عبد الحميد (٢٧ عاماً) . ثم انضم اليهم فيما بعد كل من خالد ، ونزار ، وسليم سعدي ، ومداوي ، ومديني ، وبلخير ، وقنازيه ، وآيت مسودن ، وشلوفي ، وخليل ، الخ . وفي صيف ١٩٥٩ كان يمكن تقدير عددهم بحوالي ٤٠ .

كان الاستخدام العقلاني للقوات المراكمة ضرورة ملحة ، بحيث يجري التخلص من تبذير الطاقات البشرية والوسائل المادية ، لأن الضباط لم يكونوا يُستخدمون . كانت الاسلحة تتعطل لانعدام الصيانة ، ويجري تبذير الذخيرة في « الفُنْطْرِيَّاتِ »* خلال زيجات كثيرة في معسكرات اللاجئين. بدا أن خلق جيش واعطاءه استراتيجية تأخذ بالاعتبار انعدام التكافؤ في القوى وتبديل الجبهات في الداخل ووجود عائق ثابت ، هو الخطموريس ، في الخارج ، امراً لا غنى عنه .

كانت قاعدة الجيش فلاحية وملاك ضباطه قروياً ، ولخلق اداة سياسية وعسكرية فعالة ، كان لا غنى عن الربط بين المؤسسة المزمع خلقها والنظام الاجتماعي والسياسي القادم . كيف يمكن مركزة القوات من دون صدام وفي حين تؤخذ بالحسبان اتجاهات الفلاحين وتطلعاتهم ؟ كيف يمكن تحطيط انعدام التجانس الاقليمي لمفارز الانصار وصهرهم بهدف عمل مشترك ؟

بما يخص توحيد مفارز الانصار ، كان كادارت جيش التحرير الوطني عند الحدود الشرقية منقسمين الى اتجاهين :

كان مسؤولو الانصار ، ومن بينهم النقيب بن سالم وصالح السوفي (١٠) ، يجعلون من روح حرب الغوار ومن استقلال الوحدات الذاتي مذهباً . إلا انهم لم يكونوا معادين مع ذلك لتوحيد

* - تسلية لفرسان عرب ينفذون خلال العدو حركات متنوعة مفرغين ما في اسلحتهم من ذخيرة ومطلقين صيحات عظيمة (م) .

مفارز الانصار إذا لم يؤد ذلك الى ازاحتهم . وبالطبع كان المدافعون الاكثر اندفاعاً عن توحيد الجيش هم الضباط وضباط الصف الذين فروا من الجيش الفرنسي والمقاومون المكونون في الاكاديميات العسكرية العربية ، في مصر وسوريا والعراق .

الا انه لا ينبغي ان يخفي ما يجمع الفريقين المذكورين التوترات التي توجد بينهما . فالأول مؤلف من محترفين للحرب ، متمرسين بفن القيادة ، معادين لكل حق يعطى للمقاتلين . اما الثاني فيضم مناضلين قوميين اكثر تحسسا للشعور المساواتي لدى المقاتلين وراغبين في إحداث اندماج هؤلاء الاخيرين بالقادة الذين اختاروهم لأنفسهم . ففي الوقت الذي يناضلون فيه من اجل جيش مركز ، حديث من حيث طرائق تكوينه وتدريبه ، يتمسكون بالتجنيد على اساس التطوع ويناضلون لاجل جيش من نموذج انتقالي يدمج بين تطويع وحدات نظامية ومقاتلي حرب العصابات .

ادت الاتصالات الاولى بين هذين الفريقين في نيسان/ ابريل ١٩٥٩ في قرن حلفايه الى نقاشات عاصفة . كان العسكريون المحترفون ، وتمثل طليعتهم بشابو^(١) ، وسليمان هوفان^(٢) ، ومحمد زرقيني^(٣) ، يستهدفون السلطة بشكل واع ، ميرزين تخليهم عن المنافع المادية التي كانوا يحصلون عليها في الجيش الفرنسي ، من جهة ، وكفاءاتهم من جهة اخرى . لكنهم اصطدموا بالملازمين الاولين عبد الحميد ابراهيمي^(٤) وعبد الرزاق بوحاره^(٥) ، اللذين رفضا اي تحالف ضد الكوادر المنبثقين من مفارز انصار موصوفة بـ « الفوضوية » .

كان يمكن كريم إما أن ينحاز لاتجاه أو أن يلعب دور الحكم بين الاتجاهين . وإذ عين الرائد يدير مولود^(٦) على رأس ديوانه العسكري ، كان يستند الى الضباط السابقين في الجيش الفرنسي ، وقد قال : « يجب تشجيع الاختصاصيين » . ولقد كان للحجة وقع الصدمة لأنه لا فصل حقيقياً بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية .

تصور الرائد يدير برنامجه للعمل تبعاً للاستيلاء على السلطة ، وهو لم ينجح في تطبيقه لكنه سيصنع مزاحمين اكثر حدقاً . يتعلق الامر ببناء الجيش الجزائري خارج الارض الوطنية وفرض قادته على « فوضويي » الداخل . وقد أعد وثيقة لهذه الغاية ، نقلها في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨ الى اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، ووضع مشروع خطة تنظيم يحدد عدد افراد الجيش بـ ١٦٠ الف رجل ، بينهم ٥٠٠٠ ضابط ، و ١٦٠ الف صف ضابط و ٢٥ الف عريف .

لم تكن احلام العظمة لدى الرائد يدير وتكوينه تعدد لمواجهة حقائق جيش التحرير الوطني برزانه . فقد كان يرى أن مركزة المفارز المكونة على اساس قيم عزيزة على قلوب الفلاحين يمكن ان تتم من دون عوائق ، عن طريق قرارات ادارية وعقوبات ، وتتلخص فلسفته بجملة للنقيب زرقيني : « نحن معتادون على قمع المناوشين » . وكانت خطة الرائد يدير تنقسم الى ثلاث مراحل : ارسال الانصار وقادتهم الى معسكرات التدريب ، اضطلاع الضباط بالمسؤولية عن

مصائر الجيش ، المزج بين المقاتلين دون إعادة دمج الانصار في وحداتهم الاصلية بعد التدريب . كان برنامج التدريب يقوم على مبدأ التربية الانضباطية ، وقد عرضه العقيد احمد بن شريف بعد سنوات من انتهاء الحرب ، وكان قد اصبح قائداً للحدود^(١٧) ، بالطريقة التالية : « كنت اهدف الى ان اخلق لديه (المقاتل) آليات اكيدة ، لا تخطيء (. . .) . لم يكن يتعلق الامر ، بل من وجهة النظر العسكرية ، بتعليمه نظرية لا يسعه ان يفهمها ولن يعرف ما يصنع بها ، بل بتعويده على كل انواع الاسلحة الحديثة (. . .) يضاف الى ذلك تكوين سياسي أساسي يشكل الى حد ما جهداً لاستئالة القوى العاطفية التي تغلي في داخل كل فرد^(١٨) » .

شكلت خطة الرائد يدير ، وكانت تسمى بـ « الاضطلاع بالمسؤولية » ، نقطة انطلاق لحركة عصيان جماعية اصاب في البدء القوات القادمة من غماشة ، وامتدت تدريجياً ناقلة العدوى الى مفارز الولاية الثانية . وليكبح الضباط الحركة لجأوا الى العمل النفسي - جرى توزيع مئات اجهزة الراديو والمسجلات - ثم الى الحيلة . ضمن هكذا شروط ، وجهت قيادة الحدود في تونس نداء الى المتطوعين للعودة الى الجزائر ، فلبى النداء قرابة ثلاثمئة مقاتل مع قائدهم ، محمولو . وقد وضعهم النقيب بن شريف في شاحنات وارسلهم الى معسكرات التدريب .

انتشر نبأ حادثة محمولو المزعجة كالبرق ، فتفاقت الفوضى واتخذت شكل الفرار ، والعصيان ورفض القتال . ويصور تقرير للملازم الاول عبد العزيز قاره^(١٩) الوضع كما يلي :

« ١ . كان عدد الفارين يومياً في الفرقة الواحدة من ٥ الى ٦ ؛

« ٢ . كان عدد العناصر الذين يدعون المرض كبيراً جداً ، ولدى اول زيارة طبية ، جرى تسريح اكثر من ١٦٠ جندياً، وحتى اليوم ، لم يمكن القيام بفرز نهائي ، فما زال يتقدم مرضى جدد . هل هم مرضى حقاً ؟ أشك في ذلك .

« ٣ . اصبحت حالات الكسل مشيرة للقلق . الكثير من الاخوة يفتشون عن وسيلة للتوظيف ، ويفضل الواحد منهم أن يكون سائقاً او ممرضاً او حلاقاً او خبازاً او نجاراً على ان يغدو مستظلاً او رامياً في وحدة مغاورين » ،

ويضيف التقرير :

« رأيت هؤلاء الجنود يمزقون بالسكين جزماتهم ثم يأتون ليطلبوا بأخرى جديدة . ويهمس الساخرون : ان حكومتنا غنية . . . وكانت نسبة المتحمسين للعودة قليلة : ففرقتان فقط من اصل تسع كانتا تريدان القتال حقاً والعودة مجدداً إلى الداخل ، فلقد كانتا تتألفان فقط من كوادر قديمة ومقاومين قدامى » .

وصلت حركة التمرد الى ذروتها خلال صيف ١٩٥٩ ، فكان الجنود يغادرون ثكناتهم بكتائب

كاملة . اما الأكثر عقلاً فكانوا يبقون في امكنتهم ، يوقفون ضباطهم ويرسلونهم الى مركز القيادة في لباس قليل الحشمة . وازاء هبوب الاخطار الذي كان يهدد القيادة بأسرها ، هرع بوصوف وبن طوبال لنجدة كريم واقناع الانصار الناشئين^(٢٠) بالقبول بالنقيب زرقيني مدرباً . اما الجواب الوحيد لدى المقاتلين فكان المطالبة بعودة قادتهم ، وقد غدا هذا الشعار المطلب الرئيسي . عندئذ بالذات اشتربط بن طوبال وبوصوف على كريم التخلي عن الرائد يدير لاعادة الهدوء الى الحدود التونسية ، حيث تم فضلاً عن ذلك حادث بالغ الخطورة .

فقد تذرع أحد القادة الانصار ، النقيب علي منجلي^(٢١) من الولاية الثانية بقضية ادارية وجاء الى مركز ملقه بصحبة الملازمين الاولين بن يزار و ابراهيمي ، وجادل الرائد يدير وصفعه بحضور وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم . وقد اضطرب هذا الاخير ودعا الشرطة العسكرية للرد ، لكن أحداً لم يتحرك ، لا بل تتم احد المقاتلين : « لايزال بيننا رجال » .

كان لسياسة الرائد يدير نتائج فورية ، واخرى بعيدة واكثر اهمية . ففي المدى الفوري ، كان الجيش الفرنسي توصل الى بناء خطشال بكل امان ، معززاً هكذا فعالية خطموريس . وقد اعتبر غالبية المقاتلين ، بعد مغامرة حما لولو المزعجة ، ان اوامر الانتقال الى الهجوم تخفي إرادة « إعادة وضع اليد » .

كان إخفاق حزب الضباط مدوياً . فلقد ادى احتكاره الوسائل المادية للثورة والطريقة التي استخدمها بها لافساد الكادرات وخلق أتباع إلى وضعه في طريق خطر . ففي حين كان هدفه الاول توحيد الجيش انتهى إلى التورط رغماً عنه ، في الخصومات المحلية والاقليمية . وفي الواقع ، استند حزب الضباط الى القوات المسلحة الآتية من اولاد عابد ضد قوات نماشة ، وإلى قوات الولاية الثالثة ضد قوات الولاية الاولى . وهكذا جرى النظر اليه كصّف (عشيّة*) بين أخرى .

لم يكن تمرد المقاتلين ، واغلبيتهم من الفلاحين ، يعبر عن مرمى سياسي واضح . ففي الواقع ، كان المقاتلون يتبعون كادراتهم ، ومع ان هؤلاء الاخيرين من اصول شعبية ، فهم لم يعودوا غير مسؤولين عسكريين عاديين يدافعون عن اوضاع مكتسبة . وقد كانت انانية حوافزهم تظهر مذ يشتهم الجهاز في مواقعهم .

لقد أصيبت سلطة كريم لوقت طويل . ويفسر خصومه إخفاقه بأقليميته ، إلا ان ناقديه ، في هذا الصدد ، لا يختلفون عنه ، فكل القادة العسكريين ضحايا ضعف الوعي الوطني ، والكل ينددون يومياً بمخاطر الاقليمية ومحاباة الاقارب ، لكن فقط لدى الآخرين . وهذا الادراك الجزئي للمخاطر لا يكفي بذاته للتغلب عليها .

* - تعريباً لكلمة Clan وهي الجماعة التي تشد بعضها الى البعض الآخر عصبية معينة (م) .

كان الاكراه الموضوعي الخاص بوضع الجزائر يقف جزئياً وراء إخفاقات كريم ، فالتنظيم الاجتماعي بقي موسوماً بعامل القرابة الدموية ، حتى الوهمية منها ، اكثر مما بالانتماء لأرض واحدة . لكن هزيمته كانت كذلك هزيمة جهاز يسيطر عليه ضباط محترفون ، لا شك انهم وطنيون لكنهم متغطرسون ومتسلطون ولا ثقافة سياسية لديهم ، فضلاً عن ذلك عاجزون عن إقامة علاقة بين تكوين جيش والتطلعات الشعبية .

لن يستفيد بن طوبال وبوصوف من نكد حظ كريم ، لأن الفكرة القائلة بأنه يجب أن تكون ثمة علاقة وثيقة بين جيش التحرير الوطني وقيادته السياسية سوف تستعيد كل قوتها ، وعلى حسابها . مذاك سوف يُعتبران من « السياسيين » ويعاملان على هذا الاساس . ولن تظهر هذه النتيجة المترتبة على الأزمة ، في وضوح النهار ، الا عام ١٩٦١ إبان المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان العامة .

صعود الاخطار في الولايات

استناداً إلى حسين زهوان ، الضابط آنذاك في الولاية الثالثة^(٢٢) : « كان الوضع في نهاية ١٩٥٧ ، بداية ١٩٥٨ ، كالتالي : كان قد بدأ تكوين الكتائب ، وحلول الاسلحة الحربية محل اسلحة الصيد . وسوف تؤدي صدمة نفسية إلى إرساء الاساس لمعنويات صلبة . . . كانت تتفتح فترة ستدوم حتى نهاية ١٩٥٨ وتشهد تفوق جيش التحرير الوطني على الصعيد العسكري والسياسي والاداري^(٢٣) . وفي الواقع ، دفعت كثافة التزود بالاسلحة بين كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ وكانون الثاني/ ١٩٥٨ مسؤولي الولاية الى تعزيز التجهيز العسكري على حساب تسييس الجماهير والمقاتلين . أما الجمعيات الشعبية التي كانت تهتم بالتنظيم السياسي - الاداري و« تنتقد بعض التوجهات ، وبعض المسؤولين ، فتم خنقها تدريجياً^(٢٤) »

كان لاضعاف التنظيم السياسي انعكاسات سلبية على جيش التحرير الوطني مذ بدأ يحصل نقص في التسليح . وإذا ساعد على ذلك نزع تسييس مراكز المقاومة ، اصبح المناضلون النشيطون فريسة سهلة لاختصاصي الحرب النفسية . لاقت عملية تسميم عرفت باسم « المؤامرة الزرقاء » أرضاً ملائمة في الولاية الثالثة منذ شهر نيسان/ ابريل ١٩٥٨ . « كان النهج المتبع يتمثل بحالة عضو في جيش التحرير الوطني موقوف منذ مدة ، الى ولايته ، بعد ايهامه بأن عدداً من ضباط منطقتة وضباط الصف كانوا مراسلين فيها للجيش الفرنسي^(٢٥) » . وسمحت إعادة تكوين الخطة العضوية لدوائر العقيد قودار بأن تستهدف في المقام الاول الكادرات المثقفة . وقد سقط العقيد عميروش في الفخ المنسوب له وبادر الى عملية دموية . كتب بلقاسم صالح في يومياته : « منذ بداية التطهير ، بدأ الحذر يسود داخل البلد ، في البدء بين المثقفين والجمهور الأمي ، ثم بين الجنود والمسؤولين ، ثم بين المسؤولين ذاتهم . كان كل واحد يحذر الآن الآخر^(٢٦) » .

كان لتنشيط الحذر الفلاحي حيال المثقفين نتائج قاتلة لا سيما أن الاستخدام المنهجي للتعذيب بهدف الحصول على اعترافات بالذنب لم يكن يترك للضحايا أي فرصة للدفاع عن أنفسهم . فوفقاً للبروفسور سي سماعيل ، مسؤول مصلحة استخبارات الولاية الثالثة ، حصلت « المؤامرة الزرقاء » قرابة ٢٠٠٠ قتيل^(٢٧) . وبناء على طلب عميروش ، انتشر هاجس الجواسيس في الولاية الرابعة ، ثم في مناطق الولاية الخامسة المجاورة لها . واستناداً الى مصادر فرنسية ، اصاب التطهير في الولاية الرابعة ٤٨٦ شخصاً^(٢٨) . كان عمل الاستخبارات الفرنسية يستهدف الرأس السياسي الوحيد للولاية ، الرائد عمر اوصديق . وقد وجه سي محمد الاتهام اليه ، بتحريض من عميروش ، الذي لم يغفر له مواقفه خلال أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية « البربرية » عام ١٩٤٩ ، وكان يعتبره « شيوعياً » . لكن من حسن حظ الرائد عمر اوصديق ، الذي تم تعيينه سكرتير دولة في الحكومة المؤقتة انه كان في تونس يوم توجيه الاتهام اليه .

اجتماع عقداء الداخل (٦-١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٨)

ضمن هذا الجو الذي يسممه الاشتباه والشك ، اتخذ عميروش ، الذي هنا كريم « لكونه عرف كيف يجبط مؤامرة العدو » مبادرة مهمة ، تمثلت بجمع عقداء الداخل لدراسة الوضع وتنسيق الجهود ورسم منظورات للمستقبل .

انعقد الاجتماع في شمال قسنطينة (الولاية الثانية) ، وكما الحال في آب / اغسطس ١٩٥٦ ، كان الاهتمام الرئيسي للمسؤولين العسكريين لا يزال التزود بالاسلحة . الا انه لا العقيد علي كافي ، قائد الولاية الثانية ، ولا العقيد لطفي ، مسؤول الولاية الخامسة ، قبلا الانضمام الى عميروش (الولاية الثالثة) ، وعبيدي الحاج الاخضر^(٢٩) ، وسي حواس^(٣٠) (الولاية السادسة) وسي محمد^(٣١) (الولاية الرابعة) . لما كانا مرتبطين ، الاول بين طوبال والثاني ببوصوف ، خشيا أن يكون هدف مبادرة عميروش جعل كريم قائد الثورة . وقد اعتبر العقيد علي كافي ان اجتماع الولايات مناورة من جانب كريم نفذها عميروش ، واكد انه حل رموز الرسائل المتبادلة بين الرجلين بهذا الصدد . وفي الواقع فإن مصالح اشارة* الولاية الثالثة لم تعد تعمل وكانت رسائلها تمر عبر الولاية الثانية .

كانت اهتمامات ثلاثة تسيطر على المناقشات بين العقداء : عزلتهم عن القيادة القائمة خارج البلد وافتقارهم الوسائل المادية ، والتطهير لتحصين النفس ضد التنوية** ، والمساعدة المتبادلة على كل الاصعدة . كان مسؤولو الداخل ، الذين يأتي رد فعلهم تبعاً للصعوبات التي يواجهونها ،

* مصلحة الاشارة في الجيش تهتم عادة بالاتصالات بين وحداته المختلفة عبر مختلف الوسائل ، من هاتف ولاسلكي واذاعة ... (م)

** - اي الاختراق من جانب قوى معادية او منافسة وخلق اتوية (جمع نواة) في الداخل (م) -

يشعرون بأن القيادة لا تبذل الجهد الضروري لتقديم المساعدة اليهم ، لذا اعدوا تأكيد اولوية الداخل ومبدأ القيادة الجماعية ، وكانت تلك طريقة لطيفة للطعن في الحكومة المؤقتة . واستجابة لرغبة عميروش ، خلقوا لجنة أمن ما بين الولايات للاستقصاء والتحقيق حول العناصر المشتبه بأنها على علاقة بالعدو او بانهمزاميتها .

وقف مجلس ما بين الولايات امام الوضع في الولايتين الاولى والسادسة - الاولى الواقعة فريسة لصراعات الكتل ، والثانية التي كانت تنكدها عصابات مستقلة ذاتياً تنازعها سلطتها . على الولاية الثالثة (القبائل) ان تساعد قائد الولاية الاولى (الاورواس) على إقامة النظام في ولايته ، وعلى الولاية الرابعة ان ترسل الى الولاية السادسة وحدة من المقاتلين لتصفية بقايا عصابات بلونيس التي يقودها سي مفتاح . والمعروف أن بلونيس ، الذي كان حليف الجيش الفرنسي ، انفصل عنه خلال صيف ١٩٥٨ وقتل في تموز/ يوليو .

سلم الرائد عمر اوصديق محاضر اجتماع العقداء الى الحكومة المؤقتة فقررت الحكومة عندئذ ان تجمع خارج البلد القادة العسكريين . وقد كان عميروش في طريقه الى تونس حيث كان مدعواً ، (كان الجيش الفرنسي يعرف الطريق التي سيسلكها) ، حين قتل في كمين في ٢٩ آذار/ مارس ، في الوقت ذاته الذي قتل فيه العقيد سي الحواس ، في جبل تسامور . وفي ٥ أيار/ مايو ، سقط العقيد سي محمد بدوره في دوار اولاد بن عشره . وبزوال هؤلاء ، خسر كريم حلفاء المحتملين في اللعبة المعقدة التي كانت تضعه في مواجهة حليفه الظرفيين ، بوصوف وبن طوبال .

كريم في وضع فقدان التوازن

تعرض وضع كريم المسيطر داخل جيش التحرير الوطني ، الذي كسبه في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، للقضم التدريجي على يد حليفه ومنافسه بن طوبال وبوصوف ، اللذين احتفظا بالاشراف على الولايتين الثانية والخامسة . فلندكر بمراحل إضعافه .

في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، أُجبر كريم على الانفصال عن اقرب المقربين اليه ، العقيد عمران ، الذي تخلى عن مديرية التسليح والتموين لصالح محمود الشريف . وخلال عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، ومع اخفاق خطة الرائد يدير ، وُجّهت ضربة قاسية لسلطته على الحدود . لم تعد تكمن تمثيلته الا في الدعم الذي كان يحتفظ به في الجزائر، بين المقاتلين ، لا سيما في الولايات الاولى والثالثة والرابعة والسادسة . والحال ان عجزه عن تصور خطة بناء عسكري تجيب عن المسائل الاجتماعية والسياسية والتقنية ، وعن وسائل المقاومة الضعيفة ، ترك الولايات من دون بوصلة تهتدي بها . وانطلاقاً من عام ١٩٥٨ ، تطور ميزان القوى الداخلي على حساب كريم ، فمنذ نيسان/ ابريل ١٩٥٨ ، لم يعد قائد الولاية الثانية علي كافي ، يعترف بسلطته ، وقد بدأ ضعف الولاية الثالثة في التاريخ ذاته . وعانت القبائل معاناة شديدة من نجاح « المؤامرة الزرقاء »^(٣٢) . في كانون الاول/ ديسمبر ، حاول العقيد عميروش ان يتدارك تدهور الوضع

عن طريق الدعوة الى اجتماع الولايات ، لكن وضع خطة شال موضع التنفيذ ، وكانت تنطلق من مبدأ تجزئة الولايات وتستخدم امكانات عسكرية عظيمة في حيز محدود ، فاقم من اختلال استقرار الولاياتين الثالثة والرابعة ، اللتين لن يجري تجاوز محنها الا في نهاية عام ١٩٦٠ .

اعتبرت الولاية الثانية بن طوبال ممثلاً لها في قيادة جبهة التحرير . وكان كل خلاف بين كريم وبن طوبال وبوصوف ينعكس آلياً على الولاية . وفي نيسان/ ابريل ١٩٥٨ ، تمت القطيعة المعنوية بين قائد الولاية الثانية ، علي كافي ، وكريم ، وكان السبب وراء ذلك هو تعيين محمدي سعيد في منصب قائد هيئة الاركان الشرقية ، وقد عُزيت ترقيته الى التضامن الاقليمي ، وجرى الالغاء أيضاً ، من قبيل الخبث ، أن هذه الترقية كانت مكافأة له على « مجزرة ميلوزه » ، وهي دوار عربي اللسان .

لم تعد العلاقات بين كريم وعلي كافي علاقات وثيقة . فهذا الاخير الذي اتعبه تلقي توجيهات وأوامر يومية لا علاقة لها بالمعطيات العسكرية ، قرر التوقف عن الاجابة عن رسائل وزير القوات المسلحة ، وألا يعترف بهيئة الاركان الشرقية . لذا حين وجه كريم امراً الى العقيد علي كافي بأن يجند قوات^(٣٣) في شمال قسنطينة للمضي الى قتال بلونيس ، ذكره كافي بأن للولاية الثانية قرابة ٤٠٠٠ رجل على الحدود التونسية وبأن في وسعه اسخدامهم حيث « يقدر أن ذلك مفيد^(٣٤) » . ويبين هذا الموقف أن التحالفات التي تمت في مؤتمر الصمام ولّت الى غير رجعة ، وقد أضعف قوة كريم دون أن يزيحه مع ذلك .

كانت الولاياتان الثالثة والرابعة تشكلان معاً القوتين العسكريتين الأهم في الثورة ، وكانتا كذلك الاغنى بالكادرات المثقفة المنخرطة في ميدان القتال^(٣٥) . وقد تأثرت بهما الولاياتان الاولى والسادسة ، والولاية الخامسة جزئياً^(٣٦) . فبفضل دعمهما ، احتفظت هذه الولايات بحد ادنى من التنظيم .

تلت خطة شال عمل العقيد قودار ، وعرضت لامتحان قاس ولايتي القبائل والجزائر . ففي ولاية الجزائر ، اصيب احتياطي المقاومة العسكري اصابة جديده ، الا ان عمل القوات الفرنسية لم يمتد إلا على قطاع جغرافي محدود . وقد استفاد قادة الولاية الرابعة منه لاعطاء الامر الى المقاتلين بالتفرق وبعدم البقاء في المناطق المستهدفة . « الوحدات التي منيت بأقل الخسائر كانت تلك التي ذهبت الى الولايات المجاورة أو حيث لم يكن يجري البحث عنها في السهل^(٣٧) » ، اي في سرسو Sersou ، ووادي الشليف والنتيجة . كانت خطة شال قاتلة في القبائل ، ذلك أن قيادة الولاية ، التي حذرتها مصالح الاستخبارات من هجوم وشيك للقوات الفرنسية ، اكتفت بالاجابة إن « الولاية الثالثة خبرت باستمرار خطة شال » . إلا انها سرعان ما غيّرت من لهجتها . كتب حسين زهوان : « سيكون من قبيل العبث عدم الاعتراف بأن عملية « المنظار Jumelles » انزلت بنا خسائر جديده إذا لم نقل بالغة الاهمية . فلقد فقدنا قسماً كبيراً من افضل الكوادر ومن افضل المعدات . لم تعد توجد الاسلحة الجماعية الا في المخابىء ، والاسلحة الفردية تنقصها

الذخيرة^(٣٨) » . أما النقيب حامل لعماره^(٣٩) فيشير ، من جانبه ، الى ان الولاية الثالثة خسرت في شهرين الى ٣ اشهر « عشرات الالاف من الرجال . . . بدل ٥٠٠٠ في ١٤ شهراً . في نهاية عملية « المنظار » . . . وجدنا انفسنا وليس لدينا قوات تقريباً » . كان النزف عظيماً الى حد انه « عشية وقف النار ، لم يبق لدينا في احد القطاعات غير خمسة رجال مسلحين^(٤٠) » .

بعد خطة شال ، كانت الولاية الثالثة في المأزق . فمن جهة ، لم يعد يجري التحكم سياسياً بالمشكلات العسكرية ، ومن جهة اخرى ، كانت الوسائل التقنية لمعالجتها غير موجودة . لذا لم يقاوم الضباط الشباب إغراء جعل مجلس الولاية كبش فداء الصعوبات جمعاء .

حركة الضباط الاحرار

في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ ، تم اجتماع في غابة الأكفادو في القبائل ، بمبادرة من مجموعة ضباط من الولاية الثالثة ، من بينهم الصادق فرحاني^(٤١) وعلاوة بن يحيى^(٤٢) ، لمناقشة « تدهور الوضع في الولاية والتخلي عن القيادة العملية » ، من جانب الرائد ميرا^(٤٣) ، الذي وصل حديثاً من تونس (العاصمة) ، والرائد موحد ولدحاج^(٤٤) والنقيب حميني^(٤٥) .

في نهاية جلسات المشتركين في الاجتماع ، في ١٦ ايلول/ سبتمبر ، قرر هؤلاء وقف اعترافهم بقيادة الولاية ، وابلاغ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بذلك ، وطالبوا بإجراء تحقيق حول الوضع المالي بدءاً بأذار/ مارس ١٩٥٩ . ويمكن تسجيل واقع ان الضباط لم يثيروا قضايا سياسية وانهم توجهوا بالنداء إلى الحكومة المؤقتة ، المسؤول الرئيسي عن صعوبات الثورة .

حاول الرائد موحد ولدحاج حل النزاع عن طريق التفاوض ، وقد توصلت مهمة مساع حميدة ، تولها حسين زهوان ، الى الاتفاق التالي : يتعهد الضباط المعترضون بالبقاء في مراكزهم بانتظار وصول لجنة تحقيق حكومية .

الا انه لم تحصل اية ترقية من شأنها تعديل العلاقات بين الزمر المتواجدة . اعترض الرائد ميرا على الاتفاق ، وامر بتوقيف « الانحرافيين » ورقى العديد من الضباط . وقد تفاقم الاستياء . كتب حسين زهوان : « احد العوامل الذي كانت تدفعنا الى الصمود ، هو ذلك الاستعداد النفسي الذي انطلقنا منه ، والقاضي بالمضي الى نهاية الشوط . لكن للمرة الاولى ، في حد علمي ، على امتداد تاريخ المقاومة ، كان مقاتلون شباب يتساءلون ماذا سيكون مصيرهم فيما لو كسبت فرنسا الحرب^(٤٦) » . وقد زاد الوضع المأساوي للسكان ، الخاضعين للحصار الغذائي ، من قلق المقاتلين واغتمامهم .

كان لموجة التشاؤم نتائج متأخرة لكن خطيرة في الولاية الرابعة . ففي حزيران/ يونيو ١٩٦٠ ، في الوقت بالذات الذي بدأت فيه المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في ميلون Meleun ، عمد الرائد سي صالح (زعموم محمد)^(٤٧) ، وقد اعياه عدم تلقي اي مساعدة من

الخارج ، هو ومساعدوه الرواد سي محمد ، والاخضر ، وعبد اللطيف ، إلى الاتصال بالجنرال ديغول من دون علم الحكومة المؤقتة وحاول ان يجر معه الولاية الثالثة . ولا يبدو أن الرائد موحد ولد حاج برهن عن صلابة سياسية حيال سي صالح واصدقائه ، وهو يبرر ذلك في رسالة الى الرائد سي محمد يقول فيها : « إن ولايتنا التي استقبلتهم كإخوان كانت هدفاً لمراميهم الاجرامية . خلال اقامتهم لدينا ، تمكنتُ بعد ان اعلموني باتصالاتهم بالعدو من التحكم بغضبي واشمئزازي . ولما كنت أجهل أي رصيد يتمتع به هؤلاء المسؤولون ، والى اي حد يتبعهم آخرون في هذا الطريق الذي سلكوه ، رأيت من الافضل التمهّل والتروي كي لا اقطع مع ولايتكم . ويبدو أن ذوي النيات السيئة فسروا عندئذ هذا الموقف كما لو كان استفزازاً وتذرعوا به لأجل . . . تغذية مناخ ، إن لم يكن مناخ حقد ، فهو على الاقل مناخ حذر بين ولايتنا » . وقد توقفت المحاولة ، بفضل تبديل الرائد سي محمد لموقفه . فهذا ذهب ، هو ايضاً ، الى الاليزيه ، لكن - فيما يبدو - بأمل أن يقبل الجنرال ديغول التفاوض مع بن بلا وبوضياف وخيضر وبيطاط . لكن بعد أن خاب توقعه ، اوقف رئيسه سي صالح ، وبعث به الى تونس لمحاكمته هناك ، واعدم الرائد عبد اللطيف والاخضر اللذين عزا اليهما المسؤولية المباشرة عن الاتصالات مع فرنسا .

كان للعمل العسكري الفرنسي ثلاث عواقب على المقاومة الجزائرية : فلقد زاد اولاً من حدة القطيعة بين قوى الداخل وقوى الخارج ونصب بينها جداراً من سوء الفهم . ثم إنه زاد من وزن جيش التحرير على الحدود على حساب الولايات . واخيراً ، سرّع التحالف بين الولايتين الثانية والخامسة ضد كريم .

١٦

ولادة قوة بديل : هيئة الاركان العامة

(١٩٥٩)

تضافرت عدة عوامل لشل سير عمل الحكومة المؤقتة عام ١٩٥٩ . فقد قدم «انتحار» عميره علاوه ، الموظف في وزارة الشؤون الخارجية ، ذريعة لكريم وبن طوبال وبوصوف كي يعيدوا وضع تركيب الحكومة موضع الاتهام . وقد بقيت اقتراحات بن خده لحل الازمة عن طريق العودة الى الجزائر وتزويد جبهة التحرير الوطني ببرنامج ، بقيت دون جدوى .

في تموز/ يوليو ١٩٥٩ ، فرض انقلاب أبيض على الحكومة المؤقتة ان تأخذ إجازة وتدعو القادة العسكريين لأن يحكموا في النزاع بين القادة . كان الرهان الحقيقي للصراعات هو الاشراف على الجيش الذي كان يتنازعه كل من كريم وبن طوبال وبوصوف . وبعد ستة أشهر من المساومات ، خسر كريم الجولة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ ، لكن ذلك لن يكون لصالح خصومه المباشرين ، بل لصالح قوة بديل منبثقة من جيش التحرير الوطني .

هذه الانقلابات السريعة تفسر قلة الثقة بالنفس لدى الحكومة المؤقتة في ايلول/ سبتمبر وتشيرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ امام مبادرات الجنرال ديغول لحل المشكلة الجزائرية . لكن فلننتصفح كل هذه الاحداث .

شلل الحكومة المؤقتة

لم تستطع الحكومة المؤقتة المؤلفة من ثلاث جماعات - الاعضاء السابقين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والمركزيين السابقين ، والنشأطين - ان تتخطى انقسامات الماضي . وقد كان ذلك صعباً بالنسبة اليها لا سيما ان الثالث كريم - بن طوبال - بوصوف كان يمسك بقيادة الثورة . كان كل منهم قائد إقطاعة « له رجاله ومصالحة استخباراته وحاشيته الخاصة به^(١) » . . . ويفسر قايد احمد هذه الظاهرة كالتالي : إن كريم وبن طوبال وبوصوف « لم يكونوا يعرفون بعضهم

بعضاً . . . بصورة كافية . . . لم تكن لهم الطرائق ذاتها و . . . بسبب نوع من الخوف كانوا يعيشون كلُّ في قوقعته ، محيطين انفسهم بالعناصر التي يعرفونها^(٢) » . ليس أفضل من القول إن الثورة الجزائرية كانت تعيش في زمن القرية .

تحت تأثير الثالوث كريم - بن طوبال - بوضوف ، كانت الحياة السياسية تتحوّج* وتشخص** . كانت المصالح الحكومية ، المستقلة ذاتياً ، التي تجمع اتباعاً محليين وإقليميين (جماعة الشرق ، جماعة القبائل ، جماعة وجده) ، ذات وظائف متعددة :

- تجعل أولئك الذين يشغلونها يستفيدون من منافع السلطة ويعتبرها المقاتلون أجهزة خاصة .
- تتحكم بالرأي العام عن طريق اشاعات محسوبة تهدف الى رَؤُز ردود فعله ، ولها بالتالي دور العمل النفسي .

- تراقب الاجهزة التي تفلت من اشرافها . إن الصراع من أجل توسيع الصلاحيات وإعادة توزيع السلطة أمر دائم . ويجري استخدام اساليب قديمة وتقنيات تنظيم جديدة للوصول الى الهدف المقصود : تحالف مع المنافس بهدف تحييده ، تنوية ، إفساد ، تهويل ، الخ .

كان وزن الماضي ، والانقسامات التي تتعهددها مجموعات المصالح المكتسبة تشل سير عمل الحكومة المؤقتة، وكانت محاولات جعل جهاز الثورة منظمة مرمكة ، هرمية ، تصطدم بالتنافس بين كريم وبن طوبال وبوضوف . ولم تكن المؤسسات القائمة غير مواقع استعراضية ، فحياة جبهة التحرير السياسية كانت تدور خارجها في حلقات مقفلة وضيقة .

إذا كان كريم وبن طوبال وبوضوف موحدين ضد السياسيين ، فقد كانوا منقسمين حول مسألة الزعامة التي كان يطالب كريم بها باسم التاريخية ، لأنه الوحيد من « لجنة الستة » الذي كان طليقاً . وكان بن طوبال وبوضوف ينازعانه هذا الحق باسم التاريخية ذاتها . فبالنسبة اليهما ، إن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير هم اعضاء « لجنة الـ ٢٢ » الذين لم يفعل كريم ، المصالي التائب ، غير الانضمام اليهم^(٣) . وقد أبرز كريم عند ذلك كيف انه ليس طبيعياً أن يتقدمه فرحات عباس ، فواجهه خصومه مبدأ القيادة الجماعية ، اي رفض القائد اللدني . وسوف يفتح حادث طفيف في الظاهر ، تمثل بـ « انتحار » علاوه عميره ، اطول ازمة في تاريخ الثورة .

قضية عميره

نظر عميره ، المسؤول سابقاً عن حزب الشعب الجزائري في سطيف والصدّيق الحميم للأمين

* - تعريباً لكلمة Secloisonne ، بمعنى تقطعها الحواجز (م)

** - اي تتمحور حول الاشخاص (م) .

دباغين ، نظرة تشكك إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ . وبعد تعيينه في ممثلية الحكومة المؤقتة في بيروت ، تحت اوامر ابراهيم كابويه^(٤) ، الذي كان اصلاً عضواً في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، كان يعطي صبغة سياسية لكل الخلافات التي كانت تقع بينه وبين رئيسه الترابي .

في بداية ١٩٥٩ ، وإثر استدعائه الى القاهرة ، انطلق في حملة ضد عباس تجمع الثروة الى التنديد السياسي ، وهو ما اثار هذا الاخير . فاستدعته الدوائر الخاصة ببوصوف واستجوبته بعد تفتيش دقيق لحجراته ، لكن لم تمر ساعات حتى وُجد عميره مبيتاً امام مقر الحكومة المؤقتة . وقد تحدثت الرواية الرسمية عن حالة انتحار ، الا ان الدكتور الامين دباغين طالب باجراء تحقيق ، وكان مسعاه يتوافق مع رغبة السلطات المصرية التي رفضت إقفال الملف لأنها كانت تأمل تفجير الحكومة المؤقتة التي لم يكن يعجبها تركيبها .. كإنت اللعبة تتمثل في استخدام ارادة كريم الحلول محل عباس على رأس الحكومة واستغلال القرائن الجرمية التي تنزل بثقلها على دوائر بوصوف بهدف إضعافه . وهي كانت تصفي بذلك ، في الوقت ذاته ، حساباتها معه التي تعود الى قضية العموري .

في قضية عميره ، واجه كريم ودباغين عباس وبوصوف . كان دباغين يدافع عن ذكرى صديق سياسي ، وكان عباس وبوصوف في وضع الاتهام . وسوف يستغل كريم هذا الوضع للمطالبة برئاسة الحكومة المؤقتة ، إلا انه اذا كان فشل في ذلك ، فقد توصل لاقناع بن طوبال وبوصوف بخفض نشاط الحكومة المؤقتة بذريعة ان انقساماتها من عمل السياسيين عباس ودباغين .

وهكذا قام الثالث كريم - بن طوبال - بوصوف معاً ، لكن كل بناء على حساباته الخاصة به ، بانذار الحكومة المؤقتة كي تتخل عن السلطة لصالحهم ، فقاوم الوزراء في البدء ، ثم خضعوا وفوضوا الثالث صلاحية جمع القادة العسكريين لتحكيمهم في قضية الصراعات داخل الحكومة . . وسيكتب قايد احمد بهذا الشأن فيما بعد : « جرت اجتماعات في القاهرة على امتداد ٢٥ يوماً كان كل واحد يحتفظ خلالها برشيده تحت معطفه . وفي النهاية ، تم العثور على حل في وقت كان الجميع على علم به ، حتى فرنسا . وجهت الحكومة المؤقتة رسالة . . . الى القادة العسكريين ، وقد حملها ثلاثة اعضاء* في الحكومة وتوزعوا عبر الحدود ليقولوا إنها جسم عاجز وخائر وأن على القادة العسكريين ان يعطوا البلد قيادة^(٥) . »

موقف بن خده

قبل أن تتم القطيعة داخل الحكومة المؤقتة ، اقترح بن خده عودة الحكومة إلى الجزائر . فبرأيه أن الحكومة المؤقتة المقيمة خارج البلاد ، مضطرة لأن تتبع وتيرة الضغوط المصرية والمغربية ، وتغرق

* - كريم وبن طوبال وبوصوف .

في خصومات عديمة الجدوى . وقد جرت الموافقة على اقتراحه ، فما احد كان يريد الظهور بمظهر الهارب من ساحة المعركة . لكنه حين طلب تطبيق الاجراء في مهلة شهر وتعليق اجتماع قادة الولايات خارج الارض الوطنية ، تكتلت الحكومة حول بوصوف الذي استخدم الفيتو .

عاد بن خده الى الهجوم فاضحاً العفوية ورفض العمل الطويل النفس ، و« نزعته الحلم بفتوحات كبرى » ، والتعارض بين المسائل السياسية والعسكرية ، واقترح دعماً لانتقاداته ، تبني برنامج حد أدنى (اصلاح زراعي ، تحرر النساء ، التصنيع في اطار اقتصاد مخطط ، الخ .) ووضع قوانين تعيد الحياة لجهة التحرير عن طريق حصر صلاحيات الحكومة بالشؤون الدبلوماسية .

ربما كان بإمكان الوزراء المسجونين في فرنسا ان يساعدوا الحكومة ، بفضل سلطتهم المعنوية ، على تجاوز مآزقها . لكن لما كانوا منقسمين هم ايضاً ، لم يكن في وسعهم تقديم أي عون . إن اضراب معتقلي جبهة التحرير في فريس Fresnes كشف للمناضلين ، كما سنرى ، الخصومات فيما بينهم . ففي ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٩ بدأ مناضلو جبهة التحرير إضراباً عن الطعام للحصول على نظام المعتقلين السياسيين^(٧) ، وتضامن معهم بعد ثمانية ايام كل من آيت احمد وبن بلا وخيضر . وفي ٢٨ حزيران/ يونيو ، أبلغت وزارة العدل الفرنسية ببطاط وבו ضيف ، عن طريق مرشد السجن الأب لغويي ، نيتها منح « ارضاء نسبي للمضربين » . واستناداً الى بشير بو معزه ، ذهب بيطاط اليهم وخاطبهم كالتالي : « يريد بن بلا وآيت احمد وخيضر استثمار اضرابكم لصالحهم ، وقد انضموا اليكم للحصول على ثمار عملكم . » ويؤكد بو معزه أنه تجمد في مكانه مذهولاً واجاب بيطاط : « انك تضعنا في ورطة ، فاذا واصلنا الاضراب نضع وزيرين في وضع صعب ، واذا أوقفناه ، سيعتبر بن بلا وآيت احمد وخيضر بادرتنا جحداً لهم . بوصفنا سجناء ، علينا ان نكون ، نحن بالذات ، محوري ادارة السجن . » وتبين هذه الحادثة أن الحكومة المؤقتة ، كانت بمجملها عرضة للخلافات السياسية والخصومات الشخصية^(٨) .

إن تفتت الحكومة المؤقتة يسلط الضوء على سيرورة طويلة بدأت مع رحيل لجنة التنسيق والتنفيذ عن الجزائر و- إذا كانت في البدء مثلبة وحائرة - فقد تسارعت بشكل فظ بعد مؤامرة العموري . هذه السيرورة اتخذت وجهين : ففي المقام الاول ، حررت صراعات الزمر القوي نابذة المركز الملازمة للدعم الفلاحي لجيش التحرير. وفي المقام الثاني ، كان ثمة اتجاه أكثر فأكثر حدة وبروزاً على الحدود لرفض القتال وللإخلاد الى الانتظار . لم يعد المقاتلون يتعرفون إلى أنفسهم في القيادة ولم يعودوا يقبلونها كتعبير عن إرادتهم . وثمة في ذلك مقدمات أزمة لم تكن وجدت أبطالها الرئيسيين بعد .

اجتماع القادة العسكريين : صيف - خريف ١٩٥٩

إن روح الاستعفاء التي كانت تميز وزراء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و« المركزيين »

(باستثناء بن خده) جعلت منهم الذرائع واكباش الفداء لكل انحرافات الثالث . ولما كان هذا هو الحاكم بأمره في إطار جسم ليس له نظام قانوني ، فسوف تنتقل خلافاته إلى المقام الاول .

كانت روزنامة عمل الثالث تشمل ثلاث نقاط : بلورة برنامج ، وضع النظام الداخلي للجهة التحرير ، وتعديل المجلس الوطني للشورة الجزائرية . ولم تكن النقطنان الاوليان تطرحان مشكلة ، وقد كُلف بهما مناضلون كانت اللغة المستعملة تدعوهم بـ « الاختصاصيين » ، بالتعارض مع « المنظمين » المتمثلين بقيادة الجهاز العسكري . انشئت لجنتان لهذا الغرض ، الاولى وتضم عمر اوصديق وفرانز فانون وعبد الرزاق شنتوف ومحمد صديق بن يحيى^(١١) ، كلفت باعداد مشروع البرنامج ، والثانية وتتألف من بن خده ومبروك بلحسين^(١٢) والامين خان^(١٣) اهتمت بالنظام الداخلي للجهة التحرير .

إن ضبط مقاييس الاشتراك في اجتماع القادة العسكريين ، الذي كان عليه ان يجد مخرجاً من أزمة الحكومة ، تسبب في المقابل بصدمات جديدة . اقترح كريم توافقاً بين القادة الاعلى من رتبة رائد فما فوق ، وهو ما كان منحه امتيازاً واضحاً لو جرى القبول به . لكن بوضوف وبن طوبال اعترضوا على حضور الرائد يدير رئيس رتل الضباط السابقين في الجيش الفرنسي . إزاء ذلك اشترط كريم صيغة تأخذ بالحسبان التوازن بين « القبائليين والعرب » ، مقترفاً هكذا عملاً أحرق . فمن جهة ، لم يأخذ التضامن الاقليمي الذي كان يعول عليه مجراه ، إذ لم يتبعه العقيد عمران والرائدان اوصديق وعز الدين ، ومن جهة اخرى ، ساهم الاتهام بالنزعة البربرية ، المنتشر بشكل واسع ، في عزله ومفاجمة الفوضى على الحدود .

في نهاية المطاف ، تم الاتفاق على تعيين سبعة عقداة : قائدي هيئتي الاركان الشرقية والغربية ، محمدي وبومدين ، وخمسة ممثلين للولايات . من اصل الخمسة ، كان اثنان يأتيان من الداخل ، علي كافي ، من الولاية الثانية ، الذي نجح في عدم السقوط في فخ « المؤامرة الزرقاء » الذي نصبه العقيد قودار وعبيدي الحاج الاخضر ، من الولاية الاولى . اما الثلاثة الآخرون ، لطفي (الولاية الخامسة) ، ويازوران (الولاية الثالثة) ، ودهيلس (صادق) (الولاية الرابعة) ، فكانوا من الخارج منذ عام ١٩٥٧ . وقد انقسم العقداة الى مجموعتين متساويتين في الاهمية^(١٤) الاولى بقيادة كريم ، والثانية بقيادة بن طوبال وبوضوف .

اخفى التحالف ضد كريم الخلافات داخل المجموعتين عن اعين ممثلين يقظين . فبن خده رأى فيهما « عشرين تتنازعان جيش التحرير » وغاب عن نظره أن حبكة الاحداث نسجها أناس تتلاقى حساباتهم دون ان تكون مصالحهم ، مع ذلك ، متماثلة . ففي الواقع لم يكن العقداة صادق وكافي وبومدين ولطفي يشاركون في اعماق ذواتهم في اللعنات الموجهة ضد « سياسيي » الحكومة المؤقتة . وقد خضعوا لرجحان الثالث الذي كانت تاريخيته تلعب في أن معاً ضد المساواة بين القادة العسكريين وضد صعودهم في الهرم .

كان طول اجتماع العقدهاء (١١٠ ايام) ، الذي تخلله الكثير من الانقطاعات والازمات ، يشهد على شراسة الصراعات . فمن أول جلسة وقع حادث حاد ، إذ اعترض العقيد لطفي على حضور الثالث كريم - بن طوبال - بوصف الاجتماع : « ثمة ازمة داخل الحكومة ، وقد دعوتهم القادة العسكريين للحكم في النزاع . لكن هنا اعضاء في الحكومة المؤقتة يلعبون في الوقت ذاته دور القضاة واطراف النزاع . أسألکم ما موقفکم هنا ؟ إما أن تخرجوا وتتركونا نفضل في الخلاف ، أو تدعوا كل اعضاء الحكومة (١٣) » وقد كانت تلك طلقة إنذار رد عليها كريم بانفعال شديد قبل ان يغادر الاجتماع ، أما بن طوبال و بوصوف ف « قوساً ظهریها » وتركوا العاصفة تهدأ .

كان تحكيم القادة العسكريين قبلة مؤقتة وضعتها الحكومة المؤقتة . فلقد قرر الثالث مقاييس للمشاركة في الاجتماع ، لكن ما ان اجتمع القادة العسكريون حتى اصبحت السلطة بين ايديهم . وقد كشفت مداخلة العقيد لطفي أن حقوق التصدر التراتبية كان لها تأثير أقل لا سيما أن كريم كان يخوض المعركة لوحده من دون دعم بن طوبال و بوصوف .

بعد اثني عشر يوماً من الانقطاع ، استؤنف الاجتماع بفضل وساطة بن خده و اوصديق وعمران ومبروك بلحسين . وقع كريم في الفخ الذي نصبه بنفسه . كان عليه إما ان يتخلى عن طموحه لأن يصبح الرقم واحد في الثورة أو أن يلجأ لامتحان قوة لم تعد لديه وسائل الاضطلاع به . ولما كان قد سئم العجز عن فرض نفسه على العقدهاء كافي وبومدين ولطفي ، الذين كانوا يحظون بدعم خفي من بن طوبال و بوصوف ، أمرهم بالالتحاق مجدداً بمراكزهم تحت طائلة التوقيف .

بعد ايام من الانذار الذي وجهه كريم ، تمكن الملازم الاول بن يزار ، ضابط ارتباط الولاية الثانية ، من مفاجأة محادثة بين ضباط سابقين في الجيش الفرنسي ، تتعلق بخطف العقدهاء بومدين وعلي كافي ولطفي . وقد جرى تبليغ بن طوبال بالأمر فمضى الى بيت كريم ليحذره من اي لجوء الى القوة ، فوجده هناك بصحبة الرائد يدبير والنقيبين بن شريف وزرقيني، والملازمين شابو وهوفمان . وفي جو الازمة الذي كان سائداً ، جرى اخذ فكرة مؤامرة على محمل الجد . وجد كل واحد من واجبه تلافياً على طريقته ، البعض عن طريق المفاوضات والآخر عن طريق العصيان المكشوف . وقد انشقت وحدات بقضها وقضيضها على الحدود ، وهكذا فإن كريم الذي حشر في الزاوية انتهى بالخضوع .

بعد مئة وعشرة ايام من النقاشات المملة والدسائس ، انتهى اجتماع « العشرة » هكذا إلى تعيين مجلس وطني جديد ، استبعد منه كل من الامين دباغين ، وتوفيق المدني ، ومحمود شريف ومحمد البجاوي وصالح الوانثي ، وعبد الملك تمام . وقد ازيح الامين دباغين بسبب موقفه في قضية عميره . وأنهم توفيق المدني بقلة الاحتراس وبإفشاء مداولات الحكومة . اما محمود الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الاولى ، وكان تمام والوانثي والبجاوي في السجن منذ عام ١٩٥٧ ، وبالتالي عديمي التأثير على الصراعات الجارية .

في الحقيقة انه لما كان رهان المعركة قيادة جيش التحرير الوطني ، فلقد اختارت المجموعات المتقابلة اعضاء المجلس الوطني للثورة من بين العسكريين ، ووصل الى المجلس ، بالتالي ، اعضاء مجالس الولايات ومسؤولو فدراليات تونس (علال الثعالبي) ومراكش (بن سالم نور الدين) وقادة فدرالية فرنسا (بوداود ، والعدلاني ، وبوعزيز وهارون وسويبي) .

ودخل المجلس بقوة كل من ضباط الحدود علي منجلي ، وقايد احمد^(١٤) ، وعلي سواعي^(١٥) ، وعمار رجاي^(١٦) ، والطاهر الزبيري^(١٧) . وقد اصطلحت ترشيحات الضباط السابقين في الجيش الفرنسي بسد شكَّله بومدين وعلي كافي وبن طوبال ولطفي . واستثنى من ذلك النقيب احمد بن شريف ، الذي اعتُبر حالة نوعية لكونه فر مع رجاله وقاتل في الجزائر ضمن صفوف الولاية الرابعة . اما المركزيون السابقون والاعضاء السابقون في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين انتُخبوا في آب/ اغسطس ١٩٥٦ فجرى تثبيتهم في وظائفهم . وقد دخل الى المجلس الوطني القائدان الشيخ خير الدين^(١٨) واحمد بومنجل ، ولم يتم اخذ فيتو احمد بن بلا ضد هذا الاخير ، الذي كان يدعمه كريم ، بعين الاعتبار^(١٩) .

كانت غالبية القياديين الجدد تأتي من جيش التحرير الوطني وتدافع عن مركزته . كان قد آن الاوان لتحقيقها . ففي كانون الاول/ ديسمبر بلغ التفكك على الحدود ذروته ، وفي الغرب حيث كان يسود الهدوء حتى ذلك الحين ، غادر النقيب الزبير مركزه في اقليم تلمسان ، هو وقواته ، باتجاه مراكش لتوجيه الاتهام ضد قيادة الولاية الخامسة التي تركته من دون اسلحة .

اجتماع المجلس الوطني الجديد للثورة الجزائرية :

١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ - ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ .

في الوقت الذي انفتحت فيه دورة المجلس الوطني ، جرى اعلام اعضائه بأن المجاهبات بين انصار كريم وخصومه تتخذ مسارا عنيفا . فلما كان القادة العسكريون لا يريدون الخضوع لتخويف وزير القوات المسلحة ، تركوا تعليمات لرجالهم بأن يقاوموا الضغوط المحتملة من جانب قيادة الحدود المنحازة الى كريم . ولم تكن احتياطاتهم من دون اساس .

من اجل إعطاء المزيد من السلطة لكريم ، عمد مدني ، الذي حل محل النقيب بن شريف في قيادة الحدود ، الى التخطيط لتوقيف بعض قادة كتائب الولاية الثانية . لكن الملازم يزيد بن يزار ، احد مساعدي الرائد علي منجلي ، اخذ المبادرة وارسل من خطف مدني ، وهدد باحتجاز زميله النقيب عبيد السعيد^(٢٠) وموسى حسني^(٢١) . وارسل المجلس الوطني للثورة الرائد طاهر الزبيري على جناح السرعة لاعادة النظام . كان كريم قد خسر الجولة في الجيش ، فالرجال الذين تركهم في مواقفهم كانوا عاجزين في مواجهة خصومهم .

كان على المجلس الوطني أن ينظر في مشروع البرنامج والنظام الداخلي ، ويقدم حلاً للمشكلات العسكرية ويعين حكومة .

١ . كان مشروع البرنامج يعبر عن الافكار التي دافع عنها عمر اوصديق وفرانز فانون بشأن دينامية الثورة ، وعن افكار محمد صديق بن يحيى وعبد الرزاق شنتوف بصدد التحالفات . ينطلق من مبدأ أن « تحرير الارض الوطنية ... والثورة الاجتماعية والاقتصادية يشكلان كلاً واحداً (و) ... لا يشكلان مرحلتين متمايزتين^(٢٢) » القوة القائدة للثورة هي الفلاحون . « يبقى هؤلاء السكان الاكثر ثورية وينطوون على قوى لا تنفذ^(٢٣) » . وليس ذلك بديهياً ، فالفلاحون محطون ومقتلون ، إذ بين ١٩٥٤ ، و ١٩٦٠ ، انتقل مليونان منهم الى معسكرات التجميع ، و ٣٠٠ الف الى معسكرات اللاجئين في تونس ومراكش ، وغادر ٧٣١ الفاً الارياف الى المدن ، وتضاعف تقريباً عدد المهاجرين الى فرنسا . لم يعد يدعم البنى الريفية نشاط فلاحى ، وهذا السقوط الى الجحيم حرم الفلاحين من كل سيطرة على الواقع وأضعف لديهم حس الهوية وحتى حس الكرامة .

أما العمال فـ « يمثلون في المدن العنصر الاكثر دينامية » ، من هنا ضرورة افساح مجال اوسع للنقابات في اجهزة القيادة . من المفيد أن « يكون حاضراً في كل لجنة ولاية ومنطقة وقسم ممثل ذو صفة للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين^(٢٤) » . بعد تشتت الحركة النقابية في ١٩٥٦ - ٥٧ وانحطاط المدن السياسي ، دُعي مندوبو العمال لكي يعيشوا بين الريفين .

نجد في الدور المعطى للمثقفين والطلاب اطروحتين متضادتين تتعايشان داخل جبهة التحرير - جيش التحرير : الاولى صدى للمبادئ التي كانت وراء الاضراب العام للطلاب في ايار/ مايو ١٩٥٦ ، « يحتاج الوطن الى كل ابنائه في الاوقات الاكثر صعوبة ، وإنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن من الافضل عدم خرط بعض التقنيين في النضال بحجة انهم سيكونون مفيدين لجزائر الغد ، فالمهمة الاساسية تبقى ... مواصلة الحرب^(٢٥) » . وهذه هي الاطروحة التي ستستعيد لها هيئة اركان جيش التحرير . أما الثانية فتري في الطلاب كادرات المستقبل الذين يُحسُن الاحتفاظ بهم . « تجربنا ضرورة تكوين تقنيين لجزائر الغد على ارسال مناضلين طلاب الى الخارج ... ولا شك ان على هؤلاء ان يبقوا مشدودين الى الثورة التي يمكن أن تستفرهم في اية لحظة ، إذا دعت الحاجة الى ذلك^(٢٦) » .

في ميدان التحالفات ، كان يميل التوجه السعي وراء وسائل مادية ومالية لتقوية الوضع العسكري والدبلوماسي للثورة . ففي المغرب ، « ينبغي طمأنة شركائنا بخصوص منظوراتنا الاقتصادية بعد الاستقلال ، عن طريق البرهنة لهم على أنه سيكون في وسعهم الاستفادة من استثمار موارد الارض الجزائرية إذا التزموا معنا بمزيد من الحزم ...^(٢٧) » . ولم تلاق الدعوة الى الدعم من جانب البلدان الشرقية اية مقاومة « هذه السياسة سليمة لاسيما انه تكشف منذ ارسال

بعثة حكومية الى بكين أن انفتاحنا على الشرق لم يؤدي الى رهود فعل عدائية في الغرب . . . على العكس ، شهدنا ظهور قلق جدي بين حلفاء فرنسا^(٢٨) » .

كان هذا المنعطف يهدف الى تقوية الخط القومي لا إلى اعادة النظر به . فمن جهة كان مشروع البرنامج يستبعد « اي تحالف مع جماعات من مثل تلك التي تشارك في مؤتمرات من النموذج الافريقي - الآسيوي في القاهرة وهي احياناً في المعارضة في بلدانها » . ومن جهة اخرى ، يؤكد عداءه « للاستعمار لا للغرب » وبالتالي ، يجب « طمأنة اوساط الاعمال والشركات » والتأكيد أن الجزائر المستقلة ستفتح ابوابها للاستثمارات وللتقنيين الاجانب^(٢٩) .

لم يكن العداء للامبريالية غير عامل تعبئة للرأي الوطني والعالمي ضد الاستعمار الفرنسي . يخطىء اذاً من يريد إعطاء فكرة دقيقة عن طبيعة جبهة التحرير الوطني تبعاً لتحالفاتها الدبلوماسية .

٢ . النظام الداخلي .

كما في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، كانت المشكلة إرساء حدود واضحة بين الجبهة وجيش التحرير وخلق شروط تثبيت سلطة مدنية .

قدم بن خده اقتراحاً مجدداً في الظاهر ، يتمثل بخلق قيادة لجبهة التحرير متمايزة عن الحكومة المؤقتة . وقد نجح موقف كريم الذي كان ضد هذا الرأي . وفي الواقع فإن هاتين الاطروحتين لم تكونا تعيدان النظر اطلاقاً في الطبيعة السياسية - العسكرية لجبهة التحرير .

بسبب العجز عن فصل « الحزب » عن الجيش جرى اللجوء الى حيل قانونية عن طريق وضع نصين متمايزين : النظام الداخلي لجبهة التحرير ، والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية . كان النظام الداخلي يتجاهل جيش التحرير ، الذي كان جميع اعضائه ينتمون قانوناً الى ج . ت . و . . وقد بقي الارتباك والفوضى : فالمجلس الوطني للثورة كان في آن معاً قيادة جبهة التحرير والجمعية التي تعين الحكومة المؤقتة . هذا التخريج الحقوقي الرديء ، الذي اوكل وضع شكله لمحمد بجاوي^(٣٠) ، كان يجعل الحكومة المؤقتة تنبثق من جيش التحرير الوطني .

٣ . المناقشات .

دامت دورة المجلس الوطني للثورة ٣٣ يوماً ، وكانت معتركاً صاخباً حقيقياً تسيطر فيه الشتمات والاتهامات الشخصية . ولا شك ان الخصومات الشخصية تعبر بشكل مشوه عن خلافات حول قيادة الحرب والمشكلات التنظيمية ، لكن يبقى ان اصول الازمة الدائمة التي تعيشها الجبهة لم تسلط عليها الاضواء بوضوح .

كرس المجلس الوطني للثورة الجزء الاساسي من أعماله للمساجلة بصدد صلاحياته ، ولدراسة معطيات الوضع العسكري واختيار القادة القادمين الذي عهد به الى لجنة استشارية مؤلفة

من سعد دحلب وهواري بومدين ومحمدي السعيد . وقد جرى تبني النظام الداخلي بسرعة ، أما دراسة المسائل السياسية فلم تولَ أي اهتمام . واستناداً لمحمد يزيد ، اشتغل الاختصاصيون طيلة يومين على النص المستوحى من مشروع البرنامج ، الذي صوّت عليه المجلس الوطني للثورة من دون صعوبة^(٣١) .

ومع ذلك ، فإن مداوات المجلس تشكل طوراً مهماً على طريق انحدار القدرة الكلية لكريم وبن طوبال وبوصوف . لما كان هؤلاء اعتادوا العمل من دون عوائق ، فقد مر وقت قبل أن يتوصلوا الى تقدير مدى اتساع فقدان الخطوة الذي نزل بثقله عليهم ، وكانوا غير متبصرين حين اعتقدوا بديمومة سيطرتهم . ووفقاً لقايد احمد ، وجد المجلس الوطني نفسه ، منذ افتتاح اعماله ، وجهاً لوجه مع اشتراطات الثالث . « قالوا لنا . . . هاكم اللائحة (لائحة قيادة المستقبل) . لقد بقيت الثورة من دون رأس طوال ستة اشهر ، ويجب الخروج من هذا الوضع . الحكومة اخفقت ، ونحن نقترح عليكم حكومة من خمسة اعضاء تكون في أن معاً حكومة وقيادة لجهة التحرير^(٣٢) » . كان فيها الى جانب الثالث كريم ، وبن طوبال ، وبوصوف كل من بن خده وعمر اوصديق . ودون أن يكون هناك سابق تصور وتصميم ، ظهر اتفاق عريض في مواجهة المطامح الوقحة للثالث .

اثرت مسألة معرفة إذا كان المجلس الوطني للثورة هو القيادة العليا ، وبعد يومين من النقاشات ، انصاع كريم وبن طوبال وبوصوف ، الذين اساء معاملتهم القادة العسكريون ، لا سيما علي منجلي وقايد احمد .

اعطى التقرير عن نشاط محمود الشريف طابعاً محتدماً للنقاشات . فمحمود هذا ، الذي أقصي من المجلس الوطني للثورة ، بعد أن كان مسؤول المالية من نيسان/ ابريل الى ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، خرج عن تحفظه لتسوية حساباته مع الثالث . في تموز/ يوليو ١٩٥٨ ، كان محمود الشريف وجه تقريراً الى لجنة التنسيق والتنفيذ يقترح فيه تقديم مساعدة للولايات « في حين تبلغنا من كل انحاء الجزائر اصداء بؤس شعبنا وحرمانه ، تتجه انظار جميع المقاتلين الى الخارج حيث تنبئهم بلاغات ، كل يوم ، بالمساعدات الكثيفة التي تصل من البلدان الشقيقة والصديقة ، بلاغات تضخمها الصحافة والاذاعة » . في نيسان/ ابريل ، كانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد حجزت ٤٨٠ مليوناً للولايات ، ولم يصل غير جزء ضئيل فقط للموجه اليهم . وقد شن محمود الشريف هجماته بالقسوة اللاذعة لرجل ليس لديه ما يخسره ، وفضح آليات التبذير المالي وحرف أموال مخصصة للولايات عن وجهتها الاولى ، مبيّناً كيف أن تعهد الاتباع يكلف غالباً ويتم على حساب المقاتلين .

وجهت إفسآت محمود الشريف - ومعظمها اسرار شائعة بالنسبة لغالبية الحاضرين - ضربة لهيئة الثالث ونفوذه ، مطلقة ضغائن ، طالما جرى كبتها ، من عقابها ، وبفعل هذا الفضح العلني .

لم يعد يستطيع احد ان يدعي جهل حقيقة الوضع . وفي مواجهة العاصفة المنفجرة ، ناور بن طوبال وبوصوف لاستعادة الارض التي فقداها وأبديا رغبتها في قيادة قائمة على الوحدة الوطنية . اما كريم فكان رد فعله مختلفاً ، فمع ان الجولم يكن ملائماً لطموحه الى بلوغ رئاسة الحكومة المؤقتة الا انه تشبث بهذا الامل بقوة . حينئذ بالذات تلاقت ضده معارضة جميع ضحاياه : معارضة المركزيين السابقين الذين أزيحوا من لجنة التنسيق والتنفيذ في آب/ اغسطس ١٩٥٧ ، ومعارضة عباس الذي كان ينازعه الرئاسة ، ومعارضة عسكري الحدود الذين وضعتهم قلة تبصره ازاء خيار الوقوف ضد الحكومة او الانجراف وراء حركة تمرد قواتهم .

كان كريم صلباً أمام المحن ، وكخبير في المساومة تحدى غالبية اعضاء المجلس ، التي كان يعلم انها عاجزة عن الانفصال عنه بسبب تأثيره في القبائل وحتى في الولاية الخامسة ، حيث لم يكن يعترف النقيب الزبيري بمحاور غيره . وقد انسحب الى خيمته حيث بقي ينتظر اياماً أن يقدم خصومه اقتراحات تناسبه . وهكذا ، منذ وجدت اللجنة الاستشارية صبغة لا تقصي كريم كلياً عن قيادة جيش التحرير ، تسارعت وتيرة اعمال المجلس الوطني للثورة . فجرى تعديل الحكومة وتركيز برنامج العمل .

٤ . تعديل الحكومة المؤقتة .

تُبَّت المجلس الوطني عباس في وظائفه كرئيس للحكومة ، وكان تثبيته في هذا المنصب تحديراً للثالث الذي لم يحتفظ بوضع مسيطر إلا بسبب عداوة القادة المسجونين حيال « السياسيين » .

كان كريم الضحية الرئيسية للتعديل ، حيث اصبح وزيراً للشؤون الخارجية . وقد الغى المجلس الوطني للثورة وزارة القوات المسلحة واستعاض عنها بـ « لجنة بيوزارية للحرب » ، (كريم ، بن طوبال ، بوصوف) ، تقود الجيش بواسطة هيئة اركان عامة ، عُهد بمسؤوليتها للعقيد بومدين الذي فاز ترشيحه مقابل محمدي سعيد الذي أصبح وزيراً للدولة ، بمثابة تعويض . وقد كان اختيار اعضاء هيئة الاركان ذا معنى ، حيث دخلها الرائدان منجلي وقايد اللذان جُلِّيَا هجماتها ضد الثالث ، والرائد عز الدين^(٣٣) من الولاية الرابعة . ووسَّع بوصوف صلاحياته بالحاق وزارة التسليح والتموين واصبح المحاور الرئيسي للجيش ، الذي اشرف فيه على سلاح الاشارة .

لما كان بن خده نصيراً ، هو ولطفي ودهيلس ، لعودة القيادة الى الجزائر ، خرج من الحكومة وتخلّى عن الشؤون الاجتماعية لعبد الحميد مهري ، الذي كان سابقاً وزيراً لشؤون شمال افريقيا . وقد اعتبر التعديل نوعاً من الاصلاح الرديء الذي لا غد له ، ووضع نفسه في الاحتياط . وسمح له انسحابه بتقنية* كل حالات الاستياء لصالحه . بالمقابل ، احتفظ الوزراء الآخرون - بن طوبال

* - جعلها تسير في قناة واحدة (م)

(الداخلية) ، ويزيد (الاعلام) ، وفرنيس (المالية) - بمناصبهم .

٥ . برنامج العمل .

على الصعيد السياسي ، أوكل المجلس الوطني للثورة إلى الحكومة المؤقتة مايلي :

- أن تتولى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه الامم المتحدة وتشرف عليه .
وهذه التقنية « لا تستبعد التفاوض الثنائي و . . . يمكن حتى أن تتسبب به (٣٤) » ؛

- ان تعيد اطلاق فكرة الوحدة المغربية دون القبول بشروط قد تفسد التحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية . وأن تطالب البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا ، ومقاطعة السفن والطائرات الفرنسية ، واجلاء القوات الفرنسية التي كانت لا تزال في تونس وفي مراكش ؛

- أن تحصل من البلدان الافريقية على سحب رعاياها المندمجين في الجيش الفرنسي والعاملين في الجزائر ؛

- أن تدفع الاتحاد السوفياتي والصين كي يرسلوا متطوعين وتقنيين الى الحدود ؛

وقرر المجلس الوطني على الصعيد العسكري القيام بأعمال عسكرية على الحدود لاتاحة تدويل النزاع الفرنسي - الجزائري ، واستئناف العمل المسلح في فرنسا ، وعودة الضباط الكبار الى الجزائر ، وإرسال رسل لاعادة الصلة بالداخل .

وعلى الصعيد التنظيمي اعترف المجلس الوطني بإلحاح تخفيف الجهاز الاداري ووضع المناضلين المحررين من وظائفهم في خدمة جيش التحرير الوطني .

أما على الصعيد المالي فأوصى المجلس بتشكيل لجنة لحسابات الامة ، واتباع سياسة تكشف صارمة ، وتقديم مساعدة مالية للولايات .

مع ولادة هيئة الاركان ، تبدل مجموع الشروط التي كان يقوم عليها النفوذ الذي لا جدال فيه لكريم وبن طوبال وبوصوف على قيادة الثورة . خلال عامين حاسمين (١٩٥٨ - ١٩٥٩) بالنسبة للثورة ، كان القادة العسكريون الثلاثة مصدر اهم القرارات ، وذلك من خلف واجهة المؤسسات الرسمية . كانوا وطنيين ، وعازمين على ألا يقبلوا إسكات السلاح قبل الاعتراف بالاستقلال ، إلا انهم اترفوا خطأ الحلم بأن يبنوا في الخارج آلات سلطة بنّية نقلها كما هي الى الجزائر المستقلة ، في حين كان مصير الدولة يُقرّر في الجزائر لحيث توجد قيادتها .

كان كريم وبن طوبال وبوصوف يستمدون سلطتهم من صفتهم كقادة لجيش التحرير الوطني ، وإذ دخلوا لجنة التنسيق والتنفيذ عيّنوا بذاتهم « اتباعاً » لهم يخلفونهم ، من امثال هواري بومدين ومحمدي سعيد ، الخ ، اختاروهم بسبب ولائهم غير المشروط . وبين آب/

اغسطس ١٩٥٧ (المجلس الوطني الثاني) وكانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ (المجلس الوطني الثالث) ارتضى هؤلاء ، الذين جرى تلقينهم الحذر حيال « السياسيين » ، كل المناورات . لكن حين لجأ اليهم كريم وبن طوبال وبوصوف ليحكموا في الخلافات داخل الحكومة المؤقتة ، جعلوهم يكتشفون بشكل خطير أن في وسعهم ان يصيروا مصدر السلطة الحقيقية ، لا سيما أن انحطاط الولايات من الداخل جعل منهم الممثلين الوحيدين للقوى المقاتلة القادرين على التعبير عن رأيهم .

كان نجاح هجمات الرائدین منجلي وقايد أحمد ضد الثالوث السبب الاول وراء انعطاف هواري بومدين ومحمدي سعيد اللذين ابتعدا بحذر كلّ عن وصيّيه ، الاول عن بوصوف والثاني عن كريم . مذاك سوف يعملان لنفسيهما ويتقدمان مثل سابقيهما عن طريق الدسائس والتحالفات السرية .

ادى خلق هيئة الاركان ، الذي طالما جرى تأجيله ، إلى انتزاع احتكار القوات المسلحة من « التاريخيين » ، ضحايا نزعة محافظة ضيقة الأفق . سوف تكون القاعدة الوحيدة لقدرتهم مذاك تمثيل الثورة وادارة اموالها والتفاهم مع الدولتين التونسية والمراكشيه ، المضيفتين رغماً عنهما لجيش يخوض انطلاقاً من اراضيها حرب مواقع .

إذ حصل بن طوبال وبوصوف على رفع بومدين الى قيادة هيئة الاركان بخسا تقدير نتائج تعيينه في ذلك المنصب ، فلما كانا اكثر انتباهاً إلى دور الافراد مما الى دور المؤسسات ، يغثي بصيرتهما مكسب مباشر (هبوط نفوذ كريم) ، اعارا القليل من الانتباه الى اختيار قلب هيئة اللعبة رأساً على عقب وسرع سقوطهما الخاص بهما .

ينبغي القول إنه لا شيء في تاريخ بومدين كان يسمح بتوقع ان يقف يوماً في وجه حُماته . فكرجل شرعية ونظام ، كان النموذج بالذات لموظف الثورة ، واذا قورن بومدين برجال صاحبين كعلي منجلي وقايد أحمد يبدو عنصر اعتدال . لكن في وضع كان فيه الجيش خارج الجزائر المكُون الأهم للثورة ، سوف يصبح بشكل من الاشكال مربط قوى تهدف بصورة واعية الى السلطة : قادة انصارها جسهم حلّ « على الطريقة التونسية » يضحى بالمقاتلين ، وضباط سابقون في الجيش الفرنسي لا يريدون ان يروا رفاقهم الذين ظلوا في صفوف الخصم يصبحون القادة القادمين للجيش الجزائري ، وضباط فانونيون ، ذئاب شباب مستعجلون للخروج من العُفلية وللعب دور سياسي .

جبهة التحرير الوطني بمواجهة السياسة الفرنسية

تفسر ازمة صيف ١٩٥٩ ماطلات قيادة جبهة التحرير امام خطاب الجنرال ديغول حول حق تقرير المصير (١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٩) وعرضه بدء مفاوضات (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) . عرض على الجزائريين ان يختاروا واحداً من ثلاثة حلول : الانفصال ، اي

الاستقلال ؛ أو الفرنسية أو التشارك « حكم الجزائريين أنفسهم ، مستندين الى مساعدة فرنسا ، وفي اتحاد وثيق معها على صعيد الاقتصاد والدفاع والتعليم والعلاقات الخارجية^(٣٥) » . وقد كانت خطبته الموجزة تبين بوضوح ان للتشارك ميزاته .

كانت قيادة. منقسمة على ذاتها ، غارقة في صراعات داخلية والهجم الرئيسي لاعضائها عدم الظهور بمظهر بائعي التصفية ، هي التي واجهت المبادرة الفرنسية . ما كان أحد يستطيع التعبير بحرية عن افكاره ، وكانت خطة شال تستقطب انتباه كريم وبن طوبال وبوصوف وبن خده ، وكانوا يعتقدون ان الجنرال ديغول يريد الحصول على نصر عن طريق السلاح . اعلن بن طوبال : « ليس السلام إذا في الغد ، لاسيما أن سلطة ديغول على جيشه لا تزال بعيدة عن التوطد . . . طالما تحتفظ فرنسا بالامل في نصر عسكري ، ستبقى أفق السلام بعيدة . وعندما . . . نتوصل لاقتناعها باستحالة سحق ثورتنا ، حينئذ سيصبح السلام اكيذاً^(٣٦) » .

كانت ازمة القيادة هي التي تحدد موقف عباس ، وفرانسيس ومهري ويزيد^(٣٧) . فقد كانوا يعتبرون أن عصرًا جديدًا بدأ على صعيد العلاقات الفرنسية - الجزائرية واقترحوا عدم أقفال الباب أمام العرض الفرنسي تحت طائلة إفساد الوضع الدبلوماسي الجزائري . وكان رد الفعل الاكثر سياسية هورد فعل الامين دباغين ، الذي بعد أن ذكر بالحوادث المزعجة التي رافقت مفاوضات سوريا وفيتنام وتونس مع فرنسا ، نادى بـ « إجراء لا يسمح (لها) بأن تستعيد بيد ما تعطيه باليد الاخرى . . . إن وضع فرنسا ليس اقل صعوبة من وضعنا ، ويكفي تتبع الرسم البياني لتصريحات ديغول ، منذ عرض « صلح الشجعان » حتى إعلان اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ ، لادراك أن تلك التصريحات اكثر فأكثر ايجابية رغم بعض التراجعات ، بين الحين والآخر ، المعدة لتهديئة المعمرين والجيش الفرنسي في الجزائر . ومع ذلك فلا يجهل ديغول ايًا من صعوباتنا . والخلاصة أن ديغول مربوط بوزنامة محددة ، وانه ربما كان مضطراً بصورة أو بأخرى لارساء السلام في اسرع وقت ، وانه مدعو إذا لانجاز هذا السلام بالخضوع لبعض شروطنا^(٣٨) » .

كان رد الحكومة المؤقتة على الجنرال ديغول يعبر في آن معاً عن الخوف من الالتزام والخوف من تفويت الفرصة . فالذين كانوا يرون في العرض مناورة كانوا يقولون إن « الخيار الحر لا يمكن ان تتم ممارسته تحت ضغط جيش احتلال » . ومن لم يكونوا يشكّون بصدق الجنرال ديغول أصروا على الحصول « على نقاش بصدد الشروط السياسية والعسكرية لوقف النار » ، و« على ضمانات تطبيق الحق في تقرير المصير^(٣٩) » .

غدا الجدل حول نوايا الجنرال يهيمن منذك على النقاشات .

وإذ ردت الحكومة المؤقتة على عرض التفاوض بتعيين وزراء محتجزين (آيت أحمد ، وبن بلا ، وخيضر ، وبوضياف ، وبيطاط) كمفاوضين ، اكدت بذلك أنها « تخرج ديغول وتحكم

على مدى صدقه . لم يكن ذلك غير مخرج ، لأن الحكومة المؤقتة كانت تنتظر في الواقع إرساء قيادة جديدة . وفي المعسكر الجزائري كما في المعسكر الفرنسي ، كان الوضع الداخلي لا يزال يحول دون الانتهاء من اللغة المزدوجة . كان كل طرف يتقدم وهو يحاول تحييد معارضته . وسوف نتنظر حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٠ لتتم الاتصالات الرسمية الأولى .

١٧

هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة

(١٩٦٠)

كانت حكومة عباس الثانية تعتمد على دعم المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وقد برهنت على هذا الأساس عن قدرة فعلية على اتخاذ القرار . سرعان ما أعيدت الأمور إلى نصابها ، وحققت الحكومة نجاحات كبرى في الحرب السياسية . لكن اللجنة البيوزارية للحرب ، التي لم تقبل بسلطة هيئة الأركان على الولايات سوف تؤلب هذه الهيئة ضد الحكومة .

إعادة الأمور إلى نصابها

تمت هذه على مرحلتين . جرى إرسال مئات المقاتلين والضباط الموجودين في مدن تونس ومراكش إلى الحدود ، وقد خلقت هذه العملية احقاداً شديدة لدى كل من لم يكونوا يريدون العودة إلى جيش التحرير والذين لم يكن لهم من حام داخل الحكومة المؤقتة .

بعد ذلك ، أزاح وزير الداخلية ، الاخضر بن طوبال ، الرائد قاسي^(١) من قيادة قاعدة تونس ، وكان تابعاً لكريم ، وبأمر انطلافاً من شباط/ فبراير ١٩٦٠ إلى القيام بجولة محاضرات في تونس ومراكش لإعادة إرساء الثقة بـ الحكومة التي كانت زعزعتها كثيراً صراعات القيادة . وفي العروض التي قدمها بن طوبال للكوادر ، حلل اسباب أزمات جبهة التحرير التي كان يرى أنها ثلاثة :

- قوة الاندفاع الشعبي : « لقد دخل الشعب بكثافة ... في الثورة ولم يسمح ذلك في حدوث تطور منطقي ، ومنهجي وتدرجي (..) ، لم يسمح باختيار للرجال ، ووجه ضربة للسير الحسن للثورة . هذه اليقظة الجماهيرية سهلت (...) القمع (وسمحت) بإنقاص القوى الحية للشعب وبكبح اندفاع الثورة^(٢) » .

- الطموحات الشخصية : « (البعض) اتوا فقط بهدف ان يصبحوا قادة^(٣) » .

- سأم « من أتعبتهم الحرب وأنهكتهم حين طالت^(٤) » .

وقد رأى أن الوسيلة لتجاوز كل الازمات تكمن في « الطاعة وتنفيذ الاوامر » ، لاننا « إذا لم ننجح ، فليكن معلوماً لديكم أنه لا الجيدون ولا الارياء ستقيض لهم النجاة » . هذا التحذير ، الذي يعبر عن القلق الشديد ، يتوجه الى الانهزاميين الذين لا يستبعدون ، في نقاشات الصالونات ، أن يكون مصير الجزائريين كمصير الفلسطينيين او الجمهوريين الاسبان .

في هذه التأملات الغربية حول المشاركة الشعبية الكثيفة في الثورة ، يسطن طوبال اضطرابه الذي تطلقه السخرية ، ويرفض اي نقاش حول مضمون الاستقلال . « رأينا المناضل ، الجندي يعيش غير واثق من الغد وهو يطرح اسئلة كثيرة : هل ستواصل الثورة بعد اعلان الاستقلال ؟ . . . تلك اسئلة خطيرة لم يكن يمكن اي شخص أن يعطي جواباً عنها . . . يتخيل الجندي أنه مجرد فريسة لرصاص العدو (وأن) الحقوق المترتبة لآخوته الذين يبقون بعده سوف تُستلب لأنه ليس هنالك ما يضمنها^(٥) » .

أما القيادة المتشبثة بسلطة تعسفية ولا رقابة عليها ، فتدعي الحصول على الاذعان عن طريق الاقتصاد في الخيارات الواضحة . وبالرغم من اشتراطات قاعدة ترى في طرائقها علامات تنذر بمستقبل مثير للقلق ، لا تتخيل بعد أن اوامرها لن تعود تطاع تلقائياً . والغالبية من المقاتلين والمناضلين محرومون من أي منظور عمل خاص بهم ، لكنهم ناضجون للحاق بأي كان ، داخل الجهاز ، يفضح إفراط القادة في التساهل وتبرجزهم .

في الوقت الذي استلمت فيه هيئة الاركان وظائفها ، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ ، كانت الثورة الجزائرية تشهد مرحلة انحسار . الشقاق في كل مكان . ففي مراكش ، في حين كان المجلس الوطني للثورة يعقد جلساته ، حاول النقيب الزبير في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ أن يجل بالسلاح نزاعه مع رؤسائه ، وقد التحقت وحدات عديدة بوحداته ، وفي بداية عام ١٩٦٠ ، انتدبت الحكومة المؤقتة بن طوبال ومحمدي سعيد ليتوليا التفاوض معه . وبعد أن كفل ملك مراكش حياة الزبير وحياة رجاله إذا وضع حداً لعصيانه ، وضع هذا الاخير نفسه في حماية القوات الملكية المراكشية . إلا ان الزبير بدل رأيه فيما بعد ووضع مصيره بين يدي هيئة الاركان ، فحكمت عليه محكمة برئاسة العقيد بومدين والرائد محمد علاهم بالاعدام ، وجرى تنفيذ الحكم في الحال .

كانت مهمة هيئة الاركان اكثر دقة في الحدود الشرقية . وإذا استخلصت هيئة الاركان العامة دروس تجربة الرائد يدير البائسة قدرت أن تكوين جيش تقليدي لن يتحقق من دون دعم القادة المنبثقين من الحركة ، لذا حكمت لصالح مطلب الجنود الرئيسي : عودة الكوادر الذين اختاروهم لأنفسهم واطلاق سراح المعتقلين في سجون دندن وباجه Béja وتاج روبن . وقد جرى اطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة العموري ، الرواد بلهوشات ودرايه ومسعديه ، الخ ، وارسالهم مع النقيب بوتفليقة^(٦) الى حدود مالي ، بعد تكليفهم بغرس جيش التحرير الوطني وسط سكان الهقار وقوراره وتوات وتيديكلت في الصحراء الكبرى .

وقد جرى الحاق العسكريين المحترفين المحسوبين على كريم بالملكتب التقني وبمصلحة التسليح ومراكز التدريب ولم يعد لهم إذاً دور قيادي مباشر ، فقيادة مناطق العمليات عُهد بها إلى مقاومين . ففي الشمال (منطقة العمليات الشمالية) ، نجد بن سالم ، والشاذلي بن جديد^(٧) وعبد الغني^(٨) . وفي الجنوب (منطقة العمليات الجنوبية) ، في المنطقة التي على امتداد غماشة ، تسلم القيادة صالح صوفي ، وعبيد السعيد ، ومحمد علاق^(٩) . وعلى الحدود بين تونس والجزائر وليبيا ، وضعت القوات بقيادة محمود قنز^(١٠) . اضم الى ذلك ان هيئة الاركان العامة عمدت الى الصهر والمركزة السريعة للوحدات المسلحة .

كانت المشكلات شائكة اكثر ما يكون في المنطقة الجنوبية . وكانت معايير بارعة بين الجماعات السكانية الاساسية في غماشة وجماعات جبال الاوراس والشاوية في الهضاب العليا تسمح بنجاح العملية . وكان لملك الضباط طابع تمثيلي حقيقي ، فالضباط الآتون أصلاً من القبائل أوكلت اليهم أدوار ثانوية ، وواحد فقط من بينهم تم تعيينه قائد كتيبة . ولما كان العديد من الضباط الشباب في الولاية الثالثة قدروا انه سيطرت على اعادة التنظيم روح الانتقام ضد القبائليين ، فقد غادروا الحدود ليخرطهم كريم في مهمات دبلوماسية . وعلى الحدود المراكشية ، اعتبر ضباط الولاية الرابعة انهم وقعوا ضحايا الابعاد إذا قورنوا برفاقهم في الولاية الخامسة ، وسوف يكونون عام ١٩٦٢ بين الخصوم الاكثر تصميماً لهيئة الاركان . ويمكن أن نذكر من بينهم الملازم علواش والنقيب موهوب عبد القادر .

تقدم التماسك في الجيش الخارجي انطلاقاً من شباط/ فبراير ١٩٦٠ . الا أن الانضباط لم يعد يرتكز على القبول الحر من جانب المقاتلين بل على الاكراه . مذاك سوف يحكم على الفارين بعقوبة الاعدام ، وينفذ فيهم الحكم ، مثلهم مثل اللواطيين . وقد تحسنت ظروف المقاتلين ، لأنه مع تحديد الحصص الغذائية والرقابة الدقيقة على امانة الصندوق وُضع حد للتهريب الذي نتج عنه ثراء العديد من الضباط . أصبحت الادارة المالية اكثر صرامة ، وفي عامين حققت هيئة الاركان توفيرات ضخمة .

على الصعيد العسكري ، تخلت هيئة الاركان عن الاجتيازات بالقوة لخط موريس التي بدت مكلفة بالرجال وغير فعالة ومثبثة للمعنويات . غدا الهدف تثبيت الحد الأقصى من القوات الفرنسية على الحدود عن طريق ازعاجات سريعة لكن عنيفة ، تجمع استخدام المدفعية الثقيلة إلى استخدام المشاة . جرى هكذا التفكير بأنه سيكون إزاء المقاومة الداخلية عدد اقل من القوات وستتمكن من إعادة تنظيم نفسها عن طريق توزيع وحداتها على مساحات اوسع . وفي مراسلة هيئة الاركان مع الولايات شددت على إعادة النظر في التكتيك العسكري وضرورة سياسة تكوين للكادرات وارتباط بالشعب :

- على الولايات أن « تعود إلى طرائق عام ١٩٥٥ التي ادت الى نجاح جيش التحرير

الوطني . « ينبغي إذاً استبعاد تكوين الوحدات الكبرى ، وتحاشي المعركة حين يكون العدو قوياً ، وضربه حيث لا يكون يتوقع الهجوم . وقد املت هذا التكتيك صعوبة إيصال التسليح والقوات الجديدة الى الداخل .

- ينبغي توسيع مجالس الاقسام والمناطق والولايات لتدريب المزيد من الكوادر على ممارسة المسؤوليات .

- ينبغي تحسين العلاقات مع الشعب . « من دون الشعب ، لا شيء ممكن مهما تكن بطولة جيشنا (. . .) فإذا لم نفهمه ، وحكمنا عليه بشكل جماعي ، ولم نميز ما هو في مقدوره عما يعجز عنه (. . .) فذلك يتيح للعدو النفاذ الى صفوفه . . . » لا تُستبعد الطرائق القمعية التي تسهل للجيش الفرنسي التجنيد الكثيف للحركيين ، بيد أنه لا ينبغي اللجوء اليها إلا في الحالات القصوى ، « فالعمل المسلح ينبغي أن يضرب من لا يمكن استعادتهم او اصلاحهم ، اولئك الذين يدينهم الشعب بذاته بهدف الحصول على تأييده لا على استنكاره . باختصار ، ينبغي السعي لكسب الناس اكثر مما لانزال العقاب بهم إذا كان ذلك ممكناً . . . »^(١١)

لا جدال في فعالية جيش التحرير الوطني الخارجي بعد تشكيل هيئة الاركان ، ويؤكد ذلك تقرير بعثة التحقيق الفرنسية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة . « قبل عام ١٩٦٠ ، كان السياج المكهرب والعوائق السطحية تكفي ضد الخصم آنذاك ، الذي كان يحاول القيام فقط باجتيازات معزولة أو بمجموعات صغيرة . لكن بدءاً بخريف ١٩٦٠ ، وبفضل الوسائل التي بدأ يستخدمها العدو ، اصبحت اساليب الكشف تبدو اقل دقة . فاهجمات ضد المركبات المكلفة بالرقابة والتدخل اصبحت تخاض بمعدات أقوى وغدت اكثر فعالية^(١٢) .

فقد جيش التحرير الوطني ، ببطء لكن بشكل أكيد ، طابعه الأولي كجيش أنصار وتطور ليصبح جيشاً كلاسيكياً . كان يتألف من ٢٣ الف رجل ، ثمانية آلاف منهم في مراكز و ١٥ الفاً في تونس ، وتحت تصرفه كل المصالح : المعتمدية العسكرية ، الهندسة ، الامن العسكري ، الاشارة ، مركز الترانزيت والتدريب ، مرآب السيارات ، المفوضية السياسية ، الخ . كانت رقابة البحرية الفرنسية تحول دون تزود جيش التحرير عند الحدود المراكشية بالاسلحة الثقيلة ، لذا كانت الوحدات المتمركزة عند الحدود التونسية موضع عناية خاصة من جانب هيئة الاركان . كانت قبل الاوان ، جنين الدولة القادمة وستعطي الجيش الوطني الشعبي لاحقاً كل قاداته تقريباً^(١٣) . كان الجيش يضم عند الحدود التونسية ٢٣ جحفاً bataillon ، وخمس كتائب مساندة ، بتسليح ثقيل ومدافع غير مرتدة ، واربعة افواج مدفعية هاون ١٠٦ مم مستقلة .

يسمح تحليل ملاك الضباط في الشرق بتميز اربعة انواع من المقاتلين : الضباط المنبثقين من الحركة القومية^(١٤) ، مسؤولي الانصار الذي كان عدد منهم ضباط صف سابقين عادوا من الهند الصينية بعد الهزيمة الفرنسية^(١٥) ، العسكريين المحترفين ، موظفي الحرب المتمرسين بفن القيادة

والمعادين لأي حق للمقاتلين^(١١) ، الضباط الشباب المتخرجين من الاكاديميات العسكرية العربية الذين يتبعون مسؤولي الانصار والضباط المتخرجين من سان - ميكسين الذين اجتذبهم ، بحكم تكوينهم ، الضباط الجزائريون الأرفع رتبة الذين كانوا في الجيش الفرنسي . وهاتان الفئتان كانتا مطبوعتين بشدة بالنزعة القومية وبالفانونية^(١٢) .

نجاح في الساحة السياسية

كان اخراج الجزائر من دائرة القرار الفرنسي أحد الأهداف الاساسية الواردة في إعلان جبهة التحرير الوطني منذ اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ . وكان « تدويل » المسألة الجزائرية وسيلة الخروج من المواجهة الثنائية مع فرنسا . والحالة هذه ، فمنذ ولادة الحكومة المؤقتة في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ، بدأت السياسة الجزائرية لفرنسا تصادف على المستوى الدولي عوائق أقوى فأقوى . إن الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير دمر أسطورة الجزائر فرنسية ، فقد اصبح من تحصيل الحاصل مذاك ان الجزائر ستصير دولة . بقي شكل تلك الدولة غير اكيد ، لكن لم تكن اي سلطة على المستوى الدولي تجهل تلك الواقعة .

مذاك تسارعت الاحداث . ففي اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، كان العمل لصالح السلم يؤكد نفسه بوضوح . هكذا في السويد والمانيا وانكلترا وإيطاليا ، رخص التيار الاشتراكي الديمقراطي خفية لبعض اعضائه النافذين بأن يشكلوا لجان دعم للجزائر^(١٣) ، وممثلو جبهة التحرير الذين كانت تؤويهم سفارات تونس ومراكش اكتسبوا وضعاً شبه رسمي . وفي الولايات المتحدة ، ضغط الشيطان تشارلز بورتر وأدام بوويل على الرئيس ايزنهاور كي يتدخل . اصبحت بعيدة تلك الايام التي لم يكن استقلال الجزائر بهم خلاها غير نقابات A. F. L. - C. I. O التي كان يرأسها جورج مينني . وسوف يؤثر اتخاذ السناتور جون كيندي ، رئيس الولايات المتحدة لاحقاً ، موقفاً لصالح جبهة التحرير على الطبقة الحاكمة الاميركية . وقد بدأ رجال الاعمال يحدون حذو رجال السياسة : كروب (المانيا) ، أنيبيل (فيات - إيطاليا) ، ماتبي (ايني - إيطاليا) . وقد اتصلت هذه المجموعات بجبهة التحرير عن طريق الطيب بولحروف .

تكثف عمل الحكومة المؤقتة باتجاه الدول الاشتراكية . ففي ايار/ مايو ١٩٦٠ ، ذهب وفد بقيادة كريم الى الصين ، وفيتنام وجمهورية كوريا الديمقراطية ، وخلال مروره بموسكو اقام اتصالات غير رسمية بقيادة الاتحاد السوفياتي . وفي ايلول/ سبتمبر - تشرين الاول/ اكتوبر من العام ذاته ، زار فرحات عباس بدوره بكين وموسكو ، وفي آذار/ مارس ١٩٦١ كُلف الدكتور فرانسيس ، وزير المال ، بمهمة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وكنتيجة لتلك الرحلات وللاتصال بين كريم وخروتشوف في نيويورك عام ١٩٦١ ، تم توقيع عدة اتفاقات مع بلدان

* - مذهب شعبي يجعل من الفلاحين الطبقة الطليعية في بناء الاشتراكية .

الشرق . منحت الصين الحكومة المؤقتة دون اي شروط ، مساعدة بالمال والمعدات ، ووافقت على ان تكون في اكاديمياتها ضباط أركان وطيارين . وفعل الاتحاد السوفياتي الشيء ذاته ، لكن دون الاعتراف بالحكومة المؤقتة ، وقدمت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا مساعدة مادية أيضاً . ورغم صعوبات الفيتنام عرضت تقديم سلع لجيش التحرير الوطني ووضعت تحت تصرفه الكوادر العسكريين الجزائريين الذين بقوا في اراضيها بعد هزيمة فرنسا . الا ان الحكومة المؤقتة لم ترد ابدأ الموافقة على عودة اولئك العسكريين الجزائريين من فيتنام ، رغم الطلبات الملحة من جانب القيادة المركزية للشؤون الخارجية . فلقد كانت تشتهه بأنهم شيوعيون . وقد حلت بعثات دبلوماسية جزائرية ، رسمياً ، في يوغسلافيا والمانيا الديمقراطية .

في افريقيا ، لم تصل الجهود الفرنسية لاحتواء حركة التحرر الى نتائج حاسمة . وان استقلال غينيا ، ثم مالي ، وتجمعها مع الجزائر ومصر وغانا ومراكش داخل مجموعة الدار البيضاء ، دفعا البلدان الاكثر حساسية ازاء المسعى الفرنسي لتبديل موقفها من المسألة الجزائرية . وقد بين لقاء ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ في تونس بين الرؤساء عباس واحمدو واحيدجو (كامرون) ، وهاماني ديوري (نيجر) ومامادو ضيا (السنغال) التحسس المتعاضم من جانب البلدان الافريقية للمسألة الجزائرية . اعلن هاماني ديوري في ذلك اللقاء : « بعد اشهر من استقلال البلدان الافريقية ، وبعضها له علاقة مع فرنسا كالسنغال ، وغيرها ليس له علاقة كالكامرون ، وأخرى مدعوة لتكون لها هكذا علاقة كساحل العاج ، قررت هذه البلدان عقد مؤتمر ابيدجان^(١٨) . وفي قلب المشكلات التي عولجت . . . كانت المشكلة الجزائرية ، وقد تم الاتفاق فوراً بين الدول الحاضرة حول مبدأ النزاع الكامل للاستعمار واستقلال الجزائر . » واذاف مامادو ضيا امام فرحات عباس : « اننا نصر ببساطة على وضع العلاقات التي يمكن ان تكون لنا مع فرنسا تحت تصرفكم . وقد اعلنا فرنسا بذلك ، ولم نجد اي عداء ، او اية معارضة من جانب الحكومة الفرنسية^(١٩) . »

وفي العالم العربي ، توسع هامش حرية الحكومة المؤقتة حيال مصر وتونس ومراكش ، وسمحت اتصالات كريم المباشرة مع الرؤساء ناصر (مصر) وقاسم (العراق) ، والمارشال عبود (السودان) والملكين ابن سعود (شبه الجزيرة العربية) والسنوسي (ليبيا) بالحصول على دعم سياسي ومساعدة مادية اكثر اهمية مما في الماضي . اصبحت الجزائر تشارك بنشاط في اجتماعات الجامعة العربية وتحسنت علاقاتها بتونس ومراكش بشأن العديد من النقاط .

من شباط/ فبراير ١٩٦٠ الى ايار/ مايو ١٩٦١ ، تركت تونس قوافل الاسلحة تمر وسهلت عبور جيش التحرير الوطني عن طريق الجنوب . وفي ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، وقعت مع الحكومة المؤقتة اتفاقية تنص على ان كل سلعة او تجهيز يخصان الحكومة المؤقتة او جيش التحرير الوطني او الهلال الاحمر الجزائري معفيان من الرسوم الجمركية . وفي مراكش ، استقبل الملك محمد الخامس في آذار/ مارس ١٩٦٠ وفداً حكومياً جزائرياً ، وبعد النقاشات ، امر بإقفال

الفنصليتين الفرنسيتين في وجده وبوعرفة ، اللتين كان عملهما يعاكس الاهداف الجزائرية ، وقبل مبدأ وضع ٥٠٠ متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير الوطني ، ومبدأ السماح بمرور المعدات الاجنبية والمتطوعين الاجانب . ومع ذلك ، فإن اقتراب حل سياسي للمشكلة الجزائرية ، دفع تونس ومراكش لطرح مشكلات الحدود . لكن مراكش ، التي وجدت نفسها في وضع الاقلية ، داخل مجموعة الدار البيضاء ، بصدد هذه المسألة ، أوقفت مطالباتها وارجأت النظر فيها الى ما بعد استقلال الجزائر . أما تونس فلم تقف الموقف ذاته .

هكذا حازت الحكومة المؤقتة على نجاحات كبحت السياسة الفرنسية القائمة على القوة ورفعت معنويات الشعب الجزائري . كان جمهور الثورة الجزائرية واسعاً لدرجة ان معارضة الهند وفتور مصر ويوغسلافيا لم يمنعا الاغلبية في مؤتمر تداولي تمهيدي لدول عدم الانحياز^(٢٠) من اتخاذ موقف الى جانب مشاركة الحكومة المؤقتة .

لما كان النجاح الدبلوماسي للحكومة لصالح وزير الشؤون الخارجية ، فقد أعاد كريم تحسين موقعه داخل القيادة . والرجل الذي مني بإخفاق مدو في الجيش ، اخذ بثأره في ميدان ما كان شيء يعده له . كان لديه الحدق كي يثق بمعاونيه ويستخدم انتقاداتهم حياله ليقلبها ضد زملائه في الحكومة . أخذ عليهم غياب اي خطة طويلة الامد ، « وعدم اتخاذ موقف واضح » بشأن « حركة الوحدة العربية ، ومشكلة اسرائيل ، ومشكلة الاستعمار الجديد في افريقيا^(٢١) » وبذلك تعريض « عمل اوسع واعمق » للخطر . إذا كانت الحكومة المؤقتة تحقق نجاحات حقيقية في السياسة الخارجية ، فالعكس هو الذي يحصل في الداخل ، حيث تطالب هيئة اركان الجيش بالسلطة على الولايات .

هيئة الاركان ضد اللجنة البيوزارية للحرب

إذ تعهد كريم وبن طوبال وبوصوف امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية باخضاع كل شيء لنمو الجيش قدموا وعوداً تماثل خطورة الوفاء بها خطورة الاخلال بها . فتقوية مؤسسة لم يعودوا يشرفون عليها مباشرة كانت تعني نقل مركز سلطة الحكومة المؤقتة الى هيئة الاركان . أما عدم القيام بذلك فكان يعرضهم لمأخذ خيانة قرارات المجلس الوطني .

كانت هيئة الاركان تعتبر ان الولايات تخضع ، بشكل طبيعي ، لسلطتها . من صلاحياتها اذا ان تتلقى المساعدة المخصصة لها وتوصلها اليها . أما اللجنة البيوزارية للحرب* فكانت تعتبر انه لا يمكن هيئة الاركان ، المقيمة في الخارج ، ان تقود إلقوات الحدود . وبناء على تحريضها ، قررت الحكومة المؤقتة دخول هيئة الاركان الى الجزائر قبل ٣ آذار/ مارس ١٩٦١ . كانت المناورة ماكيافلية ، فإما تنفذ هيئة الاركان القرار وتخسر كل سلطتها على جيش الخارج الذي يعرف الجميع

*- التي كان في قيادتها كريم وبن طوبال وبوصوف

انه حاسم في الصراع القادم على السلطة ، دون ان تضمن مع ذلك قبول الولايات بها ، أو تنصل وتبقى فاقدة الخطوة معنوياً . كان وضع هيئة الاركان المصممة على البقاء على الحدود التونسية دقيقاً . لقد خاطر الرواد الزبيري ، وابن شريف ، وسواعي ، ورجاي ، والعقيد لطفي والرائد مبارك ، باجتياز خط موريس ، فلم ينجح غير الثلاثة الاوائل في اجتيازه ، بينما سقط عنده الباقون . أما العقيدان علي كافي والحاج الاخضر ، والرائدان اوسديق وبنوي ، فاستسلموا بعد عدة محاولات غير مجدية لاجتياز الحاجز لفكرة عدم العودة الى ارض الوطن . وقد برر تراجعهم رفض هيئة الاركان دخول الجزائر . كان هؤلاء رجالاً شجعاناً خلفهم خمس سنوات من القتال على الارض ، وبعضهم كالعقيد كافي ، كانوا قد اجتازوا خط موريس مرتين . والجميع ايدوا استقلال الولايات حيال هيئة الاركان .

استقوت اللجنة البيوزارية للحرب بدعم « الضباط الذين قاتلوا » لتخضع بعد ذلك لاغراء اتهام هيئة الاركان العامة بالتخلي عن قوى المقاومة الداخلية . هذه القوى المتروكة لشأها منذ سنوات ، سوف تصبح موضوع اهتمام كبير من جانبها . وبناء على توجيهاتها ، اوصلت اليها فدرالية فرنسا قرابة ملياري فرنك قديم . في الوقت ذاته ، تلقت المقاومة الداخلية اسلحة خفيفة مرسلة في سيارات برلمانيين جزائريين معدة لهذا الغرض . إن اللجنة البيوزارية للحرب التي خسرت الاشراف على جيش التحرير الوطني في الخارج لصالح هيئة الاركان ، حاولت أن تخرب الولايات في لعبتها . كان السباق الى السلطة مفتوحاً بين الهيئتين ، وفي الصراعات التي كانتا تتواجهان فيها ، اختارت هيئة الاركان العامة ، الميادين التي تريد أن تقاتل لاجلها واستندت الى قرارات المجلس الوطني للثورة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ .

كانت الخلافات الاخرى تتناول في جوهرها نقطتين اثنتين . فقبل كل شيء ، كانت اللجنة البيوزارية للحرب معادية لأي تضخيم لعدد افراد الجيش ، معتبرة ان تجنيد وحدات جديدة ستبقى مجمدة عند الحدود ، من بين الجزائريين اللاجئيين الى مراكش وتونس ، أمر غير مجلب والحال أن هيئة الاركان ، في الغرب ، بدأت تعبئة الجزائريين في مراكش^(٢٢) . ثم طالبت هيئة الاركان ، خلافاً لرأيها ، بتعبئة اطباء وطلاب . فالنسبة للطلاب ، تذرعت بضرورة ابعادهم « عن تأثير المذاهب المستوحاة من الخارج ، كالناصرية والبعثية ، والماركسية^(٢٣) » . وقد كافح وزير الشؤون الاجتماعية ، عبد الحميد مهري ، وقيادة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين هذا المشروع ، الذي لقي مع ذلك صدى في فدرالية فرنسا . فقد اوصى الفرع الجامعي^(٢٤) ، بناء على اقتراح الدكتور رشيد بنأباجي ، بتطوع الطلاب الذين لم يجتازوا امتحاناتهم خلال ثلاث دورات ، وهؤلاء فقط . الا ان طلاب Caen وغرينوبل ، الذين تطوعوا تلقائياً ، جعلوا اقتراحه غير ذي موضوع . التحق العشرات من الاطباء والطلاب في فرنسا بالحدود^(٢٥) ، وادت حركة الطلاب العفوية ودعم فدرالية فرنسا ، جزئياً ، إلى تغلب هيئة الاركان العامة على اللجنة البيوزارية للحرب .

خلاف مع الحكومة التونسية

هذه المناوشات الاولى سوف تمتد شيئاً فشيئاً الى المسائل السياسية . وقد فجر حادث صغير التناقضات المتراكمة ، حادث كانت امكنت تسويته في ظروف أخرى دون الكثير من الضرر . ففي ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦١ ، كانت طائرة فرنسية تقوم برحلة استطلاع على الحدود التونسية ففتحت المدفعية المضادة للطائرات النار عليها واسقطتها ، في الوقت الذي كانت تحلق فيه فوق مركز تدريب ملىق Melléque ، وهبط الطيار بالمظلة وسقط بين يدي جيش التحرير الوطني . ولما كان الحادث قد تم في الاراضي التونسية فقد طالبت حكومة بورقيبة بالتسليم الفوري للطيار ، وقبل القيام بأي مسعى لدى الحكومة المؤقتة ، بادرت الى فرض الحصار على الحدود ، وقطعت الماء ، واوقفت قوافل الاسلحة والتموين ، وحظرت حركة القوات .

كانت ردود الفعل ، في المعسكر الجزائري ، حيال التدابير التونسية متفاوتة . إذ أمرت الحكومة المؤقتة بتسليم الطيار الى السلطات التونسية . إلا أن هيئة الاركان راوغت ، مؤكدة ان الطيار قد مات ، فطلبت تونس عندئذ إعادة جثمانه . وحذرت الحكومة المؤقتة هيئة الاركان العامة من ان الجيش التونسي سيندخلك اذا لم تنصع الهيئة للطلب . امام هذا التهديد ، قررت هيئة الاركان ، في البدء عدم الخضوع ، لكن بعد الكثير من المفاوضات ، قرر العقيد بومدين ، من دون موافقة زملائه ، الانصياع لأوامر الحكومة المؤقتة . وقد اذله ذلك الى درجة أنه بكى ، ووجد نفسه من الناحية النفسية في وضع الدونية تجاه مرؤوسيه ، الذين جرؤوا الى التمرد المكشوف ضد حكومة عباس .

نددت هيئة الاركان بـ « تصلب الحكومة المؤقتة ، لاحتياج التونسيين ، بل بالاجرى حيال جيش التحرير الذي أريد إذلاله . . . بدل السعي وراء صيغ تحفظ الكرامة ، بالرد اولاً بالحزم في وجه التهديدات والتهويل ، وبدل القبول في الحالة القصوى بامتحان قوة (مع التونسيين) نحن مقتنعون بأنه كان انتهى بمرح مشرّف ، قيل لنا أن الثورة ستفكك ، وان التونسيين على وشك أن يعلنوا عبر الراديو والصحافة عن عصيان مزعوم لهيئة الاركان العامة ضد الحكومة^(٢٦) » . كان الطابع السجالي للاتهام بديهيّاً ، وقد وظفت هيئة الاركان الشعور المعادي لتونس لدى المقاتلين لتكشف امامهم خلافاتها مع اللجنة البيوزارية للحرب . لم تكن فكرة امتحان قوة مع تونس إذاً مجرد حيلة .

في الواقع ، كان العدو وخطا شال وموريس خلف جيش التحرير ، وكانت ذخيرته ، وماؤه ، وتموينه تتوقف جميعاً على الارادة الطيبة للسلطات التونسية التي تعرف بدقة ما لديه من وسائل وقوى . زد على ذلك ان استراتيجية جبهة التحرير الوطنية الضيقة قطعها عن السكان التونسيين وعن بعض القادة الدستوريين^(٢٧) المتضامنين مع معركتها . كانت الأعمال الرعناء والتصرفات الخاطئة تجاه السكان من جانب مقاتلين لا رقابة عليهم ، تسمح للرئيس بورقيبة بتأليبهم ضد جيش التحرير الوطني ، بصفته (اي بورقيبة) نصيراً لحل على مراحل للمشكلة الجزائرية .

ضمن هذه الشروط ، فإن جعل مقاتلين قليلي التسييس يعتقدون بأن الخلافات مع الحكومة التونسية (حيث للثورة الجزائرية مدافعون عنها) ينبغي حسمها بالسلاح ، إنما يعبر عن تقدير مغلوط وقلّة نضج في آن معاً . ويلزم التسليم بأن القادة العسكريين الجزائريين الذي لم يفكروا إطلاقاً ، في فترات التوتر مع مراكش ، بعلاقات على أساس المواجهات العسكرية ، تصرفوا مع التونسيين تبعاً لقوالب صنعتها الايديولوجية الاستعمارية التي تمنحهم تفوقاً حربياً .

استقالة هيئة الاركان

سَمَّ الخلاف مع الحكومة التونسية بشأن الطّيار العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان ، فقدمت هذه الاخيرة استقالته في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ إلى الحكومة المؤقتة ، مقرونة بتأكيدات ديماغوجية . وقد فضحت هيئة الاركان بوجه خاص الفوضى المالية لدى الحكومة المؤقتة ، وسياستها التونسية ، لكنها لم تشر اطلاقاً الى مطالبته بفرض اشرافها على الولايات ، التي كانت نقطة انطلاق النزاع .

على الصعيد المالي ، شددت هيئة الاركان على التأخر في انشاء لجنة حسابات الامة التي كان « إرساؤها يخاطر بأن يُحدث أكثر النتائج شؤماً عن طريق كشف درجة الفوضى ، والجانب من التدجيل ومن الشعوذات الداخلية في القضايا المالية ، اللذين يسودان كل الوزارات تقريباً . وقد لقيت التوصية المتعلقة بالارساء الصارم لادارة سليمة للموازنة المعاملة ذاتها . ذلك أنه واضح انه ليست هنالك ادارة سليمة حين توجد في بعض القطاعات اهتمامات بدرجات ورتب وترقيات أو حين نشهد تتابعاً مستمراً ومنتظماً لتنقيلات فوضوية بمقدار ما هي غير منتجة(٢٨) » .

جرى التشهير أيضاً بسياسة الحكومة المؤقتة تجاه تونس ، وكانت الانتقادات تستهدف بوجه خاص الرئيس بورقيبه وكريم بلقاسم . وقد سعت هيئة الاركان بشكل واضح وراء حلفاء بين القادة المسجونين . « نحن ، مناضلي القاعدة ، لا يسعنا الامتناع عن التشديد على وجود تناقض فاضح بين هذه السياسة التونسية للحكومة المؤقتة ، الضعيفة والمتعرجة بشكل واع ، والموقف الحازم لاخواننا في قصر توركان(٢٩) . ولكي لا نخفي شيئاً ، لن نتردد في الفضح ، في قول كل شيء ، لأنه ينبغي قول كل شيء . إن كون بورقيبه يحاول بصورة مأكرة أن يُبرز بعض القياديين الذين يقدمهم كالباقين الاخيرين من اتجاه تاريخي [إشارة الى كريم] يبدو لنا كما لو كان يمّوه نوايا أعمق مكرراً ، لأنه لا يسعنا الامتناع عن التفكير بأنه يحاول ان يبعث عبرهم الى الحياة مشكلة إثنية انطرحت بشكل مؤلم ، قبل وقت غير بعيد ، عشية ثورتنا البائسة(٣٠) . هل ثمة حاجة ليكون المرء مثقفاً بارعاً كي يكشف الاصل الاقليمي لكل اولئك الذين وضعوا أنفسهم في نصيب المحبة الرئاسية ؟ لن نوجه الالهانة الى كل الذين جرى الاشتباه بأنهم تورطوا في اللعبة(٣١) . إن الرئيس التونسي لن يتردد غداً في استخدام وسائل اخرى ، ومد ستسح له الفرصة سوف يجعلنا نصطدم بمشكلات انسانية صعبة الحل على الحدود الجنوبية الجزائرية - التونسية . أضف الى ذلك انه لم يمتنع يوماً عن الضغط على السكان الفقراء لنسوّف كي يطالبوا بالهوية التونسية(٣٢) » .

تستحق الاتهامات الموجهة ضد كريم التسجيل ، لأن سياسته حيال تونس لم تكن تختلف في شيء عن سياسة الوزراء الآخرين في الحكومة المؤقتة . إن الاستراتيجية الوطنية بوجه الحصر تجري كل واحد على أن يستنفر كل عون دون ان يغيب عن نظره أن اي انحياز الى سياسة حليف خارجي أمر مدان سياسياً . ففي الغرب ، كان التعاون كبيراً بين مصالح الاستخبارات الجزائرية واوقفير ، عميد الشرطة المراكشية ، لكن لم يغامر اي قيادي في المعسكر الجزائري في فضحها .

كان كريم يتولى المهمة العقوق المتمثلة بتسوية المشكلات الملحة مع تونس . وكانت تلك ايضاً هي حال معاونيه في بعثة تونس ، الرائد قاسي والمحامي بو زاده ، المنشدين اليه بالتضامن الجغرافي ، فعلاقتها مع السلطات التونسية كانت مزدوجة . فإذا كانت جيدة في الظاهر ، فهي تبقى ، في الحقيقة ، يحفزها همُّ رفع العوائق من أمام حرية حركة جيش التحرير ، ولا تمنعها اطلاقاً من استعمال لهجة معادية لبورقييه مع حلفاء الجزائر الآخرين^(٢٤) ، كما في الهيئات القيادية لجبهة التحرير .

في التقرير الذي قدمه كريم الى المجلس الوطني للثورة في آب/ اغسطس ١٩٦١ ، يشير الى العلاقات مع تونس بهذه التعابير : « . . . يتميز تفحص عملنا . . . ايضاً بوجه سلبية . . . يكمن اهمها في العلاقات الجزائرية - التونسية . إن مناورات بورقييه ، الهادفة الى اقتطاع جزء من اراضي الجزائر الصحراوية ، وسياسته التقسيمية للعالم العربي وافريقيا ، واخيراً موقفه الواسطي الذي غالباً ما يكون لصالح فرنسا والغرب ، أساءت جميعها لسياستنا الافريقية ، والعربية بوجه خاص ، اي . . . الى رافعتين اساسيين للعمل باتجاه العالم الخارجي . . . » .

في مواجهة موقف هيئة الاركان ، كانت سلطة الحكومة المؤقتة تتوقف على موقف اللجنة البيوزارية للحرب ، وهو ما لم تكن تجهله هيئة الاركان . لذا ركزت هجماتها ضد كريم ووفرت بن طوبال وبوصوف اللذين سيلعبان ، طوال فترة لن تنتهي إلا مع وقف النار ، لعبة ملتبسة بأمل أن يجيراً لصالحها النتائج .

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمفاوضات مع فرنسا

حالاً بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٩ ، حددت الحكومة المؤقتة مراحل المفاوضات مع فرنسا واجراءاتها . قررت قبول المناقشة في العمق واخضاع كل اتفاق عسكري لاتفاق سياسي ، لكن ارادت ان تكون المحاور الوحيد للحكومة الفرنسية . هذه هي الخطوط العريضة لموقفها :

- ينبغي لمناقشة المشكلة الجزائرية في العمق ألا تستبعد مبدأ اللجوء الى تقرير المصير . « ثمة هنا ضرورة تكتيكية . في الواقع ، بما أنه اكيد أن الحكومة الفرنسية سترفض تقرير المصير ، لا سيما

منذ اختار الجنرال ديغول التشارك* ، وستبذل أقصى جهدها لجعل التفاوض يدور في العمق ، علينا ان نحافظ باللبس الى تقرير المصير كوسيلة ضغط في كل مرة يصل فيها النشاط في العمق الى المآزق .

- على الصعيد الاقتصادي ، إن الحكومة المؤقتة مستعدة لتقديم كل التنازلات التي تحفظ ، في نظرها ، سيادة الدولة . تقبل ادخال الجزائر في المنطقة الحرة ، واتفاقاً نفيماً ملائماً لمصالح فرنسا .

- ترفض الحكومة المؤقتة في موضوع الدفاع ، كل تعاون في المستقبل بين جيش التحرير والجيش الفرنسي ، وتستبقي مبدأ تأجير قاعدة مرسى الكبير ، ربما لفرنسا ، لكن ليس لحلف شمال الاطلسي .

- يمكن الاوروبيين ان يندمجوا في الامة الجزائرية ، ويحتفظوا بلغتهم ، وبأحوالهم الشخصية ، لكن لا مجال للقبول بأي نظام قائم على الامتيازات .

في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ ، عرض الجنرال ديغول من جديد بدء المفاوضات . وفي ٢٠ حزيران/ يونيو اجابت الحكومة المؤقتة بالايجاب وانتدبت عضوين من المجلس الوطني للثورة ، هما محمد بن يحيى ، واحمد بومنجل ، ليمهدا للقاء بين الجنرال ديغول وفرحات عباس .

أبلغ المندوبون الفرنسيون الشروط التي يمكن تنظيم المفاوضات على اساسها ، وقد كانت تلك الشروط بالغة القساوة بالنسبة للحكومة المؤقتة التي حطرت عليها اي اتصال بالعالم الخارجي وبالوزراء المسجونين . وقد انتهت محادثات ميلون (٢٥ - ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٠) الى الاخفاق . بعد ذلك مباشرة ، علمت الحكومة المؤقتة ان الجنرال ديغول استقبل ، دون علمها ، مجلس الولاية الرابعة ، بقيادة الرائد سي صالح ، ليناقش معه وفقاً للنار . وقد عم الاحباط قيادات جيش التحرير . واللوحة المشائمة التي رسمها آنذاك فرحات عباس بصدد الوضع تعطي صورة مذهلة عن هبوط معنويات الاوساط القيادية .

كتب في آب/ اغسطس ١٩٦٠ : « يُحسُن الانطلاق من الملاحظات التالية :

أ) يصبح اكثر فأكثر استحالة اجتياز الحواجز لتغذية الثورة داخل البلد .

ب) لا يمكن مراكز المقاومة ، ليس فقط التقدم نحو النصر ، بل حتى أن تواصل الحياة طويلاً اذا لم تتوفر لها القيادة ، ولم يتعزز وضعها بقوات جديدة ، وتسليح فعال ومبلغ كبير من المال .

ومن هذه الملاحظات يمكن استنتاج ما يلي :

* - التشارك بين الجزائر وفرنسا

أ - بقيت مراكز المقاومة معزولة عن الخارج ومعزولة بعضها عن البعض الآخر .

ب - ثمة أكثر فأكثر جبهتا تحرير وطني مقطوعتان الواحدة عن الأخرى ، الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية .

ج - حلّ ، أكثر فأكثر ، محل انعدام الأمن الدائم للمحتل مع ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن توقعها ، انعدام الأمن الدائم لجيش التحرير (لم يكن بإمكان هذا ان يبقى على العموم أكثر من اثني عشرة ساعة في القرية ذاتها) .

د - أكثر فأكثر ، ستستحق الحكومة المؤقتة - إذا لم تسع وراء وسائل تعديل هكذا وضع جذرياً وتطبيق تلك الوسائل - أن تسمى « المنظمة الخارجية للعصيان » دون أي صلة بالداخل ، وينتج عن ذلك الكثير من العواقب السياسية . إذا كانت عزلة الداخل متلازمة مع عزلة الخارج ، فلقد نتج عن ذلك إتاحة الفرصة للفرنسيين كي يسجلوا مكاسب مهمة على الصعيد الاقتصادي ، والاداري ، والاجتماعي والبشري . إذا لم يكن الشعب مع فرنسا ، فينبغي بالمقابل أن يكون المرء متفائلاً كي يؤكد أنه مع الحكومة المؤقتة. لقد جرى تفكيك البنية التحتية العضوية في المراكز المدنية ، وغدت هذه البنية أكثر فأكثر انعداماً في الارياف (٣٥) » .

أما هيئة الأركان فكان لديها تقويم آخر للوضع . « (. .) إذا لم يُجر توجيه عدد من الكوادر وقدر مهم من المعدات إلى الداخل ، فقد كانت هنالك ظاهرة جديدة على صعيد الاستراتيجية العسكرية (. .) . وجود قوة مهمة على الحدود الشرقية والغربية ، والنفوذ إلى الصحراء (جبهة مالي وجبهة ليبيا) الذي دفع الفرنسيين إلى جعل التربيع يتقصف وأتاح للداخل ان ينفجر إلى حركات غوار ويعود إلى طريقة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ (. .) . إزاء الأهمية التي أخذها الجيش على الحدود ، حصل تحوّل (. . .) أُريدت إشاعة الاعتقاد بأننا ، على الصعيد العسكري ، في حالة من الدونية وبأن ميزان القوى في وضع يجعل من الضروري أن نتفاوض مع فرنسا مهما يكن الثمن (٣٦) » .

إن جهاز جبهة التحرير ، المتحول بنظره نحو نفسه ، عثت نظره هذا الوجوه العسكرية للنزاع ولم يدخل في حساباته العمل الشعبي . كان للمعتدين كما للراديكالين رؤية مجردة للواقع وكانوا يتصورون الشعب الجزائري ككتلة خارج امكانية ان تمارس تلقائياً أي عمل يؤثر على مصيرها . وسوف تأخذهم على حين غرة تلك التظاهرات الوطنية الهائلة للجماهير المدنية ، التي بدأت في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ . كانت شعارات تلك المظاهرات : « عاشت الحكومة المؤقتة » « عاش الاستقلال » ، « فليعيش فرحات عباس » .

لكن بمواجهة حركة جماهيرية لا مثيل لها في تاريخ الحرب ، تكشف مدى تأثير النزعة القومية على المجتمع بكامله ، عمد فرحات عباس ، الذي كان يأسف قبل اشهر لغياب الدعم الشعبي للحكومة المؤقتة، إلى دعوة المتظاهرين كي يعودوا إلى بيوتهم : « المعركة التي خضتموها اتخذت

حجماً عظيماً . . . هذه المعركة يجب أن تتوقف الآن (٣٧) . . . اما هيئة الأركان فلم تجد ما تعينه على هذه الرؤية للصراع ، ذلك أن رؤياها الخاصة بها لم تكن تأخذ بالحسبان الا صراعات الجهاز داخل جبهة التحرير ، التي يبقى الشعب مجرد مساعد بالنسبة اليها .

١٨

ازدواجية السلطات

(١٩٦٢ - ١٩٦١)

إذ استجاب الشعب الجزائري لنداء جبهة التحرير الوطني ابتداء من عام ١٩٥٤ ، فقد اذان الاستعمار بشكل حاسم . لا أخطاء القادة ، ولا التنظيم الضعيف لقوى الثورة ، ولا هزال الامكانيات ، أثرت على تصميمه . وقد تضافر فشل سياسة التهدة ، واستحالة إيجاد محاور غير جبهة التحرير الوطني مع انضمام الرأي العام الفرنسي بشكل مكشوف أكثر فأكثر الى فكرة حل متفاوض عليه ، لتسريع ساعة السلم .

فشل التهدة

منذ وصول الجنرال ديغول الى السلطة عام ١٩٥٨ ، كان في حوزة الجيش الفرنسي كل الوسائل البشرية لاختضاع جيش التحرير الوطني . كان المنظرون للتهدة يعتقدون ، بالضغط بسبب المصالح التي يدافعون عنها ، أن الشعب الجزائري « كتلة عديمة الشكل وجامدة » يمكن التلاعب بها على الخاطر . واذا كانت التجربة في الهند الصينية بينت لهم أنه ليس ثمة نهاية عسكرية صرفة في حرب عصابات ، الا انها لم تعلمهم ان وجود منظمات ثورية ليس سوى التعبير عن الحاجات والتطلعات الشعبية . بالنسبة اليهم ، فإن الشعب الجزائري رهان ينبغي أن تستعيد جبهة التحرير الاشراف عليه ، والجيش الفرنسي يحدد لنفسه هدفاً هو إنزال الهزيمة بالجزائريين للتغلب على جيشهم . لقد تحولت الجزائر الى معسكر اعتقال واسع .

إن استخدام « اشكال صغرى وانتقائية لآبادة البشر أدى إلى خضوع الجماهير بنتيجة تدمير الاعصاب والعزل والارهاب » وضاعف بطريقة غير مباشرة من المحرّضات الاساسية التي كانت تدفع الشباب المسلم الى اعتبار الانتقال الى جبهة التحرير الوطني كالمخرج الوحيد من مصائبه وآلامه ! .. »^(١)

ضمن هذه الشروط ، لا يدهشنا أن نرى الضباط الفرنسيين وقد بلبلهم وهزهم بقوة رد الفعل الوطني للجماهير الجزائرية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، قال احدهم : « لقد أصبنا بديان

بيان فو* نفسية حقيقية . . في ١٦ ايار/ مايو ١٩٥٨ ، لم نكن نمسك الوضع العسكري وكان الجميع يهتفون « عاشت فرنسا » ، اما اليوم فقد ربحنا على الصعيد العسكري ، لكن الناس يهتفون « عاشت جبهة التحرير »^(٣) .

لقد أصيب جيش التحرير الوطني جدياً في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، الا انه اعاد مع ذلك تكوين قواه^(٤) . وبفعل ارادة الحرية لدى الشعب الجزائري ، لم يكن الجيش الفرنسي قادراً على تصفية جيش التحرير رغم تفوقه التقني والعديدي . لكن هذا الاخير أيضاً لم يكن قادراً على احراز النصر ، وان هزيمة الامبريالية ستكون سياسية ، إذ ان الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على الاستمرار في حرب ، لا تتوقف إلا لتنتقل من جديد ، دون رؤية اقتصادها يتلف ونزعتها الاصلاحية الاستعمارية في افريقيا تمنى بالفشل . فضلاً عن ذلك ، إن الاصلاحات السياسية والعسكرية التي تحاول تأخير استحقاق محتوم على المدى الطويل كان يقضي عليها عمى الاوروبيين والجيش ، فلقد أفسد موقفهم من السكان الجزائريين كل فكرة تعايش .

لفترة ما ، تأمل الجنرال ديغول ان يشهد تكوّن قوة سياسية تقف في الوسط بين انصار الجزائر الفرنسية والمدافعين عن الاستقلال . وكان ثمة اعتقاد بإمكانية تجنيدها من داخل البورجوازية التي اغتنمت بنتيجة خطة قسنطينة وتمويل الجيش ، ومن كادرات الوظيفة العامة . لكن المستفيدين من الارتقاء الاجتماعي لم يكونوا يريدون الوقوف في وجه الحكومة المؤقتة وكانوا يراهنون على تباين داخلي في صفوفها . أضف الى ذلك أن أياً منهم كان لا يزال يتذكر المصير البائس للشيخ شريف بن بليص الذي شجعه بعض قياديي جبهة التحرير على الدخول في لعبة الجنرال ديغول إلا أنه سقط برصاص قسم من هذه الحركة معادٍ لقوة ثالثة . كانت لجان النواب ، ومن ضمنها النواب الجزائريون تتبع فدرالية فرنسا او الولايات . وفي الجزائر العاصمة ، كان كبار الموظفين الجزائريين في الحاكمة العامة ، ومن بينهم صالح بو عكوير يشكلون مكتب استخبارات لصالح الحكومة المؤقتة ، فالوطنية تطيع كل الاوساط . واستناداً الى ألين جاكوب ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، « كانت هنالك مذكرة يتداولها الموظفون المسلمون الذين كانوا يهددون بالاستقالة الجماعية إذا لم يتم وقف القمع^(٥) » .

لم تجد الحكومة الفرنسية شركاء يمكن أن يجنبوها مواجهة مستكرهة مع جبهة التحرير . ووفقاً لموريس شال « . . . سوف تحاول الحكومة ودعامتها السياسية إنشاء حزب حيادي ، قوة ثالثة معدة لامتداح السياسة الحكومية ، سياسة التشارك بين فرنسا والجزائر . ورغم جهود ضخمة من جانب الادارة ، فشلت القوة الثالثة ولم تتوصل يوماً إلى اتخاذ حد أدنى من الوجود المتناسك^(٥) » .

* - كانت معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ المعركة الحاسمة التي أدت هزيمة الفرنسيين فيها بشكل ساحق إلى خزوجهم من فيتنام (م) .

ما من صراع كولونيالي أبرز وزن العنصرية والنزعة المحافظة في المجتمع الفرنسي قدر ما فعلت حرب الجزائر . فإذا كان اليمين واليسار منقسمين على الصعيد الاجتماعي ، فقد وجدنا نفسيهما متفقين للحيلولة دون تحقيق مطلب الاستقلال . وكما يقول ستيفان برنارد ، وهو مصيب في ما يقول : « إذا نظرنا الى الاحساس العميق لا الى المذاهب والعادات الفكرية ، فلقد جرى اعتبار حماية المواقع الوطنية والدفاع عنها اهم من النضال الى جانب المستعمرين لأجل الدفاع عن حقوقهم^(٦) » . حتى عام ١٩٥٨ ، اعتبرت الاحزاب السياسية الفرنسية المسألة الجزائرية مشكلة ثانوية .

حين وصل الحزب الاشتراكي الفرنسي الى السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ ، نفذ سياسة اليمين ودافع عن الوضع القائم الاستعماري . اما الحزب الشيوعي الفرنسي فصوّت في آذار/مارس ١٩٥٦ لصالح السلطات الخاصة التي زادت من حدة المجهود الحربي ، وذلك ليحافظ على تحالفه مع الاشتراكيين . لذا فإن تكييف الرأي العام مع اسطورة رسالة فرنسا التحضيرية أعطى اللوبي الاستعماري خطوة لا تتناسب اطلاقاً مع قوته الحقيقية . وليست نشاطية جبهة تحرير مرهقة بالمهام العملية وغارقة في معارضتها المسلحة للحركة الوطنية الجزائرية هي التي كان باستطاعتها ان تعدل سريعاً اتجاه الرأي العام الفرنسي . لم يكن العداء للاستعمار يجد الناطقين بلسانه في المنظمات الكبرى للطبقة العاملة ، بل في الاقليات الهامشية . وكان بعضها يأتي من اليسار المسيحي ، الوارث المثل العليا للمقاومة وللكتوليكية الاجتماعية (كهننة من إرسالية فرنسا ، الشبيبة العاملة المسيحية ، مركز المثقفين الكاثوليك) ، والبعض الآخر من الاوساط الالهية (فوضيون ، تروتسكيون ، يسار جديد) . هذه الاقليات ، وحدها هي التي ساندت في تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩٥٥ ، ثم في عام ١٩٥٦ ، حركة المستدعين للجندية ، ووقفت ضد ارسال القوات الى الجزائر . ولما كانت عاجزة عن تعطيل مجهد الحرب ، فقد انخرطت في مساعدة المقاومة الجزائرية وخلق شبكات الدعم لجبهة التحرير الوطني (١٩٥٧ - ١٩٦٠) مع فرانسيس جانسون ، ثم حركة المقاومة الشابة مع جاك بيرتليه ، ثم الحركة الفرنسية المعادية للاستعمار مع هنري كوريتيل^(٧) .

سهّل وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في أيار/مايو ١٩٥٨ تطوراً تدريجياً للاوساط القيادية بصدد المسألة الجزائرية . فقد سمح لليسار ، الذي تحرر أخيراً من كل مسؤولية واصبح في المعارضة ، بأن يفسح في المجال ، بشكل افضل ، لنمو الحالات الجذرية داخله . هكذا تعبأ المثقفون والشبيبة الطلابية ضد الحرب . في ٥ ايلول/ سبتمبر ، وقع ١٢١ كاتباً بياناً « حول حق العصيان في حرب الجزائر » . وفي ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ، دعا الحزب الاشتراكي الموحد والاتحاد الوطني لطلاب فرنسا إلى لقاء جماهيري من اجل السلم وجمعاً اكثر من ١٥ ألف شخص . عززت المعارضة المتعاضمة للحرب قناعة الجنرال ديغول بأن الجزائر ستحتضن بالاستقلال . ففي حين رفض في ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٠ فكرة ميلون جديدة (« طالما يعطى الكلام للسكين ،

لا يمكن التحدث في السياسة ») ، وافق في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر على وجود جمهورية جزائرية قادمة . ولم يؤد الانقلاب الفاشل للجنرالات شال وزيلر وجوهو (نيسان/ ابريل ١٩٦١) ، الذي كان يهدف الى اقفال الطريق امام سلام متفاوض عليه ، الى اي اعادة نظر في مقاصد الجنرال ديغول ، لكن المفاوضات التي كان متوقفاً ان تبدأ في شهر نيسان/ ابريل في إيفيان لن يجري افتتاحها إلا في ٢٠ ايار/ مايو بعد أن تراجعت الحكومة الفرنسية عن فكرة اشراك الحركة الوطنية الجزائرية فيها الى جانب جبهة التحرير الوطني .

فرحات عباس معترضاً عليه

في ايار/ مايو ١٩٦١ ، كانت هنالك نقطة واضحة : مسألة السلطة في قلب الازمة الداخلية لجبهة التحرير ، التي ستكون المفاوضات مع فرنسا حقاً لها . في حين واصلت هيئة الاركان تركيز هجماتها ضد كريم ، فإن المركزيين السابقين ، وبينهم بن خدة ودحلب ، اتخذوا مرمى لهم فرحات عباس ، المشتبه بأنه يتورط في لعبة الجنرال ديغول ويفتقر الى الحزم بصدد قضية الصحراء .

مهدّ الرئيس الفرنسي لافتتاح المفاوضات باتصالات غير رسمية ، لامع الحكومة المؤقتة بوصفها قيادة جماعية ، بل مع فرحات عباس بصفته الشخصية . رأى المركزيون السابقون ، باستثناء عبد الحميد مهري ، ان الهدف من هذا الاسلوب هو زعزعة القيادة من الداخل واختيار محاورين مناسبين من بين اعضائها . وقد تعزز هذا الشعور ، في نهاية اللقاء الذي تم في شباط/ فبراير ١٩٦١ في سويسرا بين جورج بومبيدو وبرونودولوس من جهة ، وبومنجل وبو لحروف من جهة اخرى . ووفقاً للتقرير الذي قدمه بو لحروف لبن طوبال ، تحاشى احمد بو منجل إثارة مسألة الصحراء في الجلسة الاولى ، كما انه لم يطرحها أيضاً في الجلسة الثانية ، رغم انه كان متفقاً على ان يتم ذلك . وفي النهاية فإن بو لحروف هو الذي اثار المسألة امام بومبيدو ، لكن هذا الاخير تلمص من اي جواب ، قائلاً : « لست إلا المؤتمن على فكر الجنرال » .

انطلاقاً من هذه العناصر الواهية التي الشك على مقاصد فرحات عباس ، الذي جرى الخلط ، خطأ ، بين مواقفه ومواقف بو منجل . وقد قُدم تقريران للحكومة حول المحادثات مع بومبيدو ودي لوس : تقرير بو منجل ، المتشائم بصدد فرص عقد اتفاق ، وقد قدم إلى الحكومة ، وتقرير بو لحروف ، المتفائل بالاحرى ، والاكثر انسجاماً مع وجهات نظر عباس ، وقد قدمه الى بن طوبال . وفي الواقع كان هناك حافزان يحركان المركزيين السابقين : فمن جهة ، اعطتهم الاتصالات السرية انطباعاً بأنه يجري استبعادهم من اللعبة ، ومن جهة اخرى ، لم يكن يبدو لهم أن نزع فرحات عباس لاثارة الذعر من دون داع تسهل الشروط الداخلية لتسوية مع فرنسا . وبالنسبة لسعد دحلب ، « يمكن الوثوق بفرحات عباس حين نكون اقوياء لا حين نكون ضعفاء . إن حكومته لن تصنع السلم ولن تصنع الحرب ، وهو ، بممارساته كبرلماني قديم

واستعجاله للفراغ من المسألة ، سوف يُفقد حتى فكرة التفاوض حظوتها . ستكون تلك كارثة للجميع^(٨) .

في معرض المفاوضات مع فرنسا ، ظهرت ثلاثة مواقف في اوساط القياديين :

- جعلت هيئة الاركان من حل الازمة الداخلية ، بمعنى آخر من الاعتراف بسلطتها على الولايات ، شرطاً مسبقاً لافتتاح المفاوضات . لم تكن تريد المخاطرة بنقل الصراع بين القادة الى داخل البلاد .

- طالب بن خده ، أحد قادة المعارضة للحكومة ، بدعوة المجلس الوطني للشورة الجزائرية الى الانعقاد لتحديد أرضية المفاوضات بوضوح . كان يرى أن الوضع لم ينضج بعد للوصول الى خلاصة . ينبغي إذاً اتخاذ كل التدابير لتحاشي نزع التعبئة ، وتأمين تلاحم الجبهة الداخلية ، ووزن عواقب فشل للمفاوضات .

- كانت الحكومة المؤقتة معادية لأي انعقاد للمجلس الوطني ، إذ كانت تخشى تصلب اعضائه وتندرع بوساطة حكومات اجنبية لمعارضة اي تأجيل للمفاوضات . الا انها قدمت مع ذلك تنازلات لمعارضيهما ، وقد ظهر اهتمامها بطمأنتهم في تركيب الوفد المنتدب^(٩) ، لكن هيئة الاركان التي استمّزج رأياها في ان تتمثل باثنين من اعضائها لم توافق على الانضمام الى الوفد الا بشرط تلقي أمر كتابي . وهكذا كانت تعطي الانطباع بأنها لا تشارك في المفاوضات إلا لكي لا تعصى الحكومة .

فشل المفاوضات

كان الجزائريون يعيشون في انتظار حل لمشكلاتهم . ما بدا مستحيلاً بالنسبة لعدد كبير ، نقصد الاستقلال ، غدا في متناول اليد ؛ والرغبة في رؤية الحرب تنتهي كانت تهدد الآمال جميعاً . لكن في اوساط جبهة التحرير القيادية ، كان يسود القلق والاستياء . لم تكن الحكومة المؤقتة تمتلك هامش مناورة واسعاً بما فيه الكفاية ، كما لم تكن تحوز ثقة الجيش ، وعلى ضوء الخلافات بين هيئة الاركان والحكومة ، كان المقاتلون يتساءلون بقلق حول مصيرهم . اما اعضاء المجلس الوطني للشورة فكانوا متربصين . اشار وزير الاعلام ، محمد يزيد ، الى نفاذ صبر « الكوادر الذين يريدون ابلاغهم بكل تطورات المفاوضات^(١٠) » . لقد قوّض الميل الى السرية سلطة القادة ، والحكومة التي أضعفتها الشبهات التي تثيرها حولها ، والتي كانت الاصدقاء حول نواياها تحولها الى يقين ، لم تعد تمتلك حظوة .

لم تصل المفاوضات الى نتيجة ، لكن غدا مسلماً به أن السلطة في الجزائر المستقلة ستكون لجبهة التحرير الوطني . في اول يوم من المفاوضات في ايفيان ، في ٢٠ أيار/ مايو ، حاولت الحكومة الفرنسية الضغط على الحكومة المؤقتة ، والحصول على وقف للنار عن طريق اتخاذ قرار من جانب واحد بوقف العمليات الهجومية واعلان اطلاق سراح عدة آلاف من المعتقلين . الا ان المناورة

باءت بالفشل ، اذ ليس فقط ان الحكومة المؤقتة لم تكن تريد وقفاً للنار ضمن تلك الشروط ، بل حتى لو ارادت ذلك ما كان في وسعها تنفيذه . ومنذ اليوم الثالث ، بدا ان المسافة بين المواقف الفرنسية والمواقف الجزائرية لا يمكن اجتيازها . فقد اشترط الممثلون الفرنسيون الجنسية المزدوجة للاوروبيين ومواقع حصينة لاقامة قواعد عسكرية فيها ورفضوا اي سيادة جزائرية على الصحراء .

كانت القطيعة متوقعة ، فقد كان كل واحد ، ضمن الوفد الجزائري ، يتصد اي علامة اعتدال لدى الآخر . اعتقد المركزيان السابقان دحلب و بوحروف اكتشاف علامة من هذا النوع لدى د . فرانسيس ، إذ حين اعترض المندوبون الفرنسيون على انتاء الصحراء الى الجزائر ، اقترح هذا تكليف لجنة بدراسة مسألة تحديد الاراضي والانتقال الى نقطة اخرى من جدول الاعمال . هذا الاسلوب ووجه بالعداء من جانب الاعضاء السابقين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وبينهم الرائد علي منجلي ، الذين رأوا فيه تجلياً لروح الاستسلام لدى قدامى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . وفي ١٣ حزيران/ يونيو ، قطع الوفد الفرنسي المفاوضات من جانب واحد معطياً الحق للذين اعتبروا من غير المجدي الدخول في التفاصيل في غياب الحد الأدنى من الاتفاق على مضمون المشكلات الرئيسية. وقد حُدّد موعد للقاء جديد في ٢٠ تموز/ يوليو في لوغرين Lugrin .

كان كريم يخشى العودة الى تونس . « سوف نعود مجدداً الى قصصنا مع هيئة الاركان ، ونواجه اتهامات المستائين الدائمين دهيلس وعمران ، الخ(١٢) . . . » وهو لم يكن مخطئاً ، ففي تونس طعن اعضاء المجلس الوطني للثورة بأنصار التفاوض من اجل التفاوض ومرروا عريضة لجمع الاصوات الضرورية للدعوة الفورية الى انعقاد المجلس الوطني للثورة . وقد ردت الحكومة بأن المفاوضات ستستأنف في ٢٠ تموز/ يوليو وبأنه لا ينبغي إفسادها ببادرة لا يمكن اصلاحها ، والتمست تحكيم مكتب المجلس الوطني للثورة بينها وبين معارضيه ، فأعطيت مهلة استفادت منها للضغط على الحكومة الفرنسية عن طريق دعوة الشعب الجزائري للتظاهر في ٥ تموز/ يوليو ضد التهويل بتقسيم البلد .

في الجزائر ، كان الناس ينظرون الى الحكومة المؤقتة كتجسيد للثورة ، لذا كانت توجهاتها تلقى التجاوب بصورة بالغة الاتساع . ومع ذلك فإن فشل مفاوضات لوغرين (٢٠ - ٢٨ تموز/ يوليو) اضطرها الى الدعوة لانعقاد المجلس الوطني للثورة .

استعدت هيئة الاركان للدورة بنشاط ، وهي تفكر بدم بارد بامتحان قوة مع اللجنة البيوزارية للحرب . كان الهدف الذي تسعى اليه يتمثل بجعل المجلس الوطني يتبنى خلق قيادة لجهة التحرير متايزة عن الحكومة المؤقتة ومقيمة عند الحدود . وللوصول الى ذلك ، اشركت في مواقفها ملاك الضباط المجتمع في غارديماو ، حيث كان مقر هيئة الاركان ، وحذرت من محاولات قسمة الجيش التي ستشجع ان يقوم في الجزائر نظام شبيه بالنظام التونسي ، « بورجوازي ورأسمالي » .

وفي أمر يومي ، ، حرض الرائد علي منجلي الضباط على « اعطاء درس » للحكومة ، وذلك بحضور هواري بومدين الذي كان يخفي نظراته خلف نظارات كثيفة السواد . ولما كانت هيئة الاركان مستقلة منذ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ ، فقد أقامت بذاتها قيادة بالوكالة ، مؤلفة بوجه خاص من النقباء بن سالم قائد منطقة العمليات الشمالية ، وموسى بن احمد (١٣) ، قائد الحدود ، وبوتفليقة ، مهمتها فرض احتفاظ هيئة الاركان بمركزها .

انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (طرابلس ٩ - ٢٧ آب / اغسطس ١٩٦١)

خاض المجلس الوطني للثورة مناقشتين متوازيتين ، احدهما حول المفاوضات ، والاخرى حول القيادة. فبصدد النقطة الاولى ، وقفت هيئة الاركان في مواجهة الغالبية الساحقة للمجلس . لما كان قائد هيئة الاركان هواري بومدين غير متحمس للتعبير عن وجهات نظره - بناء لحسابات ، بالتأكيد - فقد ترك قايد ومنجلي يقدمان تقويمهما للمفاوضات ، مثلما كان يفعل دائماً . وقد اعتبر هذان الاخيران ان الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الحديد الذي يضحى بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا . الا ان هجماتها ضد كريم بقيت دون تأثير ، لأن موقفه لم يكن مختلفاً بتاتاً عن موقف باقي المجموعات ، التي كانت تدافع عن ضرورة الوصول الى تسوية ، في ظل غياب امكانية حل عسكري . أما مسألة القيادة ، التي كانت الرهان الحقيقي للمجاهدات أكثر مما كانت المفاوضات ، فقد تم حلها انطلاقاً من مواقف بن خده وكريم وهيئة الاركان .

اقترح بن خده ، كما في عام ١٩٥٩ ، خلق قيادة بجبهه التحرير فوق الحكومة . كان يتوخى بذلك اضعاف سلطة كريم وبن طوبال وبوصوف وإقصاء فرحات عباس عن القيادة . أما كريم ، الذي رفعت من قدره نجاحاته في الشؤون الخارجية ، فقد اراد الحلول محل عباس في رئاسة الحكومة ، ووقف ضد انشاء مكتب سياسي متمايز عن الحكومة المؤقتة يقتصر دورها على العمل الدبلوماسي . وكانت هيئة الاركان تريد توحيد الجيش الخارجي والولايات تحت سلطتها ، ومن هذا المنطلق راق لها اقتراح بن خده ، المعدل بجعل مقر القيادة على الحدود ، لأنها كانت تأمل هكذا المشاركة فيها الى جانب كريم وبن طوبال وبوصوف وإعادة إرساء وحدة العسكريين .

جرى التوصل الى تسوية برفع بن خده الى رئاسة الحكومة ، وكان ذلك يهدف الى احداث القطيعة بينه وبين هيئة الاركان ؛ وقد دفع فرحات عباس وهيئة الاركان ثمن ذلك . لم يكن الامر يتعلق بتبديل اساسي في التوجه ، بل بتوزيع جديد للسلطة . وخلافاً لعباس ، كان المركزيون متمرسين تماماً بالمناورة ، ويعرفون أفضل منه كيف يقدرود ردود فعل النشاطيين ولا يكشفون نواياهم .

هذا وقد عبرت هيئة الاركان عن استنكارها بمغادرة المجلس الوطني قبل نهاية الاجتماع والسفر

الى المانيا حيث مركز قيادة فدرالية فرنسا في جبهة التحرير . كان ذلك هو التمرد المكشوف والقفر في المجهول . لقد فوجئت هيئة الاركان بمناورة خصومها ، واعتبرت ان بن خده خدعها ، والاكثر من ذلك أنه كان عليها ان تواجه ايضاً مبادرة احد اعضائها ، الرائد عز الدين ، الذي اقترح عودة قيادة الجيش الى الجزائر . هكذا جرى تبادل ارضية المناقشة . ويمكن القول ان سياسة هيئة الاركان حيال الحكومة أملاها خوفها من العودة الى ارض الوطن . لكن بمقدار ما كان الجيش بكامله محصوراً خارج خط موريس ، كان هذا النوع من الحجج يقوي تضامن الجيش مع قاداته .

إخفاق الحكومة المؤقتة

بمواجهة قيادة جيش الخارج ، انقسمت الحكومة المؤقتة الى ثلاث مجموعات :

- فكّر بن خده ودحلب ويزيد ، الذين كانت لهم قاعدة ضعيفة في الجهاز ، في الاستفادة من « خصومة بين العسكريين » لانجاح المفاوضات بسرعة وتسهيل ولادة نظام يفلت من رقابة جيش التحرير وشرافه .

- كان بوصوف ، بالمقابل ، مؤيداً لتوحيد كل جيش التحرير ، لكنه تحالف مع بن طوبال ، الذي كان يقف من ذلك موقفاً عدائياً ، ليحول دون تحالف الاخير مع كريم .

- هذا الاخير ، الذي كان يدعمه محمدي سعيد ، شعر بأنه متورط شخصياً وبشكل مباشر وكان يعرف منذ عام ١٩٥٩ ان اعضاء هيئة الاركان يريدون إقصاءه ، الا أن تصلبهم حياله لن يتأكد بوضوح الا انطلاقاً من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ .

مر النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان بمرحلتين . فمن ايلول / سبتمبر ١٩٦١ إلى كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ ، كانت هيئة الاركان تستمد قوتها من ماطلات الحكومة وجنبتها . ومن كانون الثاني / يناير الى نيسان / ابريل ١٩٦٢ ، كانت تأتيها حرية مناورتها من دعم مجمل الجيش ومساندة بن بلا .

في ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، حاولت الحكومة دفع اعضاء هيئة الاركان للخضوع لسلطتها عن طريق تجزئة قيادة الجيش الى قيادتين ، احدهما في مراكش والاخرى في تونس . بهذا القصد ، مضى بن خده الى غاردما وليقترح على الضباط مشروع إعادة تنظيم ، فلقبي استقبالياً بارداً جداً . كانت القوات محجوزة ، وعدا القادة الذين كانوا يضطلعون بالنيابة عن هيئة الاركان ، لم يكن يمكن رئيس المجلس الاتصال بأحد . وقد تلقى بن خده هذه الأمانة دون رد فعل ، لذا حين ابلغه الضباط معارضتهم المطلقة لأي إعادة نظر في التنظيم القائم لم يلح بل انسحب .

رغم النصائح بالصلابة والحزم ، من جانب معاوني بن خده ، وبينهم عبد السلام بلعيد الذي توقع ان تتكرر ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بوجود رئيس على هذا القدر من التردد ،

تراجع بن خده عن مشروعه . ولما كانت الحكومة عاجزة عن فرض نفسها على الجيش ، فقد غيرت تكتيكها ووضعت نصليين في النار . في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، أمرت الولايات بوقف اية علاقة مع هيئة الاركان ، وفي الوقت ذاته ، حاولت تحطيم وحدة ملاك الضباط وعرضت مركز قائد هيئة الاركان على النقيب موسى بن احمد ، الذي رفض في البدء ثم وعد بالتفكير . وفي تشرين الاول / اكتوبر ، غدت الأزمة ، التي كانت تعلم بها فقط حلقة من المظلمين ، علنية ، ونقلت حملة من الاشاعات الجدال الى المقاهي ومعسكرات اللاجئين . جرى تحميل هيئة الاركان مسؤولية المأزق العسكري وإفهام الناس بأنها معادية للسلام . وفقاً لحسين زهوان ، ذهب بعض الضباط خفية ، في تلك الفترة ، الى كريم يطلبون نصحه لكنهم لم يتلقوا منه اي توجيه ملموس . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ، كانت الحكومة لاتزال فاقدة السيطرة على الجيش ، والازمة مستمرة منذ ثلاثة اشهر . وقد قدر اعضاء هيئة الاركان ، أنهم حققوا النصر فعادوا من المانيا الى تونس بصورة منفصلة ، لكنهم لم يكونوا يبدون بعد واثقين من انفسهم . رجع علي منجلي أولاً ثم لحق به بعد ايام العقيد بومدين .

فهمت الغالبية الساحقة من الضباط مذاك ان « لعب ورقة الحكومة المؤقتة يعني الالتحاق بمعسكر الخاسرين » ، حسب تعبير احدهم . ليس فقط ان الحكومة لم تعد قابلة للتصديق بل إن الألاعيب الفردية للوزراء كانت تجردها من الاهلية يوماً بعد يوم . هكذا حاول كريم أن يحظى بعطف العقيد بومدين بأن عرض عليه رتبة جنرال ، الا ان هذا رفض العرض . ولما كانت المحادثة قد سُجّلت من دون علم كريم ، ونشرتها هيئة الأركان ، فقد أظهرت بعض اعضاء الحكومة المؤقتة كمفسدين .

في اللحظة بالذات التي توطدت فيها سلطة هيئة الاركان الادبية على الجيش ، قرر النقيب موسى بن احمد الاستجابة لعرض الحكومة . وقد غير رأيه في فترة غير ملائمة ، معتقداً انه وجد في مراكز امكانيات الحصول على أنصار . واذا كان نجح في أن يثير ضد هيئة الاركان قوات معسكر الدار البيضاء ، فإن الكوادر الحدوديين الذين تبعوه في مشروعه - يوسف وساش ونور البيشير - اوقفوا بأمر من هيئة الاركان . وقد ادى اكتشاف المؤامرة وتشعباتها الى وضع الحكومة المؤقتة في وضع سيء بل جبارها على حماية المتواطئين معها . فبناء على طلبها أفلت النقيب بن احمد من قضاء المحاكم العسكرية . انتقل معسكر الدار البيضاء ، هو وقواته ، الى اشراف وزارة الداخلية . وقد اعادت قضية بن احمد اطلاق النزاع . فاستفظاع الخلافات الذي كان يتشعب به ملاك الضباط ، الذين تصدمهم ذكرى عصيانات صيف ١٩٥٩ ، قوّى روح التضامن في الجيش الذي كانت الوحدة بالنسبة اليه من المقدسات . وقد اتجه قاداته ، باسم الشرعية التي اتهموا الحكومة بانتهاكها ، نحو إرساء ازدواجية سلطة .

في حين تداولت الحكومة المؤقتة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ عشية استئناف المفاوضات ، بناء على طلب كريم ، حول الوضع العسكري وقررت « إعادة السلطة الكاملة ، عملياً ، الى

الحكومة^(١٤)» دون تحديد الوسائل الى ذلك ، جعلت هيئة الاركان من نفسها قيادة موازية . لم يعد عملها موجهاً فقط نحو الجيش ، بل كذلك نحو الخارج . كان يتعلق الامر بالتميز عن الحكومة المؤقتة . وفي تونس العاصمة ، كان يحرك دوائر الاعلام النقيب فرحات^(١٥) الذي جعل مقره في مقهى قريب من وزارة الاعلام وراح يتصرف كمنافس لمحمد يزيد .

على الصعيد الخارجي ، توجهت هيئة الاركان بأنظارها نحو كوبا ومائلت نفسها برجال العصابات الذين استلموا فيها السلطة . وقد تبنت موقف وزارة الخارجية التي كانت تدافع عن الاعتراف بحكومة فيدل كاسترو ، وهو ما تحاشت الحكومة المؤقتة الاقدام عليه مراعاة للولايات المتحدة^(١٦) .

على الصعيد الايديولوجي تبنت هيئة الاركان ، لكن فقط في الظاهر ، اطروحات فرانز فانون . لما كانت معادية للبرالية وللماركسية في آن معاً ، اللتين لكل منهما ضامن اجتماعي في المدن ، قدمت نفسها على أنها تعبير عن طبقة الفلاحين . تجسدت هكذا فكرة الثورة عن طريق الارياف التي حملتها الحركة الشعبية في ذاتها منذ عام ١٩٤٧ . هذه الطوباوية ، التي تدعمت بالاسهام الايديولوجي العيني ، اصبحت قانون ايمان الجيش . وفي الواقع فانها كانت تستند الى الفلاحين اقل مما الى لاجئين في اراضي تونس والى الجنود من اصل ريفي . جرى تأمين اقامة الالفى جزائري الذين حررهم جيش التحرير بعد مهاجمة معسكرات التجميع في قوارد وبرز مراو ، في دشرة المجاهد ، ذلك المعسكر الذي سيقول عنه العقيد بومدين إنه يبشر بالقرى الاشتراكية^(١٧) .

ستسعى هيئة الاركان لمقارنة « حياتها النشيطة والدينامية » بـ « الاستسلام القدرى » لمراكز اللاجئين التي تديرها الحكومة المؤقتة . إلا أن الواقع كان اكثر جفافاً .

رد الحكومة المؤقتة

لم يتوصل كريم في كانون الثاني / يناير الى جعل مجلس الوزراء يجزم امره ويقرر اتخاذ عقوبات ضد هيئة الاركان العامة . لما كانت الحكومة المؤقتة مهتمة بالألا تعطي الحكومة الفرنسية امكانية الاعتراض على صفتها التمثيلية ، لم « تكن تريد القيام بأي شيء يمكن ان يجعل الوضع يتدهور في فترة حاسمة^(١٨) » وتعرض استئناف المفاوضات للخطر . واستناداً الى شخصية مراكشية ، ربما فكر كريم بإقحام تونس ومراكش في نزاعات جبهة التحرير . وحين طلب من الرئيس بورقيبه التدخل ، اخضع هذا موافقته - حسب الرواية - لعمل متفق عليه مع مراكش . اما الملك الحسن الثاني ، فقد استشار معاونيه ، د . عبد الكريم الخطيب والعقيد أوفقيير ، اللذين أعطياه ، كلاهما ، رأياً لغير صالح تلك الخطوة .

سوف يتبلور رد الحكومة المؤقتة في فترة استئناف المفاوضات مع فرنسا . فقد حاولت هذه الحكومة ، المقطوعة عن جيش التحرير الخارجي ، والتي عاد كريم سيد لعبتها ، أن تؤلب

الولايات ضد هيئة الأركان . لأجل ذلك ، كان التدبير الأول الذي تم تصوره يتمثل بتسليم زمام الولاية الرابعة الى كوادير يجري ارساها من تونس على وجه السرعة . كانت مهمة هؤلاء مزدوجة : ربط الجماهير بقيادات بهدف فرض احترام الاتفاقات اللاحقة مع فرنسا وتقنين حقد المقاومين على الخارج باتجاه هيئة الأركان المصورة كرأس حربة الثورة المضادة .

ساهمت القناعات الشخصية لمن اعطاهم كريم الصلاحيات المطلقة - العقيد صادق ، والرائدان عمر او صديق وعز الدين ، والنقيبان موسى شارف وعلي لونيبي ، والملازم بوعالم او صديق ، الذين اشتهروا جميعاً بأنهم تقدميون ، لكن المساهمون في عملية غامضة - ساهمت في خلط الأوراق . فشلت محاولة الحكومة الاستيلاء على الولاية الرابعة عن طريق العقيد صادق لعدة اسباب : فأولاً ، تساءل قادة الولاية الرابعة بدرابة عن اهتمام الحكومة حيالهم وربطوا بين اقتراب وقف للنار واغراض الحكومة المؤقتة . ثم إن التدفق المفاجيء لكادرات يعودون الى ارض الوطن من دون عوائق أعاد وضع الرتب القائمة في موضع الاتهام^(١٩) . واخيراً ، ان وجود الرائد عمراو صديق بين القادمين الجدد ايقظ ذكرى التطهيرات . جرى تذكر أنه اتهم عام ١٩٥٩ بالتواطؤ مع العدو إثر « المؤامرة الزرقاء » . وفي كانون الثاني / يناير ١٩٦٢ ، لم يكن قادة الولاية الرابعة قد فهموا بعد أن الأمر يتعلق بعملية تسميم من جانب الاستخبارات الفرنسية .

لازم سوء الطالع تحركات الحكومة المؤقتة . كان عليها أن تعيد النظر في خطتها الاولى ، وقد اتخذت تدبيراً سيكولوجياً بالنسبة اليها مصدراً اضافياً للخيبات . جرى تحويل عاصمة البلد ، الجزائر ، الى منطقة مستقلة ذاتياً ووضعت تحت قيادة الرائد عز الدين . ومنذ توقيف ياسف سعدي لم يعد لمدينة الجزائر تنظيم خاص بها ، وكل الولايات كانت تمارس فيها نشاطاتها ، لكن تأثير الولايتين الثالثة والرابعة كان راجحاً فيها . وإثر انعقاد المجلس الوطني كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩ ، استعادت الجزائر الوضع الذي كان لها قبل مؤتمر الصمام وشكلت المنطقة السادسة من الولاية الرابعة^(٢٠) . وباتخاذ ذلك التدبير ، في حين كانت الازمة بلغت اوجها ، افتتحت الحكومة المؤقتة نزاعاً لا يمكنها السيطرة عليه .

خلافات حول الاتفاقات مع فرنسا

فام المسعى المتعرج للحكومة المؤقتة الطلاق مع هيئة الأركان التي كانت على علم بكل اعمالها وحرركاتها . وسوف تمتد التباينات والخلافات الى المفاوضات مع فرنسا . كانت هيئة الأركان تعرف تماماً أنه لا بد من تسوية ، لكنها كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية . وحين جرى الالتحاق عليها للانضمام الى المفاوضات تلمصت مجبرة الحكومة على استدعاء العقيد بن عوده الذي لم يكن له غير وظيفة ممثل صامت ، بما أن المشكلات العسكرية انتقلت في نظر الجميع الى المقام الثاني .

في ٢٢ شباط / فبراير ، بعد المفاوضات مع فرنسا ، دعت الحكومة المجلس الوطني للثورة

للانعقاد بهدف اعلامه بأسس اتفاق ، تسلم فرنسا بموجبها باستقلال الجزائر ، لكن التحول سيتم من دون اخلال بمبدأ السيادة الفرنسية . لن يكون هنالك اذاً نقل سلطات من الحكومة الفرنسية الى الحكومة المؤقتة كما كانت تتمنى هيئة الاركان^(٢١) . سيضع وقف للنار حداً للاعمال العدائية وتتألف هيئة تنفيذية مؤقتة لضمان الادارة الداخلية للجزائر خلال الفترة التي ستمتد من وقف الاعمال العدائية الى الاستفتاء على تقرير المصير . أما الاتفاقات فستتم المصادقة عليها عن طريق استفتاءين : فالشعب الفرنسي سيقول كلمته حول مبدأ تقرير المصير ، والجزائريون حول تشكيل دولة مستقلة منفصلة عن فرنسا .

على الحكومة المؤقتة ، التي تم الاعتراف بها كطرف محارب ، أن تربط مستقبل الجزائر . فسيكون للاروبيين ، طوال ثلاث سنوات انطلاقاً من الاستقلال ، ان يختاروا بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية . وسيتم احترام خصوصياتهم الاثنية ، واللغوية والدينية ، والمدن ذات الحجم الاوروبي الغالب سيكون لها نظام خاص . وستسهر على احترام الاتفاقات جمعية حماية ، ومحكمة للضمانات ، واذا دعت الحاجة محكمة تحكيم دولية . وفي الميدان الاقتصادي ، على الدولة الجزائرية أن تحترم مبادئ الليبرالية الاقتصادية وتصون مصالح الرأسمالية الفرنسية في الوضع الذي كانت فيه قبل اول تموز / يوليو ١٩٦٢ . وتخضع المساعدة الفرنسية لمدى الالتزام بالاتفاقات وبخطط التنمية التي وضعها الخبراء الفرنسيون في اطار المنظورات العشرية وخطة قسنطينة^(٢٢) . ستبقى البنية الاستعمارية للاقتصاد على حالها ، وتظل مشكلة العاطلين عن العمل في الريف والمدينة دون حل^(٢٣) . وفي الميدان الثقافي ، يكرس الاعتراف بحرية التعليم هيمنة اللغة الفرنسية التي على الدولة الجزائرية ان تشجع الابقاء عليها وتطويرها ، وذلك على حساب اللغة العربية^(٢٤) التي جرت التضحية بها ، إذ تنظم الاتفاقات رجحان اللغة الفرنسية وتفوقها . وعلى الصعيد العسكري ، يحتفظ الجيش الفرنسي بالاشراف على قاعدة مرسى الكبير الجوية - البحرية ، التي تسلم على سبيل الايجار لمدة ١٥ عاماً ، وقاعدة عين عاقر للتجارب الذرية . أما جلاء القوات الفرنسية فسيتم تدريجياً على امتداد ٣ سنوات ، وينبغي ألا يتجاوز عددها ٨٠،٠٠٠ رجل بعد عام من بدء سريان مفعول الاتفاقات .

وافق المجلس الوطني للثورة - والوزراء المعتقلون من ضمنه - على اتفاقات ايفيان . الا ان اعضاء هيئة الاركان رفضوها ، بالمقابل ، ورفضوا وضع « الثقة في ما لا يمكن توقعه » . وفي الواقع ، فإن تصويت هيئة الاركان السلبي لم يكن يتناول ضرورة تسوية بقدر ما كان يتناول مضمونها والنوايا المنسوبة الى الحكومة المؤقتة بإرادة تسريح جيش التحرير . وقد انتقل النزاع بين الحكومة وهيئة الاركان في مدة ستة اشهر من التباين حول تنظيم السلطات الى الخلاف الكلي ، وسوف تتنالى المجاهبات دون توقف حتى استلام السلطة . هكذا اندلع خلاف اثناء تعيين الوفد الجزائري الى اللجنة المشتركة لوقف النار^(٢٥) . فقد رقت الحكومة المؤقتة في تلك المناسبة النقيب محمد علاهم الى رتبة رائد ، وكان هذا القرار يتجاوز قواعد ترقية الضباط^(٢٦) ويضع مجدداً موضع

الاتهام الصلاحيات الخاصة بكل من الحكومة وهيئة الأركان بصدد التعيينات لأنه كان ينبغي استشارة هذه الأخيرة .

لقد اتهمت هيئة الأركان ، التي تحظى بدعم كل ملاك الضباط ، الحكومة المؤقتة بأنها « انتهكت النظام الداخلي لجبهة التحرير والمؤسسات المؤقتة للجمهورية الجزائرية وانكرت وجود هيئة الأركان ، ووقفت ترقية مئات الضباط الجيدين واقامت تمييزاً بين الكادرات(٢٧) » .

معنى النزاع

تسارع تفكك القيادة منذ عام ١٩٦٠ لأن تنظيم السلطات لم يعد يتوافق مع الشروط الجديدة ، المتميزة بشكل خاص بتكوين جيش الخارج(٢٨) . وقد كان الجيش ، بالنسبة لمجمل الكادرات المنبثقة من جيش التحرير ، مصدر كل شرعية . ومع القبول بهذه المسئلة ، ارتسم خطان : فوفاً للكتلة المسيطرة في الحكومة المؤقتة ، اي كريم وبن طوبال وبوصوف ، يكمن مصدر كل سلطة في الولايات التي يعتبرون انفسهم قادتها ، بحكم صفتهم كمؤسسين لجبهة التحرير ، وانطلاقاً من ذلك ، فإن المقياس الأعلى لعمل الجهاز هو الطاعة حيالهم ، ولا يمكن ان يكون ثمة مقياس آخر ؛ أما وفقاً لهيئة الأركان، فالكتلة المسيطرة في الحكومة المؤقتة تسيطر على المجلس الوطني منذ عام ١٩٥٧ بفعل التوكيلات من جانب كوادر الداخل ، التي لا يمكن التدقيق بها . فضلاً عن ذلك ، ليس المجلس الوطني ، في اكثره ، غير مجموعة من الاتباع لهم اهدافهم الخاصة ، ولا سلطة لهم على الواقع : « لقد فوّض صلاحياته دائماً لهيئة تنفيذية . . . تدير . . . مصالح الثورة في فوضى مطلقة » . في كل مرة « تمكن من وضع خطوط سلوك تضمنها بعض القرارات ، لم يجر تطبيق تلك القرارات ابدأ ولا تم احترامها . . . »(٢٩) .

ادت مركزة قوات الولايات المجمدة في تونس ومراكش الى ولادة قوة جديدة ، جيش الخارج . هذه القوة ، المجمدة في هيئة الأركان والمنظمة على قاعدة وطنية ، كانت تنظر الى المجموعات الاقليمية بتعالٍ مشوب بالاحتقار . لم تعد تتسامح إزاء استقلال كريم وبن طوبال وبوصوف وطالبت بسلطة خارج الحكومة المؤقتة وبرنامج . وقد فاقم رفض هذه المطالب الاولية ، وتهربات الحكومة ، أزمة الثقة واعطت طابعاً سياسياً للنزاع اكثر مما في السابق .

كان نبذ هيئة الأركان لاتفاقات ايفيان يستند الى النية المنسوبة الى الحكومة المؤقتة بأن « تفكك مها يكن الثمن » جيش التحرير الوطني في الخارج ، الجيش الوحيد القابل للحياة في نظر قادته . وكانت الوقائع تثبت تحليل هيئة الأركان ؛ فاستناداً الى رابح بوعزيز(٣٠) ، الذي دعم في آذار / مارس ١٩٦٢ وجهات نظر القيادة ، تغلب الوزراء على تردد المجلس الوطني للثورة الذي كان يتمنى نقاشاً مسبقاً حول مستقبل الثورة قبل المصادقة على اتفاقات ايفيان . لكن الحكومة المؤقتة لم توافق على ذلك ، وقزمت نتائج معارضة هيئة الأركان وأكدت انها ستجعلها غير فاعلة ،

عن طريق خلق وضع جديد . « سوف تزول هيئة الاركان تلقائياً . في كل حال ، ستكون الغلبة لنا(٣١) » . هذا التفاؤل كان يقوم على فرضيتين : الاولى والأهم تتمثل في الاعتقاد بأن الولايات سنتحاز الى جانب الحكومة ، والثانية تتوقع انفجاراً للجيش وانعزال قاداته . الا أن تقديراً كهذا يبدو غير واقعي حين نعلم ان الغالبية الساحقة من ضباط الجيش كانت معادية لوجود قوة لحفظ النظام خلال المرحلة الانتقالية ، وذلك لسبب وحيد هو الخوف من رؤيتها تتحول الى جنين الجيش الوطني في المستقبل .

بن بلا وبو ضياف في مواجهة النزاع

كانت الشهور التي سبقت وقف النار فترة توتر شديد ، سواء في صفوف الثورة او في السجون ، حيث لم يكن الوزراء ، رغم حرمانهم من الحرية ، مجرد مشاهدين للنزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان . كان كل من الابطال الرئيسيين يسعى لجعلهم يتحالفون معه . وقد كان محمد بو ضياف هو الذي يجتذب ، اكثر ، اعضاء هيئة الاركان لأنه يستجيب لمقاييسهم ، لسببين : فهو لا يرمز كبن بلا الى التحالف المميز مع مصر ، ويتمتع بشهرة رجل جهاز رصين وصارم . إلا أن بو ضياف كان قد أصبح حليف كريم لسد الطريق امام بن بلا . وثمة العديد من المؤشرات حول هذا التحالف ، من بينها شهادة بشير بو معزه .

فقد روى ان قوات الامن CRS عززت ، عشية هربه ، حراسة السجن . « سمعت محادثة . كان أحدهم يوصي بإطلاق النار لدى الانذار الاول . وقد علمت فيما بعد عن طريق بيطاط أن تعزيز الحراسة نتج عن اتصال هاتفي بين بو ضياف والعقيد دهيلس الذي كان يعمل باسم كريم ، حيث يقال ان دهيلس قال لبو ضياف : « إذا لزم الهجوم على السجن ، فسوف نفعل ذلك » .

اضف الى ذلك ان بن بلا كان عرضة لحملة مأكرة . زعموا ان صورته المميزة صنعتها السلطات الفرنسية عن سابق تصور وتصميم ، وجرى اسناد هذه المحلجة الخداعة بكتابات الصحف الفرنسية التي تتكلم على « بن بلا ورفاقه » . وقد تم إنكار أي دور له في الاعداد لأول نوفمبر ؛ وتفسير اضراباته التضامنية مع الموقوفين المكافحين لأجل نظام سياسي يطبق عليهم ، في تموز / يوليو ١٩٥٩ وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ، برغبته في وضع نفسه في المقدمة ، ودعوة المناضلين خفية كي لا يخضعوا لعبادة الشخصية . ومن المفارقات أن بو ضياف كان يكافح « عبادة الشخصية » التي يتهم بها بن بلا ، بالتحالف مع كريم(٣٢) ، الذي فعل كل شيء لفرض تلك الخاصة به .

عام ١٩٦٢ ، كان بن بلا إذاً رجلاً معزولاً ، لا صديق له في جبهة التحرير الوطني . كانت ورقته الراححة هي شهرته التي ساهمت عدة عوامل في وضع اسسها . ففي فرنسا ، كانت نتيجة صفته كقائد سابق للمنظمة الخاصة ، والحملة الصحفية المعادية لمصر (١٩٥٤ - ١٩٥٦)

التي جعلت من بن بلا الاداة الجزائرية لمكيدة اجنبية . وبين المحتجزين السياسيين في فرنسا ، كانت مبادراته التضامنية ودمائته وبساطته تتصافر مع الآثار السلبية للتدخلات المدققة من جانب فدرالية فرنسا في الحياة الداخلية للسجون لتعود عليه بالاحترام والصدقة . أما تحالفه مع مصر فكون صورته كقومي عربي . إن قومية بن بلا ، المطبوعة كثيراً بالاسلام ، لم تكن تتميز بالدفاع عن مفهوم اقليمي للامة . لم تكن فكرة أن يكون لبلد إسلامي « قضايا داخلية » لا يشاركه احد في التحكم بها تتوافق مع مشاعره . كانت هذه المفاهيم غريبة عن خصومه ، الاكثر تشعباً منه بالافكار الغربية عن الامة .

اصبح بن بلا حليف هيئة الاركان بعد أن زاره في شاتودولنوا ، رسول من طرفها ، هو عبد العزيز بوتفليقة . لم يكن رئيس الدبلوماسية ، لاحقاً ، مكلفاً بعقد تحالف مع بن بلا ، بل بيلإغ الوزراء المحتجزين بأسباب الأزمة وبالوسائل التي تقترحها هيئة الاركان لحلها : خلق مكتب سياسي لجهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة ووضع برنامج . هذا الحل ايده بن بلا وخيضر وبيطاط وحدهم ، وقد تم التحالف بين بن بلا وهيئة الاركان إذاً حول طريقة حل الأزمة .

جرى الزعم أن بن بلا اختار معسكره ، على منوال بوضياف ، تبعاً لخصومه لا استناداً الى برنامج . وتُعزز هذا الحكم شهادة دادسي بلحسن^(٣٣) ، فقد أكد هذا ان رد فعل بن بلا الأول على خبر النزاع بين هيئة الاركان والحكومة المؤقتة كان بالاحرى لصالح الحكومة المؤقتة لمجرد أنه اشتبه بأن هيئة الاركان تعمل بتحريض من بوضياف . مهما يكن ، ربما كان من غير العدل كتمان ان موقف بن بلا يتناسب أيضاً مع أفكاره .

أقام بن بلا بصدد القياديين « تمييزاً واضحاً بين من كانوا في أساس الثورة ، أوهم من اكثر من انتجتهم نفاء ، ومن الحقتهم الظروف بها بصورة أو باخرى^(٣٤) . . . » . وفقاً لهذا التصنيف ، ثمة « التاريخيون » الذين ضده ويمسكون بقيادة الجهاز ، و« المنضمون » ، اي الملاك السياسي القديم ، الذي لا يعترف به ، والعناصر الآتية الى جبهة التحرير - جيش التحرير بعد الثورة . والحكم الايجابي الذي يصدر على الجيل الجديد من كوادر الجيش ، الذين يبدو له أن بوتفليقة ، محاوره الاول ، هو رمزهم ، يتعلق بالرومانسية الثورية بقدر ما يتعلق باستعجال الخلاص من مسؤولي الحركة الوطنية القديمة الذين لا ينتمون الى المنظمة الخاصة . هذه المقاربة الساخرة ، لكن المبنية على المصلحة ، ستكون مصدر كل الحوادث المزعجة اللاحقة التي اقدم عليها بن بلا ، لأنها انتهت الى الترقية المتسارعة لاناس عديمي الذمة تقريباً ولا روابط حقيقية تشدهم الى الشعب الجزائري .

بهذا المعنى كان بومدين على حق حين قال ان بن بلا لا يعرف « الثورة » ، اي الحياة الداخلية لجهة التحرير ، فالقادة المسكون بزمام الامر فعلوا كل شيء لعزل القادة المسجونين . وما هو إذاً

موضع خلاف ليس عدم قدرة بن بلا على معرفة سوابق كل واحد وتمييز الشبكة المشوشة للأتباع والداخلين في دوائر النفوذ بقدر ما هو قلة الاعتدال لديه في تقدير الحركة الوطنية القديمة واوهامه حول راديكالية الجيل الجديد .

١٩

صعود بيروقراطية (١٩٥٤ - ١٩٦٢)

حين تم وقف النار ، في ١٩ آذار/مارس ١٩٦٢ ، غدت جبهة التحرير الوطني اداة سلطة . إن جبهة التحرير التي ولدت لتجاوز استحالة ان تواجه كل مجموعة اجتماعية لوحدها مشكلات تشكّل الجزائر في امة ، كانت تحوز دفعة واحدة كل الملامح التي سيطورها تاريخها : مركزية سلطوية وتقديس للسرية ؛ تشبثية ؛ لجوء للارهاب لتنمية الشعور بالتضامن الوطني ، ولجس الانانيات الطبقية والخصوصيات ؛ دمج الدين في نظام السلطة ؛ رفض قاعدة طبقية ثلجثة واولوية معطاة لحماية الجهاز حيال التطلعات الطبقية ، عمالية كانت او بورجوازية .

الثورة بواسطة الشعب ولأجل الكوادر

سوف يندمج التحرر من كل رقابة اجتماعية واحتكار السلاح مع ظروف الحرب لتصلب كل هذه الملامح الموروثة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية . إن جبهة التحرير المكوّنة بشكل بيروقراطية سياسية - عسكرية ، كانت منذ خطواتها الأولى اداة الثورة بواسطة الشعب ولأجل الكوادر . لم يكن لمؤسساتها اي تماسك ، ولا غنى عن تاريخ تكوّن جهازها لفهم أزمة الاندماج التي ستفجر في آب / اغسطس ١٩٦٢ .

تم بناء جهاز جبهة التحرير على أربع مراحل ، الاولى منها حاسمة : شكلت القوة المسلحة جبهة التحرير في جسم سياسي . لا يتعلق الامر بمنظمة وحيدة ، إنما باجهزة متبايزة تنفذ مهام عسكرية ، ولوجستية وسياسية ، ومكيفة حسب الظروف وتبعاً للامزجة الشخصية للقادة . هكذا أعطى يوسف زيغود الاولوية للانغراس الاداري ، وكريم لتكوين جيش ، وبوصوف خلق جهاز بوليسي . وفي هذا الطور ، كانت الاجزاء المكوّنة لجبهة التحرير شبيهة بمجموعة من الأملاك القاصرة على أصحابها . وفي مرحلة ثانية ، خلق مؤتمر الصمام بنى مشتركة وقيادة واحدة ، هي لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لمجلس وطني للثورة الجزائرية مشتت جغرافياً . وقد اتخذ المؤتمر أيضاً قراراً حاسماً بصدد مستقبل النظام السياسي : دمج الشرطة السياسية في الجسم السياسي - العسكري .

دشن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر في أيار / مايو ١٩٥٧ المرحلة الثالثة . في حين استعادت الولايات امتلاك السلطة الداخلية ، كان على جنين الدولة ان يتعرع في الخارج بعيداً عن وقائع الحرب . فلقد هاجر الجسم السياسي ، وحتى فدرالية فرنسا اضطرت لقيادة المهلجرين انطلاقاً من المانيا^(١) . غادر الجزائر ، في الواقع ، اربعة اعضاء من لجنة التنسيق وعشرة قادة ولايات ، بصورة متتالية ، بين ايار / مايو ١٩٥٧ وكانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩^(٢) . وسوف يُجرج القادة « التاريخيون » الباقون طليقي الكوادر لسببين رئيسيين : تطهير الولايات من العناصر الذين يصعب التلاعب بهم وبناء أجهزة مطيعة . وكقادة « نصبوا أنفسهم بهذه الصفة » ، توزعوا السلطة فيما بينهم ؛ وان إعادة التنظيم في آب / اغسطس ١٩٥٧ ، كانت ألقمة régionalisation مقنعة . فعلى الحدود ، أصبح الجيش امتداداً للولاية الثالثة ، والاستخبارات والارتباط ملحقاتاً للولاية الخامسة . كل مؤسسة كانت توسع صلاحياتها على حساب الاخرى وتنظم نفسها كدولة مصغرة ، وكل قيادي هو في السلطة وفي المعارضة في آن معاً ، وهو على تحالف مع زملائه وفي صراع معهم في الوقت ذاته .

اصطدمت المركزة بعائقين : فمن جهة ، جعل الضغط العسكري الفرنسي أي استقرار أمراً صعباً ؛ ومن جهة اخرى ، كانت الولايات تهتم قليلاً جداً بالمسائل السياسية والايديولوجية ، صائنة استقلالها بعناية قصوى ، على اساس انه الضمانة الوحيدة بالنسبة اليها في المستقبل . وكان ممثلوها - كريم وبن طوبال وبوصوف - ممزقين بين الحذر حيال اي مركزة والخوف من التفتت . وقد كانت نزعتهم المحافظة صلبة جداً ، لا سيما انهم ، في بعدهم عن النضال ، وعن المعطيات التي تشرطه ، كانوا يقرأون الواقع في نواباهم الخاصة بهم .

واخيراً ، مع ولادة الحكومة المؤقتة ، اتسع الجهاز وانتفخ عددياً . لم يكن هنالك من خلطبين الحزب والدولة حسبما كُتب فيما بعد . فقط حلت الأحرف الاولى للحكومة محل الاحرف الاولى للجنة التنسيق والتنفيذ . وبقيت الفوضى هي السمة المميّزة للتنظيم . الا ان ضرورة اخضاع كل شيء للمتطلبات العسكرية أوحّت بمركزة الجيش عند الحدود . لم تكن المؤسسات قد اتخذت بعد شكلاً هرمياً ، ولم تكن السلطة المركزية تشرف مباشرة على الولايات والشرطة السياسية ، وكان هذا البناء يتوقف حصراً على تماسك القادة .

مراتب السلطة

ينبغي ان تأخذ دراسة مراتب السلطة بالحسبان طبيعة جهة التحرير وسير عملها . قبل كل شيء ، كانت تشكل قواعد الهيئات القيادية من موظفين ، مدنيين وعسكريين . ولم تكن الحياة الداخلية والانفلاقات clivages تلك الخاصة بحركة سياسية ، بل تلك الخاصة بإدارة وجيش . وفيما بعد جرى الفصل بين الشرعية والقانونية ، فلم يكن يُعتبر قادة شرعيين غير مؤسسي جهة التحرير ، ولم يكن أي تحليل لعالم القادة حسب الانتساب للمؤسسات العليا (الحكومة المؤقتة

والمجلس الوطني) عملياً *opérationnelle* إلا بصورة شكلية ، لأن سلطة القرار كانت بيد القادة العسكريين . واخيراً فإن المركز القيادي لم يكن ينفصل عن الجهاز ، لذا كان مستوى سلطة جهاز ما هو الذي يعطي القوة لقائد ما لا العكس .

كانت جبهة التحرير الوطني تضم الجسم العسكري (الولايات ، وجيش الخارج ، والاستخبارات والارتباط) والفروع المدنية . يقف في اعلى الهرم القادة « التاريخيون » ، النواة المحركة للبروقراطية ، ويدور حولهم القابضون على القوة ، المختارون بدقة على اساس الطاعة غير المشروطة ، والذين تمت تربيتهم على اساس الحذر من « السياسيين » . وكان قادة الولايات وقياديو جيش التحرير يشكلون الجسم القيادي للشرائح العسكرية ، كما كان لوزارة التسليح والاتصالات العامة نظام قانوني عسكري وكانت تشكل جزءاً من جيش التحرير . وينبغي ان نميز في داخلها مديرية التسليح ، وملاك الاشارة ومصالح الاستخبارات⁽³⁾ . هذه الاخيرة يتجه عملها نحو الخارج لكنها تسهر كذلك على ألا تنمو داخل الجهاز قوى احتجاج .

اما الفروع المدنية فتضم الوزارات العامة : المالية ، الملحقة بالرئاسة⁽⁴⁾ ، والخارجية ، والاعلام والداخلية . وكان المهاجرون الجزائريون في فرنسا وتونس ومراكش ، والمنظمات المسماة وطنية (اتحاد الطلبة ، الهلال الاحمر) من مسؤولية وزارة الداخلية .

كان للشرائح السياسية تراتبها الخاص بها . ففي القمة الوزراء واعضاء المجلس الوطني للثورة الذين لا ينتمون لمجموعة القادة « التاريخيين » . انهم « تقنيو السياسة » ، وفقاً لكلمة كريم . ثم يأتي المنظرون والمستشارون والدعاويون والسلك الدبلوماسي .

في اسفل هذا الهرم ، نجد متولي ادارة معسكرات اللاجئين وجباة الأموال . هؤلاء الاخيريون يقومون بنشاط نضالي بسيط لا سيما أن كل جزائري محدد بشكل آلي إما كمنتم الى جبهة التحرير أو كمعاد للثورة ، إذا دون موقع وسبط .

نظام سياسي جديد

في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، بدأ احتضار التعددية السياسية ، فقرار جبهة التحرير ألا تتسامح مع أي منافس ولا اي مؤسسة مستقلة ، ولودينية ، تحكّم بكل التطور اللاحق . وينبغي تحليل المسيرة نحو الحزب الواحد كرد فعل ضد الوجه الديمقراطي المزيف للتعددية الاستعمارية ، وفي الوقت ذاته كإعادة اشكال سياسية تمد جذورها في الماضي البعيد .

يتميز النظام الجديد بغياب منظمات مستقلة ، إذ كل شيء يخضع لهزيمة واحدة للتسيير والسلطة ، ولا تشرف على القيادة آليات ديمقراطية للمواجهة . ويمكن هذه القيادة أن تتخلى عن جزء من صلاحياتها دون أن يعاد النظر في سلطتها الاستثنائية التي يرمز اليها الحق المحصور بها المتمثل بتعيين قادة الجهاز .

إن فكرة الحزب الواحد ، التي كانت برنامج حد ادنى في الاصل ، غدت تُعتبر مذهباً منذ عام ١٩٥٦ ، وتحولت التدابير الفعلية إلى قيم . ومن ظلوا ينظرون الى جبهة التحرير كتجمّع اتجاهات ، حزبٍ اكثرى ، - كفرحات عباس - تذرعوها بوجود الأقلية الاوروبية والمشكلة التي يطرحها ذلك . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩ ، قرر المجلس الوطني أن جبهة التحرير ليست تجمعاً مؤقتاً ، وأوضح بن طوبال أن « الطابع الديمقراطي الذي سيعطى للجمهورية الجزائرية لا يمكن تصوره كما في البلدان الغربية . . . ليس للديمقراطية معنى إلا ضمن هيئات قيادية^(٥) » .

مع اقتراب الاستقلال ، انضاف الى مذهب الحزب معنى جديد . ففي هذه المرة ، ليس القادة التاريخيون هم الذين يحددون سلوكهم سلوك المجتمع ، بل الشرائح المدنية ، وعلى رأسها بن خدة . اصبح القادة مدعويين للحيلولة دون اي تكوّن لقوة ثالثة ولا استخدام كل الوسائل لتحاشي التحالف بين البورجوازية المحلية وفرنسا . هذه الفكرة ، التي تبين قصتها اللاحقة دورها في تقوية البيروقراطية وفي مد جذورها بقوة في الاقتصاد ، استولت على ألباب الاوساط « التقدمية » المتشعبة بماركسية الدولة في الاتحاد السوفياتي والصين ويوغسلافيا . ومن المثير للاهتمام تبيان كيف تطعمت الايديولوجية الشعبية شيئاً فشيئاً بعناصر من التراث الماركسي . الا ان الماركسية التي نحن بصددتها تتعلق بالتطور الاقتصادي لا بصراع الطبقات ، وتقدم نفسها إذاً كحاملة لمنط مجتمع بيروقراطي وتحتجّ بالعداء للامبريالية وبالتحديث . إنها في نهاية المطاف نظام تثبيت للسلطة المطلقة للدولة والحزب الواحد ، وفي الوقت ذاته مفهومٌ عسكري للهزيمة الاجتماعية .

لم تكن مشاريع التغيير التي أبصرت النور من دون علاقة بموقع اصحابها في الجهاز . هكذا أعلنت الشرطة السياسية تفضيلها للنموذج الصيني واستعارت منه تقنيات في عسكرة الجماهير وافكاره حول التثمين - العمل (الخدمة المدنية لاحقاً)^(٦) في حين فضلت النقابات النموذج اليوغسلافي وخلق شبكات قاعدية صلبة .

لم تكن المجادلات حول البنى الاقتصادية للجزائر المستقلة تعني بعد غير الاوساط التي تؤخذ فيها القرارات . وإذا كان القادة شجعوا انتاج دراسات بصدد المستقبل الا أنهم عارضوا نشري وثيقة قد تفسد المفاوضات مع فرنسا أو تحطم الجبهة الوطنية . بقيت المسيرة تجريبية بالكامل . وهذه الاسباب كان المنظرون والتقنيون يتداولون الآراء في اطار مغلق . وقد كانت الاحالة الى بلدان الشرق تسيطر على المناقشات التي تتناول مراكمة رأس المال والتحرير الاقتصادي .

كانت مختلف قطاعات البيروقراطية تعد نفسها للوراثة وتتطلع الى شغل موقع مسيطر في النظام الاجتماعي . جرت ادانة النموذج القائم على الملكية الخاصة لصالح اصلاح زراعي لا يتم بموجبه تجزئ الارض ، ولم تكن ارادة البيروقراطية أن تقود الاقتصاد وتخضع لنفسها البورجوازية

الخاصة تحتمل أي التباس ، لكن لكي تترجم هذه الارادة الى وقائع ثمة حاجة لسلطة سياسية قادرة على عدم الخضوع لمنطق اتفاقات ايفيان وعلى ان تتحاشى ، بالقوة إذا دعت الحاجة ، أي شذخ للمبادئ الاساسية للشعبوية . وقد كانت هيئة الاركان مرشحة لهذا الدور منذ تموز / يوليو ١٩٦١ .

كانت الرؤيا السياسية لقادة جيش الخارج تتصف برفض الدولة الليبرالية التي كانت ملامحها مرسومة في اتفاقات ايفيان ، وبارادة اخضاع المجتمع المدني والدولة لهيمنة جبهة التحرير الوطني ، « وهي حركة جماهيرية وحيده الاتجاه ذات بناء مرصوص » لكي تكون الثورة مستديمة . . . على كل قطاعات الامة أن تخضع للحركة : الدولة ، والنقابات ، ومنظمات الشبيبة ، والمنظمات النسائية ، والجماعات المهنية^(١) . ولكي تكافح هيئة الاركان خطر إعادة النظر في الحزب الواحد وتجعل البيروقراطية تنحاز اليها ، اتهمت الحكومة المؤقتة بأن لديها نيات مبيتة وبأنها تعمل لاعادة نظام تعدد الاحزاب . في الوقت ذاته ، اتخذت الحكومة المؤقتة تدابير تضمن لجبهة التحرير احتكار الحياة السياسية .

نظرية السلطة داخل جبهة التحرير الوطني وممارستها

على امتداد حرب التحرير اعتبر الصحفيون ورجال السياسة المؤيدون استقلال الجزائر طرائق جبهة التحرير الوطني حيال خصومها القوميين ، واحياناً حيال الشعب ، تشويبات محتومة في كل ثورة . وقد كان هذا الاستدلال يتجاهل عن حسن نية ، العناصر التكوينية لمذهب السلطة الذي تشكل في الجزائر ، ولا يرى في عواقب رؤيا كليانية ، عميقة الجذور في التراث ، غير تجاوزات .

كان يتجاذب قيادي جبهة التحرير ، بدرجات متفاوتة ، عالمان : العالم الغربي ، رمز النزعة الفردية واحترام الحياة الشخصية . والعالم الاسلامي ، الأكثر انطباعاً بالدين والذي لا يتحدد الفرد فيه إلا تبعاً للجماعة . لقد لعب الدين في الجزائر دوراً لم يلعبه في اي بلد عربي . ادى تدمير دولة الدايات* والقبائل الى دفع الجزائريين نحو ما هو اكثر الاشياء باطنية في الانسان ، اي نحو الدين . كان الاسلام بديل الدولة قبل أن يغدو روحها .

خلافاً لحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الوفد المصري ، دمجت جبهة التحرير الوطني ، بعد حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، الدين في نظامها السلطوي . فمفاهيمها حول الحرب على انها جهاد ، ونزعتها لأن ترى في المعارضة انحرافاً وهرطقة ، وتقويمها للصفة التمثيلية انطلاقاً من التوافق ، ومقاربتها لمشكلة الاقليات ، واخيراً ممارستها التطهير على انه إزالة للرجس ، كل ذلك استعارته من التراث . لذا فإن نظرية الدولة - الامة التي دافع عنها الحقوقي الجزائري محمد البجاوي لا معنى لها إلا إذا ماثلنا الامة بالجماعة الاسلامية^(٢) .

* - الداوي لقب سابق لحكام الجزائر (م) .

إن مبادئ القيادة ، المستندة الى الرقابة على السلوك ، كوّنت الذهن العام على الطاعة والاحترام وجعلت من الوشاية والرقابة المتبادلة إنجازاً لواجب مجتمعي . كان قياديو جبهة التحرير يعيدون الارتباط بالماضي من دون علمهم ، فحقوق الفرد غير موجودة ، والمقطع من اعلان اول نوفمبر حول احترام الحريات الفردية ليس غير لباس للاعباد جرى اخراجه للمناسبة ثم اعيد الاقبال عليه سريعاً .

عرض مبادئ القيادة التي استخدمتها جبهة التحرير في محاضرة القاها بن طوبال في شباط / فبراير ١٩٦٠ :

١ . إن القدرة الكلية للقيادة هي اساس السلطة : « المسؤولون عنكم ينيرون لكم الطريق ، ويدلونكم ، يتصلون بكم ، يشرفون على نشاطاتكم ، ويحرصون على ألا تكونوا في الضلال ؛ بالمقابل عليكم بطاعتهم^(١) » .

٢ . معارضة القيادة جرمية ما بعدها جرمية . « . . . على ثورتنا ان تسحق بلا شفقة اي محاولة للمعارضة ، ليس لأنها تكره ابناءها ، بل لأن عليها أن تتصرف هكذا^(٢) » .

٣ . القيادة لا تخطيء أبداً ، ومنشأ الصعوبات نقاط الضعف لدى المناضلين . في وجه هؤلاء ، يكفل التذرع الدائم بالتهديد الابقاء على سلطة مستبدة . « على من لا شجاعة لديه للاعتراف بنقاط ضعفه ، ويجد من المخجل الاعتراف بها ، أن يُحذر كبح اندفاعتنا . . . فهذا الانسان . . . ستسحقه الثورة بصورة ماحقة^(٣) » .

٤ . إن الشعب الجزائري ، « الميال الى الفوضى اكثر مما هو ميال الى الانضباط » ، يجب أن يُحكّم بيد من حديد . يعتبر القادة العسكريون انعدام أمن الافراد ضماناً لاستقرار السلطة .

عام ١٩٥٤ ، وجد الشعب الجزائري نفسه ضمن ظروف ملائمة لان يقطع العلاقة بماضٍ من الخنوع والانحطاط ، لكنه تحرك في ظل قيادة تتعبد للقوة والسلطة وتتعلق بعض ملاحظها بنمط ممارسة الامر ، الخاص بالقادة التقليديين . إن الحركة التي اعطت آلاف الاشخاص مبرراً للحياة والموت وأثارت جملة هائلة من حالات الاخلاص والتضحية خيّبت الآمال المعلقة عليها . وليس بلا سبب أن يكون المناضلون الذين يعرفون ألا يسقطوا في الاحباط والسفاهة يعيشون الثورة الوطنية كفترة مثيرة للحماسة وكمأساة شخصية في آن معاً .

في الوقت ذاته الذي كانت جبهة التحرير تطرح نفسها فيه كمنفذ للارادة الشعبية ، كانت تقود عملاً متطابقاً مع المصالح الخاصة لقيادتها عن طريق انتزاع السلطة كاملة من يد الشعب الجزائري . ولأنها رمز تدمير النظام الاستعماري ، فإن طرائق بناء سلطتها على المجتمع لم يفهمها الجميع بوضوح على انها الاشارة الأولى لاضطهاد جديد .

على غرار كل الشرائح المسيطرة في التاريخ ، ارتفعت البيروقراطية الجزائرية فوق الشعب عبر

استخدام العمل البوليسي ، والافساد والارهاب ، في الوقت ذاته الذي استخدمت فيه الخطاب discours الذي يخفي حقيقتها . كانت القناعة بعجز الشعب عن إدارة شؤونه حجر الزاوية في ايديولوجيتها ، وكانت القدرة الكلية للقادة على الكوادر تجد مقابلها في القدرة الكلية للكوادر على الشعب .

النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني

لنظام جبهة التحرير الداخلي فريدة تستحق تبيانها . فحتى كانون الثاني / يناير ١٩٦٠ ، لم تكن الحركة تمتلك قوانين تحدد العلاقات بين اعضاء التنظيم ، فطالما جرى اعتبار اي تحديد للسلطات عائقاً في طريق حرية القرار لدى القادة . لم يكن ثمة ضمانة واحدة للكوادر والمناضلين ، بمن فيهم اعضاء المجلس الوطني للثورة . كانوا يتنظمون في جماعات صغيرة clans أو يتبعون قائداً من الجهاز يصبح حاميمهم ، وكان انعدام الامن يجتمع الى الاقليمية ليشكلا أحد مصادر التبعية السياسية . واذا كانت اخوة السلاح داخل البلاد تقوي الروابط الشخصية وتشكل كابحاً في وجه العسف ، فقد كانت نزوات القادة في الخارج لا تعرف حدوداً .

في النزاع بين الجزائر الثورية وفرنسا ، كانت قيادة جبهة التحرير تعرف أن العناصر المسيّسة تشكل قوة كبرى يُحسّن اغراؤها ومراعاتها . لكن هؤلاء ، الذين انضموا الى جبهة التحرير متأخرين ، كانوا يعرضونها لخطر رؤية جهازها يفلت من يدي مؤسسيها . ولقد تشكلت الشرطة السياسية لتتلافى هذا الخطر بالذات ، لكن كذلك للحيلولة دون التثوية Noyautage ؛ وسرعان ما ستلعب الدور الذي يتولاه الحزب في بلدان أخرى : النفاذ الى المجتمع ، واختيار المسؤولين وتكليف الرأي العام . وقد كان قادة الشرطة ، هم ذاتهم ، ضحايا التعسف قبل أن يروا أنفسهم وقد عُهد اليهم بمهمة ممارسته ضد آخرين . ولينجزوا هذه المهمة ، كانت لهم معسكراتهم وسجونهم ومراكز التعذيب الخاصة بهم : الاعراش والخميسات في مراكش ، ووددن وباجه في تونس .

منذ عام ١٩٥٦ ، تدمرت فدرالية فرنسا من اعمال العنف الممارسة ضد مهاجرين ذهبوا بموافقتها للانخراط في جيش التحرير . ففي الواقع ، كان مسؤولو معسكرات الفرز ، يُضجعون المهاجرين الى فرنسا بشكل منهجي لاستجواب « مبالغ به » ، خوفاً من تسليح المصاليين . والعديد من الطلاب ، ومن بينهم محمد خميسي ، وزير الخارجية لاحقاً ، قاموا برحلات استطلاع الى مراكش وعادوا الى فرنسا وقد هزهم ما رأوه وعرفوه^(١) . هذه الممارسات التي طبعت الدولة الجزائرية واضفت على النظام بعداً بوليسياً تجسدت حتى قبل الاستقلال .

لقد تطورت الكوادر في القواعد الخلفية في مراكش ضمن جو يشكل الاستفزاز فيه عملة رائجة ، فقد خبر قسم كبير منهم حياة السجون . كانت تقارير كاذبة ، موضوعة عمداً ، تقرر مصير المتهمين ، ووفقاً لمنطق بيروقراطي خاص يعود اليهم أن يبرهنوا على براءتهم أو أن يقبلوا الاعمال

الوضعية التي تعرض عليهم . وإذا كان خلع المسؤولين هو في الغالب بداية العزل الاجتماعي ، يمكن أن لا تكون الترقيات أكثر من تقنية لتجديد ملاك الكوادر أو لاستعادة السيطرة على جهاز . والمبدأ الذي بموجبه كل ما ينفع القيادة جيد ، لم تكن تضعه موضع الاتهام غير اقلية من المناضلين .

وفي فرنسا ، كان المناضلون الذين يحولون دون تثبيت التنظيم على اساس انضباطي يرسلون في مهمة الى مراكش وفي حوزتهم رسائل محتومة تطلب إنزال العقوبات بهم^(١٣) . وقصة مسعود قدروج ، العضو السابق في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بليغة بهذا الصدد . فقد عين في اللجنة الفدرالية في ايار / مايو ١٩٥٧ ، بعد رفضه قرار مسؤول فدرالية فرنسا إنزال متفرغين في منطقة ليون بواسطة المظلات ، وأُسند اليه منصب وهمي . وفي آذار / مارس ١٩٥٨ ، عارض قرار مغادرة قيادة الفدرالية فرنسا ، فتم إرساله في مهمة الى مراكش فإذا به يجد نفسه محتجزاً في معسكر الاعراش من دون أي تفسير . وقد كلفه مدير المعسكر بجدل الحلفاء - وكان ذلك مصير كل المسجونين - فرفض رفضاً باتاً ، فجرى احتجازه عندئذ في فرع اصلاحي (المزرعة رقم ٢) لم يطلق سراحه منه الا بعد زيارة لجنة من المجلس الوطني للثورة . إذك علم من عبد القادر معاشو (سي عبد الجليل) ، مسؤول فدرالية جبهة التحرير في مراكش ، ان فدرالية فرنسا اتهمته بتدبير مؤامرة ، لكن حين طُلب اليها ان تقدم اثباتات على تأكيداتها امتنعت عن الاجابة^(١٤) .

بالاضافة الى التعسف ، كان الفساد يسهل إحلال علاقات الخضوع العسكري محل العلاقات السياسية بين القادة والكوادر ، وكان هذا الفساد ، المنظم من فوق ، يكتسح بأضراره القواعد الخلفية في تونس ومراكش . وقد تسبب غياب الرقابة المالية ، والقدرة الكلية للقادة الهرميين ، بتبذير بالغ الافراط في اموال الحركة جعل الطرائق الفظة لجباة الاموال تتسم بمزيد من اللانسانية . هذا الفساد بدا ، منظوراً اليه من الخارج ، كالدوار الذي يصيب اناساً منحدرين من اوساط فقيرة ويجوزون فجأة ، بين ليلة وضحاها ، مقادير هائلة من المال . الا ان هذا التفسير تبسيطي بعض الشيء ، فالأمر يتعلق ، في الحقيقة ، بشيء مختلف تماماً .

للقيادة الذين لم يتكونوا في المدرسة القاسية للتقشف الثوري والروح النضالية ، في الورع المثالي ، مفهوم تقليدي للسلطة . فبالنسبة اليهم ، تتجلى قبل كل شيء بموقف باذخ ، بعلاقة بالمال قائمة لا على التوفير بل على الانفاق دون حساب . إن الصورة بالذات التي يكونونها عن القائد هي التي تفسدهم ، الى هذا الحد أو ذاك . ففي المجتمع ما قبل الرأسمالي ، ليس للقائد ان يقدم حساباً عن إدارته للخزانة العامة ؛ لديه مداخيل يوزعها وعليه أن يظهر كمنع عطايا لا ينضب ؛ ولقد ادهش الكثيرين ، منذ عام ١٩٥٧ ، ان يلاحظوا أن قادة الاحزاب القومية القديمة ، التي ما انفكوا يدعونها بوجوازية ، يمتلكون حساً أكثر حدة بالملكية العامة . احد اشكال الفساد الأكثر إيداء كان ترقية الكوادر المرتبطين بالشرطة السياسية . فلكل وزارة

كوادرها الذين لا يمكن مسهم والذين يشكل عملهم عائقاً دون اي ادارة عقلانية للمصالح . ففي شباط / فبراير ١٩٦٢ ، انكشفت فضائح اختلاس كان عدة قادة للبعثات الخارجية ابطالها الا انهم بقوامع ذلك في وظائفهم ، وهو ما ادى الى الاستقالة الجماعية لقيادة وزارة الشؤون الخارجية^(٥) .

كان يسود في مجمل التنظيم مثنخ تعسفي لم تعرفه الاحزاب السياسية قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . طبعت الرؤيا الكليانية للمجتمع الجسم السياسي والعسكري بطابع جديد ، فالكوادر اعتادوا السكوت والخضوع لدرجة انه اصبح يُنظر الى التكلم بحرية على أنه إخلال بروح المسؤولية . فوضِع كل واحد يقاس بالحماية التي يمكن أن يستند اليها ، والنتيجة التي ترتبت على غياب القواعد كانت اندماج الافراد في جماعات صغيرة حيث السواء للقائد ملتبس وظرفي في الغالب . لقد حلت الدعوة محل السياسة ، التي اصبحت تقتصر على تفسير مبادرات القياديين .

نستنتج من هذه الملاحظات الخلاصة التالية : لقد اتاحت ممارسات قيادة جبهة التحرير خلق ادارة حقيقية في مهلة زمنية قصيرة نسبياً . الا ان ما بدأ نافعاً في المدى المباشر ولّد مصالح ومؤسسات وعادات تفكير سوف يدفع الشعب الجزائري ثمنها باهظاً ما أن يحصل على الاستقلال . غالباً ما جرى الزعم بأن انحطاط جبهة التحرير بعد عام ١٩٦٢ كان من عمل الوصوليين والانتهازيين ، الا ان هذا الحكم يتملص من الشيء الاساسي في المشكلة لكونه ينسى ان القادة «التاريخيين» بالذات - مع بعض الاستثناءات القليلة - هم الذين كُونوا ، بجهد ذؤوب ، جيلاً من الكوادر الامتاليين . وبوصف هو الذي مضى أبعد من الجميع في هذه الطريق ، بعناد وثبات جديرين بقضية اكثر سمواً .

العلاقات بالشعب

نجد الطرائق التي سادت الحياة الداخلية لجبهة التحرير الوطني مجدداً في العلاقات التي نسجتها منظماتها مع الشعب .

من حيث المبدأ ، كان الارهاب اداة للدفاع الثوري ضد المتعاونين لتوطيد الانضباط الوطني . وهو يصيب في الواقع جميع الاوساط دون تمييز ، بما فيها الاوساط القومية . ان كوادر جبهة التحرير ، الذين ادهشتهم انتظارية السكان حيالهم عام ١٩٥٥ ، وكانوا منخرطين في معركة حاسمة بوسائل هزيلة ، خاضعين لضغوط معنوية وسياسية وبدنية ، سوف يجمعون الى الإقناع العنف لمدجورهم في الاقاليم الفلاحية . فالجهاد يأمر السكان بتقديم المساعدة والطاعة لجيش التحرير ، والشهادة تتطلب من كل واحد ان يضحي بشخصه وأمواله . ولقد أوكل تطبيق مبدأ الجهاد ، حكماً ، لأناس لا خبرة لديهم . فالكوادر يفتقرون الى التكوين السياسي ولا وقت لديهم ليحصلوا عليه ، إذ إن الحرب لا تترك لهم وقتاً يرتاحون فيه وليس لدى رؤسائهم ما يقدمونه لهم عدا الشعارات . كانت مهمتهم صعبة جداً لا سيما أن الفلاحين المحيرين بين الدفاع عن مصالحهم والواجب الوطني كانوا يفضلون مصالحهم احياناً .

كان المقاتلون المهتمون باشتراك الشعب في عملية التحرر ، وبعدهم حصره في مهمات تنفيذية ، أقلية ضئيلة جداً ، أما الغالبية فلم تكن تعرف غير الدعاوة والأوامر .
بناء على الفكرة المسبقة التي تقول إن الفلاح يخفي دائماً إمكاناته المادية ، جرى تحديد الاسهامات الحربية بصورة اعتباطية . كانت صحيفة الكاتب مولود فرعون ، الذي جرى اغتياله في ١٥ آذار / مارس ١٩٦٢ على يد المنظمة السرية ، تمتلئ بملاحظات حصيفة وتأملات مريرة حول العلاقات بين جبهة التحرير وسكان القبائل . إن الفلاحين يحمون انفسهم في وجه الظلم ، بكل الوسائل المتوفرة ، حتى تلك التي لا تخدم القضية الوطنية ؛ فعدد الجزائريين المنخرطين كحركيين Harkis موجب للعبرة ، وبغض النظر عن ضغوط الجيش الفرنسي ، فإن التدخل الفوضوي من جانب جبهة التحرير في النزاعات بين الفلاحين والمظالم التي يقترفها تمثلوها ليست غريبة عن هذه النتيجة . وفي الجنوب الجزائري ، سيدفع الرعاة ، شديداً الحساسية بشأن الكرامة ، اودلاهم للتمرد على القيادات القائمة والانشقاق عنها . هكذا سوف يدفع العقيد علي ملاح حياته ثمناً لتجاوزات مساعديه^(١٦) .

في داخل جبهة التحرير ، كان القياديون الذين لاحظوا اخطار سلطة على الشعب لا كابع لها وراء الجمعيات الشعبية التي خلقها مؤتمر آب / اغسطس ١٩٥٦ . إلا أن مشروعها تعرض للافساد حين بدأ وضعه موضع التطبيق ، إذ سرعان ما اصبحت الجمعيات إدارة (مؤمنون ، عملاء استخبارات ، جباة اموال) . ووفقاً لعبد الحميد بوضيف ، فإن الشعب في الولاية الرابعة « أزيح شيئاً فشيئاً . . . بدأ السلوك السلطوي لبعض المسؤولين العاجزين يضجره . قبل كل التضحيات ، وخضع لكل اعمال العنف من جانب المسؤولين الذين لم يكونوا يوطدون سلطتهم الا بالقوة ، بل حتى بالاعدامات^(١٧) » .

لم توفر نزعة التسلطاي قطاع . هكذا مثلاً قررت المنظمة في المهجر أن تجبي الضريبة من الجزائريين لا تبعاً لتاريخ انتمائهم الى جبهة التحرير ، بل انطلاقاً من اول نوفمبر ١٩٥٤ ، وكان هذا التدبير يستتبع أن على المنتسب الأكثر تأخراً أن يسدد رصيماً من الاشتراكات ، وقد كانت هذه التقنية المسماة « المتأخرات » مصدر العديد من المآسي . فبعض الجزائريين ، المخيرين بين انقاذ حياتهم او التخلي عن عائلاتهم ، اختاروا الحل الثاني ، بينما فضل آخرون الترحل عبر فرنسا هرباً من رصاص جباة الأموال . لكن كان من المحتم أن يجدوا انفسهم ، في يوم او في آخر ، تحت رقابة جبهة التحرير ، بسبب تربيح المقاهي والفنادق والبيوت . وكانت وصولية الكوادر تضيف الى الاضرار التي تسببها تلك الممارسات اضراراً : فإذا كان « الجباة » يخضعون لشرط تحسين الجباية المالية للصعود في الهرم ، راحوا يتدربون بمختلف الذرائع (استهلاك الكحول ، تأخر عمليات الدفع ، الخ .) لزيادة الغرامات ويدرجونها في الحسابات مضخمين رقم « المكلفين » .

إن الجزائريين ، الذين كان يحركهم الحقد على السيطرة الاجنبية ، كانوا يعتبرون العسف كالوجه السئ المحتوم لما هو الجوهر بالنسبة اليهم ، أي للجماعة ، وذلك بسبب مكان الدين

والسطوة في فهمهم للسلطة . لقد عاشوا في الألم ، وأحياناً في الذل ، الاسآت الى كرامتهم ، إلا ان عنف جبهة التحرير لم يمكن وضعه يوماً في الكفة المقابلة لكفة العنف الصادر عن الاستعمار . فهذا العنف يجري النظر اليه على انه عنف الجماعة التي يريد كل واحد أن يكون عضواً فيها ، اما العنف الاستعماري فيعاش كعنف خارجي يهدد الهوية الاثنية والدينية والثقافية الخاصة بالجميع . في ذلك ما يشبه قصة عائلية لا يفهمها الغرب ، وتفسر الاوهام التي تعهدها العسكريون الفرنسيون حول إمكانية فصل الشعب الجزائري عن جبهة التحرير .

لكن كلما كان الصراع يطول كانت اقسام واسعة من الرأي العام المدني تتساءل إذا لم تشكل ، تحت غطاء حرب التحرر الوطني ، شريحة من القادة الطغاة والرديئين . منذ عام ١٩٥٩ تزايدت علامات الاستياء وزوال العطف ، الى حد ان استخدام القوة غداً غير ممكن بالنسبة لجهاز جبهة التحرير ، وقد تمت تسمية هذه الظاهرة بالملل . ففي المدن ، اصبح ابواء المقاومين يصطدم اكثر فأكثر بتحفظات الميسورين ، وكان يجري رفض الفرائض المالية الثقيلة . وفي الجزائر ، وسكيكده والأصنام ، كان بعض المناضلين المطلق سراحهم من المعسكرات يرفضون استئناف نشاطاتهم كجباة أموال . كانوا يشترطون معرفة الى اين تمضي جبهة التحرير وما هي امكاناتهم للتأثير على توجهها ونشاطاتها . وقد ادرك الرائد حسين رويباخ ، من الولاية الثانية ، وأحد الكوادر السياسيين النادرين في الداخل ، ادرك هذا الاستعداد النفسي ، لكن مع وضعه بشكل حصري في علاقة بالضغط البوليسي الفرنسي وتأثير الافكار الاصلاحية . كتب في ايار / مايو ١٩٦٠ : « يوماً بعد يوم نعرث على عدد اقل من الرجال الموثوقين لتنشيط المنظمات المدنية ، فالوسط البورجوازي والمناضلون القوميون السابقون يرفضون تعريض النفس للخطر^(١٨) » .

في مواجهة التهديد المتنامي ، حاول بن خده وعباس أن يستفيدوا من الاستياء الشعبي لوضع حد نهائي للطرائق القظة والقاسية . ولما كان السياق مساعداً ، فقد انتهت ضغوطهم على القادة العسكريين الى اعطاء نتائج ، إذ أعطيت توجيهات لاصلاح اسلوب العمل . بدأ الاهتمام اخيراً بمصائب الشعب ، وادينت اعمال العنف حيال السكان والمقاتلين ، لكن الجهاز تجاوب برخاوة . ففي مذكرة خدمة بتاريخ ٢٣ آب / اغسطس ١٩٦٠ ، ذكر الرائد سي محمد « للمرة الاخيرة . . . بأن عمليات الضرب بالعصا ، والفظاظات ، الخ . ، بحق الجنود والمدنيين ممنوعة منعاً باتاً » وهدد باتخاذ « عقوبات صارمة للغاية . . . بحق المذنبين » .

مع ذلك ، فإن المساعدة المالية الآتية من الخارج ، والتي لم تكن تحصل عليها الولايات قبل عام ١٩٦٠ ، سمحت لها فيما بعد بتخفيف الضغط عن الاكثر حرماناً ، لا بل بمساعدتهم . وفي الاقاليم الفقيرة ، أصبحت التكاليف تتلبس طابعاً رمزياً ، ولم تعد الا علامة اعتراف بسلطة جبهة التحرير ، وغدا الارهاب الوقائي سلاحاً موجهاً حصراً ضد الاغنياء . ففي قسنطينه مثلاً هاجمت جبهة التحرير في نهاية عام ١٩٦٠ ثلاثة تجار اغنياء ، سقط اثنان منهم قتيلين ، اما

الثالث ، بن شواخ ليفقون ، الملقب بزواوش ، فأصيب بجراح خطيرة واضطر لدفع عشرة ملايين لمنطقة قسنطينة .

من الواضح إذاً انه حتى قبل تحرير البلد ، كانت البيروقراطية الجزائرية قد تجردت من غموضها . العديد من المناضلين الجزائريين يعتقدون بأن أزمة صيف ١٩٦٢ هي السبب الاساسي وراء انحسار حركة الجماهير ، إلا أنهم يستلهمون اساطير جبهة التحرير الوطني ذاتها لا التاريخ الحقيقي . فجبهة التحرير ، هذا الرمز لوحدة كلف تحقيقها غالباً ، ليست الحزب السياسي الذي كانت تزعم أنها تمثله ، بل بيروقراطية مدعوة لأن تغدو دولة ، وتكمن قوتها في الجهاز العسكري .

الوحدة والتناقضات في الجهاز

من أي الوجهه انطلقنا ، فإن للبيروقراطية الجزائرية أصولاً غير متجانسة . وبغض النظر عن الفرق بين النشيطين والمركزيين ، اعطت حركة انتصار الحريات الديمقراطية جبهة التحرير الجزء الاساسي من كوادرها .

فمن اصل ٢٦ قائد ولاية (١٩٥٤ - ١٩٦٢) ، ثمة ١٩ من حركة انتصار الحريات و٤ غير حزبيين ، و٢ من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وواحد من العلماء . وفي عام ١٩٥٩ ، كان اصل خمسة قادة ولايات من ستة لا يزال من حركة انتصار الحريات ، لكن عام ١٩٦٢ لم يعد هنالك غير ٣ من ٦ يأتون من الحركة المذكورة . في ذلك التاريخ ذاته ، كان ١٠ اعضاء فقط من اصل ٣٠ في مجالس الولايات قد ناضلوا سابقاً في حركة انتصار الحريات ، ٥ منهم في شمال قسنطينة ، واثنان من الاوراس و٤ في ولاية وهران . وفي كل المواقع الاخرى ، كان ملاك الكوادر جديداً بكامله . من اصل ٢١ مسؤولاً قادوا المهاجرين الجزائريين في فرنسا ، كان ١٧ يأتون من حركة انتصار الحريات ، وواحد من جمعية العلماء ، وآخر من البيان ، وآخر من الحزب الشيوعي الجزائري ، وكان اثنان غير حزبيين .

في جيش الخارج ، كان الملاك السياسي الذي ينتمي الى الحركة الوطنية القديمة اقلياً . فهئية الاركان تضم اثنين غير حزبيين ، واحداً من البيان سابقاً ، وآخر من انتصار الحريات سابقاً . ونجك مناضلاً من انتصار الحريات في قيادة المنطقة الشمالية (عبد الغني) وآخر في قيادة المفوضية السياسية (عمر بن محجوب)^(١١) وآخر في القيادة العامة لولايات الغرب (بن قداره) . وليس ثمة اي واحد من هذا المنشأ في منطقة جنوب تونس ، على الحدود المالية ، وفي الادارة العسكرية حيث كان العديد من الضباط يشغلون قبل سنوات مناصب في الجيش الفرنسي . ليس فقط ان وضعهم ابعدهم عن الحركة الوطنية ، بل غالباً ما دفعهم الى التدخل في عمليات قمعية في الهند الصينية وتونس والسويس ، وحتى في الجزائر .

وقد امتصت الفروع المدنية ايضاً عدداً مرتفعاً من موظفي الدولة المستعمرة ومحيطي تونس

ومراكش . ففي وزارة داخلية الحكومة المؤقتة ، في تونس ، كان يمكن مصادفة العديد من رجال الشرطة الذين ظلوا يطاردون ، دون احساس بالخطأ ، مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية السابقين ، الاعتبارين « رؤوساً فجة » .

الاصول الاجتماعية

البيروقراطية الجزائرية هي من الناحية الاجتماعية خليط من عناصر متنوعة . فمن بين ٢٦ مسؤول ولاية (١٩٥٤ - ١٩٦٢) ، نجد اربعة متفرغين ، وثلاثة مدرسين (بالعربية) ، و٤ طلاب وتلامذة ، و٣ عمال ، وحرفيين اثنين ، و٦ تجار و٣ مستخدمين . ومن ٢١ كادراً أُعلن في فدرالية فرنسا كان هنالك ١٠ متفرغين و٤ طلاب ، واثنان من ذوي المهن الحرة ، ومستخدمان و٣ تجار . وكان التمثيل الخارجي (١٩٥٤ - ١٩٦٢) يضم في صفوفه ٩ عناصر في المهن الحرة ، و٣ تجار ، و١٤ طالباً ، ومزارعاً ، و١١ متفرغاً ، و٦ مدرسين ، و٣ موظفين ، وعاملان وعسكري واحد .

اما هيئة الاركان فكانت مؤلفة من تاجر ومعلم وعامل نحاس وطالب . وتأتي كوادر الادارة العسكرية من الجيش الفرنسي ، وقد جرى تجنيدهم من صفوفه تبعاً لمقاييس في مقدمتها الانتماء الى عائلات قيادية* او إلى موظفين ذوي سلطة . وكان اعضاء القيادة العامة للولايات الغربية وكوادر الاستخبارات بغالبيتهم ابناء لموظفين في محمية مراكش . وفي منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية ، كما في جيش الداخل ، كان العاميون يجاورون موظفين سابقين واولاد فلاحين ميسورين وطلاباً .

كان البورجوازيون متمثلين في الجهاز ، لكن بعدد ضئيل جداً ؟ لكنهم واصلوا بعد دخولهم الوظيفة نشاطاتهم الاقتصادية في تونس ومراكش بانتظار ايام افضل . ومن الضروري استكمال تحليل التركيب الاجتماعي والسياسي للاجهزة بدراسة التكوين الثقافي للكوادر وأصولهم الاقليمية ، فهذه المعطيات لا غنى عنها لفهم التناقضات الداخلية للبيروقراطية .

كان التركيب الاقليمي لجهة التحرير الوطني غير متوازن ، لكنه يعكس تاريخ الحركة القومية بصورة امينة ، حيث نلاحظ رجحاناً واضحاً جداً لكوادر الشرق الجزائري والقبائل في الهياكل المركزية ، وهذه احدي نتائج مؤتمر الصمام . وفي جيش الخارج ، يميل مركز الثقل نحو الشرق ، الذي يقدم غالبية عناصر القوات والضباط . فمن جهة ، ادت هزيمة كريم في المجلس الوطني الى تطهير العناصر الآتين من الولايتين الثالثة والرابعة أو رحيلهم هم ، ومن جهة أخرى ، فإن المستوى الثقافي لكوادر هذه الأقاليم فتح لهم من دون صعوبة طريق الوصول الى الفروع السياسية . ويشهد على ذلك المجرى المهني لحياة العديد من الضباط (كالرائدين عمراو صديق

* - نسبة الى قايد Caid (م) .

وحرموش أرزقي ، والنقيب علي لونيبي ، الخ .) . ويأتي الكوادر الاعلون في السلك الدبلوماسي من الشرق الجزائري بوجه خاص ، ومن القبائل بنسبة اقل . اما نسبة العناصر الآتين من ولاية وهران فبالغة الضآلة ، ويفسر ذلك التأثير الذي كان للمصالية في البدء في تلك المنطقة . ولأسباب سياسية وثقافية ، كانت مساهمة الاوراس شبه معدومة على مستوى الهيئات المركزية ، ذلك أن بلوغ هذه الأخيرة كان يتم عن طريق الولايات الممثلة في الجهاز التنفيذي . والحالة هذه ، فمن عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٠ ، كانت الولاية الأولى (الاوراس) عملياً تحت وصاية الولاية الثالثة ، وقد استطاع كادر واحد ان يبرز في اثر كريم ، هو عبد العزيز زرداني . صحيح أيضاً أن التطهيرات الداخلية أتت على العديد من كوادر الولاية الأولى . إن القادة العسكريين هم الذين يقومون إذاً بوظيفة الانتلجنسيا في الاوراس .

كانت الشرطة السياسية تحت سيطرة المهاجرين الجزائريين في مراكش ، اما مسؤولو فدرالية فرنسا الاعلون فيأتون من القبائل والشرق وولاية الجزائر . ليس هنالك عنصر واحد من غربي البلاد .

على الصعيد الثقافي ، كان جهاز جبهة التحرير - جيش التحرير بين يدي الانتلجنسيا الفرنسية ، وهذه الظاهرة تبدو بوضوح في فدرالية فرنسا . ففي السلك الدبلوماسي ، كان هنالك تسعة قادة بعثات لا يتكلمون غير العربية وسبعة ثنائيو اللغة ، بينما لم يكن في قيادة الولايات عام ١٩٦٢ غير ٣ من التصنيف الأول على ٣٠ . كانت العربية هي لغة العمل بامتياز في الولايات الأولى والثانية والرابعة (الاوراس ، شمال قسنطينه ، الصحراء) .

يمكن استخلاص عدد من النتائج من تركيب الاجهزة :

١ - يُلاحظ الدخول الكثيف الى المسرح لجيل جديد لم يعرف الحركة الوطنية قبل عام ١٩٥٤ ، وهذه الظاهرة واضحة بشكل خاص في الجيش . ففي هذه المؤسسة نلاحظ تراجعاً لرجحان الكوادر الآتين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية داخل الولايات الثالثة والرابعة والسادسة ، وفي الخارج . سوف يكون لتجديد ملاك الضباط انعكاسات على وضع القادة « التاريخيين » الذين لم يعد في وسعهم أن يثمروا سياسياً علاقاتهم الشخصية ، كما كان يحصل في الماضي . تولد لدى الجيل المنبثق من الحرب والمتكون في اطار انضباطي الشعور بأنه لا يدين بصعوده الا لقتاله . وعلى غرار هيئة الاركان ، كان هذا الجيل معادياً لكل علاقة مميزة بين الجهاز والقادة « التاريخيين » . إن الشرائح المدنية (فدرالية فرنسا ، والسلك الدبلوماسي) ، ذات الوزن الضعيف في الجهاز ، هي التي كانت تؤمن التواصل مع الحركة الوطنية القديمة .

٢ - على مستوى الهيئات المركزية ، كان التركيب الاجتماعي اقل شعبية مما كان التركيب الاجتماعي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . واذا كان علينا أن نحدد طابع حركة انطلاقاً من الانتماء الاجتماعي ، على وجه الحصر ، لأعضائها ، فلا شك ان الشرائح ذات الامتيازات في المدينة والقرية هي التي كانت ممثلة اكثر من غيرها ، فقد كان ابناؤها راجحين في السلك

الدبلوماسي وجيش الخارج والشرطة السياسية ، هذه المؤسسات التي ستقدم للدولة الجزائرية غالبية قادتها . إن القرابة الاجتماعية واضحة بين ملاك الكوادر في هذه الاجهزة والموظفين الجزائريين في الدولة الاستعمارية .

كان الكوادر الآتون من الطبقة العاملة والفلاحين المعسرین ضئيلي العدد للغاية ، وقد انفصلوا عن اوساطهم الاجتماعية واصبحوا إذاً في حالة تحول طبقي . وربما كان يقضي المنطق بأن تقدم فدرالية فرنسا لجهة التحرير كادراتها العمالية ، إلا أن الوقائع تبين أنهم جاؤوا بالاحرى من الولايات . وقد لعبت الثقافة والتجربة السياسية دوراً مهماً جداً في التنافس للدخول الى الجهاز ، والحال ان المناضلين العماليين ساندوا بغالبيتهم الشيوعيين والمصاليين ولحقوا إذاً بهم في سقوطهم .

اما التطلعات من النموذج العامي فكان لها معبرون عنها في الولايات (العقدهاء صالح بو بنيدر وحسن خطيب وعثمان وطاهر الزبيري) ، وفي هيئة الاركان (منجلي ، بو مدين) وفي قيادة المنطقتين الشمالية والجنوبية (بن سالم وصالح السوفي) .

انتصار الشعبوية

لقد تعايش داخل جبهة التحرير جيلان من الكوادر ، تكوّن الأول منها في الاحزاب السياسية ، ونمت نزعة القومية من ضمن الاحتكاك بالشعب وسط النقاش وتصادم الافكار . وإذا كان تفرط الا أنه سيحتفظ لوقت طويل بحنينه إلى العلاقات السياسية القديمة واسلوب عمل الاحزاب . أما الجيل الثاني فدخل المسرح بعد عام ١٩٥٦ ، وهو لم يكن يملك تجربة خاصة به ، وسوف يتطور ضمن سياق تسيطر فيه الانتقادات اللاذعة حول افلاس الاحزاب والصراع ضد الروح النقدية . هذا الجيل هو الذي سيخرج منه الناطقون الأكثر اھتياجاً باسم الشعبوية الفلاحية . وقد حاول الكثيرون أن ينسوا ماضيهم ، وهم سيتبعون القادة الراهنين ، أي كانوا . إن أمامهم مركزاً يأخذونه لا مثلاً أعلى يدافعون عنه ، وسيكون دورهم في توطيد الجهاز كبيراً .

مهما تكن خطوط سير كوادر الجهاز المركزي ، ومهما يكن انتماءهم الاجتماعي ، فقد تبعوا تدريباً صارماً كي يتطابقوا مع اسلوب القيادة الجديد . ولم تكن إعادة تكييفهم الذاتية تتم من دون مأس وأزمات ضمير ، فحالات الجنون والانتحار ليست نادرة . ان العديد من الكوادر ، المطاردين يوماً بلعنات ضد « الفردية » و« التصرفات البورجوازية » ، عادوا ادراجهم وخضعوا امام النزعة الاخلاقية الواعظة والتزمت . دخل التفكير في السرية اوجاً الى حلقات محكمة الإغلاق . لم يعد له أهمية اجتماعية . وبين البقاء في الهامش او المشاركة في ولادة مجتمع جديد ، اختارت الغالبية الحل الثاني لقاء تشويه تعوض منه في كل حال منافع السلطة . كان القبول بالايديولوجية الشعبوية والخضوع للقيادة التاريخيين هما الشرطان الضروريان للاندماج في الهرم .

لقد أكدت الفرادة الوطنية نفسها ضد فرنسا ، لكن يمكن التأكيد ، دون التعرض لخطر الوقوع في الخطأ ، أن النزعة القومية لجيش التحرير الخارجي تبلورت ايضاً في وجه تونس ومراكش .

كان على الكتلة « الليبرالية » ان تعود الى الوراء وتضحى بأفكارها لصالح وصولها الى الحلقات القيادية . فقدت كل قدرة على التمايز وتأكيد اهدافها الخاصة بها . وقد كان المناضلون السابقون في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، الذين في الملاك العسكري ، كقاييد احمد وقاسي ، يُشبهون مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية السابقين بشكل غريب .

وظف الناطقان الرئيسيان بلسان التيار « الديمقراطي » ، بن خده وعباس ، كل جهودهما في بناء شرعية ، فقد كانا ليبراليي دولة . الا انها إذ كانا محشورين في القمم القيادية ، ولم يكن لهما من يتجاوب مع مساعيها في الجيش ، فقد فشلا في الحصول على نتائج كبرى . في الاكثر حفزا كريم وبن طوبال وبوصوف على معارضة الواحد بالآخر وعلى الاستفادة شخصياً من خصوماتهما الماضية .

لقد نجح آباء الجهاز إذا في ان يفرضوا على البيروقراطية الايديولوجية الشعبوية دون اعطائها مع ذلك وحدة حقيقية. كان الاختلاط الاجتماعي يعاني من رفض اختيار مجتمع ، وضمن هذه الشروط كان من الصعب تجاوز المشكلات الناجمة عن التنوع الاجتماعي . كان الجهاز ، المتضامن من حيث وظائفه ووضع القيادي ، منقسماً بصدد توزيع السلطة . التنافس شديد بين الملاك السياسي القديم والكوادر الجدد ، وقد اتخذ في الخارج شكل صراع بين الجبهة والمؤخرة .

إن الشرائح الريفية ، التي دخلت الحركة الوطنية في الاخير ، اقلعت من مستوى سياسي متدنٍ للغاية ، وكان تأخرها ملحوظاً في كل نقاط نشاطها . إلا ان النخبة الريفية ، التي تغذت بايديولوجية القيادة ، لم تكن تشعر بأنها مدعوة للعب الادوار الثانوية . كان التلامذة الذين قطعوا دروسهم يعيشون في الخوف من رؤية رفاقهم الذين واصلوا دراستهم يصبحون قادة الغد . والعسكريون المحترفون لم يكونوا يريدون رؤية الضباط الذين ظلوا في الجيش الفرنسي وتمت ترقيتهم الى رتب اعلى من رتبهم يؤطرون جيش الجزائر القادم . أما قادة مراكز المقاومة في الداخل فكان هاجسهم مصير المقاومين في تونس ومراكش .

كل قسم من النخبة الريفية كان يرى المخرج الوحيد من قلقه الشديد في الاشراف المباشر على السلطة . هذه النخبة ، الممزقة بين وضع الانتلجنسيا الذي تمتلكه حيال الفلاحين والوضع المتدني الذي تشغله حيال انتلجنسيا المدن والملاك السياسي القديم ، تماثلت مع الفلاحين ، القوة الوحيدة القادرة على ضمان رجحانها . والالتباس هنا كامل ، لأنه اذا كانت هذه النخبة ، من حيث شعاراتها ، تثقل خطاها باعتبارات حول التحرر الفلاحي ، فإن ذهنيتها ، حيث لعبادة القوة واحتقار العمل اليدوي مكان ممتاز ، عائق دون اي تجربة اجتماعية محررة . لن يذهلنا إذا أن نرى اناساً كبو تفليقه ، دافعوا عن القانونية عام ١٩٦٢ ، يتخلون عنها فيما بعد بالسهولة التي نبناها بها .

كان يغذي ضغينة الجبهة على المؤخرة المصير الذي آل اليه مسرّحو الحرب في ادارات الحكومة

المؤقتة ، فهؤلاء ، وغالبيتهم اميون ، محشورون في مهات حُجَّاب وسواقين وحراس ، كانوا يجاورون موظفين يعيشون حياة بورجوازية ويستعدون لقيادة الدولة القادمة .

من البديهي انه لولا اسهام الشرائح المدنية وقدرتها السياسية لما استطاعت الشرائح العسكرية ، تلك النخبة الجديدة ، أن تصل لوحدها بمهمة تحرير البلاد الى النصر . وقد كانت واعية لكل هذا ، إلا أنه حين لاحت السلطة في الافق ، اعتبر كادرات الجيش الخارجي - حتى حين لم يكن الطموح وحده هو الذي يحركهم - ان هيمنتهم هي المكافأة المشروعة لنشاطهم . ربما كانوا يببالغون في تقدير مدى مساهمتهم في الاستقلال ؟ لم يكن خصومهم يمنعون عن التشديد على هذا الجانب وعن تبيان أن المخاطر التي تعرض لها منذ عام ١٩٥٩ كوادر جيش الخارج كانت أخف من تلك التي تعرض لها المناضلون السريون في فدرالية فرنسا أو مقاتلو الولايات . وتعزز الوقائع هذا الحكم ، إلا أنه لم يكن مدعوماً بقوة السلاح .

كانت احدى المسائل التي تقسم البيروقراطية هي مشكلة الثقافة الوطنية . فالنزاع الاجتماعي والسياسي ينعكس أيضاً عبر المواجهة الثقافية . كان يتم النظر الى امتلاك اللغة الفرنسية والى الكفاءة كسلطة اجتماعية وكسلاح ؛ فالكوادر المتعلمون يتذرعون بكفاءتهم لأجل التقدم في الهرم ، بينما يواجههم الكوادر الاميون بالالتزام وبالاقدمية في النضال . هؤلاء وجدوا انفسهم في المواقف ذاتها التي تقفها العناصر ذوو الثقافة العربية ، الذين كانوا ، مع بعض الاستثناءات ، وفي اسفل الهرم . وكان القادة يشددون ، وفقاً لمزاجهم او لمصلحتهم ، على الكفاءة ، كما كان يفعل كريم وبوصوف ، او على الالتزام كما كان يفعل بن بلا . لم يكن موقف الملاك السياسي بصدد مقاييس الترقية صارماً ، فهذا الكادر الامي كان يدافع هكذا عن الكفاءة ما أن يستقر وضعه .

كانت لا مبالاة القادة حيال مسألة التعريب ، بعد عام ١٩٦٢ ، في اصل تخبطات مكلفة على طريق تطوير البلد وتحديثه . ولا شك انه لم تكن في متناولهم الوسائل البشرية والمادية لحل تلك المشكلة ، الا انه كان أمكنهم مع ذلك ان يطرحوها ويتخذوا التدابير اللازمة كي لا يكون العناصر الحائزون على الثقافة العربية محتقري الجهاز . لكن في هذه المسألة كما في مسائل اخرى ، كانت قيادة جبهة التحرير تتصرف كوريثة الاستعمار ، أي تمارس فن إزاحة المشكلات التي تضايقها من الطريق . يكفيها ان تعرف انها تدين بشرعيتها وسلطتها لثورة ، وانها المحاور الوحيد في وجه فرنسا . ان وعي البيروقراطية الجزائرية أنها لا تدين بصعودها وانتصارها لغير نفسها اعطاها قدرة فعلية على المبادرة يتلازم معها التبجح والشوفينية والميل الى الاخراج .

٢٠

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المآزق (آذار / مارس - أيار / مايو ١٩٦٢)

كان الشعب الجزائري يتابع المرحلة الحاسمة من المفاوضات بأمل مشوب بالقلق . فلقد اتسع ارهاب منظمة الجيش السري (أو . آ . إس) ، الحركة الاستعمارية المتطرفة التي ولدت في كانون الثاني / يناير ١٩٦١ . بدت أو . آ . إس ، المستندة الى السكان الاوروبيين ، والادارة وقسم من الجيش ، عائقاً مهماً دون تطبيق الاتفاقات ، وبدل أن يمتص منظور السلام الاهواء كان يفاقمها . كان كل جزائري ينتظر المعجزة ، في اعماقه ، لكنه يعبر في العلن عن تشككه .

تمزقات السلام

في ١٨ آذار / مارس ، الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر ، اعلن المتفاوضون عن اتفاقهم . في كل مكان ، جرى استقبال قرار وقف النار ، المحدد تطبيقه عند ظهر ١٩ آذار / مارس ، بارتياح شديد . كانت حظوة الحكومة المؤقتة في اوجها ، فالناس في غاية الامتنان لأنها وضعت حداً للحرب . ولم يكن مضمون الاتفاقات يشكل مشكلة الا بالنسبة لجزء ضئيل جداً من المناضلين المجريين .

في القبائل ، كان السكان في اوج الابتهاج : « لا أحد ينام ، لا احد يحس بالتعب » . لكن إذا كانت الحياة تعود في داخل البلد الى طبيعتها شيئاً فشيئاً ، ففي المدن الكبرى ، في الجزائر ، في وهران ، في عنابه ، تقوم القيامة . لقد تجاهلت أو . آ . إس . الضمانات المقدمة للاوروبيين ، وضاعفت من عنفها ، ودمرت التجهيز الاداري . الحرب مستمرة وبصورة أشد .

كانت الهيئة التنفيذية المؤقتة ، المكلفة بادارة البلد ، في حال من العجز . وفي حين كانت الحكومة المؤقتة تأمل أن تجعل منها هيئة تمثيلية للقوى الجديدة بهدف مواجهة مرحلة انتقالية خطرة ، ضمن شروط جيدة ، كانت فرنسا ترى فيها جنين دولة معتدلة . وقد حققت هدفها ، لكنها عززت في الوقت ذاته قيمة الانتقادات التي كان يوجهها خصوم الاتفاقات الجزائريون . لم تكن الهيئة التنفيذية تمثيلية ، وكان رئيسها ، عبد الرحمن فارس ، تعبيراً عن تلك « القوة الثالثة » التي طالما حقرها جيش التحرير الوطني .

كان عبد الرحمن فارس - وهو من عقبو Akbou ، وعمل كاتباً للعدل في القليعة - ذا تاريخ سياسي يثير الحذر . فكعضو في فريق الليبراليين الذي كان يتزعمه جاك شيفالبيه ، رئيس الجمعية الجزائرية ، كان يرمز الى المساومة . وبعد احداث آب / اغسطس ١٩٥٥ ، اقترب من اطروحات جبهة التحرير ثم ابتعد عنها من جديد « بأمر من عبان ، الذي كلفني بمهمة » ، حسبما قال فيما بعد . عام ١٩٥٧ ، وضع نفسه في خدمة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير وفي حزيران / يونيو ١٩٥٨ ، عرض عليه الجنرال ديغول دخول حكومته ، فأوعزت اليه جبهة التحرير أن يرفض ، فنفذ الأمر . وقد تورط في نشاطات شبكة نقل اموال ، فأوقف في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ واطلق سراحه في آذار/ مارس ١٩٦٢ . وهو لم يكن ينتسب الى جبهة التحرير ، وفقاً للحكومة المؤقتة ، إلا بنوع من سوء الفهم السياسي . فمجرى حياته ومزاجه وعلاقاته الاجتماعية لا تهيئه ابداً لأن يكون محامي التصلب . وقد تم فرضه على رأس هيئة تنفيذية مؤقتة ، مؤلفة من ١٢ عضواً (٣ اوروبيين وتسعة جزائريين من بينهم ٥ اعضاء في جبهة التحرير الوطنية) ، فأبدت الحكومة المؤقتة استياءها منه ، وقررت ألا تدججه في مجموعة جبهة التحرير داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة ، لكنها تراجعت عن ذلك فيما بعد ، مبرهنة على افتقارها للحزم والصمود .

العيب الثاني كان يتمثل بأن المسؤولية عن « جنين الجيش » الذي كان مفروضاً أن يضم ٤٠,٠٠٠ رجل ، أي ما يعادل عدد افراد جيش التحرير الوطني ، لم تكن بين يدي جبهة التحرير . هذا الجيش كان يقوده محام من تلمسان ، هو الاستاذ الحصار ، ويشكل كوادره ضباطاً جزائريون ظلوا في الجيش الفرنسي ، ويستفيد من مساعدة مستشارين تقنيين فرنسيين . كان وجوده ، بالنسبة لجيش التحرير ، برهاناً على نية فرنسا خلق نظام اجتماعي مناقض لاهداف جبهة التحرير . وأخيراً ، كان ممثلو جبهة التحرير داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة منبثقين في غالبيتهم الساحقة من الجناح الاصلاحى في حركة انتصار الحريات الديمقراطية . فباستثناء حميدو الحاج (المنتدب للصحة) ، كان مندوبو الجبهة - شوقي مصطفاي (شؤون عامة) ، وعبد الرزاق شنتوف (شؤون ادارية) ، وعبد السلام بلعيد (شؤون اقتصادية) ، ومحمد بن تفلينه (شؤون البريد) - قد انتموا جميعهم الى التيار « المركزي » . ولم يكن من حاجة لاكثر من ذلك كي يظهر مجدداً شبح المساجلات القديمة . إن سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة - ذلك الجسم الغريب عن المقاتلين - التي كانت هاجمتها أو . ف . اس بعنف ، قابلتها الولايات إذاً بالاعتراض والرفض .

سوف تؤدي ابتزازات أو . آ . اس الى عكس النتائج التي يتوقعها قادتها . ففي مناخ من الذعر العام ، كان فرنسيو الجزائر يرحلون دون أمل بالعودة ، متخلين عن املاكهم لمعارفهم الجزائريين بأسعار بخسة . في نهاية حزيران / يونيو ، كان ٥٦٠ الفاً ، من بينهم مئة الف يهودي جزائري ، يرحلون الى فرنسا . وبما انهم كانوا يشرفون على المراكز القيادية ، فقد شل رحيلهم البلد ، وتفككت الدولة ، ذلك انه من اصل ٨٠ الف موظف كان ٨٢ ٪ من الاوروبيين . لم

يكن الجزائريون يشكلون عام ١٩٥٩ ٥,٢٪ من الفئة أ* ، و ١١,٨٪ من الفئة ب ، و ١٩,٤٪ من الفئة ج ، و ٥٣,٧٪ من الفئة د . ووفقاً لـ ج - ك . دوانس ، ترك ٧٠٪ من الموظفين الاوروبيين وظائفهم ، لا بل إنه كان يعتبر ان تلك النسبة المثوية « ادنى من الواقع »^(١) . نقصت قدرة النشاط الصناعي والتجاري من ٨٠ الى ٩٠٪ نسبة الى عام ١٩٥٤ . في الوقت الذي كان السكان يغادرون فيه معسكرات التجميع ، ويتقدم المحتجزون ، بعد اطلاق سراحهم ، الى سوق العمل ، غدا الوضع الاجتماعي مأساوياً .

نظمت اتفاقات ايفيان اعادة سيطرة البورجوازية المحلية على الحركة الشعبية ، فجاءت الاحداث لتظهر لا واقعية المشروع . حرم رحيل الاوروبيين الامبريالية الفرنسية من حصان طروادة الخاص بها وافرغ التدابير التي نصت عليها اتفاقات ايفيان بصدد الاقلية الاوروبية من مضمونها . اعيدت الجزائر لسكانها العرب والبربر .

كانت « قوة حفظ النظام » الورقة الاخيرة الممكنة في يدي انصار التشارك مع الامبريالية . الا أن اقتراب الاستقلال وضع الجنود والضباط الجزائريين الذين يشكلونها في وضع معنوي مزعزع . وقد ادت النداءات للفرار التي اطلقتها الولايات الى انتقالها بوحدات كاملة الى معسكر جيش التحرير الوطني . لقد خسرت الليبرالية الجولة في الجزائر . كانت المرحلة الانتقالية قصيرة جداً وكان الوضع متحركاً للغاية ، بحيث لم يسمح ذلك بتكوين دولة من النموذج الاستعماري الجديد .

في حين كانت منظمة الجيش السري تخلق مقدمات تجاوز اتفاقات ايفيان ، كانت تتجابه داخل جبهة التحرير ثلاث استراتيجيات للسلطة : استراتيجية الحكومة المؤقتة ، واستراتيجية هيئة الاركان ، واستراتيجية بن بلا .

١ . استراتيجية الحكومة المؤقتة

كانت الحكومة المؤقتة قد حددت لنفسها ثلاثة اهداف : فرض احترام اتفاقات ايفيان ، صون احتكار جبهة التحرير السياسي على الجماعة الاسلامية ، منع الدعوة لانعقاد المجلس الوطني لتحاشي النقاش حول مستقبل البلد . اما الادوات التي كان مفترضاً أن تطبق هذه السياسة فكانت مجموعة جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية المؤقتة والولايات .

بعد التوتر الذي فرضه العنف الاستعماري على الشعب الجزائري ، كانت ردة فعل ممكنة . كان دور الولايات ومنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً يكمن في احتواء اي انفجار جماعي للعنف ، وفي الوقت ذاته عدم اتاحة اعادة تشكيل الاحزاب السياسية الاسلامية . وإن تعميمات قائد الولاية

* - بشكل تخطيطي ، تتطابق الفئة أ مع ملاك التصور والقيادة ، والفئة ب مع ملاك الكوادر ، والفئة ج ، ودم مع ملاك التنفيذ .

الثالثة على وحداته موجبة للعبارة ، إذ فيها توصية بعدم « جرح كرامة الحركيين والغوميين* » ، وب« اعطاء الدليل على الادب واللياقة حيال الجنود الفرنسيين وبخفض اللقاءات معهم الى الحد الأدنى تحاشياً للحوادث ، وبمراقبة خصوم الاستقلال الاوروبيين واعلام القيادة بتحركاتهم » .

كانت الحكومة المؤقتة ، الحريضة على احترام الاوروبيين ومصالحهم ، تنوي البقاء ممثلاً حصرياً للشعب الجزائري . وبما يخص الحركات الجزائرية ، لا سيما الحركة الوطنية الجزائرية ، صدر الامر الى الولايات بحث مناضليها على الالتحاق بجبهة التحرير الوطني او وضعهم تحت الرقابة في حال رفضهم . لهذه الغاية ، اعطيت الولايات لوائح بأساء محتجزي الحركة الوطنية الذين اطلق سراحهم بنتيجة وقف النار . وفي بعض الاقاليم ، كتلمسان ، جرى تطبيق تلك التوجيهات بالصرامة القصوى . فبالنسبة للكثير من محتجزي الحركة الوطنية ، كان اطلاق سراحهم مقدمة لمقتلهم او لنفيهم القسري .

كان دور الولايات في استراتيجية الحكومة اساسياً ، ودور مجموعة جبهة التحرير ، التي عليها السهر على ان يؤدي تقرير المصير الى نقل السلطة الى الجبهة ، استطرادياً . ولما كان شوقي مصطفىاي رجلاً مخلصاً فقد لاحظ سريعاً وجود عيب في سياسة الحكومة المؤقتة ، فهذه لم تتخذ اي تدبير تنظيمي احتياطي لمواجهة تعارض محتمل بين الولايات والهيئة التنفيذية المؤقتة . وقد اقترح ، بالتالي ، خلق لجنة تنسيق بين الولايات ، لكن لما كانت الحكومة المؤقتة تفتقد الانسجام ، فقد بقي هذا الاقتراح اقتراحاً . إن عجز الحكومة المؤقتة عن دمج القوات تحت اوامرها سوف يعود عليها بنتائج مشؤومة .

٢ . استراتيجية هيئة الاركان .

تتحكم اولوية العسكري على السياسي وعدم الاعتراف بالمؤسسات (الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني) بكل استراتيجية هيئة الاركان العامة . عام ١٩٦٢ ، لم يكن الجيش منظمًا بعد ليضطلع لوحده بالسلطة ، وكان عليه ان يتفاهم مع الشرائح المدنية وفي الوقت ذاته يقاتل في داخلها من لا يقبلون هيمنته . كان قاداته يعتبرونه كجنين للجيش الوطني ولا يسمعون برؤيته يتعرض للتشتيت . وعلى الصعيد السياسي ، كان « الاصلاح الزراعي ، وتصنيع البلد والتوزيع العادل للانتاج والثروات » تشكل جوهر برنامجهم .

لقد اعتبرت هيئة الأركان العامة المجلس الوطني للثورة هيئة جرى تجاوزها ، لذا اقترحت لحل خلافها مع الحكومة المؤقتة الدعوة لانعقاد مؤتمر تداولي للكوادر . « من المهم أن يسلم المجلس الوطني للثورة ، هذه الهيئة العليا الرمزية والنظرية الصرفة مع ذلك ، دون ان تضطره الى هذا القاعدة في يوم أو في آخر ، أن يسلم بحرية بعجز الاجهزة القيادية عن ترتيب الامور ووضع الثورة

* - نسبة الى الغوم وهي وحدة عسكرية كانت يحندها القبائل الجزائرية لصالح المستعمر الفرنسي (م) .

في الطريق الصحيح^(٣) ». هذا الحكم القاطع يوحى بالتهديد بانقلاب ، لأن « القاعدة » المشار إليها ليست غير الجيش .

٣ . استراتيجية بن بلا

كان معادياً لانقلاب من جانب الجيش ، وبمواجهة حكومة مستهلكة معنوياً غدى الامل بأن يجمع حول شخصه القوى الحية في جبهة التحرير . كان يعرف ان عليه ان يحسب حساب معارضة بوضياف وينوي تقاسم السلطة معه : « فليأخذ الحزب وانا آخذ الحكومة او العكس^(٤) » .

العروبة والاسلام والاصلاح الزراعي هي الاعمدة الثلاثة في برنامج بن بلا . كانت وجهات نظره ، المختصرة والتخطيطية ، مدونة في وثيقة من ١٥ ورقة ، وضعها بالاشتراك مع خيضر وبيطاط ، تشغل مكافحة الانجراف الارضي فيها مكانة كبرى ، والعلاقات مع فرنسا ، والدولتين التونسية والمراكشية ، منظوراً إليها من زاوية صراعية ، لكن كان بن بلا ينكر انه يريد التبرير في مصادمتها ، ويتبنى حيالها تكتيكاً تسويقياً . إنه يقبل اتفاقات ايفيان لكن على مضض ، وهو لا يريد مجابتهما بشكل مكشوف ولا تبريرها . ووفقاً لآيت احمد ، كان رد فعله لدى قراءتها عنيفاً جداً ، واعلن انه يفضل تقسيم البلد على حل يمنح الاقلية الاوروبية ضمانات فادحة .

بما يخص جيش الخارج ، ينظر بن بلا اليه كـ « عامل حماية للثورة ، لأنه ضحية سياسة اصلاحية^(٥) » . وتتوافق استراتيجية بن بلا السلطوية مع استراتيجية هيئة الاركان في نقطتين : تبني برنامج وخلق مكتب سياسي لجبهة التحرير ، الا انها تتميز عنها بما تبديه من ثقة في الحكم المستقل لمقاتلي الداخل ومن احترام لسيادة المجلس الوطني للثورة ، الذي تطالب بدعوته للانعقاد . وسوف يفسر بن بلا خط سلوكه في رسالة الى بشير بومعزه ، بالشكل الآتي : « ثمة خطر وويل يهدد ثورتنا ، الآن فيما تنفرج ابواب البلد قليلاً : تهدد بذور الخارج الهدامة بأن تُنفذ الى الداخل وتلوث ما يبقى فيه من نقي ومنزه . إن اعضاء الولايات ، الذين سيحضرون المجلس الوطني للثورة ، بشكل كامل هذه المرة ، بدل أن يرسلوا كما في السابق توكيلات لاحوان موجودين في الخارج يستخدمونها بشكل لا يتوافق دائماً مع حقائق الداخل ، هؤلاء الاعضاء سيعطون المناقشات مجرى مختلفاً . إن اعضاء الولايات هؤلاء ، الذين لم يغادر بعضهم البلد منذ نوفمبر ١٩٥٤ ، سوف يقدمون عناصر ملموسة مستخلصة من الوقائع المعيشة ، بحيث يجعل ذلك اعمال المجلس الوطني اكثر صحة بما لا يقاس^(٦) » .

بين الاستراتيجيات المتقابلة ، كانت استراتيجية هيئة الاركان هي الاكثر صفاء ، لانها تعتبر من المسلمات اخفاق الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني في حل الازمة الداخلية .

إخفاق الحكومة المؤقتة

في ٢٠ آذار / مارس ، التقى آيت احمد وبوصياف وبن بلا وخبير وبيطاط في بوجي بسويسرا
المفاوضين الجزائريين . وقد كانت الكلمات المتبادلة الاولى ذات مغزى . قال خيضر : « هي ذي
العصابة القذرة » ، فرد بن طوبال : « السلطة هي لكم ، خذوها » . إن الخلاف الذي
سمحت بتوقعه هذه الاحاديث اللاذعة دفع وزير الخارجية ، سعد دحلب ، الى اشاعة خبر
استقالته .

إن سعد دحلب ، المرح والبشوش ، هو الكثيرين في الجنوب الجزائري محدث بالفطرة ، يبرع
افضل من اي كان في تمارين البهلوانية السياسية ويعرف ان يتملص عبر النكتة من المشكلات التي
تضايقه . انه رجل ميدان يفيد بمآثره بن يوسف بن خده ، رجل المنتديات . وقد كان تشاركهما
يسير سيراً حسناً ، فهما رفيقا طريق منذ عام ١٩٥٥ . وقد استفادا من الحدود السياسية
لنشاطين ، فتخيلا نفسيهما ممثلي المصلحة العامة وفكرا بأنهما فوق التناقضات التي تضع كريم
وبن طوبال وبوصوف في معارضة هيئة الاركان العامة . كانا يباليغان في تقدير امكاناتهما ، ويشير
عبد الملك بن حبيلس ، العضو السابق في اللجنة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، الى
ان تكتيكهما في أزمة جبهة التحرير يشابه بشكل غريب موقفها حيال مصالي عام ١٩٥٤ . كانا
حليفين لكريم وبن طوبال وبوصوف ، ومن هذا الموقع اعتقدا ان في وسعهما ضبط شركائهما عن
طريق تأخير نهاية النزاع مع هيئة الاركان العامة . إلا أنهما كانا يسهمان ، رغم نواياهما الحسنة ،
في جعل الوضع السياسي متعذر الحل .

في ساعة تصفية الحسابات التي كانت كامنة منذ عام ١٩٥٦ ، والتي لم تكن ذكرى المسجلات
بشأن طرق الثورة عام ١٩٥٤ الا لتزيدها حدة ، فكر دحلب في أن بالامكان تحاشي تلك التصفية
عن طريق التخلي عن موقعه ، سابقاً في هذا التفكير بن خده . أما محمد يزيد ، وزير الاعلام ،
الذي كان يعتبر نفسه « المصفحة الوحيدة للجيش الجزائري » . فكان موقفه مختلفاً . « بالنسبة
لي ، لن استقيل . لا أحد من بين القادة الكبار يريد الكرسي المتحرك الذي اجلس عليه (٨) » .

في ٢٢ آذار / مارس ، تداولت الحكومة المؤقتة ، في الرباط بصدد النزاع مع هيئة الاركان
العامة . ابلغ بن طوبال بن بلا ، باسم الاكثرية ، رفض اقتراحه دعوة المجلس الوطني إلى
الانعقاد .

وجد بن بلا نفسه في الموقف نفسه الذي كان يقفه مصالي عام ١٩٥٣ حيال اللجنة المركزية .
فإذا قبل لعبة المؤسسات كان ذلك بمثابة التوقيع على قرار الموت السياسي ، وإذا تملص منها عد ذلك
خروجاً على الشرعية ، وعرض نفسه للاتهام بأنه لا يتصاع لقرارات الاكثرية وبأنه يستسلم
لـ « عبادة الشخصية » . ولكي يخرج بن بلا من هذا المأزق قرر التعبير عن رأيه علانية بصدد
المشكلات الراهنة الكبرى ، دون اهتمام بالجهاز . وقد قدمت له هيئة الاركان العامة مناسبة التعبير

المفصل عن وجهات نظره حين دعت الوزراء الذين اطلق سراحهم ، دون غيرهم ، لزيارة جيش التحرير في وجده . اعطى آيت احمد وبو ضياف موافقتها الى العقيد بومدين ، شرط ان يُعامل ضيوفه على قدم المساواة . فوافق المذكور ، لكن أميني سره القديمين ، النقيبين عبد العزيز بو تفلقيه (سي عبد القادر) واحمد مدغري (سي الحسين) ، نظماً الاستقبال وخصاً بن بلا بالهاتف الحار .

لم تكن المقابلة مع الـ « ٥ » مشجعة لهيئة الاركان التي كانت تأمل رؤيتهم يأخذون السلطة لوحدهم ، فقد كانت الانقسامات فيما بينهم تحول دون حدوث هكذا تطور . بن بلا وحده اتخذ موقفاً واضحاً ضد الحكومة المؤقتة ، « هذا المحيط من القذارات » ؛ وقد كان هذا الحكم الجازم يشهد على نفاذ صبر بن بلا ، ففي شخصه ، طال كثيراً اختناق رجل الفعل تحت ثقل ضغوط المحنة . كانت تقديرات اعضاء هيئة الاركان حول اللقاء مع الوزراء المحررين متباينة ، فقد كان قايد احمد وعلي منجلي مبالغين للتفكير بأن « الخمسة » لا يشكلون ، في ظل « انقسامهم » ، بديلاً وبأن من الضروري ، إذا دعت الحاجة ، اعداد النفس لامتحان قوة مع الحكومة المؤقتة . . إلا أن هذا لم يكن رأي بومدين الذي قرر - وفقاً لعبارته الخاصة به - الالتجاء الى تحت « الجناح الحامي للرئيس الزعيم » ، اي بن بلا .

سوف تتضاعف العقبات والعوائق بين هذا الاخير ورفيقه في الاعتقال سابقاً ، آيت احمد وبو ضياف ، اللذين كانا يجعلان من التضامن الوزاري مبدأ لا يقبل المساس به . العقبة الاولى حصلت مع بو ضياف بصدد زيارة الى مصر ، فقد اجاب بن بلا بالاجاب على دعوة وجهها الرئيس عبد الناصر من دون علم الحكومة المؤقتة ، وكانت بادرت سياسياً . ففي سلم التحالفات ، كان بن بلا يضع مصر فوق تونس التي اعتبر ان قيادتها « تخلت عن الجزائر عام ١٩٥٥ » . لم يكن بو ضياف يريد ان يلعب دور المرافق ، اما آيت احمد فسيكون من ضمن الرحلة . قال له زملاؤه في الحكومة المؤقتة : « لا يجب تغذية الاشاعات حول الخلافات داخل الحكومة ، لذا من المستحسن أن تتبعه » . لكن في ١١ نيسان/ ابريل ، وضع حادث بن بلا في مواجهة آيت احمد ، الذي أخذ عليه تعديله نصاً مشتركاً حول فلسطين . كانت الفقرة المعدلة تعبر عن تمني تشكّل جيش لتحرير فلسطين وتؤكد ان « الثورة العربية في الجزائر . . . مستعدة لخرط مئة الف من جنودها في المعركة » . كان آيت احمد متفقاً مع بن بلا حول المسألة الفلسطينية ، الا انه اعترض قائلاً : « إن هذا الكلام غير مناسب ومبالغ به^(٩) » ، فكان رد بن بلا استفزازياً ، ولم يكن ذلك من دون قصد خفي : « إن الجزائر بلد عربي وإسلامي ، ولن يمكن فصله عن باقي العالم العربي^(١٠) » . كان وراء ذلك اتهام لخطر زملائه بصدد فلسطين وللاتصالات بين جبهة التحرير الوطني والمبابم الاسرائيلي في نيويورك .

حين وصل بن بلا الى تونس في ١٤ نيسان / ابريل ، عاد الى موضوعه المفصلة ، فلقد كرر امام الرئيس بورقيبة ، خصم الرئيس عبد الناصر آنذاك ، اثناء استقباله له : « نحن عرب ،

نحن عرب ، نحن عرب » . ووصل الانفعال الى ذروته في صفوف الحكومة المؤقتة ، فقال دحلح ساخطاً : « لم يكن في وسع أو . آ . إس أن تأمل أفضل من هذا^(١١) » . جرى الاشتباه آنذاك بأن أعضاء الحكومة المؤقتة ، الذين كانت تبليهم مسألة أوروببي الجزائر ، يشيعون حالة من الذعر لا مبرر لها لطرد شيخ الازمة .

في ١٦ نيسان / ابريل ، جاء كريم وبوضياف الى تونس حيث استقبلهم كل الوزراء التونسيين والجزائريين ، باستثناء بن بلا . ذلك التغيب المتعمد كان يسمح بتحديد خصومه الحقيقيين . وفي ١٩ نيسان / ابريل اراد بن خده الدعوة لانعقاد مجلس الوزراء لدراسة مشاكل انتقال السلطة التي لا يمكن ان تنتظر . في ذلك اليوم بالذات ، زار بن بلا جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية . كان يعاد النظر بسر عمل الحكومة ، وكان كلٌ ، من جانبه ، يعتبر ان هذا لا يمكن ان يستمر . لكن ما العمل ؟ أجاب بن بلا ، يدعمه خيضر وبيطاط : لا بد من دعوة المجلس الوطني للثورة الى الانعقاد . لكن الحكومة المؤقتة ، التي تستند الى دعم الولايات ، تملصت من الموضوع . كانت المقاومة الداخلية تدعم الحكومة ، ما عدا الولاية السادسة ، بقيادة تلميذ سابق للعلماء ، هو العقيد محمد شعباني . وحين علم العقيد طاهر الزبيري ، قائد ولاية الاوراس ، بالازمة ابلغ الابطال الرئيسيين ، في برقية بعث بها اليهم ، بأن الولاية الاولى لن تتلقى اي امر من الخارج ودعاهم لـ « مواجهة مشكلات (هم) بصراحة وحسمها فيما بيننا (هم) » . هذا الموقف الحيادي في الظاهر ، لا يمكن البقاء عند ظاهره ، فتقمة العقيد طاهر الزبيري ممنوحة لبن خده وبن طوبال أكثر مما لهيئة الاركان .

في نهاية نيسان / ابريل زاد التوتر درجة . ففي ٢٥ منه ، أعلنت هيئة الاركان العامة عن حادث بين جيش التحرير والجيش الفرنسي في جبل بن صالح ، قرب سوق اهراس ، وحذرت القوات الفرنسية من « الانتهاكات المنهجية لاتفاقات ايفيان » . طالبت بوقف التفتيشات وهددت بأن « تصدر الامر لقواتها بالرد » ، إذا لم يوضع حد لها . وقد جن جنون الحكومة . كان للتهديد طابع تكتيكي : خلق الشروط المناسبة لادخال الرجال والاسلحة الى الجزائر بشكل متسارع . هذا الوجه لم يفت الحكومة التي الغت في ايار / مايو موازنة جيش التحرير ، بعد أن كانت اوقفت في آذار / مارس تقديم التموين . اما هيئة الاركان العامة فكانت توقعت هذا الاحتمال ، وكان في حوزتها قرابة سبعمئة مليون فرنك قديم جرى توفيرها .

في النصف الاول من ايار دفعت مراوحة الحكومة المؤقتة آيت احمد لدعم الاقتراح بدعوة المجلس الوطني للثورة الى الانعقاد . كان آيت احمد ، هذا البحار المتوحد ، غير مرتبط بأي فريق ، وقد سمح تغييره لموقفه بأن يحصل بن بلا على الاكثرية . تم احباط حسابات خصومه الذين كانوا يريدون حشره في زاوية اللاشرعية . وهكذا دعي المجلس الوطني للثورة الى الانعقاد في ٢٧ ايار / مايو في طرابلس بليبيا ، وجرى تعيين لجنة بيوزارية لاعداد مشروع برنامج ، كان ضمنها الاشخاص الآتون : عضوان من الحكومة ، هما بن بلا ويزيد ، وعضوان من المجلس

الوطني وهما بن يحيى والاشرف ؛ ورضا مالك ، رئيس تحرير المجاهد ، ومحمد حربي ، مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية ؛ وعبد الملك تمام ، عضو المجلس الوطني للثورة سابقاً ، الخارج لتوه من السجن . لم يكن اي منهج مرتبطاً بسادة الجهاز - كريم وبن طوبال وبوصوف - ولم يكن اي منهج ملتحقاً بعمق بالخط الرسمي . والأشهر انخراطاً الى جانب القيادة ، عينا بن يحيى ويزيد ، كانا يعرفان ، حين تتوفر المناسبة ، أن يستفيدا من الشقاق . كانت هذه اللجنة ، من حيث تركيبها ، مدفوعة اكثر لوضع « برنامج للمعارضة » وللتعبير عن وجهات نظر الانتليجنسيا المبقرطة بصدد مستقبل البلد .

الاعدادات لانعقاد المجلس الوطني

بادر المكلفون بكتابة مشروع البرنامج ، المجتمعون في حمامات ، في تونس ، الى تقسيم المهام . كلف رضا مالك ومصطفى الاشرف بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية ؛ ومحمد بن يحيى ومحمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وللسياسة الخارجية . اما العمل بصدد بناء الحزب فوقع على عبد الملك تمام . كان امام اللجنة مهلة عشرة ايام لانجاز اعمالها ، وهي لم تتلق اي توجيه من الحكومة ، ولم تنقل اليها وجهات نظر الولايات وفدرالية فرنسا . بالمقابل وضعت تحت تصرفها تقارير محمدي سعيد وقايد احمد وبن بلا وخيضر وبيطاط . وقد بقيت مشكلات الانتقال وإرساء نظام سياسي جديد من صلاحية الحكومة . كانت شروط العمل رديئة ، والمشاركة في النقاشات غير متكافئة إطلافاً . جرى درس نصوص المقررين مباشرة في جلسة بكامل الاعضاء ، وكان كل واحد يقرأ نصه ليعرف ملاحظات زملائه . أما الجزء الاكبر من العمل فوقع على الاشرف ومالك وحربي . ولم يشارك بين يحيى ، المريض ، الا في المناقشات في الجلسات بكامل الاعضاء . وقد جرى رفض نص تمام بكامله بسبب « نقصه وقلة وضوحه » ، حسب تقدير اللجنة ، واعاد كتابته محمد حربي ، على ضوء ملاحظات المقررين ، بعد اختتام الاعمال ، وأُلحِق كما هو بالبرنامج .

منذ افتتاح الاعمال ، لاحظ جميع المقررين ان جبهة التحرير عاجزة عن ضمان مواصلة الثورة واعتبروا ان من الضروري اصلاحها . هل يجب تفجير انقساماتها لتُصنع منها بعد ذلك حركة اكثر تجانساً ؟ هذا السؤال اجاب عنه الجميع ، ما عدا محمد حربي ، سلباً ، حاكمين هكذا على جبهة التحرير بأن تجد نفسها مجدداً في تشابك مع ماضيها الخاص بها ، في حين تريد القيادة أن تسبكه في قالب وحيد الاتجاه . اعتبروا أن التمايز سيتم بصورة آلية على قاعدة البرنامج . اما بن بلا فاعتبر ، من جانبه ، أن اعادة تنظيم جبهة التحرير يجب ان تتم فوراً لتزويدها بمكتب سياسي يضع تحت سلطته كلاً من جيش التحرير والهيئة التنفيذية المؤقتة . لم يُخَف نيته التعامل مع التناقضات السياسية والاجتماعية بتدابير ادارية .

تم الاتفاق بسرعة بالغة بصدد معنى اتفاقات ايفيان ، التي حُدِّت كـ « برنامج استعماري

جديد « وكابح للثورة . الا انه تم استبعاد اقتراح محمد حربي بأخذ الاحداث الملموسة بالاعتبار وبالايعاز للولايات وللهيئة التنفيذية المؤقتة بدعم كل حركة احتلال للاراضي . رأيت الاكثرية ان دور الجماهير ينحصر في دعم مبادرات القيادة .

أعطى تحليل الطبيعة الاجتماعية للثورة ثلاثة تفسيرات متباينة :

١ . تفسير الاشراف ومالك ، ويدعمهما بن يحيى ويزيد ، وقد حددا بموجبه الجزائر كبلد مستعمر ونصف اقطاعي . لذا فإن البلد يواجه مشكلات انتقله الى العصر الحديث : تشكيل دولة ، اصلاح زراعي ، تصنيع ، تحرر المرأة ، والقضاء على الآثار الاقطاعية . وهذه المهام بمجملها هي تلك التي تحددها الماركسية للثورة الديمقراطية البورجوازية ، وقد احل مالك والاشرف محل هذه العبارة عبارة « الثورة الديمقراطية الشعبية » لسلطا الضوء على عجز البورجوازية في النضال ضد الاستعمار وعلى عمق التطلعات الاجتماعية . وبسبب ضعف البروليتاريا ، والوضع السياسي لجهة التحرير والاولوية التي يجب اعطاؤها للمهام ذات الطابع الوطني البحت ، اعتبر الاشراف ومالك أي إحالة الى الاشتراكية أمراً سابقاً لأوانه . وبنتيجة أطروحتهما ، لا يقع تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية على كاهل اي طبقة بوجه خاص ، بل على دولة تبقي البورجوازية تحت وصايتها وتجد قاعدتها الاجتماعية لدى الفلاحين ، والشغيلة بوجه عام ، والشبيبة والمتقنين الثوريين .

قام مصطفى الاشراف ورضا مالك بتحليل المجتمع مستعيرين لغتها من الماركسية . فهما يتكلمان على فلاحين فقراء وبروليتاريا وبورجوازية صغيرة وبورجوازية واقطاعيين . لكن ما أن يتعلق الأمر بتحديد القاعدة الاجتماعية للثورة حتى يستخدمان عبارات كالفلاحين والشغيلة بوجه عام ، والشبيبة ، الخ . ، ويؤدي بهما رفض الاعتراف بوجود صراع الطبقات الى استخدام لغة مزدوجة للتعبير عن الحقائق ذاتها . يشمل مفهوم الفلاحين مختلف فئات هذه الشريحة (الفلاحين الفقراء ، الميسورين ، الخ) . وتدمج عبارة « الشغيلة عموماً » بشكل تعسفي ، الشغيلة المستقلين (من حرفيين صغار) ، والمأجورين (موظفين ومستخدمين صغار ومتوسطين) والمهن الحرة ، اي الفئات المجموعة تحت اصطلاح البورجوازية الصغيرة ، بالعمال الذين يعتاشون من بيع قوة عملهم . ان البورجوازية الصغيرة ، الغائبة في الظاهر عن التحالف الشعبي ، تدخل فيه بواسطة حيلة لغوية . إن الاخفاء ، عن سابق تصور وتصميم ، يتجه الى حماية الاجماع الوطني .

٢ . لا يختلف بن بلا عن رضا مالك ومصطفى الأشراف من حيث استبعاد اي فكرة صراع طبقات ، وهو يدافع عن افكار مجاورة للافكار التي فصلها فرانز فانون في كتابه معذبو الارض . واستناداً اليه ، لا يمكن ان تكون الثورة الجزائرية غير ثورة اشتراكية القوة القيادية فيها هم الفلاحون . وتشدد استراتيجيته على دور الاسلام الذي يشكل متراًساً للفقراء ضد الاغنياء ويعطي

طابعاً مميزاً للاتصال الجزائرية . ينادي بن بلا بأهمية لبلدان العالم الثالث ضد البلدان المصنعة حيث « تبرجت الطبقة العاملة » .

٣ . أما محمد حربي فرأى أنه لا يجب تصنيف الجزائر بين البلدان ذات الماضي الاقطاعي ، لأنه لا اشكال الملكية ، المتشعبة بقوة بالحق الاسلامي ، ولا دور الدولة ، ولا العلاقات بين المدن والارياف تذكر بما كان قائماً في العصر الوسيط في الغرب . إن مفهوم الاقطاع يخفي الطبيعة الهجينة لطبقة بورجوازية حيث الملاك العقاري والتاجر والموظف هم في الغالب الشخص الواحد ذاته .

بين محمد حربي أن البلترية وسيطرة الرأسمالية في الأرياف سرعتها الحرب ، حتى اذا كان وزن البورجوازية الجزائرية بقي تافهاً . ليس ثمة مكان إذاً لمرحلة تطور تاريخي شبيهة بتلك التي عرفتها الدول الغربية ، لذا فمهام الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية مترابطة وتتطلب النضال على جبهتين ، ضد الامبريالية وضد البورجوازية المحلية . أما البورجوازية الصغيرة الاقتصادية فيجب تحييدها .

وقد اعتبر ان محرك الثورة لا يمكن ان يكون غير الطبقة العاملة ، مهما تكن ضعيفة . أما تفويض الامور للدولة ، فيعادل تسليم البلد لبيروقراطية سبق ان اختبرها الشعب . ينبغي الاستفادة من دروس الحرب ومن اخفاقات البلدان الشرقية وخلق شبكة من جمعيات العمال والفلاحين الفقراء المستندة الى حزب لا يكون نسخة عن الدولة . اضع الى ذلك ان للثورة الاشتراكية طابعاً امياً ، لذا فإن تحالفاً استراتيجياً مع الاتحاد السوفياتي والصين أمر لا غنى عنه .

برنامج طرابلس

يفسر التباين بين هذه المفاهيم الثلاثة وظروف العمل عدم دقة البرنامج وافتقاره الى التماسك . فكخليط عناصر لمفاهيم مختلفة ، كان برنامج طرابلس يعكس رؤيا قومية وشعبوية تقديس الشعب وترفعه الى مقام المثل الأعلى ، وتؤله الدولة في الوقت ذاته .

جرى إدخال الاحالة الى الدين بناء على طلب بن بلا ، الذي اعاد النظر في مسألة علمنة الدولة وعلمانية جبهة التحرير الوطني . وقد عارضه مناقضه الرئيسي ، الاشرف ، بحجتين : اولاً ، إن الاسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة ويمكن ان يلعب دمجاً في الايديولوجية السياسية دور الكابح لتحديث البلد ؛ وثانياً ، سوف تستند القوى المحافظة الى الدين لتأييد عادات رجعية بما يخص العائلة ووضع المرأة والعلاقات في المجتمع . وقد أثبت التاريخ صحة توقعات مصطفى الاشرف .

جرى تعديل تقرير محمد حربي يصدد السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية في عدة نقاط . فقد فرض مصطفى الاشرف ورضا مالك الغاء اي اشارة الى ضرورة كبح التطور البورجوازي الكامن للبورجوازية الصغيرة الاقتصادية ، لكن من قبيل المفارقة أن يكون تم

استبقاء زوال القطاع الخاص على المدى البعيد . يشير البرنامج الى انه « خلال الفترة التي سيكون ضرورياً فيها اتاحة المجال امام استمرار قطاع خاص ، يجب أن يكون هذا القطاع موجهاً^(١٣) » . ولم يقبل بن بلا بتأميم الثروات المنجمية والمتعلقة بالطاقة ، المتوقع على المدى المتوسط ، فقد كان يعطي اولوية مطلقة لاستعادة اراضي المعمرين ولا يريد إثارة ذعر الشريك الفرنسي بصورة غير ملائمة . لذا لم يكن تأميم الغاز والنفط متصوراً إلا على المدى البعيد . وقد جرى رفض فكرة التحالف المميز مع بلدان الشرق ، بناء على اقتراح بن يحيى ، الذي اعتبرها متناقضة مع مبادئ عدم الانحياز .

فضح برنامج طرابلس بصفته قرار اتهام ضد القيادة وجود « إقطاعات سياسية ، ومشیخات وتجمعات اتباع حزبية » ، « البؤس الايديولوجي » ، « الهرب من الواقع . . . السعي الفردي وراء اوضاع ثابتة » ، بالاضافة الى « المسابقات . . . حيال الفلاحين والمناضلين المغموين » . نادى البرنامج الزراعي بتحديد الملكية الكبرى ، واعادة توزيع الاراضي مجاناً ، والغناء ديون الفلاحين ، والتكوين ، على الاساس الطوعي ، لتعاونيات منتجين ريفيين ، وتشكيل مزارع دولة مع مشاركة العمال في الارباح وفي التسيير والحظر الفوري للمضاربات بشأن الارض ووسائل الانتاج في الزراعة . وقد جرى تصور التصنيع تبعاً لحاجات الزراعة : على المدى القصير ، صناعة خفيفة « لاستثمار المواد الاولية ذات الطابع الزراعي » و« غرس الصناعات الاساسية الضرورية لزراعة حديثة^(١٤) » . اما خلق صناعة ثقيلة فلم يكن متصوراً الا على المدى البعيد . يجب أن يضمن تأميم التسليف والتجارة الخارجية ، ضمن مهل قريبة ، تراكم رأس المال الضروري للثراء . هنالك رغبة في استخدام رساميل اجنبية ، لكن في اطار مشاريع مختلطة ، بشرط تنظيم الصرف و« اعادة تسمير جزء من الارباح داخل البلد^(١٥) » .

في الميدان الاجتماعي ، أوصى البرنامج بمحو الامية ، وبتأميم الطبابة ومجانبة العناية الطبية ، وتحرير المرأة والاختلاط داخل جهة التحرير . وقد اعترف بحق الاضراب للعمال ، بما فيه في منشآت الدولة . اما السياسة الخارجية فبقيت قائمة على مبادئ عدم الانحياز .

جاء النص حول الحزب تسوية بين انصار حزب جماهيري وانصار حزب للطليعة . ان الحزب ، الذي يمارس دوراً رئيسياً ، مدعو الى ألا يقوم برقابة بيروقراطية على المنظمات الشعبية ، وان يحترم استقلال النقابات . ويوازن اولوية الحزب حق العمال في اعلان الاضراب . لمزيد من الوضوح ، يتعلق الأمر بالانتهاء من عادة اعتبار قادة الاتحاد العام للعمال والاتحاد العام للطلاب موظفين لدى وزارات الوصاية . ورغم الحاح بن بلا ، لم تتخذ اللجنة موقفاً بصدد مسألة الحزب الواحد ، ولم تكن تحفظاتها بريئة من النوايا المبطنة ، التي كان يزيد يعبر عنها في المجالس الخاصة كالتالي : « نحن مسلمون وليس في الاسلام زواج لا يمكن التحلل منه^(١٥) » .

يمكن أن نجمع حول موضوعتين مواقف اللجنة بصدد الحزب :

- يتم تنظيمه على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية : انتخاب المسؤولين على مختلف المستويات ، اولوية الهيئات العليا على الهيئة الدنيا ، خضوع الاقلية للأكثرية .

- يستبعد من صفوفه « تعايش ايدولوجيات مختلفة » . هذا هو الملقب الاول لاختيار حزب جماهيري ، اما الثاني فيكمن في تنسيب « وفقاً لمقاييس دقيقة وصارمة ، لأن فعالية منظمة ما لا تقاس بحجم عدد اعضائها ، بل بنوعيتهم^(١١) » .

يتحاشى البرنامج اي توضيح حول دور الجيش ويترك مشكلة ارساء حياة ديمقراطية من دون جواب . يعبر عن اهداف بيروقراطية قيد التكوين تحاول ، بمواجهة الافكار المعمم للبلد ، توطيد سلطتها عن طريق تدمير الملكية الامبريالية ونقل الامة بكاملها من حضارة زراعية الى حضارة صناعية . إن ايدولوجية البورجوازيات الغربية تعترف باستقلال الافراد والطبقات ، اما ايدولوجية البيروقراطية فتقوم على التنمية .

يرتكز الأمل بتحاشي الطريق الرأسمالي عبر انكار اي دور سياسي للبورجوازية الخاصة ، لكن دون إلزتها اقتصادياً ، على وهم تعايش هادىء بين هذه الطبقة والبيروقراطية وعلى الاعتقاد الساذج بقدرتها على ان يتوزعا ودياً ثمار استغلال العمل . وليس صدفة ان يؤدي تطبيق هذا البرنامج الى تكوّن نظام اجتماعي سياسي يجمع مساوىء الرأسمالية ومساوىء الانظمة البيروقراطية في بلدان الشرق .

في نهاية نقاش قصير ، تبنت الحكومة المؤقتة مشروع البرنامج دون تعديل . كتم الموقعون على اتفاقات ايفيان تحفظاتهم ، لكن لما كانوا يخشون اعطاء تبريرات للدأو . آ . إس ، بشكل مسبق ، فقد استحصلوا على ان تبقى الوثيقة سرية . كان بن بلا يعتقد بأنه يضابق زملاءه ، لكنه لن يحصل على مقابل . ان الفكرة القائلة بأن القادة يتواجهون مكشوف في الوجوه ، برنامجاً ضد برنامج ، هي وهم مثلما هي وهم ايضاً تلك الفكرة التي تريد أن تجعل من جبهة التحرير نوعاً من الحزب يسترشد بايدولوجية مشتركة . لقد ولّد تاريخ جبهة التحرير ، منذ بدايات وقف اطلاق النار ، وضعا لم يعد يمكن معه ان تنطرح أي مسألة « بشكل مكشوف وبشرف » .

خيزت المعركة ضد بن بلا بصدد الاجراءات . فعشية اجتماع المجلس الوطني قدم بن خده ، ثم دحلب وبوضياف ، استقالاتهم . لكن الحكومة لم تقبل الاستقالات وقررت الحفاظ امام المجلس الوطني على مبدأ التضامن الوزاري . وجد بن بلا نفسه اسيراً مجدداً ، لكنه لم يرد . وقد كان ذلك نجاحاً بالنسبة للحكومة المؤقتة ، بيد أنه نجاح يدخل في دينامية شقاق .

بقيت الاعدادات للمجلس الوطني محصورة في القمة ، ما عدا بعض الاستنآت . اشركت فدرالية فرنسا كوادرها الطلابيين ، بصورة غير مباشرة ، في وضع برنامج . كان هذا البرنامج اكثر تعميقاً واكثر اكتمالاً من برنامج طرابلس ، إذا صدقنا بوضياف ، تستلهم خطوطه العريضة النموذجين السوفياتي والكوبي ، بما فيه على المستوى المؤسسي . لكن ثمة مسألتين اساسيتين

بالنسبة للمستقبل لم يتطرق لهما : دروس تجربة جبهة التحرير والموقف الواجب تبنيه حيال اتفاقات إيفيان . والحال ان تلك كانت مشكلة الساعة .

اما هيئة الاركان فتركت لبن بلا العمل السياسي لتكسر جهدها لمهمة جر الولايات وراءها . وقد انصبت جهودها على الولاية الثانية ، المجاورة لتونس ، فارسلت اليها ، على جناح السرعة ، النقيبين الشاذلي بن جديد والهاشمي هجرس ، والملازمين محمد عطا يليه (الاحمر) ومحمد صالح بشيشي . لكن هؤلاء اوقفوا بأمر من قيادة الولاية الثانية في سهل عنابه واقتيدوا من هناك الى الميليه ثم الى قسنطينه .

ربما لحماية النفس من دسائس هيئة الاركان ، قررت قيادة الولاية الثانية اشراك كل قادة الاقسام في الاعداد للمجلس الوطني ، وقد اجتمعوا في جمعية فوق العادة واتخذوا خمسة قرارات :

- ١ . رفض القبول بسلطة هيئة الاركان العامة . ٢ . دمج وحدات جيش الخارج في ولاياتها الاصلية . ٣ . عقد جمعيات مناضلين في الجيش وتكوين لجان شغيلة ونساء وشبيبة في المدن .
- ٤ . تطهير المتعاونين مع العدو والعناصر الذين رفضوا مساعدة المقاومة الداخلية لينضموا فيما بعد الى جبهة التحرير في الخارج . ٥ . اصلاح زراعي فوري لاعادة ترتيب وضع الذين يغادرون الجيش . هكذا كان يمكن ان تعتمد الحكومة المؤقتة على الولاية الثانية في مواجهة هيئة الاركان العامة .

٢١

فشل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (ايار / مايو - حزيران / يونيو ١٩٦٢)

انعقدت دورة المجلس الوطني للثورة من ٢٥ أيار / مايو إلى ٧ حزيران / يونيو ١٩٦٢ ، وقد امكن احصاء ٦٦ مصوّتاً في المجلس ، من بينهم ٣٥ ممثلاً لفدرالية فرنسا وللولايات التي لم يسافر جميع مندوبيها الى طرابلس . اعطت الولاية الثالثة توكيلاً للعقيد محمد يازوران ، والولاية الرابعة توكيلاً للعقيدين طاهر الزبيري وعثمان . اما مجلس الولاية الثانية فكان حاضراً بكامله . كان قادة اوركسترا جبهة التحرير ، وبالتالي الاجتماع ، كلهم اعضاء في الحكومة المؤقتة ، لكن ثلاثة رجال من الولايات - العقداء طاهر الزبيري^(١) ، وصالح بو بنيدر^(٢) ، المعروف اكثر باسم صوت العرب ، ومحمد يازوران^(٣) (سعيد بريروش) ، - سوف يحبطون توقعاتهم . في الواقع ، انضم زبيري في اللحظة الاخيرة الى بن بلا ؛ وبمشاجرة بو بنيدر مع هذا الاخير ، اعطى الاشارة لارفضاض المجلس الوطني ؛ وبفك يازوران ، الممسك بتفويضات القبائل ، تضامنه مع كريم ، ضمن الاكثرية لبن بلا .

القوى المتواجدة

تواجه تحالفان داخل المجلس الوطني ، كانت تحددت ملامحها خلال التعديل الوزاري الذي حمل بن خده الى رئاسة الحكومة المؤقتة في ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، وبوضياف الى نيابة الرئاسة الى جانب كريم وبن بلا . وتتذكر ان هذا التعديل ادى الى القطيعة بين بن خده وهيئة الاركان وأنه دفع الى معارضة الحكومة المؤقتة ، بالاضافة الى عباس وفرانيسيس وبو منجل كلاً من خيضر وبيطاط .

نتجت المجموعة التي تكونت حول الحكومة المؤقتة من تحالف بين نشاطين ومركزيين . وقد سحبت وراءها الشرائح المدنية للبيروقراطية ، والولايتين الثانية والثالثة ، ومنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً ، وفدرالية فرنسا . وكانت الولايتان الرابعة والخامسة لا تزالان في وضع الانتظار . كان التحالف حول الحكومة المؤقتة يعكس مصالح تسوية ايفيان ، لكن هذه التسوية لم يكن لها المعنى ذاته بالنسبة للجميع . كانت الولايات تهدف الى اخذ السلطة من دون اي تنازل ولا تنتظر غير

إعلان الاستقلال لتحل محل ممثلي الهيئة التنفيذية المؤقتة . كان بوضياف مصنفاً إلى اليسار ، وآيت احمد أيضاً ، فهما من خصوم الليبرالية البورجوازية ، وخلفهما يصطف قادة الهجرة والنقابات والحركة الطلابية . وكان الملمح المسيطر لهذا التحالف هو التالي : نجد داخله الافراد والمجموعات الاجتماعية والاجهزة (الدبلوماسية ، الاعلام ، الشرطة السياسية) ، القادرين على الاندماج في المجتمع القديم دون قلب راديكالي لأن ثقافتهم وتجربتهم الاجتماعية تجعلهم حساسين تجاه النموذج الغربي .

كانت المجموعة المتحلقة حول بن بلا ، ومعظم افرادها من الشعبويين ، تستند الى جيش الخارج والولايتين الاولى والسادسة . تقدم نفسها كحزب الاحياء العربي - الاسلامي ، جامعة اولئك الذين يرغبون مستقبلهم بإعادة صهر المجتمع لضمان سلطة لا يمكن أن تشد مراسيها الى المجتمع القديم . داخل هذه المجموعة ، لم يكن فرحات عباس واحمد فرانسيس واحمد بو منجل ، القادة السابقون في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، غير رهائن واناس تجري الاستفادة من وجاهتهم ، فقد كان موقعهم الحقيقي الى جانب الحكومة المؤقتة ، وهم الانتقام من بن خده وكريم هو الذي دفع بهم الى الاتجاه الآخر لا افكارهم حول المستقبل .

هذان التحالفان غير المبدئين لم يكونا يجيلان إلى انقسامات اجتماعية واضحة بل الى انماط مختلفة من الانخراط في النظام الاستعماري ، وهو ما سيكون في اصل بلبله خارقة سوف تضلل كل الذين عودتهم الماركسية المبتذلة على تحليلات طبقية مختصرة . وسوف تكون نتائج هذا الوضع قاتلة لا سيما ان استراتيجية كل من المجموعتين موجهة نحو بيروقراطيين لديهم اوضاع مكتسبة يدافعون عنها ، لا نحو الشعب .

مجرى الاعمال

لم يطل نقاش البرنامج ، وقد اعتبره فرحات عباس نوعاً من « الشيوعية غير المطحونة جيداً » ، لكنه قبل به . وقد قضى تعديل قدم الاقتراح به ممثل لفدرالية فرنسا ، هو المحامي علي هارون ، بإدخال الاحالة الى الاشتراكية ، فلم يعترض أحد ، وهكذا جرت الموافقة على البرنامج بالاجماع .

انفجر النزاع عند الانتقال الى اختيار المكتب السياسي . عين المجلس الوطني للشورة لجنة لاستشارة اعضائه فردياً بصدد الاشخاص الذين يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي ، ضمت العقيد محمد بازوران والرائد قايد احمد ، وعضواً في مكتب المجلس الوطني هو محمد بن يحيى ، والرائد الحاج بن علا ، احد مساعدي بن مهدي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، الذي كان اوقف عام ١٩٥٦ وأطلق سراحه قبل وقت قصير . وقد قُدم للجنة العديد من الاقتراحات ، اثنان منها جديران بالاشارة اليهما .

صدر الاول عن بن بلا الذي طالب بقيادة صغيرة العدد ووحيدة من سبعة أعضاء ، تتألف من

آيت احمد ، وبوضياف ، وخيضر ، وبيطاط ، ومحمدي السعيد ، والحاج بن علا ، وابن بلا بالذات . وقد جرى اقضاء كريم بلقاسم ، الذي كان سمح موقفه بين آب / اغسطس ١٩٥٤ وكانون الثاني / يناير ١٩٥٥ لجهة التحرير الوطني بالانتصار على الحركة الوطنية الجزائرية ، لصالح محمدي السعيد ، وهو رجل باهت ولا تأثير له في القبائل . كان كريم يدفع بذلك فاتورة مؤتمر الصّام ومعارضته هيئة الاركان . أما اللائحة الثانية ، بإيحاء من كريم ، فتضم القادة « التاريخيين » للجنة الـ « ٢٢ » ولجنة الـ « ٩ » : بن طوبال ، بوصوف ، بوضياف ، بيطاط ، آيت احمد ، خيضر ، بن بلا ، كريم ، والمركزي دحلب .

وفقاً للعقيد طاهر الزبيري ، حصلت اللائحة التي قدمها بن بلا (خلال عمليات الاستقصاء التي قامت بها لجنة الترشيدات) على ٣٣ صوتاً ضد ٣١ حصلت عليها لائحة كريم^(٤) . وهذا « النجاح » يستدعي اربع ملاحظات ، لاغنى عنها لفهم التقلبات اللاحقة للأزمة .

١ . ان الاكثريّة المطلوبة ، اي اكثريّة الثلثين ، لم يتم بلوغها . وقد اجبر هذا الشرط كل كتلة على القبول بتحالف عريض . وإذا رفض أحد الأبطال الرئيسيين احترامه ، تصبح الآليات المؤسسية امام جدار مسدود ولا يعود يمكن حل الازمة الا خارج الهيئات الشرعية وعلى قاعدة ميزان القوى .

٢ . دعمت تصويتات العقيد يازوران والرائد بن شريف باسم الولايتين الثالثة والرابعة بن بلا ولم تكن تعبر عن ارادة موكليهما ، وعددهم ٩ . لقد زيفت توكيلاتهم التصويت إذا .

٣ . عبر قادة الولاية الثانية عن نوايا تصويت مختلفة . فالرائدان العربي بن رجم ، مسؤول المعتمدية العسكرية ، ورايح بلوصيف ، مسؤول الاستخبارات والارتباط ، أيدا لائحة بن بلا واخلا بالقرارات التي اتحدتها جمعية قادة الاقسام حول دور هيئة الاركان .

٤ . رفض آيت احمد وبوضياف الانتساب الى المكتب السياسي وفقاً لما اقترحه بن بلا . « لم نكن على اتفاق فيما بيننا ونحن في السجن ، ولسنا على اتفاق اكثر الآن . لماذا إذا اقتراح لائحة ليس ثمة ، منذ البدء ، تفاهم بين اعضائها ؟ كل هذا يؤدي الى ديكتاتورية عسكرية في خط مستقيم » . هذا ما سيثدد عليه آيت أحمد فيما بعد^(٥) .

خلق الفيتو ضد كريم ، اكثر من اي اعتبار آخر ، تشوشاً لا يمكن حل عقده . لقد كانت هيئة الاركان على حق في ما رأته ، فالمجلس الوطني للشورة مصنوع على مقاس كريم وابن طوبال وبوصوف ، ولا يمكن الاعتراف به كهيئة عليا ، وفي الوقت ذاته الاعتقاد بالوصول الى حل للازمة على حسابهم . كان التوفيقيون كثيرين ، وكثيرون هم الذين لم يكونوا يشاركون في تفاؤل قادة رتل الحكومة المؤقتة ، الذين اعتقدوا بإمكانية حل للازمة من دون الكثير من الاضرار ، وحاولوا طرد شبح الحرب الاهلية . هكذا اتفق مكتب المجلس الوطني ، الذي كان من اعضائه محمد بن

يجي ، وعمر بوداود ، مسؤول فدرالية فرنسا ، والعقيد علي كافي ، مع مجلس الولاية الثانية وحاوول القيام بمسعى مشترك لدى بن بلا .

تحدث رسولهم ، العقيد علي كافي ، مع بن بلا طوال ساعتين ونصف ، في فندق محاري . واستناداً للعقيد علي كافي : « تم الاتفاق على انه مقابل وجود كريم في المكتب السياسي ، سيتولى بن بلا قيادة الحكومة » . « وعدني بن بلا أن كل شيء سيكون منتهياً غداً . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وأنا لا ازال اتساءل حول أسباب انعطافه . إنني اعتقد ان الراحل رايح بلو صيف أعلمه بالمشاعر التي كان يوحي لنا بها الـ « ٥ » . لقد قلنا في اجتماعنا ان الـ « ٥ » ليسوا على مستوى الوضع ، وهذا في كل حال شعور يشارك فيه انصارهم . وانا لا اوجه اتهاماً مجانياً لرايح بلو صيف ، ففي وقت ما ، ذهبت الى غرفة بن بلا ووجدته لديه في اجتماع غير قانوني ، فخرجت فوراً . في اليوم التالي ، التقيت بن بلا وجهاً لوجه ، وكان منقبض الاسارير وامتنع عن مخاطبتي . ففهمت عندئذ ان اتفاقنا اصبح من الماضي ، وما جرى فيما بعد اثبت صحة حدسي^(٦) .

يمكن التساؤل ، لدى تفحص الامور ، إذا كانت التقديرات حول الـ « ٥ » هي التي حفزت موقف بن بلا وإذا لم يكن ينبغي البحث عن اسباب تغييره موقفه في اسلوب عمله . ان بن بلا رجل توفيقى ، رجل تسوية . غالباً ما سيحدث له خلال الازمة ان يتخذ مبادرات دون العودة الى شركائه ، ثم يتراجع عن تعهداته بعد أن يصطدم بمعارضتهم . لم يكن الفيتو ضد كريم يأتي منه وحده ، بل كذلك من هيئة الاركان . ثم كيف يمكنه ان يقبل برئاسة الحكومة المؤقتة بعد ان رفض ، هو وزملاؤه ، استقالة بن خده قبل افتتاح المجلس الوطني ؟

في ٤ حزيران / يونيو استأنف المجلس الوطني أعماله بعد انقطاع قصير ، ومنذ البداية ، طلب بن بلا اعادة النظر في الوكالات . في الواقع ، كان في حوزة احد حلفائه ، العقيد طاهر الزبيري ، توكيلات من الرواد اسماعيل مصطفى محفوظ ، وعمار ملاح ومحمد صالح يجاوي . ولما كان تسجيل تلك التوكيلات لم يتم في الوقت اللازم ، رفض مكتب المجلس الوطني تثبيتها تطبيقاً للنظام الداخلي . وقد حسمت الحكومة المؤقتة الموضوع لصالح اطروحات مكتب المجلس الوطني . اعتبر بن خده ان بن بلا يسعى وراء وسيلة للعودة عن قرار قانوني ، وفي الوقت الذي كان فيه الرجلان يتقارعان بصدد مشكلة التوكيلات تدخل العقيد صالح بو بنيدر قائلاً لـ بن بلا : « خُفِّ هُجَّتْكَ ، واحترم الرئيس » . فرد هذا الاخير : « ماذا يعنيك من كل هذا ؟ إذا لم ينزع أحد ثيابك قبل اليوم ، فسأفعل ذلك بنفسى » . فاحتد بو بنيدر وأجاب : « سوف أضاجعك ، ايها اللوطي » . وعُلِّقت الجلسة وسط هرج ومرج شديدين .

في نظر خصوم بن بلا ، تعمد هذا الاخير ان يحصل ما حصل لمنع تصويت كان ربما اضطره للمساومة او لانتهاك الشرعية . اكد محمد بن يحيى^(٧) : « لقد تحاشينا حصول ١٨ برومير » .

لكن حين سيحدث ١٨ برومير حقاً ، في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ، سوف يستقبله بن يحيى ، مثله مثل بن خده ، ودحلب ، الخ . ، مؤيداً . وبين هذا الحدث ، بَعْدِيًا* ، ان التذرع بـ« الروح العسكرية » لم يكن غير ذريعة . كان بن بلا الرجل المقصود اطاحته بسبب افكاره لا بسبب تحالفه مع هيئة الاركان .

كان الحادث بين بن بلا وبنيدر نعمة للاكثرية الحكومية ، التي لم تكن في الحالة الحاضرة الا تعبيراً عن اقلية لسد الطريق . ولقد انطرح عدة حلول ، بين ٤ و٦ حزيران / يونيو ، للخروج من المأزق . اقترح بوصوف على آيت احمد عرض رئاسة الحكومة المؤقتة على خيضر ، فأجاب آيت احمد^(٨) : « اعرض عليه ذلك بنفسك » . وفي ليل ٦ - ٧ حزيران / يونيو ، حصل حادث مفاجيء : غادر بن خده طرابلس دون ابلاغ مكتب الحكومة المؤقتة وزملائه في الحكومة ، واضعاً هكذا الجمعية امام استحالة ان تحتم مهمتها بشكل طبيعي ووفقاً للنظام الداخلي . وقد لحق به محمد بو ضياف والعقيد دهيلس صادق والرائد عز الدين ، لكنهم طلبوا الى آيت احمد ان يقبل تفويضات باسمهم في حال متابعة اعمال المجلس الوطني ، لكن آيت احمد الذي كان ضد رحيلهم رفض التفويضات .

شق عمل بن خده الطريق امام كل انواع المغامرات . وقد برر نفسه فيما بعد كالتالي : « . . . رغم نقاط ضعف الحكومة المؤقتة الداخلية ، كانت تتمتع بحظوة كبرى . . . كل ضربة موجهة للحكومة المؤقتة ، شريكة ديغول في ايفيان ، المسؤولة مباشرة عن تطبيق وقف اطلاق النار ، كان يمكن ان تثير الاضطراب في فرنسا ، وتشجع المتطرفين ، وتزرع القلق الشديد في نفس الشعب ، الذي كان يحتاج ، بمواجهة الاستفزازات الدموية من جانب أو . آ . إس ، الى ان يكرّر على اسنانه ويخطو الخطوة الاخيرة للاستيلاء على السلطة . لكل هذه الاسباب ولسد الطريق امام كل الذين قد يعرضون للخطر ثمار هذا النصر قررت مغادرة طرابلس والعودة الى تونس لاستئناف الاضطلاع بمسؤولياتي^(٩) » .

إن الاحالة الى احترام اتفاقات ايفيان تهدف الى تبرة بن خده من حساباته الخاطئة وعواقبها ، فمسؤولياته الشخصية في مفاومة الازمة مع هيئة الاركان لم تكن ضئيلة . ففي ايلول / سبتمبر ١٩٦١ استخدم هيئة الاركان ضد الثلاثي كريم ، وبن طوبال ، وبوصوف ، وهؤلاء الاخيرين ضد عباس . وبعد وصوله للسلطة ، أكد أن الازمة هي أزمة بين عسكريين وتنصل من المسؤولية . ثم اكد فيما بعد أن الخلافات الداخلية سيتم تجاوزها بفضل المفاوضات مع فرنسا . والحال أن الازمة لم تتفاقم فقط بل اصبحت نقطة تجمّع كل التناقضات الاجتماعية والسياسية وكل الضغائن الشخصية المراكمة منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ . كان مأزق حزيران / يونيو

* - تعريب Aposteriori اي استناداً إلى التجربة اللاحقة (م) .

ج . ، ولا يمكن فصله عن كل ذلك .
ج . ، في جزء منه ، ناتج الحرب للأمام والخيارات السابقة التي اتخذها توفيقويح . م . ج .

تشكل التحالف البنبلي*

اعتقد بن خده انه تحاشي ما هو أسوأ بأن غادر المجلس الوطني للثورة ، لكن على العكس ، فإن هذا الاسوأ أصبح امراً محتملاً . لم تستطع قيادة جبهة التحرير ، بمجملها ، ان تواكب سرعة تطور الازمة ، وكان الجو السياسي يتفاقم . غدا حلٌ سريع للخلافات يوفر دم الرجال امراً مشكوكاً فيه ، فلقد كانت الحكومة المؤقتة منقسمة بصورة لا يمكن معها ايجاد مجال للمصالحة ، واربعة من اعضائها الـ ١٢ - بن بلا ، بيطاط ، محمودي السعيد ، خيضر - كانوا مذاك مرتبطين بتعهدات مأخوذة خارج الحكومة المؤقتة . وقد كان هذا الوضع يشجع العنصر العسكري في كل تحالف ، لذا فسوف يكون الكلام مذاك على اساس علاقات القوة .

حدد التحالف البنبلي موقفه في طرابلس بالذات خلال اجتماع لاعضاء المجلس الوطني حيث اقترحت هيئة الاركان الاعلان الفوري للمكتب السياسي الذي اقترحتة لجنة الترشيحات . الا ان بن بلا لم يوافق على ذلك ، فقد كان يستشعر أنه إذا تصرف قبل الاوان يخاطر بخسارة قوى سوف تسد أمامه طريق السلطة الى الابد . وفقاً لبن بلا ، لم تكن الشروط موجودة داخل البلد لتسوية الازمة ، فأنصار الحكومة المؤقتة هم الاقوى ، حالياً ، والولايتان الاولى والسادسة ضعيفتان ، والولاية الخامسة مترددة . يجب الاهتمام بالمناورة بشكل جيد مع فرنسا وتونس ومراكش ، لانه اذا قدمت هذه الدول دعمها للحكومة وحصرت الجيش في الخارج ، انتهى التحالف الذي شكله . كان يفضل إذا خوض النضال لقرض مواقع الحكومة المؤقتة في الداخل والتسويق في الخارج .

وَقَّع اربعون عضواً في المجلس الوطني ، بصورة شخصية أو بالتوكيل ، محضر خلّو بحق بن خده^(١٠) . كان ٣١ فقط من بينهم انصاراً حازمين لبن بلا (الـ ٩ الآخرون سوف يعترضون على التصويتات باسمهم) . هؤلاء الرجال جميعاً شكلوا « L'establishment * » ، وسوف تنضم اليهم عدة قوى لها اهداف وخطوط سير مختلفة .

كان هنالك ، قبل كل شيء ، اناس يرتبط تاريخهم بشكل وثيق بتاريخ التيار النشيطي ؛ ونجد بينهم اعضاء في لجنة الـ « ٢٢ » اصطدموا بمحمد بوضياف قبل نوفمبر ١٩٥٤ أو بعده : يوسف حداد ، مسؤول ولاية باريس ، الذي اوقف عام ١٩٥٩ ؛ ومحمد مشاتي ، العضو سابقاً في قيادة فدرالية فرنسا ، وكان اوقف عام ١٩٥٦ ؛ واطرف في لجنة الـ « ٢٢ » مرتبطين ببيطاط وقد أُخرجوا من المعركة بعد العمليات الأولى ، مثل الزبير بو عجاج ومحمد مرزوقي وعثمان بلوزداد ؛

* - نسبة الى بن بلا (م) .

* - اي ما معناه جهاز الدولة (م) .

ووجوها من معركة الجزائر ، كياسف سعدي ، ومصطفى فتال ، الرئيس اللاحق للمصالح الخاصة بالرئاسة (١٩٦٣ - ١٩٦٥) ، وبوعالم موسوي ، الذي سيصبح سفيراً للجزائر في فرنسا .

كل هؤلاء المناضلين ، الخارجين من السجون الفرنسية ، كان لديهم حساب يصفونه مع الحكومة المؤقتة ، لأنه منذ وقف النار ، كلف كريم فدرالية فرنسا توجيههم نحو محلات إقامتهم الاصلية وحظر انتقالهم الى تونس ومراكش . كان ثمة أمل بتحيد هؤلاء الرجال الاحرار وإعطاء الولايات كوادراكثر صلابة وكفاحية . إلا ان هذا الحساب اعطى عكس ما كان يؤمل منه إذ غذى قوى نزع الاستقرار الذين كان لصيحة قتالهم : « يريدون تسليمنا للـ أ . آ . إس . » اصداء سريعة .

ونجد ايضاً في التحالف الذي دعم بن بلا قياديين يسعون للحصول على الموقع الذي يعود اليهم ، شرعياً في نظرهم ، أن يشغلوه على الساحة السياسية . ويمكن أن نذكر من بينهم عضواً سابقاً في المجلس الوطني للثورة ، هو محمد البجاوي ، زعيم فدرالية فرنسا ، الذي ازيح من هذا الموقع عام ١٩٥٩ بناء على طلب بن بلا^(١١) ، إذا صدقنا كريم ؛ وعمار وزقان ، المحرر الرئيسي لبرنامج الصمام ؛ ومناضلاً قومياً قديماً ، هو بشير بومعزه ؛ والعقيد عمار عمران ، احد خصوم بن بلا الاكثر حزماً عام ١٩٥٧ ، لكن الذي اعاد النظر في نزاعه معه منذ عام ١٩٦١ ، بعد التقائه احمد محساس في كولون^(١٢) Cologne .

ونجد اخيراً كوادرا انفصل عنهم الجهاز خلال التطهيرات المتتالية ، مثل العقيد عماره بوقلاز ، الذي كان مسؤول القاعدة الشرقية من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ ؛ وخليفة العروسي رئيس ديوان بو صوف ، الذي اقبل من جميع مسؤولياته منذ بداية عام ١٩٦٠ وكان ينتظر ساعة الانتقام من رئيسه ، الخ .

بتعاون من هذه القوى جميعاً جرى وضع خطة المعركة . وفي حين بدت الحكومة المؤقتة عاجزة عن تنظيم دمج القوى التي تساندها ، والتي كانت كل منها تتصرف في دائرتها ، وتبعاً لمصالحها الشخصية ، ظهرت المعارضة للحكومة كتكوين اكثر تجانساً ، فقد كانت تحظى بنواة مرمزة ، هي هيئة الاركان العامة ، التي كانت تركز بين يديها كل وسائل العمل .

اتخذ القادة العسكريون ، بالتعاون مع بن بلا ، ترتيبات لخلق مجموعات موازية في داخل البلد ، إذا دعت الحاجة ، والتصدي لعمل الحكومة المؤقتة . ومع اخفاق المجلس الوطني للثورة اخضع الصراع من اجل السلطة كل القوى لمنطقه العنيد.لم يكن اختيار الوسائل لخلق توازن جديد داخل جبهة التحرير يتوقف لاعلى حكمة الابطال الرئيسيين ولا على توقعاتهم . ولقد تفاقمت ازدواجية السلطات ايضاً بسبب حدثين جديدين : اتفاق جبهة التحرير - أ . آ . إس . في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ وخلق لجنة ما بين الولايات .

اتفاق جبهة التحرير - او . آ . إس .

في ١٧ حزيران / يونيو ، اعلن الدكتور شوقي مصطفى ، متكلماً باسم جبهة التحرير الوطني ، قيام اتفاق مع الأو . آ . إس ، ممثلة بجان بيير سوزيني^(١٣) ، يلخص مضمونه بنقطتين : مشاركة الاوروبيين في القوة المحلية والشرطة من جهة ، والعفو عن مناضلي الأو . آ . إس بصدد الجرائم المقررة بعد ١٩ آذار / مارس .

سارع بن بلا - يتبعه خيضر وبيطاط ومحمدي السعيد - الى الرد وندد بـ « مطالبة لا يمكن ان يقبل بها الشعب الجزائري » . وفي ١٨ حزيران / يونيو ، أكد آيت أحمد في القاهرة ، حيث كان يحضر اجتماعاً لقادة الدولة من مجموعة الدار البيضاء بصحبة بن يوسف بن خده ، أن الحكومة المؤقتة « لا علاقة لها بالتسوية المعقودة لوضع نهاية لارهاب الأو . آ . إس . » واعترض على حق الهيئة التنفيذية المؤقتة « في عقد اتفاقات سياسية » . والحال أن بادرة شوقي مصطفى كانت تربط جبهة التحرير ، وكانت أو . آ . إس تريد ضمانات من هذه الاخيرة . وفي ١٩ حزيران / يونيو ، خرج الرئيس بن يوسف بن خده عن صمته وادان بدوره الاتفاقات . في اليوم ذاته ، وجه جان بيير سوزيني انذاراً لـ « تشكل في مهلة ٤٨ ساعة داخل قوة حفظ النظام وحدات مختارة من بين اوروبيي الجزائر » .

في ٢٢ حزيران / يونيو ، قررت الهيئة التنفيذية المؤقتة تجنيد ٢٢٥ شرطياً اوروبياً ، وفي ٢٧ حزيران / يونيو سلم أعضاء مجموعة جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية استقلالهم للحكومة المؤقتة ، احتجاجاً على جحد الاتفاق مع الأو . آ . إس وذكروا بالوقائع التي سبقت عقده بالعبارات التالية : « في اثر مبادرة من فارس ، واقترحات بدت ايجابية قدمها شيفالييه وفارس ، ذهب ثلاثة من أعضاء جبهة التحرير الوطني من مجموعة (فارس ، وبين تفيققة ومصطفاي) الى طرابلس ، ثم الى تونس ، لاعلام الحكومة بذلك . وفي طرابلس ، جرى الاتصال فردياً بالوزيرين بن بلا ومحمدي السعيد ؛ وفي تونس تم الاتصال بالاخوة خيضر وبيطاط وآيت احمد وبن خده ، الخ . ثم بعد أن جرى ابلاغ الحكومة المؤقتة بهذه المسألة فيما هي مجتمعة في تونس ، أوصت بأن نطلب الى الاو . آ . إس « اعلان وقف النار » ، و « دعم اتفاقات ايفيان سياسياً » ، و « ادانة كل عمل من أعمال العنف » . وخلال هذه الاتصالات الفردية ، او اثناء اجتماع الحكومة المؤقتة تم عرض النقطتين المتعلقةتين بالعفو وبمشاركة الاوروبيين في حفظ النظام بشكل صريح ولم تستثرا اي اعتراض رسمي في اي من الاوقات ومن جانب اي من الاشخاص . ولزيد من الدقة ، ابلغنا الرئيس بحضور بن طوبال ، وفي نهاية اجتماع الحكومة ، موافقته على مبدأ العفو وعلى امكانية استخدام عناصر من الاوروبيين في حفظ النظام في اطار اتفاقات ايفيان^(١٤) .

كان رد الفعل المتفرق لأعضاء الحكومة علامة وجود سلطتين متوازيتين . ولكي نحدد المعنى الحقيقي لتبرؤ بن بلا ولعدول بن خده ، ينبغي ان نعيد وضعها في المناخ السياسي لأحداث بداية

حزيران / يونيو وربطها بواقعة تم التكتّم بصددّها في شتى الاعلانات ولعبت دور مفجر للأزمة .

إذا كانت المخاصمة بين الحكومة المؤقتة والتحالف النبليّ قد هدأت في الظاهر بين ٧ حزيران / يونيو و١٧ منه ، إلا أن هذا لا يعني ان النزاعات قد جرى حلها ، وقد بقي الجو السياسي مسمماً بسببها . مهما تكن مأخذ بن بلا واصدقائه على بن خده ، فقد اعتبروا من الخدق عدم المجاهرة بها مؤقتاً على الأقل إذا لم يكن نسيانها . إلا أن مبادرة صدرت عن كريم بلقاسم سوف تضطربهم لقطع التحفظ الذي كانوا يفرضونه على انفسهم . حوالي ١٠ حزيران / يونيو ، عاد كريم بلقاسم ومحمد بوضياف الى الجزائر ، رغم الحظر الواقع عليها في الاتفاقات مع فرنسا . كان فارس على علم بالموضوع ، وقد كان الاخلال بالتعهدات المقطوعة فاضحاً ، لكن وكالة الصحافة الفرنسية قللت من شأن الحدث و« اعتقدت ان بإمكانها الاعلان بأن كريم بلقاسم وضع نفسه في اجازة من الحكومة المؤقتة » .

كان هدف نائب رئيس الحكومة المؤقتة ضمان مساندة الولاية الثانية التي كانت قيادتها منقسمة ، والولاية الثالثة التي استُخدمت تفويضاتها للمجلس الوطني ضد كريم . إلا انه خلال إقامتها ، استدرج كريم لالتقاء المفوض السامي الفرنسي ولاعطاء تأييده للاتفاق مع الأو . آ . اس .

مثلما يحل الخدس غالباً محل الاثبات في حالة ازمة ، فرضت فرضية مساومات غير معترف بها ، لصالح الحكومة المؤقتة ، فرضت نفسها حالاً على بن بلا . لكن هذا كان بالغ الخدق بحيث امتنع عن مهاجمة الحكومة الفرنسية واكتفى بالهجوم على ملهمي اتفاق « ينطلق من حملة تسميم » معدة للسلاح للأو . آ . اس بـ « ألا تفقد ماء وجهها » . كان بن بلا يستهدف الحكومة المؤقتة مع انه - إذا صدقنا شوقي مصطفى - لم يكن معارضاً لتسوية مع الأو . آ . اس . اما الاسباب الحقيقية للتبرؤ فبقيت مكتومة ، فالقتال يجري بسيف مرقطة .

لم يكن يمكن عزو عدول بن خده الى منطق الازمة ، بل للخوف المفاجيء من ان تؤدي اعادة نظر في اتفاقات ايفيان « بشأن نقاط صغيرة » (العبارة لبن بلا) ، الى قانون عضوي ، في الواقع ، للجماعات السكانية ، والى توجيه ضربة إذا للمبدأ المشهور ، مبدأ « وجدة الشعب » الذي وضعته الحكومة المؤقتة في المقدمة على امتداد المفاوضات .

لما كانت الحكومة المؤقتة منصرفه كلياً لسياستها القائمة على التوفيق والتوازن ، فهي لم تتوصل ، رغم استشراس كريم بلقاسم ومحمد بوضياف ، لا بداء الصلابة والحزم . كانت زمرة « الحكماء » ، التي يدخل فيها بن يوسف بن خده وسعد دحلب ، تنهك نفسها في تحاشي ما لا علاج له ، لكن عبثاً .

إذا كان التضايق قد تعمق ، فقد ساهمت فيه الحكومة المؤقتة إذاً على طريقته . زادت لعبتها

المزدوجة في قضية او . آ . اس حدة التناقض بين الهيئة التنفيذية والولايات . لم يكن يمكن الحد من التعارض بين المفاهيم الشعبوية للحياة السياسية والتنظيم الاجتماعي ومفاهيم الاصلاحيين البورجوازيين . « لم يعد بعض المسؤولين ينزعجون ، في لقاءات انتخابية مزدحمة ، من شن هجمات مباشرة ضد مجموعة جبهة التحرير ؛ هذا ما تشير اليه رسالة استقالة مندوبي جبهة التحرير الى الهيئة التنفيذية المؤقتة^(١٥)، إن الحكومة المؤقتة ، التي كان يبدي ممثلوها في الهيئة التنفيذية المؤقتة استياءهم منها ، وتعرض عليها هيئة الاركان ، كانت تمخر العباب على غير هدى . تثير قلق خصومها من دون ان تنظم انصارها ، وهو موقف غير منطقي اطلاقاً سيقضي عليها في نهاية المطاف .

اشتراطات اللجنة بين الولايات

هكذا سوف تمنح الولايات نفسها بنفسها وسائل مواجهة هيئة الاركان ، التي كانت امكاناتها القتالية قد اخذت مواقعها منذ النصف الاول من حزيران / يونيو ، لكن دون ادنى نجاح ، لأن معظم مرسلي هيئة الاركان العامة جرى تحييدهم . اوقف الرائد احمد بن شريف ، الذي ينتمي الى بن بلا اكثر مما ينتمي الى بومدين ، اوقف في روفيجو ، ثم اطلق سراحه بعد تدخل الرائد الاخضر بورقعه^(١٦) وفرضت عليه الإقامة الجبرية في البلديه بعد اكتشاف ارسال اسلحة نحو العاصمة الجزائر . كان بحوزته امر مهمة يعينه ، رغم الانظمة ، مسؤول ولاية ، وسوف يمزقه بنفسه ليعطي براهين على نيته الحسنة الى محاوريه في الولاية الرابعة ، ومن بينهم الرائد حسن .

استقبل مجلس الولاية الرابعة في الميديه الرائد قايد أحمد ، عضو هيئة الاركان ، وقد أقيمت له حرته ، ضد رغبة الرائد يوسف بوخروف ، لكن سوف يتم توقيفه في قسنطينه . وسيحصل الشيء ذاته مع العقيد عمران ، وبوعالم موسوي ، وجميله بوخيرد والزهرة الظريف ، الذين القي القبض عليهم في الجزائر العاصمة . ولم يتوصل غير النقيبين عبد الحميد ابراهيمي وعبد الرحمن بن جبر الى الاتصال بكوادر الولاية الثانية ، الذين كان يقودهم الشيخ بلقاسم فنطازي في غياب العقيد صالح بو بنيدر . واستناداً الى عبد الحميد ابراهيمي ، « كان الكوادر يتبعون بو بنيدر ، سواء انضباطاً أو عن قناعة . لذا لم تكن اتصالاتنا مجدية اطلاقاً^(١٧) » .

فازت الولايات بالجولة الاولى ، ضد هيئة الاركان . وقد اتفقت فيما بينها على تنسيق العمل . جرت اتصالات ولقاءات اولية في النصف الثاني من حزيران / يونيو بمبادرة من الدكتور السعيد حرموش ، وهو ضابط من الولاية الرابعة عاد الى الجزائر أثناء وقف النار ، بعد أن كان سافر الى الخارج سابقاً . هذه الاتصالات ادت الى عقد اجتماع في زموره في الولاية الثالثة في ٢٤ و٢٥ حزيران / يونيو ١٩٦٢ حضره مندوبون من الولايات الثانية والثالثة والرابعة ، ومن منطقة الجزائر المستقلة ذاتياً وفدرالية فرنسا . ومع ان الولاية الخامسة (وهران) كانت تؤيد الاجتماع ، الا انها تمحجت بأن لديها روزنامة عمل مكثفة جداً ، كي تبرر عدم مشاركتها فيه ، فقد كان مسؤولها ،

العقيد عثمان لا يزال متردداً . اما الولايتان الاولى والسادسة فلم تردا على الدعوات . وقد ارسل وزيران ، هما كريم بلقاسم ومحمد بوضياف ، الى الاجتماع بين الولايات رسالة دعم ، وهو ما سيجعل خصومهما يقولون إنهما يهتان نفسيهما على مبادرتها الخاصة بهما .

بعد ان درس المندوبون الى الكونغرس الوضع الذي خلقه فشل المجلس الوطني للشورة ابدوا اسفهم لـ « افتقار الحكومة الى السلطة » ، و « الفراغ السياسي » ، و « عصيان هيئة الاركان العامة » وقرروا ألا يعودوا يتصرفون على انفراد . بأن خلقوا « لجنة تنسيق بين الولايات » مهمتها : « إعداد لوائح بالمرشحين للجمعية التأسيسية ؛ تحديد شروط سياق المؤتمر الوطني والمشاركة فيه ؛ تنظيم دمج وحدات جيش التحرير الوطني المعسكرة على الحدود في داخل كل من الولايات ؛ إدخال الاسلحة المخزنة في الخارج . » . ولمواجهة دسائس هيئة الاركان ، اعلنت لجنة ما بين الولايات « حالة الطوارئ » على كامل الاراضي « الى حين ارساء المؤسسات النهائية للبلاد » ودعت الولايات الاولى والخامسة والسادسة للانضمام اليها لـ « تحاشي انتقال الخلافات الداخلية في الخارج الى الداخل » . وفي حين كانت معادية لهيئة الاركان ، فقد اكدت خطأ حياً بين اعضاء الحكومة : « اننا نرفض . . . تثبيت اي انقسام في الوقت الراهن ، وقللاً ايضاً اتخاذ موقف الى جانب هذا او ذاك من الوزراء . بالنسبة لنا ، إما ان الحكومة المؤقتة هي واحدة ، وإما اننا لا نعترف بأي إشراف^(١٨) . » .

لقد اعتبر جزء من المقاومة الداخلية نفسه مخولاً للحلول محل الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للشورة ، وذلك في نوع من توسيع سلطته بصورة تعسفية . هكذا اعطت الحكومة دور مساعد وطلبت اليها ان « تبقى موحدة » ، و « الاعداد للاضطلاع بالسيادة الوطنية بعد ٢ تموز / يوليو » و « فضح اعضاء هيئة الاركان » .

كانت هذه القرارات امتداداً لمناورة قامت الحكومة المؤقتة بتركيزها في ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ ، وتابعها كريم وبوضياف في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ خلال زيارتها للولايتين الثانية والثالثة لمنطقة الجزائر المستقلة ذاتياً ، لكن لم يكن لها النتائج المتوقعة . وثمة اسباب عديدة وراء ذلك :

- ١ . كان منطلق الاحداث والضرورات السياسية تحفز على مركزة القوى التي تعترف بزعامه كريم وبوضياف ، لكن خصوصية الولايات جعلت تلك المركزة موضع خلاف . والاسوأ من ذلك ان حذر الولاية الرابعة حيال الحكومة المؤقتة ، الذي تلا خلق منطقة الجزائر المستقلة ذاتياً ، لم يزل . وقد ظهرت ارادة هذه الولاية استعادة الاشراف على العاصمة اثناء محاولة الاغتيال التي نظمها النقيب يوسف ضد عضوين في مجلس المنطقة المستقلة ذاتياً ، الرائد محمد وكيد ، مسؤول الارتباط والاستخبارات الذي توفي متأثراً بجراحه والنقيب علي لونيبي ، مسؤول مصالح الصحة .
- ٢ . لم يكن حياد لجنة ما بين الولايات حيال اعضاء الحكومة المؤقتة بديهاً . ففي داخلها ،

كانت منطقة الجزائر المستقلة ذاتياً تخوض حملة ضد بن بلا ، وقد اطلقت شعار « بطل واحد ، هو الشعب » ، الذي كان يستهدفه شخصياً .

٣ . على الصعيد العسكري ، كانت هيئة الأركان ، التي تدعمها الولايات الأولى (الأوراس) ، والسادسة (الصحراء) ، والخامسة (ولاية وهران) دعماً غير مشروط ، في وضع القوة . وكان تحالفها مع بن بلا وخيضر معطى أساساً للتحليل ، يؤدي تجاهله ، بصورة مستقيمة ، إلى المجابهة . لا شك أن اللجنة ما بين الولايات احتاطت فأكدت في قرارها أنها لن تتبع غير حكومة موحدة ، والحال أن بن بلا وبيطاط وخيضر كانوا قد قرروا عدم العودة إلى الجزائر مع الحكومة المؤقتة . كان تمني لجنة ما بين الولايات يلعب إذاً على حساب الحكومة المؤقتة التي ستجد نفسها دون أي دعم .

غدت أزمة القيادة علنية في ٢٦ حزيران / يونيو . في ذلك اليوم ، ذهب الرائد عز الدين ، الذي سبق أن اقترح طرد هيئة الأركان ، والدكتور السعيد هرموش ، إلى تونس لإبلاغ الحكومة المؤقتة بقرارات لجنة ما بين الولايات . كان كريم وبوضيف على علم بالأمر ، لكن بن خده سيعرف موضوع مساعدها قبل وقت قصير من انعقاد مجلس الوزراء ، الذي جرت الدعوة إليه لسماعها بوجه خاص .

خلال الجلسة ، توتر الجو ، فشروط الولايات ارتفعت بخلافات الحكومة إلى الذروة . فقد وافق آيت أحمد وبوضيف على قرار لجنة ما بين الولايات ، وقبل بيطاط مناقشته ، أما بن بلا فنهض وغادر الاجتماع دون أن ينسب بينت شفة . وكان رد فعل خيضر عنيفاً ، حيث ندد بادعاءات الولايات وقدم استقالته احتجاجاً . وقد هتف العقيد بومدين عندما علم باستقالته : « إن خيضر هذا رجل ، وأنا لم أكن أراه هكذا » . لم يفقد مستخدم الترامواي قديماً شيئاً من حميته ، إنه هجومي ، وحتى تشكيل أول حكومة للجزائر المستقلة ، سيكون المحرك الحقيقي للتحالف البنيلي .

سجّل ٢٦ حزيران / يونيو نهاية الحكومة ، التي لن تعود غير واجهة تختمي خلفها استراتيجيات متنافسة . لقد تفاقمت المعارضة بين التحالفين التواقين إلى السلطة ، وسهّمت الاحقاد الشخصية والمكائد ، ومظاهر الشهوات الخاصة بكل مرحلة فوضى كبرى ، التعارضات السياسية . لم يعد ثمة قواعد ، بل لعبة رهيبية ومعقدة تتداخل فيها التحالفات الخارجية والحسابات الاستراتيجية الخاصة بتونس ومراكش ومصر وفرنسا ، فلقد كان لكل من تلك البلدان أهدافه الخاصة به .

كانت تونس تتمنى ، بصوت الرئيس بورقيبة ، رؤية الجزائر تنجح صوب العالم الغربي . ففي نظره أن مقاتلي جيش التحرير الذين يتكلمون على العودة لحمل السلاح ومواصلة الثورة «يركبون متن أوهام» ، لأن « الجزائر المستقبل تتوقف على صفات قادتها الذهنية وعلى الطريقة

المتفهمّة التي ستعاملها بها . . . فرنسا بوجه خاص ، لكن كذلك بريطانيا والولايات المتحدة » .
وفي مراكش ، كان لبن بلا العديد من الصداقات بين المقاومين القدامى ، ومنهم وزير هو عبد
الكريم خطيب ، لكن الاتجاه المسيطر في اوساط السلطة كان الاستفادة من الصراعات الداخلية
الجزائرية لطرح الخلافات الحدودية وحلها . وكانت مصر تريد تحاشي تشكل كتلة مغربية وجر
الجزائر الى محورها في الوقت ذاته . وكان يميل خيارات فرنسا احترام اتفاقات ايفيان ، فالجنرال
ديغول كان مستعداً للبقاء على الحياد وترك الجزائريين يسوّون مشكلاتهم فيما بينهم ، شريطة ان
يحصل على ضمانات من الجميع بصدد التعهدات المقطوعة باسم الجزائر .

كان سفر محمد خيضر في ٢٧ حزيران / يونيو الى الرباط ناجماً عن حساب مزدوج : تذكير بن
بلا وبيطاط بضرورة عدم الخضوع للتهويل بالوحدة ؛ واطهار الحكومة المؤقتة ، التي تنتظر اعلان
الاستقلال للعودة الى الجزائر ، كالتعبير عن زمرة لا كالمثل للشرعية الثورية . مذاك ، زادت
سرعة التاريخ ، ففي تيه المكائد والمصالح الشخصية والاهواء ، كان رد فعل كل واحد على
الحدث يتم من دون قياس ما يترتب على موقفه من اهمية . كان منطلق الهجرة الاوروبية ، وتجزؤ
جبهة التحرير - جيش التحرير يريد ان يؤدي الوضع الى الخواء والفضي . لكن الامر لم يكن
كذلك إجمالاً ، فاحمد بن بلا وفرحات عباس وبن يوسف بن خده وحسين آيت احمد ، كانوا بين
من استخدموا نفوذهم ووزنهم للتحكم بنتائج المجاهبات .

تلقت حسابات خيضر تكريساً لها في ٢٨ حزيران / يونيو . ففي ذلك اليوم ، غادر بن بلا
تونس فجأة ، على متن طائرة مصرية توجهت الى ليبيا تاركة ركابها على الارض . وحين علم
الرئيس بورقيبة بالامر ، تنبأ لبن بلا بمصير صالح بن يوسف ، لكن التاريخ لن يتكرر. اما اسباب
سفر بن بلا المفاجيء فلم يجر توضيحها تماماً في يوم من الايام ، وان كان المذكور تذرع بفرضية
توقيفه الذي كانت الحكومة التونسية توشك أن تقوم به بناء على طلب الحكومة المؤقتة وهذه الرواية
تستحق التوقف عندها .

ليس ثمة شك في ان الحكومة المؤقتة لم تطلب توقيف بن بلا ، كما لم تعقد تحالفاً ثابتاً مع تونس
وفرنسا ضد بن بلا ، وهو المآخذ الذي أخذ عليها . فلو أن شيئاً من ذلك حصل^(١٩) ، لكان عرف
مصير اليوسفية ، رغم تفوقه العسكري البديهي .

هل كان الحليف المميز للرئيس بورقيبة ، نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم ، اتخذ هذه
المبادرة لوحده ! يبدو ان هذا قليل الترجيح ، فالحكومة ما كانت قدمت الدعم له ، حتى بعد
حدوث العمل ، وغالبيتها كانت منزعجة من تقديرات الرئيس بورقيبة بصدد الخلافات داخل
الثورة . ففي ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٦٢ ، وصف بلاغ صادر عن الحكومة المؤقتة المقابلة التي
اعطاها للتاييمز بـ « التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية للحكومة الجزائرية وللثورة » .
وفقاً للفرضية الاكثر مدعاة للتصديق ، لم يكن بن بلا يحس بالامن في تونس ، وكان الرئيس

عبد الناصر قلقاً هو الآخر من تحالف كريم - بورقيبه وعواقبه المحتملة . ضمن هذا السياق وجدت مناورات التسميم ارضاً ملائمة ، وعلى مرتين ، قبل ٢٨ حزيران / يونيو ، وضع بن بلا الحكومة امام معلومات كان احدها من حاكم تونسي - بصدد اعدادات لاغتيال بتحريض من كريم . اما الوزراء الذين لم يصدقوا ذلك فلم يستجيبوا لتلك الاخبار . مهما يكن ، فإن مبادرة بن بلا ذهبت في الاتجاه الذي تمناه محمد خيضر ، لكنها خلصت الحكومة في الوقت ذاته من الزعماء الذين يشلون عملها .

في ٣٠ حزيران / يونيو ، الساعة العاشرة والاربعين دقيقة ، وجّه العقيد موحد ولدحاج ، مسؤول الولاية الثالثة ، وهو من الحكماء ، رسالة الى الحكومة المؤقتة هذا نصها : « المطلوب اعطاء توضيحات حول كيفية عودة المقاتلين المعسكرين على الحدود الى داخل الجزائر . تقترح لجنة ما بين الولايات يوم ٥ تموز / يوليو موعداً لاعلان الاستقلال . سيتم احتفال بمشاركة كل الولايات في سيدي فرج . . . » في عزيمة ، لم تنس الولايات الرموز ، فالقوات الفرنسية نزلت في ٥ تموز ١٨٣٠ في سيدي فرج ، وفي المكان ذاته سيتم الاحتفال بتحرير البلاد ، بعد ١٣٢ عاماً على ذلك التاريخ .

في اليوم ذاته ، جر كريم وبوضياف الحكومة المؤقتة إلى إقالة هيئة الاركان . لقد انتهت جبهة التحرير الوطني كتجمع وطني عريض .

٢٢

حرب الخلافة

(نهاية حزيران / يونيو - ايلول / سبتمبر ١٩٦٢)

إن خلع هيئة الأركان العامة ، الذي ندّد به خيضر وبن بلا ، في حين كان حليفهما يبطاط ومحمدي السعيد لا يزالان في الحكومة ، خلق وضعاً غير ملائم كثيراً لمحاولات الوساطة . إلا أن محاولتين منها تستحقان الإشارة إليهما : وساطة الرئيس عبد الناصر ووساطة لجنة ما بين الولايات .

المساومة المستحيلة (نهاية حزيران / يونيو - ٢٢ تموز / يوليو)

إن الرئيس عبد الناصر الذي أترفه إخفاق صالح بن يوسف في تونس ، وكان مهتماً بأن لا ينجر إلى عش الزنايبر الجزائري ، طلب في ٢ تموز / يوليو ١٩٦٢ إلى بن بلا أن يعود مع الحكومة المؤقتة إلى الجزائر . إلا أن بن بلا لم يكن مستعداً للقبول بأي شيء طالما لم يتم إلغاء التدبير المتخذ ضد هيئة الأركان : ضمن هذه الشروط ، بقيت المساعي الحميدة لرئيس الحكومة المصرية ، علي صبري ، ولمحمد حسنين هيكل ، مستشار عبد الناصر ، دون نتيجة . نتج عن تلك المساعي توطيد كريم في قناعته بانتصار الحكومة المؤقتة ، وفي أسوأ الأحوال بحدوث تسوية مشرفة . ذلك أن الرئيس عبد الناصر تبع بن بلا على مضض ، فقد كان ممزقاً بين دعم رجل يضمن له تحالفاً استراتيجياً تحت راية القومية العربية والرغبة لا فقط بعدم الانقطاع عن الحكومة المؤقتة بل كذلك في عدم افساد علاقات مصر مع فرنسا التي كانت قد تحسنت . وهو ما كانت تعرفه الحكومة المؤقتة ، المعتادة على التدخلات المشوشة للمصالح الخاصة المصرية . هكذا أخذ الرئيس عبد الناصر الحد الأقصى من الاحتياطات لمراعاة حساسيات شركائه الجزائريين الرسميين دون افساد حظوظ حليفه المميز ، أحمد بن بلا . وتعطي صورة واضحة عن حيرة الرئيس عبد الناصر حادثة بسيطة .

غداة فشل الوساطة المصرية ، استدعى مدير مكتب الرئاسة ، سامي شرف سفير الجزائر في القاهرة العقيد علي كافي ليبلغه بالوصول الوشيك لبن بلا ويقترح عليه استقباله في المطار . وكان هذا الاقتراح سيسمح باستقبال بن بلا رسمياً وتسهيل لقاءه بينه وبين عبد الناصر . إلا أن العقيد

علي كافي رد على محاوره بأنه ، كسفير ، يتبع وزارة الخارجية الجزائرية ولا يسعه ان يستقبل بن بلا الا إذا طلبت حكومته اليه ذلك رسمياً .

بمبادرة من لطفي الخولي ، و ابراهيم طوبال ومصطفى موسى ، اصدقاء بن بلا ، وُضع سيناريو آخر جرى تطبيقه . سيذهب بن بلا اولاً الى السفارة الجزائرية ، ثم يقوم العقيد على كافي بزيارة مجاملة له في مسكنه . لكن لن يحصل ذلك الا بعد ان يستقبل الرئيس عبد الناصر بن بلا .

تمت المحاولة الثانية للمصالحة بين الكتلتين في نهاية حزيران / يونيو . ففي نيزي اوزو ، وبعد ان اتفقت لجنة ما بين الولايات على ما يجب ان يتم استكمالاً للمبادرة التي اخذتها في ٢٦ حزيران / يونيو ، قررت أن تستحث انعقاد اجتماع لقادة المقاومة الداخلية في ٦ تموز / يوليو ، في الولاية الرابعة . وقد تولى ضابطان ، هما الرائدان يوسف بو لحروف (الولاية الرابعة) وحسن محيوز (الولاية الثالثة) ، استشارة الولايات الاولى والخامسة والسادسة بهذا الصدد ، فجوبها برفض العقيد طاهر الزبيري (الولاية الاولى) لكنهما حصلوا على موافقة العقيد عثمان (الولاية الخامسة) وشعباني (الولاية السادسة) .

لكن الحكومة المؤقتة ، التي سرّعت عودتها للجزائر يحدوها الامل الواهم بأن تستفتي الشعب حولها ، وضعت لجنة ما بين الولايات في حالة من الارتباك . فلقد اتخذ المشاركون في مؤتمر زمورة التداولي تعهداً بالاعترافوا الا بحكومة موحدة ، ولما كانت الولاية الرابعة أمينة حيال هذه التوصية ، ففي حين رفضت اقتراحاً من الرائد محمد بوساحه بحظر دخول الحكومة المؤقتة الجزائر قررت ألا تشارك في استقبالها . لابل شاع في الجزائر العاصمة ، ان النقيب يوسف ، الذي كان يتحكم بمطار ميزون بلانش ، يستعد لتوقيف الوزراء . لذا فإن عبد السلام بلعيد ، الذي دُعر من هذه الاشاعة ، سارع للتحقق منها لدى د . حرموش ، المستشار السياسي للولاية الرابعة ، وحصل منه على تكذيب . وقد ادارت المنطقة المستقلة ذاتياً والولاية الثالثة الظهر للوعد الذي قطعته ، فلم يكن في استقبال الحكومة المؤقتة في ٣ تموز / يوليو ، الى جانب عبد الرحمن فارس غير الرائد عز الدين والعقيد موحد ولد حاج .

في ٦ تموز / يوليو ، لم تأت الولاياتان الخامسة والسادسة الى الموعد ، والحاصل أن لجنة ما بين الولايات التي تجاهلت هيئة الاركان حكمت على نفسها بالاعترافها غير أنصارها .

الاستعداد للمعركة

بعد استفتاء اول تموز/ يوليو ١٩٦٢ ، أُعلن الاستقلال في ٣ تموز ، فانفجر الشعب الجزائري انفجار الفرح الذي يلي الجراح الكبرى . لكن بعد أن مرت الأيام الاولى ، حلت الكآبة ، لأن الأزمة استطلت . وضاعف القياديون خطبهم ، لكن كان واضحاً أنهم يسعون لاثارة حماس قواتهم او لتطمين خصوم الامس بصدد نواياهم . كان كل شيء يجري كما لو أن الكلام اصبح

تعويضاً عن العجز ، مبرزاً في الوقت ذاته العناصر الشكلية في الحياة السياسية .

لم يكن احد يريد مواجهة مسلحة ، لكن كان كل واحد يفكر فيها وينتهي لها . وقد جرى تحميل مركب اسلحة في طرابلس بهدف تزويد الولايات الثانية والثالثة والرابعة ، الا ان مدير الامن العام الليبي ، البصري ، وهو صديق لبن بلا ، جمد المركب قبل إقلاعه بقليل . رداً على ذلك ، صرفت الولايات قوة حفظ النظام عن عملها واخذت ما في مستودعاتها من السلاح .

حوالى ٥ تموز/ يوليو ، بدأت قوات هيئة الاركان تنتشر في ولاية وهران . في الشرق ، كانت الوحدة ١٩ ، بقيادة عبد الرزاق بوحارة ، الاولى التي نجحت في ان تعسكر في سوق اهراس من دون إعاقة . والعديد من الوحدات التي جرى جمعها على وجه السرعة لسد الطريق على قوات هيئة الاركان قرأها على أن تجد طريقة للتعايش معها . لم يكن قائدها ، النقيب بو علي ، مستعداً لاعطاء الأمر باطلاق النار .

كان الضباط الكبار للولاية الثانية في ضلال مبين بشأن الاستعداد النفسي لدى جنودهم . فهؤلاء كانوا قلقين بشأن المستقبل ، ولم تكن صراعات القيادة تثير الحماس الا لدى الكوادر . فبعد سنوات من الحرب ، كان كلٌ مستعجلاً للعودة الى الحياة الطبيعية وللقاء الاهل . لم يكن احد مستعداً للموت من اجل الحكومة المؤقتة ، التي كانت تمثل الامة طالما هي تقاوم فرنسا ، لكنها لم تكن في مواجهة هيئة الاركان غير عشيرة بين اخرى . كانت مشكلة العمل هي المشكلة الاكثر إلحاحاً ، سواء بالنسبة للجنود او بالنسبة لجميع الجزائريين .

على صعيد الحكومة المؤقتة ، كان كريم وبوصوف يمضيان الى المعركة بحزم ، مبالغين في تقدير قواهما . وقد كان موقف النقيب بو علي علامة تحذير ، لكنها تجاهلها . راح آيت احمد ينظر بطرف عينه الى النقابات والحركة الطلابية ، ويشجع على تسيير الـ H.L.M. البيوت الشعبية بواسطة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين مما أثار استنكار بن طوبال وبن خده اللذين عارضاه بسلطة الدولة . لكن شعار « المؤتمر الشعبي » ، الذي طرحه للخروج من الازمة ، لم يجد الا القليل من الاصدقاء في ساعة الاحتكام للسلاح .

كان مفتاح سياسة بن بلا يتمثل بمسألة السلطة . فقد كان مقتنعاً بأن كريم مستعد لكل المساومات المشبوهة ويصارع من اجل أن تكون القيادة السياسية بين ايد حازمة ، معتبراً أن كل التراجعات ممكنة شريطة ان تبقى القدرة على القرار غير ممسوسة . واذ اتصل به رسول للجنرال ديغول ، الذي كان يريد ان يعرف نواياه بصدد اتفاقات ايفيان ، قطع تعهداً علنياً باحترامها والدفاع عنها وحصر خلافاته مع الحكومة المؤقتة حول مسألة هيئة الاركان . هكذا بقيت الازمة شأناً داخلياً جزائرياً .

أما هيئة الاركان فكانت لها رؤية نهكمية للأشياء . فهي ترغب في تدمير سلطة الحكومة المؤقتة و

المجلس الوطني للثورة ، ولم تعد ترى مبرراً لوجودها بعد أن أصبح النصر محققاً . وكان خيضر يرى الرأي نفسه ، لكن مع النية المبيتة بمنع هيئة الأركان من أن تغدو سيدة اللعبة .

المساومات الاخيرة (٩ - ٢١ تموز/ يوليو ١٩٦٢)

في ٩ تموز/ يوليو ، استؤنفت المساومات في الرباط حيث انضم بن بلا الى خيضر . ومن جديد حاول وفد من لجنة ما بين الولايات يضم العقيدين موحد ولد حاج وحسن والدكتور سعيد حرموش ، فصل بن بلا عن هيئة الأركان . واستناداً الى د . حرموش ، لم يكن بن بلا على معرفة دقيقة بعدد افراد القوات الداخلية ، وقد قال لمحاوريه : « كنتم بضعة قطط ، وانتم الآن آلاف » . صحيح أن المقاومين نفخوا إلى ابعد الحدود عددهم ، لكنهم كانوا ، وفقاً لمصدر فرنسي ، عشرة آلاف في لحظة وقف النار .

دافع د . حرموش عن الحاجة الى « التكيف مع الولاية الثالثة لتحاشي بروز النزعة البربرية » . لكن دون جدوى . وقد انتهت المناقشات عند إنذار من خيضر : « إما انتم معنا أو انتم ضدنا . عليكم ان تختاروا » . أما بن بلا فأعلن أنه سيدخل وهران ووعد بالأيدي بيدلي تصريح . إلا ان يزيد الذي كان يعرف ان بن بلا لن يستطيع الاحتفاظ بالصمت ، سارع الى دعوة المسؤولين الى الامتناع « عن كل تعليق يمكن ان يضر بالوحدة المقدسة والضرورية » . وقد اقام بن بلا مركز قيادته في تلمسان . كان مدير المقاطعة ، الرائد سي الحسين ، احمد مدغري ، مرؤوساً للعقيد بومدين ومعجباً بن بلا ، ويفضله على رئيسه السابق .

وضع بن بلا وحلفاؤه خطة عملهم حوالي ١٣ حزيران/ يونيو. كانت تنص على جعل الولايات تصادق على تركيب المكتب السياسي كما جرى تحديده في طرابلس . وبعد شهر دعا بن بلا الولايات كي تأتي الى تلمسان وتباحث معه . وادت الاستشارات الى اجتماع انعقد في اورليانسفيل ، حوالي ١٧ تموز/ يوليو ، وكان على جدول اعماله ، خلق هيئة قيادة موحدة ومكتب سياسي - وقد اتخذت المناقشات شكل حوار طرشان . وافقت الولاية الثالثة على المكتب السياسي المطروح في طرابلس شرط ان يحل فيه كريم محل محمد السعيد ، ورد العقداء شعباني والزيري وعثمان اقتراحه . وللخروج من المأزق ، اقترح مجلس الولاية الرابعة خلق مكتب سياسي مؤقت مكون من قادة الولايات تكون مهمته الدعوة لانعقاد مؤتمر .

في ٢١ تموز/ يوليو ، طلب العقداء عثمان والزيري وشعباني مهلة تفكير ليستشيروا مساعديهم ويذهبوا الى تلمسان . وكان المندوبون الباقون ينتظرون رجوعهم حين علموا في ٢٢ تموز/ يوليو ، عبر الاذاعة ، بإعلان المكتب السياسي . وقد جرى اعلام الجزائريين بالحدث خلال مؤتمر صحفي تحدث فيه احمد بومنجل . وقد تبلبلت الحكومة المؤقتة بعد ان تم وضعها امام الامر الواقع . استقال وزير الخارجية ، سعد دحلب ، واستقال آيت احمد أيضاً لكن مع الاهتمام بلغم الحقل

الذي سيتقدم فيه المكتب السياسي ، إذ شجع علانية الاستيلاء على « الاملاك » التي شغرت برحيل الاوروبيين الجماعي .

إذا استثنينا كريم وبوضياف ، اللذين اعتبرا اعلان المكتب السياسي من طرف واحد نوعاً من « الاكراه المبني على التفوق العسكري » ، فقد كان يحرك الحكومة المؤقتة همّ الخيلولة دون الخواء والفوضى والحصول على ضمانات لصالحها . وقد جرى انتداب محمدي السعيد لابلاغ زملائه في المكتب السياسي بموافقة الحكومة شرط الدعوة الى انعقاد المجلس الوطني للثورة لاحقاً . كان الرد حاداً ، فداخل هذه الهيئة لم يكن ثمة حظ للتحالف البنبلي بالحصول على الاكثريّة ، حيث تعطيه التقديرات ٣١ صوتاً من اصل ٦٦ . سوف نشهد اذا سلسلة من المناورات من جانب التحالف البنبلي لجعل ميزان القوى في المجلس الوطني الذي في غير صالحه ، يتوافق مع ميزان القوى المادي الذي يلعب لصالحه .

اثار اعلان المكتب السياسي ردود فعل شتى من جانب الولايات . فقط الولاية الثالثة وقفت موقفاً حازماً ، بينما كان موقف الولاية الرابعة ملتبساً تملّيه اهدافها بشأن الجزائر العاصمة . والحال ان بن بلا كان شجع الرائد محمد بوسماحه ، حوالي منتصف تموز/ يوليو ، على اخذ الاشراف عليها ووضع نهاية لسلطة الرائد عز الدين وعمر او صديق . لكن لم تتم الاستجابة لرغبته الا في ٢٩ تموز/ يوليو . اما العقيد بو بنيدر ، ففاوض بن بلا وخيضر بشأن رفع حالة الطوارئ في شمال قسنطينة ، التي كانت سارية منذ ٢٤ حزيران/ يونيو ، وحصل مقابل ذلك على الوعد بدعوة المجلس الوطني للثورة الى الانعقاد . وفي ٢٤ تموز/ يوليو ، عاد الى قسنطينة ليعلن نهاية الازمة . في الصباح التالي ، احتل الرائد العربي بن رجم قسنطينة منتهكاً الاتفاقات وعمد الى توقيف عشرات الكوادر ، من بينهم وزير هو بن طوبال . بذلك جرى تأخير حل الازمة عدة أيام .

احتلال قسنطينة

بدا احتلال قسنطينة يعطي الحق لأولئك الذين قدروا أن بن بلا وهيئة الاركان لن يتراجعا امام اي اسلوب للاستيلاء على السلطة . لكن اذا نظرنا للامر عن كثب ، يصبح ضرورياً ان نلاحظ انها اذا كانا مخرجي الاحداث فليسوا بخالقيها فلقد اطلقت الازمة قوى لا رقابة عليها ، لها اهدافها الخاصة بها ، والرائد العربي بن رجم من بينها . انه أحد تلك الوجوه التي اعطت الحركة القومية تجذرها الشعبي ، وقد كان ابناً لفلاح صغير ، يحترف صناعة الجص ، التحق بالمقاومة في الاوراس بعد قضية المنظمة الخاصة ، بصحبة الاخضر بن طوبال . ولما كان رجاله لا يقدرونه كثيراً ، فقد اثارت حياة المقاومين اعصابه ، وهو القائل : « ارتاح اكثر الى الثعالب ، فأنا احذر الناس » . بقي مسؤولاً عن اقليم الميلية ، من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ ، ولم يصل الى مجلس الولاية الا متأخراً جداً ، حيث اوكلت اليه المعتمدية العسكرية . وقد وجد نفسه في المجلس بصحبة كوادر

كان سبقهم الى المقاومة وبدا له انهم لا يبالون كثيراً بالقدامى . وتضافر هذا الشعور عنده مع القناعة بأنه ضحية اقليمية رئيسه ، العقيد صالح بو بنيدر ، ففي مجلس الولاية كان ثلاثة اعضاء من خمسة من قرية واد الزناتي . وقد اتاحت الازمة له فرصة الانتقام من أنداده ، لكن كذلك من بن طوبال ، رفيقه القديم ، الذي حمّله مسؤولية دونية وضعه .

اتخذ الرائد العربي بن رجم موقفاً ضد الحكومة حتى قبل افتتاح المجلس الوطني للثورة ، في طرابلس . التقى بن بلا في حمّات اثناء اعداد البرنامج ، وقد كوّن هذا عنه رأياً متملقاً لم يكن يشاركه فيه رضا مالك ولا مصطفى الأشرف . وإذ رأى العربي بن رجم الازمة تنتهي مع الابقاء على الهرم دون تغيير ، قرر التأثير بالقوة على مجرى الاشياء وانتزاع موقع خاص به بأن احتل قسنطينة . وقد جرى الاعداد للعملية انطلاقاً من مركز قيادته القائم في عين مليلة بالولاية الاولى ، لأنه لم يكن له انصار في شمال قسنطينة . وقد كانت قوته الضاربة تشكل من وحدات هيئة الاركان التي وضعت بأمرته .

استناداً لبن طوبال ، تصرف الرائد العربي بن رجم بأمر من بن بلا وهيئة الاركان . وهذا ما يقال إنه اكده بنفسه لبيطاط . الا ان هذه الرواية للاحداث يشكك بها النقيب عبد الحميد ابراهيمي الذي كان يتبع هيئة الاركان : « كنت في مركز قيادة عين مليلة مع سي العربي وعبد الرحمن بن جبر ، وقد اختلفت معها بصدد الاستيلاء على قسنطينة . وقفت ضد المشروع لأنني اعتبرت انه لا يمكن استبعاد تبديل الاتجاه ، فقد كان واضحاً أن سي العربي يريد أن يكون له ميدانه . وقد حصل عليه . لكن هاتين الاطروحتين ليستا متعارضتين بالضرورة فمن الممكن ان يكون بن بلا وهيئة الاركان قررا كسب قسنطينة بقوة السلاح ، ضمن فرضية الا يكون ثمة حل سلمي . لكن يبدو اكيراً انه لا يمكن عزو انتهاك الاتفاق مع صالح بو بنيدر الى بن بلا ، الذي لم تكن له حتى الوسائل الكفيلة باتخاذ عقوبات بحق الرائد بن رجم ، وسوف يعترف بعجزه امام قائد الولاية الثانية سابقاً .

غداة عملية قسنطينة ، نظم بوضيف وكريم مقاومة مجموعة تلسمان ، فاعلنا في تيزي أوزو تشكيل لجنة دفاع وارتباط للثورة بهدف خلق قيادة موحدة على المستوى الوطني ، واقامة الانسجام في بنى جبهة التحرير الوطني على طريق « مؤتمر واسع وحر وديمقراطي » ، والاعداد للانتخابات للجمعية الوطنية . ومن الناحية العملية لم ينضم الى هذا البرنامج غير بوضيف ، نصير عمل مشترك من الولايتين الثالثة والرابعة لاستعادة قسنطينة . وقد دفع كريم بالمزايدة الى أعلى بهدف واحد هو ان يبقى محاوراً مميّزاً .

بعد مغامرات عديدة من بينها خطف بوضيف في مسيلة بواسطة عناصر من الولاية الاولى ، تمت تسوية في ٢ آب/ اغسطس بين الاطراف المعنية . ادى الاتفاق المعقود بين بوضيف - كريم وموحد ولد حاج ، من جهة ، وخيضر من جهة اخرى الى الاعتراف بالمكتب السياسي وأعضاء المجلس الوطني للثورة وقضى بأن « تجتمع الحكومة المؤقتة » بعد مرور اسبوع على الانتخابات

الى الجمعية، لـ« الاشراف على الوضع» و« دراسة مشكلة المكتب السياسي » ، وتثبيتته في وظائفه او تعديل تركيبه . وقد وافق بوضياف على شغل مركز في المكتب السياسي وقيادة المعارضة من داخل النظام . اما آيت أحمد فأصر على الاستمرار في رفضه ، وكان ذلك خطأ تكتيكياً أدى الى تصفية النقابات كشريكة سياسية والى تشتت الحركة الطلابية .

عدة عوامل تصافرت لتمام تسوية اول آب/ اغسطس : انعزال كريم وبوضياف داخل الحكومة المؤقتة والمصالح المباشرة للولايات ، وخوف خيضر وبن بلا من ان يصيرا اسيري القوى العسكرية . كانت هنالك ايضاً طلقة الانذار من جانب الحكومة الفرنسية ، ففي ٢٤ تموز/ يوليو ، في نهاية مجلس للوزراء ، اعلن الان بيرفيت : « اذا تفاقم الوضع ، قد تتدخل فرنسا مباشرة لحماية مواطنيها . . . ! ليس من تعاون ممكن إذا تهددت حياة الفرنسيين وأملاكهم » .

تفكك الولايات

كان انتصار المكتب السياسي على الولايات موضوع تفسيرات متعددة . جرى الحديث عن الدور الذي لعبته الضرائب التعسفية وغير المبررة التي فرضتها الولايات على السكان . وهذه الحججة تستحق النظر فيها ، فمن ايار/ مايو الى آب/ اغسطس ١٩٦٢ تلقت الولايات ما يقارب أربعة مليارات فرنك قديم من فدرالية فرنسا وحدها للصراف على قوات لم يكن يتجاوز عددها في آذار/ مارس ١٩٦٢ عشرة آلاف رجل . لقد حصلت إذا على ١٠٠ الف فرنك عن الجندي الواحد ولسنة واحدة ، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لظروف الجزائر . لكن من المعلوم أن الولايات ضاعفت عدد افراد قواتها اربع مرات تقريباً بامتصاصها قوات حفظ النظام والانصار المعزولين الذين خرجوا من المعسكرات والسجون . كان عليها ان تحصل إذا على موارد اضافية لم تؤمنها لها الحكومة المؤقتة . وفقاً لأية مقاييس واية طرائق ؟ اجابت الولاية الرابعة : « ليس الفلاح ولا العامل هو من فرضت عليه الضرائب ، بل الصناعيون والتجار الكبار والموظفون الذين استفادوا من دورة ديغول الاسلامية » .

حددت مذكرة خدمة اصدرها قائد الولاية الرابعة ، العقيد حسن ، في ٣٠ نيسان/ ابريل ، الشروط التالية لجباية الضرائب : « في حالات رفض الدفع العنيدة وغير المبررة . . . ينبغي تحاشي الاكراه المادي . يمكن الامر بالمقاطعة حين يتعلق الأمر بتجارا لا اهمية اقتصادية حيوية لها أو بمهن حرة . وفي حالة الموظفين والمستخدمين ، يمكن اللجوء الى المقاطعة في الوقت ذاته الذي يجري فيه الابلاغ بحالتهم الى المناضلين المسؤولين عن الادارات الذين سيحاولون استبدالهم في وظيفتهم بوطنيين ذوي كفاءة » . ونجد في هذه المذكرة انماط التفكير والعمل الخاصة بالاوساط الشعبية وممارسات حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

حين يشار الى الضرائب ، لا ينبغي إغفال الاشارة الى انه حتى لو جرى استخدام مبالغ غير

خاضعة للرقابة لغايات فردية (ثمة العديد من الامثلة) ، فقد استخدم الجزء الاكبر من موازات الولايات للاضطلاع بأعباء عائلات الشهداء والجنود أو للقيام بخدمات مجانية . أما الضرائب « التعسفية » فقد اصابت الشرائح العليا من المجتمع التي لقي استيواؤها صدى في كل المعسكرات ، لدى بن خده كما لدى خيضر . كان التنديد يستهدف الاساليب والخيارات السياسية .

لقد تهدمت سلطة الولايات بسبب حدود العائمة الريفية التي كانت تشكل حزبها . حين غادر المقاومون الجبال في آذار/ مارس ١٩٦٢ الى القرى والمدن ، فعادوا ذلك دون امل العودة وقطعوا كل صلة بالقسم من الفلاحين الذي سمح لهم بمواصلة العيش . لكنهم شعروا بأن عليهم واجبات تجاه الطبقة الدنيا وكان في نيتهم القيام بالثورة . والحال أنه تتركز في الضياع الصغيرة والاطراف المدنية العامة من الفلاحين الذين طردتهم الحرب ، والذين تجربتهم الاجتماعية هي تجربة هامشيين لا حقوق لهم . بما أنهم يفتقدون بنية متاسكة ، فهم الجزء من السكان الذي يتمتع بالسلطة الاجتماعية الاشد هزلاً ويشعرون بالحرمان الشديد لا سيما أنهم لم يستمتعوا بالازدهار الوهمي الخاص بالمدن . إن العائمة الريفية ، القريبة من مقاتلي المقاومة ، تميل الى اعتبار المدنيين كمتعاونين مع العدو . حتى المحتجزين الذين خرجوا من معسكرات الايواء بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ لم يجدوا حظوة في اعينها . اما القادمون الجدد الى المدينة فيعتقدون ان التاريخ بدأ معهم ، ففي عام ١٩٦٢ ، كانوا المساعدين الاكثر فعالية للنضال ضد الأو . آ . إس . هؤلاء العامة ، الساعون وراء منهوبات ، أو مسكن ، كانوا يخاطرون ويحتلون بشكل منهجي المساكن التي يتخلى عنها الاوروبيون . ويروي النقيب علي لونيكي كيف أنه في الجزائر العاصمة « ما أن يلاحظ الفرنسيون على شرفة ما رجلاً يعتمر العمامة حتى يدب الذعر في نفوس المستأجرين ويفرغ المبنى » .

هذه العمامة كانت القاعدة الاجتماعية للولايات ، والضرائب والتوقيفات . والتنكيدات والمعاكسات هي مظهر من مظاهر الانتقام من « السادة » . تُفرض على البورجوازيين والأعيان دعوات ومصاهرات رغماً عنهم ، لا بل يصل الامر الى حد اذلالهم علانية . في ندرومه ، مثلاً ، يُفرض عليهم كنس الشارع .

باسم الاسلام ، يعود النظام الاخلاقي الى الظهور بقوة . ففي ميله ، جرى رجم امرأة بتهمة الزنى ، وفي الجزائر العاصمة ، تطارد « فتيات ١٣ ايار/ مايو » ويطلب الى الرجال الذين تصحبهم امرأة أن يبرزوا بطاقتهم العائلية . وفي أضرار ، يجلدون علناً مدخناً لحشيشة الكيف . وفي قلله ، يذهب السكان مع الامام الى المسرح الروماني ليدمروا التماثيل ، وهم يطلقون صيحات « لا اوثنان بعد اليوم » . تلك بعض الامثلة عن تجليات التزمت الديني ، لا وقائع معزولة .

وفي المزارع والمدارس التي تعسكر فيها قوات ، كان نهب المعدات يتخذ احجاماً مثيرة للقلق .

ولما كانت قيادات الولايات واعية ما يترتب على تلك الممارسات من اضرار ، فقد ضاعفت التعميمات ، لكن ردود فعلها كانت كثيرة التسامح . « حين ينتهك بعض العناصر الاوامر بالانضباط (سرقة ، نهب ، الخ) ، يُحسّن توجيه تحذيرات صارمة اليهم كي ينصاعوا للنظام . وفي حال التكرار ، يمكن تصوّر عقوبات سجن متفاوتة » . « لا يمكن قمع الفقراء - يقول ضابط من الولاية الرابعة - فهم لا يملكون شيئاً ، وقد عانوا الكثير » . اما جيش الخارج فكانت ردود فعله خلاف ذلك : اعاد النقيب بختي النظام في وهران بيد من حديد .

أفقد تزايد الاعمال غير المسؤولة الولايات، حنلوتها لدى الابهزة دون أن يسلبها تعاطف الطبقة الدنيا . وقد أتاح للقوى المتعاطفة مع البورجوازية ، التي كانت تدفع باتجاه الاندماج بين الحكومة المؤقتة والهيئة التنفيذية المؤقتة* ، أن تصوّر القانون بنية مبيتة ، لا لارساء الفوضى والخوانء ، بل لاقامة الدولة على اسس أكثر عدالة . اشترطت تلك القوى التطهير الفوري للادارة ، وجرى نبذ كل ما يمثل الماضي كما لو كان من رواسب الاستعمار . ضد نائب السوالي انتصب قائد المنطقة ، يدعمه السكان . واختيار السلطات لا يمر بشكل غير ملحوظ ، فتمة دائماً مناضلون مسلحون على استعداد لتعبئة السكان بهدف الغاء قرارات اعتبرت جائرة . والمفوضيات الخاصة التي تدير البلديات يجري تغييرها مراراً . ويعارض الموظفون والبورجوازيون والاعيان رجال المقاومة ، المعادين للهمم القائم بالمستشارين البلديين القوميين السابقين ، خصومهم القدامى . وعبر الولايات بشكل اساسي ، ترسم هكذا اتجاهات الحركة الشعبية الى التسيير المباشر والى علنية القرارات .

لقد اقرت الولايات ، المفتقرة اصلاً الى الكوادر ، خطأ الانفصال عن المناضلين الممتلكين تجربة الشؤون العامة لدجمعهم في الهيئة التنفيذية المؤقتة . وضمن هذه الشروط ، لم تتوصل الى بناء دولة مضادة ، لا سيما أن الدولة تجسدت بالنسبة اليها بالحكومة المؤقتة .

إن الحركة الشعبية التي كان يُعشّي رؤيتها الوضع الحاضر والتي كانت قليلة الثقة بمستقبلها ، لم تتوصل لتأكيد اهدافها الخاصة بها ، وهي ذات طابع اجتماعي . تركت بيروقراطية جبهة التحرير الوطني - الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي - المسألة الاجتماعية دون جواب واعطت الاولوية لبناء دولة ، مخافة التخبطات . كانت النقابات تضم ٢٥٠ الف عضو ، لكن دون اي تأصل ، وكان هامش مناورتها حيال جبهة التحرير الوطني معدوماً ، لذا فإن انحطاط الحركة الشعبية ، التي انهكتها سنوات من المحن كان في منطق الاشياء . بعد أن تم بلوغ الهدف ، لم تعد الولايات تنظيم المقاتلين من اجل الحرية بل ملجأ المقاتلين الاحرار .

* - خلال الازمة ، كان بعض القياديين ، وبينهم شوقي مصطفى ، فكروا بدمج الحكومة المؤقتة والهيئة التنفيذية المؤقتة . ووفقاً لبرنار تريكو ، كانت هذه الحكومة ستضم اوروبيين إضافيين . انظر برنار تريكو ، la paix ، باريس ، دار يلون ، ١٩٦٢ .

أزمة الدمج (آب/ اغسطس - ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢)

إذ أجرى بن بلا وخيضر مساومة ، بينا أنها لا ينويان إحداث قطيعة نهائية مع خصومهما . وليس مستبعداً أن يكونا خشياً عواقب ذلك إذا سلمنا بأن احد حوافز اتفاق ٢ آب/ اغسطس كان بالضبط الخوف من رؤية هيئة الاركان وقد اصبحت سيدة التحالف البنبلي . كان التكتيك يقضي باجبار الخصم على التراجع لا باستفزازه بإفراط .

هل كان بن بلا وخيضر يأملان ان يجعل الحزم بصدد المبادئ ، والمرونة في الطريقة ، كسب الولايتين الثانية والرابعة لاطروحات المكتب السياسي ممكناً ؟ قد لا يمكن استبعاد هذه الفرضية لأن هذا يتيح لهما ألا يوجها للمقاومة الداخلية صدمة قاسية جداً . لقد بخسا تقدير مشاعر التمرد لدى المقاومين إزاء الظلم الذي ينطوي عليه مصير يحكم عليهم بالاحياء امام سلطة هيئة الاركان ، هم الذين تحملوا وسط العزلة كل ثقل الحرب .

وفقاً لبنود اتفاق ٢ آب/ اغسطس ، تقتصر صلاحيات المكتب السياسي على الاعداد للانتخابات ولانعقاد المجلس الوطني للثورة . إلا أنه كان لدى المكتب السياسي فهم آخر ، إذ يبين توزيع المهام داخله أنه لا يعتبر نفسه كامانة سر ادارية لجهة التحرير الوطني ، بل كسلطة سيدة : بن بلا يراقب الهيئة التنفيذية المؤقتة ، بن بلا يهتم بالجيش ، بيطاط يهتم بجهة التحرير الوطني ، التي لا توجد الا على الورقة ، محمدي السعيد ، بالتربية الوطنية ، بوضياف بالعلاقات الخارجية ، أما خيضر فمن موقعه كأمين عام لجهة التحرير الوطني ينسّق مجمل الامور ، وتحت سلطته مصلحة الارتباط والاستخبارات التي تخلى عنها بوصوف وانتقلت من قاعدة طرابلس حوالي ١٥ تموز/ يوليو . كان للمكتب السياسي صلاحيات الحكومة والحزب في آن معاً ، وهو ما يبعده عن الدور الذي اوكله اليه برنامج طرابلس . لكن هل كان يمكن أن تكون الأمور غير ذلك بعد إزاحة الحكومة المؤقتة ؟ لقد بدا أن فصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية أمر حساس ودقيق .

تم إرساء فدراليات جبهة التحرير الوطني في الاوراس والصحراء وولاية وهران دون معيقات ، وقد اختارت الولايات الكوادر وصادق المكتب السياسي على ذلك . في وهران مثلاً ، جاء اربعة مسؤولين من اصل ٦ من الجيش ، وبالتحديد من مجموعة وجده ، وهم عبد العزيز بو تفليقة واحمد مدغري ومختار بونيزم (سي ناصر) ومحمد قاضي (سي بو بكر) .

اما بما يخص القبائل ، فقد ابدى المكتب السياسي الكثير من الحذر في التعامل معها وممارسة سياسة تهدئة ، لكن لم يكن يمكن اكثر من ترك سلطتها دون الحصول على اعتراف الولايتين الثانية والرابعة .

بلبله في الولاية الثانية

والحال أن البلبله كانت تسود الولاية الثانية ، في شمال قسنطينه . كان بن بلا في فكي كماشة بين

حلفائه في هيئة الأركان والرائد العربي بن رجم من جهة ، وانصار العقيد بو بنيدر من جهة أخرى . هذه الولاية التي عرفت على امتداد الحرب كيف تتحاشى التمزقات ، كانت تهزها الآن خلافات القيادة أكثر من أية ولاية أخرى .

في ٦ آب/ اغسطس ، ذهب بن بلا الى قسنطينة وياشر فصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية . جرى تكليف ٣ من بين الاعضاء الخمسة للجنة الولاية بتشكيل جهة التحرير الوطني ، وهم العقيد بو بنيدر والرائدان عبد المجيد كحل الراس ورايح بلوصيف ، أما الرائدان الآخران العربي بن رجم والطاهر بودرباله ، فتوليا قيادة الجيش . الا ان هذه الصيغة بدت قليلة القابلية للحياة .

لم يرد الرائد بن رجم ، المتحالف مع الرائد علي منجلي من هيئة الأركان المعادي للحل الذي وضعه بن بلا ، تطبيق القرارات المتخذة . كانت هيئة الأركان هي الحكم بشأن الوضع ، ومن دونها لم يكن الرائد بن رجم ، القائد الاسمي ، اي شيء ، بينما كانت السلطة الفعلية بين يدي الرواد بن سالم وشابو وشاذلي بن جديد (الذي استعاد حرية بعد الاستيلاء على قسنطينة) . وبما ان النزاع بين قيادتي شمال قسنطينة اتخذ منحى حاداً ، فقد استدعاهم المكتب السياسي الى الجزائر ، واخذ قراراً باستشارة كوادر الولاية الثانية . وقد وافق العقيد صالح بو بنيدر ، المتأكد من التغلب على خصومه ، على هذا الحل الذي كان على عضوين في المكتب السياسي ، هما الحاج بن علا ورايح بيطاط ، ان يؤمنا تطبيقه .

عشية وصولها الى قسنطينة ، بادر الرائد سي العربي بن رجم الى توقيف مئات الكوادر ، بينما هرب آخرون ، وقد اصيب الملازم قدور بو مدوس بجراح خطيرة ، وكان تميز خلال الحرب في قسنطينة . بدا المكتب السياسي عاجزاً ومتساعماً في الوقت ذاته في وجه التحالف بين الرائد بن رجم وهيئة الأركان . وقد اعتقد انه يوطد سلطته بتعيين العقيد بو بنيدر مفوضاً وطنياً لجهة التحرير الوطني في شمال قسنطينة ، وعبد الرحمن قراس وبشير بو معزة ، وزير الاقتصاد لاحقاً ، مساعدين له . الا ان هذا الحل هو الآخر ، لم تقبل به هيئة الأركان . وقد اوقف العقيد بو بنيدر ، لكن أطلق سراحه بمبادرة من الجنود المتعاطفين معه .

فشلت التغييرات التي تمت في الولاية الثانية في اخفاء انتصار هيئة الأركان التي كانت خطبها حول التقشف والصرامة الاخلاقية تمحي أمام الاقتراب من السلطة . وفي الواقع ، اكتسحت شمال قسنطينة موجة من النهب ، وكان ضباط الداخل وهم اقلية صغيرة أول الناهبين ، وقد اقتدوا المتاجر الاوروبية المترفة في شارع كارامان وشارع فرنسا في قسنطينة . والبعض منهم ، الذين اوقفوا مع منهوباتهم ، أطلق سراحهم حالاً . فنبه النقيب عبد الحميد ابراهيمي العقيد بو مدين والرائد منجلي ، وابلغها باستياء السكان ، الذين اثار سخطهم تعسف « سادة الحرب » ومطالبهم . الا انها ردا عليه بالقول : « لا نزال بحاجة إلى سي العربي » . هذا الكلام اذهل النقيب عبد الحميد ابراهيمي فاستقال وترك الجيش .

اراد خيضر وبن بلا ضمان السيطرة على الجزائر التي كانت تشرف عليها الولاية الرابعة ، بعد أن تسبب لها بالاهانة الرائدان منجلي والعربي بن رجم ، اللذان لم يكونا يتحسسان في انهما يزيدان هكذا من هيبة العقيد بومدين ، الاكثر اعتدالاً والاقبل هياجاً . وقد انضافت الى الرغبة في إرساء النظام ووضع نهاية لخطف الاوروبيين - اختفى منهم اكثر من الف - حوافز اكثر ارتباطاً بالمصلحة ، لا سيما حافز تأمين مناصب لاولئك الذين ساندوها ضد الحكومة المؤقتة . كانت اعادة الامن تلبي حاجة سياسية ، لكن كذلك الطموحات والمصالح الخاصة بزمرة من الوصوليين المستائين لأنهم لم يكونوا على لوائح النواب للجمعية الوطنية . وقد كانت ضغوطهم تتوافق مع تمنيات غالبية المكتب السياسي .

في الواقع ، كان لقادة الولايات حق الاشراف على توزيع مقاعد النواب . والحالة هذه ، كان يحق للمديريات التي تشرف عليها الولايات الثانية والثالثة والرابعة ١٢٨ نائباً من اصل ١٩٦ ، وكان ثمة خطر إذا بأن يرى المكتب السياسي جمعية يحظى خصومه بغالبية فيها أو يشكلون معارضة قوية .

الولاية الرابعة في وجه المكتب السياسي

منذ منتصف آب/ اغسطس ، تضاعفت الخلافات بين المكتب السياسي والولاية الرابعة بصدد مسألتين اثنتين . فأولاً رفضت الولاية الرابعة أن تضم لوائح مرشحيتها أسماء عبد الرحمن فارس والشيخ خير الدين ومدمام شنتوف . وبعد أن حاول خيضر عبثاً اقناع ممثليها ، قطع المفاوضات . وفيما بعد اعترضت الولاية الرابعة على تركيب اللجنة الفدرالية للجزائر الكبرى حيث لم يكن مدرجاً اي من اعضائها .

في ١٩ آب/ اغسطس ، نشر المكتب السياسي لوائح المرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية المحددة في ٢ ايلول/ سبتمبر . في اليوم ذاته وضعت الولاية الرابعة قواتها في حالة استنفار ، وفي ٢٠ آب/ اغسطس ، جرت حوادث في أعالي القصبة بين افواج ياسف سعدي وافواج الولاية الرابعة . كان ذلك صراعاً بين كتلتين من الحركة الشعبية ، عامة القصبة وعامة الاطراف المدنية . وقد بدأت آنذاك البلاغات وتنظيم المظاهرات المتنافسة . راح انصار المكتب السياسي يهتفون : « الجيش الى الثكنات » ، وكان هذا الشعار الذي رفعته الحكومة في تموز/ يوليو ضد هيئة الاركان . وخلق خيضر « لجان تيقظ » اندفع للانخراط فيها ، دون تمييز اجتماعي أو سياسي ، كل اولئك الذين يضعون الامن في المرتبة الاولى من اهتماماتهم (بمن فيهم ضحايا التطهير ، الذي كانوا متعاونين سابقاً مع العدو) .

حاولت الولاية الرابعة ان تدور بالمكتب السياسي الى اليسار بأن اتهمت بن بلا ، الذي وجه نداء الى اصحاب الاموال الاجانب لتوظيفها في الجزائر بأنه يلعب لعبة الاستعمار الجديد . في الوقت ذاته اطلقت شعار « المزارع للفلاحين » . إلا أن محاولة تسييس النزاع لم تجد صدى لها

وسط السكان الذين اربعتهم الصراعات بين الاخوة ثم انهكتهم .

انحبت الدراما في ٢٤ آب/ اغسطس حينما اعلنت الولايتان الثالثة والرابعة ان مجلسيهما سيبقيان قائمين حتى تشكيل « دولة جزائرية منبثقة من الجمعية بشكل قانوني » . ومن جديد دوت قرعة السلاح . وفي ٢٥ آب/ اغسطس تفاقمت الامور . اعتبر خيضر ان إغلاق الولاية الرابعة لم يعد يسمح للمكتب السياسي بممارسة مسؤولياته ، وقد تم تأجيل الانتخابات ، وراحت الدراما تتوضح ملامحها اكثر . وأمام صعود المخاطر ، انفصل بوضيف عن المكتب السياسي واستقال . لم يكن يريد الانخراط في المعركة ، وقد تبنى موقفاً اكثر حذراً من ذلك الذي تبناه في تموز/ يوليو . كانت تلك ساعة كشف الحساب .

ادى نشر تركيب اللجنة الفيدرالية للجزائر الكبرى في ٢٦ آب/ اغسطس ، إلى وضع النار في الهشيم . حوالي ٢٨ آب ، اجتمع قادة التحالف النبيلي العسكريون في بوسعدي وقرروا اقتحام الجزائر العاصمة وعدم القبول بأي مساومة . كان هامش مناورة بن بلا وخيضر ضيقاً ، ولم يكن ثمة من هو مستعد لأن يتبعهما دون تحفظ غير العقيد شعباني .

في ٢٩ آب/ اغسطس ، اصطدمت الأفواج المسلحة لياسف سعدي ، في القصبه ، بقوات الولاية الرابعة ، وسقط العديد من القتلى . وقد جرى اطلاق النار بعد التحريات التي قامت بها الولاية الرابعة . ورغم منع التجول ، نزل السكان الى الشوارع ، وجابوا الاحياء المجاورة للقصبه السفلى هاتفين بشعار « سبع سنوات بركات » . وهكذا لم يقفوا الى جانب اي من الابطال الرئيسيين . وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً حاول الملازم الاول علواش ، الناطق بلسان الولاية الرابعة ، ان يطمئن السكان : « لن تكون هناك حرب اهلية ، لأنه ما من احد يرغب فيها » . وهذا الموقف يلخص لوحده تناقضات الولاية الرابعة ، فهي تريد الابقاء على البنى الموروثة من الحرب غير ممسوسة من دون تصور مجابهة مسلحة ، وكسب السكان الى جانبها دون ضمان امنهم ، ومهاجمة البورجوازيين لفظياً في الوقت الذي تقيم فيه افضل العلاقات مع من ساعدوها اثناء الحرب . ولم يكن يمكن الا أن تحسر ، وهي تلعب هذه الالعب الملتبسة .

راجت صورة عدوة النظام المميّزة ، التي صنعها لها خيضر ، مستغلاً نقاط ضعفها ، وعزلتها . وفي ٣٠ آب/ اغسطس أمر المكتب السياسي الولايات الاولى والثانية والخامسة والسادسة وقوات هيئة الاركان بالزحف على العاصمة . ولجأ بن بلا الى وهران وخيضر الى السفارة المصرية . وقد تحركت عدة ارتال ، فتوجه رتل العقيد شعباني الى بوزحاري ، ورتل العقيد طاهر الزيري الى سور الغزلان (اومال) . كانت قوتها الضاربة مؤلفة من كتائب جيش الخارج ومن الافواج المنقولة . كان العديد من الضباط يتحرقون لاثبات تفوقهم على قوات الانصار .

وساد الذعر في صفوف الولاية الرابعة . الآن وقد اصبحت الحرب الاهلية ماثلة للعيان ، كانت هناك رغبة في تجنبها مهما يكن الثمن . راحت شاحنات ركاب وشاحنات بضائع تنقل

المدنيين لوضعهم بين قوات الولاية الرابعة وقوات التحالف البنيلي . وقد اقنعهم العقيد شعباني بتركه يمر ، قائلاً : « أليست الجزائر للجميع ؟ » . فانصاع السكان المدنيون امام حجته . قدم انصار المكتب السياسي الى اقليم بوزحاري في الجنوب ، والى اقليم ماسينا في الغرب . وفي ماسينا ، طوق الرائد عمر رمضان قوات هيئة الاركان وطلب تعليمات من الرائد حسن ، فأجابه هذا : « عليك نزع سلاحهم » .

في بوزحاري ، انهار الرائد بوسماحه وبكى : « لا يمكنني الامر بقتل جزائريين » ، لكنه لم يكن يريد كذلك تركهم يمرون . وقد كان الصدام قصيراً دموياً ، حيث سقط اكثر من الف قتيل ، بينهم النقيب يوسف ، وهو وجه مثير للاعجاب كان اكتسح يوماً ما ، عن طريق البحر ، روشيه نوار حيث كان مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة ، وذلك لفرض الاعتراف بسلطته فيها . اما الولاية الثالثة ، التي اكد المكتب السياسي خلافاً للواقع أنه لا وجود لادنى خلاف بينه وبينها ، فلم تتحرك .

اعادت الازمة مع الولاية الرابعة الى مقدمة المسرح كل ابطال ازمة تموز/ يوليو : بن خده وكريم ، والعقيد صالح بوبنيدر ، لكن كذلك الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ، الذي دعا « الشغيلة للاعتراض على المجاهبات بالنزول في مظاهرات سلمية ضخمة » . وفي كل تلك المداخلات ، كان يبرز رفض اهراق الدماء ، لكن المكتب السياسي لم يجد فيها غير اعادة النظر في سلطته . وهو امر بديهي ايضاً . وانتهت ازمة جبهة التحرير الوطني في الدم والدموع .

بناء على طلب العقيد حسن ، تفاوض العقيد موحد ولد حاج من اجل وقف النار . انسحبت وحدات الولاية الرابعة في ٩ ايلول/ سبتمبر من الجزائر العاصمة ، التي دخلتها قوات الحدود ، وقد اصبحت تسمى « الجيش الوطني الشعبي » . اعلن بن بلا : « الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر ويمكن ان اقول لكم ان المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب » . لكن ذلك لم يكن صحيحاً ، فالمكتب السياسي انتصر بفضل قوات هيئة الاركان . واذا كان بن بلا يريد تجاهل ذلك ، فسوف تأتي الحقيقة تفرع بابه بلا انقطاع لتذكره بذلك ، الى اليوم المقدر ، يوم ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ . لكن هل علينا أن نؤيد الأطروحة التي تقول ان بن بلا شق الطريق امام سلطة الجيش ؟ منذ عام ١٩٦٢ ، لم يتوقف خصومه ، ومن بينهم محمد بوضياف ، عن اتهامه بذلك.فما مدى صحة هذا الاتهام ؟ لجلاء ذلك ، نشير الى نقاط اربع :

١ . فلنشدد أولاً على ان النقص في التطور الوطني هو الذي حدد مجرى التاريخ الجزائري في قسم كبير منه . إن القوة هي التي صنعت الامة وهي التي وحدتها . كان ميرابو يقول إن بروسيا ليست دولة تمتلك جيشاً ، بل جيش له دولة . هذه هي حال الجزائر ايضاً .

٢ . في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ ، لم يكن تحريك القوة الشعبية هو الذي فرز الجيش ، بل تشكيل النوى المسلحة هو الذي كان في اصل التعبئة الشعبية . وهذا الخيار لم يكن عمداً ،

بل كان يخضع مباشرة لميزان القوى بين اتجاهات حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وبالتالي للضعف الاصلي لجبهة التحرير الوطني . لقد تحالف جيش التحرير عام ١٩٥٦ مع قوى مدنية ، لاسباب ظرفية تتعلق بعجزه عن أن يضمن لوحده كامل السلطة . لكن ما أن اعترضت تلك القوى على دوره كعامل السلطة الرئيسي عمد الى تصفيتها كما يشهد على ذلك اخفاق عبان . لم يتم يوماً استبعاد التحالف مع القوى المدنية ، لكن جرى اخضاعه دائماً لمبدأ رجحان الجيش . والاسباب ذاتها التي ادت الى إزاحة عبان ، لعبت ضد بن بلا عام ١٩٦٥ . لكن صحيح ان هذا الاخير امتلك بين آذار/ مارس ١٩٦٣ ونيسان/ ابريل ١٩٦٤ اوراقاً رابحة ، لضمان استعادة السلطة المدنية السيطرة على الجيش ، اكثر من اي شخص قبله .

٣ . خلال صيف ١٩٦٢ ، لم يتجلى الضغط الشعبي الا في الجزائر العاصمة في ٢٩ و ٣٠ آب/ اغسطس ، وذلك لاعلان عدم الانحياز الى اي من الزمر المسلحة التي كانت تشكل قاعدة التحالفين المتواجهين . بناء على طبيعة جيش الخارج كبير وقرابية منظمة هرمياً ، كانت لها ميزة على كل اجهزة الثورة الاخرى ، بما فيها الحكومة المؤقتة ، التي كانت تخضع لعدد لا يحصى من المصالح الخاصة ، استطاع أن يتخطى النزعات الاقليمية ويتخذ شكل اداة سياسية مرمزة في فترة كانت فيها كل قوى الثورة الوطنية مهددة بالتشتت والاحباط . رسم في الفراغ وقبل الاوان شكل الدولة وساهم اذاً في انتصارها ، لكن في الوقت ذاته ، اصبحت هذه الدولة التي تشكلت على صورته الحائل دون ارساء اطار سياسي حيث يكون في وسع التيارات الاجتماعية والايديولوجية ان تعبر عن نفسها مباشرة لا « باتباع الطريق التراتبي » .

٤ . لم تكن مساهمة آيت احمد وبوضياف في سيطرة الجيش على الدولة ، قبل عام ١٩٦٢ كما بعده ، مساهمة ضئيلة ، فاذ انخرط الى جانب الحكومة المؤقتة في المعركة ضد قادة جيش الخارج بذريعة خادعة ، ذريعة خطر النزعة العسكرية ، لم يطرحا حتى على نفسيهما مسألة معرفة لماذا كانت القوات تدعم قادتها وفوضا أمرهما لحكم زملائهما في الحكومة المؤقتة . إن آيت احمد يوافق اليوم على أن إقالة هيئة الاركان العامة استندت الى معلومات خاطئة . إلا أنه يجب الإشارة الى ان افكارهما لم تكن غريبة عن وضعهما . لم يكن تحليلهما يأخذ ابداً بالحسبان تطلعات الجنود الملموسة ، وما كان يفصلهم عن قادتهم . جرى الحصول بعد عام ١٩٦٢ على امثلة عديدة بصدد معارضة الجنود لقادتهم : تمرد العديد من الكتائب على تدرج الرواتب العسكرية ، احتجاج ضباط ، احتلال مدينة قسنطينة ، رفض الاعتراف بسلطة العقيد بومدين احتجاجاً على رائد اطلق النار على جندي غير منضبط . أليس من اجل هذه الاسباب انطلق بو ضياف وآيت احمد - بعد أن اعتقدا بإمكانية تغير مفاجيء في موقف الجيش - في العمل المسلح ضد سلطة بن بلا ، معززين بعملهما هذا بالذات وضع العقيد بومدين ؟ إذا اردنا اصدار حكم على الرجال والبرامج من دون السقوط في التبرير الذاتي ، ينبغي بادىء ذي بدء توضيح كل السيرورة التي اوصلت الجيش الى السلطة وتبيان كيف ان تطور الازمة املى على كل واحد سلوكه .

عدّلت ازمة شهر آب/ اغسطس ١٩٦٢ توازن القوى داخل جبهة التحرير الوطني تعديلاً عميقاً . لما كانت قوى المقاومة الداخلية ، الوحيدة القادرة على تشكيل هيكل سياسي مشدود الى الشعب ، ولما كانت معادية للمكتب السياسي ، فقد آحمت امام المهاجرين الى الخارج ، المقتلعين كلياً منذ سنوات . كانت كل علاقة بالشعب غير مضمونة ، لانه لا يمكن تنظيم حزب سياسي من دون تأصل في هذا الشعب ، وعلى البارد .

- سوف يجري دمج الولاية الثانية بشكل كامل في جيش الخارج ، وسيذهب قسم من كوادرها الى فرنسا حيث ستضطلع بمسؤوليتهم فدرالية فرنسا ويساهمون بقيادة بوضيف في خلق حزب جديد ، حزب الثورة الاشتراكية (٢٠ ايلول/ سبتمبر) .

- بما يخص الولايتين الثالثة والرابعة ، خففتا من اشتراطاتها . كان قادتاهما يعون رغم احقادهم ان بن بلا وخيضر هما افضل محاورهم وأن عليهم ألا . . يحدّوا اكثر هامش مناورتها حيال هيئة الاركان . لكن لما كانوا قد استبعدوا عملياً من الحلقات القيادية ، لم يقبلوا وضعهم الجديد دون مقاومة وظلوا يبدون معارضة صامته للمكتب السياسي .

- اخيراً ، تشتتت بيروقراطية الحكومة المؤقتة المدنية وامتنعت عن تقديم كفالتهما للمكتب السياسي ، لكن المركزيين استفادوا من ازمة جبهة التحرير ليملاؤا الهيئة التنفيذية المؤقتة بقوميين معتدلين ، وسوف تعطي سياستهم ، الممارسة في كنف عبد السلام بلعيد ، نتائج دائمة . سوف يشكل معاونو هذا الاخير - اسماعيل محروق ، وعبد الله خوجه ، وعبد الملك تمام ، ومصطفى صغير - « تروست الادمغة » الحقيقي للجزائر المستقلة .

في اقليمي اورليانسفيل والجزائر ، توجهت الحركة الاجتماعية لشغيلة المزارع الاوروبية منذ شهر حزيران/ يونيو نحو طرق جديدة ، ليس بدون تحبطات ورغم عناد الهيئة التنفيذية المؤقتة . وتحت ضغط قائد الولاية الرابعة ، تجاوزت هذه الاخيرة مع مطالب تلك القاعدة واتخذت تدبيراً يمنع « كل شراء لمزارع أو محلات أو منقولات عائدة لاوروبيين » . لكن الدسائس البورجوازية ، التي سهّلها فساد كوادر الولاية ، بدت اقوى ، ففي ٩ ايلول/ سبتمبر اعاد مجلس الولاية الرابعة ارساء حرية البيع والشراء . وبدأ الفلاحون الذين يدعمهم جنود مسلحون ، والبورجوازيون المتحالفون مع الموظفين ذوي النفوذ صراعاً مرتبكاً يلتقي مع اتجاه انصار المكتب السياسي لمحاصرة الدولة واخراج القوميين المعتدلين من مراكزها . ولن يتم حسم النزاع الا في آذار/ مارس ١٩٦٣ بصدور المراسيم حول التسيير الذاتي العمالي والفلاحي .

تقاسم السلطة الجديد

خرجت هيئة الاركان من امتحان القوة مع الولاية الرابعة وقد تعزز وضعها . إلا أن بن بلا زاد منهجياً من اهمية امناء سر العقيد بومدين السابقين ، لكي يحتوي بشكل افضل الرائد علي

منجلي وقايد احمد . وقد كانت المساومات بصدد لوائح النواب مؤشراً قيمياً للتوازن الجديد ولا اتجاهات المنتصرين .

بالنسبة للعقيد بومدين ، لم يبلغ التحالف حول بن بلا كل اغراضه وكان يتعرض لخطر سلته . لم يمنح إذا العلامة الثورية الا لأولئك الذين تبعوا هيئة الاركان منذ عام ١٩٦٠ وانكرها على كل التجمعات الاخرى . كان بن بلا في نظر العقيد بومدين موجّه زمرة وعليه بالتالي الحرص على ان ينبثق التمثيل الوطني والحكومة من الارادة الحصرية لمجموعة تلمسان .

كان عباس وبن بلا وخيضر قلقين من مخاطر انقسام البلد ، لذا اختاروا الاعتدال . كان تكتيك مجموعة تلمسان ، بصدد تقاسم السلطة يعكس هذين الموقفين . تقرر استعادة خمسين منصباً من الولايات المهزومة ، وازاحة كل القياديين الذين ليس لهم كفيل في القوات المسلحة وتشكيل حكومة لا يتمثل فيها غير انصار مجموعة تلمسان . شُطب من لوائح النواب خمسون قيادياً وكادراً من بينهم بن خده وبوصوف وبن طوبال ودحلب ، والعقضاء بو بنيدر وعلي كافي وبن عوده ، والرائدان طاهر بو درباله وعبد المجيد كحل الراس ، بالاضافة الى محمد بن يحيى ومصطفى الاشرف ، والجميع اعضاء في المجلس الوطني للثورة ، وعبد السلام بلعيد ، مندوب جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية المؤقتة .

كان توزيع المناصب الوزارية ، اعلان تعيين الحكومة ، في ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ ، معايرة حاذقة بين الاتجاهات المتقابلة . وقد ضمت حكومة بن بلا الأولى :

- وزراء اقترحهم هيئة الاركان : العقيد بومدين ، وزير الدفاع ، و٤ ضباط ، اثنان منهم يمثلون جيش التحرير الوطني الغربي ، وهما احمد مدغري (الداخلية) وعبد العزيز بو تفلية (الشباب والرياضة والسياحة) ، واثنان يمثلان جيش التحرير الوطني الشرقي ، وهما موسى حسني (البريد والبرق والهاتف) ومحمد صغير نقاش (الصحة) .

- وزيرين اقترحهما بن بلا : محمد خميسي (الخارجية) وبشير بومعزه (العمل والشؤون الاجتماعية) .

- وزيرين كانا سابقاً في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، احمد فرنسيس (المالية) واحمد بو منجل (اعادة البناء ، الاشغال العامة والنقل) .

- وزيراً يدعمه العقيد شعباني من الولاية السادسة ، هو محمد خبزي (التجارة) .

- وزيراً من العلماء : توفيق المدني (الشؤون الدينية)

- وزيرين اقترحهما خيضر وبيطاط : عمار بن تومي (العدل) ومحمد حاج حمو (الاعلام) .

- وزيرين يمثلان فدرالية الجزائر ، هما عمار وزقان (الزراعة والاصلاح الزراعي) وعبد الرحمن بن حميده (التربية الوطنية) .

- ثلاثة أعضاء من المكتب السياسي : احمد بن بلا (رئيس المجلس) ، ورايح بيطاط (نائب الرئيس) ، ومحمدي السعيد (قدامى المجاهدين) .

بعد ثلاثة اشهر من التمزق والحيرة ، اصبح في وسع الجزائريين اخيراً ان يقولوا ان الحرب انتهت . كانت القوى الاجتماعية التي ساندت الثورة قد تعرضت للنزف الشديد ، وكان الوضع الاجتماعي مأساوياً : سبعون بالمئة من الجزائريين كانوا عاطلين عن العمل . ومن سخرية القدر ان الجزائريين ، بعد ان طردوا الاوروبيين ، راحوا يهاجرون بالآلاف الى فرنسا سعياً وراء العمل . وفقاً لعبارة جان فرانسوا ليوتار : « لم يصبح البلد بعد بيت الذين يقطنونه ، لا يزال ينتظر أن يكسبوه » .

كانت الدولة ضعيفة ولا دعامة لها غير بيروقراطية مدنية معادية لبن بلا وجيش الخارج . وكانت خزائنها فارغة . ليس لديها غير مشكلات وليس في حوزتها وسائل حلها . ولم تكن جبهة التحرير ، بقيادة محمد خيضر ورايح بيطاط ، غير عدد كبير من مكاتب الاستقبال ومكان ترازيت نحو جهاز الدولة . بما ان الولايات التي كانت روح المقاومة تعرضت للسحق لم يعد للبلد هيكل سياسي .

لم تتوصل المعارضة ، المبعدة عن الجهاز والمقطوعة عن القواعد الشعبية ، الى تجاوز عواقب جرحها العاطفي . كان التحول بالغ الفظاظ بحيث لم يسمح لها بأن ترد على الاحداث بشكل افضل . اما انفلاقاتها فنجمت عن الظروف وفي الوقت ذاته عن المواقف التي تبناها منذ شهر تموز/ يوليو قادة رتل الحكومة المؤقتة ، ولا سيما كريم وبوضياف وآيت احمد . ومع بعض الاستثناءات القليلة ، كان المعارضون يعتبرون نظام بن بلا كمعتزضة parenthèse . وهذا كان أيضاً رأي خيضر . لما كانت المعارضة عاجزة عن مراجعة افكارها ، وتنتمي اجتماعياً الى النظام الذي تقاتله ، فقد لجأت إلى المسيانية* وكانت تحلم بتكرار اول نوفمبر . ضمن هذه الشروط ، ومع ان الاستقرار لم يتم وبقيت قاعدة السلطة ضيقة ، فقد بدا انتصار نهائي لبن بلا مرجحاً للغاية .

* اعتقاد مفاده في الاصل ، مسيحاً مشحناً سيأتي ليحرر الناس . . (م)

خاتمة

من بن بلا الى الشاذلي

تميز المرحلة ما بين ١٩٦٢ و١٩٧٩ السلطة المطلقة لبيروقراطية الدولة على المجتمع المدني ، وصعوبة بناء حزب ، وبروز مجتمع طبقات جديد .
عام ١٩٦٢ لم يكن وعي البيروقراطية لنفسها قد اكتمل . ففي حين احدثت البورجوازية الاوروبية عدة قرون للتأيز عن النظام الاجتماعي القديم والاضطلاع بنفسها كطبقة ، وجدت البيروقراطية الجزائرية نفسها مُسقطه في بضع سنوات في عالم جديد . وسوف تتم اعادة تكييف اعضائها ، المنبثقين من طبقات شتى ، تدريجياً بفضل الوضع القيادي الذي تتمتع به في الدولة .
إن البيروقراطية ، غير المجهزة ببنيان متكامل ، وضعيفة التأيز ، والمحرومة من اي دعم جماهيري ، لا تمتلك ارادة الاشراف بطريقة ثورية على الدولة الموروثة من الاستعمار ، ولا الوسائل التي تسمح بذلك . فهي قد جلبت معها الى البناء الجديد الجيش ، ومصالح الامن العسكري ، والدبلوماسية والاعلام . وفي قطاعات الادارة الاخرى ، اكتفت بفرض رجالها قبل ان تخلق بناها الخاصة بها .
إذ اخذت البيروقراطية الجزائرية الاشراف على الدولة في بلدٍ اقتصاده من النموذج الرأسمالي ، شهدت تحولاً حاسماً واصبحت بيروقراطية بورجوازية* . إن الجهد المبذول لاعادة كسب الجماهير

* - في النص الفرنسي استخدم الكاتب تعبير البورجوازية البيروقراطية Bourgeoisie bureaucratique . لكنه وافق ، بعد نقاش حول مضمون التعبير ، على استعمال مصطلح البيروقراطية البورجوازية ، بدلاً منه على اساس ان المفهوم الوارد في النص الاصيل ليس فقط لم يرد في ادبيات مؤسسي الماركسية ، بل ينطوي ايضاً على خطأ شائع لدى المنظرين المحدثين الذين استخدموه ، كسميرامين ومحمود حسين وغيرهما . . . فهو (اي هذا المفهوم) لكي يثبت ان البيروقراطية تحولت من شريحة اوفئة اجتماعية الى طبقة «جديدة» ، يفترض ان قطاع رأسمالية الدولة هو بشكل او بأخر ملك جماعي للبيروقراطيين ، بوصفهم طبقة ، ويغفل بالتالي كون الدولة البورجوازية ذاتها ، حسب التعريف الماركسي ، ملكاً جماعياً للرأسماليين . ولو صح مفهوم البورجوازية البيروقراطية لعنى ذلك اننا لسنا امام طبقة جديدة وحسب ، بل ايضاً امام نمط انتاج جديد يمتلك فيه « طبقة بيروقراطية » وسائل الانتاج الجماعية بحيث ان الدولة دولتها ولم تعد دولة البورجوازية بالمعنى التقليدي للكلمة ، إذ ان الاخيرة طبقة اخرى . وهنا مكمن الخطورة في هذا المفهوم ، اذ يفتح الباب واسعاً امام النظريات التي ترى في كل اقتصاد مؤمم لا يديره العمال بانفسهم ادارة ذاتية ، بل يشرف عليه جهاز بيروقراطي ، نمط انتاج جديداً تسوده طبقة جديدة (المعرب) .

غداة مراسيم آذار/ مارس ١٩٦٣ بصدد التسيير الذاتي العمالي والفلاحي كبح مؤقتاً سيرورة البقرطة ، لكنه زاد التماسك على صعيد الموظفين المتضامين فيما بينهم بفعل وظائفهم ومفهومهم للسلطة وقناعتهم المشتركة بشأن عجز الشعب عن ان يسير بنفسه شؤونه . فبالنسبة لموجهي البيروقراطية البورجوازية في الجيش وفي الاقتصاد ، لم تكن التنازلات المقدمة للجماهير محتملة الا بمقدار ما تشدها الى النظام من دون ان تقلب التراتبات الاجتماعية ومن دون أن تعيد النظر في اولوية سلطة الدولة . لقد ادى نضال الشغيلة الاجتماعي إذاً الى مصادرة املاك البورجوازية الاوروبية ، لكن لصالح البيروقراطية التي وسعت قواعدها الاجتماعية بشكل كبير وحصلت على امكانية اخضاع السيرورة الاقتصادية لاهدافها الخاصة بها .

ثمة حدثان لها أهمية تاريخية في مسيرة البيروقراطية نحو السلطة الكاملة : انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ضد الرئيس بن بلا والانقلاب الفاشل للعقيد الزبيري ضد العقيد بومدين (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧) . جعل الأول من الجيش مصدر السلطة والحكم بين الصراعات في الدولة ، وقاد الثاني الى شل الآليات التي كانت تفتح الطريق امام الضغط الشعبي : قطع القمع رأس الحركة الطلابية ، وجرى تحويل النقابات الى مجرد فروع للسلطة ، واقتصت المشتركات collectifs العمالية عن تسيير الاقتصاد . هكذا جرت إزالة الشكوك حول توجه النظام ، واصبح عهد المساومات مع الطبقات الشعبية شيئاً من الماضي .

الا ان البيروقراطية لم تتوصل مع ذلك الى حل مسألة المؤسسات بشكل يرضيها . لقد وُلد ميلٌ قادتها الى تحديد أنفسهم تبعاً لخطوط المسير (جماعة وجدده مع بومدين ، جماعة الاوراس مع الزبيري ، جماعة ضباط الجيش الفرنسي مع شابو او الانصار مع قادة الولايات سابقاً) خطوط انفلاق لا تتوافق دائماً مع حدود المصلحة . ان تجزئة السلطة الى كيانات شبه اقطاعية ، يقودها قادة غير قابلين للعزل ، اسلوب عملهم فردي السلطة ، شجعت تثبيت حكمٍ كلي القدرة ، هو العقيد هواري بومدين . كان هذا هو الرجل الذي حمل الاستقرار الى البيروقراطية وجسد الترتي الاجتماعي الى ابعد الحدود ، في فترة سمح فيها الربيع النفطي بفتح قنوات الصعود الاجتماعي .

انطلاقاً من عام ١٩٦٧ ، سوف تقدم البيروقراطية حلها لمشكلات الانطلاق الاقتصادي وتحديث البلد . تطابقت مصادرة الشركات الامبريالية ، وتقوية الدولية* ، والتصنيع والاصلاح الزراعي مع حاجة الطبقة الحاكمة ، داخلياً ، الى أن تركز المزيد من السلطة وتعيد صياغة الحياة الوطنية لصالحها . ولتصل البيروقراطية الى اهدافها سوف تعمل على اشاعة الاعتقاد بأن المجتمع الطبقي الجديد مجتمع قائم على المساواة ، وعلى توجيه حقد المستغلين الاجتماعي ضد الامبريالية والبورجوازية الخاصة ، واثارة الحماس لمشاريع جرى تصورها من خارج المواطنين ، وتشجيع مشاركة الشغيلة بمقدار ما تساعد اهدافها على التقدم ، وكبح تلك المشاركة في كل مكان تخاطر فيه

* تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد ، والكلمة هنا تعريب لـ Etatism (م)

بالوصول الى تقاسم للسلطة . في وقت قصير نسبياً ، خلقت البيروقراطية الجزائرية ، بشكل مصطنع ، اقتصاداً موجهاً مع بنية استبدادية للسلطة . تم تكاثر الشرائح البيروقراطية ، الاقتصادية والعسكرية والبوليسية على خلفية تسيطر عليها حركة اجتماعية كبرى وترييف للمدن ، وهما ظاهرتان ملائمتان للتلاعب بتطلعات الشعب ولسلطة الدولة المالكة غير الخاضعة للرقابة .

لكن هذه الدولة ، ذات الهيكل بالغ التطور ، لم تخلّص البلد من قسمة العمل الدولية ، بل فاقمت انعدام التوازن في الاقتصاد بتوجيهه أكثر فأكثر الى الخارج ، وأزمة الزراعة مع ما يرافقها من عواقب : النزوح الريفي ، البروليتاريا الرثة المدنية ، الهجرة الى فرنسا . لم تولّد إذأً أياً من الشروط التي تجعل جهد التصنيع فعالاً .

وضع زوال العقيد بومدين نهاية للعلاقة الابوية التي كانت قائمة بين البيروقراطية والجهماهير . من الآن وصاعداً ستترتب عقوبات على الفقر ، فمذ عام ١٩٧٩ ، جرى « تحويل » القضية الاجتماعية الى امام المحاكم . إن بيروقراطية الدولة تزعم الهام كل شيء ، وتنظيم كل شيء ؛ ولما كانت مؤلفة من ادارات رديئة ، مصابة بالفساد ، فهي عاجزة عن التحكم بالتطور . كل شركات الدولة مصابة بعجز مزمن ، وقد أصبحت القلة pénurie هي القاعدة . و« المصلحون » يفسرون التشويهاً والتقصيرات والاختفاقات الاقتصادية بالسلطة الشخصية . هذه الموضوعية المناسبة ، التي تستخدمها الطبقة الحاكمة الجزائرية منذ عام ١٩٥٤ ، تفيد في تطويق حقل الاستياء الاجتماعي ، واخفاء الطريقة التي ارتفع بها المستفيدون من النظام الى مراكز القيادة ، وتأييد السلطة المطلقة للبيروقراطية عن طريق تحميل كل المسؤوليات لقائدها .

أليس معبراً ان تكون المؤسسات المفترض ان تمثل المواطنين (البرلمان ، الجمعيات القروية والمقاطعية) مؤلفة بشكل اساسي من موظفي الدولة . فالشعب غائب عنها ، ودوره هودور ذات متحمسة وسلبية ، اما السياسة فتبقى شأناً من شؤون الادارة .

ليست جبهة التحرير الوطني ، بما هي حركة ، غير واجهة تختفي خلفها سلطة الدولة ، فما من مشكلة في البلد وما من نزاع بين القادة جرى حسمه في اطار الحزب . وخلافة العقيد بومدين التي تمت لصالح العقيد الشاذلي حل مشكلتها الهرم العسكري الذي لم يفعل المؤتمر غير المصادقة على خياره . وقد نتج تخفيض دور ج.ت.و. الى مجرد كفالة رمزية ، عن لعبة الاكراهات المفروضة وفي الوقت ذاته عن الخوف من رؤية الطبقات الشعبية تنتظم . غداة الاستقلال ، امتصت الدولة الغالبية الساحقة من كوادر ج.ت.و. ، ولما كانت الدولة انطلقت قبل الحزب ، فهي لم تسمح له يوماً بأن يلحق بها . قبل نيسان/ ابريل ١٩٦٣ ، كان بن بلا يخاف ان ينظم خيضر ج.ت.و. ضده ، وبعد أن تخلص من معارضيه في ذلك التاريخ ، فضل أن يقيم علاقة مباشرة مع الجماهير ، لأنه كان يعتقد أنها تشكل بالنسبة إليه المصدر الوحيد للسلطة المستقلة . ومثل بن بلا ، لم يسمح بومدين لأي من حلفائه في ١٩ حزيران/ يونيو بأن يبني آلة حزبية . بقي الاشراف الدقيق على السلوك الشعبي هو القاعدة .

منذ وصول العقيد الشاذلي الى السلطة ، ثمة معطيات ثلاثة جديدة تدفع نحو بناء جهاز حزبي يحوز حداً ادنى من السلطة . فأولاً ، لقد بدا الانفصال بين البيروقراطية والجههير في وضوح النهار ؛ ثم إن قنوات الصعود الاجتماعي غدت مسدودة اكثر فأكثر ؛ وأخيراً ، فإن العديد من القياديين ذوي التجربة في جهاز الدولة ارتدوا نحو جبهة التحرير الوطني . إن الخوف من تسيُّس الجههير يدفع قادة جبهة التحرير للتزوُّد بحزب وسيطع المجتمع ، وهذه المهمة لا يمكن إنجازها إلا إذا لم تتم إعادة النظر في رجحان البيروقراطية العسكرية . فضلاً عن ذلك ، لا يزال الجيش كياناً مغلقاً والتعديلات التي تمت فيه اخيراً لم يكن للمكتب السياسي لجبهة التحرير علاقة بها . مهما يكن ، فانه غير وارد ان تغدو الجبهة منظمة شعبية كما كان حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل عام ١٩٥٤ . والحال ، فإلى هذا الحزب احتفظ العديد من البيروقراطيين بالحنين .

ليس النظام الجزائري إذاً نظاماً اشتراكياً ولا هو نظام انتقالي نحو الاشتراكية . إنه نظام بيروقراطية رأسمالية* . لقد كان دور الدولة حاسماً في تكوين المجتمع ، إذ خلقت بشكل مصطنع بورجوازية وطبقة عاملة جديدتين ، واستوظفت** الانتليجينسيا . كل الطبقات ألحقت بها ، فعناصر الطبقات المدنية ، لا سيما المثقفة من الارياف لم تتجدد بعد في بيئاتها الجديدة ولا تزال مطبوعة الى حد بعيد بالثقافة الفلاحية .

بمواجهة كيان اجتماعي مدرّ atomisé ومن دون دفاع ، ليست الطبقة الحاكمة ، المشبعة بالتراث العسكري - البيروقراطي ، مستعدة كثيراً للاضطلاع بقيادة الاقتصاد ؛ انها تضغط المجتمع ، باسم اشتراكية مزعومة ، في مشهد خائق ، وتخلق بذاتها انعدام الامن الذي تدعي محاربتة ، سواء في صفوفها أو خارج تلك الصفوف .

لقد جعلت سيرورة البقرطة الهرمية الاجتماعية اكثر تعقيداً وأقل تجانساً . ففي اعلى الهرم الاجتماعي تجسد بيروقراطية الدولة (البيروقراطية البورجوازية) حيث يسيطر قياديو الجيش والشرطة . إن بورجوازية الوظيفة العامة ، المستخدم الرئيسي في البلد ، تمتلك تأصلاً خاصاً بها في الاقتصاد ، فاحتكارها للشؤون السياسية يسمح لها بأن توزع على هواها الحصص من فائض القيمة العائد للعمال وتسوي النزاعات بين القطاع الخاص وقطاع الدولة بصورة اعتبارية .

وتشترك معها البورجوازية الخاصة في توزيع فائض القيمة . هذه البورجوازية ، التي غدت اغنى مما كانت عام ١٩٦٢ ، تمتلك قوة اجتماعية فعلية في الزراعة والتجارة والصناعة

* - هنا أيضاً ورد في الاصل الفرنسي تعبير Capitalisme bureaucratique او رأسمالية بيروقراطية ، لكن عربنا المصطلح مقلوباً للأسباب ذاتها التي اشرنا اليها سابقاً (م) .

** - تعريباً لكلمة fonctionnarisé ، أي حولتها الى الوظيفة او استوعبتها فيها (م) .

الاستهلاكية ، حتى وإن لم تعد « الثروة » تكفي لوحدها ، لضمان المرتبة الاجتماعية . وبما أنها تجددت بمجلوب عامي وعمالي ، فقد تشكلت ، جزئياً ، عن طريق الرساميل التي زودت الدولة بها الغالبية العظمى من ضباط المقاومة وكوادرها الذين اقصوا عن جهاز الدولة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٧ . إن البورجوازية الخاصة الجديدة ، ذات الأصول الشعبية ، تضم إذاً محدثي نعمة يدينون بكل شيء لاشتراكهم في حرب التحرير . وهي تمارس نفوذها عبر جمعية قدامى المجاهدين التي انطلقت منها الهجمات الكبرى على بن بلا ثم على بومدين . إن حضور الدولة الكلي هو بحيث تقوم علاقات البورجوازية الخاصة معه على الفساد أكثر مما على القوانين . فالقطاع الأكثر ازدهاراً بين المسورين هو قطاع السماسرة ، وهم كومبرادورون حقيقيون ، يخترقهم الأمن العسكري ويشاركون ذوي الرتب العليا في النظام .

تشكل الانتليجنسيا ، الموظفون المتعلمون ، هيكل الآلة الادارية والاقتصادية . فهي تقدم للنظام التقنوقراطيين ، كوادر المنشآت والتعليم والصحة والدعاوة . وهي تنقسم إلى مجموعات كثيرة ، وتجنسد الدولة ، ولها وضع متميز بالنسبة الى المنتجين المباشرين (عمال الصناعة والزراعة) . وفي داخلها يحابي مستخدمو الوظيفة العامة في الزراعة والتعليم لصالح الفئات الاخرى التي غالباً ما تحصل على مداخيل اعلى من مداخيل الاوليغارشية العسكرية ، لكن ليس لها هيبتها ولا نفوذها . وتشارك الانتليجنسيا في سيرورة اتخاذ القرار بصدد التوجهات الكبرى . ولما كان رجحانها على الطبقة العاملة لم يعد مجال نقاش منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ، فإن تفكيرها ومجادلاتها لا تعارض بنية السلطة ، بل تقتصر على وسائل التطور وتقنياته .

ظل الطلاب على امتداد سنوات (١٩٦٢ - ١٩٦٨) ، عناصر الانتليجنسيا الاكثر عداء للسلطة القائمة . إلا أنهم بعد أن أعادت الخدمة المدنية تربيتهم ، وحطمهم القمع ، وجرى اغراؤهم بامكانات الصعود الاجتماعي ، انتهوا الى الخلط بين ترقيتهم القادمة وتحرر الطبقات المستغلة ، بين النظام الدولي* والاشتراكية . اما الوظيفة النقدية فبقيت قسمة شريحة صغيرة من الهامشيين الذين غالباً ما تأسرهم الانشغالات الزائدة للحظة الراهنة .

حتى الآن ، لا تزال الشروط الضرورية لبروز قوة سياسية بروليتارية غير موجودة الا بالشكل الجنيني . إن الطبقة العاملة ، المقسمة الى قطاعات شبه معزولة ، بعضها عن البعض الآخر (عمال القطاع العام ، والقطاع الخاص ، و« التسيير الذاتي » ، الخ) ، تعاني من نموذج نمو شكّل داخل عالم العمل جزراً صغيرة من المستفيدين من التثميرات الاجتماعية ، وذلك إرضاءً لتطلعات البيروقراطية البورجوازية . إن المطالب الفورية لا تجد دعامة تنظيمية لها ، وهي تعبر عن نفسها إذاً بصورة عفوية بالكثير من القوة ، لكنها تبقى من دون تنسيق ومن دون أفق .

* - تعريياً لـ Etatisme (م) .

ليست الحركة النقابية حركة شغيلة ، لا من حيث تركيبها ولا من حيث ايدولوجيتها ولا من حيث برنامجها . انها بالاحرى جبهة مشتركة لكل القوى والاتجاهات المثلثة لذوي الاجر . ويأتي الهامها وقيادتها من البيروقراطية التي تجعل منها المدافع عن « التسيير الاشتراكي للمنشآت » ، أو محاولة الحصول على تعاون الشغيلة في عملية استغلالهم . لقد قدمت النقابات للبيروقراطية البورجوازية وزراء ومدراء شركات وطنية ، وضمن هذه الشروط علينا ألا نندھش من رؤيتها تترك حليفها الطبيعي ، الجمهور الواسع من العاطلين عن العمل والمنحدرين طبقياً ، من دون دفاع ولا تنظيم ، على غرار ما كانت تفعل نقابات الاتحاد العام للشغيلة قبل عام ١٩٥٤ . ورغم مطواعة النقابات ، واختيار كادراتها وتسلسل الشرطة الى داخلها ، فهي مهددة دائماً بالتدخلات الخارجية وبحل الاقسام المتمردة على الوضع القائم .

ان الكلفة الاجتماعية لهيمنة البيروقراطية البورجوازية كلفة باهظة للغاية . وتدفع الجماهير الفقيرة وطبقات الانتاج الصغير تكاليف اعادة بناء المجتمع بعد أن دفعت تكاليف حرب التحرير . ينزح الفلاحون بكثافة من الارياف الى المدن الكبرى ليتخلصوا من البؤس او من تدخل الدولة المدقق في الزراعة . وفي المدن ، يدافع الحرفيون والتجار الصغار ، ضحايا نهب احتكارات الدولة وخزانتها ، يدافعون عن انفسهم ضد البلترة عن طريق مضاربة مجنونة بمنتجات الاستهلاك العادي . انهم اكباش فداء كل اخفاقات البيروقراطية البورجوازية .

يحدث النمو تبعاً لسيرة تمييز اجتماعي تدفع الجماهير الى مستنقعات البؤس (مدن التنك) ، خارج مراكز الادارة والاحياء السكنية . وتعبّر مؤسساتهم عن نفسها في ظاهرات من مثل البغاء والاجرام وانبعث السحر والبدع الصوفية .

وعلى صعيد التعليم ، يخاض التعريب ، وهو التطلع العميق لغالبية السكان ، بصورة ديماغوجية . ويوجه النظام المدرسي ، المكلف وغير الفعال ، اولاد الطبقات الفقيرة نحو التعريب واولاد ذوي الامتيازات نحو ثنائية اللغة . أما المستعربون ، بروليتاريو البيروقراطية ، فلا يريدون أن يكونوا مجرد أدوات يستثمرها النظام وهم يسلكون طرق الانتقام الاجتماعي تحت راية الاسلام .

يستمر الخلط بين الثقافة والدين على حساب تطور الذهنيات وتحرر النساء . إن التفسير الديني للتاريخ الذي يلجأ اليه المستعربون ، المفروضة عليهم ثقافة تقليدية ، يغفل الفترة البربرية والفترة الاستعمارية . وإن تعلقهم بدين نضالي طريقة من طرق مكافحة البيروقراطية البورجوازية التي تمسخ الدين على صورتها ومثالها ، يشجع التزمتم الديني للحصول على الاستقرار الاجتماعي ويصيب العامة ما ان تعيد النظر في مبدأ الطاعة .

لقد زادت الطبقة الحاكمة الجزائرية العوائق الحائلة دون تحقيق سياستها الاقتصادية . انها تريد

وضع حد لتأخر المجتمع مستلهمة التقنيات الأوروبية ، لكن دون القبول بالعقلانية العلمية خشية من ان تدلف وراءها الماركسية وصراع الطبقات .

أي مستقبل هو مستقبل البيروقراطية الرأسمالية في الجزائر ؟ يمكن النظام إما ان يتشبه بأنظمة بلدان الشرق ، التي يقترب منها بالعديد من الملامح ، أو أن يبقى تابعاً للإمبريالية ويعرف مصير معظم بلدان اميركا الجنوبية . إن الخيار الاول غير وارد إلا في الحالة ، غير المرجحة ، حالة البروز المفاجيء لاستراتيجية افغانية . اما الخيار الثاني فأكثر اقناعاً ، لأن البورجوازية الخاصة لم تنجح فقط في ان تُلحق بها عبر الفساد جزءاً من جهاز الدولة ، بل نجحت ايضاً في جعل اعضاء مرموقين في اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. ومكتبها السياسي وفي الجيش يصبحون شركاء لرجال اعمال .

إن الوجه الاكثر إذهاً في تطور الجزائر في السنوات الاخيرة هو بروز فئات ذات امتيازات أو مثقفة داخل البيروقراطية البورجوازية تطورت في ظل الاستعمار الفرنسي . وهذه الظاهرة يمكن العثور عليها في الجيش الوطني الشعبي حيث لم تُكبح عملية تطهير العامين الا عام ١٩٧١ ، بعد الموت « العرضي » للعقيد شابو . وكثيرون هم الموظفون الكبار ، حالياً ، الذين اصاب التطهير الاداري عائلاتهم عام ١٩٦٣ ، والذين عارضوا هم انفسهم ، حتى عام ١٩٥٧ ، وحتى بعد ذلك التاريخ ، تحالف التقليدية والدين والفقير ، الاعمدة الثلاثة للنزعة القومية الشعبية .

لقد استفادت اقلية من عمل الشعب الجزائري . وكل واحد من اعضائها يعيش في هاجس ان يطحنه في يوم من الايام النظام الذي ساهم في صنعه او الذي يجدمه .

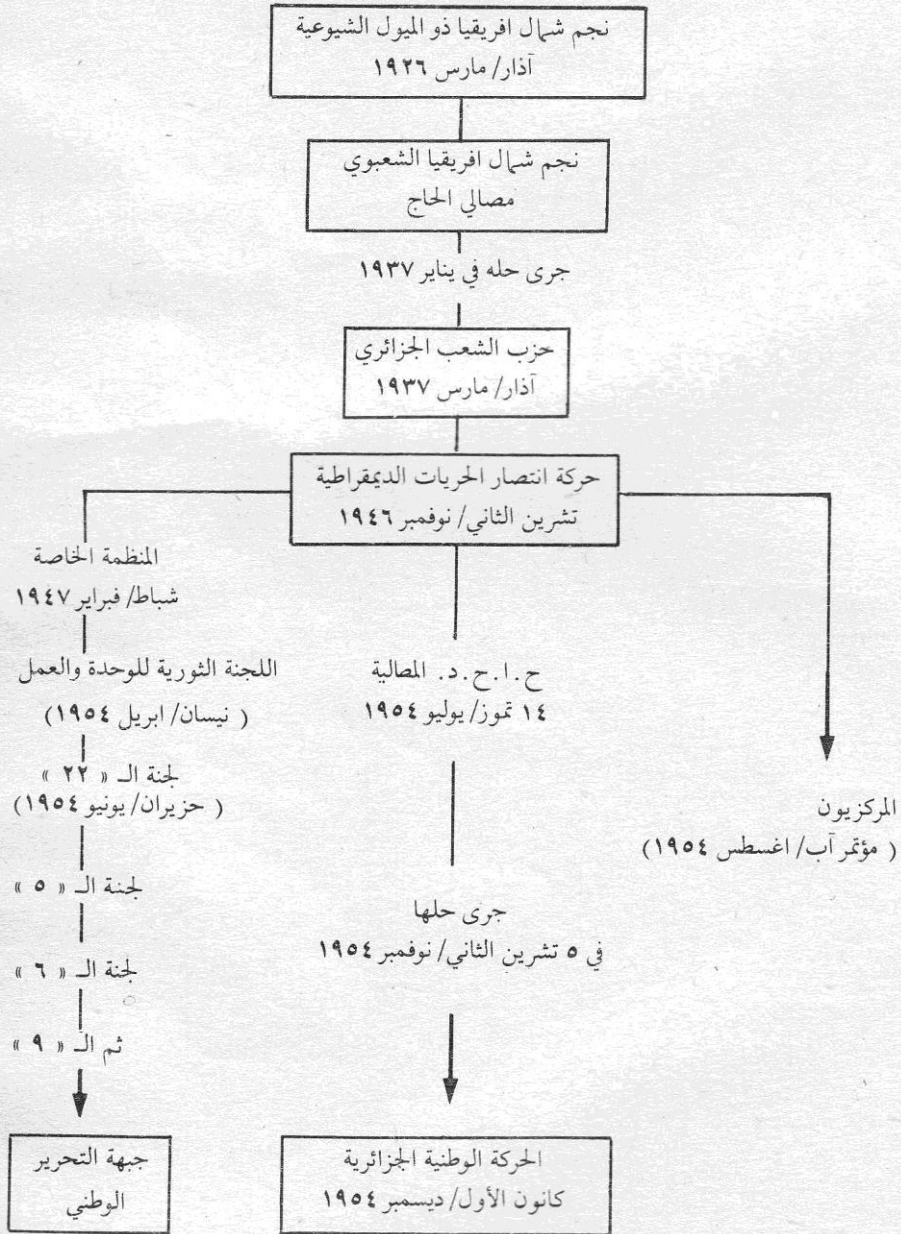
بعد ان طال استخدام الطبقة الحاكمة الديماغوجية الاجتماعية للتلاعب بتطلعات الجماهير ، بدأت تتكلم لغة رجال النظام : الامن والمردود والانتاجية اولاً . هكذا عاجلاً أو آجلاً ستستأنف غالبية الشغيلة والعاطلين عن العمل تحركها لتغيير شروط حياتها ، ورفض الهرمية المميزة لكل بيروقراطية وشق طريقها نحو التحرر الاجتماعي .

باريس ، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩

ملحقات
و
هوامش

ملحق أول

شجرة العائلة للقومية الجزائرية من البدايات حتى الثورة



ملحق ٢ أ
جدول مسؤولي الولايات وأعضاء
هـ.أ.ع. (١٩٥٦ - ١٩٦٢)

منطقة القيادة	من أصل مديني	المهنة	متنم ال.ح.ت.و. قبل أوال نوفمبر	الأصل السياسي	الأسماء
الأوراس - غاشية (١)	-	عسكري عتوف مدرس بالعربية تاجر ناقل	x x x x	أ.د.ب.ج ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د	الشريف محمود ، محمد ، عموري نوارورة الحاج الأخضر ، عبيدي الزبري ، الطاهر زيغود ، يوسف بن طويال ، الأخضر كاني ، علي بو بنبدر ، صالح بورصوف ، عبد الطيف بومدين ، هواري بن علي دغين (الطفي) بو حجاز ، حدو (عشان) علي ، ملاح عبد الرزاق ، احمد بن (سي الحواس)
شمال قسنطينة (٢)	-	مدرس بالعربية مستورل فرقة اطفاء حداد (حرفي) مداوم سياسي مدرس بالعربية ناقل	x x x x	ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د	
أفليم وهران	-	مداوم سياسي طالب بالأزهر	x	ح.أ.ج.د أ.د.ب.ج	
أفليم وهران	-	طالب مدارس ترقية عمل زراعي	x	ح.أ.ج.د ح.أ.ج.د	
أفليم وهران	-	مداوم سياسي تاجر	x	ح.أ.ج.د	

عضوه . أ.ع .	-	طالب		علماء	محمد ، شعيباني
عضوه . أ.ع .	-	مدرس		أ.د. ب. ج	قائد أحمد (هـ . أ.ع .)
عضوه . أ.ع .	-	تاجر		ج . أ . ج . د	منجلى ، علي
عضوه . أ.ع .		عامل		لا جزيري	زراري ، رايح
القبائل (٣)		معلم «زارية»		لا جزيري	محمدني ، السعيد
القبائل (٣)		تاجر	x	ج . أ . ج . د	يازوران ، محمد
القبائل (٣)		حرفي		ج . أ . ج . د	ولد حمزة ، صمبروش
القبائل (٣)		تاجر		ج . أ . ج . د	محمد ولد حاج
		مداوم ، سيبني	x	لا جزيري	عمران ، عار
		سائق تكسي		ج . أ . ج . د	دهميس ، سليمان
		عامل سكاك حديد	x	ج . أ . ج . د	بوقة ، (سي محمد)
		كاتب بلدية	x	ج . أ . ج . د	زعموم ، محمد الصالح
		عامل مناجم	x	ج . أ . ج . د	بو ننامه ، جيلاني (سي محمد)
		طالب طب		ج . أ . ج . د	حطيب ، يوسف (سي حسن)

١ . يدخل في هذه اللائحة قادة الولايات الذين ليست لهم تسمية قانونية (مثلاً : سي محمد في الولاية الرابعة)

ملحق ٢ ب
جدول باعضاء قيادة
فدرالية فرنسا (١٩٥٤ - ١٩٦٢)

المهنة عام ١٩٥٤	سنوات المسؤولية	من اصل مديني	الاصل السياسي	الاسماء
مداوم	١٩٥٦/١٩٥٥		ح.ا.ح.د.	عدلاني
مستخدم	١٩٦٢/١٩٥٧		ح.ش.	بو عزيز، سعيد
مداوم	١٩٥٦/١٩٥٥		ح.ا.ح.د.	بن سالم، نور الدين
تاجر	١٩٦٢/١٩٥٧		ح.ا.ح.د. (م.خ.)	بوداود، عمر
مداوم	١٩٥٧/١٩٥٦		ح.ا.ح.د.	بو لحروف، الطيب
محام	١٩٥٧		ا.د.ب.ج	بو منجل، احمد
مستخدم	١٩٥٦		ح.ا.ح.د.	دوم، احمد
SNCF				
تاجر	١٩٥٧	-	ح.ا.ح.د.	قدروج، مسعود
مداوم	١٩٥٦/١٩٥٥	-	ح.ا.ح.د. (م.خ.)	قراس، عبد الرحمن
طالب	١٩٥٨/١٩٥٧		ح.ا.ح.د.	حربي، محمد
محام	١٩٦٢/١٩٥٨		لا حزبي	هارون، علي
تاجر	الفصل الأول ١٩٥٧	-	لا حزبي	البيجاوي، محمد
مداوم	١٩٥٧/١٩٥٦	-	ح.ا.ح.د.	الوانشي، صالح
طالب	١٩٥٦/١٩٥٥		ح.ا.ح.د.	ماضي، العربي
مداوم	١٩٥٦/١٩٥٥		ح.ا.ح.د. (م.خ.)	محساس، احمد
مداوم	١٩٥٦/١٩٥٥	-	ح.ا.ح.د. (م.خ.)	مشاتي، محمد
مداوم	١٩٥٨/١٩٥٦	-	ح.ا.ح.د.	منجي، زين
مداوم	١٩٦٢/١٩٦١	-	ح.ا.ح.د.	سويبي، عبد الكريم
طالب	١٩٥٧/١٩٥٦	-	علماء	طالب، احمد
مداوم	١٩٥٦/١٩٥٥		ح.ا.ح.د.	طربوش، مراد
طالب	١٩٥٦/١٩٥٥	-	ح.ا.ح.د.	زروقي

ملحق ٣

مدير و الديوان ، ومستشارون سياسيون
للو وزراء في ح.ج.م.ج. ومنظرون .

الوزارات	الاسماء
وزارة القوات المسلحة . وزارة الثقافة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ثم رئاسة الحكومة (١٩٦١ - ١٩٦٢) . وزارة المال (١٩٥٨ - ١٩٦١) رئاسة الحكومة (١٩٥٩ - ١٩٦١) وزارة التسليح (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ثم وزارة الخارجية (١٩٦٠ - ١٩٦١) رئاسة الحكومة (١٩٥٨ - ١٩٦١) وزارة التسليح والتموين والعلاقات العامة (١٩٦٠ - ١٩٦١) وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٥٨ - ١٩٦١) رئاسة الحكومة (١٩٦١ - ١٩٦٢) . وزارة الداخلية (١٩٥٨ - ١٩٦١) . وزارة القوات المسلحة ١٩٥٧ - بداية ١٩٦٠) وزارة الخارجية (١٩٦١) . شؤون شمال افريقيا (١٩٥٨ - ١٩٦٠) . وزارة التسليح والعلاقات العامة (١٩٥٨ - بداية ١٩٦٠) وزارة التسليح والعلاقات العامة (١٩٦١ - ١٩٦٢) . وزارة الاعلام (١٩٥٨ - ١٩٦٢) .	آيت حسن ، مزبان عبد السلام ، بلعيد الاستاذ عبد المومن بجاوي ، محمد بلحسين ، مبروك بن يحيى ، محمد الحاج ، عزوط الحاج ، شرشالي شنتوف ، عبد الرزاق يدير ، مولود مصطفاي ، شوقي العروسي ، خليفة ياضي ، م . حاج حمو ، محمد فانون ، فرانز رضا ، مالك الاشرف ، مصطفى حربي ، محمد
وزارة القوات المسلحة ثم الشؤون الخارجية	

ملحق ٤

أعضاء مجالس الولايات في آذار/ مارس ١٩٦٢

الاسماء	الاصل السياسي	لغة الثقافة	الانتماء التنظيمي
الزبيري ، الطاهر	ح.ا.ح.د.		الولاية الاولى
يحياوي ، محمد الصالح	علماء	العربية	-
ملاح ، عمار	علماء	العربية	-
محفوظ ، مصطفى اسماعيل	ح.ا.ح.د.		-
بن النوي ، مصطفى	ا.د.ب.ج.		-
بو بنيدر ، صالح	ح.ا.ح.د.		الولاية الثانية
كحل الراس ، عبد المجيد	-	العربية	-
بن الوصيف	-	العربية	-
العربي ، بن الرجم	-		-
بودرياله ، الطاهر	-		-
موحند ولحاج	لا حزبي		الولاية الثالثة
محيوز ، حسن	-		-
صديقي ، الطيب	-	العربية	-
واعلي ، موحند	-		-
حميمي	-		-
حسن ، خطيب			الولاية الرابعة
بولخروف ، يوسف			-
بورقعة ، الاخضر			-
بوساحه ، محمد			-
رمضان ، عمر			-
بو حجار ، حدو	ح.ا.ح.د.		الولاية الخامسة
بو بكر ، قاضي	-		-
مختار ، بوينوم	-		-
عبد الوهاب	-		-
عباس	-	العربية	-
شعباني محمد	علماء	العربية	الولاية السادسة
روينة ، محمد	-		-
سليمان ، سليمان	-		-
خير الدين ، الشريف	-		-
سخري ، عمار	-		-

الملحق ٥

المحضر الاصيلي عن ترك بن خده اجتماع م.و.ث.ج. في ٧ حزيران ١٩٦٢

العام ألف وتسعماية واثان وستون ، السابع من حزيران/يونيو
- أعضاء م.و.ث.ج. و
- اعضاء الولايات/واللجان/الموفعون اذناه ، الحاضرون في طرابلس بمناسبة انعقاد
م.و.ث.ج. / دورة ٢٧ ايار/مايو .
بما أنه دعى م.و.ث.ج. الى الانعقاد ، بطلب من الحكومة ، في ٢٥ ايار/مايو ١٩٦٢ ؛
وبما أنه لدى افتتاح الاعمال ، وضع م.و.ث.ج. جدول أعماله وفقاً للنظام ، وبالاجماع ؛
ويضم جدول الأعمال هذا نقطتين :
- النقطة الأولى : دراسة مشروع برنامج الثورة الديمقراطية الشعبية وتبنيه ؛
- النقطة الثانية : تعيين قيادة سياسية كما هو وارد في البرنامج المشار اليه ؛
بما أنه جرى تبني النقطة الاولى بالاجماع ، بعد درسها في اللجان وفي جلسة بكامل الاعضاء ؛
بما أنه تم تعيين لجنة لاختيار القيادة السياسية ؛
وبما أنها لم تنجح ، رغم جهود متواصلة طوال ايام عديدة ، في إقناع كل الاخوة الحاضرين
بتشكيل فريق يعمل معاً ؛
وبما انها تمكنت بالمقابل من استخلاص اسماء الاخوة الذين يُصلح وضعهم في مراكز القيادة ؛
وبما أنه عندئذ ، غادر الأخ رئيس المجلس طرابلس في ليل ٦ - ٧ حزيران/يونيو دون ابلاغ
مكتب م.و.ث.ج. وزملائه في الحكومة ، واضعاً هكذا الجمعية امام استحالة اختتام مهمتها
بشكل عادي ووفقاً للنظام ؛
وضع المجتمعون ، بالتالي ، هذا المحضر في ست نسخ مرقمة من واحد الى ستة .
وقّعوا شخصياً أو بالوكالة .

مجلس الولاية الثالثة

العقيد السعيد باسمه وباسم
العقيد أكلي محمد
ولحاج ، والرواد الطيب ،
وحميمي ، وحسن
ومحمد وأعلي .

مجلس الولاية الرابعة

احمد بن الشريف
الاحضر
يوسف
محمد
حسن

مجلس الولاية الأولى

الطاهر الزبيري
محمد الصالح يجاوي
عمار ملاح
اسماعيل محفوظ مصطفى
بن النوى

مجلس الولاية الثانية

الرائد العربي
الرائد رايح

مجلس الولاية السادسة

محمد شعباني
محمد رويحة
سليمان سليمان
الشريف خير الدين
عمار سخري

مجلس الولاية الخامسة

عثمان
بو بكر
عبد الوهاب
ناصر
عباس

هيئة الأركان العامة

علي منجلي ، سليمان ، بومدين

أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية

محمد بن بلا ، فرحات عباس ، خيضر
فرانسيس ، بومنجل ، حاج بن علا
بالوكالة عن بيطاط : خيضر والعقيد ناصر

أعضاء مجلس الثورة الذين لم يوقعوا محضر التقصير ضد بن خده :

الوزراء : بن طوبال ، بوصوف ، بوضياف ، كريم ، يزيد بن خده ، دحلب ، آيت احمد .

مكتب المجلس : بن يحيى ، علي كافي ، عمر بوداود

فدرالية فرنسا : رايح بو عزيز ، عبد الكريم سويبي ، العدلاني ، علي هارون .

فدرالية تونس : طربوش

فدرالية المغرب : بن سالم

الولاية الثانية : العقيد صالح بو بنيدر ، الرائد الطاهر بودربالة وكحل الراس .

منطقة الجزائر : الرائد عز الدين وعمر او صديق

اعضاء آخرون بمجلس الثورة :

العقيد دهيلس ، عمران ، بن عودة ، الحاج الاخضر ، الرائد قاسي .

ملحق ٦

كادرات عليا ضحايا التصفيات الداخلية^(١)

١ - ضحايا القيادة

الاسماء	المسؤولية	الانتماء التنظيمي	السبب
رمضان عبان	مسؤول الاعلام	ل.ت.ت.	رفض الاعتراف بهيمنة العسكريين
عباس لغرور	مسؤول الاوراس	الولاية الاولى	رفض الاعتراف بقرارات مؤتمر ٢٠ آب/ اغسطس
الازهر شريط	مسؤول نماشه	الولاية الاولى	-
العقيد لعموري	مسؤول ولاية	الولاية الاولى	-
العقيد نواوره	مسؤول ولاية	الولاية الاولى	مؤامرة ضد ح.م.ج.ج
الرائد عزدات	عضو مجلس ولاية	الولاية الثالثة	علاقات جنسية مع مقاتلة
الرائد مصطفى الاكحل	مفصول الى القاهرة	الولاية الرابعة	مؤامرة ضد ح.م.ج.ج

٢ - كادرات عليا ضحايا تصفيات داخل هيئتهم

الاسماء	المسؤولية	الانتماء التنظيمي	السبب
علي ملاح	مسؤول ولاية	الصحراء (السادسة)	تعسف واقليمية ^(٢)
البشير شبحاني	مسؤول منطقة ^(٣)	الاوراس - نماشة (الاولى)	اتهام باللواط
الطيب جغلالي	مسؤول ولاية	الصحراء (السادسة)	تعيين رفضه مسؤولو المنطقة ^(٤)
الرائد عبد اللطيف	عضو مجلس ولاية	اقليم الجزائر	لقاء مع ديغول
الرائد الاخضر بوشامه	عضو مجلس ولاية	اقليم الجزائر	لقاء مع ديغول
النقيب عبد الاله	مسؤول منطقة	اقليم وهران	دعم للقاء مع ديغول ^(٥)

- ١ . هذا الجدول لا يورد ضحايا التصفيات التي تلت عملية تسميم المصالح الفرنسية في الولاية الثالثة والولاية الرابعة ، والتي طالت ألفي شخص . كما لا يعطي فكرة عن اتساع تسوية الحسابات في الولايتين الأولى والسادسة .
- ٢ . لم يجر ادخال تسمية الولاية الاعام ١٩٥٦ .
- ٣ . حول اغتيال علي ملاح ، انظر عز الدين ، *on nous appelait Fellagas* ، ستوك ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٠ الى ١٣٠ .
- ٤ . حول اغتيال الطيب جفلاي ، انظر *Tegura* . رسالة جدارة .
- ٥ . قُتل عبد الاله بأمر من الرائد سي محمد الذي اتهمه بدعم انصار اتفاق مع ديغول .

ملحق ٧

مؤسسو ج.ت.و. ، اعضاء م.و.ث.ج. ومجالس الولايات الذين استشهدوا في ساحة القتال
الولاية الاولى : بن بولعيد (١٩٥٦) ، سواعي ، رجاي (١٩٥٩)
الولاية الثانية : زينود (١٩٥٦) ، بن يعطوش (١٩٥٧) ، رويح (١٩٦٠)
الولاية الثالثة : عميروش ، عميروشن ، ميره (١٩٥٩)
الولاية الرابعة : سي محمد (١٩٥٩) ، سي الأخضر (١٩٥٧) ، سي محمد وسي صالح (١٩٦١) ، سويداني
(١٩٥٦) .
الولاية الخامسة : بن مهدي (١٩٥٧) ، لرزاي (سي طارق) (١٩٦١) ، لظفي ومبارك (١٩٦٠) ، بن عبد
الملك (١٩٥٤)
الولاية السادسة : سي الحواس (١٩٥٩) .

هوامش

الفصل الأول

- ١ . بن جلول (د .) . يتحدر من عائلة من قسنطينه . مؤسس فدرالية نواب قسنطينه (١٩٢٧) . نائب في الجمعية الوطنية - عضو مجموعة الـ « ٦١ » الذين دعموا ج.ت.و. مات في المنفى بعد ١٩٦٢ .
- ٢ . Evolution de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961. أرمان كولين ، ١٩٦٢ ، ص ٣٢٢ .
- ٣ . عمار إيماش . امين عام ن.ش.أ حتى عام ١٩٣٦ . لم ينتم الى ح.ش.ج. عاد الى الجزائر عام ١٩٤٧ وتبنى مواقف إصلاحية . معلم في القبائل . توفي خلال الحرب .
- ٤ . L'Algérie au carrefour, la marche vers l'inconnu, 17 avril 1937 ، المطبعة المركزية ، باريس .
- ٥ . البصائر ، العدد ١٢٦ .
- ٦ . في ٦ شباط/فبراير ١٩٥٦ ، تراجع غي موليه ، الذي كان عين الجنرال كاترو حاكماً عاماً للجزائر ، امام مظاهرة اوروبيي الجزائر في الجزائر العاصمة ، واستبدل كاترو بروبر لاکوست .
- ٧ . انظر الأمة ، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٣٦ .
- ٨ . شهادة م . قنانيش M. Guenanèche .
- ٩ . Le Parlement Algérien . العدد ١ .
- ١٠ . المرجع ذاته .
- ١١ . الأمين دباغين (د .) . عضو قيادة ح.ش.ج. ١٩٣٩ - ١٩٤٩ . نائب من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ . عضو قيادة ج.ت.و. (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . وزير الشؤون الخارجية في ح.ج.م.ج. (١٩٥٨ - ١٩٥٩) .
- ١٢ . فيلاي عبد الله . ولد في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩١٣ في اقليم القل . انضم الى ن.ش.أ. عام ١٩٣٢ . عضو قيادي في ح.ش.ج. (١٩٣٧ - ١٩٥٣) . اوقف عام ١٩٣٨ ثم عام ١٩٣٩ . حكم عليه بـ ٥ سنوات اشغال شاقة عام ١٩٤١ ، واطلق سراحه في نهاية عام ١٩٤٣ . حكم عليه بالاعدام عام ١٩٤٥ . عضو قيادة ح.و.ج. (١٩٥٤ - ١٩٥٧) . توفي في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٧ من آثار اصابته بجراح بنتيجة محاولة اغتيال من جانب ج.ت.و. في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٥٧ .
- ١٣ . احمد بوده . من عين طابا في اقليم الجزائر . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٣٧ . رئيس تحرير *Parlement Algérien* عام ١٩٣٩ . عضو اللجنة المركزية (١٩٣٩ - ١٩٥٦) والمكتب السياسي (١٩٣٩ - ١٩٥٣) . ممثل ج.ت.و. في العراق ، ثم في ليبيا حتى عام ١٩٦٢ .
- ١٤ . احمد مزغنه . مناضل في ح.و.ث (١٩٣٠ - ١٩٣٣) ؛ وفي ن.ش.أ (١٩٣٣ - ١٩٣٩) . عضو قيادة ح.ش.ج. - ح.ا.د. (١٩٤٣ - ١٩٥٤) ، ثم ح.و.ج. (١٩٥٤ - ١٩٥٥) ، اوقف في القاهرة في تموز/يوليو ١٩٥٥ ، بناء على طلب ج.ت.و. .
- ١٥ . خليل . صاحب مطعم في الجزائر ، شارع لالير - صندوق بريد المنظمة السرية .

- ١٦ . مصالي ، مذكرات غير منشورة .
- ١٧ . محمد ممشاوي . ولد في تلمسان . براميل اختصاصي في الحرفة . انضم الى ن.ش.أ. عضو قيادي في ح.ش.ج. - ح.أ.ج.د. (١٩٣٧ - ١٩٥٣) ، ثم في ح.و.ج. (١٩٥٥ - ١٩٦٢) .
- ١٨ . خليفة بن عمار . من الاغواط . عضو قيادي في ح.ش.ج. (١٩٣٩ - ١٩٤٣) . ناضل في ح.و.ج. خلال الحرب . انفصل عن مصالي الحاج عام ١٩٦١ ، واسس مع عناصر موالية للفرنسيين ، الجبهة الجزائرية الديمقراطية (ج.د.) .
- ١٩ . احمد بومنجل . من بني ينسي في القبائل ، محامي مصالي (١٩٣٨ - ١٩٣٩) قيادي في ا.ب.ح. (احباب البيان والحرية) (١٩٤٤ - ١٩٤٥) ، ثم في ا.د.ب.ج. (١٩٤٦ - ١٩٥٤) . عضو قيادة فدرالية فرنسا في ج.ت.و. (١٩٥٧) . عضو المجلس الوطني للشورة (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . وزير الأشغال العامة (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة .
- ٢٠ . شوقي مصطفى . طبيب ، عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٤٥ - ١٩٥١) . مستشار كريم بلقاسم (١٩٥٨) . مسؤول بعثة ح.م.ج. في تونس (١٩٦٠) ، وفي مراکش (١٩٦١ - ١٩٦٢) . عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة (١٩٦٢) . تفاوض مع الأ.أ.إس وتوصل الى الاتفاقات معها . (حزيران/يونيو ١٩٦٢) .
- ٢١ . حسين عسلة . ولد عام ١٩١٧ في تيزي ننتلا (درا الميزان) . كاتب للعموم . اسس بمبادرة منه منظمة قومية عام ١٩٣٩ ، ثم دمجها في ح.ش.ج. . نظم في ايلول/سبتمبر ١٩٤٣ مظاهرة لاطلاق سراح ف . عباس وع . سايح . عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٤٣ - ١٩٤٨) ، اعد تنظيم فدرالية فرنسا (١٩٤٦) . توفي في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ .
- ٢٢ . حسين مقري . عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٣٧ - ١٩٥١) . من انصار مصالي . المستشار السياسي لمحمد بلونيس (١٩٥٥ - ١٩٥٨) الذي سيدفع باتجاه اغتياله لأنه بقي مخلصاً لمصالي .
- ٢٣ . عبد القادر سايح . من أعيان اورليانسفيل . عضو المفاوضات المالية . رئيس الجمعية الجزائرية . انسحب من الحياة السياسية عام ١٩٥٦ .
- ٢٤ . كحال أرزقي . من قنزت . عضو الجيل الثاني من مناصلي ن.ش.أ. أرسل الى فرنسا ليحل محل القيادة المسجونة في الجزائر . اوقف عام ١٩٣٨ ، وتوفي في السجن .
- ٢٥ . نجد بينهم : شاذلي المكي (تبسه) ، شيخ سعيد زموشي (وهران) ، عباد (وهران) ، شيخ كربوش (العروش) ، شيخ بلقاسم البيضواوي (عين بيضا) ، باي لاقسون (واد الزناتسي) ، سيد سعيد علي (سكيكده) ، الخ .
- ٢٦ . ل . رين ، Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie الجزائر ، مكتبة جوردان ، ١٨٩١ ، ص ٢٠٢ .
- ٢٧ . بمناسبة زيارة الحاكم لويس بيريليه ، دعاه ح.ش.ج. لمظاهرات ، كان من منظميها صنيديد وسعد دحلب ، وزير الشؤون الخارجية فيما بعد في ح.م.ج.ج. .
- ٢٨ . انظر *Egalité* ، صحيفة احباب البيان والحرية (أ.ب.ج.) .
- ٢٩ . شهادة احمد عباد .
- ٣٠ . عابدون . مستخدم في مصلحة الضرائب ، عضو في قيادة الجزائر في ح.ش.ج. ؛ سيساهم خلال الحرب هو وبن خده في تركيز نظام جباية مالية انطلاقاً من جداول مصلحة الضرائب .
- ٣١ . عماوثيل سيفان ، *Communisme et Nationalisme en Aglerie* ، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، ص ١٤٠ .

الفصل الثاني

- ١ . منذ انغراس ح.ش.ج. في الجزائر لم يعقد مؤتمراً . كانت اللجنة المركزية تشكل هيئته العليا .

- ٢ . محمد طالب . انضم الى ن.ش.أ. عام ١٩٣٥ . عضو في اللجنة القيادية عام ١٩٣٧ . طرد عام ١٩٣٧ ، واعيد عام ١٩٤٣ . اسس عام ١٩٤٤ العمل الجزائري . حكم عليه عام ١٩٤٤ بسنة حبس ، ثم عام ١٩٤٨ بشانبة اشهر . توفي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٢ .
- ٣ . الحاج شرشالي . عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٣٩ - ١٩٥١) . عضو لجنة الدعاوة في ج.ت.و. بفرنسا (١٩٥٨ - ١٩٥٨) . رئيس ديوان بن خده في الشؤون الاجتماعية (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ، ومهري (١٩٦٠ - ١٩٦١) . مستشار في رئاسة الحكومة (١٩٦١ - ١٩٦٢) .
- ٤ . حمزه . نجار اثاث . عضو قيادة ح.ش.ج. في الجزائر . ازيح في مؤتمر شباط/فبراير ١٩٤٧ .
- ٥ . بوقادوم . من العروش . عضو ن.ش.أ. (١٩٣٣) وح.ش.ج. (١٩٤٧ - ١٩٥١) . نائب (١٩٤٦ - ١٩٥١) . رئيس ديوان الامين دباغين (١٩٥٨ - ١٩٥٩) . مسؤول بعثة ح.م.ج.ج. في بلغراد (١٩٦٠ - ١٩٦٢) .
- ٦ . حسين الاحول . من سكيكده . مناضل في ن.ش.أ. ثم في ح.ش.ج. . عضو قيادة ١٩٣٧ - ١٩٥٤ . مندوب ج.ت.و. (١٩٥٥) . انقطع عن كل نشاط سياسي عام ١٩٥٦ . شارك في توقيع بيان مع بن خده وعباس وخير الدين ضد سياسة بومدين (١٩٧٥) .
- ٧ . ابراهيم معيزه . محام من سطيف . انضم الى ح.ش.ج. خلال الحرب . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٦ - ١٩٤٧) . توفي في حادث سيارة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .
- ٨ . عمر اوصديق . من القبائل الكبرى انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٢ . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . عضو و.ت.ج. (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . سكرتير دولة في ح.م.ج.ج. (١٩٥٨ - ١٩٥٩) . مسؤول بعثة في كوناكري (١٩٦٠ - ١٩٦١) . مستشار سياسي لمنطقة الجزائر . سفير في بلغاريا (١٩٦٣ - ١٩٦٤) ، ثم في موسكو ، ففي نيودلهي ، ففي روما .
- ٩ . الطيب بلحروف . من عنابه . ناضل في ح.ش.ج. خلال الحرب العالمية الثانية . عضو اللجنة المركزية (١٩٥١ - ١٩٥٤) . عضو اللجنة الفدرالية ل.ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٦ - ١٩٥٧) . ممثل ج.ت.و. في سويسرا (١٩٥٨) ، وفي روما (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . بعد الاستقلال ، عين سفيراً في روما ، ففي بلغراد ، ففي بونوس ايرس وفي ليا .
- ١٠ . عمار ولحموده . من القبائل الكبرى . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٢ . التحق بمراكز المقاومة في ١٤ ايار/مايو ١٩٤٥ . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . انضم الى ج.ت.و. تم اغتياله خلال الحرب بسبب مواقفه إبان الأزمة البربرية عام ١٩٤٩ .
- ١١ . بناي واعلي . مزارع بقول صغير ، من جامع الصحاريح . عضو لجنة مركزية ١٩٤٧ - ١٩٤٩ . جرى اغتياله في المقاومة لمواقفه عام ١٩٤٩ .
- ١٢ . تم انتخاب : ا. دباغين ، وم . بوقادوم ، ود . دربور في قسنطينة . وأ . مزغنه ، وم . خيضر في الجزائر .
- ١٣ . تقرير الى مؤتمر هورنو ، وثيقة مطبوعة على الرونيو في ٤٨ صفحة .
- ١٤ . مصالي ، تقرير الى مؤتمر هورنو .
- ١٥ . حسين آيت احمد . ولد عام ١٩٢١ . ناضل في ح.ش.ج. - ح.ا.ج.د. من ١٩٤٢ الى ١٩٥٤ . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي (١٩٤٧ - ١٩٤٩) ، مسؤول م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . حكم عليه في قضية م.خ. انتقل الى القاهرة عام ١٩٥١ ومثل ح.ش.ج. - ح.ا.ج.د. في المؤتمرات الدولية باسم سعيد فرحي . عضو مؤسس في ج.ت.و. . وعضو في م.و.ت.ج. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . وزير دولة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) . عارض نظام بن بلا وقاد عام ١٩٦٣ تمرداً مسلحاً تحت راية جبهة القوى الاشتراكية . اوقف عام ١٩٦٤ فحكم عليه بالموت ثم صدر العفو عنه . هرب من سجن الحراش في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٦٦ . منفي في اوروبا .
- ١٦ . لقاء مع ايت احمد .

- ١٧ . راجع بهذا الصدد : *Bilan de la Révolution Algérienne* ، لجنة علاقات التروتسكيين الجزائريين ، ١٩٧٦ .
- ١٨ . محفوظات مصالي . وثيقة بعنوان « التربية والثقافة » (غير مؤرخة) .
- ١٩ . المرجع ذاته .
- ٢٠ . المرجع ذاته .
- ٢١ . تقرير من آيت احمد الى اللجنة المركزية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .
- ٢٢ . بوضياف : « التهيئة لأول نوفمبر » ، في الجريدة ، صحيفة حزب الثورة الاشتراكية ، العدد ١٥ ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤ .
- ٢٣ . مراد ديدوش . مناضل في ح.ش.ج. . عضوم.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . مسؤول في اقليم عنابه . مساعد بوضياف في المنظمة بفرنسا (١٩٥٢ - ١٩٥٤) . عضو مؤسس في ج.ت.و. ومسؤول شمال قسنطينة . استشهد في ساحة القتال في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ .
- ٢٤ . سويداني بوجمه . من قلمه ، مناضل في م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . عضو لجنة ال ٢٢ التي قررت انطلاقة الثورة . مسؤول مساعد عن منطقة الجزائر . استشهد في ساحة القتال في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٥٦ في النتيجة .
- ٢٥ . Echo d'Alger : ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٤٧ . « سوف نصمد » ، ج . شيفالبيه .
- ٢٦ . افتتاحية L'Echo d'Oran ، « هدف واحد ، إسقاط الشيوعية » ، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٧ .
- ٢٧ . جرى توقيف ٣٩٨ شخصاً ، وسقط ٤ قتلى . في شامبلين : ٤٠ جريحاً و ٢٠٠ موقوف ؛ وفي دشيميه : ٧ قتلى والعديد من الجرحى .
- ٢٨ . آيت احمد : ملحق بالتقرير الى اللجنة المركزية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨) .

الفصل الثالث

- ١ . بلحاج جيلالي . معروف بأسم كوبوس ، اصبح فيما بعد عميلاً للاستخبارات الفرنسية . اسس جماعات مسلحة معادية لـ ج.ت.و. اغتاله أنصاره ، الذين اخترقتهم الولاية الرابعة ، عام ١٩٥٨ .
- ٢ . انظر ميرل ، احمد بن بلا ، غاليار ١٩٦٥ ، ص ٧٧ . ونقع على الخطأ نفسه لدى عمار حمداني (بلقاسم كريم ، اسد الجيال ، بالان ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٢) . شارك في اجتماع اللجنة المركزية : مصالي ، الاحول ، مزغنه ، بوده ، شرشالي ، الامين دباغين ، محمد خيضر ، بلوزداد ، بوقادوم ، بن مهل ، آيت احمد ، اوصديق ، محساس ، بن بلا ، فيلالي ، بوتليليس ، ممشاوي ، ولحموده ، بناي ، أواني - أسامي ، دردور ، مصطفى ، راجف .
- ٣ . دردور . قيادي في فدرالية أ.ب.ح. في قسنطينة . عضو اللجنة المركزية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . نائب قسنطينة (١٩٤٦ - ١٩٥١) . جرى طرده عام ١٩٥١ لأنه حضر مباراة كرة قدم الى جانب حاكم قسنطينة في يوم ذكرى مذابح ٨ ايار/مايو ١٩٤٥ .
- ٤ . تقرير من آيت احمد الى اللجنة المركزية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .
- ٥ . المرجع ذاته .
- ٦ . المرجع ذاته .
- ٧ . آيت أحمد ، المرجع المذكور .
- ٨ . المرجع ذاته .
- ٩ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
- ١٠ . المرجع ذاته .

- ١١ . المرجع ذاته .
 - ١٢ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
 - ١٣ . المرجع ذاته .
 - ١٤ . المرجع ذاته .
 - ١٥ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
 - ١٦ . المرجع ذاته .
 - ١٧ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
 - ١٩ . المرجع ذاته .
 - ٢٠ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
 - ٢١ . المرجع ذاته .
 - ٢٢ . المرجع ذاته .
 - ٢٣ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
 - ٢٤ . المرجع ذاته .
 - ٢٥ . المرجع ذاته .
 - ٢٦ . آيت احمد ، المرجع المذكور .
 - ٢٧ . المرجع ذاته .
 - ٢٨ . خيضر . مناضل في ن.ش.أ. ، عضو قيادة ح.ش.ج. - ح.ا.ح.د. (١٩٤٧ - ١٩٥١) ، مسؤول بعثة ح.ا.ح.د. الى القاهرة ، عضو قيادة ج.ت.و. (١٩٥٤ - ١٩٦٣) . وزير دولة (١٩٥٨ - ١٩٦٢) . تم اغتياله في مدريد عام ١٩٦٧ .
 - ٢٩ . انظر الهامش رقم ٥ ، الفصل الثاني .
 - ٣٠ . إن روايتنا للمحادثات الجزائرية - المغربية تستند الى مقابلات مع الاحول والحاج شرشالي وبين بلا وآيت احمد .
 - ٣١ . تميش جلول . اكثر شهرة باسم النقيب بختي . هو الذي أعاد النظام في وهران عام ١٩٦٢ . حاكم ، سفير في غينيا ثم في نواكشوت (١٩٧٩) .
 - ٣٢ . خلافاً لما كتبناه استناداً الى العديد من المؤلفين في *Aux origines du F.L.N.* فإن آيت احمد هو الذي نظم الهجوم على بريد وهران ، لابن بلا .
 - ٣٣ . بلحاج بوشايب . من عين تموشنت . ناضل في م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . عضو لجنة الـ ٢٢ . تم توقيفه منذ بدايات الثورة . بعد الاستقلال ، انتخب نائباً ، واصبح عضواً في اللجنة المركزية حتى حزيران/يونيو ١٩٦٥ .
 - ٣٤ . محمد خيضر . من الجزائر . سمي النائب خيضر . مناضل في م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) ، نظم مادياً مؤتمر هورنو (١٩٥٤) . مسؤول المجموعات المسلحة المصالية (١٩٥٥ - ١٩٥٦) .
 - ٣٥ . عمر حداد . مناضل في ج.ش.ج. خلال الحرب العالمية الثانية . مناضل في المنظمة الخاصة (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . التحق بالمقاومة منذ عام ١٩٤٥ . شارك في اغتيال الباشاغة آيت علي في ايلول/سبتمبر ١٩٤٥ . غادر الجزائر الى القاهرة عام ١٩٥٣ بعد خلاف مع كريم حول اغتيال المناضل عزوق . انطلافاً من عام ١٩٥٤ ، جرى إلحاقه بالعمل اللوجستي . بعد عام ١٩٦٢ اصبح نائباً وعضواً في اللجنة المركزية حتى ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ .
- الفصل الرابع
- ١ . جيلاني . عضو مؤسس لـ ن.ش.أ. ورئيس تحرير جريدته . وقف ضد نقل مركز ح.ش.ج. الى الجزائر .

- ٢ . خيضر عمار . شخصية جذابة جداً . كان راعياً في القبائل ، ثم أصبح عاملاً موسمياً . هاجر الى فرنسا عام ١٩٣٣ حيث ناضل في النقابات . انضم دائماً الى الجناح الراديكالي . تعاون مع المانيا لأسباب قومية .
- ٣ . آيت احمد ، تقرير الى اللجنة المركزية ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ .
- ٤ . محمد سعيد معزوزي . اوقف عام ١٩٤٥ ، واطلق سراحه مع الاستقلال . مسؤول فدرالية تيزي اوزو ، عضو اللجنة المركزية في ج.ت.و. ونائب (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . حاكم تيزي اوزو ، وزير العمل ثم المجاهدين القدامى . عضو المكتب السياسي في ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ٥ . اوقف عمر اوصديق في بستان مارينغو ، ولحموده في باص ، وعمر بوداود وهو ينزل من سيارة في ربييفال . كان بوداود مسؤول فدرالية فرنسا ل ج.ت.و. من ١٩٥٧ الى ١٩٦٢ . بعد ذلك التاريخ اصبح نائباً وعضواً في اللجنة المركزية ل ج.ت.و. حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٥ .
- ٦ . هجرس . طبيب ، انضم الى الحزب الشيوعي الجزائري بعد عام ١٩٤٩ . قاد مع كميل لاربيير وبشير الحاج علي الحزب المذكور خلال الحرب . اول امين عام لحزب الطلبة الاشتراكية (ح.ط.ا.) .
- ٧ . انظر كتابنا Aux origines du F.L.N. ، منشورات بورجوا ، ١٩٧٥ .
- ٨ . جرى ايصال هذه الوثائق الى المحامين اثناء التحقيق .
- ٩ . بلقاسم راجف . انضم الى ن.ش.أ. عام ١٩٣٣ . عضو قيادة ح.ش.ج. (١٩٣٧ - ١٩٣٩) ، ثم ١٩٤٧ - ١٩٥٤ .
- ١٠ . الشيخ عمار . اول مسؤول ل ج.ت.و. في ميشليه ، وقد خلفه عميروش بعد موته .
- ١١ . يؤكد مصالي في تقريره الى مؤتمر هورنو : « لا أزال اعتقد أن البربرية كانت من اصطناع الاستعمار بهدف تدمير النزعة العربية ، كقوة مقاومة وكفاح دائم » . لكنه لاحظ أيضاً أن التطهيرات ذهبت بعيداً واصابت عناصر لم يكن لها علاقة بالتيار البربري .
- ١٢ . تمت المقابلة مع تيفنين ، مسؤول القسم الاستعماري في الحزب الشيوعي الفرنسي .
- ١٣ . هجرس - حنين ، الخ .
- ١٤ . بلقاسم بن يحيى ، الذي سيصبح عام ١٩٦٢ رئيس تحرير المجاهد ، ثم سفيراً في غينيا ، وفي الكونغو - برازافيل ثم أخيراً في المانيا الديمقراطية ، وعباد احمد واسماعيل مناع .

الفصل الخامس

- ١ . محمد بلوزداد . ولد في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤ في الجزائر . سكرتير اوغوستين برك في الحاكمة العامة . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٣ واسس قسم « شباب بلكور » . كان ملاحقاً عام ١٩٤٥ . اعداد تنظيم عمالة قسنطينة بعد احداث ايار/ مايو ١٩٤٥ . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي في ح.ا.ج.د. (١٩٤٧ - ١٩٤٩) . دخل المستشفى في بويني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ . توفي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ في فرنسا في مصح لا برويير .
- ٢ . محساس . اوقف ١٩٥٠ . هرب عام ١٩٥٢ هو وبن بلا . عضوم . و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٥٧) . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي (١٩٤٥ - ١٩٦٥) . وزير الزراعة (١٩٦٣ - ١٩٦٧) . يعيش في المنفى منذ ذلك التاريخ .
- ٣ . ماروك . متاصل في ح.ش.ج. مساعد عمدة مليانه (١٩٤٧) . عضو اللجنة النقابية لفدرالية فرنسا في ح.ا.ج.د. (١٩٥٢ - ١٩٥٤) . عضو المكتب السياسي في ح.و.ج. (١٩٥٥ - ١٩٥٨) .
- ٤ . محفوظات خاصة .
- ٥ . شوين (العقيد) . مسؤول لجنة الاعلام والدراسات (ل.ا.د.) ثم مصلحة الارتباط الافريقية الشالية (م.ا.ا.ش.) .
- ٦ . مذكرة آيت احمد .

- ٧ . مذكرة آيت أحمد .
- ٨ . عبد الحفيظ بوصوف . من كوادر م.خ. (١٩٤٧ - ١٩٥٠) . مسؤول دائرة سكيكده ١٩٥٢ ، تلمسان ١٩٥٤ . عضو لجنة الـ « ٢٢ » ، المسؤول المساعد عن وهران (١٩٥٤ - ١٩٥٦) . مسؤول الولاية الخامسة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) . عضو م.ج.م.ج. (علاقات ومواصلات، ومنذ ١٩٥٩ تسليح) (١٩٥٨ - ١٩٦٢) .
- ٩ . مقابلة مع آيت أحمد .

الفصل السادس

- ١ . انظر *L'Algérie du demi-siècle* ، تحقيق قامت به الحاكمة العامة .
- ٢ . شهادة يوسف حداد ، عضو لجنة الـ « ٢٢ » ، مسؤول ولاية . باريس (١٩٥٨) ، مسؤول فدرالية قسنطينة (١٩٦٢ - ١٩٦٣) .
- ٣ . شهادة زروق .
- ٤ . بن عبد الملك رمضان . عضو لجنة الـ « ٢٢ » (١٩٥٤) ، المسؤول المساعد في وهران . توفي في اول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ في كاساني .
- ٥ . مداخلة في المؤتمر الثاني (نيسان/ابريل ١٩٥٣) يجب اعادة كتابة هذا التشخيص في سياق نزاع واضعه مع قيادة ح.ا.ح.د.
- ٦ . جاك شيفالبييه ، *Nous Algériens* ، ص ٩٤ - باريس كلمان - ليفي ١٩٥٨ .
- ٧ . Echo d'Alger ، ١١ نيسان/ابريل ١٩٥٠ .
- ٨ . Echo d'Alger ، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠ .
- ٩ . شهادة ممشاوي .
- ١٠ . محمد يزيد . عضو اللجنة المركزية (١٩٥٠ - ١٩٥٤) . ممثل ج.ت.و. في نيويورك (١٩٥٥ - ١٩٥٨) . وزير الاعلام في ح.ج.م.ج. ١٩٥٨ - ١٩٦٢ . نائب في الجمعية ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ثم سفير في بيروت .
- ١١ . د . فرانسيس . قيادي في أ.ب.ح. ثم في ا.د.ب.ج. عضو في م.و.ث.ج. في ج.ت.و. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . وزير المال في ح.ج.م.ج. (١٩٥٨ - ١٩٦١) . وزير المالية لدى بن بلا (١٩٦٢ - ١٩٦٣) .
- ١٢ . العربي تيسي . قيادي في جمعية العلماء . جرى اغتياله في ١٩٥٦ ضمن ظروف غير واضحة .
- ١٣ . الشيخ خير الدين . قيادي في جمعية العلماء . عضوم.و.ث.ج. في ج.ت.و. (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . ممثل الجبهة في الرباط (١٩٥٩ - ١٩٦١) . نائب في الجمعية ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . شارك مع عباس وبن خده والاحول في اصدار بيان ضد بومدين عام ١٩٧٦ .
- ١٤ . شهادة ممشاوي .
- ١٥ . المرجع ذاته .
- ١٦ . محفوظات خاصة (ممشاوي) .
- ١٧ . قامت اللجنة المركزية في تموز/يوليو ١٩٥١ . وكانت تضم الاحول ، سيد علي ، مصالي ، مقري ، مستاري ، معيظه ، س . مولاي مرباح ، بن خده ، تمام ، ممشاوي ، يزيد ، بولكروغ ، راجف ، بولحروف ، بوجريده ، دخلي ، رقيمي ، منجي ، بن مهمل ، سويح ، بن بولعيد ، العجوزي ؛ جيلاني ، بوده ، فروخي . وكان المكتب السياسي يضم مصالي ، بن خده ، الاحول ، مزغنه ، سيد علي ، جيلاني ، بوده ، فروخي .

- ١٨ . محفوظات خاصة .
- ١٩ . مصالي ، تقرير الى المؤتمر ، مستند مذکور .
- ٢٠ . وفقاً لأيت احمد ، وُضِع التقرير وتُقل إلى مصالي بواسطة منجي .
- ٢١ . ممشاوي .
- ٢٢ . تقرير ولاية قسنطينة ، انظر سليمان شيخ ، *La Révolution Algérienne* ، اطروحة دكتوراه علوم سياسية ، غرينوبل ، ١٩٧٥ ، ص ٧٩٣ إلى ٨٠٢ .
- ٢٣ . المشروع ذاته اعلنه ا.د.ب.ج. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . انظر *Egalité* العدد ١٠٣ ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .
- ٢٤ . إن دراسة تاريخ ح.ا.ح.د. تُظهر هذا الانعطاف اليميني بوضوح . وفقاً لتقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الثاني ، شهدت سياسة الحزب مرحلتين ، مرحلة الدعوة ومد جذور الفكر الوطني ، ومرحلة تنظيم الشعب . وفي المرحلة الثانية ، كان الهدف المقصود بلوغه بواسطة الشعب الجزائري هو أخذ « مكان أكبر في ميدان تقاسم مع الامبريالية أو تشغله هذه الأخيرة لوحدها » .
- ٢٥ . كان هنالك في البدء الحاج شرشالي وسعيد عمراني ، ثم كيوان وسيد علي عبد الحميد ، الذين انتهى للانحياز الى مواقعهم راديكاليون قدامى : بن مهل ، يزيد ، جيلاني ، بن خده ، الخ .
- ٢٦ . مداخلة في المؤتمر الثاني ، محفوظات خاصة .

الفصل السابع

- ١ . عيسى عبدلي . دركي متقاعد ، مرشح ح.ا.ح.د. الى الجمعية الجزائرية (١٩٤٨) . عضوم.و.ت. والمكتب السياسي لـ ح.و.ج. (١٩٥٤ - ١٩٦٢) . ترك ح.و.ج. حاملاً معه اموالها التي سلمها الى ج.ت.و. (١٩٦٢) .
- ٢ . صحيفة مصالي .
- ٣ . شهادة آيت احمد الذي اعطى محساس جواباً سلبياً ، باسم بعثة القاهرة .
- ٤ . انظر الجريدة « التهيئة لأول نوفمبر » .
- ٥ . بلكبير . تاجر ، ثم موظف في مديرية باريس . بعد عام ١٩٦٢ ، اصبح حاكم تيارت ، ثم سفيراً في مدريد .
- ٦ . رمضان بوشبويه . مراقب عام للتنظيم ، كادر لـ ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . مفوض للأصلاح الزراعي في مقاطعة الشليف . امين سر الفدرالية الوطنية لشغيلة الارض ، ثم رئيس المكتب الوطني لتسويق الخمور . يعيش في فرنسا منذ عام ١٩٧٣ .
- ٧ . إ. كورير ، *Les fils de la Toussaint* ، فايارد ، (كتاب الجيب) ، ١٩٦٨ ، ص ١١٠ .
- ٨ . رسالة من مشاتي الى *Revolution Africaine* (غير مؤرخة) .
- ٩ . شهادة مزغنه .
- ١٠ . شهادة ممشاوي .
- ١١ . هؤلاء هم مُح طويل (دارع الميزان) ، زعموم علي (تيزي اوزو) ، زعموم محمد (سي صالح) (ميرابو دليس) ، ملاح علي ، بابوش سعيد (فور ناسيونال) ، يازوران محمد (عزاقه والاكفادو) وقمراوي احمد (من جنوب جرجره) .
- ١٢ . وهم سعيد بوعلي ، ورشيد ملاح ، ويوسف حداد ، وابراهيم مشاتي .
- ١٣ . شهادة يوسف حداد ، الملقب بحماده محمد .
- ١٤ . شهادة مشاتي .

- ١٥ . مشاتي ، رسالة مذكورة .
- ١٦ . بوضياف ، « التهيئة لأول نوفمبر » .
- ١٧ . منجي زين العابدين . عضو اللجنة المركزية (١٩٥٣ - ١٩٥٤) . عضو اللجنة الفدرالية لـ ج.ت.و . (١٩٦٠ - ١٩٥٨) . سفير في باماكو (١٩٨٠) .
- ١٨ . سويح هواري . عضو اللجنة المركزية في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ . حاكم وهران في ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - نائب عام ١٩٦٢ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و . (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
- ١٩ . كلام وارد في *La Nation Algerienne* ، صحيفة اللجنة المركزية ، العدد ٣ .
- ٢٠ . المرجع ذاته .
- ٢١ . رسالة من صحراوي الى مصالي .

الفصل الثامن

- ١ . « لكن لما كانت هذه المشكلة دقيقة وسريعة العطب ، يهيم الاقتراب منها بحذر واحتياط شديدين » .
- ٢ . مصالي ، رسالة الى المكتب السياسي .
- ٣ . رسالة من مصالي الى المكتب السياسي ، ٢ آب/ اغسطس ١٩٥٤ .
- ٤ . جفار ، رسالة الى مصالي .
- ٥ . تشمل ضمن فئة « الجزائريين » كل العناصر الذين كانوا يعيشون في هذا الاقليم منذ زمن بعيد حتى إذا كان اصلهم من مكان آخر . نذكر بن خده ، ويزيد ، وبوتفليقه (بليده) ، وبن مجي وبوده (بلكور) ، وتمام وسيد علي والاحول وكيوان (الجزائر - القصبة) ، وعيسات والوانشي (الجزائر) ، وبن مهل (براوغيه) ، وفروخي (مليانه) .
- ٦ . دحلب (شلاله) وقاسم روزيق (الاغواط) .
- ٧ . مهري (واد الزناتي) ، بن حبيلس (فح مزاله) ، قدروج (سكيكده) ، معيزه (سطيف) ، بو لحروف (عنابه) ، بولكروغ (سكيكده) ، بنشي خيل ، حسين (ميله) ، جيلاني (الأوله) ، بلعيد عبد السلام (عين الكبيره) .
- ٨ . سويح .
- ٩ . العجوزي .
- ١٠ . راجف .
- ١١ . كيوان « سوف يحترم م.و.ج. استقلال الاحزاب » *L'Algerie Libre* ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٤ .
- ١٢ . آيت احمد ، بن بلا ، بوضياف ، بوصوف ، بن طوبال ، بن مهدي ، علي زعموم ، رشيد ملاح ، مشاتي ، العمودي ، بجي ، زعموم ، ديدوش .
- ١٣ . مثلاً في كتاب جيرار شاليان وجوليت مينس *L'Algerie Indépendente* ، « ماسيرو ، ١٩٧٢ .
- ١٤ . ج . ف . ليوتار « المضمون الاجتماعي للنضال الجزائري » في *Socialisme ou Barbarie* ، العدد ٢٩ ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ - شباط/ فبراير ١٩٦٠ .
- ١٥ . تقرير الى اللجنة المركزية لـ ج.ش.ج. في زدين (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) ، ص ٣٦ .
- ١٦ . بن طوبال ، محاضرة للكوادر . آذار/ مارس ١٩٦٠ .
- ١٧ . إن فكرة المكيدة هذه مفصلة في مذكرة من ح.و.ج. الى رئيس الحكومة السورية (١٠ آذار/ مارس ١٩٥٧) . ونقرأ فيها : « هذا العمل الذي كان متوقفاً أن تكون مدته قصيرة ، وكان سينه قوات القمع الاستعمارية ، كان القائمون به يتوخون منه انجاز الاعدادات للشورة وشغل قادة ح.و.ج. عن طريق التسبب

- بسجنهم (لأنهم لم يتم إبلاغهم بالأمر مسبقاً) ، بحيث تضع ل.ث.و.ع. يدها على جسم الحركة ، أي ، بصورة غير مباشرة ، المطرودون الاصلاحيون .
- ١٨ . في الدراسة التي وضعها بوضياف عن الأعدادات لأول نوفمبر ، يعطي تاريخ ٩ آب/ اغسطس لـ ١٥ منه ، المستند المذكور .
- ١٩ . دانيال غيرين *Ci-gît le Colonialisme* ، موتون ، ١٩٧٣ ، ص ٤٩ .

الفصل التاسع

- ١ . بوضياف ، المرجع المذكور ، ص ١٣ .
- ٢ . الاخضر بن طوبال . مناضل في م.خ . التجأ الى الأوراس ، عضو لجنة الك « ٢٢ » ، عضو احتياطي في م.و.ث.ج. (١٩٥٦) ، مسؤول الولاية الثانية (١٩٥٦ - ١٩٥٧) ، مسؤول مديرية الداخل وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ (ل.ت.ت.) (١٩٥٨) ، وزير السداحلية (١٩٥٨ - ١٩٦٠) ، وزير دولة (١٩٦١ - ١٩٦٢) ، رئيس مجلس ادارة الشركة الوطنية للتعددين بعد ١٩٦٥ .
- ٣ . بن طوبال ، محاضرة لكوادر ج.ت.و. في تونس ، ٥ شباط/ فبراير ١٩٦٠ . وثيقة مطبوعة على الرونيوم من ١٥ صفحة ، ص ٣ و ٤ .
- ٤ . يُرجع الى الرواية التي رواها عن الموضوع م . بوضياف في دراسته حول الأعداد لأول نوفمبر ، وثيقة مذكورة .
- ٥ . عبد الحميد مهري . عضو اللجنة المركزية لـ ح.ا.د. (١٩٥٣ - ١٩٥٤) ، ممثل ج.ت.و. في سوريا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، عضو ل.ت.ت. (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، وزير في ح.م.ج. (ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ - آب/ اغسطس ١٩٦١) ، امين عام وزارة التعليم الثانوي (١٩٦٥ - ١٩٧٦) ، عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ٦ . العربي دماغ العتروس . مندوب ح.ا.د. الى الجمعية الجزائرية (١٩٤٨ - ١٩٥٢) . عضو البعثة الخارجية لـ ج.ت.و. (١٩٥٧ - ١٩٦٠) ، الامين العام المساعد لمجموعة الدار البيضاء (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ، سفير في جاكارتا ، ثم في بلغراد .
- ٧ . بيان في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر .
- ٨ . بيان في ٣١ اكتوبر .
- ٩ . في البدء ، جرى تعيين ببطاط لمنطقة قسنطينة . وبما أن خمسة اعضاء من « مجموعة الك ٢٢ » اعترضوا على تعيينه ، فسوف يبدل منصبه مع ديدوش .
- ١٠ . بوضياف ، دراسة مذكورة ، ص ١٣ و ١٤ .
- ١١ . بوضياف ، دراسة مذكورة ، ص ١٤ .
- ١٢ . بوضياف ، دراسة مذكورة ، ص ١٤ .
- ١٣ . احمد بن بلا ، في كتاب روبر ميرل ، مرجع مذكور ، ص ٩٦ و ٩٧ .
- ١٤ . آيت احمد ، تقرير الى اللجنة المركزية لـ ح.ش.ج. (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) .
- ١٥ . ملف الجزائر : ديوان الوزير المقيم ، ١٩٥٦ .
- ١٦ . بن طوبال ، محاضرة مذكورة ، ص ١٠ .
- ١٧ . رقم ذكره كريم .
- ١٨ . محضر مؤتمر الصمام .
- ١٩ . محضر مؤتمر الصمام .
- ٢٠ . محضر مؤتمر الصمام .

- ٢١ . زيفود . حداد في كوندي - سميندو وعضو مجلس بلدية قريته في عمالة قسنطينة . عضوم.خ. اوقف عام ١٩٥٠ ، ثم هرب من سجن عنابه (١٩٥٢) . عضو لجنة ال ٢٢ ، مسؤول شمال قسنطينة .
- ٢٢ . رقم قدمه عبد العزيز خلف الله ، امين سر الولاية الثانية . هذا الرقم المأخوذ من سجلات الولاية ، يصحح الرقم الذي ذكره ايف كوربير وهو ٥٠٠ رجل .
- ٢٣ . وفقاً لجاك سوستيل ، جرى اتخاذ قرار ٢٠ آب/ اغسطس في سويسرا . وقد روى لنا الدكتور حافظ ابراهيم (مناضل دستوري مقيم في مدريد لعب دوراً كبيراً في المقاومة الجزائرية والمراكشية) انه حضر مباحثة بين علال الفاسي وبوضياف وبن بلا ، طلب علال الفاسي خلالها عملاً يتم في ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٥٥ ، فأجابه محاوراه الجزائريان بأن جيش ت. وليس مستعداً بعد .
- ٢٤ . تقدر وثيقة محفوظة في محفوظات مدينة سكيكده عدد ضحايا العمليات الثأرية في ٢٠ آب/ اغسطس بـ ١٢ ألفاً .

الفصل العاشر

- ١ . عبان رمضان . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٥ ، مسؤول ولاية بجاية ، ثم عنابه ، ادخل السجن من ١٩٥٠ الى بداية ١٩٥٥ ، المستشار السياسي للولاية الثالثة ، عضول.ت.ت. (١٩٥٦ - ١٩٥٧) ، جرى اغتياله في مراكش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ .
- ٢ . منشور ل.ج.ت.و. معاد نشره في عدد خاص من Consciences Magrébines (وهي مجلة كان يرأس تحريرها أ . ماندوز) ، ومؤرخ في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ ، وقد اعيد نشره مجدداً ، من دون ذكر للتاريخ ، في C. et F. Jeanson, L'Algerie Hors-la-Loi ، لوسوي ، ١٩٥٥ ، ص ٣١٠ إلى ٣١٢ .
- ٣ . La République Algerienne ، ٥٠ ، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ .
- ٤ . La Rép. Algerienne ، العدد ٥٤ ، ٢٥ شباط/ فيبرايير ١٩٥٥ .
- ٥ . La Rép. Algerienne ، العدد ٦٢ ، ٢٠ ايار/ مايو ١٩٥٥ .
- ٦ . كلود بابا ، Dossier Secret de L'Algérie, 1954-1958 ، الجزء الثاني ، برس دولاسيتيه ، ص ١٥٧ الى ١٦٠ .
- ٧ . الحاج سعيد الشريف . محام ، عضوح.ش.ج. في فدرالية قسنطينة لاجباب البيان والحرية (١٩٤٤ - ١٩٤٥) ، انضم الى ا.د.ب.ج. عام ١٩٤٦ ، منتدب الى الجمعية الجزائرية (١٩٤٨ - ١٩٥٢) ، انضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٦ ، عضوديان احمد فرانسيس في وزارة المال في ح.ج.م.ج.ج. .
- ٨ . بن شيخ الحسين عباس . قيادي في جمعية العلماء ، ممثل ل.ج.ت.و. ثم ل.ح.م.ج.ج. في العربية السعودية (١٩٥٧ - ١٩٦٢) ، ترأس المجلس الأعلى الاسلامي بعد هذا التاريخ .
- ٩ . ف جانسون ، المرجع المذكور ، ص ٢١٧ و ٢١٨ .
- ١٠ . عضو اللجنة المركزية ل.أ.د.ب.ج. ؛ تُراجع دراسته حول بواكير الثورة الجزائرية : Cahiers du C.H.E.A.M. ، العدد ٦ ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ١١ . مذكرات شخصية .
- ١٢ . فرانس - اوبسرفاتور ، ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ، « صحافي فرنسي عند الخارجين عن القانون الجزائريين » .
- ١٣ . بيان للبعثة الخارجية ل.ج.ت.و. في جانسون ، المرجع المذكور ، ص ٣١٥ الى ٣١٧ .
- ١٤ . البصائر ، استشهد بها A. Nadir في Le mouvement réformiste algerien ، اطروحة حلقة ثالثة ، جامعة باريس ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٩ .
- ١٥ . A. Nadir ، الاطروحة المذكورة ، ص ١٦٣ .

- ١٦ . شارك في اللقاء مع جاك سوستيل ، في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٥ . انضم الى ج.ت.و. في مراكش واصبح
ممثلها في هذا البلد حتى عام ١٩٦١ . جرى تعيينه في م.و.ث.ج.
- ١٧ . قدمت جمعية العلماء الى ج.ت.و. كوادر عسكريين كقتال الوردى ، العقيد شعباني ، العقيد محمد صالح
بجاوي ، الرائد ابراهيم مزهودي ، الرائد عمار ملاح ، العقيد هاشمي هجرس ، الخ .
- ١٨ . البيان معاد نشره في اطروحة A. Nadir ، المذكورة سابقاً ، ص ٢٦٥ الى ٢٦٧ .
- ١٩ . في ٧ حزيران ١٩٥٥ ، ذكر الشيخ بشير الابراهيمى ، عبر اذاعة « صوت العرب » بأن « التعذيب ، وقتل
النساء ، والشيوخ والاولاد ، امور ممنوعة مثلها مثل حرق المحاصيل وقتل الحيوانات الداجنة » ، استشهاد كاديه
(ج) في جمعية العلماء الاصلاحيين في الجزائر ، *Cahiers de l'Afrique et de l'Asie* ، العدد ٤٨ ، ١٩٥٨ ، من ص
٢٣ الى ٤٤ .
- ٢٠ . كانت قيادة مقاتلي التحرير مؤلفة من بشير الحاج علي ، ود . هجرس ، وكميل لاربير ، وباك سالور .
كان قدروج مسؤول الجزائر ، ووليم سبورتييس مسؤول قسنطينه ، وبوعالم خلفا مسؤول وهران . وقد جرى غرس
مراكز المقاومة في الشليف وتينيس . وفي ٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ ، اكتسحها الجيش الفرنسي كلها تقريباً .
- ٢١ . مقابلة مع م . تقيّه M. Teguiia .
- ٢٢ . محادثة مع بن خده . ملحوظات شخصية .
- ٢٣ . انظر الرائد عز الدين *On nous appelait Fellaghas* ، ستوك ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦٢/٢٦١ .
- ٢٤ . كانت تلك هي حال الطالب رابع نور الدين . . وفقاً لبوضيف ، بدأ نزع سلاح الشيوعيين وتصفيحتهم
بعد مؤتمر الصمام (آب/ اغسطس ١٩٥٦) ، *Rapport au G.P.R.A.* ، آذار/ مارس ١٩٥٩ .
- ٢٥ . عيسات يدير . مستخدم في المشاغل الصناعية الجوية (م.ص.ج) ، ثم في صندوق الاعانات العائلية
للمسكن ، عضو اللجنة المركزية ، اوقف في تشرين الثاني/ نوفمبر ، واطلق سراحه في كانون الأول/ ديسمبر
١٩٥٤ ؛ اوقف عام ١٩٥٦ وارسل الى معسكر . جرى اغتياله عام ١٩٥٧ .
- ٢٦ . منذ عام ١٩٥١ ، جرت اتصالات بواسطة جين روس مع ايرفنج براون ، شارك فيها : بشير بومعه ،
ومزغنه ويزيد . ويروي م . البجاوي في كتابه *Vérités sur la Révolution Algerienne* غالبار ، ١٩٧٠ ، ص
٣٦ ، ان انضمام ا.ع.ش.ج. الى ك.د.ن.ح. تم بعد « نقاش كثيف » مع قيادي ج.ت.و. التي كان ينتمي
اليها . وعلى حد علمنا ما من اتجاه في الحركة القومية فكر في الانضمام الى الفدرالية النقابية العالمية (ف.ن.ع.) .
انظر غاليسو ، *Syndicalisme Ouvrier et question coloniale en Algérie* في *Le mouvement social* ، العدد
٦٦ ، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٦٩ .
- ٢٧ . كان في القيادة : رمضانى (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، تفاحه (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ،
جرمان (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، الاحمر (مستخدم ترامواي ، الجزائر) ، علوش سعيد (كهرباء وغاز
الجزائر) ، جمى (مستشفى مصطفى) ، العماري (ك.غ.ج.) ، مماري (ك.غ.ج.) ، خفاش لعيد
(مستخدم ترامواي ، الجزائر) .
- ٢٨ . قدمت ج.ت.و. ستة ملايين فرنك سوف تُدفع لها مجدداً . فيما بعد ، سوف يفرض ا.ع.ش.ج. ضريبة
على العمال لصالح ج.ت.و.
- ٢٩ . نذكر من بين الاعضاء المؤسسين عيسات يدير ، وبوعالم بورويبه ، ورشيد علي يحيى ، وبن عيسى .
- ٣٠ . حل ا.ع.ن.ج. نفسه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ ، ودعا اعضاءه للانضمام الى ا.ن.ش.ج. .
- ٣١ . شهادة احمد زهوان ، ضابط ارتباط كريم بلقاسم .

الفصل الحادي عشر

- ١ . رسالة الى المكتب السياسي .
- ٢ . قدمت هذه الوعود بعد لقاء مع عابد بوحافه ، وهو مناضل قومي تونسي كان يمثل ح.و.ج. في نيويورك .

- ٣ . رسالة الى المكتب السياسي .
- ٤ . مسؤول ولاية وهران ، المعروف باسم سي لآخر Si Lakhar .
- ٥ . محضر استجواب ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .
- ٦ . محضر رقم ٥٨ ، غير مؤرخ .
- ٧ . محضر استجواب في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ .
- ٨ . شهادة م . ممشاوي .
- ٩ . افادة خيضر المذكورة سابقاً .
- ١٠ . انظر دانياله غيرين ، Ci-git Le Colonialisme موثون ١٩٧٣ ، ص ٤٩ ؛ يروي غيرين انه لا مزغنه ولا مصالي كانا يأخذان اعدادات النشاطين على حمل الجد .
- ١١ . محضر استجواب ، رقم ٥٨ .
- ١٢ . وفقاً لتقرير لمختار زيتوني مؤرخ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ ، كان في حوزة بلونيس ١٢٠٠ بندقية و٤٠ ألف رصاصة .
- ١٣ . مناضل في م.خ . ، مسؤول الفرع العسكري في منطقة الجزائر (١٩٥٦ - ١٩٥٧) .
- ١٤ . لقاء مع كريم .
- ١٥ . الاسم المستعار الذي كان يحمله بوضياف عام ١٩٥٤ .
- ١٦ . رسالة مزغنه الى عيسى عبدلي ، ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٥ .
- ١٧ . رسالة مزغنه الى صالح حسن ، ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٥ .
- ١٨ . توجيه الى المناضلين المسؤولين ، اول حزيران/ يونيو ١٩٥٥ .
- ١٩ . بيان في ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٥ .
- ٢٠ . في Dossier d'Algerie ، ديوان الوزير المقيم ، ١٩٥٦ .
- ٢١ . Dossier d'Algerie ، ديوان الوزير المقيم ، ١٩٥٦ .
- ٢٢ . يتعلق الأمر بمصطفى بن محمد ، الملقب بنغرو .
- ٢٣ . محضر استجواب محمد قفال ، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ ، رقم ٥٧ ، وهران .
- ٢٤ . محفوظات خاصة .
- ٢٥ . محفوظات خاصة .
- ٢٦ . I . كورير ، Le Temps de Léopards ، فايار ، ص ١٤٢ .
- ٢٧ . رسالة الى اعضاء المكتب السياسي ، غير مؤرخة .
- ٢٨ . كان فيها ثلاثة متفرغين سابقين في ح.ا.د. - طربوش ، وقراس ، ومحساس - وطالبان - ماضي وزروقي . كان محساس قد سافر الى الخارج ، وقراس هو الذي سعيده تشكيل قيادة الفدرالية التي سيكون فيها كل من مشاتي ، ودوم ، وطالب ، وبو لحروف ومنجي .
- ٢٩ . قبل ان ينضم الاوراسيون في فرنسا الى ج.ت.و. سوف يرسلون الشيخ دردور ليحصل على معلومات في القاهرة .
- ٣٠ . يمكن أن نذكر من بينهم مسعود قدروج ، عضو اللجنة المركزية لـ ح.ا.د. الذي سيصبح مسؤول ولاية الشمال ، ثم الوسط واخيراً عضواً في القيادة الفدرالية ؛ وحسن زروق ، مسؤول قسم سكيكده في ح.ا.د. الذي سيصبح مسؤول ولاية باريس ؛ وحداد ، عضو لجنة الـ ٢٢ الذي سيصبح مسؤول ولاية جنوب فرنسا ؛ ومصطفى فروخي ، العضو السابق في قيادة ح.ا.د. الذي سيغطي النواب اللاجئين الى فرنسا (فارس ، مصباح ، الخ) .
- ٣١ . مذكرة ح.و.ج. الى رئيس الحكومة السورية ، ١٠ آذار/ مارس ١٩٥٧ .
- ٣٢ . تقرير نكبه احمد الى ح.ج.م.ج. .

- ٣٣ . قراس . مناضل في م.خ . ، كانت تجري ملاحظته في الجزائر . أرسل كمندوب اقليمي ل ح.ا.ح.د. الى ليون عام ١٩٥٢ ، وقف الى جانب اللجنة المركزية عام ١٩٥٤ ، ثم تبع ل.ث.و.ع. بعد نيسان/ابريل . عضو قيادة ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، اوقف في آب/اغسطس ١٩٥٦ ، عضو فدرالية قسنطينه في ج.ت.و. (١٩٦٣)
- ٣٤ . مشاتي . مناضل في م.خ . ، عضو لجنة الـ ٢٢ ، وقيادة ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، قاد فدرالية قسنطينه في ج.ت.و. (١٩٦٢ - ١٩٦٣) . قنصل الجزائر في تونس .
- ٣٥ . بن سالم . مناضل ح.ش.ج. ، مسؤول ح.ا.ح.د. في شرق فرنسا حتى ١٩٥٤ . عضو قيادة ج.ت.و. في فرنسا (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، اوقف في آب/اغسطس ١٩٥٦ ، وهرب عام ١٩٦٠ ، واصبح مسؤول ج.ت.و. في مراكش وعضوم.و.ث.ج. حتى عام ١٩٦٣ .
- ٣٦ . احمد دوم . انضم الى ح.ش.ج. عام ١٩٤٥ ، وهاجر الى فرنسا عام ١٩٥٠ . مستخدم في S.N.C.F ، عضو قسم سوشو ، وقد الحقه ب.ج.ت.و. ، عضو اللجنة الفدرالية (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، وقد لعب اهم دوره من ١٩٥٥ الى ١٩٥٦ ، اوقف في آب/اغسطس ١٩٥٦ .
- ٣٧ . شارك فيه كل من : قدروج ، العدلاني ، حداد ، زروق ، مناع .
- ٣٨ . تقرير قدمه العدلاني ، مسؤول منظمة فرنسا ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ .
- ٣٩ . ملف قضية ماروك : جلسة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ ، الغرفة رقم ١٧ .
- ٤٠ . كانت مؤلفة من : بن ميلود ، احمد الحاج علي ، الحاج شرشالي ، حربجات Harbjet ، سهلي Sahli .
- ٤١ . تقرير الى اللجنة الفدرالية ، شباط/فبراير ١٩٥٧ .
- ٤٢ . عزيز بن ميلود . عضو لجنة الدعاوة (١٩٥٦ - ١٩٦٢) ، مسؤول قسم البلاد العربية في الشؤون الخارجية (١٩٦٢ - ١٩٦٣) رئيس الـ E.G.A. ، عام في الجزائر .
- ٤٣ . نص مشروع الاتفاق الذي عرضه محمد ماروك على بن بلا في ١٧ حزيران/يونيو .
- ٤٤ . حول صمت مصالي بعد خيانة بلونيس ، انظر Benjamin Stora, Messali Hadj اطروحة حلقة ثالثة ، معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ، ١٩٧٨ .
- ٤٥ . ب ستورا ، مرجع مذكور .
- ٤٦ . لوموند ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٢ .
- ٤٧ . العربي ولبصير . اتقل الى مراكش في نيسان/ابريل ١٩٥٥ ، واشترى صفقة سلاح في الريف المراكشي ، وقام برحلة ثانية . اوقفته السلطات الاسبانية في معسكر تيموزات ، واختفى بعد اطلاق سراحه .
- ٤٨ . بلبقره محمد . عام ، دعاه الامير مولاي حسن للمجيء الى الرباط ، وقد وصل الى طنجه في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ ، واختفى منذ ذلك الحين .
- ٤٩ . سي مفتاح . حتى قبل وفاة بلونيس ، كانت علاقات مفتاح برئيسه (بلونيس بالذات) علاقات متوترة . كان حذراً ، لا ينتقل الا مع رجاله ؛ وقد احتل مفتاح وعصابته جبل بوخيل قبل شهرين من عصيان حوش نغس Haouch Naas . ومنذ موت الخائن ، سوف يشن مفتاح ، المصالي المتصلب ، دعاوة عنيفة ضد رئيسه ويفضح خيانه .
- ٥٠ . فرانس - اوبسرفاتور ، ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ .

الفصل الثاني عشر

- ١ . بن طوبال ، وثيقة مذكورة .
- ٢ . محفوظات خاصة .
- ٣ . بن طوبال ، وثيقة مذكورة .
- ٤ . انظر فرانس - اوبسرفاتور ، ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ .

- ٥ . كان يقود هذه المجموعة موزارين سعيد وزمري . وسوف يصبح الأول احد مسؤولي الميليشيا في القبائل وعضواً في اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (نيسان) ابريل ١٩٦٤ - حزيران/يونيو ١٩٦٥) ، والثاني حاكماً لتيزي أوزو (١٩٦٣ - ١٩٦٤) . واذا عدنا الى النشرة الداخلية ، العدد ٢ ، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٦ ، الخاصة بفدرالية فرنسا ، نرى ان هذه الاخيرة كانت تعتبر ان الأمر يتعلق بـ « حفنة من المصابين بالهستيريا . . . حفنة مؤلفة من ذوي النزعة البربرية ، ومن الشيوعيين ، والمصاليين ، والمسؤولين السابقين المقاتلين ، والسوقيين » . هذه اللجنة بقيت دون نتيجة ، وسوف تنتظر الى ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ لنرى مجموعة موزارين - زمري تعترف بقيادة فدرالية فرنسا ، وذلك بعد نقاش مع عبد الملك تمام ، الذي انتدبه لـ ج.ت.و. . وسوف تنتظر ايضاً الى نيسان/ ابريل ١٩٥٧ كي نرى بعض المهاجرين ، الآتين من القبائل ، يقبلون بدفع اكتتاباتهم في فرنسا وليس مباشرة في الجزائر .
- ٦ . برنامج الصيام .
- ٧ . يتعلق الأمر بالمركب أتوس ، الذي فتشته البحرية الفرنسية في ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ ، في حين كان موجوداً في المياه الدولية .
- ٨ . انظر سرج ود . بروميرجر ، Les Rebelles Algériens ، بلسون ، ١٩٥٨ ، من ص ١٢١ الى ص ١٢٥ .
- ٩ . صالح الوانثي . عضو لجنة ح.ا.د. المركزية (١٩٥٣ - ١٩٥٤) . عضوم.و.ث.ج (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . رئيس تحرير المجاهد (١٩٦٢ - ١٩٦٣) . نائب في الجمعية الوطنية (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . سكرتير دولة في الاعلام (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . رئيس مجلس ادارة S.N.I.C. وعضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ١٠ . لاسيا احمد دوم ، ونور الدين بن سالم ، وعبد الرحمن قراس .
- ١١ . كان خيضر في سان ريمو ، في ايطاليا ، بصحبة احمد دوم ، مندوب فدرالية فرنسا . وكان ين بانتظار في مدريد وصول رسالة لينضم اليهما ويعود الجميع الى الجزائر .
- ١٢ . محضر المؤتمر .
- ١٣ . برنامج الصيام .
- ١٤ . برنامج الصيام .
- ١٥ . برنامج الصيام .
- ١٦ . برنامج الصيام .
- ١٧ . برنامج الصيام .
- ١٨ . برنامج الصيام .
- ١٩ . ينبغي الاشارة الى أن الاعيان الريفيين الذين أزيحوا من المسرح السياسي عام ١٩٥٥ اخلوا كذلك المكان ، داخل المؤسسات الاستعمارية ، للموظفين . من بين هؤلاء ، سوف تجند فرنسا منذ عام ١٩٥٦ « النخب الجديدة » .
- ٢٠ . وهم بن خده ، وتمام ، والوانثي ، ويزيد ، ومهري ، وبن يحيى ، وعيسات يدير ، ودحلب .
- ٢١ . مداخلة ألين سافاري ، الجريدة الرسمية ، المناقشات البرلمانية للجمعية الوطنية الفرنسية ، ٢ حزيران/يونيو ١٩٥٦ ، ص ٢٢١٨ .
- ٢٢ . Journal des Débats parlementaires ، الجمعية الوطنية ، ٢ حزيران/يونيو ١٩٥٦ ، ص ٢٢٣٤ والصنجات اللاحقة .
- ٢٣ . انظر شهادة م . البجاوي في كتابه المذكور سابقاً ، ص ٩٥ الى ١٠٩ ، Bourguiba pour ou contre .
- ٢٤ . آيت حسن . محامي بن بولعيد ، لعب دور ضابط الارتباط بينه وبين الولاية الثانية ، دخل م.و.ث.ج . في آب/ اغسطس ١٩٥٦ كعضو احتياط ، مستشار كريم عام ١٩٥٨ ، ممثل ج.ت.و. في بون آب/ اغسطس

- ١٩٥٨ . نجامن محاولة اغتيال قامت بها « اليد الحمراء » (منظمة اريابية استعمارية) في المانيا . توفي بسرطان الدم عام ١٩٥٩ .
- ٢٥ . انظر كلود بابا ، Dossier Secret de l'Algerie ، الجزء الثاني ، برس دولا سيستي ، ١٩٦٢ ، ص ٢٦٥ .
- ٢٦ . رسالة من بن بلا الى لهدت .ت .
- ٢٧ . كانت الطائفة تشكل جزءاً من حاشية الملك ، وكان القياديون الجزائريون ذاهبين الى اجتماع مع الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس .
- ٢٨ . محمد يوسف . مسؤول م.خ. في الجزائر العاصمة ، اطلق سراحه في شباط/فبراير ١٩٥٥ . اهتم في اسبانيا بتموين ج.ت.و. بالاسلحة ؛ وبصيص بعد عام ١٩٦٢ ، المدير العام للامن العام ، ثم سفيراً في سويسرا .
- ٢٩ . عبد الحفيظ بوصوف . مسؤول دائرة ح.ا.ح.د. في سكيكده ، ثم في تلمسان (١٩٥٢ - ١٩٥٤) ، عضو لجنة الـ « ٢٢ » (١٩٥٤) ، المسؤول المساعد للمنطقة الخامسة (وهران) (١٩٥٤ - ١٩٥٦) ، عقيد قائد للولاية الخامسة (١٩٥٦ - ١٩٥٧) . عضول .ت.ت. (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، وزير العلاقات والمواصلات (١٩٥٨ - ١٩٥٩) . اضطلع باعباء مديرية التسليح انطلاقاً من عام ١٩٦٠ .
- ٣٠ . عيازه بوقلاز . نموذج لقائد المرتزقة . فصل منطقة سوق اهراس عن الولاية الثانية ، وجعل منها قاعدة على حدة ، القاعدة الشرقية . عضوم .و.ث.ج (آب/اغسطس ١٩٥٧) ، عضو لجنة التنظيم العسكري للشرق الجزائري . اقبل من منصبه وارسل الى العراق عام ١٩٥٨ .
- ٣١ . كان المسؤولون الرئيسيون عن هذه المجموعات هم طالب العربي لوداسوف ، والأزهر شرية Cheriet لتبسه ، ولغورور عباس لخنشله . وقد اوقفت السلطات التونسية طالب العربي مع انصاره ، بموافقة من محساس . وسوف يتم اعدام الأزهر شرية ولغورور عباس بأمر من ممثلي ل.ت.ت. ، لأنها رفضا الاعتراف بسلطة محمود الشريف ، الذي عين عقيداً للولاية الاولى (الاوراس - غماشه) .
- ٣٢ . صودرت هذه الوثائق في باريس حين توقيف طالب ، والبيجاوي ، الخ .
- ٣٣ . مقابلة مع آيت احمد .
- ٣٤ . مسؤول اذاعة « صوت العرب » .
- ٣٥ . شهادة آيت احمد .
- ٣٦ . شهادة آيت احمد .
- ٣٧ . انظر سرج ود . برومبجر ، Les Rebelles Algeriens ، بلون ، ١٩٥٨ ، ص ١٣٢ .
- ٣٨ . البجاوي ، Vérités sur la Révolution Algerienne ، غالجار .
- ٣٩ . سليمان الشيخ ، La Révolution Algerienne : Projet et Action (1954-1962) ، اطروحة دكتوراه علوم سياسية ، جامعة العلوم الاجتماعية في غرينوبل ، ايار/مايو ١٩٧٥ ، ص ٦٠٨ .
- ٤٠ . انظر اعلاه .

الفصل الثالث عشر

- ١ . بن خده ، Historique du F.L.N. ، ١٩٦٤ .
- ٢ . انظر بصدد محاولات عقد هدنة في الجزائر ، م. البجاوي ، المرجع المذكور ، من ص ٣٩ الى ص ٥٥ ، وايف كورير ، Le temps de léopards ، فايار ١٩٦٩ ، من ص ٢٤١ الى ص ٢٦٣ .
- ٣ . قدم ديوميد كاترو استقالته في ٦ شباط/فبراير ، وحل محله في ٩ شباط/فبراير روبر لاکوست ، احد قياديين الحزب الاشتراكي الفرنسي ، الذي كان قبل ذلك وزيراً للاقتصاد .

- ٤ . صادق (العقيد) . اسمه الحقيقي دهيلس سليمان . عقيد قاد الولاية الرابعة (١٩٥٧) . عضو .
- ٥ . ميثاق الجزائر .
- ٦ . حول معركة الجزائر ، انظر Colonel Godard , *Les paras dans la ville* ، فايار ، ١٩٧٢ ، *La Massu, vraie bataille d'Alger* ، بلون ١٩٧١ ؛ ياسف سعدي ، *Souvenirs de la bataille d'Alger* ، جوليار ، ١٩٦٢ ؛ Serge et Bromberger , *Les rebelles algériens* ، بلون ، ١٩٥٨ ، Vidal Naquet , *La torture dans la République* . مطبوعات مينوي .
- ٧ . بن خده . وثيقة مطبوعة على الرونيو سلمت الى لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. (١٩٦٤)
- ٨ . ملحوظات شخصية .
- ٩ . عماره بوقلاز ، بن عوده ، بومدين ، بوصوف ، دهيلس ، بن طوبال ، كريم ، العموري ، عمران محمود الشريف .
- ١٠ . عبان ، عباس ، بن خده ، بن يحيى ، دحلب ، فرانسيس ، مزهودي ، ثعالبي ، توفيق المدني ، يزيد ، دباغين ، مهري .
- ١١ . قرار م.و.ث.ج.
- ١٢ . انظر اعلاه ، ص ١٩١ .
- ١٣ . قايد احمد ، محضر لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، جلسة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ .
- ١٤ . انظر النواد التي رواها ايف كورير في *L'heure des colonels* ، فايار ، ١٩٧٠ ، ص ١٨١ و ١٨٢ .
- ١٥ . محضر لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، جلسة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ .
- ١٦ . علال الثعالبي . مدرس في كوندي سميندو . مناضل ح.ش.ج. ، مسؤول المنظمة في مراكش (١٩٥٥ - ١٩٦٢) . عضو م.و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . مسؤول قاعدة تونس (١٩٦٠ - ١٩٦١) .
- ١٧ . لظفي (العقيد) . اسمه الحقيقي دغين بينالي ، وهو ابن مستخدم بلدية . غادر المدرسة في تلمسان ملتحقاً بالمقاومة في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٥ . مسؤول قسم تورين ، ثم قسم تلمسان (كانون الثاني/يناير ١٩٥٦) ، ثم جنوب وهران (تموز/ يوليو ١٩٥٦) . رقي الى رتبة رائد في ٧ ايار/ مايو ١٩٥٧ ، وخلف بومدين في قيادة الولاية الخامسة في ايار/ مايو ١٩٥٨ . شارك في اجتماع العقداء عام ١٩٥٩ الذي سيكون خلاله أحد منهجي القيادة الرئيسيين . بعد دورة م.و.ث.ج. في طرابلس (كانون الثاني/يناير - شباط/ فبراير ١٩٦٠) ، قرر الالتحاق بولايته وسقط شهيداً امام خط موريس في اقليم بيشار في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٠ .
- ١٨ . علي كافي . ابن فلاح صغير في مسونا (الحروش) ، وقد ناضل منذ سن السادسة عشرة في ح.ا.ج.د. تلقى دروسه بالعربية في مدرسة الكتانية ، هو وبومدين في الفوج ذاته ، ثم في الزيتونة . تولى التدريس في سكيكده ، ثم انضم الى ج.ت.و. وقد لوحق بسبب نشاطاته ، فالتحق بالمقاومة منذ بداية ١٩٥٥ ، واصبح سكرتير زيغود ، ثم اصبح مسؤول منطقة الحروش - سكيكده - سيدي مسريش . خلال احداث ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٥٥ ، كان اقليمه هو الوحيد - إذا استثنينا ذلك الذي يفوقه بوتيدر - الذي تحرك ، فبرز هو كأحد القياديين الرئيسيين في الولاية الثانية التي اصبح المسؤول عنها في منتصف عام ١٩٥٧ ، بعد رحيل بن طوبال الى تونس . غادر الجزائر في نيسان/ ابريل ١٩٥٩ للمشاركة في اجتماع العقداء (١٩٥٩) . عضو م.و.ث.ج. وسكرتيرته . اصبح سفيراً في القاهرة عام ١٩٦١ ، وفي سوريا عام ١٩٦٢ ، وفي لبنان عام ١٩٦٥ ، وفي ليبيا عام ١٩٦٧ ، وفي تونس عام ١٩٧٥ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ .
- ١٩ . الحاج علي . تاجر من عين بيضا . انخرط في الولاية الأولى ، وعمل كممّون .

- ٢٠ . حول اغتيال عيان ، انظر محمد البجاوي ، المرجع المذكور ، من ص ١٥١ الى ص ١٦٢ ؛ حمداني ، Krim Belkacem, Le lion des Djebels ، بالان ، باريس ، ١٩٧٠ ، من ١٨٠ الى ١٩٢ .
- ٢١ . انتهى شهر العسل بين بوصوف والمصريين مع مؤامرة العموري .
- ٢٢ . سيتوصل العقيد عميروش الى حد القول إن اغتيال عيان تم بصورة متأخرة للغاية .

الفصل الرابع عشر

- ١ . تقرير من الكومندان فلورانتان (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠) استشهد به م . كورناتون ، Les Regroupements de la décolonisation en Algérie الطبعات العالية ، ١٩٦٧ ، ص ٦٦ .
- ٢ . مرسوم اصدره جاك سوستيل في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٥٥ .
- ٣ . سالان ، مذكرات ، الجزء الثالث ، برس دولاسيتي ، باريس ، ص ٢٣٦ والصفحات اللاحقة .
- ٤ . قرار كونفرانس طنجه .
- ٥ . بين من شارك من الجانب الجزائري : عباس ، بوصوف ، فرانسيس ، بومنجل ، كريم ؛ ومن الجانب التونسي باهي الادغم ؛ ومن الجانب المراكشي بوعبيد .
- ٦ . محضر كونفرنس تونس .
- ٧ . المرجع ذاته .
- ٨ . محفوظات خاصة .
- ٩ . محفوظات خاصة .
- ١٠ . بيان لكريم وعمود الشريف ، المجاهد ، منشورات بلغراد ، الجزء الأول ، العدد ٢٣ ، من ص ٤٣٩ الى ص ٤٤١ .
- ١١ . المجاهد : اول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . « ذكرى اول نوفمبر » .
- ١٢ . تقرير الى ل . ت . ت .
- ١٣ . محمود عرباوي . تلميذ مدرسة تشرشل العسكرية . حارب في الهند الصينية ، فر من الجيش الفرنسي وانضم الى ج . ت . و . المسؤول العسكري في اقليم نيمور . سكرتير دولة في الهيدروليات .
- ١٤ . بن السعود ، عراب . انضم الى جيش ت . و . منذ عام ١٩٥٤ . انخرط في جبهة القوى الاشتراكية (ج . ق . ا .) عام ١٩٦٣ . كان ينتمي الى التيار البربري . مؤلف اعمجتين : Heureux les martyrs qui n'ont rien vu ، مطبعة كاري ، كولومب ١٩٦٣ ؛ F.F.S. espoir et trahison .
- ١٥ . كانوا يجيرون المتمردين في المعسكر الى حبك الخلفاء .
- ١٦ . كانت تلك هي حال الاخوين اينال ومحمود عرباوي اللذين حصلوا على منحة الى الاتحاد السوفياتي .
- ١٧ . كانت تلك حال بن السعود عراب .
- ١٨ . كانت لجنة التنظيم العسكرية (ل . ت . ع .) الشرقية تشرف على الولايات الاولى والثانية والثالثة ، ول . ت . ع . الغربية على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة .
- ١٩ . كان الكوادر الآتون من هذه الولاية يعرفون باسم جماعة وجده . ونذكر من بينهم ، بالاضافة الى العقيد بومدين ، بوتفليقة ، وقايد احمد ، واحمد مدغري ، وشريف بلقاسم ، وطيب العربي ، الخ .
- ٢٠ . وفقاً لجان جاك راجيه ، كان الجزائريون مجمعين ، خلال إحصاء ١٩٤٧ في وجده (١٧٣٦١) ، وفاس (٤٩٣٠) ، والدار البيضاء (٣٧٦٣) ، ومكناس (٢٨٨٤) والرباط (٢٦٢٣) . انظر كتابه *Les musulmans algériens en France et dans les pays islamiques* ، باريس ، Les Belles-Lettres ، ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .
- ٢١ . تقرير الى ل . ت . ت . ، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٨ .
- ٢٢ . تقرير الى ل . ت . ت . ، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٨ .
- ٢٣ . تقرير من كريم الى ل . ت . ت . ، ٥ آب/اغسطس ١٩٥٨ .

- ٢٤ . كانت تلك لازمة في كل الخطب . لكن دراسة مخفقات ج.ت.و. ، المتزايدة باستمرار ، كانت تبين أن هذا المطلب أمنية ساذجة .
- ٢٥ . إحالة الى الاتفاق الفرنسي - التونسي لبناء انبوب نفط ادجلى ، Edjelé ، انظر ص ٢١٢ .
- ٢٦ . بن طوبال ، La situation de la Révolution : bilan et perspectives ، تقرير الى ل.ت.ت. .
- ٢٧ . Considérations générales sur la création d'un gouvernement algérien ، ١٩٥٨ ، ل.ت.ت. .
- ٢٨ . كان مقر ل.ت.ت. آنذاك في القاهرة .

الفصل الخامس عشر

- ١ . في تموز/ يوليو ١٩٥٧ ، فتحت ج.ت.و. جبهة في الصحراء بمبادرة من كريم وعمران . وبادر الرائد يدير الى مهاجمة قافلة كانت آتية من توقرت ودخلت الى ليبيا متوجهة نحو تشاد . فرد الجيش الفرنسي بقصف مخيمات البدو ووجه تحذيراً للحكومة الليبية ، التي اتهمت الجزائريين بعدم احترام الاتفاق المعقود والذي ينص على أن الأرض الليبية ستكون فقط معبراً . وقد أمر عبان الحملة بالعودة الى تونس ، وكان من اعضائها د . اوشرف Oucharef ، د . محيي الدين عميمور Amimour ، عبد القادر قاسي ، منور ، توفير بن عطوره ، مولود عينوز .
- ٢ . بن سالم . نائب ضابط في الجيش الفرنسي ، انضم بعد عودته من الهند الصينية الى ج.ت.و. في القاعدة الشرقية . عضو لجنة المنطقة الشمالية (١٩٦٠) . مسؤول مركز قيادة الجزائر عام ١٩٦٤ . عضو اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . ترك الجيش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ بعد أن ساند الزيري ضد بومدين .
- ٣ . تقرير لوزير القوات المسلحة ، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ .
- ٤ . بلهوشات عبد الله . نائب ضابط في الهند الصينية ، تم تسريحه في عام ١٩٥٥ . انضم الى المقاومة واصبح ضابطاً في القاعدة الشرقية . حكمت عليه عام ١٩٥٨ محكمة برئاسة بومدين ، واستفاد من عفو بعد شباط/ فبراير ١٩٦٠ ، وتم ارساله الى الحدود المالية . رقي الى رتبة عقيد بعد الاستقلال واصبح قائد المنطقة العسكرية الأولى . عضو مجلس الثورة منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ .
- ٥ . احمد دراية . معاون سيارة ركاب كبيرة ، من سوق اهراس . ضابط في القاعدة الشرقية . اوقف عام ١٩٥٨ وأرسل الى الحدود المالية عام ١٩٦٠ . مدير شركات الضمان الوطنية (١٩٦٣) . مدير الأمن العام (١٩٦٥ - ١٩٧٦) . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٩) . وزير النقل . عضو المكتب السياسي .
- ٦ . محمد شريف مسعديه . طالب في الزيتونه . ضابط في القاعدة الشرقية . اوقف عام ١٩٥٨ . أرسل الى الحدود المالية عام ١٩٦٠ . المفوض الوطني للحزب لمديرية كؤلومب - بيشار (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، ثم لمديرية عنابه (١٩٦٤) . نائب (١٩٦٥ - ١٩٦٢) . مسؤول لجنة التوجيه في ج.ت.و. (١٩٧٦ - ١٩٧٩) . وزير المجاهدين القدامى .
- ٧ . الاخضر بلحاج . رائد في الجيش الوطني الشعبي (ج.و.ش) . حاكم تيارت (١٩٧٧) . اقبل من وظائفه لأنه لم يشن السكان عن حضور دفن قايد أحمد .
- ٨ . انظر عبد القادر رحمانى ، L'affaire des officiers algériens ، لوسوي ، ١٩٥٨ ، ص ٤١ .
- ٩ . يشكل هؤلاء الضباط اليوم ملاك ضباط ج.و.ش. وهم بغالبيتهم الساحقة اعضاء في اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. (شباط/ فبراير ١٩٧٩) .
- ١٠ . صالح السوفي . اسمه الحقيقي بنديدي صالح ، وهو من سدراته . احد مسؤولي الانصار الاكثر تقدراً ؛ عضو لجنة عمليات المنطقة الجنوبية (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ؛ نائب (١٩٦٣ - ١٩٦٥) ؛ عضو في مجلس الثورة ومسؤول اقليم كولومب - بيشار العسكري (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . توفي في حادث في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ .

- ١١ . شابو . عضو لجنة المنطقة الشمالية (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . امين عام وزارة الدفاع (١٩٦٢ - ١٩٧١) . توفي في حادث هليكوبتر عام ١٩٧١ .
- ١٢ . سليمان هوفهان . عضو المكتب التقني لهيئة الاركان (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . عضو ديوان وزير الدفاع ومسؤول المدرعات . ثم شغل منصب حاكم الجزائر ، فمسؤول العلاقات الخارجية في ج.ت.و. . عضو اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ١٣ . محمد زرقيني . عضو المكتب التقني لهيئة الاركان (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . اصبح بعد الاستقلال مسؤول اقليم ورقلة العسكري ، فمفتش الجيوش ، ثم وزير البريد (١٩٧٧ - ١٩٧٩) . عضو للجنة المركزية ل.ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ١٤ . عبد الحميد ابراهيمي . مسؤول كتيبة اسلحة ثقيلة (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . ثم اصبح حاكم عنابه (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ، فاستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر ، واخيراً ممثل سوناتراك في واشنطن (١٩٧٨) . وزير التصميم وتنظيم الاراضي عام ١٩٧٩ .
- ١٥ . عبد الرزاق بوحاره . مسؤول الكتيبة التاسعة عشرة (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . اصبح بعد الاستقلال سفيراً في فيتنام (١٩٧١ - ١٩٧٥) ، فحاكم الجزائر (١٩٧٥ - ١٩٧٩) ، فمسؤول اللجنة التنظيمية في ج.ت.و. ، عضو اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. ووزير الصحة (١٩٧٩) .
- ١٦ . مولود يدير انضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٦ . مسؤول عسكري على الحدود الجزائرية - الليبية (١٩٥٧) . مستشار كريم (١٩٥٨ - ١٩٦٠) . سفير في باكستان (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . استدعي مؤقتاً كمستشار في وزارة الدفاع اثناء حرب الحدود مع مراکش (١٩٦٣) .
- ١٧ . احمد بن شريف . من الجلفه ، ضابط في الجيش الفرنسي ، انضم الى ج.ت.و. في تموز/يوليو ١٩٥٧ في الولاية الرابعة . قائد على الحدود (١٩٥٩ - ١٩٦٠) . عضو مجلس الولاية الرابعة . وم.و.ث.ج. (١٩٦٠) . اوقف عام ١٩٦٠ بعد أن نجح في اجتياز خط موريس . عقيد في الدرك (١٩٦٢ - ١٩٧١) . عضو اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) وعضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٩) . وزير الهيدروليات والبيئـة (١٩٧٧ - ١٩٧٩) . عضو المكتب السياسي ل.ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ١٨ . احمد بن شريف ، L'Aurore des Mechtas, SNED, 1968 .
- ١٩ . عبد العزيز قارة . مستشار في السفارة الجزائرية ، بموسكو (١٩٦٣) . امين عام المجاهدين القدامى ، ثم عضو اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. . سفير في هنغاريا (١٩٧٩) .
- ٢٠ . كان الناشيون ١٦٠٠ شخص .
- ٢١ . علي منجلي . مناضل في ح.ش.ج. بائع شراب ليمون في عزابه . عضو مجلس بلدي من ١٩٤٧ الى ١٩٥٤ . لم ينحزب لأي من الكتل المتصارعة خلال ازمة ح.ا.ح.د. ، لكنه شارك في المؤتمر الذي نظمته المركزيون . التحق بالمقاومة بعد ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٥ . كلفته الولاية الثانية عام ١٩٥٦ بالدخول في نقاش حول دمج القاعدة الشرقية بالولاية الثانية . قائد الحدود الشرقية عام ١٩٥٨ . بعد أن حل محله النقيب بن شريف ، قاد الهجوم ضد الرائد يدير وكريم عام ١٩٥٩ . عُين في م.و.ث.ج. في العام ذاته . عضوية الاركان (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) ونائب رئيس الجمعية الوطنية . عضو المكتب السياسي ل.ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ومجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، الذي انسحب منه بعد خلافات مع بومدين .
- ٢٢ . حسين زهوان . مناضل في ح.ا.ح.د. ، وهو بعد طالب (مدارس ترقية) عام ١٩٥٤ . سُجن من ١٩٥٥ الى ١٩٥٧ . التحق بالمقاومة في القبائل ما ان خرج من السجن ، وغادرها في آذار/مارس ١٩٦٠ لابلاغ ح.م.ج.ج. بالوضع في القبائل . عضو المكتب السياسي ل.ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ، عارض انقلاب ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ . سُجن ثم وضع في الإقامة الجبرية في الجنوب من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧١ . يعيش في المنفى بفرنسا منذ عام ١٩٧٣ . انظر تقريره الى ح.م.ج.ج.

- ٢٣ . تقرير حسين زهوان حول وضع الولاية الثالثة ، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٠ .
- ٢٤ . تقرير عبد الحميد بو ضياف المبلغ الى ح.م.ج.ج. في ١٢ آب/اغسطس ١٩٥٩ عن طريق الحزب الشيوعي الجزائري .
- ٢٥ . كلود بايا ، Dossiers secrets de la guerre d'Algérie ، الجزء الأول ، ١٩٦٣ ، ص ٩٨ .
- ٢٦ . يوميات منشورة في *Le Bled* .
- ٢٧ . تقرير حسين زهوان الى ح.م.ج.ج. ، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٠ .
- ٢٨ . انظر *Le Bled* ، العدد ٦٤ ، المنشورة فيه وثيقة لم يتمكن من التحقق من اصلها ، لكنها لا تبدو مزورة .
- ٢٩ . عميدي حاج الاخضر . ناقل صغير ؛ مناضل في ح.ا.ح.د. ، اصبح منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ من اولئك الذين فجروا العمل المسلح . شارك في مجلس ما بين الولايات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ . ساند كريم اثناء اجتماع العقلاء . بقي في تونس حتى وقف النار . ساند بن بلا ضد ح.م.ج.ج. . نائب عام ١٩٦٢ .
- ٣٠ . سي حواس . تاجر بلح في بسكرة ، ايد مصالي اثناء أزمة ح.ا.ح.د. . ارسله المصاليون الى الاوراس . حكم عليه عجول بعجول بالموت . عفا عنه بن بولعيد وعهد له بقيادة اقليم بسكرة . انضم الى ح.و.ج. ثم انضم عام ١٩٥٧ الى ج.ت.و. بعد خلاف مع بلونيس . هاجم عصابات بلونيس بدعم من الولايات الثالثة والرابعة والخامسة ، ومد انغراس ج.ت.و. من بسكرة الى اولاد نائل ، ثم الى جبل عمور ومرتفعات كسور حيث نجح في تحقيق الالتقاء مع المجموعات المركزة على الحدود المراكشية .
- ٣١ . سي محمد . كان احمد بوقره ، المدعوسي محمد ، عضواً في ح.ا.ح.د. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ ، التحق مستخدم سكك الحديد السابق هذا بالمقاومة . مساعد سياسي عام ١٩٥٥ ، رائد عام ١٩٥٦ ، وعقيد عام ١٩٥٧ . كان دائماً في القيادة السياسية لولاية الجزائر . شارك في مجلس ما بين الولايات (كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩) . سقط شهيداً في ساحة القتال في ٥ ايار/مايو ١٩٥٩ في دوار اولاد بو عشره .
- ٣٢ . راجع بصد هذه العملية كلود بايا ، Dossier Secret de l'Algérie ، برس دولاسيتي ، الجزء الأول ، ١٩٦٣ ، من ص ٩٣ الى ص ١٠٥ وجريدة *Le Bled* ، السنن ١٩٥٩ و ١٩٦٠ .
- ٣٣ . بدأ الهجوم في شباط/فبراير في وهران (عملية « التاج ») ، ووصل الى الجزائر في نيسان/ابريل (عملية « الشراة » و « المنظار ») ثم الى شمال قسنطينة (عملية « الحجر الكريم ») انظر موريس شال Notre Revolte برس دولاسيتي ، ١٩٦٨ .
- ٣٤ . مقابلة مع العقيد علي كافي .
- ٣٥ . كانت الولاية الخامسة ، هي الأخرى ، كثيفة بعدد كوادرها ، لكنهم كانوا في مراكش .
- ٣٦ . كانت الاقاليم المجاورة للوارسنيز اكثر اتفاقاً مع الولاية الرابعة مما مع هيئة اركان الولاية الخامسة التي كانت في مراكش .
- ٣٧ . محمد تقيه ، La wilaya IV : L'armée de Libération nationale vue à travers un échantillon رسالة ماجستير . جامعة فسان ، ص ٦٦ و ٦٧ . لنشر الى ان المؤلف كان ضابطاً في الولاية الرابعة ومسؤول الصحافة مع الرائد سي محمد .
- ٣٨ . حسين زهوان ، تقرير مذكور .
- ٣٩ . حامل العماره . مدرس ، نائب من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
- ٤٠ . مداخلة في لجنة الاعداد لمؤتمج.ت.و. ، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ .
- ٤١ . صادق فرحاني . ضابط في الولاية الثالثة في القبائل الصغرى ، ساند هيئة الاركان في تموز/يوليو ١٩٦٢ .
- نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
- ٤٢ . علاوه بن يحيى . ضابط في الولاية الثالثة في القبائل الصغرى ، ساند هيئة الاركان عام ١٩٦٢ . نائب

حاكم اورليانسفيل (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، حاكم سطيف (١٩٦٤) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) . مفتش في وزارة الداخلية (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، تورط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ في مؤامرة ضد امن الدولة . جرى اتهامه بتلقي اسلحة أنزلت بالمظلات بواسطة طائرة مراكشية في رأس سقلي Sigli قرب بجاية . أوقف وسُجن .

٤٣ . ميرا . من الكومونة المختلطة عقبو - ونيس ، عامل تعدين في شرق فرنسا وفي باريس . سقط شهيداً في ساحة القتال في شمال عقبو في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ .

٤٤ . محمد ولدحاج . تاجر ، انضم الى المقاومة في عام ١٩٥٦ . عقيد عام ١٩٦٠ ، نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ومجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، توفي في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ في مستشفى فال دو غراس في باريس .

٤٥ . النقيب حميمي . فلاح ، نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .

٤٦ . حسين زهوان ، وثيقة مذكورة .

٤٧ . سي صالح (زعموم محمد) . كاتب بلدية . مناضل في ج.ا.ح.د. كان في الافواج الاولى لـ ج.ت.و. في القبائل . مسؤول الاستخبارات والارتباط (١٩٥٧) . كان ، على التوالي ، قائداً عسكرياً (١٩٥٨) ، وسياسياً (١٩٥٩) ، وسياسياً - عسكرياً ومسؤول ولاية بالتيابة (ايار/ مايو ١٩٥٩ - اذار/ مارس ١٩٦٠) . انظر بصدد قضية سي صالح ، موريس شال ، المرجع المذكور سابقاً ، من ص ٤١٧ الى ٤٢٠ . برنار تريكو ، Les sentiers de la paix ، من ١٦٦ الى ١٧٨ .

٤٨ . سي محمد . اسمه الحقيقي بونعامه جيلالي . ناضل في ج.ا.ح.د. كان عامل مناجم في بوقايد ، وقد انحاز الى مصالي عام ١٩٥٤ وحضر مؤتمر هورنو . انضم سريعاً جداً الى ج.ت.و. وارتفع الى عضوية مجلسه الولاية الرابعة في نهاية عام ١٩٥٧ . قاد الولاية من تموز/ يوليو ١٩٦٠ الى ٨ آب/ اغسطس ١٩٦١ . قتل في التاريخ المذكور في البلدة . وقد اعطى محمد تقيته عنه صورة جذابة .

الفصل السادس عشر

١ . مذكرة من هيئة الاركان العامة الى ج.م.ح.د. ، في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١ .

٢ . محضر لجنة الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ .

٣ . جرى تفصيل اطروحة كريم في المجاهد بمناسبة اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ . استناداً اليه ، كانت هنالك مجموعتان وراء الانتفاضة : « لجنة الـ ٢٢ » التي تمثل قسنطينة ومسؤولو قسم القبائل . كان كريم يجرى لصالحه من جديد النزاع حول مسألة الشرعية . وقد اعترض يوصوف وبن طوبال على المقال ، بصورة مشتركة ، لدى رئيس تحرير المجاهد رضا مالك .

٤ . ابراهيم كابويه . من مسيله . ضابط في الولاية الاولى ، مسؤول بعثة في بيروت (١٩٥٩ - ١٩٦١) ، ثم في كوناكري (١٩٦١ - ١٩٦٢) . سفير في عمان بعد عام ١٩٦٢ .

٥ . قايد احمد : محضر الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ .

٦ . تقرير الى ج.م.ح.ج. ، تموز/ يوليو ١٩٥٩ .

٧ . توقف الاضراب عن الطعام ، الذي نظمه بومعزه ، والقبائلي ، والحاج علي ، وم. فرانسيس ، في اول تموز/ يوليو . لكن قرارات وزارة العدل لم توضع موضع التنفيذ . وقد استؤنف الاضراب عن الطعام في ٢٢ تموز/ يوليو ، ولم يتوقف مجدداً الا حوالي ٣ آب/ اغسطس .

٨ . فضلاً عن ذلك ، فإن السيد بومعزه اعطانا الشهادة التالية : « اقترح بوضيف علي عقد تحالف ضد بن بلا ، فلم تجاوب معه . فطلب عندئذ الى قيادة فدرالية فرنسا تبديل اللجنة التي تمثل المحتجزين ، واستجيب

- طلبه . . . لسقد عرفت من تجربة الاضراب ، انه كانت ثمة محاولة ، انطلاقاً من الخارج وفي علاقة ببوضياف ، ليسد الطريق امام بن بلا الذي لم اكن اعرفه والذي لم يطلب إليّ ابدأ أن اتبعه .
- ٩ . محمد صديق بن يحيى . من جيجلي . ناضل في ح.ا.ح.د. وكان ينتمي الى الاتجاه المركزي . انتدبه ج.ت.و. عام ١٩٥٥ الى كونفرنس الشبيبة في باندونغ . عضوم.و.ث.ج. (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . شارك في المفاوضات التي ادت الى اتفاقات ايفيان . سفير في موسكو (١٩٦٣ - ١٩٦٥) ، ثم في لندن (١٩٦٥ - ١٩٦٦) . وزير الاعلام ، وزير التعليم والبحث ، ثم وزير المال (١٩٧٧ - ١٩٧٩) . عضو المكتب السياسي ل.ج.ت.و. ووزير الشؤون الخارجية (١٩٧٩) .
- ١٠ . ميروك بلحسين . من بني وغليس . ناضل في ح.ش.ج. ثم في ج.ت.و. رئيس ديوان عمران (١٩٥٨) ، ثم محمود الشريف (ايلول/سبتمبر ١٩٥٨ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩) . امين عام مساعد في وزارة الخارجية (١٩٥٩ - ١٩٦١) . انتدبه ح.م.ج. الى اميركا اللاتينية (١٩٦١ - ١٩٦٢) . نائب في البرلمان (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . محام في الجزائر .
- ١١ . الامين خان . من القل . مناضل في ح.ا.ح.د. ، الاتجاه المركزي . ضابط في الولاية الثانية (١٩٥٦ - ١٩٥٩) . مسؤول الشؤون المالية (١٩٦١ - ١٩٦٢) . رئيس هيئة التعاون الصناعي (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . وزير الاشغال العامة ، الامين العام للأوبيب OPEP ثم رئيس مكتب الامم المتحدة للامناء الصناعي (م.ا.م.ا.ص) .
- ١٢ . كان ، من جهة ، كل من كريم والحاج الاخضر ودهيلس ويازوران ومحمدي ، ومن الجهة الاخرى بن طوبال وبوصوف وعلي كافي ولطفي وبومدين .
- ١٣ . محضر الاعداد المؤتمج.ت.و. ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ .
- ١٤ . قايد احمد . مدرس . عضو اللجنة المركزية ل.ا.د.ب.ج. ، عضو بلدية تيارت . انضم الى المقاومة في نهاية ١٩٥٥ . مسؤول منطقة فجيح - بيشار . عضوم.و.ث.ج. (١٩٥٩) . وهيئة الاركان (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . وزير السياحة (١٩٦٤) . وزير المال (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . عضو اللجنة المركزية ل.ج.ت.و. . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٥) . مسؤول الحزب (١٩٦٧ - ١٩٧٤) . عارض بومدين (١٩٧٤ - ١٩٧٨) توفي عام ١٩٧٨ .
- ١٥ . علي سواعي . خياط في تبسه . عضوم.و.ث.ج. (١٩٥٩) . اجتاز خط موريس عام ١٩٦٠ واستشهد في ساحة القتال في العام ذاته .
- ١٦ . عمار رجائي . مناضل في ح.ا.ح.د. مسؤول محطة كهرباء مناجم الوانزه L'Ouenza ، استشهد عام ١٩٦٠ ، وهو يجتاز خط موريس .
- ١٧ . طاهر الزبيري . مسؤول فرقة اطفاء في مناجم الوانزه . مناضل في ح.ا.ح.د. كان عضواً في ا.ع.ش. . ساهم في الاعداد للثورة . اوقف عام ١٩٥٥ ، ثم هرب مع بن بولعيد . عضوم.و.ث.ج. (١٩٥٩) . عقيد قائد الولاية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . اجتاز خط موريس عام ١٩٦٠ . مسؤول هيئة الاركان (١٩٦٣ - ١٩٦٧) . عضو المكتب السياسي ل.ج.ت.و. (١٩٦٤) . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . قام بمحاولة انقلاب عام ١٩٦٧ . يعيش في المنفى .
- ١٨ . الشيخ خير الدين . ملاك كبير من اقليم بسكره وعضو في جمعية العلماء . شارك في اللقاءات مع سوستيل (١٩٥٥) ، واصبح ممثل ج.ت.و. في مراکش (١٩٥٦ - ١٩٦٢) . عضوم.و.ث.ج. (١٩٥٩ - ١٩٦٢) . نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٤) . وجه نداء في آذار/مارس ١٩٧٦ ضد نظام بومدين ، وذلك بالاشتراك مع بن خده وعباس والاحول .
- ١٩ . نجد اثرأ لهذا القيتو في وثيقة وجهها بن بلا من سجنه الى كريم .
- ٢٠ . سعيد عبيد . ضابط من الولاية الاولى . قائد الاقليم العسكري السابع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣

- بدلاً من محمد ولد حاج . عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . انتحر ، على ذمة الرواية الرسمية ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ خلال محاولة انقلاب العقيد طاهر الزيري القاشلة .
- ٢١ . موسى حسني . وزير البريد والبرق والهاتف (١٩٦٢ - ١٩٦٣) . انشق عن بن بلا ، هو وشعبانني . اوقف ووضع في الإقامة الجبرية حتى عام ١٩٦٥ .
- ٢٢ . مشروع البرنامج ، آب/اغسطس ١٩٥٩ .
- ٢٣ . المرجع ذاته .
- ٢٤ . المرجع ذاته .
- ٢٥ . مشروع البرنامج ، آب/اغسطس ١٩٥٩ .
- ٢٦ . المرجع ذاته .
- ٢٧ . المرجع ذاته .
- ٢٨ . مشروع البرنامج ، آب/اغسطس ١٩٥٩ .
- ٢٩ . المرجع ذاته .
- ٣٠ . محمد بجاوي . من تلمسان ، مستشار فرحات عباس (١٩٥٩ - ١٩٦١) . امين عام الحكومة (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . وزير العدل (١٩٦٤ - ١٩٧١) ، ثم سفير في فرنسا (١٩٧١ - ١٩٧٩) . سفير في الامم المتحدة (١٩٧٩) .
- ٣١ . محضر الاعداد لمؤتمر ج.ت.و. ، كانون الأول/سبتمبر ١٩٦٤ .
- ٣٢ . المرجع ذاته .
- ٣٣ . عز الدين . اسمه الحقيقي رابح الزراري . كان يشتغل باللحام في الجزائر ، وانضم الى المقاومة عام ١٩٥٥ . اوقف في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٦ ، الا انه هرب من السجن . اصبح رائداً في ج.ت.و. في عام ١٩٥٨ . اوقف في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ ، تظاهر بالقبول بالدفاع عن « سلام الشجعان » (عرض الجنرال ديغول وقف النار على الجزائريين) لدى العقيد سي محمد . غادر الجزائر الى تونس في آذار/مارس ١٩٥٩ .
- عضو م.و.ث.ج. ١٩٥٩ - ١٩٦٢ . عضو هيئة الاركان ١٩٦٠ - ١٩٦٢ . مسؤول منطقة الجزائر كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو ١٩٦٢ .
- ٣٤ . وثيقة داخلية ل.ح.م.ج.ج. ، غير مؤرخة .
- ٣٥ . بيان في ١٦ ايلول/سبتمبر .
- ٣٦ . محاضرة القاها بن طوبال في كوادرج.ت.و. - ج.ت.و. في مراكش (آذار/مارس ١٩٦٠) .
- ٣٧ . ملحوظات شخصية .
- ٣٨ . تقرير مقدم ل.ح.م.ج.ج. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ .
- ٣٩ . بيان ل.ح.م.ج.ج. ، ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٥٩ .

الفصل السابع عشر

- ١ . قاسي . من سيدي عايش . مناضل في ا.د.ب.ج. عضو مجلس الولاية الثالثة (١٩٥٦ - ١٩٥٧) وم . و.ث.ج. (١٩٥٧ - ١٩٦٢) . مسؤول قاعدة تونس (١٩٥٧ - ١٩٥٩) . مسؤول البعثة الدبلوماسية في تونس (١٩٥٩ - ١٩٦١) .
- ٢ . بن طوبال . محاضرة للكوادرج (٥ شباط/فبراير ١٩٦٠) .
- ٣ . المرجع ذاته .
- ٤ . المرجع ذاته .
- ٥ . المرجع ذاته .
- ٦ . بوتفليقة . انضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٦ في مراكش ، امين سر الولاية الخامسة ، رائد عام ١٩٦٢ .

- نائب تلمسان (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . وزير الشباب والرياضة والسياحة (١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، ثم وزير الخارجية (١٩٦٣ - ١٩٧٩) . عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ومجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٩) . وزير مستشار في رئاسة الجمهورية وعضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ٧ . الشاذلي بن جديد . متحدر من عائلة ريفية ميسورة ضمت في صفوفها موظفين تابعين للسلطة (قائد) . من سبعة Sebaa قرب عنابه ؛ مستخدم في صناعة التبغ Tabacoop ، انضم الى المقاومة في نهاية عام ١٩٥٥ . عضو لجنة منظمة العمليات الشمالية (١٩٦٠) . اوقفته عام ١٩٦٢ ، خلال ازمة الصيف ، قيادة الولاية الثانية . مسؤول اقليم قسنطينة العسكري (١٩٦٣ - ١٩٦٤) ثم ، اقليم وهران ، (١٩٦٤ - ١٩٧٩) ، عضو مجلس الثورة (١٩٦٥ - ١٩٧٩) . رئيس الجمهورية والامين العام لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ٨ . عبد الغني . اسمه الحقيقي محمد بن احمد ، وهو من مغنية . ناضل في ح.ا.ج.د. عام ١٩٤٣ ، وانضم الى ج.ت.و. عام ١٩٥٥ ؛ نقيب في المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة (أفلو - جيريغيل) (١٩٥٨ - ١٩٦٠) . مفوض سياسي للمنطقة الشمالية (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ، مسؤول اقليم البلية العسكرية (١٩٦٢ - ١٩٦٢) . آذار/مارس ١٩٦٥) ، ثم وقله (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، فقسطنطينه (١٩٦٧ - ١٩٧٤) . وزير الداخلية (١٩٧٤ - ١٩٧٩) . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. ورئيس الوزراء (١٩٧٩) . لم يكن عبد الغني عضواً في مجموعة وجده . اقبل من منصبه في البلية عام ١٩٦٥ بسبب علاقته الطيبة بين بلا ، وارسل في بعثة الى كوريا عشية انقلاب ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ .
- ٩ . محمد علاق . عضو لجنة منظمة العمليات الجنوبية (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . مقدم في الجيش الوطني الشعبي (ج.و.ش.) ، عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ١٠ . محمود قنز . نخل عن اية مسؤولية في الجيش عام ١٩٦٢ . نائب في الجمعية (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . مسؤول الميليشيا (١٩٦٥) ، ثم مسؤول رابطة الجزائريين في اوربا . وزير المجاهدين القدامى حتى عام ١٩٧٧ . نائب رئيس الجمعية الوطنية . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٧٩) .
- ١١ . رسالة من هيئة الاركان الى مجالس الولايات : شباط/فبراير ١٩٦١ .
- ١٢ . تقرير الى مجلس الشيوخ ، ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦١ .
- ١٣ . بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٩ ، مارس جميع مسؤولي الاقاليم العسكرية ، خلال الحرب ، مسؤولياتهم على الحدود التونسية .
- ١٤ . علي منجلي (ح.ا.ج.د.) ، فايد احمد (ا.د.ب.ج.) ، موسى بن احمد (ا.د.ب.ج.) ثم ح.ا.ج.د.) ، عمر بن محجوب (ح.ا.ج.د.) ، هاشمي هجرس (العلماء) .
- ١٥ . تلك هي حال بن سالم وبلهوشات .
- ١٦ . انظر اعلاه .
- ١٧ . برز العديد من البرلمانيين الاوروبيين بمناسبة التزامهم بصدد الجزائر . تلك هي حال نواب البوندستاغ الألماني كبلاكستين ، وكالكتيجر، وفيشنسكي ، الذي اصبح فيما بعد وزيراً للشؤون العربية . وفي انكلترا ، ناضل العديد من البرلمانيين المرموقين لصالح الجزائر : ويد جوودين ، وفينر بروكواي ، وانورين بيفان ، وباربرا كاسل .
- ١٨ . تم هذا الكونغرس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠ .
- ١٩ . جرى اعلام الحكومة الفرنسية بنتائج كونفرنس ابيدجان بواسطة وفد مؤلف من الرؤساء هو فويت بوانيي (ساحل العاج) ، سنغور (السنغال) وفولبر يوليوي (كونغو - برازافيل) .
- ٢٠ . انعقد كونفرنس البلدان غير المنحازة في بلغراد في ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ .
- ٢١ . تقرير عن النشاط قُدّم الى م.و.ت.ج. في ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ .
- ٢٢ . بمناسبة حملة التطوع تلك التي تمت في اللحظات الاخيرة ، تطوع ثلاثة رجال سوف يكون لهم دور مرموق في اطار جماعة وجده ، وهم احمد العايدى Laïdi ، ومصطفى بو عرفه وبوكلي Boukli .
- ٢٣ . رسالة من هيئة الاركان العامة الى C.I.G. .

- ٢٤ . كانت تضم القيادة كلا من : الهاشمي سوالي ، ورشيد رحال (حقوق) وعباس نصر الدين (دراسات ادارية) .
- ٢٥ . يمكن أن نذكر من بينهم اساء الياسين ، وزير الصناعة الثقيلة (١٩٧٩) ، وعمر بوجلاب ، وزير الصحة في ظل بومدين ، وزين ، وجلول ناصور ومجاوي ، قادة ا.و.ط.ج. لاحقاً ، والمناضلين في الحزب الشيوعي الجزائري عام ١٩٦٢ .
- ٢٦ . تقرير من هيئة الاركان العامة الى ح.م.ج.ج. (١٥ تموز/ يوليو ١٩٦١) .
- ٢٧ . باهي الادغم ، الطيب مهيري ، المصمودي ، والقياديون الشباب هادي بكوش ، وهادي بن عياد ، وشريف مطري .
- ٢٨ . التقرير عن استقالة هيئة الاركان (تموز/ يوليو ١٩٦١) .
- ٢٩ . هذه الصيغة مأخوذة من بيان اول نوفمبر . وهي تسمح لـ ه.أ.ع . ، المؤلفه من اعضاء في م.و.ث.ج. ، بالتائل مع المناضلين العاديين .
- ٣٠ . غالباً ما التمس قيادة ج.ت.و. من بن بلا أن يمارس ضغوطاً سياسية على بورقية . وبذلك كانت تسعى لتحقيق هدفين بضرية واحدة . فمن جهة كانت تتفرد بمواقف المسجونين لتبرير تصليبها ، ومن جهة اخرى ، كانت تدفع بورقية لابتداء عدائه لهم .
- ٣١ . إحاله الى أزمة ١٩٤٩ ، التي دعيت « الأزمة البربرية » .
- ٣٢ . تلميح الى الرائد قاسي ، ورشيد قايد ، والمحامي بوزيدا ، وكلهم من القبائل .
- ٣٣ . مذكرة من ه.أ.ع. وثيقة سبق ذكرها .
- ٣٤ . كان كريم بلقاسم يستخدم مع عبد الناصر لغة قومي عربي ، وبذلك حصل على دعمه خلال فترة طويلة (١٩٥٩ - ١٩٦١) . وقد اصبح محاوره الجزائري الرئيسي . كان عبد الناصر يرفض استقبال فرحات عباس رغم العديد من المساعي .
- ٣٥ . تقرير الى ح.م.ج.ج. (٤ آب/ اغسطس ١٩٦٠) .
- ٣٦ . مداخلة قايد احمد في لجنة الاعداد للمؤتمر ج.ت.و. (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣) .
- ٣٧ . نداء من عباس : ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ . انظر المجاهد ، العدد ٧٥ ، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ .

الفصل الثامن عشر

- ١ . ستيفان برنار ، Le Conflit franco-marocain ، منشورات معهد العلوم الاجتماعية في جامعة بروكسل الحرة ، الجزء ٢ ، ص ١١٦ و ١١٧ .
- ٢ . آلان جاكوب ، D'une Algérie à l'autre ، غراسيه ، ١٩٦٣ ، ص ٩٩ .
- ٣ . خلال مفاوضات ايفيان ، قدر الخبراء الجزائريون عدد افراد هذا الجيش بـ ١٠,٠٠٠ تقريباً . عام ١٩٥٦ ، كانوا اقل ، ولم يكن للقومية بعد التأثير ذاته الذي صار لها عام ١٩٦٠ .
- ٤ . آلان جاكوب ، مرجع مذکور ، ص ٩٨ .
- ٥ . موريس شال ، مرجع مذکور ، ص ٤٦ .
- ٦ . ستيفان برنار ، مرجع مذکور ، ص ١٧٣ .
- ٧ . انظر بصدد هذه الحركات « L'histoire pourquoi faire ? » العدد ٢ ، Bulletin du forum d'Histoire ، جامعة باريس السابعة .
- ٨ . ملحوظات شخصية .

- ٩ . شارك في البعثة : أ) كمندوبين : كريم ، دحلب ، فرانسيس ، بومنجل ، بولخروف ، منجلي ، قايد ، رضا مالك . ب) كخبراء : عزيز حسن ، يزيد زرحوني ، حربي ، بجاوي ، بلوصيف ، عمر .
- ١٠ . نشرة سرية ، حزيران/ يونيو .
- ١١ . ملحوظات شخصية .
- ١٢ . ملحوظات شخصية .
- ١٣ . موسى بن احمد . تاجر ميسور ، ناضل في ١.٥.١.٥.١.ج . عشيبة أزمة ح.١.ح.د. ، انضم الى هذا الحزب وساند الاتجاه المركزي . كان في شباط/ فبراير ١٩٥٦ من اعضاء المجموعة الجزائرية التي قابلت غي موليه في الجزائر . حكمت عليه ج.ت.و. بالاعدام في شباط/ فبراير ١٩٥٦ بمبادرة من عبان رمضان ، ولم ينبج من الموت إلا لأنه هرب . لجأ الى مراکش وتسلم قيادة إقليم عين صفرا - جيريغيل . عُين قائداً للحدود الشرقية (شباط/ فبراير ١٩٦٠) . نفي لبعض الوقت الى طرابلس ، بعد انتفاضة معسكر كبداني ، وعاد الى الجزائر في عام ١٩٦٢ . ممثل لفيات ، وقيادي في ج.ق.١. . نظم مظاهرة للعاطلين عن العمل ضد حكومة بن بلا (١٩٦٤) . حكم عليه بالاعدام عام ١٩٦٤ ، حصل على عفو واطلق سراحه عام ١٩٦٥ . انصرف كلياً الى الأعمال .
- ١٤ . محضر مجلس الوزراء في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ ، في كتاب حمداني Krim Belkacem, Le lion des Djebels ، بالان ١٩٧٣ .
- ١٥ . فرحات (النقيب) . عضو المفوضية السياسية . كان لا يزال طالباً (في مدرسة ترقية) حين انضم الى المقاومة في الولاية الاولى . كاتب في وزارة القوات المسلحة (١٩٥٩ - ١٩٦٠) . مسؤول جريدة الجيش (١٩٦٣ - ١٩٦٧) ، شارك في محاولة انقلاب العقيد الزبيري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ . اوقف وحكم عليه بخمسة أعوام سجن .
- ١٦ . في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ، ابلغنا سعد دحلب رفض الحكومة الاعتراف بكوبا ، بالشكل التالي : « بالنسبة لكوبا ، هكذا كان رأي الحكومة . من جهتي ، رفضت الحجج التي تم التذرع بها ، لكن لم استطع انتزاع القرار . سنعود للهجوم فيما بعد » .
- ١٧ . حول تجربة دشرات المجاهد ، انظر المجاهد عدد ٧٩ .
- ١٨ . محضر اجتماع مجلس الوزراء في ١٧ كانون الثاني/يناير ، في أ . حمداني ، المرجع المذكور .
- ١٩ . تم ضمان انتقاهم بتواطؤ عناصر فرنسيين وجزائريين مرتبطين بأجهزة في خدمة الجنرال ديغول .
- ٢٠ . لا يبدو أنه جرى ابلاغ هذا القرار الى كل الولايات . في ٥ شباط/ فبراير ١٩٦١ ، كتب العقيد محمد ولحاج الى مسؤول الولاية الرابعة في الجزائر يدعوه لـ « عدم الدخول في نزاع » مع منظمة الولاية الثالثة في الجزائر . وفي ٤ آذار/ مارس ١٩٦١ ، رد الرائد سي محمد بهذا الصدد على محمد ولدحاج : « بخصوص منظمة الجزائر ، لقد تصدينا لها منذ عودة الرائد سي احمد بن شريف » . أي في آب/ اغسطس ١٩٦١ .
- ٢١ . كانت ح.ج.م.ج.ج. تمنى أيضاً هذه الطريقة ، لكن لم يكن في وسعها فرضها على المحاور الفرنسي . وفي خطبة موجزة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١ ، اقترح بن خده « طريقاً جديداً ، أقصر وأيسر للوصول الى وقف الاعمال العدائية » وأوحى بـ « طريقة تتمثل في بدء المفاوضات بهدف الوصول الى اتفاق على مبدأ اعلان الاستقلال ، وصيغه وتاريخه » قبل تحديد علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا . انظر المجاهد ، العدد ٨٦ ، اول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ .
- ٢٢ . جرى وضع خطة تطوير قسنطينة اقتصاديا ، التي اعلنها ديغول على الملأ في ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٨ ، انطلاقاً من المنظورات العشرية التي وضعتها وزارة الجزائر في/ اذار/ مارس ١٩٥٨ .
- ٢٣ . انظر ، بصدد اتفاقات ايفيان ، L'Annuaire de l'Afrique du Nord ، مركز الابحاث والدراسات المتوسطة ، اكس آن بروفنس ، ١٩٦٢ . L'Algérie de demain : عدد خاص من مجلة Tiers monde, P.U.F., ١٩٧٢ و L'Algérie évacuée لـ ج.ف. ليوتار ، Socialisme ou Barbarie ، العدد ٣٤ .

٢٤ . أجب بن طوبال عن السؤال حول معرفة لماذا لا توضح المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ما اللغة الوطنية التي ستعتمدها الجزائر ، أجب قائلاً : « إذا كانت اللغة الرسمية بقيت دون تحديد ، فذلك مقصود . . . فهذه المشكلة ليست مشكلة ملحة . وهي ستكون من صلاحية البرلمان والحكومة اللذين سيقومان بعد استقلال الجزائر . . . لا شك انه سيكون للغة العربية موقع ممتاز . . . لكن علينا أن نكون واقعيين ونعتبر ان اللغة ليست غير ناقل ، غير أداة للتعبير عن الأفكار . إن الآثار السيئة للاستعمار باللغة الالهية بحيث لا يمكن الا تأخذها بالحسبان . بانتظار أن يصبح بالإمكان استخدام اللغة بطلاقة ، علينا شئنا او آيئنا ، أن نستخدم اللغة التي نمتلكها بشكل أفضل ، حتى إذا كانت هذه هي اللغة الفرنسية » ، من محاضرة القيت في مناصلي ج.ت.و. في مراكش ، آذار/مارس ١٩٦٠ . وقد اثار هذا الموقف انفعالاً اكيداً في اوساط المتكلمين باللغة العربية ، وكانوا على حق في ذلك . فمن المشكوك به ان يكون رجل كيومين ارتاح هكذا اعتبارات .

٢٥ . كان في عدادها بوجه خاص محمد علاهم ، وصادق قلّال Guellal وخلاصي Khelladi نور الدين .
٢٦ . كان من حق هيئة الاركان التعيين حتى رتبة نقيب؛ ومن حق ح.م.ج.ج. التعيين انطلاقاً من رتبة رائد ، لكن بعد استشارة ه.أ.ع. .

٢٧ . رسالة من ه.أ.ع. الى ح.م.ج.ج. ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٦٢ .
٢٨ . « إن الشر ، كل الشر ، يأتينا من البنى اكثر بكثير مما يأتينا من الناس . من اجل خلاص الثورة ، آن الأوان لاعادة النظر في هذه البنى وتعديلها » : تقرير استقالة ه.أ.ع. ، ١٥ غوز/يوليو ١٩٦١ .

٢٩ . قايد احمد ، رسالة الى اعضاء م.و.ث.ج. ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٦٢ .
٣٠ . رابح بوعزيز . عضوم.و.ث.ج. (١٩٥٩ - ١٩٦٢) ، عضو فدرالية فرنسا (١٩٥٧ - ١٩٦٢) .
نائب (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو اللجنة المركزية لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .

٣١ . محضر لجنة الاعداد لميثاق الجزائر ، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ .
٣٢ . انظر مثلاً عمار حمداني ، مرجع مذکور ، الوثيقة رقم ٥ ، ص ٣٠٦ .
٣٣ . دادسي بلحسن . من اصل مراكشي ، ناضل في ح.ش.ج. . المسؤول عن حريق بلدية سعديه في ايار/مايو ١٩٤٥

٣٤ . رسالة في ٢٦ نيسان/ابريل الى كريم وبين طوبال وبوصوف .

الفصل التاسع عشر

- ١ . عارض هذا القرار ثلاثة أعضاء في اللجنة الفدرالية هم : منجي ، وقدر ورحي .
- ٢ . انظر الجدول الملحق .
- ٣ . كان المسؤولون الرئيسيون عن هذه المصلحة هم عبد العزيز ماوي ، وأ . حماني ، وعبد الكريم حسني .
- ٤ . كان يقود هذه المديرية الامين خان ، سكرتير دولة سابق في الداخلية .
- ٥ . محاضرة في الكوادر ، آذار/مارس ١٩٦٠ .
- ٦ . انظر L'Eclair ، مجلة M.A.L.G. ، العدد ١٣ .
- ٧ . قايد احمد ، تقرير الى اعضاء م.و.ث.ج. ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٦٢ .
- ٨ . انظر م . بجاوي ، La Révolution algérienne et le Droit ، A.I.G.D. ، بروكسل .
- ٩ . بن طوبال ، محاضرة في الكوادر ، شباط/فبراير ١٩٦٠ .
- ١٠ . المرجع ذاته .
- ١١ . المرجع ذاته .
- ١٢ . أعدم شقيق محمد خميسي في مراكش بأمر من ج.ت.و. ، وقد كان محمد خميسي محبباً كلياً حين عاد الى مراكش ، ولم يتخذ اي احتياطات مع انه كان يعرف أنه مطارذ .
- ١٣ . يمكن ذكر حالة عمار منصور ، رئيس بلدية عنابه لاحقاً ، ثم الحاكم المكلف بالقضايا القروية .

- ١٤ . شهادة مسعود قدروج .
- ١٥ . في رسالة الاستقالة التي وجهتها القيادة المركزية الى سعد دحلبي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٦٢ ، أن الوزارة تضم « وزيراً واعياناً » .
- ١٦ . حول اغتيال العقيد علي ملاح ، انظر ، الراحل عز الدين ، On nous appelait Fellagas ، ستوك ١٩٧٦ (من ص ١٢٠ الى ص ١٣٠) .
- ١٧ . تقرير من الحزب الشيوعي الجزائري الى ح.م.ج.ج. ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ .
- ١٨ . تقرير الى مجلس الولاية ، ايار/مايو ١٩٦٠ .
- ١٩ . عمر بن محبوب . عضو سابق في م.خ . عضو المكتب السياسي لـ ج.ت.و. (١٩٦٤ - ١٩٦٥) .
- ٢٠ . يمكن ان نذكر من بينهم مناضلاً اصلاً قديماً هو عباس تركي ، وهو تاجر كبير من الجزائر ، وبلول عقيلي ، ومالك ارض كبيراً من أم البوغي ، هو عمار قرام .

الفصل العشرون

- ١ . رسالة من محمد ولحاج الى ح.م.ج.ج. .
- ٢ . J.C. Douence, *La mise en place des institutions algériennes* ، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، باريس .
- ٣ . قايد احمد ، تقرير الى اعضاء م.و.ث.ج. (نيسان/ابريل ١٩٦٢) .
- ٤ . ملحوظات شخصية .
- ٥ . ملحوظات شخصية .
- ٦ . رسالة الى بشير بومعزة .
- ٧ . نشرت الخبر ايزابيل فيشنيك ، مراسلة لوموند في جنيف .
- ٨ . ملحوظات شخصية .
- ٩ . تصريح الى « صوت العرب » .
- ١٠ . ملحوظات شخصية .
- ١١ . ملحوظات شخصية .
- ١٢ . برنامج طرابلس .
- ١٣ . برنامج طرابلس .
- ١٤ . برنامج طرابلس .
- ١٥ . ملحوظات شخصية .
- ١٦ . برنامج طرابلس .

الفصل الواحد والعشرون

- ١ . طاهر الزبيري . انظر الهامش رقم ١٧ ، الفصل ١٦ .
- ٢ . العقيد صالح بو بنيدر . من واد الزناتي ، مركز زراعي في شمال قسنطينة . ابن تجار ميسورين ، وكان هو ذاته ناقلاً صغيراً. انضم الى ح.ا.ح.د. وأيد عام ١٩٥٤ قيام الثورة . اوكل اليه احمد زيغود مسؤولية اقليم واد الزناتي التي اضطلع بها من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٤ الى كانون الثاني /يناير ١٩٥٥ . ومن آب/اغسطس ١٩٥٧ الى ١٩٥٩ ، كان المسؤول العسكري عن الولاية الثانية ، التي اصبح قائدها من ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ . صريح ومباشر ، وإن مشادته مع بن بلا في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٢ حول قضية وكالات العقيد طاهر الزبيري هي التي ستعطي اشارة تشتيت م.و.ث.ج. .

- ٣ . العقيد محمد يازوران ، قاد اقليم اكفادو في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ . بعد مجزرة ميلوزه واستدعاء العقيد محمدي السعيد الى تونس ، قاد الولاية الثالثة لفترة قصيرة . كانت في عهده وكالات القبائل ، لذا فهو الذي أعطى ، بفك تضامنه مع كريم ، الاكثريه لبن بلا خلال دورة م.و.ث.ج. في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ .
- ٤ . مقابلة مع العقيد طاهر الزبيري .
- ٥ . مقابلة مع آيت احمد .
- ٦ . مقابلة مع العقيد علي كافي .
- ٧ . مقابلة مع آيت احمد .
- ٨ . مقابلة مع آيت احمد .
- ٩ . بن خده ، *Historique du F.L.N.* ، نيسان/ ابريل ١٩٦٤ .
- ١٠ . انظر الملحق .
- ١١ . كريم ، رسالة غير منشورة .
- ١٢ . مهد للقاء بشير القاضي .
- ١٣ . لم توقف منظمة وهران للجيش السري نشاطها الا في ٢٧ حزيران/ يونيو .
- ١٤ . رسالة استقالة مجموعة ج.ت.و. في الهيئة التنفيذية المؤقتة .
- ١٥ . المرجع ذاته .
- ١٦ . الاخضر بورقعه . عضو مجلس الولاية الرابعة . نائب في الجمعية (١٩٦٢ - ١٩٦٥) . عضو مؤسس ل.ج.ق.ا. (١٩٦٣) . ساعد العقيد الزبيري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ ، ثم اوقف وحكم عليه .
- ١٧ . مقابلة مع ع . ابراهيمي .
- ١٨ . رسالة من لجنة ما بين الولايات الى مسؤولي الولاياتين الاولى والسادسة ، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٢ .
- ١٩ . تم توجيه الاتهام ضد بن بلا .

الفصل الثاني والعشرون

- ١ . أثرت على جيش التحرير الوطني تأثيراً عميقاً جلسة سفور النساء الجزائريات التي تمت في ميدان الجزائر بعد ١٣ ايار/ مايو ١٩٥٨ . فالعديد من الجنود المحافظين كانوا يميلون الى اعتبار النساء المتحررات كفتيات متعة .

الاحرف الأولى الرئيسية

جيش التحرير الوطني	جيش ت.و.
احباب البيان والحرية	ا.ب.ح.
لجنة التنسيق والتنفيذ	ل.ت.ت.
الكونفدرالية الامة للنقابات الحرة	ك.ا.ن.ح.
المجلس الوطني للثورة الجزائرية	م.و.ث.ج.
لجنة التنظيم العسكري	ل.ت.ع.
اللجنة الثورية للوحدة والعمل	ل.ث.و.ع.
ادارة التسليح والتموين العام	ا.ت.ع.
نجم شمال افريقيا	ن.ش.أ.
الجهة الجزائرية الديمقراطية	ج.ج.د.
جبهة القوى الاشتراكية	ج.ق.ا.
جبهة التحرير الوطني	ج.ت.و.
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	ح.ج.م.ج.
الحركة الوطنية الجزائرية	ح.و.ج.
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	ح.ا.ح.د.
المنظمة الخاصة	م.خ.
حزب الشعب الجزائري	ح.ش.ج.
شرطة الاستخبارات العامة	ش.ا.ع.
فرق العمل الخاص	ف.ع.خ.
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	ا.د.ب.ج.
الاتحاد العام للتجار الجزائريين	ا.ع.ت.ج.
الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين	ا.ع.ط.م.ج.
الاتحاد العام للنقابات الجزائرية	ا.ع.ن.ج.
الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين	ا.ع.ش.ج.
الاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين	ا.ن.ش.ج.

الجزائر ١٩٥٤
١٩٦٢
جبهة التحرير الوطني
الأسطورة والواقع

● يقدم هذا الكتاب تاريخاً تفصيلياً للحركة القومية الجزائرية ، من مصالي الحاج الى احمد بن بلا . ويقوم المؤلف ، عبر استخدامه للعديد من الوثائق غير المنشورة ، بالكشف عن الصراعات الداخلية التي اجتاحت الحركة القومية الجزائرية بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٢ . ويقدم تحليلاً دقيقاً لمواقف القادة الرئيسيين للنضال من أجل الاستقلال . والكتاب ، في اضاءته الجديدة لتاريخ جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، يسمح لنا بفهم أفضل للتطور السياسي الجزائري منذ الاستقلال .

● ولد محمد حربي في ١٦ حزيران ١٩٣٣ . انضم الى حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حين كان في الخامسة عشرة . عام ١٩٤٥ اصبح اميناً عاماً لرابطة طلاب شمال افريقيا ، ثم اصبح منذ عام ١٩٥٧ عضواً في قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، ثم مديراً لمكتب وزير القوات المسلحة (٥٩ - ٦٠) وسفيراً في غينيا (٦١) وخبيراً في محادثات ايفيان الأولى (ايار ٦١) وسكرتيراً عاماً لوزارة الخارجية (٦١ - ٦٢) ، ومستشاراً لرئيس الجمهورية (٦٣ - ٦٥) ، كما ادار صحيفة « الثورة الافريقية » الاسبوعية (٦٣ - ٦٤) . اعتقل بعد ١٩ حزيران ١٩٦٥ . وهو يقيم في فرنسا منذ عام ١٩٧٣ .

الى جانب هذا الكتاب ، اصدر كتاب « وثائق الثورة الجزائرية » .